مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

الطليعة العربية

التنظيم القومي السرّي لجمال عبد الناصر (١٩٦٥ - ١٩٨٦)

الدكتور عبد الغفار شكر

هذا الكتاب

يتضمّن هذا الكتاب دراسة توثيقيّة تحليليّة عن تنظيم «**الطليعة العربية**»، وهو تنظيم قوميّ عربيّ سرّي، أنشأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ لتحريك جماهير الشعب العربيّ، من أجل التصدّي للتحدّيات الداخليّة والخارجيّة المناوئة للثورة العربية، ولحقوق الأمة العربيّة ومصالحها في التحرّر والتقدّم والوحدة.

استمرّ هذا التنظيم في نشاطه من منتصف الستينيّات حتى منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، وتميّز بفاعليّته السياسيّة، والثقافيّة، والنهضويّة القوميّة، ولا سيّما بين فئاتِ الشباب العربي في الوطن وفي الخارج، وتمرّست فيه قياداتٌ عديدة أدّت لاحقاً أدواراً أساسيّة في النضال العربيّ ضدّ الاستغلال الاجتماعيّ، والاستعمار، والصهيونيّة، وحملت راية الكفاح دفاعاً عن قضية فلسطين.

الكتاب يسلّط، من خلال الوقائع والوثائق، ضوءاً كاشفاً على هذا التنظيم ودوره الذي يعكس مرحلة من حياة الوطن العربيّ مثقلةً بالتحدّيات التي ما زالت متصاعدة منذ القرن الماضي.

الدكتور عبد الغفار شكر

- كاتب، ومناضل قوميّ عربي، وأحد قيادات تنظيم «الطليعة العربية».
- نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية في القاهرة.
- من مؤلّفاته: **العرب بين السلطويّة والديموقراطيّة** (٢٠١٣)، **الصراع حول الديمقراطيّة في مصر** (٢٠٠٩)، **منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصريّة في إعداد القيادات** (٢٠٠٤)، **الدور التنمويّ والتربويّ للجامعات الأهليّة والتعاونيّة في مصر** (٢٠٠٠)، **تجديد الحركة التقدميّة المصريّة** (٢٠٠٠).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-695-0
9 789953 826950

الطليعة العربية

التنظيم القومي السري

لجمال عبد الناصر

(١٩٦٥ - ١٩٨٦)

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

الطليعة العربية

التنظيم القومي السرّي لجمال عبد الناصر

(١٩٦٥ - ١٩٨٦)

الدكتور عبد الغفار شكر

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
شكر، عبد الغفار
الطليعة العربية: التنظيم القومي السري لجمال عبد الناصر (١٩٦٥ - ١٩٨٦)/ عبد الغفار شكر.
٦٠٨ ص (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية).
ببليوغرافية: ص ٥٩٥ _ ٥٩٦.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-695-0
١. الطليعة العربية. ٢. عبد الناصر، جمال (١٩١٨ - ١٩٧٠).
٣. القومية العربية. ٤. الوحدة العربية. أ. العنوان. ب. السلسلة.
324.256

العنوان بالإنكليزية

Al-Tali'ah Al-Arabiyyah

The Secret National Organization of Jamal Abdel Nasser (1965-1986)

By Abdul Ghaffar Shokr

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ _ ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ _ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ _ ٧٥٠٠٨٥ _ ٧٥٠٠٨٦ _ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

إهداء

إلى جمال عبد الناصر

زعيماً قائداً ومفكراً مناضلاً.

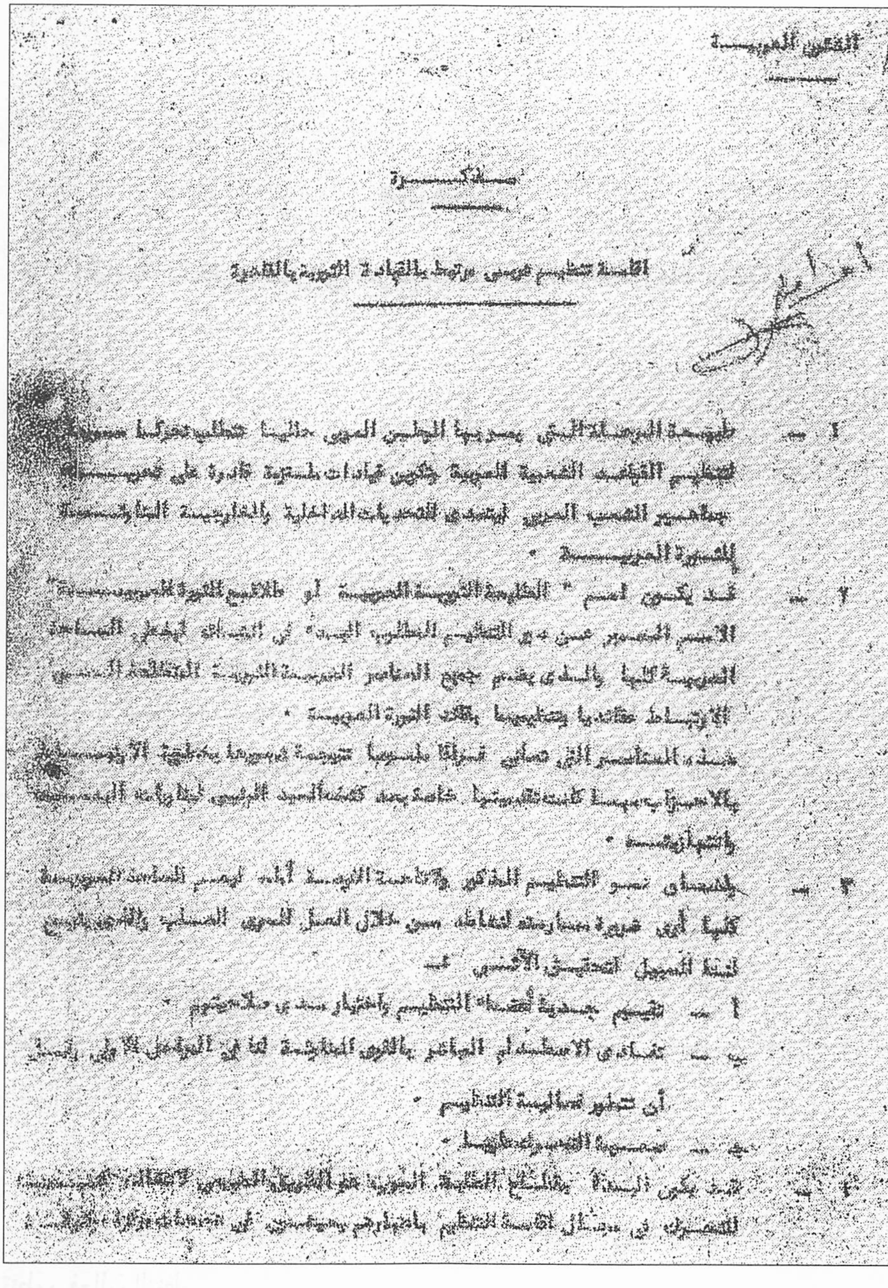
إلى فتحي الديب

الذي كرّس حياته وجهوده من أجل قضايا الأمة العربية.

وإلى مناضلي الطليعة على امتداد الوطن الكبير، منهم مَنْ رحل إلى عالم الخلود، ومنهم مَنْ لا يزال قابضاً على جمر الإيمان بالوطن والأمة والمستقبل.

المحتويات

الملاحق



الشؤون العربية

مذكـــرة

اقامة تنظيم قومي مرتبط بالقيادة الثورية بالقاهرة

١ - طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي حاليا تتطلب تحركا سريعا لتنظيم القيادات الشعبية العربية وتكوين قيادات مستنيرة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي لتتصدى للتحديات الداخلية والخارجية المناهضة للثورة العربية .

٢ - قد يكون اسم " الطليعة الثورية العربية " أو " طلائع الثورة العربية " الاسم المعبر عن هذا التنظيم المطلوب ايجاده في البداية ليغطي المساحة العربية كلها والذي يضم جميع العناصر العربية الثورية المتفقة التي تنشد الارتباط عقائديا وتنظيميا بقائد الثورة العربية .
هذه العناصر التي تعاني فراغا ملموسا نتيجة مرورها بتجربة الارتباط بالاحزاب [illegible] السيد الرئيس [illegible]
[illegible] .

٣ - يتطلب نمو التنظيم المذكور واقامة الطليعة [illegible] العربية كلها أمر ضرورة ممارسته لنشاطه من خلال العمل السري [illegible] لتأمين التدقيق الأقصى في :
أ - تقييم جدية أعضاء التنظيم واختيار مدى صلاحيتهم .
ب - تفادي الاصطدام المباشر بالقوى المناوئة لنا في المرحلة الأولى إلى أن تتطور فعالية التنظيم .
جـ - حماية التنظيم وعناصره .

٤ - قد يكون البداية [illegible]
[illegible]

صورة عن نص المذكّرة التي تتضمّن موافقة جمال عبد الناصر على تأسيس الطليعة العربية.

مذكّرة(*)

إقامة تنظيم عربي مرتبط بالقيادة الثورية بالقاهرة

١ - طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي حالياً تتطلب تحركاً سريعاً لتنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي ليتصدّى للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية.

٢ - قد يكون اسم «الطليعة الثورية العربية» أو «طلائع الثورة العربية» الاسم المعبّر عن دور التنظيم المطلوب البدء في إنشائه ليغطّي الساحة العربية كلها، والذي يضمّ جميع العناصر العربية الثورية المتطلعة إلى الارتباط عقائدياً وتنظيمياً بقائد الثورة العربية.

هذه العناصر التي تعاني فراغاً ملموساً نتيجة شعورها بخطورة الارتباط بالأحزاب مهما كانت تقدميتها، خاصة بعد كشف السيد الرئيس لمناورات البعث وانتهازيته.

٣ - ولضمان نمو التنظيم المذكور، ولإتاحة الفرصة أمامه ليعمّ الساحة العربية كلها، أرى ضرورة ممارسته لنشاطه من خلال العمل السرّي الصلب، الذي يتيح لنا السبيل لتحقيق الآتي:

أ - تقييم جدّية أعضاء التنظيم، واختبار مدى صلاحيتهم.

ب - تفادي الاصطدام المباشر بالقوى المناوئة لنا في المراحل الأولى إلى أن تتطور فعالية التنظيم.

ج - صعوبة التحرك علنياً.

(*) نصّ المذكرة المنشورة صورتها في الصفحة السابقة، وقد أعيدت طباعته لتسهيل قراءته.

٤ ـ قد يكون البدء بقطاع الطلبة العرب هو الطريق الطبيعي لاتخاذه كنواة للتحرك في مجال إقامة التنظيم، باعتبارهم يعيشون في تجمّعات مركّزة وكثيفة، إضافة إلى حيويتهم في مجال هذا النشاط القومي وإيمانهم العميق به.

٥ ـ أعتقد أن قصر التحرك على المجال الطلابي سوف يثير حساسيات لها خطورتها في المدى الطويل، الأمر الذي يوجب مباشرة التحرك بهدوء على مستوى الساحة العربية، ومن خلال مختلف قواعدها الشعبية، مع التركيز في المرحلة الأولى على قطاع الطلبة العرب في القاهرة، ثم الطلبة العرب في أوروبا وأمريكا، نظراً إلى شمول تمثيلهم جميع القواعد الشعبية في الوطن العربي، وإلى تجنبهم التأثر بأي تيارات سياسية خارجية أو داخليّة.

٦ ـ لا شك في أن تنظيماً سرّياً كهذا، مطلوب نموه ليغطّي الساحة العربية، يتطلب إمكانات مادية وبشرية من الضروري توفيرها حتى يبدأ نشاطه من دون أي عوائق تحدّ من تحرّكه.

٧ ـ تعاني العناصر الناصرية حساسية واضحة، سواء في القطاع الطلابي أم القطاعات الشعبية الأخرى، من التحركات الحزبية، كحركة القوميين العرب. لذا أعتقد أن تحديد موقفنا من الحركة بصورة نهائية، أصبح ضرورة ملحّة لتفادي البلبلة الحالية.

٨ ـ مرفق مشروع لنظام العمل المقترح للتنظيم ولائحته الداخلية، بمجرد التصديق عليه سنمارس تكوين نواة التنظيم في كل من ليبيا وتونس والجزائر والسودان واليمن، حيث كنتُ قائماً فعلاً بالإجراءات التمهيدية لتقييم العناصر الصالحة للتنظيم.

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥

فتحي الديب

أمين الشؤون العربية

أوافق

جمال عبد الناصر

قَسَم الالتزام بالطليعة العربية

أقسم بالله العظيم، وبشرفي، أن أكون وفياً لمبادئ وقيادة الطليعة العربية، وأهدافها، ملتزماً بنظامها، منفّذاً لأوامرها. كاتماً لأسرارها، وأن أضع كل قدراتي وإمكاناتي، حتى آخر قطرة من دمي، تحت تصرفها، وفي خدمة أهدافها، انتصاراً لقضية الثورة العربية في تحقيق الوحدة العربية الاشتراكية.

والله على ما أقول شهيد.

مقدمة

هذه دراسة توثيقية لتنظيم «الطليعة العربية»، التنظيم السرّي لجمال عبد الناصر في الوطن العربي، الذي أسسه سنة ١٩٦٥، واعتمد في نشاطه على الشباب. ولما كنا بصدد الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس هذا التنظيم، وقد رحل العديد من قياداته عن عالمنا، وتغيب بذلك الكثير من المعلومات عن تأسيس التنظيم ونشاطه والمعارك التي خاضها، والوثائق التي صدرت عنه، والشخصيات التي ساهمت في قيادته، فقد كان من الضروري تدارك الموقف قبل فوات الأوان، ودراسة هذه التجربة الثرية، وجمع أكبر قدر ممكن من وثائقها الأساسية لحفظها من الضياع قبل أن تتبدّد نهائياً. وكما سيتأكد من هذه الدراسة، فإن الطليعة العربية قدمت إلى الوطن العربي أجيالاً متتالية من القيادات تولت الطليعة رعايتها، فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، في سن الشباب، وصقلتهم في معاركها النضالية، وهم يمارسون دوراً قيادياً منذ سنوات عديدة، وينشطون حتى الآن في العديد من المؤسسات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي ساهموا في إنشائها منذ بداية نشاطهم في إطار الطليعة العربية، علاوة على الحركة السياسية الناصرية المنظمة على شكل أحزاب وتنظيمات ناصرية فاعلة في العديد من الأقطار العربية.

وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي عرضت على ما يقرب من عشرين شخصية قبل نشرها لإبداء الرأي في ما أوردته من حقائق، وما استخلصته من استنتاجات، فقد تم تحكيم الدراسة أولاً طبقاً لنظام العمل في مركز دراسات الوحدة العربية من خلال ثلاثة خبراء، هم الأساتذة عبد الرحيم مراد، الأمين العام السابق للطليعة العربية، والعضو في القيادة القومية لعدة دورات؛ ومحمد الخولي، عضو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد

الاشتراكي العربي ومفوضية القيادة لتنظيم الطليعة؛ والدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، وعضو القيادة القومية للطليعة العربية لعدة دورات؛ وتمت دراسة ملاحظاتهم على الدراسة وتنفيذها بالفعل. ولكنني فوجئت بدعوة من الأستاذ عبد الرحيم مراد إلى المشاركة في لقاء في القاهرة شارك فيه ثلاثة عشر قيادياً في الطليعة العربية من عدة أقطار عربية، أرسلت إليهم المخطوطة قبل نشرها، وطالبهم بإبداء رأيهم فيها. وقد شاركت فعلاً في اللقاء، واستمعت إلى ملاحظاتهم، واتفقنا على منحهم فترة شهرين لموافاتي بملاحظات مكتوبة مصحوبة بأي وثائق جديدة قد تكون لديهم، ولم تتح الفرصة لي للاطلاع عليها، أثناء إعداد الدراسة، وكانت هذه الفترة كافية لأرسل المخطوطة أيضاً إلى عدد آخر من القيادات الطليعية، لتوسيع دائرة الرؤية النقدية للمخطوطة.

هكذا أتيحت الفرصة لي للتعرّف إلى تقييم ما يقرب من عشرين شخصية طليعية، منهم من تولّى مسؤولية الأمين العام، ومنهم من كان عضواً في القيادة القومية لأكثر من دورة، ومنهم من كان يتابع النشاط في الفروع بحكم موقعه في أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة، وهم:

محمد فايق - عبد الرحيم مراد - محمد الخولي - د. محمد عبد الشفيع عيسى - د. يوسف الحسن - د. يوسف الصميلي - محمد هاني سيد أحمد - د. أحمد العرموطي - عبد الملك المخلافي - حمد حجاوي - غازي فخري - سليم الزعبي - حسن أبو حجي - فايز شخاترة - د. مخلص الصيادي - علي فتال - تيسير الصغير.

هذا إضافة إلى شهود التجربة الـ ٢٦ الواردة أسماؤهم ضمن ملاحق الكتاب.

وقد وردت من بعضهم ملاحظات مكتوبة، فضلاً عن الملاحظات التي أبديت أثناء لقاء القاهرة.

ورغم مضي مهلة الشهرين، فإن أحداً منهم لم يتقدم بأي وثيقة جديدة، كما أن أحداً منهم لم يقدم رؤية متكاملة تتعارض مع الرؤية العامة التي انتهت إليها الدراسة، بل كانت الملاحظات في معظمها جزئية، وتصحيحاً لأخطاء مطبعية أو أخطاء في الأسماء، أو تصحيح واقعة معينة، في ما عدا تعقيب الدكتور مخلص الصيادى الذي يرى أن الدراسة يشوبها قصور منهجي، وتضمنت معلومات غير صحيحة عن نشاط الطليعة

في بعض الأقطار العربية، كما أنه يؤكد أن ميثاق القومية العربية لم يعرض على القيادة القومية للطليعة العربية، ولا يمكن اعتباره مرجعية فكرية لها.

ويمكن القول إن الملاحظات التي أبديت تدور حول أربع قضايا رئيسية، هي:

١ ـ ميثاق القومية العربية، وأنه لم يكن وثيقة معتمدة من القيادة القومية كمرجعية فكرية للتنظيم.

٢ ـ العلاقة مع ليبيا ودور التمويل الليبي للطليعة العربية.

٣ ـ عدم الاستناد إلى أي وثائق في دراسة نشاط الطليعة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٦، رغم أنه تم في هذه الفترة إصدار وثيقة باسم الرؤية الاستراتيجية للطليعة العربية، فضلاً عن تعديل النظام الأساسي للطليعة بناء علي خبرة الممارسة، وإنشاء مستوى قيادي جديد باسم «اللجنة المركزية»، واعتماد الدراسة في الفترة منذ عام ١٩٧٥ على شهادة عدد محدود من القيادات في توثيق نشاط التنظيم في بعض الفروع، وخصوصاً فرع سورية، وغياب كثير من المعلومات عن نشاط فرع الخليج.

٤ ـ أرشيف حمد حجاوي الذي يضم ٣٥ وثيقة معظمها خاص بنشاط فرع فلسطين والأردن، وبيانات القيادة القومية ما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٥، حيث كانت الطليعة تمارس نشاطها من الأراضي الليبية.

وقد ناقشتُ هذه الملاحظات في مواضيع متفرقة من الدراسة، وأشرتُ إليها في كل موضوع من هذه المواضيع، وأوردتُ ملاحظات الدكتور مخلص الصيادي كاملة حول هذه المواضيع، وخصوصاً ما يتصل بميثاق القومية العربية ونشاط فرع سورية وفرع السودان. رغم أن الدكتور خير الدين حسيب أكد في رسالة للدكتور مخلص الصيادي أن معظم ملاحظاته غير صحيحة، وتحتاج إلى تدقيق، ولكنني أوردتها لتكون تحت نظر القارئ وأي باحث سيتصدّى بعد ذلك لمزيد من البحث حول هذه التجربة.

وأود أن أؤكد هنا أنني أقدم في هذه الدراسة توثيقاً كافياً لتجربة الطليعة العربية في حدود الوثائق التي أتيحت لي، والشهادات التي حصلت عليها من قيادات في مستويات عديدة، وفي جميع الفروع، ومن خلال الملاحظات التي أبداها ما يقرب من عشرين شخصية قيادية على المخطوطة ذاتها. وهو ما شهد به معظم الذين اطلعوا على المخطوطة قبل نشرها.

وما وصلتُ إليه في هذه الدراسة يحفظ التجربة من الضياع، ويعطي للباحثين فرصة البناء عليها واستكمالها ونقدها إذا توافرت لهم وثائق جديدة أو معلومات جديدة. فليس هناك ما يمنع صدور دراسات أخرى عنها، ونقد هذه الدراسة وبيان أوجه القصور فيها، فنحن بصدد دراسة توثيقية لتجربة تاريخية تتطلب أكبر قدر من المعلومات عنها، وخصوصاً أن الدراسة تتمّ بعد حوالى ثلاثين سنة من توقف نشاطها.

ورغم توقعي مسبقاً لهذه المشاكل التي ستواجه عملية التوثيق، فقد أسعدني كثيراً أن يطلب مني الدكتور خير الدين حسيب، ممثلاً لمركز دراسات الوحدة العربية، إعداد دراسة عن تجربة الطليعة العربية، أولاً لأن الطليعة العربية تعدّ تجربة تنظيمية ما تزال مجهولة للكثيرين، رغم أنها قامت بدور مهم في تكوين كوادر ثورية قومية في العديد من الأقطار العربية، وثانياً لأن هذه الدراسة سوف تمكّننا من استخلاص الدروس المستفادة من تجارب العمل القومي العربي، والانطلاق من هذه الدروس المستفادة في التأسيس لمرحلة جديدة من النضال القومي العربي، كجزء من بلورة مشروع النهضة العربية الذي يدور حوله جزء مهم من النشاط البحثي لمركز دراسات الوحدة العربية.

وقد حدّدتُ موضوع هذا البحث في «دراسة تجربة بناء الطليعة العربية كتنظيم قومي سرّي يقود الحركة الجماهيرية القومية الناصرية في مختلف الأقطار العربية، تنظيم طليعي يستمد كوادره من داخله، وبشكل تنظيمي سرّي مستقل، بهدف إعادة بناء هذه الحركة الناصرية على أساس أهداف الحركة العربية الواحدة، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة».

كما حددتُ «الهدف» من هذا البحث بأنه «إجراء دراسة توثيقية تحليلية باستخدام منهج البحث التاريخي كأساس لهذه الدراسة، إضافة إلى المنهج الوصفي، ومنهج تحليل المضمون». وقد تطلب إجراء هذه الدراسة استخدام أدوات مناسبة في البحث، وخصوصاً البحث الميداني عبر «المقابلة المقننة»، و«البحث المكتبي» من خلال «الوثائق».

ولما كان هذا البحث يدور حول تنظيم سرّي مضى على تأسيسه أكثر من نصف قرن، وكان أعضاؤه ينتشرون في أكثر من ثلاثة عشر قطراً عربياً والعديد من الدول الأوروبية، وقد رحل عن عالمنا عدد غير قليل من مؤسسي التنظيم وقياداته، فقد واجهتُ صعوبات عديدة في استكمال البحث وتوثيق التجربة، والحصول على شهادات من

القيادات والأعضاء حول التجربة تكفي لتوافر معلومات وبيانات كافية لإعداد البحث المطلوب. وقد وفّر مركز دراسات الوحدة العربية، والدكتور خير الدين حسيب شخصياً، الإمكانات المادية والاتصالات والوثائق التي تمكّنني من إنجاز المهمة المطلوبة.

حصلتُ على أرشيف فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، ومفوض القيادة لبناء الطليعة العربية، فضلاً عن أنه صاحب الاقتراح بإنشاء هذا التنظيم، والقائد الفعلي له منذ البداية. ويتضمن هذا الأرشيف الوثائق الأساسية للتنظيم، ابتداءً من مذكّرة اقتراح التأسيس وموافقة جمال عبد الناصر عليها، إلى لائحة النظام الأساسي، وبرامج التثقيف والتدريب، والوثائق الفكرية، وبيانات الأعضاء... إلخ.

كما حصلتُ على أرشيف فرعي من السيد حمد حجاوي، فرع فلسطين، يضم ٣٥ وثيقة أضافت لي معلومات لم تكن متاحة من خلال أرشيف فتحي الديب، وخصوصاً البيانات الصادرة عن بعض المؤتمرات القومية، وعن فرع فلسطين.

وحصلتُ من خلال «مقابلات مقنّنة متعمّقة» على شهادة ٢٦عضواً قيادياً في الطليعة العربية من العاملين في أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، ومن القيادات في تسعة أقطار عربية، هي: العراق - الأردن - فلسطين - سورية - لبنان - اليمن - السودان - ليبيا - مصر، فقد وفرت لي هذه الشهادات معلومات تفصيلية عن نشاط الطليعة العربية في هذه الأقطار. ولم أحصل علي أي شهادة من فرع الخليج، حرصاً على أمن أعضائها. وكان الدكتور يوسف الحسن قد وعد بموافاتي ببيانات كافية عن نشاط الفرع بحكم متابعته له، ولكنه لم يفعل، رغم مراسلتي له للوفاء بوعده.

هكذا أصبح بالإمكان الانتهاء من الدراسة وتقديمها في هذا الكتاب في سبعة فصول، فضلاً عن الملاحق التي تضم أهم وثائق التنظيم، وسوف نعرضها بإيجاز ضمن خلاصة الكتاب.

وليس من شك في أن هذه الدراسة، باعتبارها أول محاولة لدراسة تجربة الطليعة العربية، تحمل معها عيوب المحاولة الأولى من نقص المعلومات والبيانات، وبالتالي عدم القدرة على الإحاطة بكل جوانب التجربة، وتفاصيل ما قام به التنظيم من أنشطة نضالية في مختلف المواقع، وعدم توافر المساحة الكافية لعرض أدوار الشخصيات المؤسسة للتنظيم أو التي تولّت قيادته أو من حصلت على شهاداتهم. وسوف تكون هناك

انتقادات لما قدمته من عرض لبناء التنظيم ونشاطه، وما توصلت إليه من استنتاجات حول أسلوب عمله، والقضايا التي طرحتها التجربة والدروس المستفادة، وما يكون في الدراسة من فجوات في مختلف جوانب التجربة. وقد حرصتُ على تجنّب الخوض في مسألة التمويل الليبي، وما صحبه من اتهامات لبعض القيادات، كما تجنّبتُ الخوض في تفاصيل الخلافات الشخصية، لأن تناولها ليس مفيداً، ويلقي ظلالاً على التجربة لا مسوغ لها. وأودّ التأكيد منذ البداية أنني أقبل أي انتقادات للدراسة، وأرجو أن تكون حافزاً للكثيرين ممن شاركوا فيها، ولم أتمكّن من الاتصال بهم من أجل موافاتي بملاحظاتهم وما لديهم من بيانات تؤكد هذه الانتقادات، وتستكمل أوجه النقص في الدراسة لتكون موضح الاعتبار في الطبعات التالية من الكتاب، أو لتكون موضع دراسة جديدة أوفى وأكمل عن هذه التجربة الثرية. وأرجو مراسلتي على البريد الإلكتروني shokr1936@hotmail.com أو الاتصال بي على الرقم: ٠٠٢٠١٢٣٤٩٩٦٩١.

لقد بذلتُ كل ما أستطيع من جهد لتوثيق هذه التجربة النضالية التي كادت تندثر مع رحيل مؤسسيها عن عالمنا، ورفض الكثيرين من مناضليها الحديث عنها، حرصاً على أمن أعضائها، واختفاء وثائقها. ويعود الفضل في قيامي بهذه الدراسة إلى الدكتور خير الدين حسيب، أحد قيادات الطليعة العربية ومؤسسيها الأوائل، الذي أصرّ على توثيق تجربة الطليعة العربية وحفظها من الضياع، وكذلك إدارة مركز دراسات الوحدة العربية التي تفهّمت انشغالي بالتطورات السياسية في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وتأخّري في إنجاز الدراسة عن الموعد المحدد. وأخيراً، فإنني أتوجّه بالشكر إلى قيادات الطليعة العربية التي تجاوبت معي، وقدمت شهادتها على التجربة، والذين استفدت كثيراً من شهاداتهم. كما أشكر كل من عاونني على جمع البيانات وتبويبها، وما يتطلبه ذلك من أعمال ذات طابع نفيس، وأخصّ بالذكر الأستاذ طلال شكر، والسيدة رانده عماد رزق، وأحمد حسن طه. ولا يفوتني أن أعبّر عن كل الشكر والتقدير لزوجتي فتحية العشري التي هيأت لي إمكانية التفرّغ للانتهاء من الدراسة.

عبد الغفار شكر

القاهرة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

خلاصة الكتاب

يتضمّن هذا الكتاب دراسة توثيقية تحليلية عن تنظيم «الطليعة العربية» الذي وافق الرئيس جمال عبد الناصر على تأسيسه يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بهدف تنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي ليتصدّى للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية. مارس التنظيم نشاطه إحدى وعشرين سنة حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وانتشر أعضاؤه بدرجات متفاوتة في كلّ الأقطار العربية، حيث خاضوا معارك عديدة ضدّ الاستبداد والاستغلال والاستعمار والصهيونية والرجعية، وحملوا راية الناصرية وأهدافها وبشّروا بأفكارها. وإذا كانت الطليعة العربية قد بدأت نشاطها بالتركيز على قطاع الطلبة العرب في مصر وأوروبا وأمريكا، فإنها نجحت من خلال هذه النواة في توسيع قاعدة التنظيم، واجتذبت إلى عضويته شخصيات مؤثرة في مجتمعاتها من رؤساء جمهوريات، ورؤساء وزارات، ووزراء وأدباء وفنانين ومناضلين نقابيين وعمال وفلاحين ومهنيين وجنود من مختلف الرتب.

اعتمدت الطليعة العربية «صيغة تنظيمية فريدة»، فقد كانت سريّةَ الحركة، وسريّة التنظيم، وسريّة الأعضاء، اتخذت في كل قطر عربي «غطاءً علنياً» لنشاطها: حزباً سياسياً أو حركة شعبية أو منظمة جماهيرية، ولم تصدر أيّ بيانات سياسية أو منشورات جماهيرية باسمها، وهو ما وفَّر لها ولأعضائها الحماية من هجمات الأمن. وبالرغم من اعتقال الكثير من أعضائها، إلا أنهم لم يُتهموا أبداً بالانتماء إلى تنظيم الطليعة العربية، وبذلك نجحوا بفضل هذه الصيغة التنظيمية الفريدة في حماية التنظيم وضمان

استمرار نشاطه. وأثمرت الطليعة العربية بفضل نشاطها وجهود أعضائها «جيلاً جديداً من القيادات الناصرية» المؤهلة فكرياً ونضالياً لقيادة حركة جماهيرية متصاعدة، كما نجحت في تكوين «حركة سياسة ناصرية منظّمة» على شكل أحزاب قومية ناصرية فاعلة في معظم الأقطار العربية، وأنشأ أعضاؤها بمبادراتهم الشخصية المستندة إلى رؤاهم الفكرية وخبراتهم النضالية، مؤسسات بحثية وثقافية وإعلامية، ومنظمات مدنية وحقوقية لها نشاط مؤثر في مجتمعاتها، وفي نطاق الوطن العربي، وتطرح التجربة قضايا عديدةً للمناقشة. ولمّا كانت هذه التجربة سريّة الحركة، وسريّة الأعضاء، فإنها ما تزال مجهولة للأمة العربية، بالرغم مما اختزنته من خبرات، وما حققته من إنجازات، وما قدمته إلى الأمة العربية من قيادات فاعلة. من هنا أهمية إلقاء الضوء عليها وتوثيقها، حيث يوشك الكثيرون من أصحاب هذه التجربة على الرحيل من عالمنا بعد أن رحل بالفعل زملاء كثيرون لهم حاملين معهم معلوماتهم وخبراتهم، ويضاعف من أهمية توثيق التجربة أن وثائقها كانت مهدَّدة بالضياع مع رحيل هؤلاء المناضلين.

تنقسم الدراسة إلى سبعة فصول، إضافة إلى الملاحق التي تضم ثلاث عشرة وثيقة لم تنشر من قبل.

أولاً: الطريق إلى الطليعة العربية

يتابع الفصل الأول بعنوان «الطريق إلى الطليعة العربية» الإطار السياسي الدولي والإقليمي والمصري في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) الذي دفع إلى إنشاء الطليعة العربية، كتنظيم قومي عربي ناصري يناضل ضد الهيمنة الأجنبية متمثلة بالاستعمار العالمي والإمبريالية والصهيونية المتحالفة مع الرجعية العربية، وتصاعدت المواجهة بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه القوى المعادية التي اعتبرت صعود حركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر تهديداً لمصالحها في المنطقة، وعلى رأسها إسرائيل. ودبَّرت هذه القوى انقلاب أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ لفصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، ولكن ثورة ٢٣ يوليو لم تتراجع أمام هذه الهجمة، بل سرعان ما قبلت التحدّي بمساندة ثورة اليمن التي أطاحت بالحكم الرجعي المتخلّف، وقبلت هذا التحدّي مصرياً بإصدار الميثاق الوطني كدليل فكري ينقل الثورة من مرحلة التجربة والخطأ إلى مرحلة الاسترشاد برؤية فكرية متماسكة، ولم تكتف بذلك، بل واصلت تعميق التحول الاشتراكي، ورسم خريطة جديدة لملكية وسائل الإنتاج،

وواصلت تنفيذ أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما واصلت الثورة مساندتها لحركات التحرر الوطني العربية والأفريقية، وردّت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء توريد القمح إلى مصر بتسهيلات ائتمانية، الأمر الذي يعدّ ضربة اقتصادية موجعة لمصر.

وهكذا، فإن النصف الأول من الستينيات، وخصوصاً عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، تميز باشتداد الصراع الطبقي داخل مصر، واشتداد الصراع الدولي حول مصر على امتداد الوطن العربي كله، حيث كانت مصر على وشك الانتهاء من تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى، بما تتضمّنه من مشروعات وإجراءات تحقق النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، بالرغم من أخطاء التطبيق ومشاكله، ودخلت إسرائيل طرفاً أساسياً في التحالف الدولي ضد ثورة ٢٣ يوليو لإفشال مشروعاتها التنموية، وإحباط مساندتها لحركة التحرر الوطني، وتحقيق التضامن العربي مع شعب فلسطين. وهو ما دفع جمال عبد الناصر إلى الاهتمام بالعمل السياسي ودور الجماهير في حماية هذه التحولات الاجتماعية، وأهمية إنشاء الحزب الاشتراكي في مواجهة تحالف القوى المضادة، خارجياً وداخلياً.

ثانياً: الثورة من العمل الإداري إلى العمل السياسي

ومن خلال المواجهة مع القوى المعادية للثورة، وصل جمال عبد الناصر إلى استنتاج مهمٌ عبَّر عنه بضرورة الانتقال من العمل الإداري المعتمد على الأجهزة إلى العمل السياسي المعتمد على الكوادر السياسية وحركة الجماهير، وأشار إلى أن التنظيم السياسي هو الجهاز الذي يخلق اتصالاً مستمراً بين القاعدة والقيادة، بحيث تحسُّ القيادة بطلبات القاعدة، وبحيث تتعرّف القاعدة إلى اتجاهات القيادة وفكرها. وكانت هذه الرؤية لأهمية التنظيم السياسي وبناء الكوادر السياسية أساسَ الجهود في ما بعد لبناء الطليعة العربية، ولا سيما أن عبد الناصر أبدى اهتماماً خاصاً في هذه الفترة بضرورة اكتشاف وتربية الكوادر السياسية الاشتراكية، وهو ما يعرضه الفصل الأول من الدراسة بالتفصيل.

وفي هذا السياق طوَّرت ثورة ٢٣ يوليو تنظيماتها السياسية، فأعادت بناء التنظيم السياسي بعد صدور الميثاق الوطني على أساس صيغة جديدة تشكّل فيها الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي جماهيري يضم ملايين الأعضاء، وفي قلبه تنظيم

طليعي سرّي (طليعة الاشتراكيين) يضم أعداداً محدودة من الكوادر الاشتراكية تكون بمنزلة الجهاز السياسي للتنظيم الجماهيري، كما أنشئت منظمة الشباب الاشتراكي لإعداد صفّين ثانٍ وثالث من الكوادر السياسية الشابّة. وكان من المنطقي أن يمتد التفكير إلى تأسيس أداة تنظيمية للثورة العربية، واتخذ هذا التفكير صوراً متعددة، بدأ في الميثاق الوطني ١٩٦٢: «**الجمهورية العربية المتحدة، وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لا بد لها من أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمّنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شؤون غيرها**». ومن هنا جاءت الدعوة في الميثاق إلى أن «**قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه في المراحل القادمة من النضال**». وشارك في مناقشة الفكرة مناضلون ومفكرون عرب، كما طرحت خلال ذلك فكرة الدعوة إلى إقامة حركة عربية واحدة، واشترك في هذه المناقشات الدكتور عصمت سيف الدولة، والأستاذ عبد الله الريماوي، وحسم الأمر بموافقة جمال عبد الناصر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ على تأسيس تنظيم عربي سرّي باسم «الطليعة العربية» باقتراح من فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي.

يستعرض الفصل الثاني بعنوان: «تنظيم الطليعة العربية ومقوّماته الأساسية» الملامح الرئيسية للتنظيم، من حيث تحديد طبيعة التنظيم ومبادئه العامة ومكوّناته والقواعد التي تحكم بناءه، وذلك من واقع النظام الأساسي للطليعة العربية واللائحة الداخلية.

وكان فتحي الديب قد أوضح في مذكّرته إلى الرئيس جمال عبد الناصر اقتراح إنشاء الطليعة العربية، أن طبيعة المرحلة التي يمرُّ بها الوطن العربي حالياً تتطلب تحرّكاً سريعاً لتنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي للتصدّي للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية، على أن يضمَّ التنظيم جميع العناصر العربية الثورية المتطلعة إلى الارتباط عقائدياً وتنظيمياً بقائد الثورة العربية، هذه العناصر التي تعاني فراغاً ملموساً نتيجة شعورها بخطورة الارتباط بالأحزاب مهما تكن تقدميتها.

وقد اقترح فتحي الديب أن يكون التنظيم سرياً، حرصاً على إتاحة الفرصة أمامه ليعمَّ الساحة العربية كلها، ولتحقيق عدة أهداف أخرى، منها:

- تقييم جدّية أعضاء التنظيم واختبار مدى صلاحيتهم.

- تفادي الاصطدام المباشر بالقوى المناوئة في المراحل الأولى، وقبل أن تتطور فعالية التنظيم.

- صعوبة التحرك علنياً.

وتقرر بدء التجنيد لعضوية الطليعة العربية في قطاع الطلبة العرب باعتبارهم يعيشون في تجمّعات مركّزة ومكثفة، بالإضافة إلى حيويتهم في مجال النشاط القومي وإيمانهم العميق به.

بدأت الطليعة العربية نشاطها في إطار «وثيقة النظام الأساسي للطليعة العربية» التي حدّدت طبيعة التنظيم، والمبادئ العامة له، والبناء التنظيمي، والعضوية، والعلاقة بين المستويات التنظيمية، وغيرها من المسائل التي تحكم بناء ونشاط أي تنظيم سياسي.

حدّد النظام الأساسي المبادئ العامة للتنظيم، كتنظيم عربي ثوري طليعي واحد يقود عملية التغيير، ويعزّزها بالوعي والخبرة والكفاءة، انطلاقاً من الحقائق والمبادئ الآتية:

- الوحدة العربية تجعلها وحدة الوجود القومي العربي حتمية تاريخية.

- الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكّن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت عليه وما تتطلع إليه.

- وحدة الثورة الاشتراكية العربية، إذ لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام وحدة الحركة الاشتراكية العربية.

- هناك علاقة وثيقة بين الوحدة والتحرر العربي.

- الوحدة الدستورية يجب أن تجد أساسها المتين في وحدة الفكر والعمل الثوري.

- أصبحت الوحدة اليوم القاعدة الراسخة التي تتحرك عليها معركة التحرر الوطني، والوسط الخصب الذي تنمو وتتكامل فيه حركة البناء الاشتراكي الديمقراطي.

هكذا يربط النظام الأساسي للطليعة العربية في وحدة جدلية بين الوحدة والاشتراكية والثورة ومواجهة الاستعمار، ويرفض منطق التجزئة، سواء في أداة الثورة أم في طبيعتها.

طبيعة التنظيم: يحدد النظام الأساسي طبيعة التنظيم في أنه تنظيم قومي ثوري سرّي، يعيش بجميع مناضليه وسط جماهير الشعب العربي ملتحماً بها، يستلهم رغباتها وآمالها، ويعكس إرادتها ومطالبها.

وقد حسم النظام الأساسي بذلك الجدال الذي دار حول التنظيم المنشود، هل هو جبهة أم اتحاد أم حركة، وهل سيكون تنسيقاً بين عدة أحزاب أم تنظيماً موحداً؟. وانتصر النظام الأساسي لمسألة «بناء الطليعة العربية كتنظيم موحّد».

الأسس التنظيمية: يقوم تنظيم الطليعة العربية على أسس تنظيمية، هي: الشكل الهرمي لبناء الهيكل التنظيمي، ووحدة التنظيم، وموضوعية العلاقات التنظيمية، وجماعية القيادة، والديمقراطية التنظيمية، والنقد الموضوعي، والنقد الذاتي، والإلزام والالتزام، وجماعية النشاط، وفاعلية التنظيم، ومرونة التنظيم. وتنفرد الطليعة العربية في هذا المجال بمسألة «الإلزام والالتزام»، فأداء العضو للقسم يعني أنه أصبح ملزماً أمام التنظيم بما تفرضه عليه العضوية من واجبات وأنه يحق للتنظيم أن يتخذ حياله من الإجراءات ما يكفل حماية التنظيم وأسراره وأمانه.

العضوية وشروطها: حسم النظام الأساسي مسألة العضوية وقصرها على القيادات الشعبية الثورية من قوى الشعب العاملة، فالتنظيم طليعي، والعضوية طليعية، وبالتالي فإن شروط العضوية تُماشي مع هذه الرؤية، وتحدد أن يكون مواطناً عربياً ثورياً اشتراكياً مؤمناً بالله وبرسالات السماء، وأن يؤمن إيماناً عميقاً بوحدة النضال العربي، ومن ثم وحدة العمل وأداته، وأن يؤمن إيماناً مطلقاً بالطليعة العربية، وأن يخلص لها ولقيادتها.

ثالثاً: قسم الإلزام والالتزام

يُؤدي كل عضو ينضمُّ إلى التنظيم قسماً يتضح منه أنه يتضمن أهمَّ المفردات التي تدور حولها عملية تأسيس ونضال الطليعة العربية، مثل مبادئ وقيادة الطليعة العربية، وأهدافها والالتزام بنظامها، وتنفيذ أوامرها، وكتم أسرارها، والانتصار لقضية الثورة العربية في تحقيق الوحدة العربية والاشتراكية.

حقوق وواجبات العضو: لم يفرّق النظام الأساسي بين حقوق العضو وواجباته، بل اعتبرها وحدة واحدة، نابعة من أن الأعضاء المناضلين يستمدّون حقوقهم وواجباتهم

من حق الشعب العربي في أن يناضل من أجل حريته، ومن أجل مصيره، فالنضال حق وواجب لكل عضو، وهو مسؤوليته التي التزمها طواعية واختياراً.

الهيكل العام للتنظيم: يتكوّن الهيكل التنظيمي من أربعة عشر فرعاً، يستمدّ كل فرع منها كيانه من الكيان الواحد للتنظيم ككلّ على المستوى القومي، وينشأ الفرع على مستوى القطر.

ويتكوّن «الهيكل التنظيمي» من مستويات تبدأ من «الخلية»، وهي قاعدة التنظيم ووحدته الأساسية، تعلوها «الحلقة» التي تتكون من عدة خلايا، ثم «الشعبة» التي تضم عدة حلقات، و«المجموعة» التي تضم عدة شعب، و«قيادة الفرع» التي تمثل بمندوبين في القيادة العليا، وهي «القيادة القومية».

ويكون لكل وحدة تنظيمية في كل المستويات أمين للسر يكون قائداً تنظيمياً لها، وتقع عليه مسؤوليات وتبعات قيادتها، ويكون عضواً في المستوى الأعلى. ويتم انتخاب أمناء السر في كل المستويات ما عدا مستوى «الخلية».

المخالفات والجزاءات التنظيمية: يحدد النظام الأساسي المخالفات التي يحاسب العضو على ارتكابها، مثل الإهمال في القيام بواجباته، والامتناع عن تنفيذ تعليمات المستوى الأعلى، وارتكاب جريمة مخلّة بالشرف، والإخلال بالسرّيّة، وتفتيت وحدة التنظيم، والانحراف عن مبادئ التنظيم.

ويحدّد الجزاءات التي توقع إذا ثبتت هذه المخالفات، وتشمل التنبيه، واللوم، والإنذار بتجميد النشاط، وتجميد النشاط، والفصل.

ويحدد النظام الأساسي كيفية توقيع الجزاء بحق العضو في الدفاع عن نفسه، وتصديق القيادة العليا على قرارات الفصل، أما العقوبات الأخرى فتوقع من المستوى الأعلى.

أجهزة العمليات التنظيمية: نصّ النظام الأساسي على إنشاء أجهزة متخصّصة في مقر القيادة العليا للتنظيم، تلبّي احتياجات التنظيم، وهي جهاز التثقيف والتدريب، وجهاز التخطيط والمتابعة، وجهاز الحركة والرقابة التنظيمية، وجهاز الاتصال التنظيمي.

موارد التنظيم: تتكوّن موارد التنظيم من حصيلة اشتراكات الأعضاء والمساعدات والإعانات بعد أن تقرَّها القيادة العليا. ويحدد النظام الأساسي كيفية تنظيم مالية الحزب والإنفاق منها.

هذا، وقد تضمّنت لائحة النظام الداخلي أحكاماً تفصيلية لمواد النظام الأساسي، بالنسبة إلى العضوية والهيكل التنظيمي والقيادات ومهام ودور الأجهزة التي تنشأ على مستوى القيادة.

رابعاً: المرجعية الفكرية للتنظيم: وثائق ثورة يوليو وميثاق القومية العربية

يحدد الفصل الثالث المرجعية الفكرية للتنظيم في وثائق ثورة ٢٣ يوليو، وخصوصاً الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢، وميثاق القومية العربية الذي تمّت صياغته من خلال عملية متدرّجة بدأت بإصدار دراسات حول مواضيعه الأساسية، وطرحها للنقاش داخل التنظيم، ثم قامت لجنة من مفكّري التنظيم وخبرائه بصياغته في صورته النهائية.

ويتكوّن ميثاق القومية العربية من سبعة فصول وخاتمة موزعة على قسمين: القسم الأول تاريخي، والقسم الثاني نظري.

يتكون القسم الأول التاريخي من أربعة فصول تعالج تاريخ النضال العربي في جذوره وبذوره، وعِبَره ودروسه، وفي مواجهة الاستعمار، وتجربة الثورة العربية (ثورة ٢٣ يوليو)، وعالمنا في عصرنا.

ويشدّد ميثاق القومية العربية في معالجته لتاريخ النضال العربي على مجموعة من الحقائق الأساسية التي حكمت هذا النضال في مراحله المختلفة:

الحقيقة الأولى: وحدة النضال العربي في كل مراحله.

الحقيقة الثانية: لم تكن اليقظة العربية في مواجهة الاستعمار والهيمنة الأجنبية ردّ فعل لهما، بل نتيجة طبيعية لتطور المجتمعات العربية والخبرة النضالية التاريخية.

الحقيقة الثالثة: توحّد النضال العربي في مواجهة الإقليمية والطبقية والهيمنة الأجنبية، سعياً إلى الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني.

ويؤكد الميثاق أن الجيل العربي الذي يتحمَّل مسؤوليات السير بالنضال العربي في هذا العصر مطالب بواجبات ومسؤوليات فكرية ونضالية وتنظيمية جسام، في مقدمتها الوعي بمنطق تاريخ النضال العربي، والتحليل العلمي، والتقييم الثوري، لهذا النضال، وما يتطلبه ذلك من إعادة كتابة تاريخ النضال القومي العربي على أسس جديدة من الموضوعية والثورية، سواء في نطاقه القومي أم ضمن سياق التطور العالمي، ويكون هذا التحليل أساساً صلباً لفهم الواقع العربي القائم بحقائقه وتناقضاته، وما تتصارع فيه من قوى ومصالح وعقائد، ويوفر بذلك سلاحاً فعالاً تخوض به القوى العربية الثورية معركة اليوم من أجل الغد.

ويؤكد الميثاق أن تاريخ النضال العربي، شأنه شأن تاريخ نضال كل الشعوب والأمم، يتألف من حقب ومراحل متصلة لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى، ولا يجوز تحليلها أو تقييمها بمعزل عن مرحلة تسبقها وأخرى تلحقها.

ويؤكد الميثاق أن تركيز الانتباه على الحقبة الحديثة من تاريخ النضال العربي التي تبدأ مع مطلع القرن التاسع عشر، لا تُغني عن العودة إلى جذور النضال العربي الممتدة عميقاً في أغوار التاريخ، لأن ذلك سوف يكشف حقائق مهمة في التاريخ العربي، حيث لم يكن هناك سدود بين شعوب المنطقة وبلاد المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية.

ويتابع الميثاق تطور النضال العربي عبر التاريخ، ويتوقف عند هيمنة الدولة العثمانية على المنطقة، وإدخالها مرحلة من الركود والانحطاط المادي والفكري والروحي، وفرضها على الأمة العربية أوضاعاً قائمة على التسلط الاستعماري والاستغلال الطبقي والاستبداد الفردي، ولكن الأمة العربية لم تستسلم لها.

ويشرح الميثاق طبيعة النظام الإقطاعي السائد في الحقبة العثمانية، والفروق النوعية بينه وبين الإقطاع الأوروبي، وكيف أن التناقضات في هذه الحقبة لم تكن بين قوى داخلية فقط، بل كانت قوى خارجية استعمارية طرفاً فيها. وكانت مصاحبة لتدخل البرجوازية الأوروبية في بلادنا، وترتَّبت على ذلك نتائج عقائدية وقومية وحركية. وهناك حقيقة أساسية ذات دلالة كبرى لا بد من استيعابها في فهم وتقييم النضال العربي في مراحله التالية، وهي:

إن فجر اليقظة العربية كان قد بزغ في سماء الواقع العربي قبل قيام الغزو الرأسمالي الاستعماري الأوروبي، ولم يكن نتيجة له، فقد جاء الغزو الرأسمالي الاستعماري ليجد

هذه الشعوب في يقظتها القومية التحررية ترفض الاستعمار العثماني المقنّع باسم الخلافة، ويقظتها الاجتماعية التقدمية تقاوم الظلم والسخرة والفساد، وكانت الأمة العربية تموج بتيارات جديدة هي بجوهرها تيارات ثورية عربية تحررية تقدمية، تنبع من مراكز العلم والحضارة، كالأزهر الشريف، وجامع الزيتونة، وجامع النجف الأشرف.

ويشرح الميثاق استراتيجية الاستعمار الأوروبي للسيطرة على الوطن العربي، وكيف تحالفت معه الرجعية العربية، وما ترتب على ذلك من ركوبها موجة النضال العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وسرقة شعارات القومية العربية بواسطة أسر وفئات وضعت نفسها أجيرة في خدمة الاستعمار.

ويتابع الميثاق نضال العرب في مواجهة الاستعمار والإمبريالية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبروز النازية والفاشية، ثم المعسكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية، وما صحب ذلك من تغيّر في الإطار الدولي للنضال القومي العربي، ودور ثورة ٢٣ يوليو في دفع الحركة القومية العربية وتصاعدها لتخوض نضالاً تحررياً وطبقياً وقومياً فعالاً، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية ساحة الصراع في المنطقة، واغتصاب فلسطين العربية بإقامة كيان دخيل هو إسرائيل، الأمر الذي وسع جبهة النضال والمواجهة على امتداد الوطن العربي.

ويتصدّى ميثاق القومية العربية لتجربة الثورة العربية وضرورة تقييمها تقييماً موضوعياً، لا يهوِّل من انتصاراتها، ولا يهون من نكساتها، ويرى أن هذا التقييم الموضوعي شرط أساسي لاستكمال مسيرة الثورة العربية، ويشدّد على مسؤولية طلائع المدّ الثوري العربي - ويقصد بهم أعضاء الطليعة العربية - في استخلاص الدروس والعبر من مسيرة ثورة ٢٣ يوليو التي جسدت في وقتها جوهر الثورة القومية العربية لضمان استمرار هذه الثورة.

ويخلص الميثاق من تقييمه للثورة إلى وضع الأساس الضروري لانطلاقها في مرحلة جديدة ينهض بها تنظيم الطليعة العربية، حيث يؤكد الميثاق أن الثورة لا تقوم أو تستمر إلا إذا توافرت لها خمسة مقومات أساسية، في مقدمتها النظرية الثورية والحركة الثورية الطليعية المنظمة. وبهذا، فإن الميثاق يضع الطليعة العربية، وهي أداة الثورة باعتبارها الحركة الثورية الطليعية المنظمة أمام مسؤوليتها في الاستمرار بالثورة القومية العربية إلى أن تحقق أهدافها كاملة من خلال الامتداد بالثورة إلى كل أجزاء

الوطن العربي، وتحقيق وحدة أهداف الثورة التحررية والاشتراكية والوحدوية في كل مترابط متكامل. ويضع الميثاق بهذا الاستنتاج الأساس النظري لدور الطليعة العربية، ويسلحها من خلال فصول الميثاق السبعة بالنظرية الثورية المستندة في الأصل إلى ميثاق العمل الوطني الذي أصدره قائد الثورة جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢. ويؤكد الميثاق أن التجربة العربية الثورية في حقيقتها الجوهرية، وفي قيمتها التاريخية، هي تجربة أمة واحدة ذات تراث حضاري تليد، وتطلع تقدمي جديد، يعاني أوضاع التجزئة والاستعمار والاستغلال والتخلّف، وتتحرك قواها العاملة على الوطن كله، وتعبر مرحلة التحول الثوري في معركة شاملة تستند إلى تراث قومي نضالي حافل بدروسه وعبره يهدف إلى تفتح إنساني شامل متفاعل مع عالمه في عصره.

يرصد الميثاق انتصارات الثورة على مدار عشر سنوات، وما تحقق من إنجازات على طريق الكفاية والعدل، ويؤكد أن العمل الثوري الصادق لا يمكن أن يتحقق بغير توافر سمات ثلاث أساسية فيه، هي: الشعبية، والتقدمية، والعقائدية. ولا بد من أن تتوافر للثورة خمسة مقومات أساسية، هي: نظرية ثورية، وقوى اجتماعية ثورية، وحركة ثورية طليعية منظمة، وعمل ثوري متواصل، وتقييم ثوري متواصل، ويرجع الميثاق النكسات التي حلّت بالمدّ القومي الثوري العربي إلى افتقاده مقوِّمَي النظرية والتنظيم.

ويصل الميثاق في استعراضه تجربة الثورة العربية إلى مبدأ أساسي، هو:

ثورة عربية واحدة ـ بحركة عربية ثورية واحدة

وأن هذا المبدأ هو نتيجة الوعي بانتصارات الثورة ونكساتها من خلال ممارسة النقد والنقد الذاتي، كما يؤكد أن التجربة القومية الثورية هي رافد أساسي من روافد التجربة الثورية العالمية المعاصرة.

ويستعرض الميثاق أهم حقائق العالم المعاصر متمثلة بتطور العلوم والثورات الاجتماعية والتغيرات في خريطة التناقضات والصراعات العالمية. وإن هذه التناقضات كلها تقود إلى بوادر تحول ثوري جديد يصنعه العالم الثالث، ويطرحه على البشرية كلها ويرفض فيه الحل الرأسمالي، ويتخطّى الحلّ الشيوعي، ويتجاوز ثنائية الرأسمالية والشيوعية.

وينطلق الميثاق من هذا الاستنتاج إلى طرح النظرية الثورية، من حيث مكانتها من الثورة، وطبيعتها، ومضمونها المعاصر، وموقفها من الإنسان والمجتمع والتاريخ.

وفي هذا السياق، يطرح الميثاق مسألة «الأمة والقومية»، ويناقش حجج الخصوم الذين ينكرون حقيقة الأمة العربية والقومية العربية، ويحدّد مقومات الأمة العربية بأنها جماعة بشرية متجانسة تعيش في أرض مشتركة، تملك وحدة اللغة، ووحدة التكوين النفسي، والطابع الحضاري، والحياة الاقتصادية المشتركة، وأن الأمة العربية بتكوينها وقوميتها ليست عنصرية، وأن التجزئة السياسية الحالية أمر طارئ، ولا تستند إلى أساس موضوعي، وأن القول بأمة عربية واحدة ذات قومية عربية واحدة ليس مجرد شعار، وإنما هو تعبير عن «حقيقة حركية حيّة» تترتب على الاقتناع بها نتائج نظرية وتطبيقية كبرى تعزّز الهدف العربي، والثورة العربية، والعمل الثوري العربي.

ويدعو الميثاق إلى تحليل «الواقع العربي القائم بالفعل» تحليلاً علمياً في كل مرحلة من مراحل العمل الثوري، باعتباره مهمة أساسية على طريق تغيير ما هو قائم بالفعل إلى ما هو مطلوب بالأمل، وأن الثورة المتواصلة التحررية الاشتراكية هي الصيغة العلمية الوحيدة لحلّ التناقضات العدائية القائمة في بلاد العالم الثالث. وتتميز التناقضات في الوطن العربي بأنها تناقضات مركّبة تستوجب مواجهتها أن تتوافر المقوّمات الآتية: قومية المنهج كنقيض للقطرية، وطبقية المنهج كنقيض للطوباوية، وجدلية المنهج كنقيض لميكانيكيته. ويحدد أربعة أنواع من التناقضات تشكل خريطة هذه التناقضات في الواقع العربي، وهي:

- التناقضات القائمة بوجود أجزاء الوطن العربي «كيانات متعددة».
- التناقضات القائمة في كل جزء من أجزاء الوطن العربي.
- التناقضات القائمة بين أجزاء الوطن العربي.
- التناقض القائم بوجود إسرائيل، كتناقض فريد في الوطن العربي.

ويستعرض الميثاق هذه التناقضات ليصل في النهاية إلى استنتاج أساسي، هو:

«إن التناقض الحيّ - غير المجرد، وغير المجزأ - القائم في الحياة العربية، إنما هو التناقض القائم بين الواقع العربي الذي تعيشه هذه الأمة، والواقع المنشود الذي تطلبه الجماهير العاملة فيها وتناضل من أجل قيامه، وهو دولة عربية واحدة يتحرر بها وفيها المواطن والأمة والوطن من الاستغلال والاستعمار، وتعود إليها أجزاء الوطن السليبة، وللشعب العامل ثرواتُه وطاقاته، وتصنع التقدم بين ظهرانيها بالاشتراكية - الديمقراطية

كفاية وعدلاً، فيتحقق بقيامها للإنسان العربي - في أمته وبدولته - أداء رسالة حضارية إنسانية جديدة».

وينتهي ميثاق القومية العربية من هذا كله إلى نتيجة أساسية تتمثل بـ «الرسالة الحضارية العربية» بالتشديد على «أن أمتنا العربية - التي تتحرك قواها العاملة في ربوع الوطن كله في مسيرة شاملة، إنما تعيد بالثورة صنع الحياة على أرضها، وتسهم بذلك في إعادة صنع الحياة على الأرض كلها، كفاية وعدلاً، حرية وكرامة، تقدماً وسلاماً. يحفزها في هذه المسيرة الثورية، تطلع قومي حضاري إنساني جديد».

خامساً: التكوين النضالي للأعضاء

يستعرض الفصل الرابع عملية التكوين النضالي للأعضاء، ويرى أنها تقوم على ثلاثة أركان أساسية:

الركن الأول: الوعي القومي العربي الثوري الذي يسلح الأعضاء برؤية فكرية متكاملة، تمكّنهم من التحرك الواعي في محيطهم المحلي أو القومي.

الركن الثاني: منظومة من الخبرات والمهارات القيادية، تسلح الأعضاء بالقدرة على ممارسة نشاط جماعي مؤثر.

الركن الثالث: تدريب عسكري يمكن الأعضاء من ممارسة الكفاح المسلح إذا دعت ظروف النضال الثوري إلى ذلك، وخصوصاً في الأرض المحتلة.

واعتمدت القيادة القومية للطليعة العربية وثيقة للتكوين النضالي للعضو باسم «البرنامج الفكري التربوي»، الهدف منه هو «بناء الإنسان العربي المؤمن المعاصر»، بحسب تعبير الوثيقة، على مستوى الفرد ومستوى المجموع، لتجسيد معنى إنسانية الإنسان، ولتحقيق أهداف الثورة في الوطن العربي، وحمل رسالتها الحضارية إلى العالم. ويقوم بناء هذه الشخصية على أربعة أبعاد، هي: بعد الإنسانية، وبعد القومية، وبعد العقيدة «الأيديولوجية»، وبعد المعاصرة. وبناء هذه الشخصية يمثل وحدة متعددة الأجزاء متماسكة في ما بينها.

منهج ومضمون البرنامج: وفقاً للهدف الذي حدّدته القيادة القومية لهذا البرنامج التربوي، فإنه يشمل عدة مواضيع، يندرج بعضها ضمن الأساس النظري لبناء هذه

الشخصية، وتكوين عقلية علمية، وتعالج باقي المواضيع واقعنا العربي ومشكلاته، والعالم من حولنا ومشكلاته، في ضوء الأساس النظري، وتشمل هذه المواضيع الرئيسية: دراسة الثورة العربية، ودراسة الواقع العربي ومشكلاته، ودراسة العالم المعاصر، ودراسة نظرتنا العلمية في تحليل التاريخ.

الأسلوب: يقوم تدريس البرنامج على أساس تحليلي تستخلص منه المفاهيم النظرية الأساسية، ويراعى فيه إبراز العلاقات المتبادلة بين مختلف نواحي الحياة الأساسية والاقتصادية والفكرية والروحية، كما يركّز على العوامل المؤثرة في حركة سير الأحداث، ويكون عرض المواضيع بالربط بين الطرح النظري المجرد ومنهج العرض التحليلي. وتستخدم في تنفيذ البرنامج عدة أدوات، منها معهد الإعداد التنظيمي، وبرامج عقائدية في إذاعة «صوت العرب»، مثل برنامج «معهد على الهواء»، والمحاضرات والندوات.

سادساً: نموذج لدورة تدريبية

ولتقريب هذه الرؤية، وما تتضمنه من أهداف وقضايا، تعرض الدراسة لنموذج تطبيقي من خلال عرض برنامج الدورة الثانية لمعهد الإعداد التنظيمي التي شارك فيها ٦٢ دارساً من ثمانية أقطار عربية، شملت ثلاثة جوانب:

الجانب الفكري: تضمّن اثنتي عشرة محاضرة، منها سيكولوجية الفرد والجماعة، وتاريخ النضال العربي، والطليعة العربية، والثورة وأداتها، وتاريخ الفكر الاشتراكي، والتكامل الاقتصادي العربي، والدين والعصر، والرسالة الحضارية العربية... إلخ. وقد تمت صياغة هذه القضايا استناداً إلى ميثاق القومية العربية، باعتباره المرجعية الفكرية للطليعة العربية.

الجانب العسكري: تضمن دراسات نظرية وتدريبات عملية حول الأسلحة واستخداماتها، واختبارات قتالية، وعملية ميدانية لنضال مسلح تشمل وضع الخطة وتنفيذ العملية.

الجانب التنظيمي: حظي باهتمام خاص، وتضمّن ٢٠ محاضرة تضمنتها وثيقة بعنوان: «محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي»، تتكون من ٢١٠ صفحات تشمل عدة مواضيع، ينقسم كل منها إلى قضايا فرعية تضم ١١١ قضية. ومن أهم المواضيع

التنظيمية التي تدرس في الدورات: سيكولوجية الفرد والجماعة، والعمل التنظيمي، وتنظيم الطليعة العربية، والنظام الأساسي للتنظيم في التطبيق، ومراحل نمو التنظيم ومتطلباتها، وفلسفة التربية التنظيمية، والظواهر المرضية في التنظيم، وأساليب التربية التنظيمية، والتثقيف التنظيمي، والنقد والنقد الذاتي، والمحاكمة التنظيمية، والأمن التنظيمي، والاتصال بالجماهير، والإشاعة، والسلاح التنظيمي، وكيف يمارس المناضل الطليعي عمله التنظيمي، والقيادة.

سابعاً: نماذج من القضايا التنظيمية

اهتمت الدراسة بعرض مضمون بعض القضايا التنظيمية التي تساهم في التكوين النضالي للأعضاء، مثل:

١ ـ **القيادة**: باعتبارها فن التأثير في جماعة من الناس من خلال طرح القائد لنفسه كقدوة وقدرة، حيث ينعكس تأثير كلا القدرتين في بعث روح الثقة بالنفوس، ويتم من خلالها الطاعة الاختيارية والتعاون المتبادل بين القائد ومن يقودهم، فيلتحم الجميع في أداء واجبهم بصدق وإخلاص نابع من الإيمان بضرورة تحقيق النصر.

٢ ـ **سيكولوجية الفرد والجماعة**: تعرض هذه المحاضرة أهمية إعداد الفرد داخل أي تنظيم جماعي إعداداً نفسياً، بمعنى تأهيله للالتزام المنضبط بقيم وتقاليد وحركة الجماعة في إطار من الولاء النابع من الإيمان والاقتناع بحتمية هذا الانضباط باعتباره الضمان الرئيسي لتحديد سلوك الفرد والجماعة تحديداً يضمن وحدة الحركة الكلية لهذه الجماعة. وتتابع الدراسة مراحل نمو شخصية الفرد، وكيف يمكن إعادة تكوين شخصيته، استناداً إلى معرفة الخصائص المميّزة لها. وتستنتج الدراسة أن عضوية تنظيم الطليعة العربية يجب أن تقتصر على من تخطّى سن الـ ١٨ سنة، والتركيز على شباب مرحلتي تكوين واكتمال الشخصية، باعتبارهم الكوادر القيادية المؤهلة لممارسة العمل النضالي مع استعدادهم الكلي للالتزام الواعي القائم على الاقتناع بضرورة نقل مجتمعهم من مرحلة الانفعال إلى مرحلة الفعل.

وتؤكد الدراسة أن الجماعة هي الأداة التي يستخدمها المجتمع في تنشئة أفراده من خلال حركتها الديناميكية، أي التفاعل النفسي والاجتماعي الذي يتم باستمرار داخلها.

٣ - تنظيم الطليعة العربية: تعرّف الدراسة الطليعة العربية أنها «تنظيم قومي، ثوري، سرّي، يعيش بجميع أعضائه ومستوياته التنظيمية وسط جماهير الشعب العربي، ملتحماً بها يستلهم رغباتها وآمالها، ويعكس إرادتها ومطالبها». وتشرح الدراسة الصفات التي تميّز التنظيم ودورها في أدائه النضالي.

٤ - معهد الإعداد التنظيمي: هو الإطار الذي يتم من خلاله صقل القدرات القيادية للدارسين به، لكي يقوم بمسؤولية صقل القدرات القيادية لدى بقية المناضلين من أعضاء التنظيم، ويشترط في من يدرس فيه القدرة على التعلم والتعليم، وبذلك فإن مهمة المعهد هي تخريج معلّمين ومدرّبين تنظيميين لتغذية المعاهد المحلية على مستوى الفروع، والعمل كمركز أبحاث فكرية وتنظيمية يقدم المشورة لما يصادف فروع التنظيم ومعاهده المحلية من مشكلات في كل من هذه المجالات.

٥ - مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها: يشبه نمو التنظيم إلى حدّ بعيد، دورة حياة الكائن الحيّ الذي يمر في حلقات نمو متصلة متلاحقة، وكل حلقة تعتمد في نموها على ما سبقتها، كما أنها تغذّي ما بعدها، وهو ما يحدث بالنسبة إلى الثورة التي تمر بخمس مراحل: مرحلة الشعور بالظلم، ومرحلة النشأة والتكوين، ومرحلة الانطلاق التنظيمي، ومرحلة الإعداد للثورة، ومرحلة ما بعد الثورة. وفي كل مرحلة من هذه المراحل يقوم التنظيم بدور مختلف يتطلب قدرات نوعية محددة.

٦ - فلسفة التربية التنظيمية: للمبادئ تأثير قوي في سلوك الإنسان، والمبادئ التي تسود تنظيماً معيناً هي التي تحدد معالم التربية التنظيمية، وهي التي تحدد للعضو سلوكه. فالتنظيم يتطلب من العضو أن يكتسب النوع المعيّن من السلوك، فيتصرّف وفق ما يجب أن يسلكه زملاؤه في التنظيم. وبذلك يحلّ الوازع النفسي محلّ الضوابط التي يفرضها المجتمع، ومن ثم يتصرف العضو وفق إرادة التنظيم، وللتعليم والتجربة دور في اكتساب السلوك، كما أن أنماطاً معينة من السلوك المكتسب قد تهمل أو تستبدل بأنماط أخرى خلال فترة زمنية وجيزة. وكل تنظيم يفكّر أعضاؤه ويتصرفون بطريقة مكتسبة تميّزهم من غيرهم من التنظيمات.

وبالنسبة إلى الطليعة العربية، فإن التربية التنظيمية تشدّد على الإيمان العميق بالله والرسل ورسالات السماء، والإيمان بقدرة الإنسان على التغيير، والاعتماد على العلم

والعقل في إحداث التغيير، والإيمان العميق بأنه لا تعارض إطلاقاً بين عقلانية الإنسان وروحانياته.

وتعتبر التربية التنظيمية أساسية لأي تنظيم، باعتبارها ركناً مهماً من أركان العمل التنظيمي، لأنها تمكّن الأعضاء من استخدام أبعاد التنظيم في التحرك التنظيمي السليم، وتشكّلهم نضالياً، وتعدّهم حركياً ونفسياً، وتخلق العضو الملتزم المتفاني في خدمة التنظيم البعيد عن كافة الأمراض التنظيمية، وهناك حاجة ملحّة إلى الاهتمام بـ «سيكولوجية التربية التنظيمية» التي يمكن أن تستفيد من «نظرية الأفعال الشرطية المنعكسة» التي تفسر ميكانيكية وسيكولوجية التربية التنظيمية.

ثامناً: الموضوعات الأخرى

يدرس معهد الإعداد التنظيمي موضوعات أخرى لها أهمية خاصة بالتربية التنظيمية في الطليعة العربية، مثل:

- القيم والتقاليد التنظيمية، والمحاكمة التنظيمية، والأمن التنظيمي، والاتصال بالجماهير، والإشاعة، والسلاح التنظيمي.

- وتتضمن المادة العلمية التي يتم من خلالها تدريس هذه المواضيع تعريفاً بكل موضوع وأهميته بالنسبة إلى تنظيم الطليعة العربية، وكيف يستفيد منه التنظيم في نضاله اليومي، وتأثير ذلك في فاعليته النضالية ودوره في المجتمع وعلاقته بالجماهير.

تاسعاً: بناء الطليعة العربية ومراحله

- يقدم الفصل الخامس عرضاً وافياً لبناء الطليعة العربية ومراحله، وأسلوب العمل، وتطور العضوية والنشاط، حيث يبدأ بالمذكّرة التي قدمها فتحي الديب إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ووافق عليها يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بتأسيس تنظيم قومي سرّي باسم «الطليعة العربية»، لأن «طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي تتطلب تحركاً سريعاً لتنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي ليتصدّى للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية». وتحدد الدراسة أسماء أعضاء أمانة الشؤون العربية في الاتحاد

الاشتراكي العربي الذين تفرّغوا للتنظيم، ومتابعة نشاط الخلايا، وتنظيم المعسكرات التثقيفية والندوات والمحاضرات.

تحدد الدراسة أهم ملامح أسلوب العمل في بناء الطليعة العربية الذي يدور في مجالين: أحدهما علني، والآخر سرّي: كما تشير إلى أسلوب تجنيد الأعضاء، باعتباره مسؤولية كل أعضاء التنظيم، وممارسة العضو لعمله التنظيمي، وأمن التنظيم، وتطور عضوية التنظيم، ومراحل بنائه، والأزمات التي واجهته.

ـ **أسلوب تجنيد الأعضاء**: يعتبر التجنيد مسؤولية شخصية لكل عضو فيه لتزويد التنظيم بعضوية جديدة من العناصر الثورية، بعد التأكد من استعدادها للالتزام بالتنظيم والنضال في إطاره وفق القواعد والضوابط التي تحكم نشاط الأعضاء. ولكي يحقق التجنيد هدفه، فإنه يمر بأربع مراحل، هي:

ـ **مرحلة الاستكشاف**: تتم من خلال المعسكرات التي تقيمها أمانة الشؤون العربية بواسطة الأعضاء في مختلف الأقطار العربية، ويتم التعرّف إلى موقف الشخصيات المراد تجنيدها من خلال طرح عام للفكر النابع من عقيدة التنظيم، واستكشاف العناصر المتجاوبة فكرياً، والرافضة للحزبية في صورتها التقليدية، ويتم التواصل معها، والتعرف إلى سلوكها ومواقفها السياسية.

ـ **مرحلة التهيئة الفكرية**: حيث يتم فتح حوار فكري مع المرشحين، ومناقشة تناقضات الواقع العربي للوصول معهم إلى الاقتناع بحتمية قيام تنظيم ثوري واحد، يقود كفاح الشعب العربي لتحقيق أهدافه في الوحدة القومية الشاملة ذات المضمون الاشتراكي.

ـ **مرحلة الترشيح إلى العضوية**: يتم خلالها التركيز على من تثبت صلاحيتهم في مرحلة التهيئة، وذلك بالاتصال الفردي والمباشر لدراسة قدرات الشخص، ومتابعة سلوكه الشخصي، من خلال المعايشة، وتكليفه بواجبات دورية تظهر مدى إمكانية التزامه بالعمل التنظيمي (من دون أي مفاتحة)، واختبار قدراته القيادية في إدارة مناقشة فكرية.

ـ **مرحلة الالتزام التنظيمي**: يتم التزام المرشح بعد مفاتحته وأداء القسم، وبعدها تشرح له لائحة التنظيم، ويتم تسكينه في إحدى الخلايا.

ـ ممارسة العضو لعمله التنظيمي: يمارس العضو عمله التنظيمي من خلال الاجتماع الأسبوعي للخلية ونشاطها اليومي في المجالات التنظيمية، والمجال السياسي، والمجال التثقيفي. وتكلف الخلايا بإجراء دراسات موضوعية عن واقع المجتمع العربي، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتم خلال اجتماعات الخلايا قراءة النشرات التثقيفية والنشرات التنظيمية، ويتم تدريب الأعضاء على تنمية قدراتهم على التأثير في الجماهير وتعبئتها.

ـ أمن التنظيم: يراعى الحذر الشديد والالتزام الكامل بقواعد الأمن في جميع المستويات القيادية، وتتبّع قواعد الأمن الأساسية من حيث التعامل بغير الأسماء وقصر التعامل على الأرقام، واستخدام أسماء كودية للخلايا، وأن تكون سجلات وبيانات التنظيم كلها مركزية في القاهرة، وتتم الاتصالات التنظيمية مع الأعضاء في الخارج بكلمات سرّ محدّدة، وتقرأ النشرات في الاجتماعات، ثم تتم إعادتها إلى الأمانة، وتكون المكاتبات الخاصة بالتنظيم بدرجة سرّية للغاية، ويحظر على الأعضاء ترديد اسم التنظيم (الطليعة العربية) إلا في الاجتماعات التنظيمية فقط، ومواصلة الاهتمام بقواعد الأمن مهما اتسع التنظيم مع الاهتمام بالكيف قبل الكمّ للمحافظة على السرّية المطلقة للتنظيم.

ـ تطور عضوية التنظيم: تتضمّن الدراسة جدولين بتطور العضوية حتى نيسان/ أبريل ١٩٦٨.

عاشراً: ثلاث أزمات واجهت التنظيم

واجه تنظيم الطليعة العربية ثلاث أزمات كان لها تأثير سلبي في نشاطه، وإن كان قد نجح في مواجهتها، وتجاوزها، وواصل نشاطه، رغم ما ألحقته به من خسائر، وهي:

الأزمة الأولى: هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧: وقد كانت مفاجأة كبرى للشعوب العربية عامة، والشعب المصري بصفة خاصة، واستخدمتها القوى المعادية في التشهير بالثورة وقائدها، ولكنها كشفت عن قدرات هائلة لدى الأعضاء الذين واجهوا ضغوطاً حادة تصدّوا لها، ومارسوا دوراً كبيراً في قيادة حركة الجماهير في أكثر من موقع على الساحة العربية، فقادوا المظاهرات لمساندة القيادة، وشكّلوا لجاناً لجمع التبرّعات

للمجهود الحربي، وأقاموا معسكرات للتدريب على العمل الفدائي، وتصدّوا للقوى المناوئة لكشف مخطّطاتها.

الأزمة الثانية: أزمة الثقة أن جمال عبد الناصر هو قائد الطليعة العربية: كان لهذه الأزمة مقدمات منذ الخطوات الأولى لتأسيس الطليعة العربية، حيث كان الأعضاء يتطلعون إلى لقاء الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره قائد التنظيم، وبعد الهزيمة تشكك الأعضاء في أن يكون فتحي الديب هو قائد التنظيم، ورفض المؤتمر العام الأول في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ مواصلة عمله إلا بعد لقاء جمال عبد الناصر، ولكن انشغاله بالجبهة في ذلك الوقت حال دون هذا اللقاء.

الأزمة الثالثة: رحيل جمال عبد الناصر ومحاولات السيطرة على الطليعة العربية: واجهت الطليعة العربية أزمة شديدة وضغوطاً كبيرة بعد رحيل جمال عبد الناصر يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلاه من تحولات في موقف القيادة السياسية في مصر، وانفراد أنور السادات بالسلطة في أيار/ مايو ١٩٧١، وانقلابه على سياسات عبد الناصر، وتخليه عن التوجه العربي للجمهورية العربية المتحدة، واضطرت القيادة القومية للطليعة العربية إلى نقل أعمالها إلى ليبيا، وعقد المؤتمرات القومية والمعسكرات التثقيفية فيها، ومارست القيادة الليبية ضغوطاً على قيادة الطليعة العربية للتخلي عن الميثاق الوطني كمرجعية، واعتماد الكتاب الأخضر والنظرية الثالثة كمرجعية للطليعة العربية، وعندما رفضت قيادات التنظيم ذلك هدّدها عبد السلام جلود بتدمير التنظيم، ولكن القيادة نجحت في إيجاد بدائل لاعتمادها على مساندة ليبيا والانتقال إلى بيروت، ثم إلى عدة مدن أوروبية، لعقد المؤتمرات القومية واللقاءات الدورية فيها. ولكن ليبيا نجحت في استقطاب عدد من القيادات لموقفها، كان لهم دور سلبي في نشاط الطليعة العربية وتوجهاتها السياسية بعد ذلك.

حادي عشر: مراحل بناء تنظيم الطليعة العربية

بدأ تأسيس التنظيم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، واستمرت عملية التأسيس حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، حيث مرت بثلاث مراحل توافرت بعدها للتنظيم إمكانية الانطلاق ذاتياً في كل قطر، حيث تقرر أن تنتقل صلاحيات القيادة المركزية إلى الفروع التي توفر لبعضها إمكانية النمو من دون الحاجة إلى معاونة المستوى القومي،

وتحقق نوع من اللامركزية في قيادة التنظيم، وبحيث أصبحت القيادة المركزية من حيث التشكيل والأداء تعبيراً عن قدرة التنظيم في الفروع.

المرحلة الأولى من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧: ويمكن وصفها بمرحلة النشأة والتكوين التي تحقق من خلالها تهيئة المناخ والاستكشاف، وتأسيس أنوية التنظيم، وصقل هذه الأنوية. واستند العمل في هذه المرحلة إلى الاستفادة من تجربة الأحزاب القومية على مستوى الوطن العربي ودراسة ميدانية لواقع الأقطار العربية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار التنظيمي من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى آخر ١٩٦٨: وقد تحقق في هذه المرحلة تكثيف الأنوية التنظيمية الأولى، وإعداد وصقل القيادات من خلال دورات في معهد الإعداد التنظيمي. وقد واجهت التنظيم في هذه المرحلة الآثار السلبية لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث تقرر مواجهتها بالبدء فوراً في إعداد وتدريب المناضلين من خلال معهد الإعداد التنظيمي، وسرعة خلق أداة تثقيف وتواصل فكري، وسرعة الانتهاء من مشروع ميثاق القومية العربية باعتباره المرجعية الفكرية للطليعة العربية.

المرحلة الثالثة: إعادة تنظيم العمل بالقيادة خلال عام ١٩٦٩: وتحقق ذلك بإنشاء مفوضية القيادة، وتفرّغ جميع أعضائها لنشاط الطليعة العربية، وإعادة توزيع المسؤوليات، والاستعانة بمناضلين من الفروع للمساهمة في النشاط المركزي، وأمكن تحقيق نمو متوازن في فروع العراق ـ اليمن ـ الخليج ـ لبنان، وتحقيق نمو تدريجي غير متكامل في فروع فلسطين ـ الأردن ـ السودان ـ ليبيا، وتأسيس أنوية في يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ولندن، وانتقلت بذلك الطليعة العربية إلى مرحلة جديدة توافرت فيها للتنظيم المقوّمات الأساسية التنظيمية والفكرية والنضالية، حيث يمكن قيادة التنظيم من خلال قيادة قومية تمثلت فيها فروع التنظيم في الأقطار العربية، ويجري النضال فيها من خلال الحركة الذاتية لكل فرع، ويتم تطوير العضوية بالاعتماد على الإمكانات المحلية لكل فرع. واقترح فتحي الديب، مفوض القيادة، في ختام مرحلة التأسيس، إعادة تنظيم العمل وفق الأسس الآتية:

١ ـ تشكيل لجنة قومية مؤقتة تضم أمناء سر الفروع لقيادة التنظيم.

٢ ـ اجتماع جمال عبد الناصر مع القيادة القومية المؤقتة.

٣ - توفير الإمكانات المادية لمواصلة النشاط.

٤ - إنشاء فرع للطليعة العربية في الجمهورية العربية المتحدة.

٥ - إنشاء كيان فدائي عربي يضم مناضلي الطليعة العربية.

ثاني عشر: معارك ونضالات الطليعة العربية

يستعرض الفصل السادس معارك ونضالات الطليعة العربية منذ تأسيسها عام ١٩٦٥ حتى توقف نشاطها في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. ويتابع تطور بناء التنظيم ونشاطه على المستوى القومي وفي الفروع.

فقد اكتمل البنيان التنظيمي للطليعة العربية مركزياً وقطرياً، بانعقاد اللجنة القومية المؤقتة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وانتظمت إلى حدّ كبير الاجتماعات الدورية للمؤتمر القومي، رغم الصعوبات، وإعادة تشكيل القيادة القومية بالانتخاب في كل مؤتمر قومي، وخاض التنظيم معارك قومية، وفي الفروع، ومارس نشاطه بانتظام في كل المجالات.

ثالث عشر: على المستوى القومي: تطور القيادة القومية

انتظمت اجتماعات المؤتمر القومي منذ عام ١٩٦٩، وعقد ثمانية اجتماعات دورية كل سنتين تقريباً، وانتخبت المؤتمرات القومية الثمانية القيادة القومية التي ضمّت بصفة دائمة ممثلين للفروع. كما انتخبت هذه المؤتمرات الأمين العام للطليعة العربية، وقد تولى منصب الأمين العام القياديون:

- فتحي الديب، مؤسس الطليعة العربية ومفوض القيادة.
- الدكتور أحمد صدقي الدجاني.
- الأستاذ أديب الجادر.
- الأستاذ عبد الرحيم مراد.
- الأستاذ محمد فائق.
- الدكتور خير الدين حسيب.
- الدكتور صلاح دسوقي.

وعقدت المؤتمرات الثمانية أعوام: ١٩٦٩ في القاهرة ـ مصر، و١٩٧٢ في طرابلس ـ ليبيا، و١٩٧٣ في طرابلس ـ ليبيا، و١٩٧٥ في بيروت ـ لبنان، و١٩٧٧ في فيينا ـ النمسا، و١٩٧٩ في روما ـ إيطاليا، و١٩٨٢ في أثينا ـ اليونان، و١٩٨٦ في أثينا ـ اليونان.

رابع عشر: التوجهات السياسية للقيادة القومية

توافرت للقيادة القومية رؤية سياسية واضحة منذ تأسيس التنظيم، وقد تفاعلت هذه القيادة مع التطورات السياسية الجارية على الصعيد القومي وحول المعارك السياسية الكبرى التي فرضت على الأمة العربية. وتشير وثائق الطليعة العرية، سواء كانت البيانات السياسية الصادرة عن المؤتمرات القومية للطليعة العربية، أم البيانات السياسية الصادرة عن القيادة القومية أم التعميمات التنظيمية التي تركّز على قضايا محددة؛ تشير هذه الوثائق إلى أن القيادة القومية كانت واعية بالظروف التي يناضل في ظلها التنظيم، وكانت حريصة على توضيح موقف التنظيم منها، وتحديد أولوياته النضالية.

تستعرض الدراسة أهم التوجهات السياسة للقيادة القومية في الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٥ التي شهدت انعطافات حاسمة وتطورات مهمة، مثل هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وانفراد أنور السادات بالسلطة عام ١٩٧١، وحالة اللاحرب واللاسلم عام ١٩٧٢، ونتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وما أعقبها من تحولات في سياسات مصر الخارجية بالاتجاه إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوضح الدراسة موقف التنظيم من هذه التطورات، وكذلك موقفه من نشاط الطليعة العربية في مجالات التنظيم والتدريب والتثقيف. وحذرت الطليعة العربية من محاولات القوى المضادة للانقضاض على الثورة العربية، واستغلال الإنجاز العسكري لحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ للعودة بالواقع العربي خطوات إلى الوراء، ونبّهت إلى خطورة محاولة الرجعية العربية الظهور أمام الجماهير على أنها صانعة النصر، ومحاولة قوى إقليمية إقناع الجماهير أن الحلّ الإقليمي هو الأسلوب المناسب لهذه المرحلة، وتعاظم الدور الأمريكي في المنطقة العربية، والحديث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل أن يتحقق التحرير الكامل، وذلك من خلال مؤتمر السلام في جنيف. وطرحت الطليعة العربية رؤيتها لهذه المرحلة وفق مبادئ وأسس محددة، منها:

- أن مستقبل الأمة العربية لا يزال مرهوناً بالثورة العربية.

- هدف تحرير فلسطين كهدف أصلي لأمتنا يتكامل مع هدفي الاشتراكية والوحدة.

- أهمية انسحاب العدو من الأراضي التي احتلها بالعدوان في ١٩٦٧ كهدف مرحلي، وضرورة استمرار المقاومة والنضال المسلح ليتحقق ذلك.

- رفض أي صيغة تنطلق من الإقليمية لحلّ مشكلة فلسطين.

- الدور المحوري لمصر في النضال العربي، واستنكار محاولات عزلها.

- مستقبل الثورة العربية مرتبط ببناء أداتها التنظيمية، وهي الطليعة العربية.

خامس عشر: فروع الطليعة العربية

تستعرض الدراسة أيضاً في الفصل السادس بناء ونشاط ومعارك الطليعة العربية على مستوى الفروع في: العراق - لبنان - اليمن - فلسطين - الأردن - مصر - السودان - سورية - الخليج - ليبيا.

سادس عشر: الحصاد

يستخلص الفصل السابع: الحصاد ما انتهت إليه تجربة الطليعة العربية من نتائج عبر مسيرتها الطويلة التي تجاوزت الثلاثين عاماً، ويجملها في:

- جيل جديد من القيادات القومية الناصرية: وخصوصاً أن الطليعة العربية انطلقت في نشاطها من العمل في قطاع الطلاب والشباب الدارسين في مصر وأوروبا وأمريكا.

- حركة سياسية منظمة: تضم العديد من الأحزاب السياسية الناصرية التي تشكّلت في مختلف الأقطار العربية، وقامت في غالبية الأحوال على عضوية الطليعة العربية، بل من خلال تحول فرع الطليعة العربية في القطر إلى حزب سياسي ناصري.

- مؤسسات نوعية قومية، بحثية وثقافية وسياسية، لم تكن نتاجاً مباشراً لتوجهات قيادة الطليعة العربية، بل كانت تعبيراً عن اجتهادات شخصية استفادت من خبرتها المكتسبة من نشاطها في الطليعة العربية، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، والمؤتمر القومي العربي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين

الناصريين، والجامعة اللبنانية الدولية، والمنتدى العربي في عمان، ومؤسسة الشارقة للإنتاج الفني.

- **نماذج من نضالات وأنشطة الطليعة العربية**، مثل زيارة عبد الناصر للسودان في آب/ أغسطس ١٩٦٧ لحضور مؤتمر القمة العربية، ومؤتمر الطلبة العرب في لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وندوة باريس الفكرية عام ١٩٨٢، والعمل الفدائي في فلسطين.

وينتهي الفصل السابع إلى طرح عدة قضايا للمناقشة، كشفت عنها تجربة الممارسة في الطليعة العربية، مثل السرية والعلنية، والقومية والقطرية، والمشرق العربي، والمغرب العربي، والتمويل الليبي للطليعة العربية، وقصور النشاط في الطليعة العربية عن تنفيذ كل ما ورد في وثائقها الأساسية.

سابع عشر: الملاحق

ينتهي الكتاب إلى مجموعة من الوثائق الأساسية للطليعة العربية، تضم النظام الأساسي، وميثاق القومية العربية، وبيانات المؤتمرات القومية، وتعميمات وتقارير تنظيمية، وقائمة بأسماء شهود التجربة.

الفصل الأول

الطريق إلى الطليعة العربية (١٩٦١ - ١٩٦٥): نشأة الفكرة القومية العربية وتطورها

تطور النضال القومي العربي في مواجهة الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية منذ بداية القرن التاسع عشر في مراحل متتالية، اتسمت مرحلتها الأولى بالسعي إلى الخلاص من الاحتلال العثماني مقروناً بمقاومة الهجمة الاستعمارية الأوروبية الشرسة على مختلف أجزاء الوطن العربي، ومواصلة هذه المقاومة على مدى ما بقي من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ضدّ الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستعمار الإنكليزي لمصر والسودان والعراق والخليج العربي، والاستعمار الإيطالي لليبيا.

ودخل النضال القومي العربي مرحلته الثانية بعد الحرب العالمية الأولى من خلال انتفاضات وثورات شعبية امتدت على طول الأرض العربية في مصر والعراق والجزائر والمغرب وسورية ولبنان، ورغم مشاعر التضامن والتعاطف التي شملت الشعوب العربية تجاه الأشقاء العرب في الأقطار الأخرى، إلا أن هذه المرحلة لم تشهد أي تنسيق في نضال الشعوب العربية التحرّري، وانحصرت المواجهات داخل كل قطر طبقاً لنضج أوضاع هذا القطر أو ذاك، وقدرة الحركة الوطنية القطرية على المواجهة.

وفي ظل هذه المقاومة، ومع تزايد إدراك قطاعات واسعة من القوى السياسية العربية بوحدة التاريخ، ووحدة المصير، اللتين تربطان الشعوب العربية، ولد التيار القومي العربي، وطرحت أفكار القومية العربية، لكنها بقيت محصورة داخل كل قطر من دون أن تمتد إلى التنسيق بين روّاد الفكر القومي العربي، في مختلف الأقطار العربية.

وبالنسبة إلى مصر، على سبيل المثال، فقد دارت نقاشات، وطرحت آراء في الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٥٠ في الصحافة والجماعات والجمعيات حول عروبة الشعب المصري، وأنه جزء من الأمة العربية، وتأكيد وجود كل المقوّمات الأساسية العربية في مصر، وساهمت في تعزيز هذا التوجّه المؤتمرات المهنية العربية، والزيارات المتبادلة، والتعاون الثقافي والاقتصادي، ومطالبة بعض العرب بأن تقوم مصر بدورها

القيادي في المنطقة. ومع ذلك، فقد اختلف المثقفون المصريون حول الموقف من عروبة مصر والسياسات الواجب اتباعها حيال هذه المسألة، فقد رأى الفريق الأول منهم تعزيز التعاون في المجالين الثقافي والاقتصادي، مع الحرص على استقلال كل دولة، والتمسك بأن لمصر شخصية خاصة؛ ورأى الفريق الثاني أن مصر دولة عربية، ودعا إلى التعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي من دون الوحدة السياسية مع استقلال كل «أمة عربية»؛ وأما الفريق الثالث فقد رأى أن الوحدة ليست خيالاً، بل حقيقة مادية لا يمكن أن ينكرها إلا من ينكر طلوع الشمس، وأن شعوب الوطن العربي تربطها مقوّمات كثيرة، واقترح بعضهم إنشاء مجلس للاشتراك في السياسة الخارجية والدفاع والتعليم لإقامة الاتحاد العربي، وضرورة إلغاء الحواجز الجمركية وجوازات السفر، وقيام وحدة اقتصادية؛ في حين دعا الفريق الرابع إلى قيام وحدة عربية شاملة وسريعة[1]. ولم يختلف الحال كثيراً في الأقطار العربية الأخرى من القضية القومية على مدى النصف الأول من القرن العشرين.

اختلف الحال كثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، حيث تصاعد المدّ القومي العربي مع احتدام الصراع بين القوى الثورية العربية، وتحالف الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية. ومن خلال المعارك التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر والشعوب العربية ضد هذا التحالف، ولد تيار قومي عربي جديد. لم يجد هذا التيار في الأحزاب والتنظيمات القومية القائمة في ذلك الوقت ما يرضي طموحاته إلى الوحدة العربية والاستقلال والتقدم، ولم يجد هذا التيار في حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وغيرها من التنظيمات القومية ما يحقق تطلعاته إلى الأهداف القومية الكبرى. واعتبر هذا التيار جمال عبد الناصر قائداً جديراً بالثقة، ورمزاً لأحلام الأمة العربية في تجاوز واقعها المرير، شجعه على هذا الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو داخل مصر، وكذلك المواقف الصلبة التي اتخذها جمال عبد الناصر في مواجهة قضايا الاستعمار التقليدي الإنكليزي والفرنسي والاغتصاب الصهيوني لفلسطين، ومحاولات الهيمنة الأمريكية لفرض نفوذها الإمبريالي المتزايد في المنطقة لوراثة الاستعمار التقليدي، ودعم الكيان الصهيوني، ونهب الثروات العربية، وخصوصاً البترول. وكانت معارك تحرير الجزائر

(١) نبيه بيومي عبد الله، قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨، تاريخ المصريين؛ ٩٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٢٤ ـ ٢٩.

واليمن، ومواقف مصر في مواجهة إسرائيل وضد حلف بغداد والحلف الإسلامي، مناسبة مهمة لتأكيد التفاف العرب حول قيادة جمال عبد الناصر، مع تصاعد الصراع بين قوى الثورة والثورة المضادة في منتصف الستينيات من القرن العشرين.

يتناول محمد حسنين هيكل هذه الفترة بقوله: «بدت منطقة الشرق الأوسط من منظور واشنطن حالة مختلفة، ففي الشرق الأوسط كانت حركة القومية العربية باندفاعها الفوار تتحدّى السيطرة الغربية، أو على الأقل تتحدّى التوجّه الغربي لمصائرها وأقدارها. جاءت سنوات الغليان بوقائعها الهائلة من دمشق إلى بيروت، إلى بغداد، إلى الجزائر، إلى اليمن، منطقة بأكملها تتحرك من المحيط إلى الخليج، وأمة بأسرها تجرب صياغة حياتها من جديد، ولم تكن الولايات المتحدة بالطبع في مقعد المتفرج».

ويشير هيكل إلى أنه «كان بين البلدين، مصر وأمريكا، ذلك الخلاف الأبدي الأزلي بشأن إسرائيل، وكان هناك بين الاثنين ذلك الخلاف الجذري العميق حول حركة القومية العربية، تراها الولايات المتحدة مهددة لصداقات تقليدية لها في المنطقة، بينما تراها القاهرة حركة شعبية، لا يملك أحد أن يكبح طموحاتها في الحرية والعدل».

أولاً: ثورة يوليو والقومية العربية

شكلت ثورة ٢٣ يوليو، بأهدافها وإنجازاتها، تحدياً خطراً للاستعمار العالمي والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية. وقدمت ثورة ٢٣ يوليو على أرض مصر نموذجاً لحكم وطني تقدمي يمكن أن تستلهمه شعوب المنطقة بما أنجزه من استقلال وطني وتنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية، هذا علاوة على موقفها الرافض للدخول ضمن الأحلاف العسكرية الأجنبية، أو إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، أو القبول بأن تكون ضمن مناطق النفوذ لأي من المعسكرين العالميين المتصارعين. وكان النصف الأول من الستينيات من القرن العشرين فترة مليئة بالأحداث الكبرى ذات المغزى في تطور ثورة ٢٣ يوليو واتخاذها أبعاداً جديدة اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية، فقد شهدت هذه الحقبة تطبيق أول خطة خمسية للتنمية، هدفها إرساء الأساس المادي لاقتصاد قادر على مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، وبناء قاعدة للصناعة الحديثة تكون أساس بناء صناعات ثقيلة في الخطة الخمسية التالية، وفرضت نتائج تطبيق الخطة في عامها الأول إصدار ما وصف بقرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١، حيث تم تأميم العديد من الشركات الصناعية والتجارية والبنوك، لتوفير الإمكانات المادية

لتمويل مشروعات التنمية وتنفيذها، وتم تطبيق هذه القرارات في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، مصر وسورية، وهذا أزعج الرجعية العربية التي تآمرت لتدبير انقلاب أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١ لفصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. وكان هذا الانفصال ضربة موجعة للحركة القومية العربية التي وجدت في الجمهورية العربية المتحدة تجسيداً واقعياً لهدفها في وحدة الأمة العربية، وخطوة أولى على طريق الوحدة العربية الشاملة. وكشف هذا الانفصال مدى ضراوة الرجعية العربية وتحالفها مع القوى الاستعمارية التي سيطرت على هذه المنطقة من العالم، وبسطت نفوذها عليها، لما تمثله لها من أهمية استراتيجية واقتصادية، فقد كانت هذه المنطقة التي يدور صراع الشرق الأوسط عليها وحولها، ما بين الرجعية والاستعمار وحركة القومية العربية (كانت أهم الجوائز الاستراتيجية والاقتصادية في القرن العشرين، إذ كانت باستمرار منطقة رئيسية في صراعات التاريخ على امتداد قرون)، ولكنها اكتسبت قيمة مضاعفة، فإلى جانب توسطها للعالم، وتحكّمها في بحاره، خصوصاً البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ومضايقه، ووصلها وفصلها لقاراته، اكتسبت عناصر جذب إضافية في النصف الأول من القرن العشرين. فقد ظهرت فيه كأكبر مصدر ومستودع للطاقة التي قامت عليها الثورة الصناعية الثانية، وكان بترولها الرخيص في البداية هو أهم دعم اقتصادي حصلت عليه أوروبا الغربية[٢].

إن الثورة الصناعية الثانية في الغرب كله لم تستفد من «طاقة» بترول الشرق الأوسط فحسب، وإنما استفادت من سعره الذي وصلت نسبة إسهامه في تمويل تقدمها إلى ما يوازي الثلث تماماً من ثورة الغرب الصناعية، ثم زاد على ذلك - على مدى حقب الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين - أن المنطقة ذاتها راحت تحارب لاستعادة السيطرة على موضعها وموقعها ومواردها، وتحاول جاهدة أن تكسر عوائق تخلّفها، وأن تسابق أمسها إلى غد أفضل منه يجعلها شريكة في الزمان الجديد وعوالمه المتقدمة، ولكن الآخرين لم يكونوا راضين ولا قابلين»[٣].

لم تقبل ثورة ٢٣ يوليو ما حدث في سورية، ولم تتراجع أمام الهجمة الجديدة للرجعية العربية، بل سرعان ما قبلت التحدّي عربياً، ومصرياً. قبلت ثورة ٢٣ يوليو

(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: الانفجار ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

التحدّي عربياً بمساندة ثورة اليمن التي أطاحت بالإمام أحمد وحكمه الرجعي المتخلّف في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وأرسلت قواتها المسلحة لمساندة الثورة اليمنية في مواجهة الرجعية العربية والاستعمار العالمي اللذين تحالفا لوأد هذه الثورة الوليدة. وقبلت ثورة ٢٣ يوليو هذا التحدّي مصرياً بإصدار الميثاق الوطني كدليل فكري للعمل الوطني ينقل الثورة من مرحلة التجربة والخطأ إلى مرحلة الاسترشاد بدليل فكري وسياسي للعمل الوطني، ولم تكتف بذلك، بل واصلت تعميق التحول الاشتراكي في مصر بإصدار قرارات جديدة بتأميم المزيد من الشركات، ومنح القطاع العام إمكانية قيادة العملية التنموية، ورسمت خريطة جديدة لملكية وسائل الإنتاج حدّدت فيها موقع كل من الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية، ومنحت العمال حق المشاركة في الإدارة والأرباح، وأقامت بنياناً جديداً للتعاون الزراعي يديره صغار الفلاحين.

ولم تكن مصر وحدها في مواجهة هذه القوى، بل كانت جزءاً من صورة جديدة للعالم تتشكل ملامحها من خلال سياسات جديدة تتبنّاها زعامات جديدة: «كان «كينيدي» في الولايات المتحدة يدعو إلى «حدود جديدة» للإنسانية، وكان «خروتشوف» في الاتحاد السوفياتي يحاول أن يعطي للشيوعية وجهاً إنسانياً بعد عتمة عصر ستالين»، وكان البابا «يوحنا الثالث والعشرون» في روما يحاول أن يجعل من الكنسية الكاثوليكية مؤسسة متجاوبة مع قيم إنسانية أكثر تحرراً. وكان «ديغول» في باريس يحلم بأن يستعيد لفرنسا عظمتها، وكان «نهرو» في الهند يبشّر بعالم يسود فيه السلام والعلم، وكان «جمال عبد الناصر» في مصر يتصدّر حركة تحرر تندفع كموجة عاتية من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر. وكان «تيتو» في يوغسلافيا يمارس تجربة في الشيوعية تؤكد استقلالها عن موسكو، وكان «كاسترو» في كوبا يتحدّى الاحتكارات الدولية في معقل امتيازات هذه الاحتكارات في أمريكا اللاتينية. وكان «همرشولد» في نيويورك يحاول أن يجعل من الأمم المتحدة سيادة للقانون الدولي في ظروف معقدة»[٤].

وبينما بدأت مصر مرحلة جديدة في العمل الوطني أساسها مواصلة عملية التنمية بالاستعداد للخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥/ ١٩٧٠، وإعادة صياغة الخريطة الاجتماعية لصالح الطبقات العاملة والكادحة، وبناء تنظيم سياسي جديد يختلف في صيغته وأهدافه عن تنظيمات الثورة السابقة، وإعادة تنظيم القطاع العام بما يمكنه من قيادة عملية التنمية، وبينما كانت مصر في الوقت نفسه تواصل سياساتها التحررية في الوطن العربي وأفريقيا

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

والعالم الثالث بمساندة ثورة اليمن، والقتال جنباً إلى جنب مع الشعب اليمني ضد أعداء الثورة، وتتخذ موقفاً مسانداً للقيادة الوطنية في الكونغو ضد الانقلابات العسكرية المستندة إلى تأييد الغرب التي يقودها جوزيف موبوتو ضد باتريس لومومبا الزعيم الوطني قائد حركة التحرر الكونغولية، بدأ الهجوم المضاد للضغط على مصر للتخلي عن هذه السياسات والتراجع عن مساندة حركات التحرر الوطني. فقررت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤ إلغاء توريد القمح إلى مصر بتسهيلات ائتمانية طبقاً للقانون الرقم (٤٨٠) الذي قامت فكرته الأساسية على تصريف فوائض الحاصلات الزراعية الأمريكية من خلال تسهيلات ائتمانية بشروط ميسّرة، وعلى أقساط مناسبة، مقابل عملات محلية من الدول المستفيدة يجري صرفها داخل هذه الدول على احتياجات الولايات المتحدة من عملات هذه الدول، ثم يخصص الباقي لمشروعات تنمية مشتركة بفوائد بسيطة على آجال طويلة. وقد استفادت مصر من القانون الرقم (٤٨٠) لتوريد حاصلات زراعية، وأهمها القمح الأمريكي من خلال اتفاقيتين: الأولى غطت السنوات ١٩٥٩، و١٩٦٠، و١٩٦١، والثانية غطت السنوات ١٩٦٢، و١٩٦٣، و١٩٦٤، وكان حجم الاتفاقيتين معاً تسعمئة مليون دولار، وقد وفر هذا لمصر مرونة اقتصادية تسمح لها بتوفير احتياجاتها الغذائية من ناحية، وتمكّنها من ناحية أخرى من توجيه مواردها من النقد الأجنبي إلى مشروعات خطة التنمية الطموحة[٥].

وكان تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن تجديد اتفاقية توريد القمح إلى مصر ١٩٦٤ بمنزلة ضربة موجعة لجهودها التنموية، حيث تعيّن عليها أن تدبر موارد مالية بالنقد الأجنبي لتوفير احتياجاتها من القمح. وقد صاحب هذا الموقف تطور جديد في حرب اليمن، حيث تم تمويل جيوش من المرتزقة لمواجهة القوات المسلحة المصرية داخل اليمن.

وهكذا، فإن النصف الأول من الستينيات، وخصوصاً عامي ١٩٦٤، و١٩٦٥، تميّز باشتداد الصراع السياسي والاجتماعي داخل مصر، واشتداد الصراع الدولي حول مصر على امتداد الوطن العربي والعالم كله، ففي عام ١٩٦٥ كانت مصر تنهي تنفيذ برنامج السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى التي استندت إلى إجراءات التأميم الكبرى والتحول الاجتماعي في الأعوام ١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣، بهدف التنمية، كما أعلن

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

الميثاق الوطني للانتقال إلى الاشتراكية، وترتب على هذه الإجراءات، وعلى إنجازات الخطة الخمسية الأولى للتنمية، العديد من النتائج، وفي مقدمتها:

١ - انتهاج أسلوب التنمية المخطّطة الشاملة لمواجهة التخلّف وتعزيز استقلال مصر الاقتصادي بزيادة الاعتماد على النفس في سدّ الاحتياجات الضرورية للشعب المصري.

٢ - تصفية النشاط الرأسمالي الاحتكاري المصري والنشاط الرأسمالي الأجنبي إلا في مجالات محدّدة، كصناعة الدواء، واستخراج البترول، وتصفية الرأسمالية المصرية الكبيرة في مجال النشاط المالي المصرفي والتأمين، وفي الصناعة الثقيلة والمرافق العامة والتجارة الخارجية.

٣ - تنفيذ برنامج واسع للتصنيع واستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة يكفل توفير مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة.

٤ - إعادة توزيع الدخل القومي وفق أسس عادلة تكفل التوسع في الخدمات المجانية، وخصوصاً في التعليم والعلاج وتوفير المساكن الشعبية بإيجار زهيد، مع تغليب نصيب العمل في توزيع الدخل القومي على حساب نصيب عنصر عوائد التملك.

وبالرغم من أخطاء التطبيق ومشاكله، فإن الإنجازات المحققة في هذه المجالات كانت حاسمة بالنسبة إلى دعم الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي لمصر، وإضعاف النفوذ السياسي للرجعية المصرية والطبقات المستغلّة. من هنا تزايد عداء الدول الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية) لهذه التوجهات الجديدة في سياسات الحكم، وخصوصاً أن هذه السياسات أثرت بشدة في المحيط العربي، وكانت بمنزلة الإلهام القوي لشعوب العالم الثالث، وازدهار آمالها في أن تفلت بمثل هذه السياسات من أسر السيطرة الرأسمالية الأجنبية على مقدّراتها، كما تزايد عداء الطبقات المستغلّة التي ضُربت مصالحها، وخصوصاً كبار ملاك الأراضي الزراعية، وأصحاب المصانع والمشروعات الاقتصادية التي أمّمت في بداية الستينيات، وتلك الفئات الرأسمالية التي منعت من مزاولة نشاطها الاقتصادي، بما يتجاوز حدوداً معينة فرضتها الضرائب التصاعدية، وما جاء في الميثاق عن مجالات نشاط القطاع الخاص.

واستشعرت إسرائيل الخطر الشديد من نجاح مصر في بناء قاعدة اقتصادية قوية، وصناعة متقدمة، وتكوين قاعدة علمية تساعد مستقبلاً على تمكين مصر من اقتحام مجالات تصنيع السلاح، وتحقيق تقدم في مجال النشاط النووي. ووقفت نظم الحكم العربية الرجعية الموقف المعادي نفسه لما يحدث في مصر. وهكذا تشكّل في هذه الفترة تحالف دولي وإقليمي ومحلي معادٍ لما أعلنه جمال عبد الناصر، وما اتخذه من إجراءات للتحول نحو الاشتراكية، وانتهاج سبيل التنمية المخطّطة المستقلة. ضم هذا التحالف بزعامة الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإسرائيل ونظم الحكم العربية الرجعية، وخصوصاً أقطار الخليج وبقايا الطبقات المستغلة في مصر.

ونشط هذا التحالف في الكيد لنظام الحكم القائم في مصر تحت قيادة جمال عبد الناصر ومناوأته بفرض الحصار الاقتصادي، ومنع تزويد مصر بالقمح، ومحاولة النفاذ إلى داخل الجيش المصري، وتدبير العديد من محاولات الانقلاب العسكري أو الإرهاب المسلح، وبثّ الإشاعات، ومحاولة التأثير في القوى الاجتماعية المستفيدة من التحولات، وخصوصاً الفئات الوسطى التي استفادت منها كثيراً، ومع ذلك فإنها بحكم تطلعها إلى دور أكبر وتأثير أوسع، لم تكن راضية عن الحدود التي صاغها الميثاق لنشاط الرأسمالية الوطنية، وتشكّل في مواجهة هذا التحالف الرجعي المضاد للثورة المصرية تحالف واسع يدعم سياسات الثورة الجديدة، ضم في صفوفه الطبقات الكادحة التي استفادت من هذه السياسات (التأميم، والتصنيع، وعدالة التوزيع، والخدمات المجانية، والإصلاح الزراعي، ودعم فقراء الفلاحين، ودعم الحرفيين)، كما ضم هذا التحالف القوى الشعبية والتقدمية العربية التي تناضل في بلادها من أجل إقامة نظم حكم وطنية تقدمية، وكذلك حركات التحرر الوطني على امتداد العالم الثالث. وأدى الاتحاد السوفياتي دوراً مهماً في مساندة هذا التحالف الثوري، ومساعدة مصر اقتصادياً وعسكرياً، ومساندتها في المحافل الدولية، وقدم لها القروض بشروط ميسّرة لإقامة المشروعات الكبرى، كالسدّ العالي، وإقامة واستصلاح الأراضي وتدريب الكوادر الفنية والعلمية، وتحديث الجيش المصري وتزويده بأحدث الأسلحة والمعدات.

هكذا اشتد الصراع داخل مصر وحولها من أجل تصفية الثورة بقيادة جمال عبد الناصر، وتصفية توجّهاتها الاجتماعية الجديدة، وكانت الأعوام ١٩٦٥، و١٩٦٦، و١٩٦٧ ذروة هذا التصاعد في الصراع، وقد انتهت بالفعل بعدوان حزيران/ يونيو

١٩٦٧ الذي تبيّن أنه لم يكن عدواناً إسرائيلياً فقط، بل تدبيراً للقوى المضادة للثورة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هدفه الإجهاز على الثورة المصرية، وتم تدبير كل الإمكانات اللازمة له لتحقيق هذا الهدف، ووفرت له أمريكا المساندة والدعم المباشرين قبل بدء القتال وأثناءه، وبعد إيقاف إطلاق النار لضمان استمرار احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، كعامل إضعاف لقيادة جمال عبد الناصر، ومواصلة الضغط عليه للتراجع عن سياساته التحررية والاجتماعية والوحدوية.

هكذا نستطيع أن نفهم اهتمام جمال عبد الناصر بالعمل السياسي في حركة الثورة، واهتمام جمال عبد الناصر بدور الجماهير في حماية هذه التحولات الاجتماعية، ومساندة عملية الانتقال إلى الاشتراكية. أدرك جمال عبد الناصر في منتصف الستينيات أهمية تنظيم الجماهير، وأهمية إنشاء الحزب الاشتراكي في مواجهة الحزب الرجعي، وعبّر عن انزعاجه من وجود القوى المضادة للثورة والاشتراكية داخل الاتحاد الاشتراكي. ونلاحظ أنه في طرحه لرؤيته الجديدة، كان يعود دائماً إلى هذه الثلاثية: دور الجماهير، والحزب الاشتراكي، والنشاط المتصاعد للقوى المضادة.

ثانياً: من العمل الإداري إلى العمل السياسي

من خلال هذه المواجهة بين الثورة وأعدائها، ومن خلال اشتداد الصراع داخل مصر وحول مصر، وصل جمال عبد الناصر في النصف الأول من الستينيات إلى استنتاج مهم عبّر عنه بقوله: «كنا نعتمد في الاثنتي عشرة سنة الماضية في العمل الاشتراكي والعمل الوطني على الجهد الإداري... وكان اعتمادنا على العمل الشعبي محدوداً... وقد وصلنا في المرحلة التي نمر بها الآن، إلى مرحلة التحدّي بين القوى الاشتراكية والقوى المضادة للاشتراكية... ولهذا نريد أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم شيء فيها هو العمل السياسي، ولا نريد أن نعمل بطريقة الوزارات والإدارات... نريد أن نعمل بطريقة التنظيمات السياسية».

«إن التنظيم السياسي هو الجهاز الذي يخلق اتصالاً مستمراً وأميناً بين القاعدة والقيادة، بحيث تحس القيادة بطلبات القاعدة، وبحيث تحس القاعدة باتجاهات القيادة وفكرها».

كان جمال عبد الناصر قد طرح في الميثاق مسألة التنظيم السياسي، انطلاقاً من قضية السلطة عندما حسم أمره بأن السلطة يجب أن تكون للقوى صاحبة المصلحة، وهي في المجتمع الاشتراكي القوى العاملة بديلاً للقوى الرجعية في النظام القديم.

«إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغلّ يجب أن يسقط، ولا بد من أن يفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغلّ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية»[٦].

وفي هذا الصدد، فإن الميثاق الوطني لا يكتفي بالإشارة إلى الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره الوعاء التنظيمي لتحالف قوى الشعب العاملة، بل يؤكد «أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، يجنّد العناصر الصالحة للقيادة، وينظّم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات».

هذا التطور في فكر جمال عبد الناصر حول مسألة العمل السياسي بديلاً للعمل الإداري، كان أساس التفكير في تأسيس الطليعة العربية لتجاوز سلبيات اعتماد ثورة ٢٣ يوليو على الأجهزة الإدارية والمخابراتية في علاقتها بالشعوب العربية. كما أن مفهوم جمال عبد الناصر للعمل السياسي والأسس التي تحكم بناء ونشاط التنظيم السياسي، سيكون أساس الجهود التي بذلت لبناء تنظيم الطليعة العربية وممارستها لنشاطها في مختلف الأقطار العربية، كما سنرى عند عرضنا لكيفية بناء الطليعة العربية، وأهم مقوماتها التنظيمية والفكرية. من هنا أهمية تناول خطة جمال عبد الناصر للعمل السياسي والتنظيم السياسي كمدخل إلى دراستنا هذه عن تنظيم الطليعة العربية.

وفي لقاءات خاصة مع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي وأعضاء المكاتب التنفيذية، تحدّث جمال عبد الناصر عن رؤيته لكيفية النهوض بتجربة التنظيم السياسي، وضمان فاعليته في مواجهة القوى المضادة، بالتركيز على اختيار القيادات الاشتراكية، وتحدّث بالتفصيل عن وسائل اختيار هذه القيادات. وسنلاحظ من خلال استعراض أفكار جمال عبد الناصر في هذا الصدد أنها كانت أساس العمل في التجنيد لتنظيم

---

(٦) الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة (القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٦٢)، ص ٦٢.

الطليعة العربية، سواء من خلال استكشاف العناصر الصالحة للقيادة أو في تنظيمها داخل التنظيم السياسي. كان اهتمام جمال عبد الناصر بالعمل السياسي، بديلاً للعمل الإداري في منتصف الستينيات، تحولاً مهماً في نظرته إلى كيفية ضمان استمرار الثورة في مواجهة جهود أعدائها للانقضاض عليها، وهو ما يكشف عنه بعض أقواله التي نعرضها هنا حرفياً لأهميتها في توضيح انعكاسها على أسلوب العمل في بناء الطليعة العربية.

يقول جمال عبد الناصر في حديثه إلى الأمانة العامة وأعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي (الأساس، إذاً، أن نحدد من هم الاشتراكيون. لأن ذلك يساعدنا على أن نعمل بسرعة، ولا بد من أن نعمل بسرعة حتى يقف الاتحاد الاشتراكي على قدميه، ويؤدي دوره الإيجابي المنظّم.

واليوم، لا بد من إيجاد الكادر السياسي من دون أن ننتظر تنظيم العمل الجماهيري حتى تكون العملية صعبة معقدة.

والمطلوب في الشخص القيادي أن يكون: مؤمناً بالاشتراكية، مخلصاً، وأن يكون حركياً. وإذا كان الشخص قادراً على التنظيم، وقيادياً، وواعياً، فسوف يكون عصباً. ومن المصلحة، بالطبع، أن يكون العنصر القيادي جماهيرياً وفاهماً... ونحن إذا نظرنا إلى أي حزب في دور التكوين، نجد أنه يلتقط العناصر التي تتوافر فيها هذه الصفات، ثم ندفع هذه العناصر إلى قيادة العمل الجماهيري)[٧].

ويتحدث جمال عبد الناصر بإسهاب عن وسائل اختيار القيادات الاشتراكية: «فكيف، إذاً، نجمع القوى الاشتراكية وننظمها؟ وما هي سبل تجميع العناصر الاشتراكية ووسائل استكشاف هذه العناصر القيادية؟.

قد نكتشف هذه العناصر عن طريق المعرفة الشخصية، وعن طريق السماع، وعن طريق الاختيار. والنقطة الصعبة هي في كيفية اختيار الكادر السياسي، وتحديد هذه العناصر، لأن هناك عشرات من الناس يصلحون ككوادر قيادية، ولكن كيف يتم الاختيار؟. إن لذلك وسيلتين:

الأولى: تتم على أساس المعرفة الشخصية لأشخاص يرشحون هذا الكادر.

---

(٧) عبد الناصر يتحدث حول مفهوم العمل السياسي، تقديم عبد الغفار شكر (القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٤٠.

الثانية: هي أن يتم الاختيار على أساس العمل الجماهيري والمعرفة أثناء ممارسة العمل نفسه.

وبالنسبة إلى الوسيلة الأولى، فإن الاختيار سينتهي إلى المعارف الشخصية مهما خلصت النيات، والأساس في الحقيقة هو وجود عناصر يمكن اختيارها أثناء العمل.

ولكن الاختيار أثناء العمل يتطلب وجود العمل أولاً .. وتلك هي الصعوبة، لأننا نقول إنه لا يوجد عمل لعدم وجود قيادة .. ثم نقول لا بد من العمل حتى يمكن أن نكتشف القيادة أثناء الممارسة.

إذاً، فالعمل الأساسي هو أن تبدأ القيادة الموجودة بالفعل، وإن كانت قليلة العدد، بالمبادرة إلى إيجاد مجالات للعمل، والاتصال الفعلي المباشر بالجماهير. وتستطيع هذه القيادة القائمة بالفعل من خلال هذا الأمر، أن تختار العناصر التي تثبت أنها تصلح للقيادة، وترى ذلك، سواء عن طريق لجنة العشرين أم خلال المؤتمرات المختلفة... وفي رأيي إن المؤتمرات التي عقدت حتى الآن قد أبرزت أن هناك عناصر صالحة يمكن التعرّف إليها من بين الأشخاص الذين أدوا دوراً أساسياً في هذه المؤتمرات.

وبذلك نبدأ بالقدوة المختارة أولاً، وإن كانت قليلة العدد.

وليس أمامنا اليوم إلا عملية الاختيار الشخصي في هذه المرحلة، ثم نمارس الاختيار من خلال العمل الجماهيري، وليس أمامنا حلّ بديل لهذا الأمر إلا إذا كنا نريد أن ننتظر فترة أخرى. وأنا أرى أن الأمور لا تسمح بالانتظار.

فلا بد من أن نعتمد على الناحية الشخصية، وفي الوقت نفسه نختار العناصر الأخرى من خلال العمل الجماهيري[٨].

وأرى هنا أن أعرض نقطتين:

النقطة الأولى: إن العنصر الجيد الصالح لا يعرف الأشخاص السيئين، فإذا عرفهم فإنه يعرفهم بصفاتهم السيئة هذه، إلا إذا كان شخصاً ساذجاً، ولا يستطيع أن يحكم على الناس.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.

والعنصر الصالح تكون مجموعته صالحة... ولهذا إذا تم اختيار العناصر الصالحة منذ البداية اختياراً سليماً، فسوف نضمن عملية الاختيار بعد ذلك. إنها قائمة على أسس سليمة وقاعدة صالحة... فالناس بشر، وهم عبارة عن مجموعة من العوامل، فإذا كان الاختيار الأول سليماً، فغالباً يكون الاختيار الثاني سليماً، والثالث سليماً كذلك، وهكذا.

النقطة الثانية: لو تم الاختيار بواسطة النواحي الإدارية، فسوف نصل إلى النتيجة التي نحن فيها اليوم ونريد أن نغيّرها.

إننا نختار بعض الناس مهما كان العدد قليلاً من مختلف أنحاء الجمهورية، ثم يقوم هذا العدد القليل بتجنيد نفسه لاختيار عدد آخر على مسؤوليته. وسوف نجد أنفسنا قد نجحنا في العملية أكثر من طريقة الاختيار بواسطة الناحية الإدارية... والأمثلة على ذلك كثيرة، فبعض الشباب تم اختيارهم بواسطة المدرّسين، وقيل إن هؤلاء الشباب ممتازون، وكل ما فعله بعض هؤلاء هو أنهم حضروا إلى المعسكرات، وأخذوا بدل سفر وتنزّهوا.

ويمكن اختيار القيادات في المحافظات بحسب العمل الذي سنقوم به، ولكن يجب ألا نوكل هذا للمحافظين أو للنواحي الإدارية، لأن مثل هؤلاء سيختارون من تربطهم بهم صلات...

فإذا أخذنا القيادات الصالحة في لجان المحافظات، ثم نمضي في عملنا، فسوف نصل بعد ذلك إلى مستوى المركز والقسم... وعن طريقهما نستكشف العناصر الصالحة الموجودة في القرى، بحيث لا نبحث، ولا نستكشف عن طريق النواحي الإدارية.

وأعتقد أنه إذا تم تكوين قيادات المحافظات، فسوف تكون العملية سليمة، ومن السهل بعد ذلك أن نصل إلى مستوى المركز والقسم، لكننا لا نستطيع أن نبدأ العمل على أساس مستوى الوحدات الأساسية، لأنها عملية غير ممكنة في البداية، ولكن يجب أن يكون معروفاً لنا من هو الاشتراكي، ومن هو غير الاشتراكي.

إن عملية تجميع الكادر الذي سيكون هو التنظيم الأساسي القائم بالفعل، هي في الواقع بمنزلة تجميع و«لمّ» العصب الذي يجب أن يكون في الاتحاد الاشتراكي، لأنه من دون هذا العصب، فلن يكون للاتحاد الاشتراكي التأثير الكافي»[٩].

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٤.

ثالثاً: أهمية الاختيار

إن إيجاد القوى القيادية التي تمثل طلائع الاتحاد الاشتراكي، والتي نعتمد عليها، هو أساس نجاحنا. وأعتقد أنه بعد أن نقيم الكادر القيادي، فإنه يمكننا أن نعقد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي. إن المطلوب منا أساساً هو أن نجد أناساً أو عناصر قيادية أو كادراً ثورياً. إن أماكن المؤتمرات أو الاجتماعات ليست مشكلة... فإننا نستطيع أن نعقد مؤتمراً، سواء كان في الجامعة أم في الشارع أم في شادر... ولكن طالما أنه لا توجد الكادرات الثورية، فإن الناس سيحضرون، ثم سينصرفون، ولا شيء غير ذلك.

إننا نريد أن نبدأ في تكوين الكادر الثوري الاشتراكي على الأسس التي اتفقنا عليها، وبذلك نجمع القوى الاشتراكية الموجودة.

لا شك في أنه يوجد الاشتراكيون ولا نعرفهم، ولهذا يوجد انعزال بيننا وبينهم... الاشتراكيون موجودون في كل مكان... لكن يجب أن نجمعهم وننظّمهم... يجب أن نعمل لكي نحدد من خلال العمل الذي يعمل مع الثورة، من هم المقتنعون بالاشتراكية لكنهم تائهون. ويجب أن يتم التجميع مع التوعية، لأن التجميع من دون التوعية والاتصال المستمر يعتبر عملاً سلبياً، وكما أن التجميع يساعد على التوعية، فإن التوعية أيضاً تساعد على التجميع... وذلك إضافة إلى العناصر التي نعرفها ونسمع عنها.

إن مشاكلنا الرئيسية، التي تظهر أو تطفو، هي نتيجة انعزال القيادات عن الناس، ووجودنا في حلقة صغيرة... علينا أن نوسع هذه الحركة، وسنجد عند وضع العناصر موضع الاختبار أنه قد ظهر الشخص الاشتراكي، وظهر أيضاً الشخص غير المؤمن بالاشتراكية، ولكنه يردّدها اسماً وشعاراً فقط[١٠].

وقد تواكب هذا التطور في المواجهة بين قوى الثورة والقوى المضادة، وميلاد التيار القومي العربي الجديد الملتف حول قيادة جمال عبد الناصر، مع تطور مهم في حركة ثورة ٢٣ يوليو داخل مصر، حيث انتقلت الثورة من مرحلة العمل الإداري بالاعتماد على أجهزة الدولة إلى مرحلة العمل السياسي بالاعتماد على التنظيمات السياسية التي يقودها كادر سياسي مؤهل فكرياً وسياسياً. يقول جمال عبد الناصر عن هذا التطور في مسيرة الثورة: «إن أصعب عملية هي تنظيم الناس، التنظيم معناه أننا ننظّم

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

الجماهير، ونعيش معها، ونتكلم معها، ونتفاعل معها، حتى تتفاعل معنا، ومن دون التنظيم لن نستفيد الفائدة الكاملة».

في هذا السياق، صدر «الميثاق الوطني» في حزيران/يونيو ١٩٦٢ كدليل للعمل الثوري، وأعيد بناء التنظيم السياسي باسم «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وتم بناء جهاز سياسي طليعي داخله باسم «طليعة الاشتراكيين»، وتأسست منظمة الشباب الاشتراكي لإعداد الكوادر السياسية الشابة، وأنشئت أجهزة التثقيف السياسي: المعهد العالي للدراسات الاشتراكية، وأجهزة التثقيف السياسي للعمال والفلاحين والمهنيين.

وحدث تطور مماثل على المستوى العربي، حيث تعالت الأصوات بوحدة القوى الثورية العربية، وضرورة تأسيس الحركة العربية الواحدة، تجسيداً لهذه الوحدة. واستجابت قيادة ثورة ٢٣ يوليو لهذا التوجّه، حيث وافق الرئيس جمال عبد الناصر على تأسيس تنظيم قومي عربي باسم «الطليعة العربية»، وقد بدأت الخطوات العملية في تأسيسه منذ منتصف عام ١٩٦٥.

هكذا ولدت الطليعة العربية في سياق تصاعد الصراع مع القوى المعادية للأمة العربية: الاستعمار، والإمبريالية، والصهيونية، والرجعية العربية، وتلبية لمطلب الوحدة العربية بتأسيس الأداة الثورية الكفيلة بتحقيقها، وانجذب الشباب العربي إلى هذه الأداة الثورية «الطليعة العربية» باعتبارها «حلم الشباب العربي بدولة الوحدة».

رابعاً: تنظيمات ثورة ٢٣ يوليو

كان التفكير في تأسيس الطليعة العربية تتويجاً لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو وتبلور فكرها السياسي بصدور الميثاق الوطني، ونضج رؤيتها التنظيمية بالنصّ في هذا الميثاق على أن السلطة يجب أن تكون للقوى والطبقات التي تدافع الثورة عن مصالحها، وهي قوى الشعب العاملة، وأن ممارسة هذه القوى للسلطة يجب أن تتم من خلال تنظيم سياسي قادر على ضمان استمرار الثورة. وكما عرضنا من قبل، فإن رؤية جمال عبد الناصر لمسألة التنظيم السياسي، وأهمية قيادته، من خلال كوادر سياسية اشتراكية وحركية وواعية وملتزمة. وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال فكر جمال عبد الناصر في الاتحاد الاشتراكي العربي، كتنظيم سياسي واسع يقوده جهاز سياسي طليعي يضم الكوادر الاشتراكية الملتزمة. كما استفادت ثورة ٢٣ يوليو من خبرتها في الممارسة منذ بداية

الثورة، بالنسبة إلى التنظيمات السياسية، واكتسبت قيادة الثورة رؤية أكثر تكاملاً وشمولاً بالنسبة إلى مسألة التنظيم السياسي، يعبر عنها جمال عبد الناصر في تقييمه لتجربة هيئة التحرير والاتحاد القومي. ويتخذ من هذا التقييم، وما انتهى إليه من استنتاجات، أساس تحركه لإقامة تنظيم سياسي جديد ينهض بمسؤولية التحول الاشتراكي في مصر.

يقول جمال عبد الناصر في معرض النقد للتجارب السابقة في بناء التنظيم السياسي للثورة: «لا بدّ من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولة إقامتها بعد الثورة، قد عجزت عن تحقيق دورها، وقصرت دونه، وذلك راجع إلى عدة أسباب هي:

١ ـ أن قوى الثورة، في مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعي، لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلاً للعمل الثوري تلتقي عليه الجهود، وقد تعرض الميثاق لهذا بالتفصيل. ومن نتيجة ذلك أن التجمّع الشعبي، مع النوايا الطيبة التي توفرت له، كان اقتراباً غير منظّم من مجموعة الأماني العامة التي ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح، لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة.

٢ ـ أن الفكر الثوري في تلك الفترة، وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن، وفي مواجهة الظروف المحيطة به، وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة، التي كان لا بد من أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية، يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحب المصلحة في الثورة. ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم، حدث في داخلها من عوامل الصراع بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة، ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة، بل كاد أن ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل.

٣ ـ أنه نتيجة لما سبق من غياب دليل العمل الثوري، ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة في وحدة موهومة، ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية. على أنه لا بد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى، إذ إنها، فضلاً عما حققته من مهام مؤقتة، قد ساعدت بطريقة التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري. إن الميثاق وصدوره عن إرادة شعبية حرّة، غيّر هذه الأوضاع كلها، فالميثاق أعطى دليلاً للعمل الوطني أولاً، كما أنه من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب العاملة التي يمكن أن تقوم بينها الوحدة الوطنية التي تتكفل بحل الصراع الطبقي سلمياً، وتدفع إمكانات

التقدم ثورياً لصالح الجماهير، وبذلك أصبح في الإمكان أن يلتف التجمّع الشعبي حول فكرة واضحة، كذلك أن يكون هذا التجمّع الشعبي سليماً، وممثلاً للقوى الوطنية، ودافعاً لآمالها الثورية».

وحدّد مشروع التنظيم السياسي الخصائص التي يجب أن تتوافر في الاتحاد الاشتراكي»، بالآتي:

١ ـ أن يكون هو الإطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة.

٢ ـ يتخذ الميثاق دليله في العمل، باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ونتيجة لإرادة شعبية حرة.

٣ ـ هو بناء جماهيري تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطياً، وتقوده بآمالها ليكون أداتها مع ذلك في قيادة العمل الوطني.

٤ ـ هو التجسيد الحيّ لسلطة الشعب التي تعلو فوق جميع السلطات، وتوجهها في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات.

٥ ـ أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة، وفي مقدمتها النسبة المكفولة للفلاحين والعمال، وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية، وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي، ونقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً، كلما كان ذلك ممكناً.

هكذا نضجت نظرة ثورة ٢٣ يوليو لمسألة التنظيم السياسي، وطرح جمال عبد الناصر على المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ ضرورة تأسيس تنظيم سياسي جديد باسم «الاتحاد الاشتراكي العربي» يقوم على قاعدتين:

ـ قاعدة جماهيرية عريضة، يضمها تنظيم سياسي واسع هو «الاتحاد الاشتراكي العربي».

ـ قاعدة طليعية ضيّقة يضمها جهاز سياسي يعمل بمنزلة «التنظيم الطليعي» للاتحاد الاشتراكي العربي.

وأضيف إليهما تنظيم سياسي ثالث لإعداد الكوادر الشابة، هو «منظمة الشباب الاشتراكي».

وهكذا اكتملت منظومة التنظيم السياسي لمرحلة التحول الاشتراكي لثورة ٢٣ يوليو لتقوم بثلاث مهام أساسية:

المهمة الأولى: تعبئة الجماهير العريضة وحشدها من أجل المشاركة في عملية التحول الاشتراكي، ويقوم بها الاتحاد الاشتراكي العربي.

المهمة الثانية: قيادة الجماهير العريضة المحتشدة في الاتحاد الاشتراكي، ويقوم بها التنظيم الطليعي الذي عُرف باسم «طليعة الاشتراكيين»، ويضم الكوادر السياسية.

المهمة الثالثة: إعداد صفّيْن ثانٍ وثالث من الكوادر السياسية الشابة، وتقوم بها منظمة الشباب الاشتراكي التي بدأت نشاطها رسمياً عام ١٩٦٥.

خامساً: الاتحاد الاشتراكي العربي

تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي في منتصف عام ١٩٦٢، بعد إعلان الميثاق الوطني، وطبقاً للقانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، فقد تحدّدت أهدافه على النحو الآتي:

- تحقيق الديمقراطية السليمة، ممثلة بالشعب وللشعب، لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها، وللشعب في غايتها وأهدافها.

- تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل.

- دفع إمكانات التقدم ثورياً لصالح الجماهير.

- حماية الضمانات التي قررها الميثاق الوطني، مثل الحدّ الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية، على جميع مستوياتها، ومبدأ القيادة الجماعية، ودعم التنظيمات التعاونية والنقابية، وإرساء حق النقد والنقد الذاتي، ونقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً.

سادساً: طليعة الاشتراكيين

كما أوضحنا من قبل، فإن النظر إلى التنظيم السياسي القادر على قيادة العمل الوطني في مرحلة التحول الاشتراكي، تطلب بناء تنظيم جماهيري واسع، وفي القلب

منه تنظيم طليعي ضيق، يقود هذا التنظيم الجماهيري الواسع. وفي الميثاق الوطني، تأكيد لهذه النظرة، حيث ورد في الفصل الخامس «إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات». وقد بدأ بالفعل إنشاء هذا الجهاز السياسي، كتنظيم طليعي عام ١٩٦٣ أطلق عليه في ذلك الوقت «الطليعة الاشتراكية»، وتقرر أن يكون هذا التنظيم سرّياً. وكما يقول الرئيس جمال عبد الناصر، فإن هذه السرية لحماية أعضاء التنظيم من الرجعية، ولحمايتهم من أنفسهم، بحيث لا يتحولون إلى طلب الامتيازات لأنفسهم باعتبارهم الحلقة الأضيق.

وكانت أهم الأحكام والمبادئ الأساسية للتنظيم:

١ ـ السرية: باعتبارها ضرورة حيوية لحماية التنظيم من مؤامرات الاستعمار، وبقايا الرجعية، ووقايته من تسرب العناصر الانتهازية.

٢ ـ وحدة الإرادة والعمل والتنظيم: لأن الوحدة الداخلية للتنظيم هي أساس قوته ونجاحه في تحقيق أغراضه، ويتطلب ذلك تحريم الانقسام، وتحريم قيام كتل أو شلل، ومنع الاتصالات الجانبية، والتزام كل عنصر بالدفاع عن قرارات المستوى الأعلى أمام المستوى الأدنى، ولو لم تكن هذه القرارات تمثل رأيه الشخصي.

٣ ـ ديمقراطية التنظيم: يقوم التنظيم على مبدأ القيادة الديمقراطية وتعني:

ـ خضوع الهيئات الفرعية للهيئات العليا، وخضوع التنظيم كله لقيادة واحدة، هي اللجنة المركزية.

ـ خضوع الأقلية للأغلبية، والتزامها بقراراتها، والدفاع عنها أمام المستوى الأدنى.

ـ ممارسة النقد والنقد الذاتي والقيادة الجماعية، وتدعيم القيادة المحلية.

٤ ـ جماهيرية التنظيم: التنظيم هو طليعة قوى الشعب العاملة المتحالفة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولذلك فإن حركة التنظيم، وحركة الاتحاد الاشتراكي، حركة واحدة لا تتجزأ، وعلى التنظيم أن يعمل على تعميق الحركة داخل الاتحاد، وتعبئة الجماهير من حوله، وتحقيق التفاعل بين كافة منظماته. وعلى التنظيم أن يدرك أن قياداته الواعية هي ضمان وحدة الفكر، والعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي بكافة تنظيماته الجماهيرية.

نتيجة لترهل التنظيم، والتوسع في التجنيد، بعد التحول إلى التنظيم الجغرافي، وزيادة عدد العناصر البيروقراطية فيه، جرت محاولة لفرز العضوية في صيف ١٩٧٠، بتوزيع استمارات عضوية جديدة على العناصر المختارة للاستمرار، وعددها ٢٧٧٠ من جملة أعضاء التنظيم في ذلك الوقت البالغ ٦٠٠٠ عضو. ولم تكتمل هذه العملية بسبب الرحيل المفاجئ لجمال عبد الناصر، واحتدم الصراع بعدها في قمة السلطة بين أنور السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذي تم حسمه في أيار/ مايو.

سابعاً: منظمة الشباب الاشتراكي

تزايد اهتمام جمال عبد الناصر بالعمل السياسي، وضرورة الاستناد إلى حركة جماهيرية منظمة لحماية الثورة ومساعدتها، وتزايد اهتمامه بضرورة إعداد قيادات سياسية جديدة مؤهلة فكرياً وسياسياً. وكان قرار تأسيس منظمة الشباب الاشتراكي في أواخر عام ١٩٦٣ تعبيراً عن هذا التوجه الجديد.

وجاءت الخطوات الأولى لتأسيس هذه المنظمة عام ١٩٦٤، متواكبة مع انفراجة حقيقية في المجتمع المصري، ساعدت على أن يشارك في بناء المنظمة، ووضع برنامجها الفكري، مجموعة من المفكّرين والقيادات من ذوي الأصول الماركسية والإسلامية والقومية والليبرالية، الأمر الذي ساعد على أن يأتي البرنامج الفكري للمنظمة، وعملية الإعداد، على أساس علمي سليم ورؤية فكرية رحبة. وكان لهذا أثر كبير في نجاح عملية إعداد القيادات في إطار منظمة الشباب الاشتراكي، حيث شملت عضويتها أكثر من ثلاثمئة ألف شاب وفتاة، وهناك آلاف من هذه العناصر يقودون الآن العمل العام في مصر، في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والشعبية والاقتصادية، ويحققون نجاحات كبيرة في أدائهم لمسؤولياتهم.

لم تختلف الأسس التي بني عليها البناء التنظيمي للمنظمة عن الأسس التي حكمت بناء التنظيم في الاتحاد الاشتراكي العربي، وتنظيم طليعة الاشتراكيين.

يبدأ النظام الأساسي للمنظمة بمقدمة تؤكد أن المنظمة هي التنظيم الشبابي الثوري الذي يضم شباب الجمهورية العربية المتحدة، والذي يعمل على تنمية قدرات الشباب عقائدياً وفكرياً ونضالياً، وتوجيه قواهم للنضال والمشاركة في معركة بناء المجتمع الاشتراكي. ويحدد النظام الأساسي الجوانب الأخرى في بناء المنظمة ونشاطها، مثل:

١ ـ أهداف المنظمة

أ ـ إعداد قيادات شابة من قوى الشعب العاملة مؤمنة بالقيم الروحية، ومتمسكة بمبادئ الثورة وملتزمة بقياداتها.

ب ـ حماية الثورة ومنجزاتها، والنضال من أجل استمرارها ومواصلة اندفاعها.

ج ـ تنظيم جهود الشباب لتحقيق أهداف خطة التنمية، والإسهام إيجابياً في عمليات الإنتاج، بما يمكن من إتمام البناء الاشتراكي.

د ـ المساهمة في حلّ مشكلات الشباب، وتنظيم جهوده الخلاقة، وتنمية مهاراته وقدراته بما يتفق مع دور الشباب في المجتمع.

هـ ـ ضمان وجود منبع دائم يمدّ التنظيم القائد، الاتحاد الاشتراكي العربي، بطلائع ثورية على أتم الاستعداد للقيادة، ولحمل الأمانة، ومواصلة التقدم بها.

٢ ـ المبادئ التنظيمية

يقوم العمل التنظيمي على الديمقراطية والولاء التنظيمي، وفقاً للمبادئ الآتية:

أ ـ النقاش الحرّ والحوار الفكري العميق داخل كل مستوى تنظيمي حتى يتخذ القرار، فيصبح ملزماً.

ب ـ التزام الأقلية برأي الأغلبية والدفاع عنه أمام المستويات الأدنى، حتى إذا كان لا يمثل رأيها.

ج ـ التزام المستويات الدنيا بقرارات المستويات العليا.

د ـ القيادة الجماعية.

هـ ـ النقد والنقد الذاتي.

ثامناً: التنظيم السياسي للثورة العربية

كان لا بد من أن يفضي تطور نظرة جمال عبد الناصر إلى العمل السياسي والتنظيم السياسي إلى التفكير في تأسيس «الطليعة العربية»، باعتبارها الأداة التنظيمية للثورة في مجال العمل من أجل الوحدة العربية، أحد الأهداف الكبرى لثورة ٢٣ يوليو... فقد كان اعتماد مصر الأساسي في تحركها العربي على مؤسسات وأدوات حكومية، كجهاز المخابرات العامة، والبعثات الدراسية إلى الأقطار العربية، والسفارات المصرية في هذه

الأقطار، كما اعتمدت مصر في علاقتها بالأحزاب والقوى السياسية والتجمّعات الشعبية العربية على حركة القوميين العرب.

وقد اتخذ التفكير في تأسيس الأداة التنظيمية للثورة العربية صوراً متعددة، وجرى نقاش طويل حول طبيعة هذه الأداة، ودورها، وكيفية بنائها. وطرح جمال عبد الناصر هذه المسألة في الميثاق الوطني في أيار/ مايو ١٩٦٢ (الجمهورية العربية المتحدة، وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لا بد لها من أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمّنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي، ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شؤون غيرها.

وفي هذا المجال، فإن الجمهورية العربية المتحدة، لا بد لها من أن تحرص على أن لا تصبح طرفاً في المنازعات الحزبية المحلية في أي بلد عربي، لأن ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها في أقل من مكانها الصحيح.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بأن واجبها المؤكد يحتّم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية، فإن هذه المساندة يجب أن تظل في إطار المبادئ الأساسية، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية، وتجمع له الطاقات الوطنية، وتدفعه إلى أهدافه وفق التطور المحلي وإمكاناته.

كذلك، فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في الوطن العربي، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم[١١].

وينطلق جمال عبد الناصر من هذه الرؤية إلى طرح صيغة للعمل المشترك بين هذه القوى والحركات الشعبية: «إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال»[١٢].

كان تفكير جمال عبد الناصر في هذا الوقت يدور حول نوع من الاتحاد الطوعي للقوى السياسية، والحركات الشعبية العربية، للنضال من أجل الوحدة العربية. وكان يرى في هذا الاتحاد صيغة تتناسب مع الأوضاع العربية في ذلك الوقت، لكنه ما لبث

---

(١١) الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة، الباب التاسع: «الوحدة العربية المؤسسة العربية الحديثة»، ص ١٣٤.
(١٢) المصدر نفسه، الباب التاسع، ص ١٣٥.

أن طوّر رؤيته لهذه المسألة، فطرح سنة ١٩٦٣ مسألة الحركة العربية الواحدة، باعتبارها الصيغة المناسبة والضرورية لتعبئة كافة القوى العربية من أجل الوحدة العربية، وانتصار الثورة القومية العربية. ودار نقاش واسع حول هذه الصيغة شارك فيه مفكّرون قوميون من مواقع مختلفة، الأمر الذي دعا جمال عبد الناصر إلى توضيح موقفه من كيفية البدء ببناء هذه الحركة العربية الواحدة، وذلك في عيد الوحدة يوم ٢٢ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٤، بقوله: «أنا قلت إنني لا أستطيع بأي حال أن أعمل الحركة العربية الواحدة. إذاً، أنا حاولت أعمل الحركة العربية الواحدة. معنى هذا أن هذه الحركة ستولد ميتة. لازم تكون الحركة العربية الواحدة نتيجة للعمل النضالي والكفاح في كل بلد عربي. بعد كده نلتقي، بنلتقي على أهداف ومبادئ. وإحنا قلنا إن الوحدة السياسية أو وحدة العمل السياسي بتقرّب الخطوات من أجل الوحدة. ولكن ليست مسؤوليتنا. مش مسؤوليتي إقامة الحركة العربية الواحدة التي تجمع كل العناصر القومية الثورية النظيفة. الاستعمار يحاول دائماً أن يخلق التفرقة، ويقسم أصحاب المبادئ في حركات قد تتصارع على الزعامات، وقد تتصارع على القيادات، وتنسى المبادئ والأهداف والمثل... وتركيز التفكير في التنظيم السياسي أو الحزبي إلى آخر الأمور اللي إحنا عارفينها كلنا. إذاً الحركة العربية الواحدة مش مسؤوليتي أنا، ولكن مسؤولية القوميين الثوريين الذين فعلاً بينكروا ذاتهم، وينكروا أشخاصهم».

ويتحدّث جمال عبد الناصر في حوار مع جريدة المحرر اللبنانية في السياق نفسه، فيقول: قضية الوحدة تمرّ في أزمة، ومن الواجب على جميع الوحدويين دراسة أسباب هذه الأزمة، للعمل على مواجهتها. والسبب الأول لهذه الأزمة هو تعدد المنظمات التي ترفع شعارات الوحدة وتنادي بها، ولا يمكن أن تقوم وحدة عربية دستورية إلا إذا تحققت الوحدة السياسية أو وحدة العمل السياسي بين الذين يعتنقون الوحدة ويدينون بالاشتراكية. لقد لاحظت أنه بدلاً من أن تلتقي المنظمات التي تنادي بالوحدة عند هذا الهدف، فإن بعض الحزبيين كانوا يركّزون على الحزب وينسون الوحدة، ويعملون من أجل السلطة، ويخلقون بالتالي نزاعاً تضيع معه قضية الوحدة.

إذاً، إن الحركة العربية الواحدة هي الحل الوحيد والسليم لمواجهة الأزمة، ومواجهة التناقضات الكثيرة في داخلها. وطالما أن هناك عناصر وقوى ترفع شعارات واحدة، وتلتقي حول مبادئ واحدة، وتؤيد القضية الواحدة المشتركة، فمن الطبيعي أن تتجمع في حركة عربية واحدة، تواجه أعداء الوحدة والاشتراكية والحرية، أولاً في

داخل القطر الواحد لضمان تحقيق الأهداف، ولمواجهة القوى المضادة لضمان هذه الأهداف، وثانياً على مستوى الأقطار العربية لضمان تحقيق الوحدة الدستورية(١٣).

ويشتبك مع هذا الطرح، حول مسؤولية جمال عبد الناصر عن بناء الحركة العربية الواحدة، العديد من المفكرين العرب والقيادات السياسية العربية. نكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة منهم كان لهم دور أساسي في تناول هذه المسألة، هم الدكتور عصمت سيف الدولة، والأستاذ عبد الله الريماوي، والسيد فتحي الديب.

يعقّب الدكتور عصمت سيف الدولة على موقف جمال عبد الناصر بقوله: «إن إعلان جمال عبد الناصر نفسه، في عشرات المرات والمناسبات، أنه لن يأخذ على عاتقه زمام المبادرة لمولد هذا التنظيم، بالرغم من دعوته له، وإيمانه بضرورته، وتأكيده دائماً أن مولده يقع في نطاق مسؤولية القوى العربية الثورية ـ وليس هناك أي أمل في أن يراجع عبد الناصر موقفه هذا ـ هو موقف يستند إلى معرفة عبد الناصر بالعديد من العوامل الموضوعية التي تحول دون هذه المبادرة»(١٤).

يعدّد عصمت سيف الدولة هذه العوامل الموضوعية في أن الجمهورية العربية المتحدة تعتمد على الأجهزة في نشاطها، وهي لا تصلح للمشاركة في بناء الحركة العربية الواحدة، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي ما يزال في طور التجربة، ولم يتبلور بالدرجة التي تمكنه من القيام بهذه المهمة على امتداد الوطن العربي، كما أن إنشاء التنظيمات السياسية من موقع السلطة محكوم عليه بالفشل، علاوة على أن الدعوة إلى التجمّع في تنظيم حول قيادة معينة، يحوّل هذا التنظيم إلى تنظيم للقيادة، وليس تنظيماً للأمة العربية. وينعكس هذا الأمر على مقدرة التنظيم على مواجهة مشكلات النضال العربي في مواقع بعيدة عن اهتمامات القيادة، ثم إنه يعرّض التنظيم ذاته إلى ما تتعرّض له القيادة من انتكاس أو تراجع أو انحراف(١٥).

ويستعرض د. عصمت سيف الدولة في مؤلف أصدره باسم «بيان طارق» سنة ١٩٦٥ الأساليب المتاحة لبناء الحركة العربية الواحدة. ومن الجدير بالذكر أن «بيان طارق» هو البيان التأسيسي لتنظيم أنصار الطليعة العربية الذي أسسه الدكتور عصمت

(١٣) حديث مع مدير تحرير جريدة المحرر اللبنانية في ٢/ ١٠/ ١٩٦٣.
(١٤) عصمت سيف الدولة، بيان طارق (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٥)، ص ١ ـ ٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

سيف الدولة، وشاركه في عملية التأسيس عدد من الشباب القومي، في مقدمتهم الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى.

ويحصر عصمت سيف الدولة كيفية بناء الحركة العربية في خمسة أساليب:

الأسلوب الأول: إنشاء التنظيم الثوري الواحد (الطليعة العربية) بمبادرة من إحدى السلطات التقدمية الحاكمة في الوطن العربي، والجمهورية العربية المتحدة هي المرشحة لتقديم هذه المبادرة.

الأسلوب الثاني: أن يتحول أحد التنظيمات القائمة في الوطن العربي إلى طليعة عربية.

الأسلوب الثالث: التقاء كافة المنظمات العربية الثورية في وحدة عمل نضالي، بكل ما يتطلبه ذلك من تبادل الخبرات الفكرية والحركية والتعاون وتنسيق الجهود.

الأسلوب الرابع: ويسمّيه «أسلوب الصفوة»، ويمكن تحقيقه بأن يتنادى الثوريون العرب إلى مؤتمر ينبثق عنه التنظيم القومي الواحد.

الأسلوب الخامس: تكوين «الطليعة العربية» تكويناً جديداً لا يحمل رواسب الماضي من أية حركة أو تنظيم، ويتجاوز فكرياً وتنظيمياً كل الحركات، والمنظمات القائمة، وذلك بأن يبدأ تكوين «الطليعة العربية» من القاعدة الجماهيرية العريضة، فتنبثق «الطليعة العربية» من الجماهير ذاتها، وتنمو من القاعدة إلى القمة نمواً طبيعياً وديمقراطياً.

ويرفض الدكتور عصمت سيف الدولة الأساليب الأربعة الأولى، ويرى أن الأسلوب الخامس (بناء التنظيم من القاعدة الجماهيرية) هو الأسلوب السليم، ولكنه يصطدم بأربع مشكلات رئيسية، هي:

١ - كيفية إعداد القاعدة الجماهيرية التي تكون هي «الطليعة العربية» والمرشحة لانبثاق «الطليعة العربية» منها في الوقت ذاته.

٢ - كيفية الانتقال بالقواعد والكوادر المنظمة فعلاً من مرحلة تعدد المنظمات إلى مرحلة التنظيم الواحد من دون إحداث فراغ تنظيمي.

٣ - كيفية مساعدة الشباب في التخلص من رواسب الحزبية القديمة قبل الانتماء إلى «الطليعة العربية»، حتى لا يحملوا إليها رواسبهم.

٤ ـ كيف يتم هذا بغير مساعدة الجمهورية العربية المتحدة (الدولة، والأجهزة)، من دون أن يتضمن أي احتمال صريح أو غير صريح للتناقض مع قيادة القاهرة، أو حتى الوقوف موقفاً سلبياً بالنسبة إلى قيادتها للمعارك العربية. ويدعو الدكتور عصمت سيف الدولة إلى تخطّي هذه العقبات من خلال قيام تنظيم انتقالي لمدة محدودة، تكون مهمته مقصورة على إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لمولد «الطليعة العربية»، وليبقى بعد مولد «الطليعة العربية» قاعدة جماعية منظمة لها، تتولى الترشيح إلى عضويتها(١٦).

ويشرح الدكتور عصمت سيف الدولة كيفية تطبيق الأسلوب المقترح في الواقع، كما يحدد علاقة جمال عبد الناصر بهذه العملية، ومسؤوليته المحددة عنها، ومسؤولية القوى القومية(١٧).

أما عبد الله الريماوي، فقد اشتبك مع أطروحات جمال عبد الناصر حول الحركة العربية الواحدة، وأصدر كتاباً سنة ١٩٦٤ باسم **حول الحركة العربية الواحدة**، لم يخرج في إطاره الفكري والسياسي والعقائدي عن فكر حزب البعث في الوحدة والحرية والاشتراكية. وما طرحه عبد الله الريماوي عن مبادئ الحركة العربية الواحدة في هذا الكتاب، ليس فيه ما يختلف عن مبادئ البعث سوى في تأكيده الطبيعة الديناميكية للمسيرة العربية، التي تعتمد الحركة الشعبية في عملها، وليست الطبقية، وتمثل شباب الأمة بدلاً من الحزب الواحد، كما هو الحال في البعث، وهي مسيرة تاريخية أنجبتها قوى تاريخية. وقد لاقت دعوة عبد الله الريماوي تأييداً من منشقين من البعث، ومن جماعات تؤمن بالاشتراكية. ورأى الريماوي أن نظام عبد الناصر هو النظام المؤهل لقيادة الحركة العربية الواحدة(١٨)، وقد استقبله جمال عبد الناصر عدة مرات، وناقش معه أفكاره حول الحركة العربية الواحدة(١٩).

هذه نماذج لآراء وأفكار طرحت حول الحركة العربية الواحدة، كان لها تأثيرها في الإعداد لتأسيس «الطليعة العربية». ورغم تردّد جمال عبد الناصر حول تولي مسؤولية مباشرة في تأسيس هذا التنظيم، إلا أنه حسم أمره أخيراً، ووافق على المذكّرة التي أعدّها

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.
(١٨) عبد الله الريماوي، **الحركة العربية الواحدة** (عمّان: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٤).
(١٩) عبد الله الريماوي، **البيان القومي الثوري: أساس مقترح لميثاق الحركة العربية الواحدة** (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٦).

فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، لتأسيس الطليعة العربية، والتي سبق نشرها في الصفحات الأولى من هذه الدراسة.

وكتب جمال عبد الناصر في هذه الموافقة السطر الأول في تجربة «الطليعة العربية» التي سنعرضها في الفصل الثاني تفصيلياً.

الفصل الثاني

تأسيس التنظيم ومقوّماته الأساسية
(طبيعة التنظيم - مبادئه العامة - مكوّناته - القواعد التي تحكمه)

وافق الرئيس جمال عبد الناصر رسمياً على إقامة تنظيم عربي مرتبط بالقيادة الثورية في القاهرة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥.

وكان فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية والاتحاد الاشتراكي العربي، قد تقدم إلى الرئيس باقتراح إقامة هذا التنظيم في مذكّرة أوضح فيها أن طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي حالياً تتطلب تحركاً سريعاً لتنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي ليتصدّى للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية. واقترح أن يكون اسمه «الطليعة الثورية العربية» أو «طلائع الثورة العربية» تعبيراً عن دور التنظيم المطلوب البدء بإنشائه ليغطّي الساحة العربية كلها، ويضم جميع العناصر العربية الثورية المتطلعة إلى الارتباط عقائدياً وتنظيمياً بقائد الثورة العربية. هذه العناصر التي تعاني فراغاً ملموساً نتيجة شعورها بخطورة الارتباط بالأحزاب مهما تكن تقدميتها، خصوصاً بعد كشف الرئيس لمناورات البعث وانتهازيته.

وقد اقترح فتحي الديب في مذكّرته التي قدمها إلى الرئيس أن يكون التنظيم سرياً حرصاً على إتاحة الفرصة أمامه ليعمّ الساحة العربية كلها، ولتحقيق عدة أهداف منها:

- تقييم جدّية أعضاء التنظيم واختبار مدى صلاحيتهم.
- تفادي الاصطدام المباشر بالقوى المناوئة في المراحل الأولى، وقبل أن تتطور فعالية التنظيم.
- صعوبة التحرك علنياً.

وأوضح فتحي الديب أن الطريق الطبيعي لبدء التجنيد يفضل أن يكون مع الطلبة العرب باعتبارهم يعيشون في تجمّعات مركّزة ومكثفة، إضافة إلى حيويتهم في مجال هذا النشاط القومي وإيمانهم العميق به، ولكنه حذّر في الوقت نفسه من أن قصر التحرك

على المجال الطلابي سوف يثير حساسيات لها خطورتها في المدى الطويل، الأمر الذي يوجب مباشرة التحرك بهدوء على الساحة العربية من خلال مختلف قواعدها الشعبية، مع التركيز في المرحلة الأولى على قطاع الطلبة العرب في الجمهورية العربية المتحدة، ثم الطلبة العرب في أوروبا وأمريكا، نظراً إلى شمول تمثيلهم لجميع القواعد الشعبية في الوطن العربي، ولتجنيبهم التأثر بأي تيارات سياسية خارجية أو داخلية. ونبّه فتحي الديب إلى أن العناصر الناصرية تعاني حساسية واضحة، سواء في القطاع الطلابي أم القطاعات العربية الأخرى، أم التحركات الحزبية، كحركة القوميين العرب، وطلب تحديد موقف الحركة بصورة نهائية، باعتباره ضرورة ملحّة لتفادي البلبلة الحالية. ويعود اهتمام فتحي الديب باتخاذ موقف واضح من حركة القوميين العرب إلى أن جمال عبد الناصر قد اعتمد عليهم للتحرك عربياً في مساندة ثورة ٢٣ يوليو وتوجّهاتها. وكان القوميون العرب في هذه الفترة ينشطون في الساحة العربية باسم جمال عبد الناصر، ويدعون إلى تأييده.

ولما كانت ثورة ٢٣ يوليو بصدد إقامة تنظيم جديد يتحرك باسمها، فإنه كان من الضروري إعادة النظر في الموقف من القوميين العرب، منعاً لأي التباس أو ازدواج في الحركة السياسية على الساحة العربية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن اقتراح فتحي الديب كان البدء بتكوين «الطليعة العربية» في قطاع الطلبة العرب، فقد كان المختصّ بالتعامل مع هذا القطاع كأمين للشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، سواء في ما يتصل بتقديم المنح الدراسية لهم، أم تسهيل إقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة، أو الإشراف على بعض المؤسسات التي ينشطون من خلالها، مثل نادي الطلبة العرب في القاهرة، وكذلك حلّ المشاكل المعيشية التي تواجههم في إقامتهم في مصر. وقد نشأت بالفعل علاقات سياسية وفكرية مباشرة بين فتحي الديب وعدد غير قليل من الطلبة العرب، وكان قد شرع بالفعل، قبل الحصول على موافقة جمال عبد الناصر رسمياً، على إقامة تنظيم «الطليعة العربية»، في عقد دورات تثقيفية للطلبة العرب، وفي تنظيم ندوات سياسية لهم لمناقشة القضايا العربية والأحداث الجارية.

وقد أتيحت لي شخصياً الفرصة للمشاركة في هذه الدورات التثقيفية في أيار/ مايو ١٩٦٥ عندما طلب فتحي الديب من منظمة الشباب الاشتراكي إيفاد ستة رواد من قيادات المنظمة لإدارة المناقشات في المعسكرات التي نظمتها أمانة الشؤون العربية في

ذلك الوقت للطلبة العرب، وتم بالفعل اختيار الرواد المطلوبين، ومقابلة فتحي الديب للتعرّف إلى المهمة المطلوبة منهم، وهم:

- عبد الغفار شكر، نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، ورئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

- د. عادل عبد الفتاح، رئيس أقسام طب المناطق الحارة في جامعة كليفلند في الولايات المتحدة.

- محمد عبد الحميد لبنة، محام وعضو مجلس الأمة الأسبق.

- عزت عبد النبي، المستشار العمالي لأمير البحرين.

- حسين وشاحي، رئيس مجلس إدارة شركة النحاس، وعضو مجلس الشعب.

- إبراهيم أبو عوف، الذي أصبح من قيادات الإخوان المسلمين في ما بعد.

وبمقابلة فتحي الديب، أخبرنا أننا سندير المناقشات في الحلقات النقاشية في معسكر تثقيفي للطلبة العرب في الإسكندرية خلال شهر حزيران/ يونيو، وأنه سيعقد ثلاث دورات تضم كل دورة أكثر من مئة شاب يتم توزيعهم على مجموعات، ويقوم كل منا بإدارة مناقشات إحدى هذه المجموعات، وسيكون البرنامج حول القضايا العربية الراهنة، وأننا مطالبون بالتعرف إلى الشباب وتقديم تقييم لكل منهم من حيث توجهاته السياسية، ومدى إيمان الطالب بأفكار القومية العربية، وموقفه من فكر الرئيس جمال عبد الناصر وسياسات الجمهورية العربية المتحدة. وقد قمنا بمهمتنا الفكرية في الدورات التثقيفية الثلاث من دون أن نعرف أننا نشارك في التجنيد لعضوية تنظيم سياسي جديد هو «الطليعة العربية».

هكذا بدأت علاقتي بـ «الطليعة العربية» من دون أن أعرف شيئاً محدداً عنها، واليوم أقوم بدراسة التجربة وتقييمها بعد انتهائها.

أولاً: النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية»

تحدد وثيقة النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية»، طبيعة التنظيم والمبادئ العامة له، والبناء التنظيمي، والعضوية، والعلاقة بين المستويات التنظيمية، وغيرها من المسائل التي تحكم بناء ونشاط أي تنظيم سياسي. وقد صدرت هذه الوثيقة مع موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على إقامة التنظيم، وأضيفت إليها وثيقة أخرى باسم «لائحة النظام

الداخلي للطليعة العربية» تترجم القواعد العامة في النظام الأساسي إلى إجراءات محدّدة.

وفي ما يلي نعرض لأهم الأحكام التي تناولتها وثيقة النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» بخصوص المسائل الأساسية للتنظيم.

١ ـ المبادئ العامة

ينطلق تنظيم «الطليعة العربية» في وجوده ونشاطه من أن طبيعة المرحلة التي تمر بها الثورة العربية الخالدة، وقت تأسيسه، تفرض كضرورة ملحّة قيام «تنظيم عربي ثوري طليعي واحد»، يقود عملية التغيير ويعززها، بالوعي والخبرة والكفاءة، ويبني ويصقل القيادات الشعبية، مستوحياً مهامه من المنطلقات الفكرية الأساسية لأهداف الثورة العربية، مؤكداً الالتزام بالمبادئ الثورية التي أصبحت تشكّل مجرى العمل الثوري العربي الصادق، وتبلور أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة، ويتعزز وجود هذا التنظيم ونشاطه وفعاليته من حقائق أساسية، هي:

ـ إن الوحدة العربية تجعلها وحدة الوجود القومي العربي، حتمية تاريخية.

ـ الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكّن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت عليه وما تتطلع إليه.

ـ وحدة الثورة الاشتراكية العربية لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام وحدة الحركة الاشتراكية العربية، وإن اختلاف الظروف في الوطن العربي لا يحلّ بقيام ثورات اشتراكية منفصله ومستقلة، بل بالبرامج التطبيقية التي توجه التحول الاشتراكي في كل جزء ضمن مبدأ وحدة الثورة الاشتراكية العربية.

ـ إن المفاهيم الفكرية التقدمية والتجارب النضالية الثورية التي شقت طريقها إلى حركة الوحدة العربية، جعلتها رمزاً لإرادة تغيير شاملة، وتجسيداً عملياً لحركة التغيير.

ـ هناك علاقة وثيقة بين الوحدة والتحرر العربي، بل إن الوحدة في حدّ ذاتها عملية تحررية شاملة ضد الاستعمار الذي كانت التجزئة سلاحه الأساسي في فرض سيطرته وعملائه على الأرض العربية، وهي بما تحشده من طاقات ثورية خلاقة، الطريق الحاسم لتصفية الاستعمار وتطهير الوطن العربي من الدخلاء والاغتصاب الصهيوني.

ـ الوحدة الدستورية يجب أن تجد أساسها المتين في وحدة الفكر والعمل الثوري.

ـ أصبحت الوحدة اليوم القاعدة الراسخة التي تتحرك عليها معركة التحرر الوطني، والوسط الخصب الذي تنمو وتتكامل فيه حركة البناء الاشتراكي الديمقراطي.

هكذا يربط النظام الأساسي للطليعة العربية في وحدة جدلية، وحدة علاقة تأثير وتأثر متبادلين بين الوحدة والاشتراكية والثورة ومواجهة الاستعمار، ويرفض منطق التجزئة، سواء في إرادة الثورة أم طبيعة الثورة، فالثورة العربية من حيث الأداة والمضمون والحركة كلّ لا يتجزأ. وسوف نلاحظ أن هذه النظرة سوف تنعكس على ميثاق القومية العربية الذي يعتبر المرجعية الفكرية للتنظيم عندما نستعرض هذا الميثاق في الفصل الثالث.

٢ ـ طبيعة التنظيم

الطليعة العربية تنظيم قومي، ثوري، سرّي، يعيش بجميع مناضليه وسط جماهير الشعب العربي ملتحماً بها، يستلهم رغباتها وآمالها، ويعكس إرادتها ومطالبها (المادة الرقم (١)). وقد حسم النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» بهذا النصّ (تنظيم قومي) الجدال الذي دار حول أداة الثورة، وهل هي اتحاد للحركات الشعبية العربية، أم حركة عربية واحدة، أم جبهة للأحزاب والقوى السياسية على المستوى القومي. وهل تكون نقطة الانطلاق فيها هي التنسيق بين أحزاب وقوى على المستوى القطري، ثم تلتقي على المستوى القومي، أم يكون التنسيق على المستوى القومي فقط بين كيانات وقوى سياسية قطرية. ما يطرحه النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» هنا هو أنها تنظيم قومي ثوري سرّي، العضوية فيه فردية، وهو كما سيتضح في ما بعد، يتشكل من بناء تنظيمي واحد له فروع في مختلف الأقطار العربية.

٣ ـ الأسس التنظيمية

يقوم تنظيم «الطليعة العربية» على أسس تنظيمية، هي:

ـ الشكل الهرمي لبناء الهيكل التنظيمي.

ـ وحدة التنظيم.

ـ موضوعية العلاقات التنظيمية.

ـ جماعية القيادة.

ـ الديمقراطية التنظيمية.

ـ النقد الموضوعي والنقد الذاتي.

- الإلزام والالتزام.
- جماعية النشاط.
- فاعلية التنظيم.
- مرونة التنظيم (المادة الرقم (٣)).

ونلاحظ هنا في ما يتصل بالأسس التي يقوم عليها التنظيم أن «الطليعة العربية» تنفرد بسمة خاصة ميزتها من أسس التنظيم في تجارب أخرى، وهي المسألة المتعلقة بـ «الإلزام والالتزام»، ذلك أن أداء العضو القسم، بعد مفاتحته وقبوله عضوية التنظيم، يعني أنه قد أصبح ملزماً أمام التنظيم بما تفرضه عليه العضوية من واجبات، وأنه يحق للتنظيم أن يتخذ حياله من الإجراءات ما يكفل حماية التنظيم وأسراره وأمانه من أي تصرفات تضرّ به.

وهو من ناحية أخرى، قد عبّر بإرادته الحرّة عن الالتزام طوعاً بما يفرضه عليه التنظيم من واجبات، أي أننا أمام عملية مزدوجة في علاقة العضو بالتنظيم، فهو من ناحية يتحرك طواعية وبإرادته الحرة، ملبياً كل شروط العضوية ومتطلباتها، وهو من ناحية أخرى لا يملك حرية التصرف خارج الأطر والقواعد التي تفرضها عليه عضويته للتنظيم. وقد لاحظتُ أن الأعضاء الذين حصلتُ على شهاداتهم من عدة أقطار عربية، واعون بهذه التفرقة بين الالتزام والإلزام. وكثيراً ما كانوا يستخدمون تعبير «وقد ألزمته» في معرض الحديث عن أداء العضو الجديد قسم الولاء للتنظيم.

كما أن هذه الأسس التنظيمية عندما تستخدم تعبير «موضوعية العلاقات التنظيمية»، فإنما تطرح قضية بالغة الأهمية بالنسبة إلى أي تنظيم، وهي أن العلاقات داخل التنظيم بين المستويات وبعضها البعض، وبين الهيئات القيادية داخل المستوى الواحد، وبين الأعضاء داخل كل هيئة، إنما تقوم على أسس وقواعد محددة، وليس على اعتبارات شخصية. هذه الأسس التي تقوم عليها العلاقات التنظيمية هي التي تعطيها صفة الموضوعية، وهي التي تحمي التنظيم من الشخصنة، وتحول دون تغليب الاعتبارات الشخصية التي يتمتع بها العضو من مكانة وتاريخ وقدرة على علاقة الأعضاء بعضهم ببعض على اعتبارات الوضع التنظيمي والموقع من الهيكل التنظيمي والمسؤولية التي يقوم بها العضو. وفي غلبة الاعتبارات الموضوعية على الذاتية، حماية لأمان التنظيم وسرّيته، واستقرار العلاقات داخله، فضلاً عما أشرنا إليه من قبل، وهو أنه يحمي التنظيم

من شخصنة العلاقات التنظيمية، وما تجلبه معها من علاقات تشاحن أو علاقات ولاء أو علاقات تكتل، على حساب المصالح العليا للتنظيم.

وربما يطرح الشكل الهرمي للتنظيم الذي اعتمده النظام الأساسي للهيكل التنظيمي تساؤلاً مشروعاً، وهو: ألم يكن من الأفضل في تنظيم سرّي الأخذ بالشكل العنقودي في بناء التنظيم، وهو شكل يحول دون تغلغل أجهزة الأمن أو القوى المضادة التي تسللت من موقع ما داخل التنظيم إلى باقي المواقع، أو على الأقل تضعف قدرتها على التغلغل داخل التنظيم.

أما عن النصّ في الأسس التنظيمية على وحدة التنظيم، فله ما يسوغه في أن الطليعة العربية قد تأسست كتنظيم موحّد على المستوى القومي بعد استبعاد فكرة الجبهة أو التحالف بين كيانات عديدة، ووحدة التنظيم هنا فرضت شكلاً بسيطاً وموحداً للتنظيم في كل الأقطار العربية، كما سيتضح عند الحديث عن البناء التنظيمي.

٤ ـ العضوية وشروطها

حسم النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» مسألة العضوية بأنها مقصورة على القيادات الشعبية الثورية من قوى الشعب العاملة، التي تؤهلها ثوريتها لتحمل تبعات النضال والقيام بأعبائه. وهكذا يحدث التطابق بين التنظيم والعضوية، فالتنظيم طليعي، والعضوية طليعية.

كما حدد النظام الأساسي شروط العضوية:

ـ أن يكون مواطناً عربياً، ثورياً، اشتراكياً، مؤمناً بالله وبرسالات السماء.

ـ أن يؤمن إيماناً عميقاً بوحدة النضال العربي، ومن ثم وحدة العمل وأداته.

ـ أن يؤمن إيماناً مطلقاً بـ «الطليعة العربية»، وأن يخلص لها ولقياداتها.

ـ أن يكون قد تجاوز الثمانية عشرة من عمره.

ـ ألا يكون منتمياً إلى أي تنظيم سياسي آخر.

ـ ألا يكون قد أدين في خيانة تمسّ الشرف والأخلاق (المادة الرقم (٤)).

وهي شروط تتوافق مع الفكرة الأساسية التي قام عليها تنظيم الطليعة العربية، والتي وردت في مذكّرة إقامة التنظيم والمبادئ العامة للتنظيم، وخصوصاً ما يتصل منها بوحدة النضال العربي، ووحدة أداته، وهي الطليعة العربية، ومضمون الثورة الاشتراكي.

٥ ـ قسم الإلزام والالتزام

يؤدي كل عضو ينضم إلى التنظيم القسم الآتي:

«أقسم بالله العظيم وبشرفي، أن أكون وفياً لمبادئ وقيادة الطليعة العربية، وأهدافها، ملتزماً بنظامها، منفذاً لأوامرها، كاتماً لأسرارها، وأن أضع كل قدراتي وإمكاناتي، حتى آخر قطرة من دمي، تحت تصرفها، وفي خدمة أهدافها، انتصاراً لقضية الثورة العربية في تحقيق الوحدة العربية الاشتراكية.

والله على ما أقول شهيد».

ومن الواضح أن هذا القسم يتضمّن أهم المفردات التي تدور حولها عملية تأسيس ونضال «الطليعة العربية»، ومبادئ وقيادة «الطليعة العربية»، وأهدافها، والالتزام بنظامها، وتنفيذ أوامرها، وكتم أسرارها، والانتصار لقضية الثورة العربية في تحقيق الوحدة العربية الاشتراكية.

لم يكن أداء العضو للقسم مسألة شكلية، بل كان تتويجاً لعلاقة نضالية بدأت مع التنظيم من خلال أحد أعضائه من دون أن يعرف أنه موضع اختبار التنظيم، ولكنه من خلال هذه العلاقة، ومن خلال الأنشطة التي كان يوجّه للقيام بها، كان يقترب تدريجياً من أهداف التنظيم ومبادئه وفكره، وعندما يصل في النهاية إلى المفاتحة لقبول عضوية التنظيم، فإنه كان يرتفع في نظر نفسه إلى مكانة نضالية أعلى. وكان أداء القسم هنا هو جواز المرور إلى مرحلة نضالية جديدة للعضو، يحقق من خلالها ذاته، ويتهيأ للنضال الجماعي من أجل تحقيق الأهداف التي يؤمن بها.

وكما أوضحت، فإن مفردات القسم كانت تتجاوب مع هذه المشاعر النفسية والحالة الوجدانية التي وصل إليها العضو عندما تمت مفاتحته للانضمام إلى «الطليعة العربية». وقد حكى لي العديد من أصحاب الشهادات من قادة الطليعة العربية أنهم أجهشوا بالبكاء أثناء أداء القسم، وأنه يشكّل لحظة فارقة في حياتهم، ويتحدثون عن لحظة أداء القسم، كما لو كان قد تم بالأمس، وهم الآن في الحلقة السابعة من العمر أو تجاوزوها بالفعل.

وقد حصلوا بعد أداء القسم على درجات علمية رفيعة، وشغلوا مناصب مهمة، واحتلوا مكانة عالية في المجتمع، ولكنهم يعودون دائماً إلى لحظة أداء القسم باعتبارها محطة فارقة في حياتهم.

٦ ـ حقوق العضو وواجباته

لم يفرّق النظام الأساسي بين حقوق العضو وواجباته، بل اعتبرها وحدة واحدة نابعة من أن الأعضاء المناضلين يستمدون حقوقهم وواجباتهم من حق الشعب العربي بأن يناضل من أجل حريته، ومن أجل مصيره. فالنضال حق وواجب لكل عضو، وهو مسؤوليته التي التزم بها طواعية واختياراً.

وتتحدّد هذه الحقوق والواجبات في:

أ ـ المشاركة في النضال بكل طاقاته وإمكاناته في إطار الأسس والقواعد التنظيمية.

ب ـ أن يلتزم بالحفاظ على سرية التنظيم، متبعاً في ذلك قواعد الأمن.

ج ـ أن يلتزم بتنفيذ تعليمات وقرارات المستويات الأعلى، طبقاً للتسلسل القيادي.

د ـ أن يمارس النقاش والنقد الموضوعي والنقد الذاتي في الإطار التنظيمي ووفق قواعده، وله أن يستفسر ويبدي آراءه واقتراحاته في كل ما يمسّ سياسة التنظيم وعمله.

هـ ـ أن يلتزم بقرارات الأغلبية في الوحدات التنظيمية.

و ـ أن يلتحم بصفة مستمرة مع قاعدته الجماهيرية، وأن ينشط وسطها ويعيش معها بوجدانه وشعوره، ويعي آلامها ومطالبها، ويناضل من أجلها، ويكتشف من بينها القيادات لدعم بناء التنظيم وتوسيع قاعدته التنظيمية.

ز ـ أن يمارس الانتخاب والترشيح إلى المراكز القيادية في الوحدات التنظيمية.

ح ـ أن يكون قدوة في سلوكه الشخصي، ويضع مصلحة التنظيم وأهدافه كمصلحة قومية عليا فوق اعتبارات مصلحته الشخصية.

ط ـ أن يسدد شهرياً اشتراكاً قدره ٢٥ قرشاً مصرياً أو ما يعادلها من النقد المتداول في الفروع المختلفة.

المادة الرقم (٧): يجوز نقل الأعضاء وفق ظروفهم ووفق متطلبات النضال من فرع إلى آخر بقرار من القيادة أو من مفوضيتها.

ولا تختلف هذه الحقوق والواجبات عن المتبع عموماً في التنظيمات والأحزاب السياسية، وخصوصاً:

ـ الالتزام بالأسس والقواعد التنظيمية والتسلسل القيادي.

ـ الالتزام بقرارات الأغلبية.

ـ ممارسة حق الانتخاب والترشيح إلى الهيئات القيادية.

ـ سداد الاشتراك الشهري.

٧ ـ الهيكل العام للتنظيم

ـ يتكون الهيكل التنظيمي لـ «الطليعة العربية» من أربعة عشر فرعاً، ويستمد كل فرع منها كيانه من الكيان الواحد للتنظيم ككلّ. وينشأ الفرع على مستوى القطر.

ـ يتكون الهيكل التنظيمي من مستويات، ويتكون كل مستوى من وحدات تنظيمية على النحو الآتي:

ـ مستوى الخلية هو قاعدة التنظيم ووحدته الأساسية، وتتكون من ٣ ـ ٥ مناضلين.

ـ مستوى الحلقة يتكون من ممثلي عدد يتراوح بين ٥ ـ ٧ خلايا.

ـ مستوى الشعبة يتكون من ممثلي عدد يتراوح بين ٥ ـ ٧ حلقات.

ـ مستوى المجموعة يتكون من ممثلي عدد يتراوح بين ٥ ـ ٧ شعب.

ـ قيادة الفرع تتكون من ممثلي عدد يتراوح بين ٥ ـ ٧ مجموعات.

ـ القيادة العليا تتكون كوحدة واحدة من ٢ ـ ٣ مناضلين من قيادة كل فرع، ويكون من بينهم أمناء سر الفروع (المادتان (٩) و(١٠)).

هذا هو الهيكل التنظيمي الذي ينشأ داخل كل قطر، ثم تجمع القيادة القومية العليا ممثلي الفروع. ويُماشي هذا الأمر أسس بناء التنظيمات عموماً:

ـ فالخلية هي قاعدة التنظيم، وتنشأ في مكان العمل أو السكن أو النشاط.

ـ والحلقة هي الوحدة الأساسية، وتضم عدة خلايا، وتنشأ أيضاً في مكان العمل أو السكن أو النشاط.

ـ والشعبة هي مستوى وسيط محلي يضم عدة حلقات، وينشأ على مستوى المركز الإداري أو القضاء.

ـ والمجموعة هي مستوى وسيط إقليمي، وتضم عدة شعب، وتنشأ على مستوى المحافظة.

ـ قيادة الفرع، وهي المستوى القطري، وتضم عدة مجموعات.

٨ ـ القيادة في المستويات التنظيمية

يكون لكل وحدة تنظيمية في كل المستويات أمينٌ للسر، ويكون لها قائدٌ تنظيميٌ لها، تقع عليه مسؤوليات وتبعات قيادتها، ويكون عضواً في المستوى الأعلى، ويتم انتخاب أمناء السر في كل المستويات، في ما عدا أمناء سر الخلايا، فيكونون بالتعيين.

ـ لكل وحدة تنظيمية أمين مساعد للسر يتم اختياره بالانتخاب، ويتولى مسؤولية أمين السر في حالة غيابه.

ويلاحظ هنا أنه رغم النص في النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» على أن القيادة جماعية، إلا أن القيادة قاصرة على أمين السر والأمين المساعد، ولا يوجد نص واضح على تشكيل لجنة قيادية لكل مستوى، وعلى واجباتها ومسؤولياتها. وإذا كان النظام الأساسي يشير إلى أن كل مستوى يضم ممثلين للمستوى الأدنى، إلا أنه لا يتحدّث بوضوح عن لجنة في المستوى، وعن دورها ومسؤولياتها.

٩ ـ المخالفات والجزاءات التنظيمية

يحدد النظام الأساسي المخالفات التي يحاسب العضو على ارتكابها:

ـ الإهمال في القيام بواجباته.

ـ الامتناع عن تنفيذ تعليمات المستوى الأعلى.

ـ ارتكاب جريمة من الجرائم المخلّة بالشرف والخلق الطليعي.

ـ الإضرار بمصلحة التنظيم والإخلال بسرّيته.

ـ العمل على تفتيت وحدة التنظيم.

ـ الانحراف عن مبادئ التنظيم (المادة الرقم (١٧)).

ويحدد الجزاءات التي توقع على العضو الذي تثبت إدانته، وهي:

ـ التنبيه.

ـ اللوم.

ـ الإنذار بتجميد النشاط.

- تجميد النشاط.

- الفصل وما تراه القيادة في شأنه (المادة الرقم (١٤)).

كما يحدد النظام الأساسي كيفية توقيع الجزاء:

- حق الدفاع مكفول للعضو الذي يوجّه إليه أي اتهام.

- الإحالة على المحاكمات التنظيمية من حق القيادة العليا وقيادة الفروع.

- تصدّق القيادة العليا على أحكام الفصل، وتصدّق قيادات الفروع على أحكام الإنذار بتجميد النشاط (المادة الرقم (١٥)).

- يوقع جزاء التنبيه واللوم من المستوى الأعلى من دون محاكمة تنظيمية (المادة الرقم (١٦)).

ويلاحظ أن النصوص الخاصة بالمخالفات الحزبية واقعية تتناسب مع ما يمكن أن يصدر من عضو التنظيم السرّي، والإجراءات الخاصة بالمحاكمة التنظيمية. وتوقيع الجزاءات واضحة، وتتناسب مع طبيعة المخالفة والجزاء المقابل للمخالفة، ويمكن تطبيقها بيسر ومن دون إبطاء، الأمر الذي يتناسب مع طبيعة التنظيم السرّي الذي يحتاج إلى حسم المخالفات بسرعة، حتى تكون رادعاً للآخرين.

١٠ - أجهزة العمليات التنظيمية

ينصّ النظام الأساسي على إنشاء أجهزة متخصّصة في مقر القيادة العليا للتنظيم تلبّي احتياجات التنظيم في ممارسة نشاط متنوع، وهي:

أ - جهاز التثقيف والتدريب

يكون بمنزلة معهد يُعدّ الأعضاء، فكرياً وسياسياً ونضالياً، ويضع البرنامج، ويحدّد الدورات التدريبية لتعميق الوعي، وتنمية القدرات وفق الأساليب العلمية.

ب - جهاز التخطيط والمتابعة

يختصّ بوضع الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها وتقييمها.

ج - جهاز الحركة والرقابة التنظيمية

يختصّ بالأمور الآتية:

- توجيه الحركة التنظيمية ورسم تكتيكات التحرّك.
- مراقبة تنفيذ التعليمات واتباع القواعد التنظيمية.
- التأكد من سرّية الأعضاء والحركة، والعمل على تنشيط ودفع الحركة التنظيمية، وقياس فاعليه التنظيم خلال مراحل النمو والانطلاق.
- الإشراف على تحصيل الاشتراكات ومراقبة الإنفاق.

د - جهاز الاتصال التنظيمي

- يختصّ برسم وسائل الاتصال ما بين الفروع والقيادة، والعكس صحيح، مع تدريب مندوبي الاتصال، وتنمية قدراتهم في تحقيق الاتصال الجيد.
- وينصّ النظام الأساسي على إنشاء أجهزة مماثلة في الفروع بقرارات من القيادة العليا.
- كما نصّ على تفويض القيادة العليا من تختاره لقيادة هذه الأجهزة أو بعضها، ولها أن تنشئ بقرار أجهزة أخرى وفق ما تقتضيه احتياجات التنظيم.

ويلاحظ أن الأجهزة التي نصّ النظام الأساسي على إنشائها تتوافق مع احتياجات التنظيم لممارسة نشاط فكري وتثقيفي، ووضع الخطط والبرامج التنفيذية، ومتابعتها وتقييمها، ورسم تكتيكات التحرّك، والحفاظ على سرّية التنظيم. ومع هذا، فإن هذه الأجهزة لم تنشأ، وإنما أسندت بعض المسؤوليات المنصوص عليها إلى أعضاء في أمانة الشؤون العربية المفترض أنها الجهاز التنفيذي للقيادة القومية لـ «الطليعة العربية». وبقي الوضع في إطار إسناد هذه المسؤوليات إلى الأعضاء من دون إنشاء أجهزة، إلى أن توقف نشاط «الطليعة العربية»، ولم تعُد هناك إمكانية لمواصلة القيادة القومية نشاطها(*).

١١ - موارد التنظيم

- تتكوّن موارد التنظيم من حصيلة اشتراكات الأعضاء، وتقدم الفروع تقاريرها المالية كل ستة شهور على الأكثر إلى القيادة العليا، ويكون الإنفاق وفق ما تحدّده قرارات القيادة العليا.

(*) شهادة محمد الخولي.

- يضمّ إلى حصيلة موارد التنظيم كلّ ما قد يرد إلى التنظيم من مساعدات أو إعانات بعد أن تقرّها القيادة العليا.

- تنتخب كل وحدة تنظيمية في المستويات التنظيمية، ابتداءً من مستوى الحلقة، أميناً للصندوق يكون مسؤولاً عن تحصيل الاشتراكات من أعضاء وحدته، وتسليمها إلى أمين السرّ الذي يسلّمها بدوره إلى أمين صندوق المستوى الأعلى، كما يكون مسؤولاً عن عمليات الإنفاق وإعداد التقارير المالية.

وبالنسبة إلى مستوى الخلية، يتولى أمين السرّ مسؤولية أمين الصندوق.

١٢ - تعديل النظام الأساسي

يؤكد الدكتور مخلص الصيادي أن هذا النظام الأساسي قد تمّ تعديله بعد ذلك، وأن الباحث استند في حديثه عن بنية الطليعة إلى النظام الأساسي للتنظيم الذي وضع في مرحلة المفوضية، لكن هذا النظام تغيّر، وأجريت عليه تعديلات عكست تطور التنظيم واحتياجاته، لكنه لم يأت على ذكر هذا التغيّر. ولعل من أهم هذه التغيّرات اعتماد وجود «اللجنة المركزية القومية» للتنظيم، وتكوينها، ومهمات عملها وعلاقتها بالمحكمة التنظيمية القومية، وبالقيادة القومية وبالفروع... إلخ.

وكانت اللجنة المركزية تصدر عقب كل اجتماع بياناً سياسياً وتنظيمياً يسلط الضوء على مواقف التنظيم وقضاياه، وهي التي أقرّت بناء تنظيمات جماهيرية في كل الفروع، وأقرّت إقامة علاقات مكشوفة بين هذه التنظيمات تشكّل في مجموعها ساتراً لحركة القيادة القومية، وحركة المؤسسات القومية. وكانت اللجنة المركزية بذلك تعمّم تجربة لبنان واليمن والرابطة، ولقد جاء العمل على إقامة تنظيم جماهيري علني في مصر، انطلاقاً من هذا القرار، كما أنها هي التي أقرّت السعي إلى إنشاء كتلة سياسية تنظيمية على المستوى القومي تضم كل القوى والأحزاب التي لها مصلحة في استئناف مسيرة الثورة.

وبناءً على هذا التوجيه العام، وتوفر فرصة لذلك، تمّ التحضير لاجتماع في جنيف عام ١٩٨٤ - على ما أذكر - مع الزعيم الجزائري أحمد بن بيلا، وعدد من القادة المغاربة، وكلفت القيادة القومية لجنة خاصة من ثلاثة أشخاص: علي فتال، ومخلص الصيادي، والياس سحاب»، لتقديم مشروع رؤية لهذا التحرّك، وقمت بوضع مسودة هذا المشروع، وتمت مناقشته، وإدخال تعديلات عليه وإقراره، وقُدم إلى ذلك الاجتماع

الذي كنت أحد حضوره من ضمن أربعة من أعضاء القيادة القومية في منزل بن بيلا في جنيف. وهذه الوثيقة موجودة، وبتصرف شخصي طُبعت لاحقاً.

إن إغفال وجود نظام داخلي جديد يعني إغفال النظر الصحيح في بنية هذا التنظيم على مدى فترة طويلة، قد تصل إلى ضعفي الفترة التي تمّ الإغفال خلالها عندما كان عمل التنظيم قائماً على أساس النظام الأساسي السابق. ثم إنه يبقي العلاقة بين المركز القومي والفروع غامضة، لأن القواعد الأساسية لهذه العلاقة وفّرها النظام الأساسي الجديد.

ثانياً: لائحة النظام الداخلي

لا يكفي أن يمتلك التنظيم السياسي وثيقة تحدّد نظامه الأساسي والقواعد والأسس العامة التي تحكم العلاقات داخل التنظيم، وتوجّه نضاله السياسي والجماهيري، وتحدد أهدافه العامة، بل من المهم لتحقيق فاعلية التنظيم أن يمتلك وثيقة أخرى هي «اللائحة الداخلية» التي تترجم المبادئ العامة إلى إجراءات محدّدة لكيفية تحقيق هذه المبادئ، ويتم الرجوع إليها والالتزام بها عند معالجة أنشطة التنظيم وعلاقة هيئاته ببعضها البعض. وقد توافرت لـ «الطليعة العربية»، بالفعل، مثل هذه اللائحة، التي عالجت بقدر أكبر من التفصيل الحياة الداخلية لـ «الطليعة العربية»، وحدّدت الأسس والقواعد والإجراءات التي تتّبع في المسائل الأساسية.

١ - معالجة اللائحة الداخلية لمسألة الانتساب إلى التنظيم

تنصّ اللائحة الداخلية بالنسبة إلى الانتساب إلى التنظيم على إجراءات لم ترد في وثيقة النظام الأساسي، وهي تساعد على مزيد من التدقيق في كيفية الحصول على عضوية التنظيم، ومنها:

أ - يرشّح طالب الانتساب من قبل أحد الأعضاء العاملين، ويرفع طلب الانتساب بطريق التسلسل، مشفوعاً بالرأي إلى الجهة المختصّة بالبتّ فيها.

ب - يوضع طالب الانتساب تحت الاختبار لمدة ستة أشهر يؤدي خلالها الأعمال التي توكل إليه من قبل العضو الذي زكّاه إلى العضوية، ويرفع بعد الستة أشهر تقريراً عن نشاطه إلى الجهة المختصّة بالبتّ في انتسابه، كما يرفع فرع جهاز الرقابة والأمن المختصّ تقريراً مماثلاً إلى الجهة نفسها.

ج ـ يجوز للقيادة العليا القومية تخفيض فترة الاختبار.

د ـ يلحق العضو بعد تثبيت عضويته بإحدى الخلايا، ويقسم أمامها يمين الولاء وبذلك يصبح عضواً عاملاً في التنظيم، له كافة الحقوق، وعليه كل الواجبات.

٢ ـ معالجة اللائحة الداخلية لقضايا الهيكل التنظيمي

تعالج اللائحة الداخلية قضايا الهيكل التنظيمي بدرجة كبيرة من التفصيل، حيث تحدد كيفية سير النشاط في كل مستوى من المستويات التنظيمية، بما يضمن انتظام النشاط وفاعليته.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="13">القيادة العليا القومية
(على مستوى الوطن العربي)</td></tr>
<tr><td>قيادة الفرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td></tr>
<tr><td colspan="13">مستوى قطر عربي</td></tr>
<tr><td colspan="13">قيادة الفرع</td></tr>
<tr><td colspan="13">من ٥ ـ ١٠ مجموعات</td></tr>
<tr><td colspan="3">قيادة المجموعة</td><td colspan="3">مجموعة</td><td colspan="3">مجموعة</td><td colspan="4">مجموعة</td></tr>
<tr><td colspan="13">من ٥ ـ ٧ شعب</td></tr>
<tr><td colspan="3">شعبة</td><td colspan="3">شعبة</td><td colspan="3">قيادة شعبة</td><td colspan="2">شعبة</td><td colspan="2">شعبة</td></tr>
<tr><td colspan="13">من ٥ ـ ٧ حلقات</td></tr>
<tr><td colspan="3">حلقة</td><td colspan="3">حلقة</td><td colspan="3">قيادة حلقة</td><td colspan="2">حلقة</td><td colspan="2">حلقة</td></tr>
<tr><td colspan="13">من ٥ ـ ٧ خلايا</td></tr>
<tr><td colspan="3">خلية</td><td colspan="3">خلية</td><td colspan="3">خلية</td><td colspan="2">خلية</td><td colspan="2">خلية</td></tr>
<tr><td colspan="13">من ٣ ـ ٥ مناضلين</td></tr>
</table>

أ ـ الخلية

(١) أصغر وحدة ثورية للتنظيم.

(٢) تضم من ٣ ـ ٥ مناضلين.

(٣) يقود الخلية أمين السرّ المعيّن من قيادة الحلقة، وهو ممثل الخلية لدى قيادة الحلقة.

(٤) ينتخب من بين أعضاء الخلية أمين السرّ المساعد الذي ينوب عن أمين السرّ في حالة غيابه.

(٥) تجتمع الخلية مرة أسبوعياً، أو كلما دعت الحاجة، بدعوة من أمين السرّ.

ـ تناقش الخلية في اجتماعها الأسبوعي الآتي:

(١) أمن الخلية.

(٢) النشاط الأسبوعي لأعضاء الخلية في إطار تعليمات وتوجيهات وأوامر القيادة.

(٣) مباشرة النقد الذاتي للأخطاء مع تحديد أسبابها وتصحيحها.

(٤) فعالية أعضاء الخلية بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنظيم، كل في محيط عمله.

(٥) الشؤون الأخرى المتعلقة بالخلية.

ب ـ الحلقة

(١) تتكوّن قيادة الحلقة من أمناء سر الخلايا التابعة لها.

(٢) ينتخب أمين سر الحلقة والأمين المساعد من بين أعضاء قيادة الحلقة.

(٣) تجتمع قيادة الحلقة مرة كل أسبوعين أو كلما دعت الظروف، وذلك بدعوة من أمين السرّ.

(٤) تضطلع قيادة الحلقة بالمسؤوليات التي تمارسها الخلية، إضافة إلى ما يوكل إليها من مسؤوليات بقرارات تصدرها قيادة الشعبة.

ج - الشعبة

(١) تتكوّن قيادة الشعبة من أمناء سر الحلقات التابعة لها.

(٢) ينتخب أعضاء قيادة الشعبة أمين السرّ والأمين المساعد للشعبة من بينهم، ويتولى أمين السرّ قيادة الشعبة ويمثلها لدى قيادة المجموعة.

د - المجموعة

(١) تتكوّن قيادة المجموعة من أمناء سرّ الشعب التابعة لها.

(٢) ينتخب أعضاء قيادة المجموعة أمين السرّ والأمين المساعد من بينهم، ويتولى أمين السرّ قيادة المجموعة، ويمثلها والأمين المساعد لدى قيادة الفرع.

(٣) تجتمع قيادة المجموعة كل شهر أو كلما دعاها أمين السرّ.

(٤) تضطلع قيادة المجموعة بإدارة جميع الشعب التابعة لها من كافة الوجوه، وكذا بالمسؤوليات التي توكل إليها من قبل قيادة الفرع.

(٥) توزيع الاختصاصات على أعضاء قيادة المجموعة مع التركيز على الواجبات الآتية:

(أ) مسؤول عن التنظيم والإدارة.

(ب) مسؤول عن التثقيف والتوعية والتوجيه.

(ج) مسؤول عن تدريب الإطارات.

هـ - الفرع

(١) أعلى قيادة للتنظيم في أي قطر من الأقطار العربية.

(٢) قيادة الفرع مسؤولة عن إدارة العمل بالنسبة إلى جميع مستويات التنظيم في القطر.

(٣) يتم تعيين أمين سر وأعضاء قيادة الفرع بمعرفة القيادة القومية العليا للتنظيم.

(٤) توزيع اختصاصات عمل التنظيم على الأعضاء بمعرفة القيادة القومية العليا، كالآتي:

(أ) مسؤول الشؤون السياسية.

(ب) مسؤول التنظيم والإدارة.

(ج) مسؤول التوعية والنشر والتثقيف الفكري العقائدي.

(٥) لقيادة الفرع الاستعانة بلجان دائمة متفرّغة في إدارة عمل التنظيم، ولها الحق بترشيح أعضاء هذه اللجان من أعضاء التنظيم، مع ضرورة تصديق القيادة القومية العليا على تعيينهم قبل مباشرة عملهم.

و ـ القيادة القومية العليا

(١) أعلى سلطة للتنظيم.

(٢) تضم من ٢ ـ ٣ أعضاء يمثلون قيادة كل فرع، على أن تضم أمين سرّ الفرع بصفة مستمرة.

(٣) صاحبة السلطة في فصل الأعضاء.

(٤) تقوم برسم السياسة العامة للتنظيم وتطوير نظامه، كما تقوم بالتخطيط لتحقيق وحدة التنظيم حينما يكتمل نموه.

٣ ـ اهتمام اللائحة الداخلية بمسألة القيادات

اهتمّت اللائحة الداخلية بمسألة القيادات وكيفية اختيارها وواجباتها.

٤ ـ الطبيعة السرّية لتنظيم «الطليعة العربية»

نظراً إلى أن «الطليعة العربية» هي تنظيم سرّي تحوطه الأخطار من كل جانب، فإنه من المهم إعطاء «قواعد أمن التنظيم» أهمية خاصة، وهو ما تمّت معالجته بالفعل في اللائحة الداخلية على النحو الآتي:

ـ قواعد أمن التنظيم

(١) توفير جهاز اتصال قوي يحقق الربط الكامل لجميع مستويات التنظيم من القاعدة إلى القمة، والعكس صحيح.

(٢) توفير جهاز رقابة وأمن قادر على أداء واجباته بالنسبة إلى تقييم طالبي الانتساب، وكشف أي انحراف، ومتابعة نشاط أعداء التنظيم.

(٣) توعية الأعضاء بواجباتهم، وعدم تكليفهم بمهام تخرج عن طبيعة عملهم الأصلي.

(٤) الدراسة المستمرة للأخطاء وتحليلها، ووضع الحلول العملية لتجنّبها.

(٥) استخدام كافة الوسائل التي تحفظ سرّية التنظيم وأعضائه (أسماء مستعارة - وثائق مضللة... إلخ).

(٦) مرور الأعضاء القياديين في دورات تدريبية شبه عسكرية لإكسابهم الخبرات المطلوبة، وزرع الثقة والالتزام في أنفسهم.

٥ - دور الأجهزة في القيادة القومية العليا وكيفية أدائها لهذا الدور

إذا كان النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» قد أشار إلى الأجهزة التي تنشأ على مستوى القيادة القومية العليا للمعاونة في تفعيل النشاط على النحو الذي أوضحناه من قبل، فإن اللائحة الداخلية تناولت هذه الأجهزة بقدر أكبر من التفصيل، وحدّدت دورها وكيفية أدائها لهذا الدور.

الفصل الثالث

المرجعية الفكرية للطليعة العربية:
وثائق ثورة يوليو وميثاق القومية العربية

لكل تنظيم سياسي مرجعية فكرية ينطلق منها وينشط في إطارها، وإذا كانت «الطليعة العربية» قد تأسست من منطلق الإيمان بقيادة جمال عبد الناصر للثورة العربية المعاصرة، فإن مواثيق ثورة ٢٣ يوليو، وخصوصاً الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢، وما طرحه جمال عبد الناصر في خطبه وحواراته، وما صدر عنه من آراء، واتخذه من مواقف، كانت المرجعية الفكرية للطليعة العربية، وتمّت الاستفادة من هذا كله في برامج التثقيف والإعداد الفكري والتنظيمي للأعضاء، يؤكد هذا اعتماد القيادة القومية وثيقة للتكوين النضالي للعضو باسم «البرنامج الفكري التربوي» تحدد الهدف من هذا البرنامج، وهو بناء الإنسان العربي المعاصر، وتشير بوضوح إلى أن أحد المواضيع الرئيسية لهذا البرنامج دراسة الثورة العربية من خلال الوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو، كما سيرد تفصيلياً في البند الرابع عن التكوين النضالي للأعضاء. وقد اعتمدت المادة التثقيفية على مؤلفات بعض المفكّرين القوميين، مثل الدكتور يحيى الجمل، والدكتور عصمت سيف الدولة، وفي بعض الأحيان عبد الله الريماوي، ومحاضرات أعدّت خصيصاً لبرامج التثقيف، وبعض المحاضرات التي تضمّنتها البرامج التثقيفية لمنظمة الشباب الاشتراكي، وبرنامج التثقيف الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر سنة ١٩٦٩. كما ساهم برنامج «معهد على الهواء» في إذاعة «صوت العرب» في هذه العملية الفكرية.

ولم يكن هذا كله كافياً لتوفير مرجعية فكرية متكاملة لـ «الطليعة العربية»، فاهتمت القيادة القومية بصياغة وثيقة فكرية تستوعب آخر ما استجدّ في الساحة العربية والدولية من قضايا أو ما ينبغي اتخاذه إزاءها من مواقف، وكلفت اللجنة الفكرية في «الطليعة العربية» بالعمل على إصدار هذه الوثيقة. وقد ضمّ التشكيل الأول للجنة الفكرية الدكتور يحيى الجمل (مصر)، والدكتور خير الدين حسيب (العراق)، والدكتور لبيب شقير (مصر)، والأستاذ عبد الله الريماوي (الأردن)، والدكتور أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)، والأستاذ إبراهيم الغويل (ليبيا)، والأستاذ محمد الخولي (مصر). ولم

يستقرّ هذا التشكيل طويلاً، حيث توقف بعض أعضاء اللجنة الفكرية عن النشاط، مثل الأستاذ عبد الله الريماوي، وشارك آخرون في عضوية اللجنة التي انتهت من صياغة الميثاق بعد رحيل جمال عبد الناصر بأربع سنوات. ويلاحظ أن ميثاق القومية العربية تأثر في صياغة بعض أجزائه بالخلفية الفكرية لبعض المشاركين في صياغته، الذين كان لهم توجه فكري وسياسي سابق على انتمائه إلى الطليعة العربية، مثل الأستاذ عبد الله الريماوي الذي كان قيادياً في حزب البعث العربي الاشتراكي قبل مشاركته في هذه اللجنة. ونتج من هذا استخدام ميثاق القومية العربية مصطلحات لم يكن يستخدمها جمال عبد الناصر في خطابه السياسي، مثل مصطلح «الإمبريالية»، و«الصراع الطبقي»، و«الإقليمية» وغيرها. ويستخدم ميثاق القومية العربية مصطلح «الإمبريالية»، بينما كان جمال عبد الناصر يستخدم مصطلح «الاستعمار»، كما يستخدم ميثاق القومية العربية مصطلح «الإقليمية»، بينما كان جمال عبد الناصر يستخدم تعبير «القطرية». ويتناول ميثاق القومية العربية الأوضاع الاجتماعية في مختلف الأقطار العربية من خلال الصراع الطبقي والطبقية، بينما كان جمال عبد الناصر يتحدّث عن إمكانية تصفية الصراع الطبقي بوسائل سلمية، وتقريب الفوارق بين الطبقات، وأن وجود قوى الثورة في السلطة كفيل بتحقيق هذا الهدف بديلًا من الصراع الطبقي.

والتزاماً منا بالأمانة العلمية، فإننا ننشر في هذه الدراسة النصّ الكامل لميثاق القومية العربية، كما انتهت إليه اللجنة الفكرية من دون أي تغيير في هذه المصطلحات، واثقين أن القارئ سوف يلاحظ هذه الفروق في تناول الميثاق لمصطلحات لم تكن واردة في الخطاب السياسي لجمال عبد الناصر.

ويؤكد عدد غير قليل من قيادات الطليعة العربية أنهم لم يطّلعوا على هذه الوثيقة، وأنها لم تكن المرجعية الفكرية للتنظيم خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٦، ويصل الأمر إلى حدّ وصف الدكتور مخلص الصيادي لها بـ «الميثاق المزعوم»(١)، وأنه لم يعرض لاعتماده من القيادة القومية لـ «الطليعة العربية»، بينما يؤكد الدكتور خير الدين حسيب في تعقيبه على ملاحظات الدكتور الصيادي (كنت عضواً في اللجنة الفكرية المكلفة بوضع الميثاق، واجتمعنا عدة مرات، وانتهينا من ٣ فصول للميثاق، ولم أحضر بعدها لأنني اعتقلت في العراق لمدة سنتين ونصف. إن عدم عرض الميثاق على القيادة القومية، كما جاء في رسالة الأخ مخلص الصيادي، لا يعني بالضرورة أنه لم يتم وضع

(١) مخلص الصيادي، «الميثاق المزعوم،» تعقيب على مخطوطة الطليعة العربية (١٠/ ٧/ ٢٠١٤).

ميثاق، لأنه لم تكن هناك آنذاك قيادة قومية، وأن فتحي الديب كان له تفويض بذلك. وكنت أحتفظ ببعض الفصول التي انتهينا من إعدادها قبل أن يتم توقيفي في السجن، ولكنني لا أستطيع أن أعثر عليها الآن)[٢].

ورغم هذا الإنكار لوجود وثيقة (ميثاق القومية العربية) أو للاعتراض على الاهتمام بها باعتبارها مرجعية فكرية لـ «الطليعة العربية»، والمطالبة باستبعادها من الدراسة، فإنني لا أرى مبرراً لذلك، لأنها بالفعل إحدى وثائق «الطليعة العربية»، ولا يمكن إغفالها في توثيق التجربة، ويحق لمن له رأي آخر أن يناقشها ويعرض رأيه بشأنها، مستنداً في ذلك إلى وقائع محدّدة. ويهمني في هذا الصدد أن أشير إلى أن هذه الوثيقة موجودة بالفعل ضمن وثائق «الطليعة العربية». فقد تسلّمت من مركز دراسات الوحدة العربية صندوقاً فيه أرشيف فتحي الديب، مفوض القيادة في تأسيس «الطليعة العربية»، والذي طلبت السيدة حرمه من الأستاذ محمد الخولي تسليمه إلى الدكتور خير الدين حسيب بناءً على وصية زوجها بأن يتم ذلك بعد وفاته.

وباستعراض محتويات الأرشيف، وجدت ملفاً مكتوباً عليه بخط يد فتحي الديب «ميثاق القومية العربية كما وضعته اللجنة القيادية للتنظيم الطليعى للثورة العربية»، وتوقيع فتحي الديب تحت هذا العنوان. يضم هذا الملف عشر أوراق بحثية تحت عنوان «الأسس الفكرية للميثاق»، تبدأ بالورقة الأولى «جذور النضال العربي»، وتنتهي بالورقة العاشرة «الثورة العربية والعالم المعاصر»، وموضح بيان هذه الأوراق في هذا البند في ما بعد. وقد طرحت اللجنة الفكرية المكلفة بإعداد ميثاق القومية العربية هذه الأوراق للنقاش العام بين الأعضاء، وقد قامت بصياغة مشروع ميثاق القومية العربية استناداً إلى ما تضمّنته هذه الأوراق من أفكار، وما طرح عليها من ملاحظات. ويلاحظ أن عناوين هذه الأوراق هي نفسها عناوين الأقسام الرئيسية للميثاق، وأن محتويات هذه الأوراق كانت أساس صياغة الميثاق، مع تعديلات تتناسب مع الملاحظات التي أُبديت عليها، وهذه الأوراق مكتوبة على الآلة الكاتبة، ومطبوعة على الإستنسل، وهو الأسلوب المتّبع في ذلك الوقت لكتابة الوثائق في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، حيث كنت الأمين المساعد لمنظمة الشباب الاشتراكي، وأمارس نشاطي في أمانة الشباب، ونطبع وثائقنا بالأسلوب نفسه، وفي المطابع نفسها الموجودة في مبنى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.

---

(٢) خير الدين حسيب، «رسالة إلى عبد الغفار شكر» (١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤).

وكان في الملف أيضاً ملف فرعي يضم ميثاق القومية العربية مكتوباً على الآلة الكاتبة على نوع من الورق الخفيف نسمّيه «ورق الأرز»، وهو أسلوب كان متّبعاً في كتابة الصورتين الثانية والثالثة من الوثائق التي ترفع إلى القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكي العربي.

ويمكن لمن يرغب في الاطلاع على هذه الوثائق أن يشاهدها بنفسه في مركز دراسات الوحدة العربية، حيث تمّ تسليمها إلى المركز بعد الانتهاء من إعداد الدراسة في صورتها النهائية، وبعد تعديلها من واقع الملاحظات التي أُبديت عليها من قبل الخبراء وقيادات «الطليعة العربية» الذين أتيح لهم الاطلاع على مخطوطة الدراسة قبل النشر.

وفي هذا الصدد، نشير إلى ما ورد في تقرير فتحي الديب، مفوض القيادة إلى اللجنة القومية المؤقتة - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ - الذي استعرض تطورات النشاط في بناء التنظيم منذ تأسيسه عام ١٩٦٥ حتى انعقاد اللجنة القومية المؤقتة عام ١٩٦٩، والذي أشار فيه إلى الجهود المبذولة في المجال الفكري للنشاط تحت عنوان: «في دائرة الفكر العقائدي للتنظيم»، وورد فيه بالنصّ «الجهد المبذول في تدارس وإعداد المنهج الفكري للطليعة العربية (الميثاق)، ومن خلال لجنة قومية اضطلعت بهذه المهمة وتدارست الأبواب المختلفة لهذا المنهج أو الميثاق، وبدأت في طرحه على أعضاء التنظيم بهدف تجميع حصيلة الملاحظات عليه، ووضعها في الحسبان لدى عمليات الصياغة النهائية.

ويعدّ هذا العمل - إذا تم على وجهه الصحيح - أحد المعالم البارزة في سبيل بلورة الشخصية العقائدية للتنظيم ككلّ، وإرساء مواقفه العقائدية والتنظيمية من بعد إزاء قضايا: حركة التاريخ الإنساني، والتاريخ العربي، وقضايا الحرية والاشتراكية والقومية والوحدة، والتجارب الإنسانية التي تتعايش مع التجربة الثورية العربية... إلخ).

يتضح من هذا العرض أننا أمام وثيقة صادرة بالفعل عن الطليعة العربية باسم «ميثاق القومية العربية»، وأنها نوقشت من خلال عدة أوراق مع أعضاء التنظيم. ومن المهم أن يشار إليها، ونحن بصدد دراسة توثيقية للتجربة، لأنها عندما تخضع للدراسة النقدية، يمكن فهم العوامل التي ساهمت في صياغتها على هذا النحو، والمنطلقات الفكرية للمجموعة التي قامت بصياغتها، والهدف من إصدارها... إلخ.

وقد كلفت اللجنة الفكرية في «الطليعة العربية» بقيادة التنظيم.

وكما أشرنا من قبل، فان لجنة إعداد ميثاق القومية العربية قامت بإصدار عدد من الدراسات تحت عنوان: «دراسات في الأسس الفكرية للميثاق»، وطرحتها للنقاش العام داخل «الطليعة العربية»، تمهيداً لصياغة الميثاق المنشود. وقد صدر من هذه السلسلة عدة دراسات، هي:

١ - على مشارف مرحلة جديدة يخوضها تنظيمنا الثوري عن الأساس الفكري للثورة العربية[٣].

٢ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم (٢)).

(جذور النضال العربي من بداية الجذور حتى القرن التاسع عشر).

٣ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم (٣)).

(جذور النضال العربي - مرحلة النضال واليقظة في القرن التاسع عشر).

٤ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم ٤)).

(جذور النضال العربي منذ الحرب العالمية الأولى).

٥ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم (٥))، ثورة ٢٣ يوليو (أ).

٦ - الأسس الفكرية للميثاق (حلقة ٥) ثورة ٢٣ يوليو (ب).

٧ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم (٦))، التجربة العربية الثورية (أ).

٨ - الأسس الفكرية للميثاق (الحلقة الرقم (٧))، الثورة العربية والعالم المعاصر.

وفي سياق المناقشات التي جرت حول هذه الدراسات داخل «الطليعة العربية»، وما أبداه الأعضاء من مناقشات حول ما طرحته هذه الدراسات، وما أضافته المناقشات من قضايا إقليمية، تمّت صياغة الوثيقة التي كان مستهدفاً منها أن تكون المرجعية الفكرية للطليعة العربية باسم «ميثاق القومية العربية». وما يؤكد أن صياغة هذه الوثيقة استفادت من الدراسات التي طرحتها اللجنة الفكرية المشار إليها هو أن التبويب العام لميثاق القومية العربية لم يكن بعيداً من التبويب العام لهذه الدراسات، وهو ما يمكن التأكد منه عند استعراضنا لهذا الميثاق في تبويبه العام، وفي مضمونه ومحتواه.

---

(٣) تقرير مفوّض قيادة اللجنة القومية المؤقتة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩)، ص ٣٦ (أرشيف فتحي الديب).

يتكون هذا الميثاق من سبعة بنود وخاتمة، وهو موزّع على قسمين: القسم الأول تاريخي، والقسم الثاني نظري.

وسنعرض الميثاق في ما يلي كوثيقة مرجعية تضع الأساس النظري للثورة العربية، وتتابع النضال العربي في مراحله المختلفة، وتستخلص الاستنتاجات الضرورية للانطلاق منها في المراحل التالية من النضال، وتكشف عن وحدة هذا النضال وأهم قوانينه ومرتكزاته لتنتهي إلى تحديد أبعاد الرسالة الحضارية للأمة العربية في عالمنا المعاصر.

• **القسم التاريخي**

أولاً: مع النضال القومي العربي
في جذوره وبذوره... وعِبَره ودروسه

يعالج ميثاق القومية العربية تاريخ النضال العربي، مؤكداً مجموعة من الحقائق الأساسية التي حكمت هذا النضال في مراحله المختلفة.

١ ـ **الحقيقة الأولى:** وحدة النضال العربي في كل مراحله.

٢ ـ **الحقيقة الثانية:** لم تكن اليقظة العربية في مواجهة الاستعمار والهيمنة الأجنبية ردّ فعل لهما، بل نتيجة طبيعية لتطور المجتمعات العربية والخبرة النضالية التاريخية.

٣ ـ **الحقيقة الثالثة:** توحّد النضال العربي في مواجهة الإقليمية والطبقية والهيمنة الأجنبية، سعياً إلى الوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني.

ويؤكد الميثاق أن الجيل العربي الذي يتحمّل مسؤوليات السير بالنضال العربي في هذا العصر نحو تحقيق هدفه القومي الكبير مطالب بواجبات ومسؤوليات فكرية ونضالية وتنظيمية جسام، في مقدمتها الوعي بمنطق تاريخ النضال العربي، والتحليل العلمي، والتقييم الثوري لهذا النضال، وما يتطلبه ذلك من إعادة كتابة تاريخ النضال القومي العربي على أسس جديدة من الموضوعية والثورية، سواء في نطاقه القومي أو ضمن سياق التطور العالمي. ويكون هذا التحليل أساساً صلباً لفهم الواقع العربي القائم بحقائقه وتناقضاته وما تتصارع فيه من قوى ومصالح وعقائد، ويوفر بذلك سلاحاً فعالاً تخوض به القوى العربية الثورية معركة اليوم من أجل الغد. والمطلوب في هذا التحليل:

١ ـ توضيح التناقضات والمصالح والقوى الأجنبية والعربية التي تفاعلت وتصارعت في تاريخ النضال العربي، وخططها وأساليبها المادية والعقلية والنفسية عبر تلك المراحل.

٢ ـ تعميق الإيمان بالوحدة القومية للقوى الجماهيرية، وحدة إرادة، ومصلحة، وهدف، ومصير.

٣ ـ تأكيد وحدة الهدف العربي الثوري المعاصر في مضمونه ومصيره، وفي طريقه وقواه.

٤ ـ تحديد موقع النضال العربي من الصراعات العالمية في أبعادها المختلفة، والمبادئ العقائدية والقيم الإنسانية الشاملة التي تجسم الثورية العربية وتجربتها الحضارية المعاصرة.

إن تاريخ النضال العربي، شأن تاريخ نضال كل الشعوب والأمم، يتألف من حقب ومراحل متصلة، لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى، ولا يجوز تحليلها أو تعيينها بمعزل عن مرحلة تسبقها وأخرى تلحقها.

إن تركيز الانتباه على الحقبة الحديثة من تاريخ النضال العربي التي تبدأ مع مطلع القرن التاسع عشر، لا تغني عن العودة إلى جذور النضال العربي الممتد عميقاً في أغوار التاريخ، أي أن العودة إلى مراحل تاريخية سابقة للعصر الحديث سوف تكشف حقائق مهمة في التاريخ العربي، حيث لم تكن هناك سدود بين شعوب المنطقة وبلادها التي تعيش فيها الأمة العربية اليوم، ولم يكن هناك عزلة لأي جزء منها عن باقي الأجزاء، بل تفاعلت معاً كما يتفاعل الجزء مع الكل، وتعرّضت لموجات من الهجرات البشرية، فساهمت في تجانسها أو نشأة الحضارة الإنسانية على أرضها، فكانت شعوبها المعلم الأول للبشرية.

وبينما كانت أوروبا تتخبط في الظلام، ازدهرت الحضارة العربية الإسلامية على أرضها مسلّحة بالانفتاح الإنساني غير المتعصّب، والتسامح الديني، وواجهت الأمة العربية مسؤوليات حاسمة لصالح المنطقة والعالم، دفاعاً عن وطنها، وحفاظاً على وجودها القومي، وحماية لتراثها الحضاري، وذوداً عن الحضارة الإنسانية عندما تصدّت لموجات الاستعمار الأوروبي الأولى التي تستّرت زوراً بالصليب، كما تحمّلت مسؤولية رد غزوات التتار الذين جلبوا معهم الخراب والدمار، فأوقفت زحفهم، ودفعت

عن العالم شرَّهم. ولكن الدولة العربية الكبرى التي حملت مشاعل الحضارة الإنسانية مبكراً، تداعت أمام الغزو العثماني الذي أدخل المنطقة في ظلام الجمود والتخلف والتفكك.

تأتي أهمية العودة بالنضال القومي العربي إلى ما قبل ظهور الإسلام من أنها تبرز ثلاث وقائع يجب أن تكون حاضرة في المراحل التالية من النضال.

١ ـ الواقعة الأولى: إن شعوب بلاد الوطن العربي وحضاراتها، انصهرت بالفتح العربي الإسلامي لتتكوّن فيها الأمة العربية التي تملك مقوّمات الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة. وهو ما ينفي النظرية المادية التاريخية في تفسيرها لنشوء الأمم والقوميات بأنه وليد نشوء علاقات الإنتاج البرجوازية وقيام سوقها.

٢ ـ الواقعة الثانية: إن الإمبراطورية العربية الإسلامية تفكّكت وانهارت، كما تفكك غيرها من الإمبراطوريات (الرومانية والفارسية)، مؤكدة مبدأين أساسيين:

أ ـ أن الصراع الطبقي ضد الاستغلال والاستبداد والسخرة هو عامل أساسي وحاسم في دفع حركة الحياة والتاريخ والتطور.

ب ـ أن النزوع القومي ضد التسلط الأجنبي هو عامل أساسي آخر يقف مع عامل الصراع الطبقي في دفع حركة الحياة والتاريخ والتطور.

٣ ـ الواقعة الثالثة: إن النضال العربي في مواجهته الطويلة للغزاة يؤكد أن وحدة النضال والقيادة هي سبيل النصر بمقدار ما أن تفتيت النضال والقيادة هو طريق النكسة.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد بسطت سيطرتها على المنطقة وأدخلتها مرحلة من الركود والانحطاط المادي والفكري والروحي، فإنها انتهزت العنف الذي طرأ على الأمة العربية بفعل قوى الشعوبية والاستغلال والجمود، مستفيدة من تهديد الخطر الأوروبي الذي برز إثر الكشوفات الجغرافية الأوروبية للوطن العربي، ومستغلة لواء الإسلام. وفرضت على الأمة العربية أوضاعاً قائمة على التسلط الاستعماري، والاستغلال الطبقي، والاستبداد الفردي، ولكن الأمة العربية لم تستسلم لهذه الأوضاع، فظلت أجزاء منها خارج السيطرة العثمانية، كالمغرب واليمن، وبقيت أجزاء أخرى في استقلال ذاتي، كمصر وتونس والجزائر.

وقد استغلّت الدولة العثمانية، متحالفة مع الإقطاعيين والحكام المحليين، ثروات الأمة العربية التي تقوم أساساً على الزراعة (الأرض والفلاح) إلى جوار قطاع الحرف والتجارة، وأقامت نظاماً إقطاعياً يتحكم فيه هذا التحالف الطبقي.

على أن وصفنا هذا الواقع العربي تحت السيطرة العثمانية بأنه إقطاعي، لا يجوز أن ينسينا الفروق النوعية بين هذا الواقع (الإقطاع العربي) بتناقضاته وقواه وصراعاته التي انبثقت فيها حركة النضال العربي الأصيلة، فنمت وتطورت، حتى ولدت الثورة العربية: الوحدوية - الاشتراكية - الديمقراطية) وبين «الواقع الإقطاعي الأوروبي» بتناقضاته وقواه وصراعاته التي قامت فيها الحركات البرجوازية الرأسمالية الأوروبية، ثم نمت وتطورت لتلد بنموها وتطورها الاستعمار الإمبريالي كامتداد لها، والثورة الشيوعية كرد فعل عليها، وحل للتناقضات التي نمت في داخلها.

إن أهم هذه الفروق هي التالية:

١ - بينما جاء الإقطاع، كأسلوب إنتاج ونظام مجتمع، مرحلة انطلاق إلى الأمام والأعلى في حركة تطور داخلي أصيل صاعد لشعوب أوروبا، فإنه جاء كأسلوب إنتاج ونظام مجتمع، تجسيماً لمراحل انحدار إلى الخلف والأدنى، بلغت مداها في ظل الخلافة العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر.

٢ - بينما كان رجال الدين في المجتمعات الإقطاعية الأوروبية يكوّنون طبقة واضحة المصالح والمعالم، تشترك في صراعات المجتمع، والكنيسة مؤسسة تملك مصالح طبقية تدافع عنها باسم الدين، وتمارس سلطات دنيوية، فإن الأمر في المجتمع العربي الإقطاعي كان مختلفا تماماً، فلم يكن رجال الدين طبقة، ولم يعرف المجتمع مؤسسة كالكنيسة، لأن الإسلام لا يعرف الكهنوت.

٣ - بينما كان التناقض الأساسي في المجتمعات الأوروبية أثناء مرحلة الإقطاع يقيم تناقضاً داخلياً بين الفلاحين ومالكي الأراضي، فإنه في الأمة العربية كان يقوم بين الفلاحين وقوى الاستغلال الذي كان العنصر الأجنبي المستعمر والدخيل عنصراً أساسياً فيها.

٤ - بينما كانت حركة صراع التناقضات وحلها في المجتمعات الإقطاعية الأوروبية تنشأ وتنمو داخل هذه المجتمعات، بغير تدخل مباشر من قوى أجنبية خارجية، فإنها في المجتمع العربي نشأت ونمت في مرحلة تدخل البرجوازية الأوروبية

النامية في بلادنا كقوة خارجية. لقد كان الصراع في أوروبا داخلياً، بينما تم في المجتمع العربي في مواجهة تدخلات أجنبية.

لهذا كله، فإنه من أكبر وأخطر الأخطاء التاريخية أن نغفل هذه الفروق النوعية، فقد ترتبت عليها نتائج عقائدية وقومية وحركية، وخصوصاً أن النضال العربي ضد الإقطاع واجه مع مطلع القرن التاسع عشر قوة أجنبية صاعدة تشارك في الصراع الدائر داخل الوطن العربي، هي القوة الرأسمالية الأوروبية الصاعدة الاستعمارية المتحالفة مع الإقطاع العربي.

إن تحليل النضال العربي خلال المرحلة من بداية القرن التاسع عشر يؤكد من جديد المبادئ الأساسية التي أكدتها الحقبة السابقة، وتضيف حقيقة أساسية ذات دلالة كبرى لا بد من استيعابها في فهم النضال العربي في مراحله التالية وتقييمه، وهي أن فجر اليقظة العربية كان قد بزغ في سماء الواقع العربي قبل قيام الغزو الرأسمالي الاستعماري الأوروبي، ولم يكن نتيجة له.

فقد جاء الغزو الرأسمالي الاستعماري ليجد هذه الشعوب في يقظتها القومية التحررية ترفض الاستعمار العثماني المقنّع باسم الخلافة، ويقظتها الطبقية التقدمية تقاوم الظلم والسخرة والفساد، وكانت الأمة العربية تموج بتيارات جديدة هي بجوهرها تيارات ثورية عربية تحررية تقدمية، تنبع من مراكز العلم والحضارة، الأزهر الشريف، وجامع الزيتونة، وجامع النجف الأشرف.

إن دلالة هذه الواقعة الكبرى تتصل بالحركة القومية العربية، وتؤكد:

- خطأ تفسير اليقظة القومية العربية على أنها رد فعل للغزو الاستعماري، أو أنها وليدة الأفكار والنظريات القومية الأوروبية.

- خطأ تقييم الحركة القومية العربية في نشوئها وتطورها وقيمها ومبادئها، بمقاييس تقييم الحركات القومية البرجوازية الرأسمالية الأوروبية نفسها.

إن نشوء الأمم الأوروبية والحركات القومية البرجوازية الأوروبية وصراعاتها الطبقية، إنما تجسد خط سير تاريخي، وحركة تطور مجتمعات بشرية، يتباينان تبايناً أساسياً مع خط سير حركة التطور التي نشأت فيها الأمة العربية، وتجسمها الحركة القومية الحديثة. هذه واقعة تاريخية كبرى يتعيّن إدراك الدلالات النظرية ووعيها لفهم

سير حركة الحياة ومسيرة التاريخ في صعودها العالمي عامة، وفي الوطن العربي خاصة، ولا سيما لدى تحليل النضال العربي في الحقبة التالية من تاريخه التي تمتد من مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم.

تعرّض الوطن العربي للاستعمار الأوروبي والإنكليزي والفرنسي والإيطالي، وبسطت الرأسمالية الأوروبية نفوذها على الاقتصاد، ونسفت ما وجدته من خطوات على طريق التقدم الصناعي أو التجاري، وهيمنت على الثروات الطبيعية، وتحالفت مع الإقطاع، وأعادت توزيع الأرض وفق مصالحها وحساباتها.

وأصبح الوطن العربي ساحة لصراع شامل ومرير يدور بين قوى ثلاث.

- الاستعمار التركي الإقطاعي المتداعي الفاسد.
- الاستعمار الأوروبي الرأسمالي المتقدم الصاعد.
- النضال العربي الفتي الثائر.

بهذا أصبح النضال العربي يخوض معركة قاسية غير متكافئة، يواجه فيها قوتين، ويدور خلالها على جبهتين: التحررية والطبقية.

وقد حرصت السياسات الاستعمارية الأوروبية على ممارسة خطوط أساسية في الوطن العربي.

أ ـ **الخط الأول**: قتل نمو الوعي القومي العربي الوحدوي للحيلولة دون تطلع الجماهير العربية نحو الوحدة.

ب ـ **الخط الثاني**: فصل أجزاء الوطن العربي في آسيا عنها في أفريقيا، باعتباره أنجح الوسائل في منع قيام الوحدة العربية، بما في ذلك إقامة حاجز بشري يكسر الامتداد القومي العربي البشري والحضاري والجغرافي القائم من المحيط إلى الخليج، فكان أول قرار صريح من اليهودية العالمية يدعو إلى اغتصاب فلسطين سنة ١٨٨٢ مع احتلال مصر وتونس، حيث أعلن المؤتمر اليهودي في تلك السنة قراراً يقول: «من الضروري أن تكون فلسطين وطناً للشعب اليهودي، ومن الممكن نقل أهلها العرب إلى الأقطار العربية المجاورة، فهي واسعة الأرض قليلة السكان».

ج ـ **الخط الثالث**: غزو بعض أجزاء الوطن العربي غزواً بشرياً، كما حدث في الجزائر ولواء الإسكندرون وشواطئ الجزيرة العربية.

وقد واجهت الأمة العربية الكثير من المخاطر لمواجهتها عدوّين، ومحاربتها على جبهتين في الوقت نفسه، حيث حدث تباين في شعارات النضال التحرّري والمواجهة الطبقية في أجزاء الوطن العربي، مكّنت العملاء من ممارسة نشاط تخريبي.

لكن ذلك كله لم يمنع من تبلور تيار أساسي قبل الحرب العالمية الأولى، هو في جوهره تيار قومي عربي تحرري تقدمي أصيل يناضل:

- ضد الاستعمار الأجنبي.

- وضد الطبقات والفئات الحاكمة التي تتحالف مع الاستعمار، وتفرض أوضاع التخلّف والجمود والسخرة في بلادها.

- وكان هذا التيار ينشر:

- التحرر القومي والدفاع عن مقوّمات الوجود القومي العربي.

- العدل الاجتماعي والدفاع عن حق القوى العاملة، والفلاحين منها بصفة خاصة، في التحرر من الاستغلال والسخرة.

- التقدم الحضاري والدفاع عن أصالة الطابع الحضاري العربي، وعن مثله وقيمه الإنسانية النابعة من تراثه وفي أرضه.

وقد تجسد هذا التيار على صعيدي التنظيم والهدف في منظمات عربية، مدنية وعسكرية، سرية وعلنية، من أهم سماتها القومية أنها ضمّت الشباب العربي من أكثر الأقطار في وحدة تنظيم وهدف تحت لواء القومية العربية، وكانت مصر القاعدة ومركز النشاط ووسائل التوجيه فيها.

هناك العديد من العبر والدروس المستفادة من تاريخ النضال العربي، منها:

- وقوع النكسة في جزء من الأرض العربية يمتد إلى الأجزاء الأخرى.

- كان تحالف الطبقات المستغلة والفئات الحاكمة مع الاستعمار وراء كل النكسات التي أصابت النضال العربي.

إن قومية النضال العربي ووحدته في أساسه وهدفه ومصيره (كنقيض لإقليميته)، وطبقية النضال العربي في قواه ومحتواه (كنقيض للاطبقية)، هما العاملان اللذان كانا يحملان معهما دوماً مقوّمات الانتصار، بمقدار ما كان يحمل نقيضاهما، الإقليمية واللاطبقية، عوامل النكسة.

كان من أخطر نتائج الحرب العالمية الأولى على النضال القومي العربي ما يلي:

- ركبت موجة النضال العربي، وسرقت شعارات القومية العربية أسَر وفئات وضعت نفسها أجيرة في خدمة الاستعمار.

- أصدر الاستعمار وعداً بما لا يملك لمن لا يستحق عندما أصدر وعد بلفور إعداداً لخطته في إقامة إسرائيل، لتكون فاصلاً يعوق امتداد الأمة العربية، ولتكون قاعدة لتهديدها.

- اتفقت القوى الاستعمارية في معاهدة سايكس - بيكو على تقسيم الوطن العربي.

- أكمل التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي تقطيع أوصال الوطن العربي.

- أصبحت المصالح الرأسمالية الاحتكارية البترولية إحدى الدعامات الرئيسية للوجود الاستعماري في الوطن العربي.

يعود هذا التطور السلبي في حركة النضال العربي بعد الحرب العالمية الأولى بدرجة كبيرة إلى أن قيادات النضال العربي - وعلى الأخصّ في مصر والمشرق - عجزت بفعل الإقليمية، وبتأثير المصالح الطبقية، عن تحقيق وحدة النضال العربي، وعن الاستجابة إلى احتياجات الجماهير، في وقت كانت فيه تلك الوحدة وهذه الاستجابة هي أهم عوامل النصر في معركة شاملة كان الأعداء يعاملون العرب فيها كأمة واحدة، والوطن العربي كساحة معركة واحدة. لقد حلّت بالنضال العربي نكسة شاملة ضيّعتها إقليمية القيادات وتطلعاتها الطبقية. وكان لهذا كله أثر كبير في هذا النضال في مرحلة ما بين الحربين.

ثانياً: النضال العربي في مواجهة الاستعمار والإمبريالية

اختلف الإطار الدولي للنضال العربي في الحرب العالمية الأولى، وحتى منتصف القرن العشرين. فقد تمّت تصفية الاستعمار الرأسمالي الألماني والإمبراطورية التركية، وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحالف الاستعماري مع بريطانيا وفرنسا، واستقرّت الثورة الشيوعية في روسيا، وأصبحت مركز إشعاع لتيار جديد يدعو إلى الثورة على الاستعمار والاستغلال، وفرض التحالف الرأسمالي الاستعماري المنتصر أوضاعاً دولية جديدة ساهمت في بروز قوة ثالثة على الساحة الدولية، هي النازية

والفاشية. وبدأت بذلك مرحلة عالمية جديدة شهدت بلوغ الرأسمالية العالمية ذروة القوة والسيطرة، كما شهدت قيام النازية والفاشية ونموهما واندثارهما، كالإعصار الأهوج الذي يترك بعض آثاره المدمرة، ثم يمضي ويزول، كما شهدت تبلور عوامل الثورة في المستعمرات لتتحول إزاءه الثورة بعد الحرب العالمية الثانية إلى قوة صاعدة تتجسم في العالم الثالث.

هكذا تشكّل الإطار الدولي من الرأسمالية الإمبريالية بدولها، واحتكاراتها تمتلك زمام المبادرة ووسائلها اللازمة للتحكم في خطوط حركة التطور. ولم تكتف بنهب الثروات وهدرها، واستغلال الإنسان وقهره، بل تخطّت ذلك إلى محاولة منهجية للنفاذ إلى عقل الإنسان، تغسله وتعيد صنعه وفق أغراضها، يساعدها على ذلك التطور التكنولوجي، وأصبح العالم الثالث موضوعاً للصراع بين قوى الاستعمار والنازية، وليس له رأي في هذا الصراع الذي يدور أساساً حول تقرير مصير الأمم.

وتعتبر الأمة العربية نموذجاً للمعاناة من أساليب الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها العالمية التي ترمي إلى تجميد حركة الحياة ومسيرة التاريخ في الوطن العربي أو التحكّم في عناصر تكوينه الأولية، وهي:

١ ـ مقوّمات الوجود القومي العربي للأمة العربية، كأمة واحدة ذات قومية واحدة.

٢ ـ عناصر الإنتاج بأهدافه وقواه وعلاقاته، وما نبع منه من صراع طبقي يتجسم في تحرك تحرري اشتراكي.

٣ ـ معالم الحياة العقلية والروحية، بأسسها ومظاهرها، وما تؤدي إليه من تحرك تحرري عقائدي.

ولم تسلم هذه العناصر من التخريب الاستعماري، فحاولت تقويض مقوّمات الوجود القومي العربي من خلال العبث بالتركيب البشري الموحّد، فاستوردت المستوطنين إلى أجزاء عديدة من الوطن العربي ليكونوا مركباً بشرياً جديداً يفقده هويته العربية، وأحيت العصبيات والصراعات العرقية والشعوبية التي صهرها نشوء الأمة العربية منذ القديم، كالفينيقية والفرعونية والبربرية، كما شجعت النعرات والصراعات الطائفية التي تخطّاها الوجود القومي العربي، ما بين إسلامية ومسيحية، بل ما بين سنّية وشيعية... إلخ، وأقحمت أيضاً على الوجود القومي العربي المهاجرين الصهاينة لتكسر الامتداد البشري العربي، وتصطنع لهم قومية تحطم بها امتداد القومية العربية عبر الوطن،

وحرصت على تقطيع أوصال الوطن العربي بحدود مصطنعة، وأقامت دويلات وأشباه دول تزعم أن لها هوية خاصة، ومصالح خاصة.

كما تعرّضت قوى الاستعمار للغة العربية، فجعلتها أحياناً لغة ثانية لا تصلح للتعبير عن الأفكار والعلوم الحديثة، وحاولت تحطيم الأساس التاريخي للتراث الحضاري، والتكوين النفسي العربي، وزوّرت التاريخ، وحاولت تقسيم التراث الحضاري، والتكوين النفسي العربي، تقسيماً شعوبياً يقوم على أساسيْن زائفيْن، هما:

أ ـ إحياء شعوبي مصطنع ومشبوه للتراثات الحضارية القديمة التي انصهرت بالفعل في التراث الحضاري العربي.

ب ـ بناء إقليمي مصطنع ودخيل لتراثات حضارية جديدة وتكوينات نفسية تواكبها في أجزاء الوطن العربي.

أما بالنسبة إلى مقوّمات الحياة الاقتصادية المشتركة للأمة العربية النابعة من عوامل التكامل الاقتصادي للوطن، بثرواته وطاقاته واتصاله الجغرافي، فقد حاولت أن تقضي عليها، وعلى كل اتجاه نحو اقتصاد عربي موحّد يقوم عليها، وأقامت في كل قطر عربي «اقتصاداً وطنياً قطرياً»، مستقلاً عن غيره، ومتعارضا معه. وربطت هذه الاقتصادات في تبعية كاملة برأس المال الأجنبي.

وفي مجال الإنتاج والتركيب الاجتماعي المجسّم له، فقد سيطرت على الثروات الطبيعية، وسعت إلى تجميد حركة تطور الإنتاج. ومع تطور الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية، وازدياد احتمالات التمرّد والثورة، أصبحت سياسة التجميد الكامل لتطور الإنتاج مستحيلة، فاتخذت الإمبريالية نهجاً جديداً لإخضاع الإنتاج في الوطن العربي لمصالحها في مضمونه، وفي القوى الطبقية الجديدة التي قد تنشأ معه. وكان من أهم معالم هذا النهج الرأسمالي الإمبريالي الجديد ما يلي:

ـ رفع المقدرة الاستهلاكية والشرائية، وإقامة تطور اقتصادي كمّي، وليس كيفياً، أو جزئياً غير شامل.

ـ تحسين حالة الإنتاج في الزراعة، ونشوء صناعات استهلاكية محددة، بحيث يبقى المجتمع العربي مجتمعاً زراعياً إقطاعياً متخلّفاً.

- تكوين طبقات جديدة مصطنعة تستفيد من هذا التطور، وتكون مشدودة إلى الرأسمالية الإمبريالية بالمصالح والعقلية والمصير انشداد تبعية وولاء.

وتجسّم هذا في إنشاء الطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية، كشريك أصغر للرأسمالية الأجنبية، وقد جاءت من صفوف الإقطاع وطبقة كبار التجار ووكلاء الشركات الأجنبية وأثرياء الحرب. وهكذا، فإن الطبقات التي تسمّى البرجوازية والرأسمالية الوطنية، شأنها شأن مثيلاتها في العالم الثالث، إنما هي طبقات جاءت بميلادها تابعة لرأس المال الأجنبي، وشريكة صغيرة له، وأداة تؤدي دوراً مرسوماً لها، فأصبحت بذلك عنصراً جديداً من عناصر التحالف الاستعماري الرجعي. وفي هذا السياق، حاولت الإمبريالية التحكّم في الطبقة العاملة، والسيطرة عليها، للحيلولة دون قيام طبقة عمال بروليتارية عن طريق منع قيام المصانع الكبيرة، وإبعاد عمال الصناعات الصغيرة والحرفيين عن كل نهج ثوري. كما أبقت الفلاحين في أوضاع التخلّف والفقر والجهل، واتبعت سياسة بترولية احتكارية مكّنت الأسر الحاكمة في مجتمعات بدوية - زراعية - بدائية من التحكّم في شعوبها. واستخدمت عوائدها في الوطن العربي لخلق إقليمية بترولية جديدة، وتعزيز الرجعية العربية.

وفي مجال الحياة العقلية والروحية في المجتمع العربي، عملت الرأسمالية الاستعمارية كي تنفذ إلى أسس الفعاليات العقلية والروحية العربية، وفقاً للمصالح الاستعمارية وخططها. فعملت على طمس كل ما هو متفتح وثوري في الحياة العقلية العربية. وغرزت بين الجماهير حالة عقلية تمثل خليطاً من الإيمان التقليدي بألوان الخرافة والسحر والشعوذة اللاعلمية واللاعقلانية، والتقديس المطلق لنظم وقيم علاقات طبقية استغلالية، والاستسلام للواقع. واستخدمت المستشرقين لتزييف الوعي بالإسلام والتراث العربي. وتم استخدام التعليم ومناهجه لتكريس هذه الحياة العقلية والروحية المزيّفة.

بهذا كله، واجهت إرادة «الحياة بالنضال» وقواها في الأمة العربية تحدياً تاريخياً شاملاً جديداً. وقد تميز هذا النضال خلال هذه الحقبة باستمرار موجاته شاملة عنيدة ومعاناته في الوقت نفسه النكسات المتوالية. وكانت هذه الموجات تتلاحق في صور متعددة في هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربي كجزر منعزلة، ولكنه كان يصاب بالنكسات في هذا الموقع أو ذاك على مدى نصف قرن ظلّ خلالها متواصلاً من دون انقطاع.

وقد فضحت النكسة القيادات الإقطاعية والأسَر الحاكمة التي طعنت النضال العربي، واستسلمت للواقع الذي فرضه الاستعمار بعد ثورة ١٩١٩ في مصر والسودان، وثورات المشرق العربي (١٩٢٠ ـ ١٩٢١)، وفي المغرب أيضاً. وتهيأت الجماهير العربية في الثلاثينيات لمواصلة النضال ضد هذا الواقع، منطلقة من عوامل أساسية ثلاثة:

١ ـ تناقض مركّب وحادّ يفرض واقعاً يجسّد التجزئة والاحتلال والاستغلال والتخلّف.

٢ ـ تفتّح فكري على تيارات التطور والتقدم، وعلى دعوات التغيير الثوري في العالم كله.

٣ ـ توفر تراث نضالي طويل يستفيد من دروس النكسة.

وقد أخذت هذه العوامل طريقها إلى الوعى العربي مع عقد الثلاثينيات، وتطورت حركة النضال العربي، تتعاون في أكثر من معركة وساحة، وتسير في طريق وحدة النضال، كما أصبح النضال ضد الاستغلال يأخذ مكانه في مضمون النضال العربي، ويفرض شعار الاشتراكية مع شعارَي التحرر والوحدة. وقد تجسد ذلك في انتفاضات الفلاحين، وإضرابات العمال، وصيحات المثقفين الثوريين، وفي نشوء منظمات عمالية وحزبية وطلابية في كثير من أجزاء الوطن ترفع هذه الشعارات. ولم يكن للنازية والفاشية تأثير يذكر، ولكن الشيوعية، كعقيدة ثورية ودعوة عالمية وحركة حزبية دولية، كان تأثيرها أكثر عمقاً وأوسع مدى، لكنه بقى محدوداً في مداه وأبعاده، وكان في الوقت نفسه سلبياً ومعيقاً ومعادياً.

كان أكبر انتصار للرأسمالية الاستعمارية في ذلك الوقت اصطناع طبقات وفئات جديدة في المجتمع العربي، هي الطبقات البرجوازية، والرأسمالية الوطنية، وفئات المتعلّمين البيروقراطيين التي قبلت أوضاع التجزئة، وتحرّكت في إطار الدولة القطرية، والتخلي عن هدف الوحدة. واستخدمت أسلحة ثلاثة في تضليلها للأمة العربية، هي: القطرية، والتطورية، والانتهازية، حيث خدعت الوحدة بقبول الدولة القطرية، وفصلت بين التحرّر، والوحدة، والتقدم، والاشتراكية.

وكرّست الانتهازية تحت شعار: «خذ وطالب»، ونحتت شعارات، مثل:

ـ النكسة والخديعة.

ـ الاستقلال القطري، المفرغ من كل مضمون تحرّري أو تقدمي أو ديمقراطي.

ـ الوحدة: القائمة على احترام الدول العربية القطرية.

ـ التقدم: القائم على تطوير الاقتصاد القطري لكل دولة عربية في ظلّ سيطرة رأس المال الاستعماري.

كما استخدمت في تزييفها للنضال العربي شعارات زعماء مناضلين على غير حقيقتها، مثل: مصر للمصريين، أو بلاد الشام لأهلها، أو فلسطين للفلسطينيين.

ورغم تأسيس أحزاب سياسية، ونقابات عمالية، ومنظمات طلابية، في كثير من أجزاء الوطن العربي، فإنها عجزت عن القيام بدور ثوري بفعل الضغط المادي والمعنوي من الطبقات البرجوازية والرأسمالية، وبتأثير الأحزاب والحركات العمالية الأوروبية الانتهازية. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتوقف المدّ الثوري، ورغم أن الشعوب العربية رفضت الاشتراك في هذه الحرب، بل حاولت القيام بانتفاضات ضد المستعمر، فقد دفعت ثمناً غالياً من أرواح الشباب العربي، وخصوصاً في أقطار المغرب العربي، وكميات هائلة من ثروات الشعوب العربية.

ودخل العالم مرحلة جديدة بعد الحرب، هي مرحلة الذرّة والفضاء من جهة، ومرحلة انتصار الاشتراكية من جهة أخرى.

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للمعسكر الرأسمالي الاستعماري، تحاول بما تمتلكه من أسباب القوة العسكرية والاقتصادية أن تعيد صياغة العالم بما يتفق مع مصالح هذا المعسكر. وانتصرت الثورة الشيوعية في الصين، وتشكّلت الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا، وبدأ مع هذه المرحلة صراع رهيب بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين.

ورغم تناقضات الكتلة الاستعمارية، إلا أنها مارست سياسة في الوطن العربي تقوم على دعامات ثلاث:

ـ تثبيت النظم الرجعية والتابعة لها وتدعيمها.

ـ ضم الأمة العربية، ككلّ، إلى الأحلاف الاستعمارية.

ـ خلق إسرائيل.

واجهت الجماهير العربية هذا المخطط، وقد تعمق لديها العداء للاستعمار طلباً للحرية، وتحدّي الاستغلال طلباً للاشتراكية، والرفض الواضح للتجزئة طلباً للوحدة.

وشهد الوطن العربي موجات عارمة ومتواصلة من الانتفاضات الثورية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في الجزائر وسورية ولبنان ومصر.

وكان التحدّي الأكبر للأمة العربية في فلسطين الذي كان يتعيّن مواجهته هو الاستفادة من تاريخ النضال العربي من خلال صيغة حاسمة مؤداها: **حتمية سقوط النظم والطبقات الحاكمة، والثورة العربية الواحدة الشاملة هي السبيل لإسقاطها.**

وكان لا بد من مواجهة الواقع المرير الذي أقامه الاستعمار على الأرض العربية، ابتداء بالتجزئة إلى السيطرة الاستعمارية والحالة العقلية القطرية الانهزامية والقواعد العسكرية، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية على الثروات الطبيعية. وضاعف من خطورة المواجهة العديد من العوامل من بينها:

١ ـ خوض الجماهير العربية هذه المواجهة وصعوبتها، وخصوصاً معركة فلسطين مفتقدة القيادات والتنظيمات الثورية.

٢ ـ خوض الجيوش العربية تحت قيادة عناصر أجنبية أو خائنة عميلة للاستعمار.

٣ ـ استخدام الانقلابات العسكرية كسلاح يضعف احتمالات الثورة الشعبية.

٤ ـ استمرار التخلّف الاقتصادي الإنتاجي في إطار الزراعة البدائية والصناعات الاستهلاكية والصغيرة، ومعاناة الفلاحين والعمال من الاستغلال.

ومع هذا، فقد كان الوعي الثوري هو العنصر الأساسي الذي نما في هذه المرحلة بما يواكب روح العصر وسرعة حركته، وأدى المثقفون الثوريون دوراً قيادياً فعالاً في النضال العربي. كما أدى الطلاب دوراً طليعياً فيه، واحتدمت المواجهة بين قوى الثورة من عمال وفلاحين ومثقفين وطلاب في مواجهة الطبقات المستغلة والمتحكّمة ونظم الحكم العميلة. وكان الواقع العربي في أعقاب نكسة فلسطين وبتأثيرها، يعاني تناقضين حاسمين:

١ ـ التناقض القائم بين جميع الأوضاع المادية والفكرية السائدة من جهة، والقوى العربية العاملة الناضجة مادياً ونفسياً للثورة من جهة أخرى.

٢ ـ التناقض القائم بين نضج هذا الواقع نضجاً موضوعياً للثورة، وافتقاد الأداة التي تفجّر هذه الثورة وتطلق قواها.

وقد كان هذا الواقع، بهذين التناقضين، يحدد دوراً تاريخياً يبحث عمَّن يؤديه، ويحدد مهمة ثورية تنتظر من يباشرها، فيطالب بأداة تتوافر لها القدرة على مباشرة

«عملية التفجير الثوري» في مكان من الوطن العربي تتوافر فيه إمكانات مباشرة هذه العملية وحمايتها، بحيث تكون ميلاداً للثورة الأم في الثورة العربية الشاملة، وليس أي شيء آخر غير ذلك، أو من دون ذلك.

ولقد كان المنطق الموضوعي لذلك الواقع العربي يحدّد أرض الكنانة مكاناً لذلك الميلاد، ويحدد كذلك القوات المسلحة فيها كأداة له. فليس من قبيل المصادفة أو باب الاستثناء، إذاً، أن جاء ميلاد الثورة العربية الأم، يوم ٢٣ تموز/يوليو في مصر، وبالقوات المسلّحة، تقودها طليعة مؤمنة، وليس من باب الرغبة الذاتية، أو الاختيار العفوي، كذلك أن تكون ثورة ٢٣ يوليو، وتبقى بهدفها، وخط سيرها، الثورة الأم في الثورة العربية الواحدة الشاملة.

ثالثاً: في تجربة الثورة العربية (ثورة ٢٣ يوليو)

يعالج ميثاق القومية العربية في هذا البند تجربة الثورة العربية، وضرورة تقييمها تقييما موضوعياً، فلا يهوّل من انتصاراتها، ولا يهوّن من نكساتها. وإن هذا التقييم الموضوعي شرط أساسي لاستكمال مسيرة الثورة العربية، ويشدّد على مسؤولية طلائع المدّ الثوري القومي العربي - ويقصد بهم أعضاء الطليعة العربية - في استخلاص الدروس والعبر من مسيرة ثورة ٢٣ يوليو التي جسّدت في وقتها جوهر الثورة القومية العربية لضمان استمرار هذه الثورة. ويخلص الميثاق من تقييمه للثورة إلى وضع الأساس الضروري لانطلاقها في مرحلة جديدة ينهض بها تنظيم «الطليعة العربية»، حيث يؤكد الميثاق في نهاية هذا الفصل أن الثورة لا تقوم أو تستمر، إلا إذا توافرت لها خمسة مقوّمات أساسية، يهمنا هنا منها النظرية الثورية، والحركة الثورية الطليعية المنظمة.

وبهذا، فإن الميثاق يضع «الطليعة العربية»، وهي أداة الثورة باعتبارها الحركة الثورية الطليعية المنظّمة، أمام مسؤوليتها في الاستمرار بالثورة القومية العربية إلى أن تتحقق أهدافها كاملة من خلال الامتداد بالثورة إلى كل أجزاء الوطن العربي، وتحقيق وحدة أهداف الثورة التحررية والاشتراكية والوحدوية في كل مترابط متكامل. ويضع الميثاق بهذا الاستنتاج الأساس النظري لدور الطليعة العربية، ويسلّحها من خلال فصول الميثاق السبعة بالنظرية الثورية المستندة في الأصل إلى ميثاق العمل الوطني الذي أصدره قائد الثورة جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢.

يشير الميثاق في بداية البند الثالث إلى أن جماهير المدّ القومي الثوري العربي، التي تتحمّل تضحيات بناء التجربة الثورية العربية وحمايتها ونموها، يحمل طلائعها الواعية (ويقصد بهم أعضاء «الطليعة العربية») مسؤوليات تقييم هذه التجربة بكل صدق وشرف.

ويؤكد الميثاق أن تقييم التجربة العربية الثورية شأن كل تجربة جديدة بأن تسمّى ثورية، وهو عملية علمية أخلاقية، فهي تتطلب من الطلائع التي تمارسها الرصد الموضوعي الشامل للوقائع ولتفاعلها المتبادل، والتحليل العميق لحركتها التاريخية، والاستقراء الجريء لدلالاتها وعبرها ومنطق حركتها، لترتفع بذلك عن مستوى الوصف الذاتي المتحيّز، والتحليل السطحي الجزئي، والاستقراء الزائف الجبان، التي تنبع من العجز أو تصدر عن الهوى. ولما كانت هذه التجربة قد شهدت في فترة قصيرة من الزمن انتصارات جذرية هائلة، ونكسات خطيرة حادّة، فلا بد للتقييم الجادّ من الاعتراف بالنصر وبالنكسة، ومن إعطائها حجمها ومكانها من التجربة بغير انفعال عاطفي أو غرض ذاتي يهوّن من بعضها أو يهوّل في البعض الآخر، وخصوصاً أنها موضع تقييم من قوى عالمية وعربية مختلفة العقائد والمصالح، تستهدف كل منها أن تعرض تقييماً للتجربة ينبع من عقيدتها ومصلحتها، فلا بد للتقييم الجادّ من وعي هذه الحقيقة، ومن الصمود لضغوطها.

إن التجربة العربية الثورية في حقيقتها الجوهرية، وفي قيمتها التاريخية، هي تجربة أمة واحدة ذات تراث حضاري تليد، وتطلّع تقدمي جديد.

١ ـ تعاني أوضاع التجزئة والاستعمار والاستغلال والتخلّف.

٢ ـ تتحرك قواها العاملة على نطاق الوطن كله، وأكثريتها الساحقة من الفلاحين، على طريق حلّ هذا التناقض المركّب لتغيير هذا الواقع.

٣ ـ تعبر مرحلة التحول الثوري في معركة شاملة.

٤ ـ تستند إلى تراث قومي نضالي حافل بدروسه وعبره إلى تفتح إنساني شامل متفاعل مع عالمه في عصره.

هذه التجربة في منجزاتها ونكساتها، وفي عبرها ودلالاتها، تضيف إلى الفكر العالمي الثوري إضافات جديدة تكون مع غيرها من الإضافات التي تقدمها التجارب الثورية المعاصرة، وعلى الأخص في بلاد العالم الثالث، «نظرية ثورية جديدة علمية

وإنسانية ومعاصرة». ويرصد الميثاق في جانب الانتصارات ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، والمعركة ضد الأحلاف، وكسر الطوق الاستعماري الصهيوني الرجعي الدولي الذي كان مضروباً حول الأمة العربية، والصمود في مواجهة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وتحقيق الوحدة العربية بين مصر وسورية بميلاد الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، وثورة العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وتجاوز نكسة الانفصال عام ١٩٦٢ بثورة اليمن بعدها بأيام، وتحرير شواطئ الجزيرة العربية، وثورة أكتوبر ١٩٦٤ في السودان.

كما تمكّن المدّ القومي الثوري العربي من تحقيق نجاح واضح في معركة إعادة صنع الحياة على طريق الكفاية والعدل، وما حققته ثورة ٢٣ يوليو من تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة رأس المال الأجنبي، وحقق إنجازاته في مجال الإنتاج والتقدم الاقتصادي، وحقق معدلات نمو عالية سبقت تجارب رأسمالية مماثلة، كما حقق تطوراً كبيراً في تحويل الأساس المادي للإنتاج، وفي علاقات الإنتاج، وقطع شوطاً محسوساً على طريق بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، وإزالة العوائق والرواسب المادية والفعلية والنفسية التي كانت تقف حاجزاً أمام بنائه.

تحقق ذلك أيضاً في الجزائر والعراق، وساهم هذا كله في نمو القوة القومية الذاتية العربية على جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وفوق هذا فإن المدّ القومي الثوري العربي تجاوز حدود الوطن العربي بسياسات فعّالة على الصعيد العالمي في معركة الشعوب من أجل التحرّر من الاستعمار، وإقامة العلاقات الدولية على أسس جديدة متحرّرة من الاستعمار ومناطق النفوذ، والتحرر من التبعية إلى أي من المعسكريْن الدوليّيْن المتصارعيْن، بانتهاج سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

وبهذه الإنجازات قدمت الثورة القومية العربية ما يؤكد من تجربتها ضرورة الثورة وطبيعتها ومقوّماتها ووحدتها، ويؤكد ضرورة الثورة في سياق حركة تطور الحياة ومسيرة التاريخ، فهي الطريق الوحيدة التي تستطيع النضال العربي أن يعبر عليها من الماضي إلى المستقبل، وهي الوسيلة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلّص نفسها من الأغلال ورواسب الماضي، وهي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلّف، وهي أيضاً الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدّي الكبير الذي ينتظرها وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها بعد، وهي الاكتشافات العلمية الهائلة التي تضاعف الفوارق ما بين التقدم والتخلّف.

وتتضافر الانتصارات والنكسات في تأكيد ضرورة الثورة، وتحديد صورتها، فهي عمل شعبي وتقدمي، عقائدي وأخلاقي، علمي ومخطّط، وهي حركة شعب بأسره، وهي قفزة تعوّض ما فات من تقدم اقتصادي. وهي ليست عمل فرد أو فئة، وإنما قيمتها الحقيقية هي بمدى شعبيتها، وبمدى ما تعبّر عن الجماهير الواسعة. والثورة تتقدم في الطبيعة نحو حياة أفضل، وهي عمل إنساني واع ومسؤول وأخلاقي. من هنا، فإن العمل الثوري الصادق لا يمكن أن يتحقق بغير توافر سمات ثلاث أساسية فيه، هي: الشعبية، والتقدمية، والعقائدية. لذلك، فإنه من غير الجائز أن نصوّر الانقلاب أو الانتفاضة أو التغيير التي تقف عند حدود النظام السياسي على أنها ثورة، بل ربما تكون هي الثورة المضادة.

للثورة خمسة مقوّمات أساسية، هي: نظرية ثورية ـ قوى اجتماعية ثورية ـ حركة ثورة طليعية منظّمة ـ عمل ثوري متواصل ـ تقييم ثوري متواصل.

فقد حلّت النكسات بالمدّ القومي الثوري العربي بسبب افتقاده مقوّمي النظرية والتنظيم. كما أن افتقادهما هو من أسباب الجمود والتراجع والارتباك، ولا يمكن مواجهة رواسب الماضي وهجوم القوى المعادية بغير النظرية الثورية والتنظيم الجماهيري الثوري الذي تقوده طلائع ثورية يمكنها الامتداد بالثورة إلى:

البعد الأفقي ـ القومي الوحدوي ـ لتشمل الوطن كله بغير حدود.

البعد الرأسي ـ الاشتراكي الديمقراطي ـ لتواصل عملية التحول الجذري في حياة الأمة.

نصل من خلال هذا كله إلى المبدأ والشعار الأساسي:

ثورة عربية واحدة ـ تجربة عربية ثورية واحدة.

هذه النتيجة نصل إليها من خلال الوعي بانتصارات الثورات ونكساتها، ومن خلال ممارسة النقد والنقد الذاتي. ولم يعُد مقبولاً أن نقبل أطروحات مزيّفة تدعو إلى «التقاء الثورات والتجارب والحركات الثورية القطرية» في مواجهة أطروحة «الثورة العربية الواحدة بالحركة الثورية العربية الواحدة»، فهذه قطرية جديدة حزبية وبيروقراطية تختفي وراء قناع الثورية. وسوف تكون الثورة العربية الواحدة بالحركة العربية الواحدة، الصيغة العملية الوحيدة التي نستطيع من خلالها أن نتعامل مع التحدّيات المعاصرة التي تواجهنا في عالم اليوم، مثل:

١ ـ الوثبة الهائلة في العلوم الطبيعية التي دخل بها الإنسان عصر الذرة والفضاء، وما ترتب عليها من تقدم هائل في فهم الإنسان للطبيعة، وفي فهمه لنفسه كجزء من الطبيعة وتقييمه لإنسانيته، وكذلك الطفرة الكبرى في وسائل الإنتاج، وفي وسائل الاتصال والمواصلات، وفي أسلحة الحرب وإمكانات التدمير.

٢ ـ الوثبة الكبرى في ميدان العلاقات الدولية والتجارب الاجتماعية التي دخل بها الإنسان عصر السلم العالمي، وانهزام الرأسمالية، وانتصار الاشتراكية.

٣ ـ وقد تحقق بالتفاعل المتبادل بين هذه الحقائق كلها ما يلي:

إن طلائع المدّ القومي الثوري العربي التي تتصدّى لأداء مهمتها العقائدية، مطالبة بأن تدرك أن التجربة القومية الثورية رافد أساسي من روافد التجربة الثورية العالمية المعاصرة، وأن النظرية الثورية لا بد من أن تكون ثمرة تقييم للتجربة الإنسانية الحضارية. من هنا، فهي مطالبة بأن تضع التجربة العربية الثورية في مكانها التاريخي الصحيح من نطاق عالمها في سياق عصرها.

رابعاً: عالمنا في عصرنا

يرسم ميثاق القومية العربية في هذا البند ملامح العالم المعاصر الذي يحكم النضال القومي العربي الثوري في مرحلته الراهنة، ويحدد الحقائق والوقائع الأساسية التي تكوّن واقع هذا العالم، وتحدد مسار حركته ومصيرها في هذا العصر، وما لها من آثار مادية وشاملة تفرض نفسها على حياة الإنسان في مجتمعه، وفي حركة هذه الحياة، ولها دلالات عقائدية جذرية وجديدة تفرض نفسها على النظريات التي يحاول الإنسان من خلالها أن يقيّم بها نفسه ومجتمعه. وقد اختصرت هذه الحقائق بتأثيرها أبعاد الزمان والمكان، وكسرت كثيراً من الحواجز التي كانت تقوم عبرها، وهي تتفاعل تفاعلاً معقّداً ومتشابكاً، يعطي لعالمنا في عصرنا هويته وروحه وطابعه، بما ينعكس على قضية الثورة والحياة، وتتأكد في ظلها حقيقتان مهمتان:

١ ـ حتمية انتصار الاشتراكية على نطاق عالمي، وذلك في نطاق حتمية انتصار الحلّ القومي الاشتراكي الديمقراطي الشامل، باعتبار الاشتراكية عنصراً من عناصر هذا الحلّ.

٢ - ظهور العالم الثالث كمفاهيم وقيم ومناهج، وكقوى وتجارب وثورات تعطي لذلك الحلّ الإنساني الجديد، أساسه ومحتواه وحتميته. وأهم هذه الحقائق:

أ - القفزات الهائلة التي تحقّقت في ميدان العلوم الطبيعية تحطيماً للذرة وتحكّماً في طاقاتها، ثم قهر الفضاء.

ب - القفزات الهائلة التي تحققت في ميدان التجارب الاجتماعية الثورية والعلاقات الدولية بانتصار الثورة الشيوعية في الصين وسيطرة الأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا وانفجار الثورات التحررية والاشتراكية في بلاد العالم الثالث، رغم تخلّفها الإنتاجي.

ج - التغييرات الهائلة غير المنتظرة في خريطة التناقضات والصراعات العالمية، ولها عدّة أشكال، منها:

(١) التناقضات والصراعات القائمة بين العالم الثالث والعالم الرأسمالي.

(٢) التناقضات والصراعات القائمة بين العالم المتخلّف والعالم المتقدم.

(٣) التناقضات والصراعات القائمة بين الأحزاب والدول الشيوعية ذاتها.

(٤) التناقضات والصراعات القائمة بين الدول والمصالح الرأسمالية والاستعمارية والرجعية ذاتها، وكان لهذه التناقضات مظاهر تغيير عديدة.

د - ترتب على هذه الحقائق وقائع مشتقة أخرى، مثل:

(١) استقرار السلم العالمي بفضل ميزان الرعب الذرّي مدعّماً بالضمير الإنساني.

(٢) سقوط الإحراج الثنائي ذي الحدّين من الكتلتين المتصارعتين (معنا أو ضدنا).

(٣) بروز الاستعمار الجديد كصيغة لنهب ثروات الشعوب في الظروف الدولية الجديدة.

(٤) تحوّل العالم من عصر تفوّق الرأسمالية الاستعمارية إلى عصر تفوّق قوى الحرية والاشتراكية.

(٥) حدوث انعطاف غير متوقع في المسيرة التاريخية لانتصار الاشتراكية في العالم الثالث أولاً، وبعد ذلك انهيار النظم الاستعمارية.

وانطلاقاً من هذه الحقائق ودلالاتها، تكون الإضافة التاريخية التي أبدعها إنسان عصرنا في صعيد العقائدية الثورية، ومنها ما أكدته العقائدية الماركسية بمدارسها المختلفة من رفض وفضح العقائديات الرأسمالية والإمبريالية التي تنبع من الاستغلال، ولكنها في الوقت نفسه تتخطّى العقائدية الماركسية وترفضها في كثير من أسسها ومناهجها. وأهم ما يميّز عالمنا في عصرنا أنه يشهد بوادر تحول ثوري جديد يصيغه العالم الثالث ويطرحه على الإنسانية كلها، كحلّ إنساني، يغيّر به الإنسان تعريف وتقييم ذاته ومجتمعه وتاريخه، فيعيد على أساس ذلك صياغة حياته. إن العالم الثالث تعبير ذو مضمون تراثي وواقعي وحركي متميّز، وذو مضمون حضاري جديد، وهو بالحلّ الاشتراكي الديمقراطي يمارس التعبير عن موقف ثوري جديد متعدّد الأبعاد.

إنه يرفض الحلّ الرأسمالي رفضاً عدائياً شاملاً، ويتخطّى الحلّ الشيوعي تخطياً جذرياً واسعاً، ويتجاوز ثنائية الرأسمالية والشيوعية، ويضع نفسه كقوة مادية روحية تجسّم الحلّ الجديد في موقع قيادي وطليعي ومستقل عن الجبهة العريضة بطرح الحلّ القومي الاشتراكي الديمقراطي في أسسه النظرية والقيمية والحركية، كأساس وقاعدة لتحقيق تضامن قوى تلك الجبهة في المعركة الإنسانية الشاملة على طريق هزيمة الاستعمار والإمبريالية والرجعية، ويؤكد بتجربته مبادئ وسنناً وقيماً يطرحها كمضمون للنظرية الثورية المعاصرة.

• القسم النظري

خامساً: في النظرية الثورية

يطرح الميثاق في هذا البند النظرية الثورية للحركة القومية العربية، حيث يؤكد أن انتصار الحلّ القومي الاشتراكي الديمقراطي على نطاق عالمنا أصبح اليوم قضية الإنسان في عصرنا. ويتطلب ذلك نظرية ثورية جديدة تستلهم عبر التجربة ودروسها، وتستلهم قيم القضية ومبادئها. ويطرح ثلاث مسائل أولية للتعرّف إلى الدلالات العقائدية الأساسية التي يؤكدها عالمنا المعاصر، وهي مكان النظرية الثورية، وطبيعة النظرية الثورية، ومضمون النظرية الثورية المعاصرة.

١ ـ بالنسبة إلى مكان النظرية من الثورة، يؤكد أن النظرية مقوّم أساسي من مقوّمات الثورة، وسلاح يمكّن من إعادة صنع الحياة هدماً للقديم أو بناء للجديد، ويؤكد أيضاً أن

الحديث عن ثورة من دون نظرية إنما هو حديث متناقض يجسّم الانتهازية ويخلط بين الفورة والثورة.

٢ - بالنسبة إلى طبيعة النظرية الثورية، يؤكد أنها طبيعة مركبة، فهي أداة تفسير وتقييم وتغيير في وقت واحد، وهي تشمل المسائل الأساسية التي تطرحها حياة الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه، تغييراً وتقييماً وتفسيراً، ولكنها لا تشمل ما يقع خارجه، فهي حياتية إنسانية، وإن التجربة والخطأ لا يكوّنان نظرية ثورية، لأن تفهّم التجربة يتطلب وجود نظرية بصورة مسبقة.

٣ - بالنسبة إلى مضمون النظرية الثورية المعاصرة، يؤكد الميثاق تجاوز الموقفين المثالي والمادي في اتفاقهما الغيبي الميتافيزيقي على ضرورة تحديد أيهما أسبق المادة أو الوعي، واتفاقهما على أن هذه المسألة تقع في نطاق النظرية الثورية، وهو يختلف مع ما وصل إليه كلا الموقفين من أن المادة أولاً، أو الوعي أولاً، فقد أكدت العلوم الطبيعية أن المادة والوعي ماهية واحدة، فكلاهما حركة، ويرفض ما تدّعيه الرأسمالية والشيوعية فلسفياً من أنهما تحتكران العلم.

إن المبادئ والسنن التي تفسر وتقيّم وتغيّر حياة الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه تفرضها التجربة والمعركة اللتان تجسّمان الحركة التاريخية المعاصرة في مواجهة المتناقضات وفي حلها، وتكوّن مضمون النظرية الثورية المعاصرة بمعناها الشامل. ويناقش الميثاق المبادئ والسنن في مستويات ثلاثة:

١ - مستوى عقائدي أولي تجاه الإنسان والمجتمع ومنطق التاريخ.

٢ - مستوى عقائدي مشتق تجاه محاور الصراع الأساسية في عصرنا، وهي: القومية أو اللاقومية، الاشتراكية واللااشتراكية، الديمقراطية، الحياة العقلية والروحية.

٣ - مستوى حركي يحسّم النتائج المترتبة في المستويين المذكورين، يكوّن مضمون نظرية الأسلوب التي هي قطاع أساسي من قطاعات النظرية الثورية بمعناها الشامل.

١ - على المستوى العقائدي الأولي

يطرح موقف النظرية الثورية من الإنسان والمجتمع والتاريخ:

- يؤكد بالنسبة إلى الموقف من الإنسان أن الإنسان كائن حيّ فذّ، مقوّمات إنسانيته أنه عاقل، واع، منتج، ذو قلب وخيال، صاحب إرادة، تراثي، حضاري، اجتماعي، وأنه

بهذه المقوّمات متميّز من غيره من الكائنات الحيّة، ويحدد بها مستوى الوجود الإنساني ومنطلق حركة التاريخ الإنساني. من هنا، يتحدّد دور الإنسان ومسؤوليته في الطبيعة والحياة والتاريخ، لما يتمتع به من وعي يميّزه بصورة نوعيه من غيره من الكائنات الحيّة، وهو بهذه المقوّمات متميّز من غيره من الكائنات الحية، ومتساوٍ مع كل إنسان آخر في القيمة الإنسانية، والإنسان في مجتمعه، وعبر تاريخه، رفض كل نظرية لا تقوم على هذه الأسس مجتمعة.

ـ كما يؤكد بالنسبة إلى الموقف من المجتمع أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، واجتماعيته مقوّم أساسي من مقوّمات إنسانيته، فالإنسان ذات فردية، وجودها اجتماعي، لا تتحقق شخصية الإنسان الحيّة إلا بالمجتمع الإنساني وفيه، واجتماعية الإنسان هي تجسيم لمتطلبات وفعاليات وعلاقات مادية وعقائدية وروحية تقع في المجتمع بين الإنسان كشخصية إنسانية حيّة متكاملة، وهو يلتقي في هذا المجتمع مع الإنسان الآخر كشخصية إنسانية حيّة متكاملة أيضاً، لا يكون أحدهما موضوعاً للآخر، أو مجرد قوة وثروة إنتاجية يسيطر عليها ويستغلّها. ولا يتحقق وجود الإنسان إلا في المجتمع، وكذلك لا يتحقق وجود المجتمع الإنساني بغير الأفراد فيه، الأمر الذي يؤكد أن الصيغة الحيّة للوجود الإنساني الواقعي هي: **الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه**، فوجود كل منهما معزولاً عن الآخر تجريد مثالي ليس له وجود واقعي حيّ. كما أن المجتمعات البشرية متساوية في إمكاناتها الحاضرة، وفي حقوقها القومية والدولية في إطار الأسرة الإنسانية.

ـ أما الموقف من التاريخ، فهو يؤكد أن التاريخ الاجتماعي هو حركة تطور وتغيير متواصلة، وهو حركة ذات منطلق يحدد عوامل الدفع لها واتجاهها وسببها، وهو حركة جدلية تنبع من التفاعل المتبادل بين عوامل الدفع لها، ويحدد اتجاهها التقدمي العام. والتاريخ أيضاً ينبع من تفاعل جميع مقوّمات الإنسان الأساسية الأولية المادية واللامادية. وبين تفاعل متطلباتها وفعالياتها تفاعلاً جدلياً تتوحّد به تلك المقوّمات والمتطلبات والفعاليات في شخصية الإنسان، وفي حياته الاجتماعية، وفي حركته الحضارية التاريخية. وتقرر منطق هذه الحركة في جميع أبعاده. فهي لا تنبع من مقوّم أساسي أولي واحد، ولا تنبع من عوامل خارجية خارج نطاق مقوّمات الإنسان، وإنما هي حركة إنسانية حياتية تنبع من تفاعل هذه المقوّمات وعنها. من هنا، فالحتمية التاريخية هي حتمية إنسانية حياتية داخلية، وليست حتمية طبيعية خارجية، وسننها هي سنن إنسانية ترتكز على عنصرَي الوعي والإرادة الإنسانيْن، وليست قوانين طبيعية

خارجية. وبهذا المفهوم الإنساني الحياتي للحتمية التاريخية وسننها، يتحدد ويتأكد الأساس الصلب لحرية الإنسان، ويتضح المضمون الجوهري لهذه الحرية الإنسانية.

بهذه النظرة إلى التاريخ ترفض النظرية الثورية للحركة القومية العربية أي نظرية أزلية أو جمودية، أو نظرية تنكر منطق التاريخ أو نظرية حسابية أو ميكانيكية، أو نظرية متميزة طبقية أو قدرية خارجية.

٢ ـ على المستوى العقائدي المشتق

تحدد النظرية الثورية للحركة القومية العربية موقفها تجاه محاور الصراع الأساسية في تاريخ الإنسان الاجتماعي الحضاري.

ـ تؤكد القومية وسنن النزوع القومي في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرها، رفضها تصوير القومية وكأنها تتعارض مع الطبقات لتضع القومية في تصادم مع الاشتراكية أو تصوير القومية على أنها وهم برجوازي وسلاح رجعي في يد الطبقات المستغلّة. وبذلك لا ترى النظرية الثورية تعارضاً بين القومية والصراع الطبقي، كما تشدّد على الديمقراطية مع رفض الديمقراطية الاستغلالية الطبقية، وتلك التي تدعم الدكتاتورية الطبقية البروليتارية، وتشدّد على العقلانية العلمية، وأنها لا تتعارض مع الدين، بل ترفض التفسيرات الرجعية الزائفة المخالفة لجوهر الدين، ولا ترى أي تعارض بين الدين والاشتراكية، سواء كان منبعه الاستغلال الطبقي أو اعتبار الدين أفيون الشعوب.

٣ ـ على المستوى الحركي

تؤكد النظرية الثورية للحركة القومية العربية أن الثورة هي الطريق الوحيد المفتوح أمام أمم بلاد العالم الثالث وشعوبه، من أجل حلّ التناقضات التي تقاومها فحسب، وتؤكد أن الحلّ الاشتراكي هو الحل الحتمي الوحيد الذي تتمكّن به هذه البلاد من مغالبة التخلّف المريع الذي تعيش فيه.

وتشير إلى العقبات الأساسية أمام الثورة، وهي أوضاع التخلّف التي تعيش فيها بلاد العالم الثالث، وطبيعة التركيب الطبقي الناشئ عن التدخل الاستعماري وما خلّفه من طبقات عميلة مشاركة في الاستغلال، وتغيير خريطة المتناقضات والصراعات والضغوط الدولية عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، والتي يتطلب حلها نظرة

واعية تتصدّى لحقيقة الدور الذي تقوم به القوى الإقطاعية والبرجوازية في التحالف الإمبريالي الرجعي، والإيمان بأن الثورة المتواصلة التحررية السياسية الاشتراكية هي الصيغة العلمية الوحيدة لحل التناقضات العدائية في بلاد العالم الثالث، وأن مسيرة قوى الشعب العاملة وطلائعها على طريق الثورة المتواصلة أصبحت مسيرة واضحة المعالم والأبعاد، بإمكانها حل هذه التناقضات عن طريق:

- توجه قوى الشعب العاملة بنضالها ضد سلطة التحالف الإمبريالي الرجعي في بلادها لإسقاطها وإقامة سلطة الشعب العامل على أنقاضها، وأن تنتقل مباشرة إلى مرحلة التحول الاشتراكي بالاعتماد على حركة القوى الشعبية العاملة، وأن تتمسك قوى الشعب العاملة وطلائعها وحركتها المنظمة في صلابة بموقفها ومكانتها التاريخية خلال المسيرة الثورية كلها، نحو بناء المجتمع الجديد المنشود مستندة إلى أنها قوى ثورية تحررية اشتراكية تقع في نطاق الجبهة العالمية التحررية الاشتراكية التي تناضل من أجل تصفية الاستعمار والاستغلال على الصعيد العالمي، وأنها في الوقت نفسه قوى قومية متميّزة في العقيدة والهدف النهائي من غيرها من القوى اللاقومية. ويخلص الميثاق من معالجته لمسألة النظرية الثورية إلى أن عالمنا في عصرنا يتمخّض عن نظرية ثورية علمية حركية حياتية إنسانية تفسر وتقيّم الإنسان والحياة والتاريخ، وتكون سلاحاً بين إرادة التغيير أيضاً، وترتفع ارتفاعاً جدلياً تقدمياً عن المثالية التاريخية والمادية التاريخية، فتسقط الأولى، وتتخطى الثانية، وتنقذ التاريخ من أخطائهما، فتؤكد أن التاريخ حركة جدلية حياتية إنسانية، ويعيد لهذا التاريخ في مسيرته الاجتماعية الحتمية اعتدال قامته وتكامل بنيته، فترى هذا التاريخ في هذه المسيرة معتدل القامة يسير بتفاعل الرأس واليدين والإرادة والقلب، تفاعلاً إنسانياً حياتياً فذّاً موحداً في حياة الإنسان الذي يصنع التاريخ، وترى هذا التاريخ في هذه المسيرة متكامل البنية، تتفاعل في تكوين مسيرته فعاليات إنسانية حياتية فذّة تكوّن مضمون الحياة وقيمها.

سادساً: الأمة العربية والقومية العربية

يطرح ميثاق القومية العربية في هذا البند مسألة الأمة والقومية، ويطرح حجج الخصوم الذين ينكرون حقيقة الأمة العربية والقومية العربية، فيؤكد أن العرب في ربوع وطنهم الكبير أمة واحدة، تتوافر لها جميع مقوّمات الأمة، الروحية منها والمادية، وأنها أطول من عمر أكثرية الأمم القائمة اليوم في العالم، التي حافظت على وجودها

ومقوّماتها كأمة واحدة، في وجه جميع المحاولات المتواصلة التي استهدف بها أعداؤها، طيلة قرون عديدة، أن يمزقوا ذلك الوجود، وأن يمحوا هذه المقوّمات، كلها أو بعضها، في بعض أرجاء الوطن. ويستعرض الميثاق «مقوّمات الأمة العربية» باعتبارها جماعة من البشر:

١ ـ الجماعة البشرية المتجانسة: تكوّنت تاريخياً من تفاعل القبائل والشعوب التي كانت تسكن بلاد الوطن العربي منذ العصور القديمة، وحققت من خلال الفتح العربي الإسلامي، وبالحياة الحضارية المشتركة، انصهاراً تاماً في المركّب البشري القائم اليوم الذي تتكوّن منه هذه الأمة. وهو أكثر انصهاراً ووحدة وأقدم في تكوينه واستقراره من الأمم الأخرى.

٢ ـ الأرض المشتركة: إن الأمة العربية مستقرة في وطنها الكبير الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ولا تحول بعض الحواجز الطبيعية، وخصوصاً البوادي والصحاري، دون وحدته ولا تقسمه إلى أوطان، فهي حواجز تخطتها الموجات البشرية الحضارية العربية.

٣ ـ وحدة اللغة: إن اللغة العربية، لغة واحدة، في جميع أجزاء الوطن العربي، وهي تقف في طليعة اللغات القومية الحيّة، القادرة على حمل معاني فكر الإنسان، وعلى التعبير عن نبضات قلبه وخلجات وجدانه في صورة ثرية ومتطورة. وقد حلّت اللغة العربية محل جميع اللغات التي وجدت في الوطن العربي، ولم تندثر في أي جزء، رغم محاولات قتلها في بعض الأجزاء، ولم تنقسم إلى لغات، رغم التجزئة السياسية والجهود الاستعمارية.

أما اللهجات العامية الدارجة في الأقطار العربية، فهي ليست لغات متعددة، وهي لهجات لفظية، وما يقوم بينها من تباينات ثانوية هي في الغالب عربية الأصل والجذور والتركيب، وهي لا تقيم حواجز لغوية، ولا تنطبق على تقسيمات بشرية أو جغرافية أو حضارية أو سياسية قائمة في الوطن العربي.

٤ ـ وحدة التكوين النفسي والطابع الحضاري: النابعة من وحدة اللغة والحياة والحضارة المتبلورة في التراث الواحد، والقائمة في وحدة الضمير والوجدان، وفي الحياة العقلية ـ الروحية المشتركة. نلمس ذلك في المجالات المادية والعقلية والروحية من مجالات الحضارة الإنسانية. وقد نتج هذا التكوين من التفاعل الواسع

الخصب الذي حققته الحضارة العربية الإسلامية مع الحضارات القديمة التي تفتحت عليها ونقلت كنوزها إلى الأجيال التالية. ولم تفلح التحدّيات التي واجهتها الأمة العربية من غزوات واحتلال أجنبي في تفتيت وحدة التكوين النفسي والطابع الحضاري القوميين العربيين. وازدهر هذا الطابع مع الانفتاح على الحضارة الحديثة، وصولاً إلى عصر الذرّة والفضاء ومرحلة الثورات الاشتراكية، حيث قدمت نموذجاً جديداً للثورة: إنسانياً حياتياً في مبادئه وقيمه، قومياً عربياً في جذوره وطابعه، يحسم التكوين النفسي والطابع الحضاري للأمة العربية ويؤكدهما.

٥ ـ **الحياة الاقتصادية المشتركة:** لقد توافر للأمة العربية، على الرغم من انقسامها السياسي، وعلى الرغم من محاولات الاستعمار لتجزئة اقتصادها في أطر قطرية. والحياة الاقتصادية المشتركة للعرب لا تقاس باحتكارات البترول والغاز والتمور والكروم والأقطان، بل تقاس بتحقيق الوحدة الاقتصادية المتكاملة، والاستثمار المشترك للثروات الطبيعية، وانتقال العمالة والاستثمار والتجارة بين أجزاء الوطن العربي.

ـ لا وجود للأمة من دون القومية.

كما يناقش الميثاق، فإن الأمة العربية الواحدة هي بالضرورة ذات قومية عربية واحدة، فلا وجود للأمة من دون قومية، ولا وجود للقومية من دون أمة، وإن القومية العربية ليست في طريق النشوء أو التكوين، لأن الأمة العربية ليست في طريق النشوء والتكوين أيضاً.

إن الحركة القومية العربية التحررية الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية هي التي في طريق «النمو والتعاظم»، ولكن هذه الحركة في نشوئها وتعاظمها، وفي نضالها وهدفها، تنبع من الحقيقة الموضوعية الاجتماعية التاريخية، وهي أن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة. ويناقش الميثاق من هذه الزاوية من ينكرون كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة، سواء من زاوية أن الأمة العربية تشكّلت من انصهار شعوب أخرى قديمة ذات حضارات كبيرة في جزيرة العرب أو وادي النيل أو ما بين النهرين، ذلك أن الأمة العربية بتكوينها وقوميتها ليست عنصرية، وقد انصهرت هذه الشعوب في بوتقة جديدة. وأولئك الذين ينكرونها لأنها مجزأة حالياً إلى عدة أقطار، فهذه التجزئة السياسية أمر طارئ، ولا تستند إلى أساس موضوعي، والحدود بينها مصطنعة، ولم يؤثر ذلك كله في وحدة الوجدان والمشاعر، وهناك رفض للتجزئة والقطرية، كما أنه لا ينفي وجود الأمة العربية ما بين أجزائها من تفاوت اقتصادي أو اجتماعي، فهذا التفاوت موجود في بلاد

أخرى تضم أمما موحّدة، سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية. كما أن الأمة العربية حقيقة لا يمكن إنكارها استناداً إلى تعدد الأديان فيها، لأن الجميع يتحدث اللغة نفسها، ويعيش في أوضاع مشتركة، ويجمعهم التراث المشترك، وهذا التعدد الديني لا يقيم أقليات داخل الأمة.

ويشير الميثاق في مواجهة هذه الآراء إلى أن القول بأمة عربية واحدة ذات قومية عربية واحدة، ليس مجرد شعار، وإنما هو تعبير عن «حقيقة حركية حيّة»، تترتب على الاقتناع بها نتائج نظرية وتطبيقية كبرى تعزز الهدف العربي، والثورة العربية، والعمل الثوري العربي، وتفرض منطقها القومي على كل فكر وعمل، وعلى كل أداة ونضال، وعلى كل تخطيط وتطبيق يتصدّى لإعادة صنع الحياة صنعاً علمياً ثورياً، ينشر التحرر والحرية ومطلب الوحدة العربية، ويبني فيها كمحتوى لها «الاشتراكية - الديمقراطية العربية».

سابعاً: الواقع العربي:
تحليل التناقضات وقوانين الثورة

يدعو ميثاق القومية العربية إلى تحليل «الواقع العربي القائم بالفعل» تحليلاً علمياً في كل مرحلة من مراحل العمل الثوري، باعتباره مهمة أساسية مطلوبة من الطلائع الثورية ولازمة للجماهير الزاحفة على طريق تغيير ما هو قائم بالفعل إلى ما هو مطلوب بالأمل، ويؤكد أن التحليل العلمي للواقع لا بد من أن يكون وعياً للوقائع والظواهر، والمصالح والقوى والقيم والنظم - المادية منها واللامادية - يمدها على امتداد رأسي في المجتمع، على السطح، وفي الأعماق، ويدركها على امتداد تاريخي عبر الزمان، وفي التراث، ويدرسها على امتداد أفقي في المكان على نطاق قومي عالمي في سياق مرحلته التاريخية.

ويستند في ذلك إلى دعامتين: الأولى أساس عقائدي يحدّد الموقف من الإنسان والمجتمع ومنطق التاريخ (العام)؛ والثانية نهج تحليلي يحدّد أسلوب النظر إلى الأحداث والوقائع، وطريقة تقييم مكانتها وأثرها في حياة المجتمع، وفي حركته، ويتجه نحو التناقضات المادية منها واللامادية - القائمة في مجتمع معيّن في عصر معيّن، فيدرسها في أبعادها المختلفة، في ضوء إدراك منطق التاريخ العام، ليحدد منطق التاريخ الخاص بهذا المجتمع في عصره تحديداً حيّاً. ونقطة الانطلاق في هذا التحليل هي

أوضاع التخلّف التي تعيش فيها هذه البلاد، وطبيعة التركيب الطبقي الناشئة عن التدخل الاستعماري، وتغيير خريطة المتناقضات والصراعات والضغوط الدولية في هذا العصر، انعكاس هذه التناقضات والصراعات والضغوط الدولية على بلاد العالم الثالث انعكاساً يؤثر في خريطة التناقضات والصراعات داخل كل بلد منها. ومن المهم الوعي هنا بنقاط مبدئية أربع لها تأثيرها في تحليل الواقع وتناقضاته، وعلى رأسها أن القوى المحلية المستغلة الإقطاعية والبرجوازية جزء من التحالف الإمبريالي الرجعي، وأن الثورة المتواصلة التحررية الاشتراكية هي الصيغة العلمية الوحيدة لحل التناقضات العدائية القائمة في بلاد العالم الثالث، وأن مسيرة قوى الشعب العاملة وطلائعها على طريق الثورة المتواصلة أصبحت واضحة المعالم، فهي ضد التحالف الإمبريالي الرجعي، تدخل مباشرة من الثورة التحررية إلى الثورة الاشتراكية، باعتبارها قوى اشتراكية وقومية في الوقت نفسه.

أما بالنسبة إلى التناقضات في الأمة العربية، فهي تتميز من غيرها من الأمم، لأنها تعاني تناقضات مركّبة هي تناقضات الاستغلال والاستعمار والتخلّف شأن باقي دول العالم الثالث، كما تعاني التجزئة والقطرية، وتعاني أيضاً من انقطاع بعض أجزاء من وطنها ـ سلباً واغتصاباً ـ لإلحاقها بدول أخرى أو إقامة دولة غازية على أرضها، كما الحال في فلسطين. ويطرح هذا التناقض المركب حلاً مركباً متميّزاً من الشعوب الأخرى. ويفرض ذلك دعامات أساسية لازمة للنهج العلمي في مواجهة مسألة التناقضات في الواقع العربي وقضية الثورة، بحيث يتوافر لهذا المنهج:

- قومية المنهج كنقيض للقطرية.
- طبقية المنهج كنقيض لطوباويته.
- جدلية المنهج كنقيض لميكانيكيته.

وهذه الدعامات الثلاث شرط ضروري لإدراك التناقضات القائمة في الواقع العربي، ولوعي حركة الصراع النابعة منها في جميع أبعادها.

ويطرح هذا، كمدخل إلى المعالجة العلمية لتناقضات الواقع العربي، فهم المعالم الكبرى لهذا الواقع، حيث يعاني التجزئة ـ الاستغلال والاستعمار ودكتاتورية تحالف قواها ـ التخلف ـ الواقع الثوري العربي الذي تجسده ثورة ٢٣ يوليو بمنجزاتها، والمدّ القومي الثوري العربي.

خريطة التناقضات في الواقع العربي

يناقش الميثاق المطلوب، بعد رسم خريطة التناقضات وتحديد معالمها، فيستبعد أن يكون تحليلاً تفصيلياً يصلح لأن يكون أساس برنامج عمل قومي ثوري محدد في مرحلة معينة، فهذه مهمة حركية تخطيطية استراتيجية وتنفيذية تكتيكية تتحملها الحركة العربية الثورية، ولا تقع في نطاق الميثاق. وإنما المطلوب من معالجة الميثاق هو تحليل أساسي لاستخلاص النقاط المبدئية التي تكون مع النقاط المشار إليها من قبل أهم عناصر مضمون نظرية الأسلوب في الثورة.

فهذه مهمة نظرية: تقع النتائج المترتبة على أدائها في نطاق «النظرية الثورية العربية»، وترقى إلى مستوى «المبادئ» فيها، فيقع أداؤها في نطاق ميثاق القومية العربية... ميثاق الحركة العربية الواحدة.

هناك أربعة أنواع من التناقضات، هي:

١ - التناقضات القائمة بوجود أجزاء الوطن العربي (كيانات متعددة)

هي التناقضات القائمة بوجود كيانات متعددة في أجزاء الوطن العربي تقسم الأمة العربية؛ وهي كيانات تتحدّى منطق الحياة وإرادة الأحياء في الوطن العربي، وتقيم التجزئة كواقع موضوعي، والقطرية كراسب عقلي - نفسي قائم عليها. وهو تناقض أساسي وأولي ورئيسي يتحدّى نزوع الأمة العربية إلى الوحدة. ولذلك، فإن الوحدة هي الوضع الجذري الوحيد الذي يحلّ هذا التناقض بإلغاء وجود تلك الكيانات ـ الأجزاء. والوحدة فوق هذا هي شرط وظرف حتميان لازمان لإمكان حلّ التناقضات الأخرى القائمة في كل كيان، وحل التناقض القائم باغتصاب بعض أجزاء الوطن العربي، وهي تحقيق للمصلحة القومية الجماهيرية.

٢ ـ التناقضات القائمة في كل جزء من أجزاء الوطن العربي

تحظى هذه التناقضات داخل كل كيان (قطر عربي) باهتمام الباحثين، وخصوصاً البعد الإنتاجي - الاقتصادي، وهو اتجاه سليم لا بد من تأكيده وتعميقه لإضفاء الطابع العلمي على العمل القومي العربي الثوري، وليس من شك في أن وصف المضامين والمظاهر المادية واللامادية لهذه التناقضات وصفاً علمياً وإحصائياً وتفصيلياً هو مقدمة ضرورية لإمكان تحليل هذه التناقضات تحليلاً منتجاً لتوفيره المادة اللازمة لممارسة

التحليل، بما يوصلنا إلى نتائج تصلح أساساً لوضع البرامج والخطط اللازمة لحلّ هذه التناقضات. ولكن هذا المستوى من التحليل لا يغني عن تناولها بصورة أعمق تعي أنه تناقض مركب، عنصراه هما التجزئة والاستغلال، وأن القطرية والرجعية الفكرية هما الدعامتان العقليتان ـ الروحيتان المتفاعلتان اللتان تكونان أمضى الأسلحة التي تشهرها القوى المعادية لحل تلك المتناقضات في وجه القوى المناضلة من أجل حلها، ومن المهم أيضاً الوعي بأن كل تناقض أساسي في أي كيان من تلك الكيانات قائم أيضاً في الكيانات الأخرى، وأن كل تناقض منها قائم على نطاق الوطن العربي كله كوحدة واحدة.

إن وعي هذه النقاط في تحليل التناقضات داخل كل كيان ـ جزء الوعي التقدمي الثوري الذي يفضح كل تحليل نظري رجعي يقصر عن إدراك ارتباط كل تناقض منها بأساسه المادي واللامادي، أي بالتجزئة والعقلية القطرية، وبالاستغلال والعقلية الرجعية، أو يتجاهل أن حلّ كل تناقض منها هو حلّ يقع بجميع أبعاده في نطاق الحلّ الجذري الأساسي الذي يلغي التجزئة القطرية ليبني الوحدة العربية، ويصفّي الاستغلال والاستعمار ليبني الاشتراكية ـ الديمقراطية.

الخلاصة أن جميع التناقضات القائمة في كل كيان ـ جزء، إنما هي بالأساس وبالمضمون، وبالفرقاء والصراع الدائر بينهم، والحل والطريق، هي عناصر ومظاهر لتناقض مركب واحد قائم على نطاق الوطن كله، مهما بدا أي تناقض منها، وصور أو طرح على أنه تناقض قطري. فكل تناقض منها يمتد امتداداً حقيقياً يتخطّى به الحدود القطرية ليكون عنصراً ومظهراً من تناقض قائم على الصعيد «القومي العربي» الشامل، وفي المعركة القومية الشاملة الدائرة حوله.

٣ ـ التناقضات القائمة بين أجزاء الوطن العربي

يهتم بهذه التناقضات القوى والحركات والتيارات اللاقومية ـ الاستغلالية ـ الاستعمارية، أو الشيوعية الدولية التي تنكر على العرب أنهم أمة واحدة ذات قومية واحدة، أو قوى تدّعي إيماناً بالقومية العربية، لكنها تؤكد أن الأمة مقسمة واقعياً إلى عدة كيانات ـ أجزاء، وأن بين هذه الكيانات، رغم انتمائها إلى أمة واحدة، تناقضات أساسية لا بد من إدراكها ومراعاتها، والمحصّلة الفعلية لهذا الاعتراف هي التوصل إلى نتائج لاقومية لاوحدوية.

ونستطيع من خلال المفهوم العلمي للتناقض أن نكشف الحقائق التالية بشأن هذه التناقضات:

ـ لا يوجد لأي تناقض بين تلك الكيانات، أي أساس علمي أو أي مضمون واقعي، فليس بينها كيان ـ جزء يستغلّ الآخر أو يستعمره أو يسيطر عليه.

ـ لا يوجد لهذه التناقضات أطراف يتكوّنون من قوى بشرية موحّدة المصلحة أو الهدف أو الإرادة أو العقيدة.

من هنا، فلا يوجد ما يدعو إلى وضع أي من هذه التناقضات المزعومة في نطاق أي صنف من التناقضات التي تقوم بين القوى البشرية، كالتناقضات الطبقية أو القومية.

من هنا، فإن جميع التيارات والحركات والدعوات والمشاريع والخطط التي تقول بوجود تناقضات بين هذه الكيانات ـ الأجزاء هي تيارات وحركات جاهلة ومضللة، تنتهي إلى الموقف نفسه الذي ينكر وحدة الأمة العربية وقوميتها، حتى ولو كانت تيارات وحركات تعلن غير ذلك.

٤ ـ التناقض القائم بوجود إسرائيل كتناقض فريد في الحياة العربية

إن التناقض القائم بوجود إسرائيل، والمتزايد ـ حدة واتساعاً ـ ما بقيت موجودة، هو تناقض عدائي فريد من نوع خاص، وذو تأثير فريد، ومن نوع خاص أيضاً، في مسألة التناقضات في الوطن العربي، ويلقي أضواء ساطعة على هذه المسألة في كل أبعادها.

فهو تناقض عدائي، ليس تناقضاً طبقياً قائماً في دولة واحدة، وليس تناقضاً طبقياً قائماً بين دولتين، كالحالة الاستعمارية، وإنما هو تناقض «طبقي ـ قومي ـ حضاري» تقف به إسرائيل مع الرجعية العربية، ومع الإمبريالية العالمية، في حلف استعماري رجعي صهيوني واحد يواجه القومية العربية ككلّ واحد، ويتهددها ويتحداها في وجودها ونزوعها القوميين، وفي تطلعها وصراعها الطبقيين الاشتراكيين، وفي عقيدتها ورسالتها الحضاريتين.

وهو ذو تأثير فريد من نوع خاص في مسألة التناقضات في الوطن العربي، ويوضح صلة التفاعل الجدلي القائمة بين هذه التناقضات جميعاً. ويؤكد التكامل بين القوى الاستعمارية والرجعية والصهيونية كقوة واحدة الهدف والتخطيط والمصير، تقف في

موقع التناقض الشامل والحاسم مع القوة العربية الثورية، كقوة واحدة في جميع أجزاء الوطن.

في ضوء ما تقدم من تحليل موجز للتناقضات القائمة في الواقع العربي، وعلى أساس الانطلاق من أن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة، على الرغم من وجود هذه التناقضات، فإننا مطالبون بأن نباشر بالمنهاج القومي - الطبقي - الجدلي، عملية تحليلها إلى عناصرها الأولية، ومن ثم إعادة «التركيب الجدلي» الذي يتحقق به اكتشاف أسس هذه «الظاهرة المركبة» ومضمونها ومنشئها وقوانين حركتها الواقعية ككلّ مركب واحد.

إن التناقض الحيّ - غير المجرد وغير المجزأ - القائم في الحياة العربية إنما **هو التناقض القائم بين الواقع العربي الذي تعيشه هذه الأمة، والواقع المنشود الذي تطلبه القوى الجماهيرية العاملة فيها، وتناضل من أجل قيامه، وهو: دولة عربية واحدة، يتحرر بها وفيها المواطن والأمة والوطن من الاستغلال والاستعمار، وتعود إليها أجزاء الوطن السليب، وللشعب العامل فيه ثرواته وطاقاته، ويصنع التقدم بين ظهرانيها «بالاشتراكية - الديمقراطية كفاية وعدلاً، فيتحقق بقيامها للإنسان العربي - في أمته وبدولته - أداء رسالة حضارية إنسانية جديدة»**. وهو يستوعب في وحدته المركبة كافة التناقضات الأخرى، وفي مواجهة هذا التناقض يتبلور قانون الثورة الأساس العام في الواقع العربي، الذي تتفرع منه جميع القوانين الفرعية الأخرى، ولا يجوز علمياً وحركياً لأي قانون فرعي منها أن يتناقض معه، وهو القانون التالي:

«إن الثورة في الواقع العربي لا يمكن إلا أن تكون ثورة متواصلة واحدة».

أما القوانين الفرعية التي تتفرع من هذا القانون الأساسي، وينصرف كل منها إلى مقوّم من مقوّمات الثورة الأساسية في الواقع العربي، فهي القوانين التالية:

- قانون وحدة العقيدة.
- قانون وحدة الهدف.
- قانون وحدة القوى.
- قانون وحدة الأداة.
- قانون وحدة العمل.
- قانون وحدة الأوليات الحركية.

خاتمة: الرسالة الحضارية العربية

ينتهي ميثاق الطليعة العربية إلى نتيجة أساسية تتمثل بالرسالة الحضارية العربية، بالتأكيد «أن أمتنا العربية... التي تتحرك قواها العاملة في ربوع الوطن كله في مسيرة شاملة: إنما تعيد، بالثورة، صنع الحياة على أرضها، وتسهم بذلك، وكذلك في إعادة صنع الحياة على الأرض كلها، كفاية وعدلاً، حرية وكرامة، تقدماً وسلاماً. يحفزها في هذه المسيرة الثورية، تطلع قومي حضاري إنساني جديد، بعين الأمل الإنساني تراه، بعزم الإرادة القومية الثورية ترعاه، بنور العلم وطاقات العمل تصبغه، بمنطق الحياة وبإرادة الأحياء، أي بحتمية التاريخ، تؤمن بتحققه، فيتبلور هذا التطلع بالأمل وبالعزم وبالعلم وبالعمل، بالطريق وبالتحقيق، في رسالة قومية حضارية إنسانية جديدة تؤديها هذه الأمة حقاً لها تجاه أنفسها، وواجباً تجاه الإنسانية جمعاء».

وتستند الأمة العربية في رسالتها الحضارية الإنسانية إلى مقومات أساسية، هي:

- مركب بشري ضخم يضم مئة مليون نسمة.
- موقع حضاري متميّز وممتاز.
- تراث حضاري إنساني تليد ومجيد.
- تجربة ومعاناة وممارسة قاسية غنية وطويلة وعميقة.
- واقع قومي متميز بالتناقضات والسمات كأمة واحدة ذات قومية واحدة.
- تتفتح في إيجابية على منجزات العصر، وعلى تجارب الاشتراكية.
- تنشد دولة عربية قومية اشتراكية ديمقراطية في أسرة إنسانية صريحة القيم والعلاقات.
- تملك مسلكاً دولياً واضح الأخلاقية والسياسات، وتحارب الاستعمار، وتحافظ على السلام العالمي، وتحرص على التعاون الدولي.

بهذا كله تخوض الأمة العربية معركتها الفاصلة ضد أعداء الحياة، وتؤدي رسالتها الحضارية الإنسانية بوعي واقتدار.

الفصل الرابع

التكوين النضالي للأعضاء

اعتمدت القيادة القومية منهجاً للتكوين النضالي للأعضاء يقوم على ثلاثة أركان أساسية:

١ ـ الوعي القومي العربي الثوري الذي يسلّح الأعضاء برؤية فكرية متكاملة تمكّنهم من التحرّك الواعي في محيطهم المحلي أو الإقليمي أو القومي.

٢ ـ منظومة من الخبرات والمهارات القيادية تسلّح الأعضاء بالقدرة على ممارسة نشاط جماعي مؤثر.

٣ ـ التدريب العسكري الذي يمكّن الأعضاء من ممارسة الكفاح المسلح إذا دعت ظروف النضال الثوري إلى ذلك، وخصوصاً في الأرض المحتلة.

وقد اعتمدت القيادة القومية وثيقة للتكوين النضالي للعضو باسم «البرنامج الفكري التربوي»، والهدف من هذا البرنامج «بناء الإنسان العربي القومي المعاصر» بحسب تعبير الوثيقة، «على مستوى الفرد، ومستوى المجموع، لتجسيد معنى إنسانية الإنسان، ولتحقيق أهداف الثورة العربية في الوطن العربي، وحمل رسالتها الحضارية إلى العالم».

ويقوم بناء هذه الشخصية ـ كما يتضح من الهدف ـ على عدة أبعاد هي: بعد الإنسانية، وبعد العقيدة «الأيديولوجية»، وبعد المعاصرة، وهي أهداف متكاملة، وليس بينها أي تناقض. فضمن حقيقة الإنسانية الواحدة، وجد التنوّع القومي. والقومية، كوجود وإطار، لا تتناقض مع العقيدة، كمضمون لهذا الوجود، والعقيدة، كمضمون، لا تتناقض في مبادئها وأسسها الثابتة مع المعاصرة، وما تنطوي عليه من تجديد. وبناء هذه الشخصية يستند إلى نظرة محدّدة نحو الكون والحياة والإنسان، نزوّدها بها، ويتضح من خلالها الوضع الإنساني وموقفه من قضايا الوجود. كما يستند هذا البناء إلى نظرة إلى التاريخ تفسره وتعلل أحداثه، وتمكّن من فهم حركته بإدراك سننه، وهكذا تعي

هذه الشخصية عبرة الماضي، وتجابه بهذا الوعي، وبنظرتها، تحدّيات العصر في وطننا العربي، وفي العالم، وصولاً إلى رؤيتها واختيارها في صنع المستقبل.

وبناء هذه الشخصية يمثل وحدة متعددة الأجزاء متماسكة في ما بينها، في ما يتعلق بما تستهدف التربية استخراجه وتنميته في الشخصية، وتشتمل هذه الوحدة على التربية العقلية والخلقية والجمالية والبدنية. وطبيعي أن تحكم النظرية هذه الأجزاء جميعاً.

المنهج والمضمون: وفقاً للهدف الذي حدّدته القيادة القومية لهذا البرنامج التربوي، لا بد من أن يكون مضمون البرنامج شاملاً لعدة مواضيع، يندرج بعضها ضمن الأساس النظري لبناء هذه الشخصية، وتكوين عقلية علمية، وتعالج باقي المواضيع واقعنا العربي ومشكلاته، والعالم من حولنا ومشكلاته في ضوء الأساس النظري أو النظرية. وتشمل هذه المواضيع الرئيسية التي يتم ترجمة كل منها إلى قضايا:

- دراسة الثورة العربية... معناها ومكانها وأهدافها وطرحها كحل لتناقضات الواقع العربي.

- دراسة الواقع العربي ومشكلاته... للتعرّف إلى حاضر الأمة العربية والكشف عن جوانب القوة والضعف فيه، وإبراز تناقضاته، توطئة لحلها بحلول الثورة العربية.

- دراسة العالم المعاصر ومشكلاته، ورسالتنا الحضارية إليه.

- دراسة نظرتنا العلمية في تحليل التاريخ، والكشف عن المبادئ التي تحكم حركته.

- الأسلوب... يقوم هذا المنهج على أساس تحليلي، تستخلص منه المفاهيم النظرية الأساسية، ويراعى فيه التحليل وإبراز العلاقات المتبادلة بين مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والروحية، كما يركّز على العوامل المؤثرة في حركة سير الأحداث، ويكون عرض المواضيع بالربط بين الطرح النظري المجرد ومنهج العرض التحليلي.

ويفصل البرنامج الفكري التربوي القضايا التي تندرج تحت العناوين الرئيسية التالية:

- الثورة العربية من خلال الوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو.

- نظرة إلى الواقع العربي.

- الثورة العربية كحل لتناقضات الواقع العربي ومشكلاته.

- نظرة إلى عالمنا المعاصر.

- الثورة العربية في عالمنا المعاصر.

- تاريخ النضال العربي ونظرة في تعليل التاريخ.

- الدراسات التنظيمية.

- التنظيم العربي الموحّد.

ومن الواضح من هذا العرض أن ميثاق القومية العربية هو الأساس النظري لهذه المواضيع، وتشير الوثيقة إلى أن دراسة هذا البرنامج تتم على ثلاث مراحل، وهو يشتمل في كل مرحلة على الجوانب الفكرية والتنظيمية والسياسية والعلمية:

١ - المرحلة الأولى: العضو المرشح، ويكون التثقيف فيها من خلال الحوار المباشر بين العضو العامل والعضو المرشح، ومن خلال كتب يقرأها العضو المرشح.

وتكون الممارسة التنظيمية والعملية من خلال تكليفات غير مباشرة يقوم بها المرشح، ومدة هذه المرحلة سنة على الأقل، تتم خلالها لقاءات متقاربة بين العضو العامل والعضو المرشح.

٢ - المرحلة الثانية: العضو، ويكون التثقيف فيها داخل الخلية، وكذلك الممارسة التنظيمية والعملية، ومدة هذه المرحلة سنة على الأقل بمعدل اجتماع أسبوعي، وتعطى الممارسة التنظيمية والعملية أولوية في البرنامج، وتحدد الوثيقة المواضيع والمراجع.

٣ - المرحلة الثالثة: ينتقل إلى هذه المرحلة من أنجز سابقتها إنجازاً حسناً، ويكون التثقيف فيها داخل المستوى التنظيمي، ومن خلال النشاط العام، وكذلك الممارسة التنظيمية والعملية.

ويقوم العضو العامل خلال هذه المرحلة بواجبه في نشر فكرة الثورة العربية، وتجنيد طلائع جديدة، ويعمل على شق طريقه إلى قيادة جماهير الشعب، وتحديد موقعه القيادي من خلال الالتحام بالجماهير، وينتظم في تقديم تقريره الأسبوعي، كما ينضج قدراته في تنفيذ ما يعهد إليه من مهام، ويمارس المبادرة والفعل، ويتابع إعداد نفسه بدنيا وروحياً وعلمياً.

وتشير الوثيقة إلى ضرورة تدريب العضو على حمل السلاح.

ويستخدم التنظيم في تنفيذ هذا البرنامج التربوي أيضاً عدة أدوات، على رأسها معهد الإعداد التنظيمي، وبرامج عقائدية في إذاعة «صوت العرب» مثل:

- برنامج «معهد على الهواء»، وكان برنامجاً أسبوعياً يقدمه المذيعان محمد الخولي، وعبد الوهاب قتاية.

- برنامج «حوار مع مستمع»، وهو برنامج يومي.

- المحاضرات والندوات في نادي الطلبة العرب، والمعسكرات الطلابية في القاهرة والإسكندرية.

أولاً: نموذج لدورة تدريبية

ولتقريب هذه الرؤية، وما تتضمّنه من رؤية وهدف وقضايا، نعرض في ما يلي نموذجاً تطبيقياً لهذه الرؤية في أرض الواقع، من خلال عرض برنامج الدورة الثانية لمعهد الإعداد التنظيمي التي عقدت في الفترة بين ٢٩/٦/١٩٦٨ و٣١/٧/١٩٦٨، وشارك فيها ٦٢ دارساً من ثمانية أقطار عربية (١٠ من العراق، و٩ من فلسطين، و١٠ من الأردن، و١١ من اليمن شمالاً وجنوباً، و١٠ من لبنان، و٥ من سورية، و٣ من الخليج، و٣ من السودان، و١ من العاملين في القيادة القومية).

وقد اشتمل برنامج الدورة على النواحي الفكرية والتنظيمية والعسكرية لمدة خمسة أسابيع، بواقع ١٢ ساعة يومياً خصّصت الأيام العشرة الأخيرة منها للتجارب، ووضع خطة نضالية تنظيمية وعسكرية وتنفيذها ميدانياً.

يتضمّن الجانب الفكري مناقشة عدة قضايا، منها:

١ - سيكولوجية الفرد والجماعة.

٢ - سيكولوجية القائد.

٣ - تاريخ النضال العربي.

٤ - الثورة وأداتها.

٥ - تاريخ الفكر الاشتراكي.

٦ - الاشتراكية والديمقراطية.

٧ - حتمية الحلّ الاشتراكي.

٨ ـ التكامل الاقتصادي العربي.

٩ ـ الدين والعصر.

١٠ ـ الرسالة الحضارية العربية.

١١ ـ النقد والنقد الذاتي.

١٢ ـ الطليعة العربية.

وقد تمّت صياغة هذه القضايا استناداً إلى ميثاق القومية العربية الذي عرضناه من قبل، والذي يعتبر المرجعية الفكرية للطليعة العربية، وبعض محاضرات منظمة الشباب الاشتراكي، وبرنامج التثقيف العام في الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٩.

يتضمن الجانب العسكري: دراسات نظرية وتدريبات عملية على:

ـ السير والاصطفاف والنداءات.

ـ رشاش بورسعيد.

ـ القنابل اليدوية.

ـ الطبنجة.

ـ بندقية لانفيلد.

ـ الرشاش الروسي.

ـ الزحفات وحمل السلاح.

ـ الملاحظة/ السواتر/ مواقع ضرب النار.

ـ التسلل الفردي.

ـ احتلال التبّة وإخلاؤها.

ـ أنواع التشكيلات.

ـ الدفاع في المدن.

ـ القتال في المدن.

ـ الكمائن.

ـ النسف والتدمير.

ـ العمل النضالي المسلح.

ـ مقاومة الهابطين بالمظلات.

ـ اختبارات الأسلحة.

ـ الاختبارات القتالية.

ـ عملية النضال المسلح: وضع الخطة وتنفيذ العملية.

ثانياً: دور التنظيم في التكوين النضالي للعضو

أما الجانب التنظيمي، فقد حظي باهتمام خاص في إعداد الأعضاء، وتضمّنت الـدورة التدريبية ٢٠ محاضرة تضمّنتها وثيقة بعنوان «محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي» تتكون من ٢١٠ صفحات، تشمل العديد من المواضيع، وينقسم كل موضوع منها إلى عدة قضايا فرعية تضم ١١١ قضية.

وللتعرّف إلى الملامح الأساسية لدور التنظيم في التكوين النضالي للحزب، نعرض في ما يلي بياناً بالمواضيع الأساسية، ونماذج لأهم القضايا التي يتضمّنها هذا البرنامج للتربية التنظيمية للأعضاء.

الباب الأول

الفصل الأول: سيكولوجية الفرد والجماعة.........

الفصل الثاني: العمل التنظيمي.........

الباب الثاني

الفصل الأول: تنظيم الطليعة العربية........

الفصل الثاني: النظام الأساسي للتنظيم في المجال التطبيقي...

الفصل الثالث: مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها......

الباب الثالث

الفصل الأول: فلسفة التربية التنظيمية........

الفصل الثاني: الظواهر المرضية في التنظيم.....

الفصل الثالث: الأمراض التنظيمية........

ثالثاً: نماذج من القضايا التنظيمية

١ ـ القيادة

يتوقف النجاح في أي عمل جماعي أولاً وأخيراً على الدور الذي تقوم به قيادة العمل. فالقيادة السليمة دائماً ما تقود إلى النصر، أما القيادة المهزومة غير القادرة، فينعكس موقفها بصورة واضحة في اهتزاز العمل وصعوبة أو فشل الجماعة في تحقيق النصر.

٢ ـ ما هي القيادة؟

القيادة هي فن معاملة الطبيعة البشرية، وهي ذلك الفن الذي لا يمكن مشاهدته، بل يتم التعرّف إليه بآثاره التي يتركها في النفوس، وبمعنى آخر هي فن التأثير في جماعة من الناس من خلال طرح القائد لنفسه ك «قدوة» و«قدرة»:

أ ـ قدوة في السلوك.

ب ـ قدرة نابعة من المعرفة.

وينعكس تأثير كلا القدرتين في بعث روح الثقة في النفوس، ويتم من خلالها الطاعة الاختيارية والتعاون المتبادل بين القائد ومن يقودهم، فيلتحم الجميع في أداء واجبهم بصدق وإخلاص نابع من الإيمان بضرورة تحقيق النصر.

٣ ـ القدرات القيادية

القيادة ليست قسوة وعنف أو صرامة، كما يتصور البعض، وإنما هي «ثقة متبادلة بين القائد والمقاد». ولا يمكن الحصول على الثقة من خلال الأوامر والتعليمات المجرّدة أو من خلال فرض شخص ما في موقع القيادة وممارسته لعمله في إطار من الرهبة والهيبة المتكلفة أو الاستناد إلى القانون وسلطانه في فرض الطاعة على الآخرين.

إن القيادة ترتبط ارتباطاً وثيقاً برغبات ومطالب ومشاعر الأفراد والجماعات وحالاتهم العقلية والنفسية.

إن الحصول على الثقة لا يتم من فراغ، بل يتم من خلال التالي:

أ ـ قيادة الرجال بمفهوم القيادة السليم لا بمفهوم أن يساقوا (أي التعرّف إلى حالتهم العقلية والنفسية والمهنية).

ب ـ القدوة في السلوك الشخصي، وفي معاملة أفراد الجماعة المقادة.

ج ـ قوة الإقناع.

د ـ القيام بإعداد الرجال من خلال التدريب الصحيح، بما يوصل الجماعة إلى مستوى الكفاءة المطلوبة القادرة على احتفاظ أفرادها بمعنوياتهم العالية.

هـ ـ صقل جهود الرجال وصهرها في إطارها السليم.

و ـ الوضوح والسهولة بعيداً من التعقيد.

ز ـ البعد عن الانفعال أو الغضب، باعتبارهما مصدر فقْد السيطرة على النفس، وبالتالي الاندفاع في ممارسة أسلوب القهر المنبوذ والتردّي في الخطأ.

ح ـ قوة وحيوية الشخصية ونشاطها بعيداً من أي نهج تمثيلي.

ط ـ القدرة على اكتساب إخلاص ومحبة وولاء أفراد الجماعة.

ي ـ اليقظة والذكاء البعيد من التكلف والاستعلاء.

ك ـ الواقعية والموضوعية في التعامل مع مختلف المشاكل.

ل ـ القدرة على ضبط النفس مع البعد من التقدير القائم على العاطفة التي غالباً ما تقود إلى التردّد والاهتزاز في اتخاذ القرارات.

م ـ نموذج حيّ للإنسان المؤمن بأهدافه، المتفاني في عمله، المخلص لجماعته.

ن ـ قوة الإرادة مع القدرة على سرعة البتّ واتخاذ القرارات المتّزنة في الوقت المناسب.

٤ ـ سيكولوجية القائد

الحقيقة العلمية الثابتة تؤكد ما يلي: «إن المرء لا يولد قائداً».

إن الصفات الموروثة والمكتسبة تؤثر في تكوين المرء وشخصيته، وبقدر ما يحصل الإنسان على ثقافة ومعرفة وخبرة، فهو يستفيد بها في مراحل نموه المختلفة، وخصوصاً في مرحلة تكوين الشخصية بقدر ما تثمر هذه المعرفة بشتى صورها في بناء شخصية القائد.

٥ ـ بناء الشخصية القيادية

إن بناء الشخصية القيادية يعتمد في الأساس على الاهتمام باكتساب الصفات التالية:

أ ـ قوة الشخصية

تقاس قوة الشخصية بمقدار تأثير صاحبها في الآخرين ومدى تأثرهم بها، وقوة الشخصية هذه قد تكون قوية في بعض الظروف أو ضعيفة في البعض الآخر، إلا أنه ثبت علمياً وموضوعياً أنه يمكن لكل شخص أن يقوّي شخصيته إذا أراد أن يكتسب إحدى

قدراته على القيادة، حيث إنه مهما توافر للمرء من كفاءة علمية أو خبرة فنية، فإن لم يصاحب ذلك شخصية قوية، يكون نجاحه كقائد محدوداً.

ب ـ الجاذبية

وهي ما نسمّيه بـ «المشاركة الوجدانية» ذات الأثر الفعّال في خلق المحبة بين النفوس.

ج ـ الشجاعة النفسية

نعني بها القدرة على مواجهة الصعاب والمشاكل وحالات الاستفزاز برزانة وثبات مع التصرف من خلال ضبط النفس، وبمعنى آخر القدرة على التفكير السليم والتصرف والمنطق الموضوعي.

د ـ الشجاعة الأدبية

هي القدرة على مواجهة الغير والنفس من دون خوف مع طرح الآراء التي يؤمن بها الفرد ويعتقد أنها الحق، ولنا في هذا خير مرشد موقف الرسول (ﷺ) حينما قال لعمّه أبو طالب لما دعاه إلى العدول عن دعوته، حيث أجابه بقوله: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر، ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

هـ ـ الشجاعة النضالية

هي التضحية بالنفس في سبيل الغير، وتحمّل الألم في سبيل إسعاد الآخرين، أي «التضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل المصلحة العامة»، وهي أقوى أنواع الشجاعة وأسماها.

و ـ تحمّل المسؤولية

هي تحمّل مسؤولية العمل من دون التهرب منها، تأكيداً لقوة النفس والضمير الحيّ.

ز ـ الاعتماد على النفس

إن الثقة بالنفس والاعتماد عليها هما من أهم عناصر تكوين شخصية القائد، فإذا وثق الإنسان بنفسه اعتمد عليها في مواجهة ما قد يعترضه من مشاكل وصعاب، والاعتماد على النفس غريزة طبيعية ينمّيها الإنسان في نفسه، وكلما كانت الثقة بالنفس بعيداً من الغرور والاستعلاء والاستبداد بالرأي والإفراط في هذه الثقة بالنفس، كان بناء شخصية الفرد في طريقها السليم والصحيح.

ح ـ البعد من التكلف أو التظاهر

إن لجوء الفرد إلى هذه الظاهرة يأتي نتيجة طبيعية لضعف الشخصية، وكوسيلة لتغطية نقص معيّن في المرء. ولذلك كلما حاول الفرد استكمال النقص، بعُد من التكلف والتظاهر في القول والعمل.

ط ـ قوة الإيمان

إن قوة الإيمان المستندة إلى الواعز الديني والعقائدي لها أكبر الأثر في بناء الشخصية وتقويتها، إذ إنها تنتشل المرء من الضياع الذي يعيشه المجتمع الحديث، وتبعث فيه الأمل، وتدفعه إلى أداء واجبه، والتفاني فيه من خلال المثابرة الدؤوبة النابعة من قوة هذا الإيمان.

خاتمة

لا شك في أن للاهتمام بالمبادئ السابق إيضاحها آثارها في بناء شخصية القائد واكتسابه لصفات قوة الشخصية، إلا أنها لا تشكّل وحدها القدرات القيادية للمناضلين، بل يتطلب الأمر اكتساب قدرات إضافية لها من خلال المعرفة والخبرة الفنية التي تثمرها التجارب النضالية التي يمر بها المناضل من خلال ممارسته لدوره النضالي كقيادة جماهيرية.

وبذلك يكتمل بناء الشخصية القيادية المؤهلة والقادرة على غرس الثقة في نفوس المناضلين وصقل وصهر قدراتهم في بوتقة الكفاح النضالي، من أجل تحقيق أهداف النضال التي يتعمّق الإدراك بعدالتها وضرورتها لفرض الإرادة الشعبية على الأرض

العربية، وتجريد قوى الثورة المضادة من أسلحة القهر والغدر التي ترفعها في وجه جموع الشعب العربي.

٦ - سيكولوجية الفرد والجماعة

تعرض هذه المحاضرة أهمية إعداد الفرد داخل أي تنظيم جماعي إعداداً نفسياً، بمعنى: تأهيله للالتزام المنضبط بقيم وتقاليد وحركة الجماعة في إطار من الولاء النابع من الإيمان والاقتناع بحتمية هذا الانضباط باعتباره الضمان الرئيسي لتحديد سلوك الفرد والجماعة تحديداً يضمن وحدة الحركة الكلية لهذه الجماعة، ومن ثم قدرتها على تحقيق أهدافها[١]، وهو ما يتطلب اكتشاف مكوّنات الشخصية الإيجابية منها والسلبية لتذويب النزعات الفردية في سلوك العضو وصهرها في بوتقة حركة الجماعة ككلّ، والمقصود هنا بالشخصية «مجموعة الصفات الذاتية التي يتصف بها شخص، فتميزه من غيره، وهي تتضمن أيضاً تأثير المرء بصفاته الخاصة في من يحيطون به»[٢].

وتتابع الدراسة مراحل نمو شخصية الفرد، وكيف يمكن إعادة تكوين شخصيته استناداً إلى معرفة الخصائص المميزة لها، وهي: مرحلة الطفولة، ومرحلة الولاء الأسري، ومرحلة المراهقة، ومرحلة تكوين الشخصية، ومرحلة اكتمال الشخصية. وتؤكد الدراسة الاهتمام بالسمات النضالية الشخصية للانطلاق منها في صقل هذه السمات من خلال أسلوب التربية التنظيمية لإعداده ثورياً وتأهيله لتحمّل مسؤوليات النضال في مواجهة التحدّيات العنيفة التي تعوق جماهير شعبنا العربي في تفجيرها لثورتها[٣].

وتستخلص الدراسة من متابعة مراحل نمو شخصية الفرد أن الإنسان بطبيعة تكوينه البدني والنفسي والعقلي لا يكون مؤهلاً للمشاركة في أي عمل نضالي قبل مرحلة تكوين شخصيته، أي قبل بلوغه الثامنة عشرة من عمره، وأن مرحلة تكوين الشخصية (١٨ - ٣٠ سنة) تتميز بالقدرة على تحديد قدرات الفرد على البذل والعطاء من خلال وعي وإدراك واقتناع كامل بضرورة هذا البذل، حيث تكون شخصيته قد بدأت في النضج والتكيف بصورة إيجابية مع متطلبات المجتمع. وإن مرحلة اكتمال الشخصية (٣٠ - ٤٠ سنة)

(١) وثيقة محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي: مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها (القاهرة: مطبوعات الطليعة العربية، [د. ت.])، [نسخة أصلية]، ص ٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣.
(٣) «سيكلوجية الفرد والجماعة،» في: المصدر نفسه، ص ٦.

هي المقياس الدقيق لتقييم قدرات الفرد، وتحديد معالم شخصيته المستقرة، وإن كانت القدرات الجسمانية للفرد تكون، لا شك، أقل كفاءة منها في مرحلة التكوين.

ويترتب على هذه الحقائق أساسيات ثلاث يلتزم بها تنظيم الطليعة العربية:

أ ـ قصر عضوية تنظيم الطليعة العربية على من تخطّى سن الثامنة عشرة من عمره.

ب ـ أهمية التركيز على شباب مرحلتي التكوين واكتمال الشخصية باعتبارهم الكوادر القيادية المؤهلة لممارسة العمل النضالي مع استعدادهم الكلي للالتزام الواعي القائم على الاقتناع بضرورة نقل مجتمعهم من مرحلة الانفعال إلى مرحلة الفعل.

ج ـ تسليح شباب المرحلتين بالفكر الثوري وإعدادهم تنظيمياً من خلال برامج التربية التنظيمية الواعية لصقل قدراتهم في بوتقة الطليعة العربية كأمر حيوي لإكساب أداة الثورة قدراتها النضالية التي تمكّنها من تفجير الثورة[٤]. وتستعرض الدراسة المقصودَ بالقدرات النضالية، وكيفية توافرها لدى فئات الشعب العربي العاملة (الفلاحون وأبناء البادية ـ العمال ـ المثقفون ـ الجنود ـ الرأسمالية الوطنية غير المستغلّة)، وتنتهي الدراسة من هذا العرض التحليلي لشخصية أفراد قوى الشعب العاملة بعدة حقائق، في مقدمتها وضوح التطابق والتكامل الكلي للقدرات النضالية لفئات قوى الشعب العاملة، سواء الموروثة أو المكتسبة، وأن هذه الوحدة بين قوى الشعب العاملة تفرضها وحدة المنشأ والمصلحة والآلام والآمال في ضرورة التغيير، كما أن هذه الوحدة تأكدت عبر مراحل تاريخ نضالنا، وبيّنت أن الثورة لدى هذه القوى هي الطريق الوحيد لتغيير واقعها وبناء واقع جديد، وضرورة تجسيد أداة الثورة في إطار من العمل المنظّم المنضبط الذي يبلور ويعبىء القدرات النضالية لدى كل فئة من فئات الشعب العاملة[٥].

وكانت الدراسة قد حدّدت القدرات النضالية في القدرة على التحلل من منطلقات السلوك الذاتية للفرد في إطار خدمة أهداف الجماعة، والنزوع المستمر إلى التضحية بالذات للفرد في سبيل الأهداف العليا للجماعة، والقدرة على مجابهة الواقع بشكل موضوعي مع تجميع كل الطاقات المتاحة لحل مشاكل الواقع، والواقعية، والاستعداد لتحمل المسؤولية والاعتماد على النفس، والقدرة على قيادة الآخرين بشكل علمي مخطط[٦].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٥) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ٢١.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

وتؤكد الدراسة أن الجماعة هي الأداة التي يستخدمها المجتمع في تنشئة أفراده من خلال حركتها الديناميكية، أي التفاعل النفسي والاجتماعي الذي يتم باستمرار داخلها، بهدف تكوين شخصية الفرد المتكيّفة مع طبيعة المجتمع وضوابطه السلوكية.

٧ ـ تنظيم الطليعة العربية

تعرّف الدراسة «تنظيم الطليعة العربية» للدارسين على أنه «تنظيم قومي، ثوري، سرّي، يعيش بجميع أعضائه ومستوياته التنظيمية وسط جماهير الشعب العربي، ملتحما بها، يستلهم رغباتها وآمالها، ويعكس إرادتها ومطالبها»، وأن هذا التنظيم قام في مرحلة تاريخية حاسمة من مراحل النضال، حيث استجابت الطلائع الثورية من قوى الشعب العاملة لنداء القائد، وصمّمت على العمل، منتزعة إرادتها، ناذرة حياتها، لمعركة المصير.

من هذا التعريف تستخلص الدراسة عدة حقائق تتناولها بالشرح للدارسين:

أ ـ **الحقيقة الأولى**: أنه تنظيم قومي، فوحدة الوجود القومي للشعب العربي، هي الجوهر الحقيقي الذي يمنح دعوة الوحدة إمكانية التحقيق، كما أن هذا الوجود القومي هو الأساس المحرك للثورة العربية التي قامت من أجلها الطليعة العربية. فالطليعة العربية كتنظيم قومي، تعبّر عن حقيقة هذا الوجود القومي، كما تعبر كذلك عن قومية الأهداف التي تناضل من أجلها. إنها تناضل من أجل تحرير كافة أجزاء الوطن العربي، ومن أجل حرية المواطن العربي في كل شبر من الأرض العربية. كما تناضل من أجل الوحدة القومية والعدل الاجتماعي.

ب ـ **الحقيقة الثانية**: أنه تنظيم ثوري، فقد ثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل، فلا مجال للمساومة أو رجاء المستغلّين أو إقناعهم، ولن تتم الوحدة بدعوة الرجعية الحاكمة إلى الاتفاق، ولا سبيل غير المواجهة الثورية التي تتبع أسلوب التغيير الجذري لتحقيق الأهداف، وهو ما يفرض بناء التنظيم الثوري ليؤدي دوره بالأسلوب الثوري نفسه الذي لا مجال فيه للقبول بالحلول الوسط، فهو يحدد بنفسه أعداء الشعب، مستنداً إلى وعيه وقدرته. وهذا التنظيم الثوري لا يضم سوى الطلائع الثورية الشعبية التي تعبّر عن تحالف قوى الشعب العاملة ووحدتها، والطليعي يعني أنه قيادة ثورية آمنت بالشعب

وارتبطت مصيرياً به، وتبنّت قضاياه ومشاكله، وهي تناضل وتبذل، وهي قدرة وقدوة يقع عليها عبء توعية الجماهير وتعبئتها وقيادتها.

ج - **الحقيقة الثالثة**: أنه تنظيم سرّي، وهذا يعني أن التنظيم قام وينمو بصورة سرّية، ولم يعلن عن قيامه أو عن اسمه أو عن هيكله التنظيمي، كما أن عمليات انضمام المناضلين إليه تتم في كتمان عام، فضلاً عن أن الحركة التنظيمية كلها، بما فيها من عمليات واتصالات، تتم في إطار من السرية الكاملة. وتشرح الدراسة أسباب السرية في كل من هذه المجالات، وتحدد أسباب السرية في مواجهة التحديات وأعداء الثورة العربية، كالاستعمار والرجعية، والأحزاب الرجعية، وتسلل الانتهازية إلى التنظيم، وتؤكد أن السرية تشمل التنظيم كله في كل الأقطار العربية، سواء التي انتصرت الثورة فيها أو لا تزال تحت حكم الرجعية.

د - **الحقيقة الرابعة**: أنه يعيش وسط الجماهير ملتحماً بها، فأعضاء الطليعة هم قيادات شعبية، وهم نبت حقيقي من وسط الجماهير العريضة لتحالف قوى الشعب العاملة. هذه القيادات الثورية لا بد من أن تعيش دائماً وسط الجماهير لأنها لو انعزلت عنها تفقد ثوريتها. وتناقش الدراسة إشكالية كيف يكون التنظيم سرياً ويعيش وسط الجماهير، فتؤكد أن المقصود بسرية التنظيم هو أن يكون في منأى عن أعين أعداء الثورة وأيديهم، وليس المقصود هو عزل أو حجب هذا التنظيم عن الجماهير التي هي صاحبة المصلحة في الثورة. إن التنظيم أداة الشعب في الثورة، وأعضاء التنظيم يناضلون من أجل الشعب، ولكن يظل هنا انتماء الأعضاء، كقيادات شعبية، إلى التنظيم سراً على الجماهير، **فثقة الجماهير في طلائعها ليس لأنها تنتمي إلى التنظيم، بل لأنها تعمل من أجل الجماهير.**

هـ - **الحقيقة الخامسة**: أنه يستلهم رغباتها وآمالها، فالطليعة العربية تتحرك بالجماهير وتغيّر بالجماهير، ولهذا فإن أعضاءها هم أصلاً من أبناء القوى العاملة للشعب، يعانون معها ويتألمون لها، لذلك فهم أقرب إلى وجدان الجماهير، ومن ثم فهم الأقدر على استلهام رغباتها وآمالها.

و - **الحقيقة السادسة**: أنه يعكس إرادتها، فالقيادات الثورية التي تعيش آلام الجماهير وتتألم لها هي التي تستطيع أن تعكس مطالبها وتعبِّر عن رأيها، وهي القادرة على أن تعكس إرادة الجماهير داخل التنظيم وتصوغها عملاً ثورياً تتجسد به الأماني، وتتحول به الآمال إلى حقائق واقعة.

٨ ـ معهد الإعداد التنظيمي

يضم تنظيم الطليعة العربية العناصر القيادية للشعب العربي، ويهدف الإعداد التنظيمي إلى صقل القدرات القيادية لهذه العناصر، ولكن بنمو التنظيم واتساعه على الساحة العربية ككل، تبرز الحاجة إلى اختيار عناصر ذات قدرات بارزة معينة من بين المناضلين الطليعيين كي تتلقى تدريبات خاصة في معهد الإعداد التنظيمي، ومن ثم يمكّنها ذلك من القيام بمسؤولية صقل القدرات القيادية لدى بقية المناضلين.

والصفة الأولى التي لا بد من أن تتوافر في هذه العناصر هي قدرتها على التعلم والتعليم، وعلى أن تعكس ما حصلته من إعداد على سائر الأعضاء، ومن هنا نقول إن مهمة معهد الإعداد التنظيمي تنقسم إلى شقين:

أ ـ تخريج معلمين ومدرّبين تنظيميين لتغذية المعاهد المحلية على مستوى فروع التنظيم في الوطن العربي.

ب ـ العمل كمركز أبحاث فكرية وتنظيمية يقدم المشورة لِما يصادف فروع التنظيم ومعاهده المحلية من مشكلات في كل من هذه المجالات.

وإلى جانب الصفة الأولى للقيادات المرشحة إلى معهد التدريب التنظيمي، فإن هناك صفات أخرى مكملة نعرض لها في ما يلي:

الإخلاص المطلق، الولاء التام للتنظيم، الالتحام بالجماهير، القدرة على تحمّل المسؤولية، التواضع، القدرات الشخصية، سرعة البديهة.

أ ـ مهام خريجي المعهد

يعمل خريجو المعهد بخبرتهم الفطرية والمكتسبة من المعهد على دعم انتشار التنظيم والتغلغل بالعضوية في المواقع الاستراتيجية. فهم يشرفون على عمليات التثقيف والتدريب التنظيمي لبقية المناضلين طبقاً لخطة التدريب في الفرع.

ويحكم معهد الإعداد التنظيمي للطليعة العربية عدة اعتبارات:

(١) أن تشمل برامجه الدراسات التنظيمية بصفة أساسية، النظرية منها والعملية، إلى جانب قدر من الدراسات الفكرية والاقتصادية والسياسية.

(٢) المشاكل الأساسية التي تواجهها الثورة والمجتمع العربي في كل مرحلة من مراحل نمو التنظيم.

(٣) جزء من برنامج المعهد ثابت، والجزء الآخر متغيّر بتغير متطلبات كل مرحلة من مراحل نمو التنظيم حتى:

(أ) لا تصاب برامجه بالجمود والتقوقع في إطار نظري بعيد من متطلبات الواقع العربي ومتغيراته.

(ب) تلبية حاجات التنظيم المتطورة والنامية وفق كل مرحلة من مراحل نموه.

(ج) ليس المعهد مدرسة عادية قاصرة على حمَلة الشهادات أو من حصل على قدر محدود من الثقافة، وإنما هو معهد على مستوى عال من الخبرة والتنظيم لصقل قدرات القيادات الشعبية، وبالتالي فإن برامج المعهد سوف لا تكون متلائمة فقط مع المتعلمين، وإنما يجب أن يتكيف فيها الإلقاء وأساليب التدريس بحسب أقل الفئات تعليماً، لأنه يمكن أن يكون إلى جانب الجامعي الموظف والعامل والفلاح.

ب ـ متابعة الخريجين بعد انتهاء التدريب

تقوم المتابعة على الشكل التالي:

(١) يتبع التخرج في المعهد بصفة عامة تكليفات تنظيمية من القيادة يناقش من خلالها الخريجون مشاكل التنظيم ومتطلباته المرحلية، ودراسة شؤون التنظيم الفكرية والعملية، بحسب التسلسل الهرمي للتنظيم وما تراه وتقترحه من تعديلات على برامج المعهد وفق الحاجات الفعلية للتنظيم.

(٢) إخضاعهم لعمليات المحاسبة والتقييم المستمرة، خشية أن يصاب العضو بالغرور أو التعالي على زملائه في التنظيم أو تشكّل فئة خريجي المعهد طبقة متعالية على بقية المستويات التنظيمية.

وتعتبر مرحلة المتابعة المستمرة للخريج في فرعه بعد تخرجه جزءاً مهماً ومتمماً لرسالة المعهد وهدفه في إعداده وصقله.

ج ـ معاهد محلية للإعداد التنظيمي

بعد تخرج الأنوية الأولى من المعهد وعودتها إلى فروعها، يمكن أن يشكل في كل فرع معاهد محلية في أمكنة آمنة ينقل فيه الخريج خبراته التي تلقاها في المعهد إلى مجموعة مصغّرة على مستوى الفرع مع مراعاة السرية والأمن. والغرض منها هو:

- نقل الخبرات التنظيمية إلى المستويات كافة في الفروع، وهي محرومة منها بحكم صعوبة الاتصال.

- تشكيل هيئة التدريس في المعهد المحلي في كل فرع بموافقة القيادة.

(١) **مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها:** يشبه نمو التنظيم، إلى حدّ بعيد، دورة حياة الكائن الحيّ الذي يمر في حلقات نمو متصلة متلاحقة، وكل حلقة تالية تعتمد في نموها على ما سبقتها، كما أنها تغذّي ما بعدها، وهو ما يحدث بالنسبة إلى الثورة التي تمر بالمراحل التالية:

(أ) لكي تقوم الثورة، لا بد من أن يسبقها الشعور بالظلم والتفكير في القضاء عليه.

(ب) كل تنظيم ثوري يمر في حلقات نمو متصلة ومتلاحمة تشمل: مرحلة الشعور بالظلم، ومرحلة النشأة والتكوين، ومرحلة الانطلاق والانتشار، ومرحلة الإعداد للثورة، ومرحلة انتصار الثورة وممارسة التغيير.

(ج) كل مرحلة من مراحل نمو التنظيم لها احتياجات نمو معيَّنة فكرية وتنظيمية.

(د) لا يجوز إهمال إحدى هذه المراحل أو القفز عليها، وإلا أصيب التنظيم بالخلل.

(هـ) أهمية إعداد الإنسان، أداة هذه الثورة، في عقله ونفسه وروحه وجسده.

- **المرحلة الأولى: مرحلة الشعور بالظلم**

عندما تسوء الأوضاع الظالمة في الأمة، ويستشري الظلم والاستغلال، يفكر الناس في كيفية الخلاص من هذا الظلم المدعوم بوسائل القمع والضغط، التي تقف حاجزاً أمام إرادة التغيير الثوري، وتمر الجماهير في عدة تفاعلات ثورية، هي:

- مرحلة التذمر من الواقع الظالم.

- مرحلة التفكير في أسلوب التغيير، حيث تكتشف أنها تشكّل الأغلبية الساحقة في الصراع، فتفرز طلائع واعية تنظمها، وتقودها في الثورة على قوى الظلم والاستغلال.

- **المرحلة الثانية: مرحلة النشأة والتكوين**

تتم مرحلة النشأة والتكوين غالباً في ظروف صعبة تحوطها الأخطار من كل جانب، ويكون الأعضاء قليلي العدد يعيشون في ظروف سرية، وليس لدى التنظيم الإمكانات المادية، الأمر الذي يحدّ من قدرته على طرح أهدافه ومبادئه بين الجماهير.

وتتكون هذه المرحلة من حلقتين غير منفصلتين عن بعضهما البعض، وإنما تتداخلان معاً لتجاوز المرحلة، وهما: حلقة اكتشاف الأنوية الأولى، وتكون غالباً من بين الشباب المثقف؛ وحلقة إعداد الأعضاء وصقلها، وهي عملية دينامية متلاحمة تتغيّر بتغيير مراحل النمو.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق التنظيمي**

تتطلب هذه المرحلة تحديد مكوّنات قوى الشعب العاملة في كل فرع، ودور كل منها، وتحديد الفئات المعادية التي تناقض مبادئ التنظيم وأهدافه، وما هي مراكز التجمع البشري التي يمكن أن يمارس التنظيم فيها نشاطه ودعوته، وأين يقف التنظيم في كل فرع، وما هي العقبات، وكيف يمكن التغلب عليها، وما هو المستوى الفكري والتنظيمي للأعضاء، وهل يتناسب عملياً مع احتياجات كل فرع؟

وتتطلب هذه المسائل تحليل الواقع العربي تحليلاً علمياً للتعرّف إلى المجتمع والظروف المختلفة التي تحيط به.

والتنظيم مطالب في هذه المرحلة بفهم حقيقة الأمراض التنظيمية للمثقفين الذين سيبدأ بهم العضوية. فيعمل على إذابتها بصبر ووعي وفق برامج تنظيمية محددة، ويحرص على تحقيق التماسك التنظيمي، وصقل الأعضاء وإعدادهم تنظيمياً.

- **المرحلة الرابعة: مرحلة الإعداد للثورة**

بعد أن يستوعب التنظيم الفصائل الواعية كافة في قطاعات الشعب العاملة كافة، فإنه بذلك يكون قد انتقل إلى مرحلة جديدة تستوجب منه من دون تأخير أن يعدّ مناضليه لتسلّم السلطة نفسياً وسياسياً، فالوصول إليها غالباً ما تصحبه عمليات نفسية وفكرية تهزّ مناضلي التنظيم والجماهير العريضة، وهي مرحلة سابقة لمرحلة الثورة، تتطلب من التنظيم تحليل الأوضاع بعد الثورة وما يترتب على معاركها من تغيّرات في ميزان القوى، والتكهن بمواقف القوى الموجودة على المسرح السياسي والإعداد لمواجهتها حتى لا يفاجأ التنظيم بهذه المواقف، وكذلك موقف الجماهير وردود فعلها، ودراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بكل دقة، وكل تغيير يحدث في هذه الميادين حتى يستطيع أن يلائم معها استراتيجيته وتكتيكه وشعاراته، وإعداد الجهاز الفني من مناضلي التنظيم الذي سيشرف على الجهاز التنفيذي للدولة.

- **المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الثورة**

إذا كانت الثقافة التنظيمية بجوانبها كافة لازمة في مراحل ما قبل الثورة، فإنها ألزم في هذه المرحلة، لأن قضايا بناء الثورة تستوجب هذا النوع من الثقافة؛ فعمليات التحول الاشتراكي تبحث كيفية تنمية الزراعة والصناعة والقطاعات المختلفة الأخرى، وما يستلزم ذلك من تخطيط وتكوين للكوادر الفنية، وما يستتبعه من توعية لقوى الشعب العاملة. كل هذه العمليات تستلزم كفاءات قادرة على تلبية احتياجات المرحلة، هذا بالإضافة إلى خلق قيادات قادرة على المساهمة في مرحلة التحول الاشتراكي، وتحريك الجماهير تحريكاً إيجابياً لبناء الثورة وزيادة الإنتاج القومي، وإنجاح مخططات الثورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع الوعي بعدم الانزلاق إلى الممارسات البيروقراطية(٧).

رابعاً: فلسفة التربية التنظيمية

للمبادئ تأثير قوي في سلوك الإنسان، والمبادئ التي تسود تنظيماً معيناً هي التي تحدد معالم التربية التنظيمية، وهي التي تحدد للعضو سلوكه. فالتنظيم يتطلب من العضو أن يكتسب النوع المعيَّن من السلوك، فيتصرف وفق ما يجب أن يسلكه زملاؤه في التنظيم. وبذلك يحل الوازع النفسي محل الضوابط التي يفرضها المجتمع، ومن ثم يتصرف العضو وفق إرادة التنظيم. وللتعليم والتجربة دور في اكتساب السلوك، كما أن أنماطاً معينة من السلوك المكتسب قد تهمل أو تستبدل بأنماط أخرى خلال فترة زمنية وجيزة. وكل تنظيم يفكر أعضاؤه ويتصرفون بطريقة مكتسبة تميزهم من غيرهم من التنظيمات.

وتحكم التربية التنظيمية في تنظيم طلائعنا الثورية، الفلسفة والمثل التالية: الإيمان العميق بالله والرسل ورسالات السماء، والإيمان بقدرة الإنسان على التغيير، والاعتماد على العلم والعقل في إحداث التغيير، والإيمان العميق بأنه لا تعارض إطلاقاً بين عقلانية الإنسان وروحانياته، فالإنسان جسم وعقل وروح، لكل منها غذاؤه وحاجاته المادية والروحية والفكرية. وعلى ذلك، فالتماسك التنظيمي يقوم على إثارة النوازع البيضاء في النفس البشرية، وتجسيد قيم الإيمان، والتضحية، والإخلاص، والمحبة، ثم

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

ضبط وكبتٌ للنوازع الفطرية في النفس البشرية، من حقد وكراهية وانتقام وأنانية، بشرط أن يتم ذلك باقتناع علمي وموضوعي.

وتهدف البرامج التنظيمية إلى الإعداد الثوري للعضو من خلال: صقل القدرات الفعلية للعضو وتنميتها، وتأصيل وتعميق الدوافع النفسية الخيّرة، وتأصيل وتعميق الشخصية العربية، مسلكاً وتفكيراً ومثلاً، وصقل القدرات النضالية للعضو، واكتساب العضو الخبرة والحركة والقدرة على الالتحام بالقواعد الشعبية، والالتزام بالأسلوب الجماعي الموضوعي مع التحلل من شوائب العمل الفردي، والقدرة على ضبط النفس مع التخلّص من الاندفاع العاطفي الضارّ بمصلحة التنظيم، وصقل قدرات العضو لتحقيق أمن التنظيم وسلامته في مواجهة التحديات كافة، والتمرد على مؤسسات الواقع الفاسد التي تتعارض مع مثل ومفاهيم التنظيم، بهدف تغييرها إلى ما يتفق مع أهداف التنظيم. وتتأثر التربية التنظيمية بالمناخ الفكري والنفسي الذي يعيشه التنظيم في المجتمع العربي الذي يحتاج إلى طفرة وتغيّر سريع لملاحقة الدول المتقدمة، وما يتطلبه ذلك من تكيف من خلال التعديل والتغيير المستمر في القيم السائدة.

وتعتبر التربية التنظيمية أساسية لأي تنظيم باعتبارها ركناً مهماً من أركان العمل التنظيمي، لأنها تمكّن الأعضاء من استخدام أبعاد التنظيم في التحرك التنظيمي السليم، وتشكلهم نضالياً، وتعدّهم نفسياً وحركياً، وتخلق العضو الملتزم المتفاني في خدمة التنظيم البعيد عن الأمراض التنظيمية كافة التي تصيب عادة أعضاء الأحزاب والمنظمات الفاقدة لأسلوب التربية التنظيمية(٨).

وهناك حاجة ملحّة إلى الاهتمام بـ «سيكولوجية التربية التنظيمية» التي يمكن أن تستفيد من نظرية «الأفعال الشرطية المنعكسة» التي تفسر ميكانيكية التربية التنظيمية وسيكولوجيتها، حيث تحيط العضو بمناخ نفسي وعقلي يساعده على التحول إلى السلوك الذي يتوافق مع أهداف التنظيم ويدفعه إلى:

- مراجعة كل القيم وأنماط السلوك المتعارف عليها.
- الإحساس بالحاجة الملحّة إلى التخلص من الشعور بالانعزال والضياع.
- الاعتراف ونقد كل مفاهيمه، وأنماط سلوكه، في المرحلة السابقة على عملية التحول.

---

(٨) «فلسفة التربية التنظيمية،» في: المصدر نفسه، ص ٦٥.

ـ القابلية للاستجابة لتوجيهات التنظيم وتعليماته وأهدافه ومثله.

ويعتبر التماسك التنظيمي من العوامل المهمة لأي تنظيم في تحقيق الانسجام داخله، ويزيد قدرته النضالية، ويستند هذا التماسك التنظيمي إلى:

ـ الروح المعنوية أو مستوى الحافز الذي يثير في الأعضاء الرغبة لمواجهة أعبائهم في حماس.

ـ درجة تنسيق جهود الأعضاء.

ـ حاجة الأعضاء الفعلية إلى ممارسة النضال.

ونلاحظ أن أي انخفاض في مقدرة التنظيم على إشباع حاجات الأعضاء النفسية والفكرية والنضالية، تنعكس على نفسيتهم في صورة اهتزاز يضعف من تماسكهم التنظيمي، والعكس صحيح.

وعادة ما تستخدم «الضغوط التنظيمية» في التربية التنظيمية من خلال الضغط على أعضاء التنظيم للتماثل والتصرف وفق معايير معينة في حياتهم اليومية العادية، وتفكيرهم واتجاهاتهم وميولهم، وهي ما جرى العرف الحزبي على تسميتها بـ «التقاليد التنظيمية».

وغالباً ما يستجيب العضو على نحو صحيح للسلوك الجديد الذي يتوقعه منه زملاؤه في التنظيم، ويخضع لضغط الجماعة التنظيمية لاشعورياً للحصول على رضائها. ويحقق التنظيم هدفه من الضغوط التنظيمية بأشكال متنوعة، بهدف تحقيق التماثل والتماسك التنظيمي الذي يفيد التنظيم في جوانب عديدة منها:

ـ مساعدة التنظيم في تحقيق أهدافه بكفاءة عالية.

ـ مساعدة التنظيم في المحافظة على كيانه التنظيمي[٩].

خامساً: القيم والتقاليد التنظيمية

القيم هي عملية إصدار حكم، وتتضمن صراعاً بين ما يرغب فيه الإنسان وما ينبغي أن يكون عليه الحال في نظره، أو بحسب معايير الجماعة التي يعيش بينها أو التنظيم الذي يتوحّد معه.

---

(٩) «فلسفة التربية التنظيمية،» في: المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

١ ـ أهمية القيم والتقاليد في ضبط السلوك

تؤثر القيم في حياة الناس، أفراداً وجماعات، وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، لأنها ترتبط بدوافع السلوك والآمال والأهداف. وبمقدار ما يعبر الفرد عن تمسكه بقيمه ومبادئه، وعن تأثيرها فيه، يكون مستعداً للتضحية والفداء. والالتزام بقيم معيَّنة يحدد مجالات السلوك والعادات، وإذا تعرّضت قيم الإنسان العليا للتغيير، وقف بكل طاقاته يمنع ذلك.

٢ ـ لماذا نجسد أهداف التنظيم ومثله في تقاليد تنظيمية؟

لا يكفي التحصيل النظري لتعديل السلوك والعادات وتجسيد القيم، ففي ميدان السلوك والعادات، ينبغي أن تتكامل المعرفة والانفعال والممارسة، لأن الاقتصار على الجانب النظري يؤدي إلى الازدواج بين القول والعمل، وبين أهداف التنظيم ومثله وسلوك الأعضاء.

وإذا أردنا أن نضع تقاليد تنظيمية لطلائعنا، لا بد من خلق ظروف موضوعية عملية، تؤدي إلى تغيير وظيفي في سلوك الأعضاء، فالمستويات القيادية في التنظيم تؤثر بأفعالها أكثر مما تؤثر فيهم بمجرد ما تردّده على مسامعهم من أقوال. وتهدف برامج التربية والإعداد التنظيمي إلى أن يتحرك الأعضاء وفق صورتهم المثالية عن ذاتهم، فتلتقي أو تخضع الرغبات والاتجاهات والدوافع في المواقف الصادمة مع القيم التنظيمية وما ينبغي أن يكون.

ومن هنا يتأكد أن أي تنظيم يجب أن يترجم قيمه ومثله وأهدافه في عادات وتقاليد تنظيمية، تؤكد هذه القيم وتعمل على تثبيتها في نفوس الأعضاء، وإلا فإنهم يصبحون عرضة للإغراءات والنوازع الشخصية. ولكي يشكل لدى العضو عادات جديدة، فإنه يمر بمرحلة تكوين العادة من خلال الممارسة، ثم يأتي دور الثبات، وهو نتيجة حتمية لتكرار الأفعال. ويتم ذلك من خلال قيام التنظيم بإيجاد دافع لدى العضو لاكتساب هذه العادات من خلال ضغوط الإعداد التنظيمي وتشجيعه وإرشاده بواسطة القيادات، ومراقبة أدائه لها وتدريبه على أدائها لفترة طويلة، والتقييم المستمر لكيفية أدائها[١٠].

---

(١٠) «القيم والتقاليد التنظيمية،» في: المصدر نفسه، ص ١١٣.

أ ـ تعريف العادة وأنواع العادات

العادة هي نمط أو أسلوب معيّن من السلوك المكتسب الذي يتعلمه الإنسان أثناء حياته وفقاً لأهدافه ومثله والقدرة على أدائها بطريقة تلقائية ومتكررة. وهناك أنواع متعددة من العادات، منها: العادات الحركية، واللفظية، والفكرية، والعاطفية، والانفعالية.

وتؤدي الضغوط التنظيمية دوراً مهماً كأحد أساليب التربية التنظيمية في توجيه سلوك العضو وتغيير عاداته.

ب ـ المحاكمة التنظيمية

تختلف المحاكم التنظيمية اختلافاً جوهرياً عن المحاكم العادية، من حيث طبيعة التكوين والأهداف. فتهدف في الأساس الأول إلى تربية الأعضاء المخطئين من وجهة نظر التنظيم، بدفعهم إلى كشف أخطائهم ونقدها، ومن ثم تهيئة العضو نفسياً للاقتناع العام بخطئه، وتقبل الجزاء التنظيمي اللازم. وتضبط المحاكمات التنظيمية الاعتبارات التالية:

(١) المحكمة هي ممثلة التنظيم ونائبة عنه في القيام بمهمة مؤاخذة العضو الذي يخرج على أوامر التنظيم ونواهيه، وعلى نظمه وتعاليمه.

(٢) المحكمة ما هي إلا مجموعة من الأطباء مهمتها الأساسية هي تهذيب نفوس الأعضاء، وإصلاح ما فيها من اعوجاج،لا مجرد القصاص وتوقيع الجزاء. وعلى المحكمة أن تنظر إلى أخطاء الأعضاء، باعتبارها نتائج محتومة لمقدمات وأسباب وليدة ظروف معيّنة، وأنها تهدف من وراء بحثها إلى معالجة الأسباب والمقدمات وتقويمها، أولاً، قبل تقويم النتائج والأعراض، فهي تتقمّص شخصية العضو المتهم، وتلبس ثوب مرضه لكي تحسّ بإحساساته، وتشعر بمشاعره، وتشاطره أعراض المرض، ومن دون ذلك يتعذّر عليها أن تخرج بصورة صادقة لنفسية العضو وانحرافه.

(٣) يجب مراعاة الحالة النفسية للعضو أثناء مثوله أمام المحكمة، لما لها من مظاهر الهيبة في نفسه، فقد يخطئ العضو أو يتلعثم عند سرد بعض الوقائع أو يضطرب ويرتبك، فتخونه ذاكرته، فيخلط في القول بين وقائع حادث معيّن وحادث آخر. وإذا كان العضو عصبي المزاج أو شديد الحساسية أو ضعيف الإرادة، فإن مجرد اتهامه يفقده كل ما له من قوة عزيمة وإرادة، ويصدمه الاتهام بصدمة عصبية شبيهة بصدمة القنابل التي تصيب المجاهدين في ميدان القتال.

(٤) على المحكمة أن تشعر بأنها مجموعة من البشر تخضع لسلطان كثير من النزعات والدوافع والحاجات المكبوتة في قرار اللاشعور، والتي تؤثر في حكمها وقرارها من دون أن تشعر. وعلى كل عضو من هيئة المحكمة أن يدرس نفسه، ويواجه ما يكنّه في أعماقه من دوافع أو رغبات تجاه العضو المتهم.

(٥) يكمن العقاب التنظيمي، في المحاكمات التنظيمية، في تبيّن العضو لحقيقة خطئه وانعكاساته وآثاره في حركة التنظيم، وما يعانيه خلال المحاكمة من الشعور بالذنب. وما العقاب التنظيمي إلا تذكير للعضو بفداحة خطئه فترة من الزمن، حتى يعود إلى السلوك النضالي التنظيمي.

سادساً: الأمن التنظيمي

حظي أمن التنظيم باهتمام خاص من القيادة القومية، وخصّصت له جانباً كبيراً نسبياً من البرامج التدريبية، واشترطت أن يدرسه كل عضو في أي مستوى من القمة إلى القاعدة.

وتبدأ دراسة الأمن التنظيمي بالإجابة عن ثلاثة أسئلة:

١ ـ ما هو الأمن؟: المقصود بالأمن هو مجموع الترتيبات والإجراءات التي تتخذ للحفاظ على سرية التنظيم، وما يتطلبه ذلك من المحافظة على سرّية الهيكل التنظيمي والمناضلين المنظّمين والحركة التنظيمية، وما تتضمنه من اتصالات وعمليات.

٢ ـ لماذا الأمن؟: يستهدف الأمن تحقيق سرية التنظيم، باعتباره سمة رئيسية له، وخصوصاً أن السرّية هي طريق حتمي للحفاظ عليه، سواء في مراحل بنائه الأولى أو في مراحل استكمال فاعليته، أو في مراحل تحقيق الأهداف الكبرى، وذلك لكي تتوافر إمكانية بنائه ونشاطه من أجل تحقيق أهدافه.

٣ ـ من يقوم بالأمن؟: لما كان مصدر الحركة في التنظيم هم أعضاؤه في أي وحدة تنظيمية، وفي أي مستوى، فإن مسؤولية تحقيق سرّية التنظيم تنتشر لتغطي الهيكل والحركة العضوية، وبالتالي فإن أمن التنظيم هو مسؤولية الجميع، وعليهم جميعاً الالتزام باتباع إجراءات وترتيبات الأمن بكل دقة وبوعي عميق. وليس هناك أي تعارض بين الالتزام بقواعد الأمن وفاعلية النشاط، فالأمن يمكّن الأعضاء من ممارسة نشاطهم من دون مشاكل، وبهذا يكون الأمن السبيل العلمي ليحفظ للأعضاء طاقاتهم، ويزيد

قدرتهم على الحركة. ويتحقق الأمن بالتمسك بالإجراءات والترتيبات التي وضعها التنظيم، وهو عبارة عن وعي سلوك يمارسه العضو من خلال إجراءات وترتيبات معينة توضع في صورة قواعد ثابتة، وباتباعها بكل دقة وبصفة دائمة، تصبح جزءاً من حركته، وشكلاً من أشكال سلوكه.

وتتعدد إجراءات الأمن، حيث تنقسم إلى: إجراءات أمن الحديث، والتخاطب التلفوني، وحركة الأعضاء، والحوار الفكري، والاتصال، والمستندات، والاستجواب[11].

سابعاً: الاتصال بالجماهير

أبدت القيادة القومية للطليعة العربية اهتماماً خاصاً بالاتصال الجماهيري، حيث يعتبر الاتصال بالجماهير مسألة بالغة الحيوية للتنظيمات السياسية، فهو الطريق الذي تعبر عليه أفكار الحزب وعقيدته إلى قلوب الآخرين وعقولهم ووعيهم، الأمر الذي يتطلب أن يكون هذا الاتصال شاملاً كل المواقع الجماهيرية، ومحققاً لأهداف التنظيم، وفي مقدمتها تحقيق الثورة. ولما كان هذا الاتصال بالجماهير يتم في مواجهة قوى الثورة المضادة، فإنه يجب أن يحقق مجموعة من الأهداف، هي:

١ ـ توسيع قاعدة التنظيم... عن طريق اكتشاف وتجنيد عناصر قيادية جديدة.

٢ ـ حشد قوى الثورة وتطوير القواعد الشعبية وإعدادها للثورة.

٣ ـ عزل القوى المضادة، وفضح أساليب التضليل والنفاق التي تستخدمها هذه القوى المضادة.

ويتحقق الهدف من الاتصال بالجماهير من خلال شبكة منظّمة من الاتصالات اليومية التي يمكن أن تتم في مواقع مختلفة، ومع الأفراد داخل كل موقع سكني أو جماهيري.

ولممارسة اتصال جماهيري فعّال وناجح، فإن التنظيم مطالب بتحديد ما يلي:

أ ـ وضع مفهوم للاتصال الهادف بالجماهير.

ب ـ تحديد المجالات التي يتحرك خلالها المناضل لخدمة أهداف التنظيم.

---

(١١) «الأمن التنظيمي،» في: المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٤٦.

ج ـ طبيعة الجماعات التي يحتمل أن يمارس فيها المناضل نشاطه.

د ـ أساليب الاتصال وأدواتها.

هـ ـ الأهداف المباشرة للاتصال بالجماهير.

١ ـ مفهوم الاتصال بالجماهير

الاتصال بالجماهير هو الجهد الذي يؤدي إلى نقل الفكر أو الخبرة إلى الجماهير، بهدف حشدها وتعبئتها وتحويل حركتها العفوية إلى حركة منظّمة لتحقيق أهداف التنظيم.

أ ـ مجالات النشاط: هي معروفة لمناضلي التنظيم داخل كل وحدة تنظيمية، لأنها معروفة لهم مسبقاً يمارسون من خلالها نشاطهم، وهي مجالات النشاط التنظيمي والسياسي والتثقيفي.

ب ـ طبيعة الجماعات التي يحتمل أن يمارس فيها المناضل نشاطه: يتشكل المجتمع من آلاف الجماعات المنظمة أو ما نسميه بالقواعد الشعبية. وتتطلب الحركة العلمية من الوحدة التنظيمية أن تدرس كل جماعة يمكن أن تنشط من خلالها، أو على الأقل تكون لديها معرفة سابقة بطبيعة الجماعات أو القواعد الشعبية التي تضم قوى الثورة العربية.

ويمكن تنظيم الجماعات المنظّمة إلى ثلاثة أنواع:

(١) الجماعات الدائمة، مثل: النقابة، والمصنع، والرابطة، والنادي، والقرية، والحي السكني.

(٢) الجماعات المؤقتة، مثل: الرحلات، والمؤتمرات.

(٣) الجماعات المتقطعة، مثل: الجامعات، والمدارس.

ومن الأفضل أن يحدد مناضلو الوحدة التنظيمية طبيعة كل جماعة على حدة، حتى تتعرف الوحدة إلى الأرضية التي يمكن أن تتحرك فوقها.

(١) الجماعات الدائمة: تضم هذه الجماعات النقابات والروابط والأحزاب والأجهزة الإدارية والفنية والمصانع وسكان القرية والحيّ السكني وأجهزة القوات المسلحة، ولكل جماعة منها سماتها وخصائصها الاجتماعية والنفسية المميّزة التي

يتعيّن مراعاتها عند ممارسة المناضلين لنشاطهم معها. فالنقابات تضم أفراداً يمارسون مهمة واحدة، ويتحدد نشاطها في الدفاع عن مصالح هؤلاء الأفراد في مواجهة الجماعات الأخرى، كما تقدم النقابات بعض الخدمات إلى أعضائها، ويسيطر على نشاطها أحد تيارين؛ إما تيار النشاط الاقتصادي الذي يركّز على تقديم الخدمات إلى الأعضاء، أو تيار النشاط السياسي الذي تشارك من خلاله النقابات بفاعلية في الحياة السياسية للدولة. ويختلف هذا النشاط السياسي في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية، حيث تدخل النقابات في الدول الرأسمالية طرفاً في الصراع الاجتماعي ممثلة للقوى العاملة في مواجهة القوى الرأسمالية. ويختلف هذا الدور في الدول الاشتراكية، حيث تشارك بفاعلية في زيادة الإنتاج، ورفع كفاية العمال إنتاجياً، باعتبار أن السلطة أصبحت في يد القوى العاملة. ومن المهم مراعاة هذه الاختلافات بين أدوار النقابات عندما يمارس المناضلون نشاطهم في التجنيد من صفوفها.

أما الأحزاب السياسية، فهي تختلف عن النقابات، لأن الحزب السياسي وحدة معقّدة، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري كامل، وهيئة موظفين دائمين، وأنصار عديدون ينتمون إلى فئة أو طبقة واحدة. وتشترك الأحزاب والتنظيمات السياسية جميعاً في هدف واحد، وهو الاستيلاء على السلطة لتحقيق مصالح الطبقات التي تمثلها، وتستخدم هذه الأحزاب وسائل متعددة لتحقيق أهدافها، مثل الوسائل والمناورات السياسية، وأساليب الدعاية والإثارة، ووسائل الضغط الظاهر والمستمر، ووسائل الاتصال المباشرة بالجماهير. وتتعدد النظم الحزبية الممارسة في الوطن العربي بين أحزاب الأشخاص، وأحزاب البرامج، ونظام الحزب الواحد، والتنظيم السياسي الجماهيري، ويختلف الوضع بالنسبة إلى المصانع، حيث ينقسم العاملون فيها إلى جهازين في الأغلب الأعم: الجهاز الإداري، والجهاز الفني، وتعكس العلاقات بين العاملين مظاهر سلوكية للتناقض بين الجهازين، وغالباً ما يكون الولاء في المصانع موزعاً بين الولاء لإدارة المصنع، والولاء للنقابة أو النشاط الحزبي أو الاجتماعي أو الإقليمي التي ينتمي إليها العمال.

وهناك اختلاف كبير بين طبيعة هذه التجمّعات في المدينة وتجمعات الريف، كالقرية، حيث تتسم حياة القرية بالرتابة، ويؤدي ذلك إلى ثبات القيم، وينعكس على الأفراد، حيث تتميّز سلوكياتهم بالرتابة والثبات. كما أن العلاقات الاجتماعية تتميز بالاستمرارية طوال اليوم، وبالتالي فإن الولاء يصبح أولاً وأخيراً لجماعة القرية، بعكس

جماعات المدينة، حيث يستمر الولاء ساعات العمل، وينتهي اليوم بالولاء لجماعة أخرى. ويزيد تأثير العصبية العائلية والقبلية في القرية.

وليس من شك في أن هذه الاختلافات في طبيعة هذه الجماعات الدائمة والعلاقات التي تربط أفرادها بعضهم ببعض، تنعكس على أسلوب عمل المناضلين مع كل منها.

(٢) **الجماعات المتقطعة**: تضم المدارس والجامعات، حيث يؤدي عامل السن والثقافة والقدرة الدور الأكبر في تشكيل الاتجاهات والآراء بين طلبة المدرسة. ويمر الفرد في المدرسة الثانوية بفترة المراهقة، حيث ينزع إلى الاستقلال من دون وضوح كافٍ للهدف، كما تؤدي القدرة دوراً أساسياً في تكوين شخصيته. ومن هنا نراه متعدد النشاطات، متقلب الآراء، قلقاً، متوتراً. ويميل الطلاب في هذه الفترة إلى الانطواء تحت جناح الطرف الأقوى تقمصاً للقوة، وتكون النزعة الاستقلالية حادة عند البعض، فيلجأ إلى انتماءات شاذة متطرفة. ويمكن أن يقوم الانتماء السياسي على الصداقة، ومن المهم مراعاة هذه الخصائص في نشاط المناضلين مع طلاب المدارس الثانوية.

أما **الجامعات**، فهي في الفترة التي يبدأ معها البحث عن الذات، ويؤدي مناخ الحرية والتجمع الطلابي الكبير والمناقشات دوراً أساسياً في سلوكات الأفراد وانفعالاتهم واتجاهاتهم، ويسيطر أيضاً مناخ المدينة من حيث السرعة في ظهور القيم وتغيّرها، وانتشار أجهزة التسلية والفكر، وتأثير الأحداث السياسية المباشر في سلوكات الأفراد، الأمر الذي يجعلهم أكثر استعداداً للإثارة والخضوع لرد الفعل.

(٣) لا تساعد **الجماعات المؤقتة** على إقامة علاقات دائمة ومنتظمة، بل أقصى ما يتحقق فيها هو التعارف للاستفادة منه مستقبلاً في تكوين علاقة جديدة يمكن استثمارها في تجنيد بعض الأعضاء الجدد. هذه الجماعات المؤقتة تشمل الرحلات، والمؤتمرات التي تنقسم إلى مؤتمرات علمية أو سياسية أو ثقافية أو فنية[١٢].

٢ ـ وسائل الاتصال بالجماهير

تتعدد وسائل الاتصال بالجماهير، وتنقسم إلى قسمين: **وسائل الاتصال غير المباشر**، مثل: الإذاعة، والصحافة، والمجلات، والكتب، والمنشورات؛ ووسائل

---

(١٢) «الاتصال بالجماهير،» في: المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٦٢.

الاتصال المباشر، مثل: النشاط الاجتماعي، والنشاط الثقافي، والشعارات. وإذا تناولنا الخصائص المميّزة لكل وسيلة من هذه الوسائل، فإننا سوف نكتشف أنها تختلف كثيراً في الدور الذي يمكن أن تؤديه، وفي النتائج التي تحققها كل وسيلة.

أ ـ **وسائل الاتصال غير المباشر:** تأتي الإذاعة على رأس هذه الأساليب، حيث تعتبر إحدى وسائل الاتصال اليومي والمستمر بين الجماهير، وقد أدى التطور التكنولوجي إلى انتشار أجهزة الراديو بين كل فئات الشعب، وتستطيع الإذاعة من خلال مادتها الإذاعية أن تؤكد ذاتها وتأثيرها في مواقف الفرد وتفكيره وثقافته وسلوكاته. وتحاول الإذاعة دائماً توسيع دائرة المستمعين إليها، ويجرّها هذا الهدف أحياناً إلى الهبوط بالمستوى، الأمر الذي يسبب انصراف المستمع الجاد عنها. وقد ظلت موجات الأثير فترة من الزمن إحدى جبهات القتال في الوطن العربي بين القوى الثورية والقوى اللاثورية. فمن تشويش إلى إثارة الحساسيات، إلى إطلاق الشائعات، إلى تقليد الأصوات، الأمر الذي قيد حركة الإذاعة، كأداة اتصال عقائدية، وأفقدها سلطة الممارسة الكاملة في الاتصال ونشر فكر التنظيم. ومع ذلك، هناك تجربة تمارس في إذاعة «صوت العرب» تهدف إلى نقل فكر التنظيم عبر الأثير في برنامجي: «معهد على الهواء»، و«حوار مع مستمع».

أما بالنسبة إلى **الصحافة**، فإن الكلمة المكتوبة تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام وتعبئته وتحويله، كما أن للكلمة المكتوبة إمكانات الاستمرار ومعايشة القارئ. ويضعف من تأثير الصحافة انتشار الأمية في الوطن العربي، ويمكن نشر فكر التنظيم بتجنيد عدد من الكوادر الصحفية أو بتدريب عدد من كوادر التنظيم على العمل الصحفي. وهناك تجارب في هذا الشأن في لبنان والعراق والجمهورية العربية المتحدة والسودان.

ولـ **الكتب** طابع مميز كأداة اتصال بين الجماهير، رغم أن دائرة قرّائها ضيّقة، ولكنهم أكثر ثقافة ووعياً. وهناك إمكانية أمام أعضاء التنظيم العقائدي ليمارسوا دورهم في الكتابة، وفي التمهيد والدعوة إلى فكر التنظيم. ويجب أن تراعى الدعوة إلى فكر التنظيم مراحل نمو التنظيم، وأن تعمل على قدر الطاقة ضمن إطار أمن التنظيم في الأقطار التي تسيطر عليها القوى الرجعية.

ويختلف الأمر بالنسبة إلى **المنشورات**، فهي إحدى أدوات الاتصال المكتوبة، لأنها أداة لا يحصل عليها الفرد بإرادته، بل تهبط عليه من حيث لا يدري. ومن هنا،

تثير في نفسه دوافع حب الاستطلاع والإحساس بالمغامرة وهو يقرأها. ومن المهم أن يراعى في صياغة المنشورات الظروف والمناخ النفسي الذي يعيش فيه الأفراد، ومراعاة الإمكانات الثقافية للفئة التي يكتب لها المنشور، واحترام القيم والعادات السائدة، وأن تعمل سلسلة المنشورات على تنمية روح النقد والتعريض بالأوضاع المضادة لمصالح الجماهير، وتهيئة المناخ لتخطّي الأوضـاع القائمة. وفي مرحلة تالية، يمكن توجيه المنشورات إلى التبشير بضرورة التنظيم العربي الواحد لتحقيق الثورة الشاملة.

ب ـ **وسائل الاتصال المباشر:** تعتبر إمكانات الاتصال المباشر هي الإمكانات المتاحة فعلاً في مراحل نمو التنظيم الأولى، ويعتمد الاتصال المباشر على الاتصال الشخصي من خلال العلاقات الاجتماعية والثقافية، ومن خلال طرح الشعارات.

ويؤدي الاتصال الشخصي دوراً كبيراً في مراحل نمو التنظيم، خصوصاً إذا اعتمد على القيادات الطبيعية التي تنشأ في كل جماعة متجانسة، من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للقيادات الطبيعية في كل جماعة أن نلاحظها في القرية والمصنع والحيّ السكني والنقابة والنادي والمدرسة... إلخ، ويقوم هؤلاء الأفراد من خلال اللقاءات الشخصية بطرح أفكارهم ومناقشة الآخرين حتى يصلوا إلى قناعة مشتركة، وليس شرطاً أن يكون هؤلاء من أصحاب المراكز الاجتماعية أو من الزعماء.

ولا شك في أن المناقشات الشخصية تؤثر في تكوين اتجاهات الأفـراد، فمن السهل أن ينصرف الأفراد عن المواد الإذاعية أو الصحفية التي لا تتفق وميولهم وآرائهم، ولكن ليس من السهل أن يتجنبوا الحديث مع زميل أو قريب أو صديق لهم، وخصوصاً أن موضوع الحديث غير معلوم مقدماً.

ويتيح النقاش مرونة أكبر في عرض وجهات النظر والتأثير في الناس، كما يمكن تقدير رد الفعل تقديراً مباشراً، ومن ثم يمكن تغيير أسلوب المواجهة تبعاً لذلك.

وتمارس القيادات الطبيعية نشاطها الأثير من خلال العلاقات الاجتماعية والثقافية، ففي قيادة القرية الطبيعية نجد المسؤول على معرفة كاملة بكل سكان القرية ومشاكلهم الشخصية والزراعية، والجميع يتخاطفونه في جلساتهم، كما أنهم جميعاً يكنّون له الاحترام والتقدير، ولا شك في أنه استطاع أن يكسب كل هذه الثقة من خلال اهتمامه بالآخرين ومشاركتهم الوجدانية.

وقيادات المصنع، كذلك، هم أفراد لهم صلات اجتماعية واسعة بالآخرين، يهتمون بهم، وينصتون إلى مشكلاتهم، ويشاركونهم أفراحهم وأحزانهم.

ويستطيع مناضلو الوحدة التنظيمية رصد حركة هؤلاء الأفراد التلقائية، ومن ثم وضعها في الإطار العلمي والتحرك على أساسها.

وفي ما يلي نعرض بعض الأساسيات العلمية لممارسة الاتصال الشخصي من خلال النشاط الاجتماعي والثقافي، ويمكن أن نضمّها إلى خبراتنا، وتشكل الأرض التي نتحرك فوقها.

ثامناً: النشاط الاجتماعي

هذا النشاط هو أقل النشاطات مدعاة للريبة والشك، ويمكن أن يبدأ بحد أدنى من القدرات التي تنمو مع التجربة واستمرار الاحتكاك الدائم بالجماهير، والعمل على توسيع دائرة الأصدقاء. ويجب على عضو الخلية أن يعمل جاهداً ليكون عضواً أو رئيساً لإحدى جماعات النشاط الاجتماعي أو الثقافي في الوحدة التي ينتمي إليها، وعليه إيجاد هذه الأشكال من النشاط إذا لم يكن موجوداً. ومن خلال الاحتكاك بالآخرين يمكن أن يبدأ كل عضو في التنظيم بإقامة غرفة بيانات على أن يراعى عدم التدوين حفاظاً على أمن التنظيم، وأن يعتمد أساساً على غرفة بيانات الذاكرة، فإذا احتاج الأمر إلى تدوين فليكن ذلك في إطار رمزي لا يثير أية ريبة، وفي نوتة صغيرة جداً يمكن إخفاؤها والتخلص منها عند الخطر.

تشمل غرفة البيانات ما يلي:

١ ـ خريطة تنظيمية للجماعة

توضع خريطة تنظيمية سواء كانت جماعة العمل أو أيا جماعة يشترك فيها العضو بالنشاط، وتشمل الخريطة على ما يلي:

أ ـ معرفة مفصله تبين خيوط العلاقات الرئاسية في الجماعة.

ب ـ مواقع القيادات الطبيعية ومراكز الثقل الإداري والفني خلال الموقع.

ج ـ عدد الأصدقاء والمعارف الذين يمكن الاعتماد عليهم.

د ـ الأهداف من الأفراد الذين يتركز النشاط حولهم.

هـ ـ مواقع الاتصال التي يتجمع فيها أفراد الجماعة (البوفيه، والنادي، والمكتبة، والاستراحة).

و ـ أفراد لهم مواصفات معيَّنة يمكن الاستفادة بهم (الذين يتميزون بالثرثرة، والاندفاع، والشغب).

٢ ـ جهاز معلومات مرن

أ ـ معلومات وافية عن طبيعة الجماعة ونشاطها وعلاقاتها.

ب ـ مراكز الصراع في الجماعة وأهدافها.

ج ـ معلومات عن مراكز الثقل الإدارية والفنية والشعبية.

د ـ معلومات عن الأصدقاء والقوى المناوئة.

هـ ـ معلومات عن الأهداف التي ينشط العضو حولها.

و ـ المشكلات الخاصة، والمناسبات السعيدة للأفراد.

٣ ـ خريطة اتصال

أ ـ أرقام التلفونات الخاصة بالوحدتين الداخلية والخارجية.

ب ـ عناوين الأصدقاء، ومراكز الثقل، ومن لهم أهمية خاصة في تقدير العضو.

ج ـ الأماكن التي يقضي فيها هؤلاء الأفراد أوقات الفراغ.

د ـ أرقام تلفونات وعناوين بعض الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والتجار.

إن المناضل في حاجة دائمة ومستمرة إلى مثل هذه المعلومات، وهو يحصل عليها في حياته اليومية من دون مجهود يذكر، ولكنه يجب أن يستفيد من ذلك كلما أمكن، وهذا إلى جانب أن قيادة النشاط الاجتماعي تسمح لعضو التنظيم بالحصول على هذه المعلومات بصورة أسرع ومن دون حساسية.

تاسعاً: النشاط الثقافي

أ ـ يفتح النشاط الثقافي الطريق أمام المناضل لكي يمارس دوره في التوعية، وفي تطوير وإعداد القواعد الشعبية للثورة، ولكن عرض الأفكار الثورية يخضع بلا شك للظروف السياسية التي يمر بها القطر. إن فضح أساليب الحكم الرجعي والقوى المناوئة

في بعض الأقطار بطريقة علنية، تثير السلطات ضد المناضل ويدفعها إلى ممارسة الضغط والقهر ضده.

ب - إذا كان النشاط السياسي موقوفاً، فإن المساهمة في المحاضرات والندوات الفنية والأدبية، يتيح الفرصة لكشف عناصر جديدة، ويفتح الطريق أمام المناضل ليتعرّف إلى فكر عدد كبير من الأفراد.

ج - تؤدي المناقشات الجانبية والخاصة دوراً في عرض فكر التنظيم بهدوء، ويتركز كلما أمن الفرد إلى المشتركين معه.

عاشراً: الشعار

أ - الشعار اصطلاح تجريدي يركّب من كلمات تظهر للتعبير عن موقف معيَّن يجسد رمزاً ترتبط به الجماهير ويعبئها ويقودها.

ب - والشعارات إما مؤقتة، وهي التي يفرزها موقف أو حدث معيَّن، وإما شعارات دائمة، كشعار الحزب أو الدولة أو الجماعة.

ج - كما أن الشعارات، إما أن تكون منطوقة في كلمات أو مجسدة في رمز مادي، كالملابس والأعلام والشارات.

د - تخضع صياغة الشعارات للشروط التالية:

(١) لا بد من أن يتخلص الشعار من كل التفاصيل في مواقف الأفراد والفئات.

(٢) يبدأ الشعار بتجسيد الموقف، وينتهي بتجسيد متطلباته وأهدافه.

(٣) ليس شرطاً أن يكون تجسيد الموقف أو الهدف أو المتطلبات صريحاً، بل يمكن أن يكون ضمنياً.

ففي شعار: «إن ما يؤخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، مثلاً، جسد الجزء الأول موقف العدوان والاستيلاء على جزء من أراضي الأمة العربية، بينما جسد الجزء الثاني متطلبات الموقف من حيث ضرورة القوة بجوانبها الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وفي الوقت نفسه يضع الهدف، وهو استرداد الأراضي السليبة.

وفي شعار: «وحدة فكر - وحدة عمل - كل الشباب - عروبة - عروبة - عروبة»، يجسد الجزء الأول من الشعار: «وحدة فكر - وحدة عمل - كل الشباب» الموقف والاحتياجات، وهي أن الوحدة أمل في ظل التمزق والتجزئة، والأمل لا يتحقق إلا

فوق أرضية من الفكر المشترك، وتكتل السواعد النضالية بين جيل الثورة ورصيدها من الشباب لترجمة أهداف العروبة وتجسيدها في دولة الوحدة الأمل والحياة. وهنا يمثل الجزء الثاني من الشعار «عروبة - عروبة - عروبة» صرخة انفعالية وشحنة نارية كلها أمل وقوة وخشوع وقداسة.

هـ - كلما كان الشعار متوازياً مع الموقف واهتمامات وقدرات الجماهير، جذب الاحترام والقداسة، واستمر التفاعل بين الشحنة الوجدانية التي أفرزته والجماهير.

و - إن اختيار الكلمات وترتيبها يجب أن يخضع لمعادلة الشعار التالية:

تجسيد الموقف × تجسيد متطلبات الموقف × تجسيد الهدف × الشحنة الانفعالية.

حادي عشر: الأهداف المباشرة للاتصال بالجماهير

والآن، وبعد هذا العرض لأساليب الاتصال الهادف بالجماهير، يصل مناضلو الوحدة التنظيمية إلى الأهداف المباشرة للاتصال بالجماهير. ويعود بنا ذلك إلى المهام الرئيسية التي تحدّدت للتنظيم في مرحلة التمهيد للثورة، وتتلخص في حشد الجماهير وإعدادها ثورياً، وعزل القوى المضادة وتجريدها من كل سلاح، وفضح أساليب التضليل والدجل التي تستخدم لإعاقة تقدم قوى الثورة. ولإنجاز هذه المهام، تتحدد الأهداف المباشرة للاتصال بالجماهير في ما يلي:

١ - تنمية الوعي لدى الجماهير.

٢ - توجيه الرأي العام وتعبئته.

٣ - محاربة الشائعات واستخدامها كسلاح في المعركة.

وسنتناول في ما يلي كل هدف بالدراسة والتفصيل:

١ - تنمية الوعي لدى الجماهير

أ - تختلف التوعية عن الإثارة، فالإثارة تهدف إلى تحريك الجماهير لعمل مباشر، وتحت تأثير انفعال وقتي. إن التوعية تستهدف في المدى البعيد نقل الجماهير من مرحلة الفهم إلى مرحلة أكثر تقدماً، بحيث نضمن استمرار هذا الفهم وتطوره، كما نضمن قدرة الجماهير على مواجهة الأزمات وتحمل الهزائم، وما قد يواجه القدرة من حتمية التنازلات أحياناً. ولا يمكن مواجهة هذه المواقف إلا بالاعتماد على وعي الجماهير.

ب ـ يقوم الوعي على الفهم العميق، وعلى الحقيقة وحدها، لأنه بالحقيقة وحدها يمكن كسب ثقة الجماهير؛ أما إذا اعتمد الكادر على خداع الجماهير، فلنذكر الحكمة التي تقول: «قد تخدع كل الجماهير بعض الوقت، وقد تخدع بعض الجماهير كل الوقت، ولكن يستحيل أن تخدع كل الجماهير كل الوقت».

ج ـ على المناضل أن يواجه الجماهير بالحقيقة مهما كانت الصدمة، ومهما كانت عواطف الجماهير أو غلبة الاتجاهات المضللة، لأن إعلان الحقيقة والإصرار على توضيحها يضمن توعية الجماهير بأخطائها وتدعيم ثقتها في نفسها عندما تكتشف خطأها، وأنها كانت فريسة المضللين. إن الوعي لا بد من أن يصل إلى مرحلة التعبئة، والتعبئة تعني تحريك الجماهير للعمل المباشر، أي الانتقال بها من مرحلة السلبية إلى مرحلة الإيجابية في التعبير، فالتوعية تخلق الاقتناع بضرورة التنفيذ وإمكاناته.

د ـ إن تعبئة الجماهير تعني تخطي مرحلتين:

(١) مرحلة السلبية المعادية، وهي نتيجة سوء الظن الموروث بكل ما يصدر عن العمل الحزبي.

(٢) مرحلة السلبية المؤيدة، ومحورها فقدان الثقة في النفس والاتكال المطلق على قدرة قيادتها.

٢ ـ توجيه الرأي العام وتعبئته

يتطلب توجيه الرأي العام وتعبئته معرفة كاملة بكل جوانبه، ولهذا ستتناول الدراسة الجوانب التالية:

أ ـ تعريف الرأي العام.

ب ـ تقسيمات الرأي العام ونطاقاته.

ج ـ العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام.

د ـ كيفية قياس الرأي العام.

هـ ـ كيفية إمكان تحويل الرأي العام وتعبئته.

أ ـ تعريف الرأي العام

إن الجماهير في حركة دائمة ومستمرة، وهي تتأثر في حركتها واتجاهاتها

بالعلاقات الاجتماعية، وبشبكة عريضة من المؤثرات، مثل البيئة والظروف الاجتماعية، والمشكلات الخاصة، والنزعات النفسية، وأجهزة الإعلام.

إن اتجاهات الجماهير ومواقفها تفتقر إلى الثبات والغموض، وتختلف من أسبوع إلى أسبوع، وبروز القضايا والمشكلات خلال الحركة الاجتماعية المستمرة يسير بها من الغموض وعدم الثبات إلى الوضوح والتجمع، ومن ثم تطفو على السطح بعض الآراء بشأن هذه القضايا والمشكلات التي تتبناها دوائر من الجماهير، وتعمل الحركة الاجتماعية والمؤثرات الأخرى على توسيع إحدى هذه الدوائر حتى تتغلب على ما عداها، ومن ثم تصبح رأياً عاماً.

وتشكّل طبيعة الرأي العام هذه صعوبة قياسه وتقنينه، ومن هنا اختلف العلماء في تعريفه، ولا يهمنا عرض وجهات النظر بقدر ما يهمنا عرض التعريف الشائع.

يقول التعريف: «إن الرأي العام هو اتجاه قطاع أو قطاعات من الجماهير في التعبير عن موقفها إزاء قضية أو حدث». وعلى ذلك، فإن الرأي العام عبارة عن تيار يسري بين الجماهير، فتتشكل منه طاقة جماهيرية، وهذه الطاقة لها دور خطير في الفاعلية والإسهام في عمليات الإعداد والتمهيد والمشاركة في مرحلة التحول الاجتماعي.

وينقسم الرأي العام إلى رأي عام ظاهر، ورأي عام كامن، ورأي عام متوقع ظهوره، ورأي عام دائم، ورأي عام مؤقت.

أما نطاقات الرأي العام، فهي: الرأي العام العالمي، والرأي العام القومي، والرأي العام المحلي، والرأي العام النوعي. وتساهم عوامل عديدة في تكوين الرأي العام، منها: الأوضاع الاجتماعية، والقيادة السياسية، والأحداث، والشائعات، والعوامل النفسية، وأجهزة الإعلام والدعاية، ولكل عامل من هذه العوامل دور أساسي نوعي من المهم دراسته والاستفادة منه.

ب ـ أساليب الرأي العام

لا نستطيع توجيه الرأي العام وتعبئته من دون معرفة سابقة بطرق قياسه، ومنها:

- طريقة العيّنة السياسية.
- طريقة استخدام استمارة العيّنات.

ج - الخطوات الرئيسية لقياس الرأي العام

(١) اختيار المشكلة

تخضع لعدة أسس أهمها ما يلي:

(أ) ألا تكون كبيرة المجال، وألا تكون ضيّقة، بل يجب أن تكون وسطاً حتى تصل بالباحث إلى نتائجها المرجوَّة.

(ب) أن يكون توقيتها مناسباً معقولاً من حيث بدئها ومداها ونهايتها.

(ج) أن تكون تكاليف البحث في حدود الإمكانات.

(د) أن تكون جديدة حتى تكشف آفاقاً جديدة.

(هـ) أن تكون متفقة وميل الباحث، وأن تكون بياناتها ميسورة.

(٢) تنظيم خطة البحث

يقوم الباحث ببناء تنظيم علمي متماسك يسبق القيام بالبحث، وقد تشتمل على نموذج مصغّر لكشف نواحي قوته وضعفه، والصعوبات التي يمكن أن تواجهه، وتبيان أوضح المسالك لمعالجة المشكلة معالجة علمية دقيقة. وتشتمل خطة البحث على بيان تفصيلي لمصادر المعلومات، ومدى دقتها، والطرق المختلفة لجمعها عن طريق التجريب أو الملاحظة، طريقة إعداد الاستمارة، عيّنة الأفراد المستخدمة، والأسس العلمية لاختيارها ومرحلة تنفيذها.

(٣) جمع البيانات

تستخدم طرقاً متعددة منها: الملاحظة الشخصية، وتحليل المضمون أو المحتوى، والمقابلة، وكشف البحث، والاستفتاء[١٣].

ثاني عشر: الإشاعة

١ - تعريف الإشاعة

هي كل قضية أو عبارة نوعية (موضوعية) قابلة للتصديق، تنتقل من شخص إلى آخر، عادة بالكلمة المنطوقة، من دون أن تكون لها معايير أكيدة للصدق. وهي إحدى

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦ - ١٩٤.

أسلحة الحرب النفسية الخطيرة. وعادة تنتشر الإشاعة بين جميع طبقات الشعب، وتسبب عرقلة لأوجه نشاطه، وتؤدي إلى خفض الروح المعنوية والذعر والهزيمة. وقد تخلق ذاتياً في المجتمع نتيجة للانفعالات والدوافع المختلفة التي تسوده، أو بواسطة عملاء العدو.

٢ ـ مواضيع الإشاعة

أ. مواقف وأحداث؛ ب. أشخاص.

٣ ـ وسائل نقل الإشاعة

أ. الكلمة المنطوقة؛ ب. الإذاعة؛ ج. الصحف والمجلات؛ د. المنشورات السرية؛ هـ. رسائل البريد.

٤ ـ تصنيف الإشاعة

يمكن تصنيف الشائعات من عدة زوايا.

أ ـ من حيث سرعة الانتشار تكون الإشاعة على الشكل التالي:

(١) **الإشاعة الزاحفة**: هي التي تنمو ببطء، وغالباً ما تتركز مواضيعها حول الزعماء أو السياسيين لتجريح سمعتهم.

(٢) **الإشاعة الجارفة**: تنطلق بسرعة، لأنها تعتمد على انفعالات قوية من الهلع أو الغضب أو الفرح المفاجئ، فتثير استجابات سريعة وعنيفة وتدور مواضيعها حول توقع كوارث أو حوادث مهمة، مثل توقع حرب أو نصر.

(٣) **الإشاعة الغاطسة**: هي التي تظهر فترة، ثم تغطس في المجتمع مدة من الزمن، لتعاود الظهور مرة أخرى، عندما يتشابه الموقف المناسب مع الموقف الذي كان موجوداً حينما نشأت الشائعة الأولى.

ب ـ من حيث الموضوع، تتناول الإشاعة المواضيع التالية:

(١) المواضيع السياسية.

(٢) المواضيع الجنسية.

(٣) المواضيع الداخلية. تموين. أمن. أمراض. تعليم... إلخ.

(٤) دوافع الإشاعة. (حتى تلقى تقبلاً من جانب المستمع).

والناقل الممتاز يضيف من الإضافات الهامشية ما يحقق الحيرة والترقب عند المستمع، ولكنه لا يعدل المجرى العام لها.

إلا أن الإشاعة، على وجه العموم، تميل إلى أن تصبح أكثر نقداً، وأكثر إحكاماً، وأكثر سهولة، في فهمها وروايتها، وكلما تلاحقت صور الإشاعة، قل عدد ألفاظها، وقل عدد التفاصيل.

٥ ـ مواصفات الإشاعة الجيدة

أ ـ تبثّ عن طريق الهمس من خلال حديث تلقائي شفهي مع صديق (يتوافر فيه مواصفات الناقل الجيد) أو من خلال الأحاديث غير الهادفة بين مجموعة من الأصدقاء دفعاً للسأم أو الملل وقطع الوقت (الدردشة).

ب ـ لا بد من وجود شخصية على الأقل لتكوين إشاعة.

ج ـ تنقل جانباً من الحقيقة:

(١) حتى إذا اقتصرت على مجرد تصوير الناقل... فإنها مجرد إشاعة، ولكنني سمعت...

(٢) أن تتقنع في صورة وقائع، فتنسب إلى جهات رسمية عليا لتسند دعواها:

ـ كان أخي يتحدث مع واحد من الذين في الصورة.

ـ سمعت ذلك من مصدر مسؤول.

ـ يقولون.

(٣) أن تظلل بأبعاد زمانية ومكانية، الأمر الذي يضفي عليها ظلال الحقيقة.

(٤) أن تكون الوقائع والأهداف موضوع الشائعة غامضة أو متضاربة عند الهدف.

(٥) أن تكون ذات نظم إيقاعي لها طابع الشعار، محكمة، موجزة، منطقية، يسهل ترديدها، بحيث تنتقل سريعاً في جو الخوف والبلبلة، فاتباعية اللفظ والمعنى، تسهل من حفظها وتكرارها.

د - تكوّن قصة، كما يلي:

(١) تحتوي على جزء من الحقيقة، أو تستند إلى حقيقة، فتنطلق منها.

(٢) تحتوي على بعض الألفاظ الغريبة النادرة، فتجذب انتباه الناقلين.

(٣) تحتوي على بعض مظاهر الحركة، لأنها ترسخ في عقلية الناقل.

(٤) تساير العرف، وأن تكون مشبعة بثقافته، ولها دلالات معبِّرة عنه، مثل جامع - زلمة حريب.

(٥) تميل إلى المبالغة المعتدلة، فتحقق عنصر التشويق بشكل يحقق رواجها.

وقد ثبت أنه كلما كانت الإشاعة ممزوجة بالجنس، كانت ناجحة وسريعة الانتشار.

٦ - الإشاعة سلاح تنظيمي قاطع

إذا كانت الحرب الحديثة تعتمد في نجاحها على أساليب المفاجأة والإخفاء والتمويه ودهم العدو في عقر داره، فإن حرب الشائعات، سواء في أوقات السلم أو الحرب، تعتبر من أدهى أساليب التنكّر والدهم والتدمير في يد التنظيم ضد القوى المضادة.

ويمكن استخدام الإشاعة في العمل التنظيمي في المجالات التالية:

أ - بثّ الشقاق وعدم الثقة وتفتيت القوى المضادة.

لنفرض مثلاً أن القوة المضادة حزب سياسي، وله نشاط في منطقة ما، فكيف نستخدم الشائعة لتحقيق هذا الغرض؟ نطلق الشائعات التالية:

(١) أن العضو القيادي (جورج حبش) على اتصال بالسفارة الأمريكية في بيروت.

(٢) قبض العضو «م» ٢٠ ألف دولار من السفارة الأمريكية في أسمرة.

(٣) توجد خلافات بين قيادات الحزب، فيمثل م + س الاتجاه الأمريكي، ويمثل ع + د الاتجاه الماركسي.

(٤) استولت حركة القوميين العرب على مدينة البيضا في اليمن.

(٥) استولت حركة القوميين العرب على مدينة الراهدة في اليمن.

ثم تتضح بعد ذلك الحقائق بأن هذه الشائعة (٤) كاذبة، فيتولد جو من عدم الثقة في نفوس الأعضاء، بعد أن هللوا لها وصدّقوها، أو تنشر شائعات في صالح الحزب، ثم شائعات مضادة له، فلا يستطيع الأعضاء التمييز بين ما هو صادق، وما هو كاذب، ويصلون إلى درجة من الحيرة والقلق النفسي.

ب ـ خداع وتضليل القوى المضادة بحقيقة تحركنا التنظيمي وحماية بعض أعضاء التنظيم الذين سلطت عليهم الأضواء، بتصوير إشاعات تبعد الشبهة عنهم.

مثال: العضو «م» الطليعي على خلاف مع العضو «س» الطليعي، وقد تضاربا أمس، وهذا يحقق ويبعد ما قد يثار حولهما من شبهات الانضمام إلى تنظيم واحد.

مثال: العضو «م» الطليعي، إنسان سلبي أو يشاع أنه حركي.

ج ـ الحصول على المعلومات الحقيقية من القوى المضادة. فتعدّ الإشاعة كطعم لتصيّد المعلومات الحقيقية، ويتم ذلك من خلال تكذيب أو نفي الجهات المعنية هدف الإشاعة.

مثال: إشاعة تفيد أن العضو «س» الحركي قد استقال من الحزب ويتهم قيادته بالانحراف.

فإما أن يلجأ الحزب إلى الدفاع عن نفسه، فينفي استقالة العضو، ويتم تكذيب الخبر أو الطعن في العضو المستقيل، أو أن يلجأ العضو نفسه إلى تأكيد الاستقالة أو نفيها.

د ـ قمع العناصر النشيطة المعادية لخط التنظيم، وذلك بالتشهير بها بقصد شلّ حركتها وتخفيف تأثيرها في محيطها.

مثال: خرج العضو «س» البعثي من مقابلة خاصة بالسفارة الأمريكية وأودع حساباً في البنك بالدولارات.

هـ ـ تعطيل مفعول الإشاعات المعادية للتنظيم بإطلاق شائعات مضادة.

٧ ـ الإشاعة وأثرها في التظاهرات

تستخدم الشائعات في إثارة الإضرابات، وتؤدي دوراً أساسياً في تهييج الجماهير وتحرّضها، فلا يحدث شغب من دون أن تكون هناك شائعات كثيرة تصاحبه وتزيد من عنفه.

وتقوم الشائعات بدور التدريب السيكولوجي للجماهير، بتكوين اتجاه عام للقيام بالإضراب أو لنشر الذعر والفوضى والاضطرابات في المراحل التالية:

أ ـ مرحلة التوتر

يزداد التوتر والقلق في نفسية الجماهير، وتزداد الثرثرة اليومية، وغالباً ما تتناول الشائعات العدائية، فتثير الرأي العام وتعبّئه ضد السلطات القائمة.

والطابع العام للشائعات في هذه المرحلة يأخذ الشكل القصصي عن حوادث عدائية ارتكبت بحق الشعب.

ب ـ مرحلة الغليان

تأخذ الشائعات طابع التركيز والاختصار والتهديد، كأن سوف يحدث شيء في الليلة ذاتها، فتتهيأ الجماهير وتتحفّز.

ج ـ مرحلة التحرك

غالباً ما يشعل غضب الجماهير وتدفعها شائعة جارفة.

د ـ مرحلة التدمير

تروّج الشائعات بسرعة مذهلة، وتعكس قصصاً عن عمليات تعذيب وقتل بشكل يبرز العنف، ويدفع الجماهير إلى الانتقام.

يتضح لنا مما سبق أن الإشاعة السريعة الانتشار، والنكتة الهزلية، والحكاية الطريفة، من الممكن أن تكون أداة شعبية في تحطيم خصوم التنظيم، وتؤدي دوراً أساسياً في إضحاك الناس عليهم، والسخرية منهم، وعلى التنظيم أن يكون مستعداً لبثّ الإشاعات التي من شأنها إرباك القوى المضادة وبلبلتها وتضليلها عن أهداف التنظيم ومخطّطاته، وحماية أعضائه الذين سلطت عليهم الأضواء.

٨ - كيف تقاوم الشائعات

يمكن للتنظيم أن يقوم بدحض الشائعات التي تتعرّض لأهداف ومثل وحركة التنظيم باتباع التالي:

أ - ينبّه على الأعضاء أن ينقلوا الشائعات إلى مستوياتهم القيادية، على أن تتضمن عملية النقل:

(١) مضمون الإشاعة.

(٢) مكان سماعها.

(٣) وقت سماعها.

(٤) ناقلوها: عملهم، ووعيهم الثقافي.

ب - تقوم المستويات القيادية في كل فرع بتحليل الشائعة من حيث:

(١) معرفة أهدافها.

(٢) ربطها بالأحداث الجارية.

(٣) هل تحركت في أكثر من موقع، وما هي سرعة انتشارها؟

(٤) شكل الشائعة، هل هي إشاعة خوف أو إشاعة حالمة وإشاعة توقع (جذب الهدف).

(٥) ثم تستخلص الوقائع المكذوبة في الشائعة، وتبرز أهدافها التخريبية، وتدحض بالوقائع الصحيحة والمنطق السليم، وتعمّم على أعضاء التنظيم، إما في صورة نشرة أو في صورة تكذيب شفهي لها بواسطة المستويات القيادية.

الفصل الخامس

بناء الطليعة العربية: أسلوب العمل، والمراحل، وتطور العضوية، والنشاط

وافق جمال عبد الناصر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ على مذكّرة فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، بإقامة «تنظيم عربي مرتبط بالقيادة الثورية في القاهرة»، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، وأوردناه تفصيلياً في مستهلّ الكتاب.

وكانت أمانة الشؤون العربية قد شرعت بالفعل في إقامة علاقات مع الطلبة العرب في القاهرة من خلال معسكرات تثقيفية نوقشت خلالها القضايا العربية، هذا إضافة إلى الندوات والمحاضرات التي كانت تنظّم في نادي الطلبة العرب، والعلاقات الشخصية المباشرة بين هؤلاء الطلبة وأعضاء أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي.

انطلقت أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في بناء هذا التنظيم الذي اتخذ اسم «الطليعة العربية» من خلال أعضاء أمانة الشؤون العربية الذين أوكلت إليهم مهام متعددة، منها:

- تنظيم المعسكرات التثقيفية وإدارة المناقشات فيها.
- تنظيم برنامج ندوات ومحاضرات في نادي الطلبة العرب.
- متابعة الأعضاء الذين انضموا إلى التنظيم وتقييم نشاطهم.
- متابعة نشاط الطليعة العربية في الفروع المختلفة.

وكان قد تم اختيار أعضاء أمانة الشؤون العربية من بين العاملين في مختلف أجهزة الدولة الذين تتوافر فيهم المواصفات المطلوبة وممن يمارسون هذا النشاط، بترشيح من قيادات الاتحاد الاشتراكي أو التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) أو منظمة الشباب الاشتراكي، وكان لبعضهم صلة بجهاز المخابرات أثناء عملهم الوظيفي في بعض البلدان العربية. وكان قد تم إلزامهم بأداء القسم للتنظيم، واكتسبوا عضويته، وكانت الأمانة تضم في بداية تأسيس «الطليعة العربية» ثلاثة عشر عضواً، هم:

أعضاء أمانة الشؤون العربية

م	الاسم	جهة العمل الأصلي المنتدب منها
١	عبد الرحمن محمد فريد عثمان	وزارة العمل
٢	عبد العزيز هندي مخيمر	وزارة الإدارة المحلية
٣	حافظ عزيز السيد	وزارة العمل
٤	عبد التواب عبد الرازق سالمان	البنك الصناعي
٥	سمير محمد حجازي	وزارة التربية والتعليم
٦	محمد علي معروف الخولى	وزارة الإرشاد (الإذاعة)
٧	سعيد حسن محمد عبد الله	وزارة الإرشاد (الاستعلامات)
٨	محمد رشاد سليمان	وزارة الإرشاد (الاستعلامات)
٩	نجوان محرم أحمد محرم	جريدة الجمهورية
١٠	محمد عبد السميع خالد	وزارة الإدارة المحلية
١١	عبد الرحمن طلعت عيد إدريس محمد	مؤسسة تعمير الصحاري
١٢	حمدى علي علي بحري	وزارة الصناعة
١٣	حسن حسين عامر	وزارة التربية والتعليم

المصدر: مذكرة فتحي الديب بإقامة تنظيم عربي مرتبط بالقيادة الثورية في القاهرة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، مطبوعات الطليعة ـ نسخة أصلية ـ الملحق الرقم (١).

وتم تدعيم هذا الفريق بأعضاء آخرين، فوصل عددهم إلى ٢١ عضواً، كما استفادت أمانة الشؤون العربية من جهود عدد من قياداتها الذين ساهموا في نشاط الأمانة، وعلى رأسهم الدكتور يحيى الجمل، والدكتور أحمد صدقي الدجاني، والدكتور محمد عبد الشفيع عيسى، والأستاذ غازي فخري. كما تم انتداب عدد من الدبلوماسيين من وزارة الخارجية للمشاركة في متابعة أنشطة «الطليعة العربية»، وهم:

- طه الفرنواني.
- فخري عثمان.
- حسين الكامل.
- فتح الله الضالعي.
- نبيل غنيم.

وقد انتهى انتدابهم من وزارة الخارجية بعد فترة من النشاط في إطار أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، وأصبحوا جميعاً سفراء للجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك.

ومن الجدير بالذكر أنه حدث تغيّر هيكلي في إدارة «الطليعة العربية»، حيث تحول العاملون في هذا المجال بعد عام ١٩٦٨ من أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى مكتب الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية.

أولاً: أسلوب العمل في بناء «الطليعة العربية»

مارست الأمانة نشاطها في بناء «الطليعة العربية» وفق أسلوب عمل يقوم على ما يلي:

١ - التحرك في مجالين متوازيين، هما:

أ - النشاط العلني.

ب - النشاط السرّي[1].

٢ - العمل على كسب الأعضاء

تقع مسؤولية بناء «الطليعة العربية» على أكتاف كل أعضاء هذا التنظيم، كل في مجال عمله ونشاطه، والطليعي بحكم المقاييس التي تم إلزامه على أساسها بالقيادة، وإذا كانت القيادة في الأساس موهبة شخصية، إلا أن صقلها يتطلب قدرات متجددة وحركة مستمرة ملتحمة ومتفاعلة مع القاعدة الشعبية للطليعي، نتعرف من خلالها

(١) «تقرير عن تطوّر العمل في إقامة الطليعة العربية،» أمانة الشئون العربية (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، [أرشيف فتحي الديب].

إلى العناصر الثورية المؤمنة بما يؤمن به، والساعية إلى تحمل مسؤولياتها في تحقيق أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة[٢]. ومن واجب الطليعي أن يزوّد التنظيم بعضوية جديدة من هذه العناصر الثورية بعد التأكد من استعدادها للالتزام بالتنظيم والنضال في إطاره وفق القواعد والضوابط التي تحكم نشاط الأعضاء. ولهذا، فإن كسب العضوية الجديدة لكي يحقق الطليعي هدفه، ويضمن أمن التنظيم، يجب أن يمر بأربع مراحل، هي:

أ ـ مرحلة الاستكشاف.

ب ـ مرحلة التهيئة الفكرية.

ج ـ مرحلة الترشيح إلى العضوية.

د ـ مرحلة الإلزام التنظيمي.

أ ـ مرحلة الاستكشاف

(١) تتم بالنسبة إلى الدراسين في الجمهورية العربية المتحدة من خلال المعسكرات التي تقيمها الأمانة مرتين في السنة الدراسية (في منتصف العام، وفي نهايته).

(٢) بالنسبة إلى العناصر الموجودة خارج الجمهورية العربية المتحدة، يتم استكشافها وتقييمها بواسطة أعضاء التنظيم القياديين من الطلبة الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة أثناء إجازاتهم الدراسية التي يقضونها في أقطارهم.

(٣) يتم في المعسكرات طرح عام للفكر النابع من عقيدة التنظيم في محاضرات عامة يلقيها المسؤولون في الاتحاد الاشتراكي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يجري طرح تاريخ النضال العربي في ندوات محدودة يقسم فيها المشتركون في المعسكر إلى جماعات يشرف عليها أعضاء الأمانة، ومن خلال هذا الجو السياسي العام يتم استكشاف العناصر المتجاوبة فكرياً والرافضة للحزبية في صورتها التقليدية، ومن ثم يصير التعرّف إليها، واستمرار اللقاء بها، لاختيار مدى ثوريتها وصلاحيتها.

---

(٢) «كيف يمارس المناضل الطليعي عمله التنظيمي،» في: وثيقة محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي: مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها (القاهرة: مطبوعات الطليعة العربية، [د. ت.])، ص ١٩٥ ـ ٢٠٦.

(٤) العناصر التي لا تتهيأ لها فرصة المشاركة في المعسكرات يتم اكتشافها من خلال استعراض سلوكها ومواقفها السياسية، بالنسبة إلى خط الجمهورية العربية المتحدة من جهة، وبالنسبة إلى التيارات السياسية الموجودة في الوطن العربي من جهة أخرى.

ب - مرحلة التهيئة الفكرية (من شهرين إلى ثلاثة أشهر)

يتم خلالها ربط العناصر التي تم اكتشافها في تشكيلهم في مجموعات صغيرة (في حدود عشرة أفراد)، ويلتقي معهم أعضاء الأمانة الموزعين على أقاليم الوطن العربي لفتح حوار فكري حول طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي، مع مناقشة التناقضات الرئيسية في المجتمع العربي، والتركيز على المشاكل والتحديات التي تواجه هذا الشعب. وبعد ذلك يقوم عضو الأمانة الذي يقود المناقشة بتوجيه المجتمعين إلى تصور الأبعاد الحقيقية لكل هذه المشاكل، مع دفعهم إلى طرح آرائهم في شكل حل عملي نابع تلقائياً منهم من دون فرض فكرة معينة أو حل بذاته. ومن الملاحظ دائماً أن غالبية هذه المجموعات تصل إلى حتمية قيام تنظيم ثوري واحد يقود كفاح الشعب العربي لتحقيق أهدافه في الوحدة القومية الشاملة ذات المضمون الاشتراكي النابع من واقع المجتمع العربي والمستند إلى قيمه الروحية.

ملحوظة: بعد أن تم إلزام الخلايا القيادية الأولى، كلف أعضاؤها بتحمّل عبء إتمام هذه المرحلة (كواجب تنظيمي)، سواء في داخل الجمهورية أو في خارجها، عند لقائهم بالقواعد الجماهيرية.

ج - مرحلة الترشيح إلى العضوية (من شهرين إلى ثلاثة أشهر)

(١) يتم خلالها التركيز الكامل على من ثبتت صلاحيتهم في مرحلة التهيئة الفكرية، وذلك بطريق الاتصال الفردي والمباشر مع أعضاء أمانة الشؤون العربية، كوسيلة لدراسة قدرات الأفراد، ولمتابعة سلوكهم الشخصي من خلال المعايشة المتصلة، مع تكليفهم بواجبات دورية تظهر إمكانية التزامهم بالعمل التنظيمي (من دون أي مفاتحة)، كحضور ندوات خاصة، وتكليفهم بإبداء رأيهم في ما يدور فيها، أو تكليفهم بتجميع أعداد من زملائهم لحضور الندوات التي تقام في نادي الطلبة العرب، أو بتكليفهم بتجميع معلومات عن نشاط طلابي معين داخل إطارات نشاطهم... إلخ. هذا إلى جانب اختبار قدراتهم القيادية في إدارة مناقشة فكرية معينة لتقييم قدراتهم على الإقناع والتصدّي لأي آراء تتعارض وما نطرحه عليهم من أفكار.

(٢) أما بالنسبة إلى العناصر المرشحة من القواعد الشعبية خارج الجمهورية العربية المتحدة، فيقوم الأعضاء المنتظمون في «الطليعة العربية» بأداء هذا الواجب أثناء وجودهم معهم في الخارج.

(٣) بعد أن تتكوّن القناعة بأن المرشح صالح للانضمام إلى «الطليعة العربية»، يقوم عضو الأمانة أو عضو الطليعة الذي رشحه بتحرير نموذج الترشيح موضحاً به البيانات المطلوبة كافة، ثم يتم تجميع نماذج الترشيح في مكتب التنظيم في الأمانة، لمراجعة البيانات عن العضو والتحقق من سلامة صفحته، وبذلك يصبح جاهزاً للالتزام.

د ـ مرحلة الالتزام التنظيمي

يتم التزام المرشح على النحو التالي:

(١) بالنسبة إلى من هو في داخل الجمهورية العربية المتحدة، يستدعى إلى الاجتماع بأمين الشؤون العربية، بهدف التعارف، حيث يتم تقييم نهائي لصلاحيته بالتعرّف إلى فكره، وإلى قدراته القيادية، من خلال حوار تفصيلي، مع التركيز على:

(أ) الإيمان بأهداف الثورة العربية وضرورة قيام تنظيم ثوري واحد.

(ب) الإيمان بوحدة الشعب العربي والتخلي عن المفهوم الإقليمي.

(ج) رفض الحزبية التقليدية في كل صورها.

(د) الإيمان بالنظام الاشتراكي كوسيلة علمية لحل مشاكل الإنسان العربي لإقامة مجتمع الكفاية والعدل.

(هـ) الاستعداد للتضحية والبذل.

(و) القدرة على الالتحام بالقواعد الشعبية وقيادتها.

(ز) القدرة على التصدي للقوى المناوئة.

(٢) بالنسبة إلى العناصر المرشحة في خارج الجمهورية العربية المتحدة، يتم إلزامهم بمعرفة فتحي الديب شخصياً، وذلك لمن تسمح ظروفه بالحضور إلى القاهرة. أما من يتعذر حضورهم، فيتم انتهاج الأسلوب نفسه بواسطة أحد الأمناء المساعدين في الأمانة، الذي يقوم بالانتقال إلى مركز نشاط التنظيم في الفرع المعني في الوطن العربي لهذا الغرض.

(٣) بعد وضوح صلاحية المرشح، تتم مفاتحته، ومن ثم إلزامه بأداء القسم، ثم شرح لائحة التنظيم. ويقوم العضو بنفسه بتحرير نموذج العضوية، ويوقع عليه. وينتهي الوضع بتسكين العضو تنظيمياً ضمن إحدى خلايا فرعه، كما يتم ربطه تنظيمياً بأمين سر خليته، ويبدأ بممارسة نشاطه التنظيمي تحت قيادة أمين سر الخلية، وبإشراف مندوب اتصال الأمانة المختص بالفرع.

ثانياً: ممارسة العضو لعمله التنظيمي

١ ـ تجتمع كل خلية مرة أسبوعياً، وكلما دعت الضرورة.

٢ ـ تمارس كل خلية نشاطها على أساس من خطة عامة توزع فيها المسؤوليات على أعضاء الخلية، لتصبح هذه المسؤوليات جزءاً من نضالهم اليومي. وهذه الخطة العامة تشمل المجالات الثلاثة التالية:

١ ـ المجال التنظيمي

لأن أسلوب تجنيد الأعضاء الجدد والمراحل التي يمر بها التجنيد للتنظيم يعتبر حجر الزاوية في تزويد التنظيم بعضوية جديدة، لا تؤثر في أمانه، وتساهم في تعزيز فعالياته النضالية، وتحافظ على المستوى النضالي للعضوية بشكل عام. فقد اهتمت قيادة «الطليعة العربية» بتضمين برامج التثقيف محاضرات موسعة عن كيفية القيام بهذه المهمة، وعن الخبرات والمهارات الواجب توافرها في العضو الذي يقوم بالتجنيد والشروط الواجب مراعاتها أثناء قيامه بهذه المسؤولية. وقد خصّصت محاضرة في برنامج «محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي» تحت عنوان: «كيف يمارس المناضل الطليعي عمله التنظيمي؟»، تتضمن شرحاً وافياً للمراحل التي تمر بها عملية تجنيد الأعضاء الجدد، وهي:

أ ـ مرحلة الاستكشاف.

ب ـ مرحلة الاقتراب (فتح الحوار).

ج ـ مرحلة التهيئة للربط التنظيمي.

د ـ مرحلة الالتزام التنظيمي.

هـ ـ مرحلة اكتساب الصفات القيادية للطليعي من خلال ممارسته للعمل التنظيمي.

وفي ما يلي نعرض بقدر أكبر من التفصيل لهذه المراحل، وما تفرضه على العضو من التزامات:

أ ـ مرحلة الاستكشاف

(١) هي أخطر مراحل العمل التنظيمي، إذ يتم من خلالها التعرّف إلى شخصية الفرد، ظاهره وباطنه، ومدى صلاحيته للالتزام التنظيمي. وتتمثل خطورتها بأن ظاهر الفرد، وإن كان انعكاساً لباطنه أصلاً، إلا أنه قد يكون ظاهراً مفتعلاً، خصوصاً إذا ما أحسّ الفرد أنه موضع اختبار أو استكشاف.

(٢) تؤدي العناصر التالية دوراً مساعداً في التعرف إلى شخصية الفرد:

(أ) الوضع الاجتماعي للفرد، وكذلك وضع أسرته الطبقي.

(ب) ماضي الفرد وارتباطاته السياسية السابقة.

(ج) السلوك الشخصي ومدى ما يلتزم به من أخلاقيات.

(د) الوعي الفكري ومدى ارتباطه بتطور الأحداث التي يعيشها المجتمع.

(هـ) تطلعاته وآماله للمستقبل.

(و) موقفه من التحديات التي تواجه الثورة العربية، ومدى مسايرته للخط القومي.

(ز) قدراته الشخصية في الحديث والحوار والإقناع.

(ح) مدى صلابته في تحمّل مسؤولية النضال من خلال التجربة.

(ط) صداقاته الشخصية ونوعيات أصدقائه.

(ي) أبعاد شخصيته من حيث الذكاء والثقافة والهوايات.

ولا شك في أن الوقوف على ذلك لا يتأتى من خلال الأسئلة المباشرة أو التحري فقط، وإنما يمكن الوصول إلى إجابات سليمة من خلال الاحتكاك المستمر والتجربة، وإن أمكن المعايشة.

(٣) أما الجوهر الباطني للإنسان، فأمر ليس من العسير الوصول إليه إذا ما وضع الفرد المراد التعرّف إلى شخصيته في مواقف محددة وتجارب موضوعية، من خلال خبرة الطليعي القائم بعملية الاستكشاف ووعيه.

(٤) بصفة عامة، يمكن، من خلال محاولة مطابقة مواصفات الثوري السابق إيضاحها، رسم حدود واضحة لشخصية الفرد، وإن كان يمكن اكتساب بعض القدرات القيادية من خلال العمل التنظيمي للطليعي، إلا أن هناك أساسيات يجب أن تتوافر في العضو المراد اكتسابه.

(٥) يجب ألا نغفل أن القوى المناوئة لن تدخر الجهد في دسّ بعض العناصر التي تحاول أن تتبنّى شعاراتنا وفكرنا، بهدف التسلل لمعرفة ما وراء هذا الفكر المطروح، وعادة ما تدفع عناصر غير معروفة بولائها إلى أي من هذه القوى. لذا يجب توخّي الدقة الكاملة في متابعة حركة الفرد المستكشف بصفة مستمرة في مرحلة التعرف إليه، وتحرّي الدقة الكاملة في الإلمام بماضيه وصداقاته.

ب ـ مرحلة الاقتراب (فتح الحوار)

(١) يبدأ فتح الحوار بعد الانتهاء من مرحلة الاستكشاف، ويتوقف نجاح أسلوب الحوار على قدرة الفرد الطليعي على انتخاب الزمان المناسب، والمكان والموقف اللذين يتم فيهما الحوار، مع تحديد سابق لأبعاد شخصية الفرد الذي يتم معه الحوار.

ويمكن من خلال هذا الحوار التعرف بعمق أكثر إلى نوعية الشخص، وتحديد قدراته الفكرية ومدى استيعابه للواقع العربي الذي يعيشه.

(أ) يلتزم العضو بتنفيذ تعليمات أمن الحوار.

(ب) استناداً إلى ما توصل إليه العضو من تحديد نوعية المتحاور معه، يسير أسلوب الحوار طبقاً للتقسيم التالي:

- **عناصر ثورية على مستوى عالٍ من الوعي، ولم يظهر لها أي انتماء حزبي:**

يُركّز معها الحوار على ما يلي:

(أ) مناقشة الواقع العربي.

(ب) الشعارات المرفوعة في الساحة، ووجهة نظر العضو في تحقيقها.

(ج) صورة العمل النضالي المطلوب وطبيعته.

(د) تقييم العمل القطري والعمل القومي.

(هـ) مفهوم الثورة والقوى الثورية، ومحاولة التوصل إلى مواصفاتها.

(و) ماذا تعني من خلال فكر المتحاور معه الثورة السياسية والثورة الاجتماعية؟

(ز) كيف نواجه المستقبل في مواجهة التحديات القائمة على الساحة العربية؟

ويجب أن ينتهي الحوار بالوصول إلى أعماق الفرد وتقييم كامل لقدراته ومدى إيمانه بما يطرحه من فكر.

• **عناصر غير مرتبطة حزبياً، ولكنها تعطف على حركة الأحزاب «المضللة»**

يُركّز أسلوب الحوار على:

(أ) استعراض مواقف الأحزاب من مختلف القضايا العربية.

(ب) مدى ما حققته الأحزاب من مكاسب للقواعد الشعبية العربية، ولأهداف النضال العربي.

(ج) التركيز على مواقف محددة لهذه الأحزاب وقفت فيها مواقف تتعارض ومصلحة النضال العربي، بهدف كشف فشلها في قيادة الجماهير نحو تحقيق آمالها.

(د) الإثارة التدريجية للفرد بالنسبة إلى دوره، كشاب واع بأهداف أمته، وملم بطبيعة التحديات، وما يتطلبه ذلك من تحمّله لمسؤوليته كمناضل عربي.

(هـ) بعد وضوح الرؤية، وفي ضوء تقبل الفرد لإدانة الحزبية، يبدأ الحوار مع الفرد طبقاً لما جاء مع العناصر الواعية، لتأكيد ما تضمّنه من مفاهيم.

• **عناصر ليست على قدر كبير من الوعي، ولم تمارس أي عمل سياسي من قبل «عناصر خام»**

يختلف أسلوب الحوار مع هذه الفئة، إذ يكون في صورة شرح وإيضاح، وصولاً بالعضو إلى تفهم كامل لحركة تاريخ النضال العربي، وما اعترضه من عقبات ممثلة بالتناقضات بكل صورها، ثم الانتقال تدريجياً بالعضو إلى:

(أ) إدانة الحزبية ـ القطرية ـ الطائفية ـ الرجعية ـ الإقطاع ـ الرأسمالية المستغلة.

(ب) متطلبات النضال العربي في المرحلة الحالية التي يجتازها الوطن العربي، مع التركيز على دور قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في التغيير.

(ج) التعبئة الكاملة للفرد في مواجهة التحديات، وصولاً إلى ضرورة قيام الثورة العربية الواحدة لتمارس طليعتها دورها القيادي في تعبئة الجماهير وقيادتها لتحقيق أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال تزويد الفرد بالمادة الفكرية عن طريق الاطلاع على الكتب الفكرية والعقائدية السليمة الاتجاه، وتوجيهه ومشاركته في سماع برامج الإذاعة الموجهة تنظيمياً، مع المناقشة الموضوعية المستمرة، على أن موضع العضو موضع الاختبار هو من خلال مواقف نضالية متدرجة لتقييم قدراته وصلاحيته للترشيح كعضو طليعي.

ج - مرحلة التهيئة للربط التنظيمي

هي المرحلة التي يتم فيها تحديد شخصية الطرف الثاني وتهيئته فكرياً للالتزام بالتنظيم. ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

(١) إيجاد مبرر للقاء في نطاق ضيّق.

(٢) استمرار النقاش موضوعياً، ثم توجيهه إلى الناحية السياسية من خلال البدء بطرح الأحداث السياسية الراهنة.

(٣) متابعة مناقشة الواقع العربي، مع إظهار أثر التناقضات في حركة النضال العربي من دون تركيز واضح يثير أي حساسيات، مع طرح أهمية التوصل إلى إذابتها (عن طريق تبادل النقاش والتساؤلات).

(٤) توزيع أهداف الاستعمار، سواء القديم أو الحديث المقنع، واستغلاله للتناقضات والأحزاب التقليدية في الوطن العربي.

(٥) تقييم الأحزاب التي قامت في الوطن العربي، مع ذكر بعض المواقف التي تدينها وتؤكد خيانتها للنضال العربي، والوصول إلى فشلها في تحمل مسؤولية تحقيق آمال الشعب.

(٦) تحديد الرجعية العربية وعمالتها ودورها في خدمة الاستعمار المتحالف مع الصهيونية العالمية.

(٧) إثارة الحماس والاعتزاز بالرباط القومي العربي في الطرف الآخر.

(٨) التوصل إلى حتمية الثورة العربية الواحدة بمضمونها السياسي والاجتماعي، مع الاسترشاد بتجربة التطبيق الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة كنموذج لتطور الدول النامية.

(٩) تحديد القوى صاحبة المصلحة في الثورة، وهي الجماهير العريضة.

(١٠) القوة العربية الذاتية هي الفيصل، وكيف نبنيها؟ ضرورة الاعتماد على القوة البشرية والمادية والفكرية العربية في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

(١١) إشعار الطرف الآخر بمسؤوليته كثوري عربي نحو الشعب العربي.

(١٢) الوصول بالطرف الآخر إلى الإيمان بالقيادة التي أثبتت ثوريتها وإخلاصها في العمل من أجل تحقيق آمال الشعب العربي وحل مشاكل الجماهير.

(١٣) الوصول إلى ضرورة تلاحم الثوار الحقيقيين في الوطن العربي، وتبيان أنهم كثيرون، وإنما ينقصهم التعرّف إلى بعضهم البعض وتلاحمهم.

(١٤) طرح أسلوب العمل الثوري العربي الواحد للوصول إلى السرية في العمل، وحتمية بنائه ومساره القومي.

مع مراعاة أن تتم الخطوات السابقة تدريجياً بطريقة لا يشتمّ فيها وجود أي تنظيم، والالتزام بمراعاة قواعد الأمن.

ولا يعني هذا أن هذا الأسلوب هو الأسلوب المطلوب انتهاجه مع كل فرد بل هناك من هم على دراية ووعي، فيقتصر الوضع في حالتهم على مجرد إثارة رؤوس المواضيع التي لا يطرحها الطرف الآخر.

د ـ مرحلة الالتزام التنظيمي

(١) تتم هذه الخطوة بعد مرور العضو المُرشح في المراحل السابقة، وبعد التأكد من توافر صفات الطليعي فيه، ووضوح صلاحيته لعضوية التنظيم، من واقع نموذج بيانات الترشيح للعضوية موقعاً عليه من الشخص الذي قام بالترشيح.

(٢) يقوم المرشح بترتيب لقاء مع مفوض الإلـزام من قيادة التنظيم، بحيث يظهر للفرد المرشح أنه لقاء غير مدبّر (كأن يطرح عليه سبب اللقاء استيضاح بعض الاستفسارات، مثلاً).

(٣) يفتح مفوض الإلزام في هذا اللقاء حديثاً عاماً على مستوى موطن المرشح، ثم يتدرج إلى المستوى القومي، حيث يطرح تساؤلات يمكن من خلال إجابة الفرد المرشح عنها الحكم النهائي على مدى صلاحيته للالتزام بعضوية التنظيم، ويكون ذلك من خلال:

(أ) التناقضات في الوطن العربي (الطائفية ـ الرجعية ـ رواسب الاستعمار). ما هو الحل المتصور لإذابة هذه التناقضات؟

(ب) التعرّف إلى مدى تفهم الفرد لأهداف النضال العربي (حرية ـ اشتراكية ـ وحدة).

(ج) ما هي الثورة، ومن هو الثوري العربي؟

(د) من هم أصحاب المصلحة في إحداث التغيير في الوطن العربي؟

(هـ) ما هو أسلوب العمل المطلوب لإحداث هذا التغيير؟

(و) كيف يساهم الثوريون في هذا العمل؟

(ز) ما هي أداة هذا العمل في تصور الفرد؟ وكيف تقوم؟

(ح) طبيعة ممارسة هذا العمل (علني أو سري).

(ط) كيف يساهم الفرد في تحمّل مسؤولية هذا العمل إن وجد؟

(ي) مدى استعداد الفرد للالتزام بهذا العمل عند وجوده؟

(ك) كيف يمارس العضو عمله في توعية القواعد الشعبية؟

وإذا ما ثبتت صلاحية الفرد ونضجه الفكري واستيعابه لفكر الطليعة العربية، يتم إلزامه بأداء القسم في حضور أمين سر خليته.

(٤) بعد أن يتم التزام العضو يقوم الإلزام التنظيمي بشرح التالي لوضع المناضل الجديد في إطار التنظيم:

(أ) الأساس الفكري للتنظيم.

(ب) البناء التنظيمي.

(ج) حقوق المناضل وواجباته.

(د) النظام الداخلي للتنظيم.

(هـ) أمن التنظيم.

(٥) يقوم العضو بملء نموذج العضوية ويحصل على رقمه السرّي.

٢ ـ ممارسة العمل التنظيمي

يبدأ أمين سر الخلية بعد مرحلة إلزام العضو بالتدرج بالمناضل الجديد ليتدرب على ممارسة عمله التنظيمي على النحو التالي:

أ ـ إعداده إعداداً أولياً للتكيف التنظيمي.

ب ـ تعريفه إلى أعضاء خليته توطئة لاندماجه في عمل التنظيم.

ج ـ تحديد دوره وواجبه في برامج عمل الخلية.

د ـ وضعه في الصورة الكاملة بالنسبة إلى ما ورد في النشرات التنظيمية أو التثقيفية.

هـ ـ إعداده تنظيمياً لتحمّل مسؤوليته كمناضل طليعي طبقاً لبرامج التربية التنظيمية.

ثالثاً: كيف ينمّي المناضل الطليعي قدراته القيادية من خلال الممارسة؟

مما لا شك فيه أن القيادة، قدرة وقدوة ومسؤولية وعمل، تحتاج إلى صقل مستمر وعمل دؤوب، الأمر الذي يدفع بالقيادي إلى ممارسة احتكاك مستمر بالأفراد، وما لم تكن القيادة قادرة على الكسب المستمر لثقة القاعدة الشعبية، لوجدت نفسها منعزلة عن الجماهير. ولذلك يتطلب الأمر أن يعي العضو الطليعي دوره كقيادي، ويعمل على تنمية قدراته القيادية من خلال:

١ ـ أن يظهر بالمظهر اللائق من جميع النواحي، على ألّا يغالي في مظهره كي لا يكون محل نقد الجماهير.

٢ ـ أن يبعث الثقة في نفوس الآخرين من خلال ثقته في نفسه من دون غرور أو استعلاء.

٣ ـ أن يكون متزناً، ولا يسلك سلوكاً معيباً ينقص من قيمته.

٤ ـ ألّا يكون عابساً دائماً (منفّراً)، ولا مرحاً أكثر من اللازم، بل يكون جاداً في وقت الجدّ، وفي المواقف المرحة يشارك بقدر يحفظ عليه شخصيته ومكانته بين الجماهير.

٥ ـ ألّا يتكلف أو يتصنّع في حديثه أو سلوكه مع الغير.

٦ ـ ألّا يخرج عن العرف والتقاليد، فيظهر بالمظهر الشاذ عن الجماهير.

٧ ـ أن ينمّي في نفسه قدرات الفراسة ليكتسب القدرة على تقييم من يلقاه سريعاً من خلال نظرة فاحصة.

٨ ـ ألّا يشارك في حديث أو مناقشة ما لم يكن ملمّاً بجوانبها قبل أن يدلي برأيه فيها.

٩ ـ أن يستمع إلى آراء الآخرين ويحترمها ويناقشها موضوعياً مع تفادي تسفيه رأي الآخرين.

١٠ ـ أن يدلل على رأيه بالأدلة والبراهين المقنعة من دون تعقيد.

١١ ـ أن يتحاشى فرض أو إملاء آرائه على الغير، فإن ذلك حتى إذا أتى بنتيجة سريعة، إلا أنها وقتية سرعان ما تتبدّد.

١٢ ـ أن يصل إلى آرائه عن طريق محدثيه، أي يحاول أن تتبلور آراؤه منهم، ويؤكدها هو بعد ذلك موافقاً عليها، مدعماً لها.

١٣ ـ ألا يبدي حماساً أكثر مما يجب في كل موضوع، بل يراعي ما يقتضيه الموقف من اعتدال من جميع النواحي: الصوت ـ الإشارة ـ تعبيرات الوجه.

١٤ ـ أن ينمّي في نفسه القدرة على انتهاج الأسلوب السهل المفهوم مع القدرة على حسم أي موضوع برأي قاطع.

١٥ ـ أن يعيش مشاكل الجماهير ويتدارسها معها، ويعمل على حلها، ويحس بآلامها ويستشعر آمالها.

١٦ ـ أن يكون قدوة للجماهير، ويشعرها أنه أول من يطبق المبادئ التي ينادي بها.

١٧ ـ أن يتحلى بأخلاق نضالية، فهو أول من يضحّي وآخر من يغنم.

رابعاً: أمن التنظيم

١ ـ الحذر الشديد والالتزام الكامل بقواعد الأمن هو رائد كل حركة التنظيم على المستويات التالية:

أ ـ أعضاء الأمانة القائمون بالعمل في بناء التنظيم.

ب ـ اجتماعات الخلايا.

ج ـ حركة الأعضاء المنظّمين.

د ـ الاتصالات التنظيمية.

٢ ـ يتبع التنظيم قواعد أمن أساسية على الوجه التالي:

أ ـ التعامل بغير الأسماء، وقصر التعامل على الأرقام، مع استخدام أسماء كودية للخلايا.

ب ـ سجلات التنظيم وبياناته كلها مركزية في القاهرة.

ج ـ الاتصالات التنظيمية مع الأعضاء في الخارج تتم بكلمات سر محددة مع قيادات الأفرع.

د ـ نشرات التنظيم كلها تقرأ في الاجتماعات، ثم تحفظ في الأمانة.

هـ ـ درجة السرية في المكاتبات الخاصة بالتنظيم هي سرية للغاية.

و ـ محظور على الأعضاء ترديد اسم التنظيم «الطليعة العربية» إلا في الاجتماعات التنظيمية فقط.

ز ـ أمن الخلية وأمن الأعضاء هو أول موضوع يناقش في كل اجتماع تنظيمي.

٣ ـ يفضل الالتزام والدقة في مراعاة قواعد الأمن، ورغم انتشار التنظيم على الساحة العربية فإنه ما زال محاطاً بالسرية الكاملة.

٤ ـ يحكم اتساع قاعدة التنظيم مبدأ «الاهتمام بالكيف قبل الكَم». وهذا عنصر مهم يمنح التنظيم إمكانية السرية المطلقة، ويدعمه دائماً بالقيادات القادرة على تحريك القواعد الشعبية وتحمل مسؤوليات النضال.

خامساً: تطور عضوية التنظيم

مارست قيادة الطليعة العربية نشاطها من خلال أعضائها في الجمهورية العربية المتحدة، وفي العديد من الأقطار العربية، حيث ركّزت داخل الجمهورية العربية المتحدة على إقامة المعسكرات التثقيفية السياسية والعقائدية للطليعة العرب، لخلق مناخ فكري من شأنه توضيح الخط القومي وخدمة الحركة التنظيمية، وإقامة الندوات والمحاضرات التي تتولاها أمانة الشؤون العربية في مقر نادي الطلبة العرب، والتي تتضمن برامج عقائدية وسياسية تخدم الخط السياسي والمشاركة في الجهود التي تبذل لخلق جيل ملمّ بحقائق الواقع العربي من الناحية السياسية والاقتصادية والتاريخية من خلال محاضرات أعضاء أمانة الشؤون العربية في الدورات العمالية والمهنية والدراسية في المعاهد الاشتراكية، واستمرار اللقاءات والحوار مع التنظيمات والأحزاب

السياسية التي تنشط في الوطن العربي، بهدف التعرّف إلى القائمين عليها، والعاملين بين صفوفها ونشاطها ومخططاتها، فضلاً عن توضيح خط الجمهورية العربية المتحدة القومي والسياسي.

أما خارج الجمهورية العربية المتحدة، فقد استهدف النشاط العلني الذي تمارسه الطليعة تعميق الوعي القومي على مستوى القواعد الشعبية، وخصوصاً في إطار تجمّعات الاتحادات المهنية والعمالية، وتوجيه خطة العمل في الاتحادات المهنية العربية والنقابات العمالية المختلفة بهدف توحيد الحركة، وإتاحة الفرصة للقيادات الثورية لتأخذ مواقعها المناسبة في مجال العمل القومي.

وبالتوازي مع هذا النشاط العلني، تواصل التحرك السري لأعضاء الطليعة العربية في تنمية أعضاء التنظيم. وتم بالفعل خلال الفترة حتى ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٦ كسب عضوية جديدة، وبناء أنوية تنظيمية في عدة أقطار عربية. هذا فضلاً عن إقامة معسكرات التدريب التنظيمي والفكري والعسكري (العمل الفدائي)، حيث وصلت العضوية في منتصف عام ١٩٦٨ إلى ٦٠٩ أعضاء منظمين في اثني عشر قطراً عربياً.

١ ـ العضوية المنظّمة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦

السودان: ٥ أعضاء منظّمين، و٢٨ مرشحاً؛ ليبيا: ٢٠ مرشحاً؛ تونس: ٤ مرشحين؛ المغرب: ٤ مرشحين؛ فلسطين: عضو واحد منظّم، و٨ مرشحين؛ سورية: ١٩ عضواً منظماً، و٢٣٩ مرشحاً؛ لبنان: ٢٤ عضواً منظماً، و٦١ مرشحاً؛ الأردن: ١٠ أعضاء منظمين، و٩ مرشحين؛ العراق: ١١٩ عضواً منظماً، معظمهم من الضباط الأحرار، و٥٣ مرشحاً؛ اليمن: ٨ أعضاء منظمين، و٤٩ مرشحاً؛ جنوب اليمن: ٤ أعضاء منظمين، و١١ مرشحاً؛ الخليج، بما في ذلك الكويت: ١١ عضواً منظماً، و٢٨ مرشحاً. والعدد الإجمالي للعضوية ٢٠٢ عضو منظم، و٥١٦ مرشحاً.

٢ ـ العضوية المنظمة في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٨

السودان: ٣٦ عضواً؛ ليبيا: ٦ أعضاء؛ الجزائر: عضو واحد؛ فلسطين: ٣٦ عضواً؛ سورية: ٤٢ عضواً؛ لبنان: ١١٢ عضواً؛ الأردن: ٢٩ عضواً؛ العراق: ١٨٨ عضواً؛ اليمن: ٤٥ عضواً؛ جنوب اليمن: ٥٧ عضواً؛ الخليج: ٥٧ عضواً. إجمالي العضوية ٦٠٩ أعضاء منظّمين.

٣ ـ المنظّمون

هم عناصر قيادية جماهيرية صلبة، تم إلزامها بعد مرورها بالمراحل المحددة للتجنيد.

٤ ـ المرشحون

هم العناصر التي تتهيأ للالتزام بعد مرورها في مختلف مراحل التجنيد.

سادساً: ثلاث أزمات تواجه التنظيم

واجه تنظيم «الطليعة العربية» ثلاث أزمات كان لها تأثير سلبي في نشاطه، وإن كان قد نجح في مواجهتها وتجاوزها، وواصل نشاطه رغم ما ألحقته به من خسائر. أولى هذه الأزمات هي هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والأزمة الثانية هي أزمة الثقة بأن هذا التنظيم يقوده جمال عبد الناصر فعلاً، والأزمة الثالثة هي رحيل جمال عبد الناصر، وما ترتب على ذلك من صراع حول الهيمنة على التنظيم، وخصوصاً من السلطة في ليبيا.

وفي ما يلي نعرض لهذه الأزمات الثلاث، وكيف واجهها تنظيم «الطليعة العربية»:

١ ـ الأزمة الأولى: هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧

كانت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مفاجأة كبرى للشعوب العربية عامة، والشعب المصري بصفة خاصة، وتأثرت «الطليعة العربية» بشدة من هذه الهزيمة، وعانت تبعات ظواهر سلبية عديدة. وإن كان هذا التطور السلبي قد كشف عن قدرات مهمة لدى الأعضاء الذين واجهوا ضغوطاً حادة، وتصدّوا لها، ومارسوا دوراً كبيراً في قيادة حركة الجماهير في أكثر من موقع على الساحة العربية، ومنها:

أ ـ قاد التنظيم التظاهرات الشعبية في لبنان والعراق واليمن وليبيا والسودان لمساندة القيادة الثورية.

ب ـ شكّلت كوادر التنظيم في بعض الأقطار العربية (من خلال بعض الهيئات المحلية لتخفي حركتها التنظيمية) لجاناً عديدة لجمع التبرعات المالية للمجهود الحربي العربي.

ج - التصدّي للقوى المناوئة في مواطنها لكشف مخططاتها وحركتها[٣].

د - إقامة المعسكرات تحت قيادة مؤسسات محلية في بعض الأقطار لتدريب الشباب على العمل الفدائي بواسطة القيادات التي تلقت تدريباتها الفدائية في الجمهورية العربية المتحدة بإشراف وإعداد أمانة الشؤون العربية.

- التدريب على العمل الفدائي

أقيمت خلال عام ١٩٦٧ بعد هزيمة حزيران/ يونيو ثلاثة معسكرات للعمل الفدائي:

أ - المعسكر الأول: في الفترة من ١٦/ ٦/ ١٩٦٧ إلى ١٣/ ٧/ ١٩٦٧، تدرب فيه عشرون عضواً: ٤ سوريين، و٤ لبنانيين، وأردنيان، و٣ يمنيين، و٥ من الجنوب، و٢ من الخليج.

ب - المعسكر الثاني: من ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ إلى ٤/ ٨/ ١٩٦٧، تدرب فيه خمسون عضواً: سوداني واحد، و١٠ فلسطينيين، و١٦ سورياً، ولبناني واحد، و١٣ أردنياً، و٥ يمنيين، و٢ من الجنوب، و٢ من الخليج.

ج - المعسكر الثالث: من ٢٢/ ٨/ ١٩٦٧ إلى ١٤/ ٩/ ١٩٦٧، تدرب فيه ١٩ عضواً: ليبي واحد، وفلسطينيان، و٣ سوريين، ولبناني واحد، وعراقي واحد، و٩ يمنيين، وواحد من الجنوب، وواحد من الخليج.

هذا، وقد كلف من تم تدريبهم من لبنان والأردن والخليج بالسفر إلى أقطارهم، وأعطوا واجبات تتضمن.

- تنظيم مجموعات عمل فدائي من الأعضاء المنظمين والمرشحين داخل كل قطر.

- تدريب هذه المجموعات بأسلوب التدريب نفسه الذي تم في القاهرة.

- انتظار تعليمات بدء العمل الفدائي في حينه.

وقد أبرزت الهزيمة وما بعدها ضغطاً ملحّاً وحاداً على التنظيم ليستكمل أهم وأخطر مراحله، وهي الانطلاق التنظيمي. وهذه المسألة ليست ردّ فعل لضغط طارئ

(٣) «تقرير عن تطوّر العمل في إقامة الطليعة العربية».

أو عابر، بل هي في الأساس حتمية تفرضها حركة التنظيم الدائمة، وإن عدم الاستجابة لها يعني بقاء العمل التنظيمي منحصراً في إطار المرحلة السابقة، ومتخلفاً عن متطلبات المرحلة القادمة من نضال الجماهير العربية[٤].

كما أن الهزيمة والإصرار على مواجهتها دفعت عدداً غير قليل من أعضاء التنظيم إلى التطوع في المنظمات الفدائية الفلسطينية القائمة على حساب انتظام النشاط في إطار «الطليعة العربية»، وبدا هذا واضحاً بشكل كبير بالنسبة إلى فرع فلسطين من «الطليعة العربية». وسوف نعرض بالتفصيل هذه المسألة عند تناول فرع فلسطين في الفصول القادمة، وكذلك في تناولنا لأزمة الثقة بأن جمال عبد الناصر هو قائد «الطليعة العربية».

٢ ـ الأزمة الثانية: أزمة الثقة بأن جمال عبد الناصر هو قائد «الطليعة العربية»

كان لهذه الأزمة مقدمات منذ الخطوات الأولى لتأسيس «الطليعة العربية»، حيث كان الأعضاء يتطلعون إلى لقاء الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره قائد التنظيم، ولأن الذين قبلوا عضوية «الطليعة العربية» أقدموا على ذلك إيماناً منهم بفكر عبد الناصر وقيادته. وقد كان لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما تلاها من ضغوط، أثر في ازدياد شعور الأعضاء بالشك في علاقة «الطليعة العربية» بجمال عبد الناصر، وتفاعلت هذه الأزمة داخل التنظيم إلى الدرجة التي دفعت فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى رفع مذكّرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٩ بعنوان: «أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدد كيانه»[٥]، استعرض فيها جهود بناء التنظيم، وأن هذه الجهود اعترضتها صعوبات عديدة عكست آثارها على نفسية مناضلي التنظيم، وخصوصاً تلك الناجمة عن هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومحاكمة القيادات ونشاط القوى المضادة الرجعية والحزبية.

وقد عمق من آثار هذه الصعوبات في نفسية وحركة مناضلي التنظيم نفاد الإمكانات المادية القادرة على تلبية احتياجات الحركة التنظيمية، وهو ما أصابها بالشلل والعجز عن متابعة نشاط فروع التنظيم المتزايد وتلبيتها في مواصلة النضال بعد

(٤) «تقرير عن تطور العمل في إقامة تنظيم الطليعة العربية،» أمانة الشئون العربية (١٩٦٨)، [أرشيف فتحي الديب].

(٥) «مذكرة: أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدد كيانه،» (١٩٦٩)، [أرشيف فتحي الديب].

الهزيمة، وتصادم العمل التنظيمي مع بعض الأجهزة التنفيذية، ووجود لبس واضح لدى أعضاء «الطليعة العربية» في علاقة جهاز الاتحاد الاشتراكي العربي السياسي بـ «الطليعة العربية»، من خلال عدم إحساسهم بوجود ونشاط فرع لـ «الطليعة العربية» في مصر، بينما تتعدد التيارات الإقليمية والأخطار القطرية التي تجد طريقها إلى الرواج والتأثير في عناصر من الشباب المصري، واستقطاب العمل الفدائي جماهير عريضة من أمتنا العربية بعد النكسة لإشباعه لهم بنموذج البطل العربي الذي تحطم كبرياؤه بعد نكسة ٥ حزيران/ يونيو.

ويقول فتحي الديب في مذكّرته إلى الرئيس جمال عبد الناصر «إن المحصّلة النهائية لصعوبات هذه المرحلة انتهت بتعميق التمزق النفسي والحيرة والاضطراب والشك في نفوس مناضلي التنظيم، خصوصاً بعد وضوح عجز جهاز إدارة الحركة التنظيمية المركزي عن الاستمرار في الاتصال بالفروع، وإجابة احتياجاتها التنظيمية العاجلة، ومواكبة نشاطها الذي تزايد خلال مرحلة الانتشار.

ويؤكد فتحي الديب أن هذا التطور السلبي في حركة التنظيم المركزية ونشاط القوى المضادة أدى إلى أزمة عكست نفسها في نفوس المناضلين[٦].

٣ ـ الأزمة الثالثة: رحيل جمال عبد الناصر ومحاولات السيطرة على «الطليعة العربية»

واجهت «الطليعة العربية» أزمة شديدة وضغوطاً كبيرة بعد رحيل جمال عبد الناصر يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وما تلاه من تحولات في القيادة السياسية المصرية، وانفراد أنور السادات بالسلطة في انقلاب ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١، وانقلابه على سياسات عبد الناصر، وتحوله إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتخلّيه عن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وقائدها جمال عبد الناصر، وتبنّيه سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما يعني عملياً انتهاجه سياسة معادية لأهداف الثورة الكبرى في الحرية والاشتراكية والوحدة، وتوتر العلاقات مع البلدان العربية، وبروز توجهات سياسية في دوائر السلطة والقوى الرجعية معادية لعروبة مصر وللقومية العربية. وقد أدى هذا كله إلى التوجه نحو ليبيا التي قدمت نفسها من خلال العقيد معمر القذافي، كامتداد لجمال عبد الناصر وسياساته القومية، وانتقلت اجتماعات القيادة

---

(٦) المذكرة نفسها، ص ٧.

القومية والمؤتمرات القومية لـ «الطليعة العربية» إلى ليبيا، حيث عقد المؤتمر القومي الثاني لـ «الطليعة العربية» في طرابلس - ليبيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ الذي أكد البيان الصادر عنه «أن الطلائع العربية مسؤولة اليوم أن تملأ الفراغ الذي خلفه رحيل القائد الخالد، وأن الطليعة العربية تتطلع وتسعى إلى أن تتعاون مع كل الطلائع العربية للوصول إلى التنظيـم العربي الواحد، وإقامة المؤسسات التي بدأ عبد الناصر بإقامتها، ومن ثم لبلورة الزعامة العربية الشاملة».

ويؤكد البيان «أن الطليعة العربية، وهي تتحمل نصيبها عن مسؤولية النضال الوحدوي لتعبر عن تقديرها العظيم للعطاء الوحدوي لثورة الفاتح من سبتمبر، وتستشعر إمكانية التعاون معها من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية وبناء التنظيم العربي الواحد».

هكذا أصبح للقيادة الليبية دور في المشاركة في بناء التنظيم العربي الواحد، وعززت هذا التوجه بالدور القيادي الجديد لليبيا بعض قرارات المؤتمر العام الثاني، وفي مقدمتها:

- يكون مقر الطليعة العربية القيادي غير ثابت، وتحدده القيادة القومية المؤقتة، وتتخذ طرابلس حالياً مقراً أول. كما يتخذ من القاهرة وبيروت مقرين فرعيين يكون في كل منهما مندوب قيادي.

- يوصي المؤتمر بسحب الملفات والوثائق التنظيمية من مكتب الشؤون العربية في القاهرة.

- العمل على إعادة بثّ البرامج العقائدية من إذاعة القاهرة، والعمل على بثها من إذاعة طرابلس، وقد شهدت السنوات التالية لانعقاد المؤتمر العام القومي الثاني ضغوطاً شديدة من القيادة الليبية لاعتمادها مرجعية للطليعة العربية، والاعتراف بدورها القيادي، كما حدث من عبد السلام جلود، الرجل الثاني في القيادة الليبية، عندما طلب اعتماد الكتاب الأخضر باعتباره المرجعية الوحيدة لـ «الطليعة العربية»، وهدد أنه في حالة الرفض سوف يتم تدمير تنظيم «الطليعة العربية». كما ساهم في تعزيز النفوذ الليبي على «الطليعة العربية» عقد دورات تثقيفية عديدة لكوادر «الطليعة العربية» في ليبيا، وكذلك انعقاد مؤتمرات الغطاء العلني للطليعة وكوادرها الطلابية (رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين) في ليبيا واتخاذ طرابلس مقراً لقيادة الرابطة.

هذا التوجه من ليبيا للحلول محل جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة في قيادة «الطليعة العربية»، واجهه تيار داخل «الطليعة العربية» ضم قيادات لها دور تاريخي في تأسيسها، ونجح إلى حدّ كبير في المحافظة على استقلالية «الطليعة العربية» والاحتفاظ بدور أساسي للطابع القومي للقيادة القومية للطليعة العربية، رغم أن بعض قيادات «الطليعة العربية» تجاوبت مع التوجه الليبي، وسعت إلى الاستجابة له. وللدكتور مخلص الصيادي رأي آخر في مسألة العلاقة مع ليبيا، فهو يرى أن قضية التمويل، وإدارة الحوار بين ليبيا والطليعة، عقب غياب عبد الناصر، وفتحي الديب، ودور تنظيمات «الطليعة» العلنية في هذا الأمر، لا يجوز أن يتم المرور عليه مرور الكرام.

إن الاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان، وحركة ١٣ يونيو اليمنية، ورابطة الطلبة العرب، وعدد من الشخصيات القومية، كان لهم دور في قصة العلاقة مع ليبيا. وأستطيع أن أجزم هنا أن القيادة الليبية التي قدمت دعماً مالياً وسياسياً متعدد الوجوه ومختلف الحدود إلى هذه التنظيمات والحركات، لم تقدم أي تمويل إلى التنظيم القومي مباشرة أو إلى القيادة القومية، ولم تفسح المجال في أي وقت لإجراء حوار بينها وبين التنظيم القومي.

إن حديث الباحث عن هذه العلاقة كان متواضعاً، وقد اكتفى بتوثيقه بالبيان الصادر عن القيادة القومية، كتعميم داخلي في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، وهو مؤشر كاف على التواضع في بحث هذه المسألة الشديدة الأهمية. وحين أراد أن ينهي الحديث عن التمويل، قال: «لكن القيادات التي شاركت في تأسيس الطليعة العربية رفضت هذه الضغوط»، أي الضغوط الليبية لحرف التنظيم، ونجحت في توفير البديل للتمويل الليبي، ومساندة ليبيا للتنظيم، وانتقلت المؤتمرات القومية والأنشطة المرتبطة بها إلى لبنان، ثم إلى عدة دول أوروبية أخرى. ولا يكفي العبور على هذا الوضع، والاكتفاء بقوله إنه لا يريد التوسع في أمر التمويل لعدم توافر معلومات موثقة[٧].

سابعاً: مراحل بناء تنظيم «الطليعة العربية»

بدأ العمل في تأسيس تنظيم «الطليعة العربية» في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ واستمرت عملية التأسيس حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، حيث مرت بثلاث مراحل

(٧) تعقيب د. مخلص الصيادي على مخطوطة الطليعة العربية (١٠/ ٧/ ٢٠١٤).

توافرت بعدها للتنظيم إمكانية الانطلاق ذاتياً في كل قطر، حيث تقرر أن تنقل صلاحيات القيادة المركزية إلى الفروع التي توافر لبعضها مقوّمات النمو من دون الحاجة إلى معاونة المستوى المركزي. وقد تحقق نوع من اللامركزية في قيادة التنظيم، بحيث أصبحت القيادة المركزية من حيث التشكيل والأداء تعبيراً عن قدرة التنظيم في الفروع.

١ - المرحلة الأولى من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧

ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة النشأة والتكوين التي تحقق خلالها:

- تهيئة المناخ والاستكشاف.
- تأسيس الأنوية.
- صقل هذه الأنوية وإعدادها.

وقد استند العمل في هذه المرحلة إلى الاستفادة من:

أ - تجربة الأحزاب القومية على مستوى الوطن العربي بسلبياتها وإيجابياتها، حيث يلاحظ أنها نجحت في التمركز في أقطار المشرق العربي دون مغربه. وكان هذا الوجود متفاوتاً من قطر إلى آخر، ووصل في بعض الأقطار إلى درجة التلاشي، مثل السودان والجزيرة العربية، ووجود رمزي في اليمن، ووجود مكثف في العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، الأمر الذي عكس آثاراً سلبية على كيانها التنظيمي في مرحلة الاكتمال تمثل في طغيان الوجود التنظيمي لفرع سورية والعراق على غيرهما. وكان علينا أن نبحث عن كيفية تلافي هذا القصور.

ومن الدروس المستفادة في تجربة الأحزاب القومية عدم وضوح أهدافها ونظريتها الفكرية، الأمر الذي سمح للاجتهادات الشخصية، ومن ثم التضارب الفكري، فأدى ذلك إلى الانقسامات في حزب البعث وحركة القوميين العرب. وهناك أيضاً إهمال الإعداد التنظيمي والنضالي للأعضاء حتى مراحل متأخرة من نموها، الأمر الذي عكس نفسه على بنية أعضائها وأسلوب ممارستهم الحزبية على شكل جدلي نظري، وطغيان النزعة الفردية والتعالي والانتهازية. ولكن هذه الأحزاب تميزت بوجود القائد بفكره وعزيمته وصلابته مع الأعضاء، الأمر الذي أكسبهم القدرة على التماسك التنظيمي، وتوليد طاقة ذاتية هائلة تدفع إلى الانتشار (ميشيل عفلق - جورج حبش - أنطون سعادة).

ب ـ دراسة ميدانية لواقع الأقطار العربية: أمكن من خلال هذه الدراسة التحرك وفق معلومات محدّدة ساهمت في تحديد أهدافها التنظيمية في كل قطر، حيث تقرر التروّي في التحرك التنظيمي في فرع سورية لعدم صلاحية قيادات الصفين الأول والثاني للعمل التنظيمي القومي والسرّي، لما يتفشّى بين صفوفهم من مختلف الأمراض التنظيمية مع التركيز على استقطاب جيل الشباب الصاعد الذي لم تصبه بعد مثل هذه الأمراض، وإعطاء أولوية التحرك التنظيمي وتكثيفه لفروع الخليج ـ اليمن شمالاً وجنوباً ـ السودان ـ لبنان ـ ليبيا، باعتبارها مناطق خام نسبياً في المجال التنظيمي، فضلاً عن أنها تمثل مواقع الصدام المستقبلية مع الرجعية والاستعمار، وأن تكون الأولوية للانتشار الرأسي والأفقي بين فئات الشعب العاملة في مرحلة تأسيس الأنوية وتكثيفها والتركيز على عناصر الشباب.

ونتيجة لهذه المعرفة بتجربة الأحزاب القومية والدراسة الميدانية للأقطار العربية، أمكن تحقيق معظم أهداف المرحلة الأولى من مراحل النمو في بعض الأقطار وقصور الإمكانات عن تحقيقها في البعض الآخر:

ـ تحقق نمو متوازن إلى حدّ ما في فروع: العراق ـ اليمن شمالاً وجنوباً ـ الخليج ـ لبنان.

ـ تحقق نمو تدريجي غير متكامل التوازن في فروع: فلسطين ـ الأردن ـ السودان ـ ليبيا.

ـ أمكن تأسيس أنوية تنظيمية في: يوغوسلافيا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ لندن.

ـ عجز التنظيم عن الانتشار في: المغرب ـ تونس ـ الجزائر، بسبب قصور الإمكانات المادية التي حالت دون تسهيل حركة أعضاء التنظيم في استكشاف هذه المواقع[٨].

ومن الجدير بالذكر أن العمل في هذه المرحلة بدأ من قاعدة التنظيم في الجمهورية العربية المتحدة، بأسلوب سرّي، ولكن من خلال إطار سياسي كبير وعلني، هو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي. واتخذ تحرك الأمانة مساراً تكتيكياً يتفادى الاصطدام المباشر مع القوى المناوئة، خصوصاً حركة القوميين العرب

(٨) «مذكرة: أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدد كيانه،» ص ٣ ـ ٤.

والشيوعيين وحزب البعث. وفي الوقت نفسه توجه النشاط التنظيمي إلى التركيز على استقطاب العناصر ذات النقاء والطهر الثوري ممن لم تنخرط في تلك الأحزاب من قبل، أو من سبق لهم المشاركة فيها، بينما حافظوا على نقائهم وطهرهم، فأحجموا عن المضي في الطريق بعد أن اكتشفوا قصور هذه الأحزاب عن إدراك آمال الأمة هدفاً وأسلوباً[٩].

وقد تركّز هذا النشاط التنظيمي المخطط في المجالات التالية:

أ ـ التجمّعات والعناصر الثورية المبعثرة في الوطن العربي، والتي لم تكن لها قدرة على الخروج من أرضها للتلاحم على الصعيد القومي.

ب ـ التشكيلات والتجمّعات العربية العمالية والمهنية (النقابات والروابط).

ج ـ الطلاب العرب الوافدون للدراسة في الجمهورية العربية المتحدة.

وقام بالجهد الأكبر، في هذا الصدد، الأعضاء في جهاز مفوضية القيادة لاكتشاف الأنوية التنظيمية الأولى، وكان لصلابة هذه الأنوية الفضل الأكبر في تحقيق الانتشار التنظيمي، وإنجاز الخطوات الأولى من مرحلة النشأة والتكوين في بناء «الطليعة العربية».

وساعد التحرك في إطار غطاء علني على تحقيق نتائج ملموسة في هذه المرحلة، حيث أمكن تطويع إمكانات الاتحاد الاشتراكي العربي لمصلحة بناء «الطليعة العربية»، بما ساعد على دفع التيار القومي وتطوير القواعد الشعبية والتأثير فيها قومياً من داخل تنظيمها السياسي.

وكان للعلاقات الجيدة مع النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الوطن العربي دور كبير في تحقيق الأهداف التنظيمية لهذه المرحلة. وأمكن توجيه الحركة العامة لهذه النقابات والاتحادات في الاتجاه القومي السليم، رغم أنها تضمّ في قياداتها قوى تقليدية ورجعية، وقوى سياسية متنافرة. ومن أهم إنجازات هذه المرحلة، خلق تيار سياسي قومي قوي في صفوف الطلبة العرب الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة، من خلال معسكرات التثقيف والمحاضرات والندوات في نادي الطلاب العرب[١٠].

---

(٩) «تقرير مفوّض القيادة للجنة القومية المؤقتة،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩)، ص ٢، [أرشيف فتحي الديب].

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

٢ ـ المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار التنظيمي من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى نهاية ١٩٦٨

شهدت هذه المرحلة تقييم المرحلة السابقة ـ بسلبياتها وإيجابياتها ـ ووضع خطة للتحرك التنظيمي في مرحلة الانتشار، حيث أمكن تحقيق النتائج التالية:

ـ تكثيف الأنوية التنظيمية الأولى.

ـ إعداد بعض القيادات التنظيمية وصقلها خلال ثلاث دورات تنظيمية في معهد الإعداد التنظيمي.

وقد واجهت التنظيم في هذه المرحلة صعوبات عديدة عكست آثارها على نفسية أعضاء التنظيم، ومنها:

ـ الآثار النفسية لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ العسكرية.

ـ الأثر النفسى للمحاكمات التي أجريت في الجمهورية العربية المتحدة، والتي كشفت عن قصور وانحراف في بعض القيادات والأجهزة التنفيذية.

ـ نشاط القوى المضادة الرجعية والحزبية في إبراز السلبيات في الجمهورية العربية المتحدة عن طريق إصدارها لنشرات وتعميمات تقيّم فيها الهزيمة، مستغلة كل ما يسيء إلى القيادة الثورية.

ـ غياب العلاقة بين قيادات التنظيم المصري مع القيادات التنظيمية العربية، وقد عمّق من آثار هذه الصعوبات في نفسية وحركة قيادات وأعضاء «الطليعة العربية» نفاد الإمكانات المالية للتنظيم الذي فرض شللاً على جهاز الحركة التنظيمية المركزية، وأعجزه عن متابعة وتلبية نشاط فروع التنظيم المتزايد في مواصلة النضال بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. كما عمّق من هذه الآثار تصادم العمل التنظيمي مع بعض الأجهزة التنفيذية، الأمر الذي أدى إلى عجز التنظيم عن الوفاء بالتزاماته تجاه الأعضاء، ووضعه في صورة العزلة عن الدولة وقياداتها. وعدم وجود فرع لـ «الطليعة العربية» في مصر، بينما تتعدّد التيارات الإقليمية والأفكار القطرية، بما يؤثر في الشباب المصري.

ولكن العامل الأكبر المؤثر في حركة «الطليعة العربية» ومحاولات انتشارها، كان استقطاب العمل الفدائي من قبل جماهير عريضة من الأمة العربية بعد الهزيمة، لإشباعه لهم بنموذج البطل العربي الذي تحطّم كبرياؤه بعد الهزيمة. وقد ساعد هذا الوضع على سيطرة حزب البعث مرة أخرى على العراق، ومحاولة السيطرة على سورية، وسيطرة

منظمة فتح على الساحة الفلسطينية، واستقطاب إعجاب جماهير الشعب العربي، ومحاولة القوى الرجعية استعادة مواقعها في لبنان والسودان واليمن. وقد اتبعت كل هذه القوى خطاً دعائياً معادياً للجمهورية العربية المتحدة، واقترنت هذه التطورات بظهور محاولتين جديدتين لبناء تنظيم عربي قومي: الأولى هي محاولة الدكتور عصمت سيف الدولة وعصمت هنانو في سورية والأردن، والثانية سعي عبد الله الريماوي إلى إقامة تنظيم قومي ينطلق أساساً من الأردن وفلسطين(١١).

وقد شكّلت هذه التطورات تحدياً جديداً لعملية بناء تنظيم «الطليعة العربية» وانتشاره. وفي مواجهة هذه التطورات السلبية والتحديات التي واجهت قيادة «الطليعة العربية»، تقرر أن يكون الردّ بانطلاقة جديدة تعتمد على أعضاء التنظيم وقياداته للقيام بما يلي:

أ ـ البدء فوراً بإعداد المناضلين وتدريبهم من خلال معهد الإعداد التنظيمي على أساس:

ـ التربية التنظيمية.

ـ التربية النضالية، وتشمل التدريب العسكري.

ـ الإعداد الفكري.

ب ـ سرعة خلق أداة تثقيف وتواصل فكري تربط المناضلين في الساحة العربية كلها بالقيادة من خلال برامج إذاعية في «صوت العرب»، وهي:

ـ برنامج معهد على الهواء.

ـ برنامج حوار مع مستمع.

ج ـ سرعة الانتهاء من إعداد مشروع ميثاق القومية العربية باعتباره المرجعية الفكرية للطليعة العربية، وقد تم بالفعل تحقيق خطوات ملموسة في تنفيذ هذه المهام، حيث أقيمت بالفعل دورة تدريب على العمل النضالي ذي الطابع العسكري، وأقيمت دورتان تدريبيتان لمعهد الإعداد التنظيمي في ١/٢/١٩٦٨ و٢٩/٦/١٩٦٨. وقد استوعبت الدورتان ٥٣ دارساً من مختلف الفروع، كما تم تنفيذ جزء مهم من ميثاق القومية العربية، وبدأ توزيع الدراسات الأولية على القواعد مع بداية عام ١٩٦٩.

---

(١١) «مذكرة: أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدد كيانه،» ص ٤ ـ ٩.

٣ ـ المرحلة الثالثة: إعادة تنظيم العمل في القيادة من بداية عام ١٩٦٩ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

بدأت هذه المرحلة فعلياً من أواخر عام ١٩٦٨ بإعادة تنظيم جهاز مفوضية القيادة، وإعادة توزيع العمل في ضوء التجربة الماضية كلها منذ بدأ التنظيم. وقد ساعد على تكثيف العمل انتقال الجهاز المركزي للطليعة إلى رئاسة الجمهورية، وإضافة عناصر منتدبة من السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية إلى مجموعة العاملين المسؤولين عن التنظيم، وتفرّغ جميع العاملين تماماً للعمل التنظيمي السرّي. كما بدأت استعانة الشؤون العربية بمناضلين من الفروع الأخرى للمعاونة في النشاط على المستوى القومي ممن تسمح لهم ظروفهم الشخصية بالتفرّغ في مفوضية القيادة[١٢].

ساعد تنظيم العمال في مفوضية القيادة على دفع النشاط في المجالات التنظيمية والعسكرية والفكرية، وتحققت النتائج التالية:

أ ـ أمكن تحقيق معظم أهداف المرحلة الأولى من مراحل النمو التنظيمي في بعض الفروع، وقصرت الإمكانات عن تحقيقها في فروع أخرى:

(١) تحقق نمو متوازن إلى حدّ ما في فروع: العراق ـ اليمن شمالاً وجنوباً ـ الخليج ـ لبنان.

(٢) تحقق نمو تدريجي غير متكامل التوازن في فرع فلسطين ـ الأردن، وفرعي السودان ـ ليبيا.

(٣) تم تأسيس أنوية في: يوغوسلافيا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ إنكلترا.

(٤) لم يتحقق الانتشار في: المغرب ـ تونس ـ الجزائر، بصورة مرضية.

ب ـ أمكن إعداد كثير من القيادات التنظيمية، ولكن اعترض نشاطها بعض الصعوبات التي عكست آثارها على نفسية مناضلي التنظيم، والتي أشرنا إليها من قبل، وعمّق من آثارها ركود حركة الاتصال بين المفوضية والفروع، وعدم استجابة بعض مؤسسات الجمهورية العربية المتحدة الموجودة في الأقطار العربية لاحتياجات التنظيم، واستقطاب العمل الفدائي لجماهير عريضة من شباب الأمة العربية[١٣].

---

(١٢) «تقرير مفوّض القيادة للجنة القومية المؤقتة،» ص ٦.

(١٣) التقرير نفسه، ص ٧.

ثامناً: رؤية مقترحة لمرحلة ما بعد التأسيس

تهيأت «الطليعة العربية» في منتصف عام ١٩٦٩ للانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة جديدة تتوافر فيها للتنظيم المقوّمات الأساسية التنظيمية والفكرية والنضالية السياسية، حيث يمكن قيادة التنظيم من خلال قيادة قومية تمثل فيها فروع التنظيم في الأقطار العربية، ويجري النضال السياسي للتنظيم من خلال الحركة الذاتية لكل فروعه، ويتم تطوير العضوية اعتماداً على الإمكانات والقدرات المحلية لكل فرع. وقد اقترح فتحي الديب، مفوض القيادة، تنظيم العمل في هذه المرحلة وفق الأسس التالية:

١ ـ تشكيل لجنة مؤقتة قومية تضم أمناء سر فروع «الطليعة العربية» في الوطن العربي تقوم بالمهام الأساسية التالية:

ـ مراجعة أبواب ميثاق القومية العربية الذي تم تحضيره خلال عام ١٩٦٨ كمرجعية فكرية للتنظيم.

ـ القيام بتقييم مشترك لحركة التنظيم السابقة، وإعداد خطة تحرك جديدة تتمشى مع توجهات القيادة السياسية لمتطلبات التحرك النضالي للمعركة.

ـ عقد اجتماع دوري كل ثلاثة أشهر على الأقل لمتابعة حركة التنظيم، ودراسة مشاكله، وإيجاد الحلول لها على المستوى القومي، تأكيداً لوحدة التخطيط والتنفيذ.

٢ ـ إتاحة الفرصة لاجتماع اللجنة القومية المؤقتة مع الرئيس جمال عبد الناصر، قائد التنظيم، دورياً كل ستة أشهر، لتأكيد الثقة بقيادته للتنظيم.

٣ ـ توفير الإمكانات اللازمة الضرورية لإكساب جهاز إدارة الحركة التنظيمية القدرة على مواجهة احتياجات مرحلة الانتشار التنظيمي من خلال:

ـ تمكين مفوض القيادة تلقي توجيهات الرئيس بكل تفاصيلها، والتزوّد بمعلومات سياسية على أعلى مستوى تبنى عليها مواقف التنظيم لبعث الثقة في نفوس المناضلين، وتوفير القدرة الكافية له بمنحه صفة مستشار الرئيس للشؤون العربية.

ـ تدبير الإمكانات المادية لتغطية النفقات التي يحتاجها جهاز إدارة حركة التنظيم من رحلات للاتصال بالفروع، ومصاريف انتقال أعضاء اللجنة القومية المؤقتة وإقامتهم في القاهرة خلال الاجتماعات، ودورات المعهد المركزي للتنظيم.

ـ تدعيم الجهاز بشرياً بعناصر عربية لها كفاءتها في المجالات التنظيمية والسياسية والفكرية في حدود ١٢ عضواً من العناصر الملتزمة بتنظيم طليعة الاشتراكيين ممن لهم القدرة على العمل في المجال العربي القومي.

٤ ـ إنشاء فرع الجمهورية العربية المتحدة لـ «الطليعة العربية» لتحقيق التكامل بين النشاط القومي في الجمهورية العربية المتحدة وسائر الأقطار العربية. ويفضل أن تسير عملية إنشاء الفرع بإنشاء أنوية تنظيمية بمعرفة المستويات القيادية العليا، تغطّي المجالات التي يتحرك التنظيم وسطها أو يتماس معها في حركته، وهي المستويات القيادية في الاتحاد الاشتراكي العربي (اللجنة المركزية، ووزير التعليم العالي، والجامعات، والسلك الدبلوماسي، والقيادات الفكرية في أجهزة الإعلام والنشر والتثقيف، والتنظيمات الطلابية والعمالية والمهنية، سواء كانوا يعملون داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها. والاستفادة من هذه العناصر في الأقطار العربية وتنظيم علاقاتهم بالفروع.

٥ ـ المساعدة على إنشاء تنظيم فدائي عربي واحد، واتخاذه كقاعدة لانطلاق مناضلي تنظيم «الطليعة العربية» في ممارسة دورهم النضالي في العمل الفدائي، وتأصيل الفكر القومي بين صفوف المقاتلين على الأرض العربية المحتلة في فلسطين، والتنسيق بين هذا الكيان ومنظمة سيناء العربية لتوجيه ضربات مشتركة إلى العدو الصهيوني، تأكيداً لارتباط التحرير بمعركة الأمة العربية المصيرية[١٤].

وقد تم بالفعل تنفيذ معظم هذه المقترحات، ابتداء من تشكيل القيادة القومية المؤقتة من أمناء سر الفروع، وعقد المؤتمرات القومية دورياً، وانتخابها للأمانة القومية، وتفرّغ جهاز إدارة الحركة المركزية تماماً، وإنشاء منظمة فلسطين العربية، وإعداد ميثاق القومية العربية كمرجعية فكرية للتنظيم. وهكذا انتقلت «الطليعة العربية» إلى مرحلة جديدة، تنظيمياً ونضالياً وفكرياً، بعد اكتمال بنيانها التنظيمي في إطار قيادة قومية وبناء تنظيمي في الفروع، وهو ما سنعرضه تفصيلياً في الفصل السادس.

---

(١٤) «مذكرة: أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدد كيانه،» ص ١١ ـ ١٥.

الفصل السادس

معارك ونضالات «الطليعة العربية»

بانعقاد اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ اكتمل البنيان التنظيمي لـ «الطليعة العربية»، مركزياً وقطرياً، وفق النظام الأساسي الذي يقضي بأن يتكوّن المستوى القومي من المؤتمر القومي والقيادة القومية، حيث يعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في التنظيم (المادة الرقم (٩))، ويتكوّن من ممثلين للفروع والقيادة القومية، وينعقد دورياً كل سنتين، ويجوز انعقاده بصورة استثنائية بدعوة من القيادة القومية. وتتحدد مهامه في تقييم المرحلة السابقة ومحاسبة القيادة، ورسم خطة جديدة للمرحلة المقبلة، وانتخاب قيادة قومية للتنظيم.

أما القيادة القومية، فتعتبر أعلى سلطة في التنظيم في غياب المؤتمر القومي، وتتكوّن من خمسة مناضلين منتخبين من المؤتمر القومي، وتقوم بعدة مهام هي تنفيذ الخطة الموضوعة من المؤتمر القومي، واعتماد قيادات الفروع وقيادة الحركة التنظيمية والسياسية والفكرية على مستوى التنظيم، وتوجيه الدعوة إلى المؤتمر القومي.

انتظمت إلى حدّ كبير الاجتماعات الدورية للمؤتمر القومي، رغم الصعوبات والمحاذير وإعادة تشكيل القيادة القومية بالانتخاب، وخاض التنظيم معارك عديدة على المستوى القومي، وعلى مستوى كل فرع.

ونقدم في ما يلي عرضاً لحركة «الطليعة العربية» والمعارك الأساسية التي خاضتها منذ تأسيسها عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٦ على المستوى القومي وفي الفروع، وفق المعلومات التي توفرت لنا من وثائق التنظيم وشهادات القيادات المنشورة في بعض الدراسات.

أولاً: على المستوى القومي

١ ـ تطور القيادة القومية

انتظمت اجتماعات المؤتمر القومي منذ عام ١٩٦٩، وعقدت ثمانية اجتماعات دورية كل سنتين تقريباً، وانتخبت المؤتمرات القومية الثمانية القيادة القومية التي ضمّت بصفة دائمة ممثلين لفروع متعددة، كما انتخبت هذه المؤتمرات الأمين العام لـ «الطليعة العربية».

وقد تولى منصب الأمين العام خلال فترة نشاط «الطليعة العربية» منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٦ شخصيات لها دورها في تأسيس «الطليعة العربية»، وفي نشاطها على المستوى القومي والفروع، هم:

فتحي الديب ـ مفوض القيادة.

الدكتور أحمد صدقي الدجاني.

الدكتور خير الدين حسيب.

الأستاذ أديب الجادر.

الأستاذ عبد الرحيم مراد.

الأستاذ محمد فائق.

الدكتور صلاح دسوقي.

وقد عقدت المؤتمرات القومية التي تضم ممثلين للفروع في عدة مدن عربية وأوروبية، بحسب ظروف التنظيم التي اقتضت ظروف السرّية عقد هذه المؤتمرات بما يحفظ سرية التنظيم، ويؤمن اجتماعات قيادته القومية. وكانت البداية في القاهرة، حيث كانت توجد مفوضية القيادة، وحيث كان نظام جمال عبد الناصر قائد التنظيم والمساند الأكبر لنشاطه. وبعد رحيل جمال عبد الناصر، اضطرت قيادة التنظيم إلى عقد مؤتمراته وجزء مهم من نشاطه القومي في ليبيا التي تقدمت قيادتها لوراثة عبد الناصر، وعرضت استضافة «الطليعة العربية»، وانتقل بعدها مقر «الطليعة العربية» إلى لبنان بعد محاولة ليبيا السيطرة على التنظيم واستبدال قناعاته الفكرية ورؤاه القومية في إطار الفكر الناصري بالنظرية الثالثة للعقيد معمر القذافي. واستقرت قيادة التنظيم في لبنان في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢، حيث اضطرت بعدها إلى عقد مؤتمراتها القومية في

عدة مدن أوروبية، حفاظاً على أمن هذه المؤتمرات وسريتها، فعقدت هذه المؤتمرات في فيينا وروما وأثينا على التوالي. وفي ما يلي عرض لمواعيد وأماكن عقد المؤتمرات القومية الثمانية لـ «الطليعة العربية»، وما أسفرت عنه انتخابات القيادة القومية.

أ ـ المؤتمر القومي الأول في القاهرة (عام ١٩٦٩) ـ مفوض القيادة فتحي الديب.

ب ـ المؤتمر القومي الثاني في ليبيا (عام ١٩٧٢) ـ مفوض القيادة فتحي الديب.

ج ـ المؤتمر القومي الثالث في ليبيا (عام ١٩٧٣): قام بانتخاب قيادة قومية من الأستاذ أديب الجادر، أميناً عاماً، وعضوية كل من:

عباس النور ـ السودان.

عبد الرحيم مراد ـ لبنان.

غازي فخري ـ فلسطين.

خالد الناصر ـ سورية.

د ـ المؤتمر القومي الرابع في بيروت (عام ١٩٧٥): قام بانتخاب قيادة قومية من الدكتور أحمد صدقي الدجاني، أميناً عاماً، وعضوية كل من: عباس النور، وخير الدين حسيب، وعبد الرحيم مراد.

هـ ـ المؤتمر القومي الخامس في فيينا (عام ١٩٧٧): قام بانتخاب الدكتور خير الدين حسيب، أميناً عاماً، ولكنه تخلّى عن الموقع لخلاف حول كيفية تشكيل القيادة القومية، فتولى عبد الرحيم مراد موقع الأمين العام، وكانت العضوية لكل من:

- علي محمد فتال ـ سورية.
- محمد عروق ـ مصر.
- مخلص الصيادي ـ سورية.
- عبد القدوس المضواحي ـ اليمن.

و ـ المؤتمر القومي السادس في روما (عام ١٩٧٩): قام بانتخاب قيادة قومية من عبد الرحيم مراد، أميناً عاماً، وعضوية عدد من القيادات، معظمهم تمت إعادة انتخابهم في المؤتمر السابع مع محمد فائق، الأمين العام الجديد[1].

(١) شهادة عبد الملك المخلافي، عضو الطليعة العربية وأمين عام المؤتمر القومي العربي حالياً.

ز ـ المؤتمر القومي السابع في أثينا (عام ١٩٨٢): قام بانتخاب قيادة قومية من محمد فائق، أميناً عاماً، وكانت العضوية لكل من:

- عبد الرحيم مراد ـ لبنان.
- محمد عروق ـ مصر.
- مخلص الصيادي ـ سورية.
- علي محمد فتال ـ سورية.
- عبد الهادي ناصف ـ مصر.

ح ـ المؤتمر القومي الثامن في آثينا (عام ١٩٨٦): قام بانتخاب قيادة قومية من الدكتور صلاح الدسوقي، أميناً عاماً، وكانت العضوية لكل من:

- طه الميرغني ـ السودان.
- فتحي عدوان ـ فلسطين.
- محمد سيف ناجي ـ اليمن.
- خالد الناصر ـ سورية.
- علي عبد الحميد ـ مصر.
- عبد الملك المخلافي ـ اليمن.

وكان محمد فائق، الأمين العام المنتخب من المؤتمر السابع في أثينا عام ١٩٨٢، قد تقدم باستقالته إلى المؤتمر الثامن عام ١٩٨٦، بعد أن تفاقمت الخلافات بين أعضاء القيادة القومية. وكانت القضية الأكثر إثارة للخلافات هي السرية والعلنية، وهل تستمر «الطليعة العربية» في إطار السرية أم تتحول إلى تنظيم علني؟

وطُرح، في هذا السياق، أن معظم الفروع كانت تنشط في أطر سياسية علنية، معظمها أحزاب تحمل صفة الناصرية، وبالتالي لم تعُد هناك حاجة إلى إعلان تنظيم قومي باسم «الطليعة العربية» تكون له فروع في الأقطار العربية، وأنه من الأفضل أن تنشط الحركة الناصرية في كل قطر من خلال الأحزاب العلنية التي قامت بتأسيسها، والتي اكتسبت جماهيرية ملحوظة، وحققت نتائج مهمة. وجاء في استقالة محمد فائق ما يلي: «أننا مطالبون، بعد كل هذه السنوات التي قضيتُ في بناء التنظيم وإعداد الشباب الملتزم، أن ننقل الحوار بين أنفسنا إلى العمل الجماهيري والنضال على أرض الواقع من خلال أشكال

علنية أصبحت الظروف تسمح بها، وتحقق بعضها بالفعل، والفرص مهيأة لتحقيق المزيد منها، معتمدين في ذلك على صلابة التنظيم وفاعليته، ولكن اتضح لي من خلال الممارسة لما يزيد على ٣ سنوات أن الأسلوب الذي تنتهجه مؤسسات التنظيم لا يمكن أن يصل بنا إلى تحقيق هذه الأهداف. وكنت أتصوّر أن المؤتمر الثامن قادر على تصويب هذا الأسلوب وتصحيح الأوضاع وإفراز قيادات متجانسة، إلا أن المناخ الذي تنعقد فيه الدورة الثامنة ما زال هو المناخ نفسه غير الصحي الذي لا يمكن أن تتوافر فيه ضمانات الإصلاح والتغيير، وأصبحتُ أرى أن الإجماع في ظلّ هذا المناخ سيصل بالعمل إلى طريق مسدود، ولدواعي الأمانة معكم فإنني أعتذر عن المشاركة في هذا المؤتمر لاقتناعي بعدم جدوى هذه المشاركة»[٢]. بعدها قرر محمد فائق وعدد من أعضاء «الطليعة العربية»، فرع مصر، مثل محمد عروق، وفريد عبد الكريم، وعادل آدم، وعبد الهادي ناصف، الانسحاب من التنظيم، والشروع في تأسيس حزب ناصري علني في مصر.

وبدأت بالفعل خطوات هذا التأسيس من خلال الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس الذي أثمر في ما بعد الإعلان عن قيام الحزب العربي الديمقراطي الناصري عام ١٩٩٢[٣]، ولم تخرج بعدها «الطليعة العربية» من أزمتها، وتوالى خروج الأعضاء منها، اكتفاء بالأحزاب والتنظيمات الناصرية التي كانوا قد أسسوها في أقطارهم، كغطاء علني لـ «الطليعة العربية»، وخصوصاً في اليمن ولبنان وسورية والسودان.

ورغم أن المؤتمر القومي الثامن كان قد انتخب قيادة قومية جديدة تولى موقع الأمين العام فيها الدكتور صلاح الدسوقي، إلا أن هذه القيادة لم تتمكّن من مواصلة النشاط، ولم تكن تعقد اجتماعات منتظمة، كما قال أحد أعضائها عبد الملك المخلافي، أمين عام المؤتمر القومي العربي آنئذ[٤].

٢ ـ التوجهات السياسية للقيادة القومية

توافرت للقيادة القومية لـ «الطليعة العربية» رؤية سياسية واضحة منذ تأسس التنظيم، وقد تفاعلت هذه القيادة مع التطورات السياسية الجارية على الصعيد القومي،

(٢) شهادة محمد فائق، أمين عام الطليعة العربية.
(٣) شهادة محمد فائق، أمين عام الطليعة العربية.
(٤) شهادة عبد الملك المخلافي، عضو القيادة القومية للطليعة العربية، وأمين عام المؤتمر القومي العربي حالياً.

وحول المعارك السياسية الكبرى التي فرضت على الأمة العربية. وتشير وثائق «الطليعة العربية» - سواء كانت البيانات الصادرة عن المؤتمرات القومية لـ «الطليعة العربية» أو البيانات السياسية الصادرة عن القيادة بمناسبة تطور الأحداث السياسية أو التعميمات التنظيمية التي تركّز على قضايا محددة، وتحدد للأعضاء مواقف التنظيم منها - إلى أن القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» كانت واعية بالظروف التي يناضل في ظلها التنظيم، وكانت حريصة على توضيح موقف التنظيم منها، وتوجه الأعضاء إلى الأولويات التي يجب أن تحظى باهتمامهم.

وفي ما يلي نعرض من واقع هذه الوثائق تطور التوجهات السياسية لـ «الطليعة العربية»، كما صاغتها قيادتها في الفترة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٥، وهي الفترة التي شهدت استكمال بنية التنظيم ومقوّماته الأساسية، والتي شهدت أيضاً استكمال الأنوية في العديد من الفروع، وتحولها إلى بناء تنظيمي سرّي متكامل يحظى بغطاء سياسي علني، يمكنه من النضال السياسي العلني مع الاحتفاظ بسرية تنظيم «الطليعة العربية». ومن الواضح في هذه التوجهات أنها تنطلق من الأسس الفكرية لـ «الطليعة العربية»، كما تبلورت في ميثاق القومية العربية المرجعية الفكرية للتنظيم، ومن وثائق ثورة ٢٣ يوليو الأساسية، وخصوصاً الميثاق القومي، وفكر القائد جمال عبد الناصر.

٣ - التوجهات السياسية لـ «الطليعة العربية» (١٩٦٩ - ١٩٧٢)

تمت صياغة هذه التوجّهات في المؤتمر القومي الأول الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٦٩ - ١٥/ ١١/ ١٩٦٩، تحت اسم «اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية». وينطلق هذا التوجه السياسي من أن الطليعة تقف على مشارف مرحلة جديدة بعد أربع سنوات من الجهد المتواصل في بناء التنظيم، الأمر الذي يمكّن من متابعة النضال بجهد أكبر من أجل استكمال بناء التنظيم الثوري حتى يصل إلى مرحلة الانطلاق لتحقيق أهداف نضاله في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ترتبط هذه المرحلة من عمر «الطليعة العربية» بمرحلة مواجهة عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليه من نتائج، وما يطرحه من أهداف، على رأسها تحرير الأرض المحتلة.

تفرض هذه المرحلة تحديد قوى الثورة بوضوح، وهي قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة العربية وفي تحرير الأرض المحتلة. أما الأعداء، فهم قوى

الرجعية والتخلّف والقطرية والانتهازية كعدو داخلي، والتحالف الاستعماري الصهيوني كعدو خارجي. وإن التفاعل بينهما واضح، ومن المهم دراسة حركة العدو، وملاحظة التناقضات الجزئية بين أطرافه للاستفادة منها لصالح المعركة. ويستفيد العدو في ضرب قوى الثورة من استغلال الدين، ومرض الإقليمية ومحاولات الانتهازية المؤيدة لاستغلال اليسار المزيف الذي التقى مع اليمين الرجعي الإقليمي لضرب الثورة العربية، فضلاً عن تطور العلاقة بين أطراف العدو الخارجي، وخصوصاً أمريكا وإسرائيل[٥].

أما جبهة الأصدقاء، فهي تضم جميع دول المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث، وتنبّه القيادة القومية إلى محاولات وضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في موضع واحد من قضيتنا، لأن الاتحاد السوفياتي، رغم موقفه غير المتطابق تماماً مع موقفنا، فهو يتميز بالدعم الكامل والمخلص والصداقة للأمة العربية.

وتفرض طبيعة المرحلة تجنّب إثارة الخلاف حول التفاصيل مع التمسك الكامل بالمبادئ، كما تفرض الدعوة إلى الوحدة العربية في مختلف الساحات العربية، والتركيز على خوض المعركة الأساسية، والتعامل مع التناقض الأساسي بين الأمة العربية والعدو الاستعماري الصهيوني.

وهناك أهمية كبرى للمزاوجة بين استكمال البناء الطليعي وهدف حشد كل الطاقات من أجل المعركة[٦]. فالعمل الطليعي لا يكون إلا من خلال النضال من أجل الجماهير العربية، وفي ساحاتها الواسعة.

ويحذر التوجه السياسي لهذه المرحلة من طرح أهداف نضالية تتجاوز القدرة الفعلية للتنظيم، حتى لا يحدث تمزق نفسي مع الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف.

ويطرح مهام محددة للنضال حولها، فكرياً وسياسياً وعسكرياً: فكرياً، بدراسة القضايا التي تهم الجماهير، وتحديد موقف واضح منها، والاستفادة من وسائل الإعلام في توسيع نطاق المعرفة بها؛ وسياسياً بالنضال مع القوى الأخرى في جبهات وطنية ضمن إطار الوحدة الوطنية والمشاركة في العمل الفدائي، حيثما تكون الفرصة متاحة.

---

(٥) «توصيات اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية: دور الانعقاد الأول،» مطبوعات الطليعة العربية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩)، [أرشيف حمد حجاوي].

(٦) المصدر نفسه.

ويعجل التوجيه السياسي الانتهاء من إعداد دليل عمل ثوري (ميثاق القومية العربية) يقوم على المنهج الجدلي القومي الطبقي، مستخلصاً وجهته نحو دولة عربية واحدة ذات مضمون اشتراكي ديمقراطي، وأن يعتمد الفكر الطليعي مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، مع مساهمة الفروع مستفيدة من المنظمات الجماهيرية كافة. ويطرح التوجه السياسي مهام محددة لنضال «الطليعة العربية» في هذه المرحلة، كما يدعو إلى تنفيذ برامج تثقيفية.

- في الجانب السياسي

(١) تبنّي منظمة فلسطين العربية باعتبارها أقرب التنظيمات الفدائية إلى قبول الفكر الطليعي.

(٢) التركيز في الدول التي تحكمها نظم رجعية على حشد الجماهير من أجل المعركة، واستخدام ذلك كوسيلة ضغط على النظم الرجعية، وتوريطها في الإسهام في المعركة، وتجميد نشاطها ضد القوى الثورية.

(٣) مواجهة محاولات طمس عروبة منطقة الخليج بالتصدّي للهجرة الإيرانية، وعدم خلق معارك جانبية تؤثر في هذا النضال[٧].

ولما كان التنظيم الحزبي هو أداة النضال السياسي والفكري، فإن متابعة «الأوضاع التنظيمية» والسعي إلى تطويرها، كان موضع اهتمام المؤتمر الأول، حيث أوصى بما يلي:

- عقد المؤتمر القادم للجنة القومية المؤقتة بعد ثلاثة شهور لمتابعة ما تم تنفيذه من توصيات.

- تشكيل لجنة متابعة من مفوض القيادة ومساعدين اثنين، تهتم بوضع لائحة تحدد الهيكل العام للتنظيم والعلاقة بين المستويات، ووضع خطة لتنمية العضوية.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالربط بين فرع الجمهورية العربية المتحدة ولجنة إدارة الحركة التنظيمية الطلابية فيها، والإعداد لتشكيل تنظيم طلابي علني يحمل الفكر الطليعي والاهتمام بتجنيد الطلاب العرب خارج الوطن العربي، والمفوضية هي المسؤولة عن ذلك.

---

(٧) المصدر نفسه.

- تسكين المناضل الموجود خارج فرعه تسكيناً قومياً أينما وجد.

- التوصية بإدماج فرعي فلسطين والأردن في فرع واحد.

- الاستعانة بقدرات بعض الفروع لمساعدة فروع أخرى في مهام تنظيمية وتثقيفية.

- الموافقة من حيث المبدأ على وجود أغطية لتحرك «الطليعة العربية» علنية أو سرية، وعلى الفروع أن تقدم دراسات حول هذا الموضوع.

- التوصية بترتيب لقاء بين أعضاء المؤتمر والرئيس جمال عبد الناصر[8]، باعتباره قائد التنظيم.

وهكذا، فإننا نلاحظ أن المؤتمر العام الأول جمع في توصياته بين الاهتمام بتحديد طبيعة المرحلة النضالية وأهدافها، وقوى الثورة، والقوى المضادة، والمهام المحددة فكرياً وسياسياً وعسكرياً، كما إهتم بأوضاع التنظيم وكيفية تطويره بما يتناسب مع مهامه الجديدة.

٤ - التوجهات السياسية للقيادة القومية (١٩٧٢ - ١٩٧٣)

اجتمع المؤتمر القومي الثاني لـ «الطليعة العربية» في طرابلس في ليبيا في الفترة من ٢٢/ ٩/ ١٩٧٢ - ٢٥/ ٩/ ١٩٧٢، وناقش الأوضاع المستجدة، وعلى رأسها رحيل القائد جمال عبد الناصر، وما خلفه من فراغ سياسي، وكيف سيكون حال تنظيم «الطليعة العربية» بعد رحيله، والضغوط الجماهيرية لبدء معركة تحرير الأرض المحتلة،[9] وخصوصاً بعد أن أثبتت حرب الاستنزاف قدرة الجيش المصري على القيام بعمليات ناجحة ضد قوات الاحتلال في سيناء. ومما يضاعف من أهمية أعمال المؤتمر القومي الثاني وخصوصيته أنه ينعقد بعد سبع سنوات من البدء ببناء تنظيم «الطليعة العربية»، وثلاث سنوات من انعقاد المؤتمر العام الأول، كما أنه يعتبر بداية العلاقة بين «الطليعة العربية»، وثورة الفاتح من سبتمبر، والنظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي، بعد أن أصبح صعباً استمرار قيادة «الطليعة العربية» في القاهرة في ظل حكم أنور السادات. كما أن انعقاد هذا المؤتمر اقترن بانتهاء دور فتحي الديب، كمفوض للقيادة، وتسلم القيادة القومية مهام إدارة «الطليعة العربية» بعد توقف نشاط أمانة الشؤون العربية في القاهرة.

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) «توصيات المؤتمر القومي الثاني للطليعة العربية،» مطبوعات الطليعة العربية (ليبيا) (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢)، [أرشيف حمد حجاوي].

٥ ـ التوجهات السياسية لقيادة الطليعة العربية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)

جاءت التوجهات السياسية للمؤتمر القومي الثاني معبرة عن هذه التطورات التي اجتمع المؤتمر في ظلها، وما تشكله من صعوبات وتحديات تواجه تنظيم «الطليعة العربية».

يؤكد المؤتمر القومي الثاني أن انعقاده في ظل هذه الظروف يعبِّر عن إيمان الطلائع العربية بالثورة العربية الواحدة الشاملة، وقناعة الطلائع العربية الفكرية بفكرة التنظيم العربي الواحد الذي تجسده «الطليعة العربية»، ليكون أداة الثورة التنظيمية[١٠]. كما يؤكد أن فكرة «الطليعة العربية» التي طرحها جمال عبد الناصر العظيم، إنما جاءت بلورة لدروس وعبر النضال العربي في المجال التنظيمي، على مستوى الساحات العربية ككل، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي، كإطار واسع لتحالف قوى الشعب العاملة، لا بد له من تنظيم طليعي في داخله يقود حركته ويوجه نضاله. ويحدد المؤتمر القومي معاناة الأمة العربية من التفكك والعجز في ظل اشتداد هجوم أعدائها عليها، ويضاعف من آثار ذلك غياب الزعامة العربية مجسدة في القائد الراحل، وكذلك غياب الديمقراطية والشورى في معظم الأقطار العربية، وعجز غالبية الحكام العرب عن التعبير عن الإرادة العربية. ويتجلى ذلك واضحاً في حالة اللاسلم واللاحرب، وكذلك اختلال موازين العدل الاجتماعي، ووقوع الإنسان العربي تحت وطأة الاستغلال، واشتداد شراسة الغزوة الصهيونية الاستعمارية. كل هذا مضافاً إليه ما طرأ على عالم اليوم من متغيرات عدلت موازين القوى، ولم تستطع القيادات الرسمية أن تعيها، رغم قدرة الأمة العربية على تجاوز هذه الفترة الحرجة في نضال الطلائع العربية[١١].

وإن «الطلائع العربية» مسؤولة اليوم عن أن تملأ الفراغ الذي خلفه رحيل القائد الخالد، وذلك بالتعاون مع كل الطلائع العربية للوصول إلى التنظيم العربي الواحد، وإقامة المؤسسات التي بدأ عبد الناصر بإقامتها. وعلى الطلائع العربية أن تتابع النضال من أجل الديمقراطية والشورى، ومن أجل سيادة الاشتراكية والقضاء على كل صور الاستغلال، والسير على طريق الوحدة.

والعمل في إطار مبدأ «نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا»، والعمل على إنهاء الأزمة الراهنة مع الاتحاد السوفياتي، واستعادة روابط الصداقة معه، والتعاون بقوة

(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.

مع دول العالم الثالث؛ يحكمنا في هذا كله استكمال البناء التنظيمي لـ «الطليعة العربية» بهدف حشد كل الطاقات من أجل المعركة، وانسجام حجم الأهداف النضالية مع حجم الطليعة وقدراتها، والاهتمام بالنمو التنظيمي في اتجاه يحافظ على سلامة التركيب الاجتماعي، ويهتم بالكوادر المنتقاة وأهمية مواقعهم.

ويشير المؤتمر القومي الثاني إلى مسألة التعاون مع النظام الليبي بالتأكيد أن «الطليعة العربية، وهي تتحمل نصيبها من مسؤولية النضال الوحدوي، لتعبِّر عن تقديرها العظيم للعطاء الوحدوي لثورة الفاتح من سبتمبر، وتستشعر إمكانية التعاون معها من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية، وبناء التنظيم العربي الواحد[١٢].

اهتم المؤتمر القومي الثاني لـ «الطليعة العربية» بالجوانب التنظيمية والفكرية لنشاط التنظيم، وكان لهذا الاهتمام مبرره في ضرورة الحفاظ على التنظيم بعد رحيل قائده، ومخاطر التفكك في غياب القائد بما يمثله من ثقل محوري للتنظيم، وخصوصاً أن أعضاء «الطليعة العربية» وقياداتها انضموا إليها انجذاباً لشخصية هذا القائد، وإيماناً بفكره، واستلهاما لسيرته النضالية. لذلك قرر المؤتمر العام الثاني في المجال التنظيمي: الإبقاء على «الطليعة العربية» في المرحلة التالية سرية الوجود، وسرية الحركة، واعتبار رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين الغطاء التنظيمي في المجال الطلابي، ولكل فرع تحديد الغطاء الذي يمكنه من الحركة، ويكون تركيز النشاط من أجل بناء نويات في الساحات الخالية، واستكمالها في الساحات الأخرى، واعتبار القيادة القومية مؤقتة وغير مكتملة حتى يتم استكمال بناء الفروع. وتعتبر هذه المرحلة خاصة باستكمال البناء التنظيمي، ويكون مقر «الطليعة العربية» القيادي غير ثابت، وتحدده القيادة القومية المؤقتة، وتتخذ طرابلس حالياً مقراً أول، كما يتخذ من القاهرة وبيروت مقرَّين فرعيين يكون في كل منهما مندوب قيادي، وتقوم القيادة القومية بتعيين قيادة ظل لها. كما تقوم قيادات الفروع بتعيين قيادات ظل أيضاً، وللاستفادة من القيادات التي لا تسمح لها ظروفها بالتفرغ للعمل التنظيمي، تقرر تشكيل مجلس استشاري يضم هذه القيادات[١٣].

هكذا بدأ المؤتمر القومي الثاني الترتيب لما بعد رحيل جمال عبد الناصر، واحتمال أن يفقد التنظيم القاهرة كمقر دائم بعد انفراد أنور السادات بالسلطة، وإبعاد

---

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

فتحي الديب، مؤسس التنظيم ومفوض القيادة، من مسؤوليته في الشؤون العربية للاتحاد الاشتراكي ورئاسة الجمهورية.

كما بدأ المؤتمر بصياغة علاقة جديدة مع نظام الحكم في ليبيا، باعتباره أقرب الأنظمة العربية إلى تبني «الطليعة العربية»، وفسح المجال لها لممارسة نشاطها داخل الأراضي الليبية. وأوصى المؤتمر بسحب الملفات والوثائق التنظيمية من مكتب الشؤون العربية في القاهرة.

ونظراً إلى التطورات المتلاحقة على الساحة العربية، أوصى المؤتمر القيادة القومية بدعوة المؤتمر القومي إلى الانعقاد في العام التالي بصفة استثنائية.

٦ ـ توجيهات القيادة القومية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)

اجتمع فعلاً المؤتمر القومي الثالث يوم ٢٦/٨/١٩٧٣ تنفيذاً لتوصية المؤتمر الثاني، وركز المؤتمر أعماله على متابعة نشاط الطليعة العربية وتطورها التنظيمي. ولاحظ المؤتمر، في هذا الصدد، تحقيق منجزات كبيرة للتنظيم، سواء الذي قامت به القيادة القومية المؤقتة أو فروع التنظيم أو رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، والذي يتمثل بصفة خاصة بـ:

أ ـ الانتشار الجيد الذي حققته بعض الفروع.

ب ـ مشاركة الطليعة الفعالة في مؤتمرات عدة، كمؤتمر المفكّرين العرب من أجل المعركة، ومؤتمر القوى الناصرية، حيث استطاعت الطليعة أن تطرح فكرها بوضوح، وأن تصوغ المواثيق التي صدرت عن هذه المؤتمرات من خلال هذا الفكر.

وتأتي هذه المشاركة من أجل جمع كافة الوحدويين، ورأب الصدع بينهم، تمهيداً للإطار الواسع الذي تسعى الطليعة إلى تحقيقه. وطالب المؤتمر القيادة القومية بالمشاركة في لجنة العمل المنبثقة عن مؤتمر القوى الناصرية.

ج ـ النشاط الكبير الذي قامت به رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، من حيث التوسع، وإصدار مجلة الشباب الناصري، والحوار مع قادة الثورة الليبية والمعسكرات التي أقامتها، كمعسكر الثورة العربية، ومعسكر ناصر التطوعي الثاني. وأوصى المؤتمر بفتح فروع جديدة للرابطة، ولا سيَّما في السودان واليمن والخليج العربي وبريطانيا.

د ـ المعهد التنظيمي القومي الذي كان من أهم المنجزات، واعتبرها المؤتمر إحياء للمعاهد التي أقيمت عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. وقد أوصى المؤتمر بتطوير هذا المعهد ليكون مدرسة لتخريج كوادر التنظيم القيادية[١٤].

وأصدر المؤتمر عدداً من القرارات في مجال التنظيم، منها وضع الضوابط الصارمة في مجال الإلـزام ضمن القطاع الطلابي، والتركيز على الاستقطاب من قوى الشعب العاملة الأخرى، وتشمل مكتب طلابي طليعي يشرف على حركة الرابطة، وينسق العمل الطلابي الطليعي في إطارها، وتشكيل لجان قومية ترتبط بالقيادة القومية للساحات التي يوجد فيها حضور قومي، كالقاهرة وأوروبا والخليج العربي والأمريكتين، وتشرف على تحقيق التسكين القومي وقيادة العمل التنظيمي فيها، ودراسة موضوع النشاط ضمن المغتربين العرب، وتشكيل لجنة لهذا الغرض قبل نهاية عام ١٩٧٣، على أن يكون من مهامها السعي إلى عقد مؤتمر للمغتربين العرب[١٥].

وفي ما يتصل بمسؤوليات القيادة القومية، أوصى المؤتمر بضرورة استمرار التوجه إلى إيجاد نويات تنظيمية في الساحات الخالية من الحضور التنظيمي، وتشكيل قيادات للساحات التي لم يتم ذلك فيها حتى الآن، وأن تستكمل القيادة القومية بناء أجهزتها التنظيمية بأقصى سرعة ممكنة، وأن يكون لها حضور في طرابلس والقاهرة وبيروت، وضرورة تغيير الأرقام الكودية للمناضلين في الفروع، ومراعاة قضايا السرية والانضباط التنظيمي، واستعمال الأسماء الكودية في المعسكرات والمؤتمرات والمعاهد التنظيمية[١٦].

وعلى الصعيد الفكري، أكد المؤتمر ضرورة إنجاز ما لم يتم إنجازه من قرارات المؤتمر القومي الثاني، ويوصي، إضافة إلى ذلك، بحصر وجهة وتنسيق النشرات التنظيمية والفكرية كافة، بغرض طباعتها بحسب تسلسلها، ومن ثم توزيعها. كما أوصى بضرورة دعم وتوفير الإمكانات المادية والفكرية لإنجاز دار الوحدة للطباعة والنشر، والاستفادة من المشاريع الفكرية والإعلامية المطروحة في الساحة اللبنانية، وتحديد المصطلحات الفكرية والسياسية. كما أوصى المؤتمر بضرورة دعم الفروع بالمادة

---

(١٤) «بيان المؤتمر القومي الثالث،» مطبوعات الطليعة العربية (آب/ أغسطس ١٩٧٣)، [أرشيف حمد حجاوي].

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

الفكرية لمجلتي الشباب الناصري التي تصدرها الرابطة، والفجر التي يصدرها فرع لبنان ويتم توزيعها قومياً، ودعم صحيفة مأرب[١٧].

أما على الصعيد السياسي، فقد تابع الواقع العربي، وأكد أن استمرار حالة اللاحرب واللاسلم على المستوى العربي، وظهور سياسة الوفاق الدولي، يدلان ويؤكدان صحة المبدأين الاستراتيجيين اللذين انتهجتهما الثورة العربية، وهما:

ـ ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

ـ على الثورة العربية أن تنطلق معتمدة على التراث أولاً، ومتعاونة مع حركات التحرير والثورة في العالم الثالث.

وفي هذا السياق، أكد المؤتمر النقاط الرئيسية للتحرك السياسي في الفترة المقبلة، وهي:

ـ كشف المخطّطات الاستعمارية التي تحاك ضد الوطن العربي، لإبقاء حالة اللاسلم واللاحرب، وتمرير الحلول الاستسلامية، وضرورة التصدي لها، وتوعية الجماهير العربية بها.

ـ التركيز على تأميم المصالح الأمريكية كافة في المنطقة، وحشد الجماهير للضغط على الأنظمة العربية، لاستخدام النفط العربي كسلاح فعال في معركتنا المصيرية.

ـ تجميع الفصائل العربية الوحدوية كافة، والتفاعل معها وتوجيهها نحو رؤيتنا السياسية.

ـ ضرورة وحدة أداة المقاومة العربية الفلسطينية، ودعم المقاتلين العرب داخل وخارج الأرض المحتلة.

ـ إقامة المزيد من العلاقات الواسعة مع الشخصيات السياسية الوحدوية البارزة، لتحقيق مزيد من التفاعل وتبادل الرأي حول القضايا المطروحة.

ـ دراسة التحركات المشبوهة للهجرة الإيرانية المكثفة في الخليج العربي، ومحاولة طمس عروبته، وكذلك الهجرة الكردية إلى شمال سورية والعراق، ومحاولات النيل من عروبتها.

---

(١٧) المصدر نفسه.

ـ تعميق التفاعل مع كل المنظمات الشعبية في الوطن العربي، ولا سيَّما في ليبيا ومصر[18].

٧ ـ التوجه السياسي لـ «الطليعة العربية» بعد حرب أكتوبر

أكدت «الطليعة العربية» أن مرحلة ما بعد حرب أكتوبر (رمضان) تتصل اتصالاً وثيقاً بما سبقها من مراحل نضالية قادتها ثورتنا العربية، وأن حرب رمضان تعتبر بحق نقطة تحول في الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وفي صراع الأمة العربية ضد التحالف الاستعماري الصهيوني. وقد كشفت هذه الحرب عن معظم ما حققته الثورة العربية بقيادة القائد الخالد جمال عبد الناصر في مجال بناء القوة العربية الذاتية منذ نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأن هذه الحرب هي في الحقيقة امتداد لحرب الاستنزاف التي خاضتها أمتنا بعد النكسة تعبيراً عن إرادة الثورة العربية[19].

كما أثبتت هذه الحرب ما طرحته الثورة العربية دوماً عن حقيقة قومية قضية فلسطين، وجسدت ما يمكن لقومية المعركة تحقيقه من خلال الانسجام الذي قام خلالها بين جبهات مصر وسورية والمقاومة الفلسطينية، وتكامل عنصر المقاومة الفدائية، والقوات النظامية، وصنع الموقف العربي الواحد المعبر عن العمل العربي الموحد المكمل للعمل العربي الثوري. وقد أبرزت الحرب إمكانات الإنسان العربي في مختلف المجالات، وخصوصاً في المجال العسكري القتالي، وكشفت عما في عدونا من تناقضات، ومن وجود مصطنع.

وتتصدّى «الطليعة العربية» لهذه التوجهات بطرح رؤيتها للمرحلة المقبلة التي تقوم على مبادئ وأسس محددة تنطلق من موقعها القومي[20]:

أ ـ إن مستقبل الأمة العربية لا يزال مرهوناً بمستقبل الثورة العربية وتحقيق أهداف النضال العربي... حرية للإنسان، وحرية للوطن، واشتراكية فيها الكفاية والعدل، ووحدة لوطن فرضت عليه التجزئة.

---

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) «معطيات المرحلة الجديدة للنضال العربي: تعميم القيادة القومية،» مطبوعات الطليعة العربية (أيار/ مايو ١٩٧٤)، [أرشيف محمد حجاوي].

(٢٠) المصدر نفسه.

ب - تؤكد الطليعة هدف تحرير فلسطين كهدف أصلي لأمتنا يتكامل مع هدفي الاشتراكية والوحدة. وتحرير فلسطين مسؤولية عربية شاملة، لا فلسطينية فحسب، وأي محاولات من دون الهدف مرفوضة منا ومكتوب عليها الفشل.

ج - إن «الطليعة العربية»، بتمسكها بتحرير فلسطين تعلن استعداد الثورة العربية للمشاركة في حل المشكلة اليهودية التي لم يكن لأمتنا علاقة بنشأتها ووجودها، وتطرح الحل القومي كبديل للحل الصهيوني العدواني. إن الثورة العربية تدافع عن حق كل يهودي في العيش ضمن قوميته، وفي وطنه، بما في ذلك يهود الوطن العربي، باعتبار أن اليهودية دين، وليست قومية، وتدعو إلى فتح المجال لليهود النازحين إلى فلسطين المحتلة للعودة إلى أوطانهم الأصلية، وترفع صوتها ضد أي اضطهاد لليهود في العالم، وتقاوم بشدة تهجير يهود العالم إلى فلسطين العربية، وتعتبره عدواناً على الوطن العربي.

د - تأكيد أهمية انسحاب العدو من الأراضي التي احتلها في عدوان عام ١٩٦٧ (كهدف مرحلي)، وضرورة استمرار المقاومة والنضال المسلح لتحقيق ذلك، وبلوغ الهدف الأصلي.

هـ - رفض أي صيغة تنطلق من القطرية، كمشروع الدويلة الفلسطينية، وندعو إلى صيغة ارتباط الضفتين وقطاع غزة، وتخلّص شعبنا في الضفتين من تسلط النظام الهامشي، وتحقيق الانفتاح على مصر وسورية، تمكيناً من متابعة النضال، ووصولاً إلى تحقيق الوحدة.

و - تدعو الطليعة أيضاً إلى النضال من أجل تحرير أي شبر عربي محتل في لواء الإسكندرون، أو في الساقية الحمراء، أو في البحر الأحمر، أو في الخليج العربي، وأن النضال من أجل التحرير لا يزال مرتبطاً بالنضال من أجل الوحدة العربية، وأن هدف الاشتراكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهدفي التحرير والوحدة، وأن مفهوم الكفاية والعدل متصل اتصالاً وثيقاً بالتقدم والمعاصرة، وأن أهداف النضال العربي تستوجب مناخاً ديمقراطياً ينبغي على الطلائع العربية أن تتابع النضال لتوفيره.

ز - تؤكد «الطليعة العربية» الدور المحوري لمصر في النضال العربي، وتستنكر محاولات عزلها وضرب منجزات الثورة العربية.

ح - تؤكد «الطليعة العربية» أن مستقبل الثورة العربية مرتبط ببناء أداتها التنظيمية، وهي تتابع، باهتمام وفكر مفتوح، محاولات إقامة الحركة العربية الواحدة، وتجارب

إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الأقاليم العربية، وتستشعر دورها الخاص في وحدة العمل العربي الثوري[٢١].

ومن الجدير بالذكر أن التوصية الرابعة عن الهدف المرحلي للنضال الفلسطيني، والتوصية الخامسة الخاصة بارتباط الضفتين وقطاع غزة، كانتا موضع معارضة من أعضاء «الطليعة العربية» الذين يتبنّون نظرية تحرير كامل للتراب الفلسطيني.

ثانياً: على مستوى الفروع

١ - فرع العراق

للتيار القومي تاريخ طويل في العراق[٢٢]، وكان له وجود واضح مع ظهور الفكرة القومية العربية في مواجهة التبعية للدولة العثمانية. وقد تجسد التيار القومي في العراق في العديد من الشخصيات السياسية والمفكرين العراقيين، كما تجسد في تنظيمات سياسية عديدة، على رأسها حركة القوميين العرب وحزب البعث. وقد كانت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في جوهرها تحالفاً بين ضباط ينتمون إلى التيار القومي والتيار الماركسي. وعندما قام عبد الوهاب الشواف الضابط القومي بمحاولته الانقلابية في الموصل بعد سيطرة الشيوعيين بزعامة عبد الكريم قاسم على الحكم، تصاعد الصراع بين التيار القومي والشيوعيين، وكان للتصفيات على الهوية للقيادات القومية التي خاضت الصراع على السلطة أثر كبير في صياغة العلاقة بين القوميين والشيوعيين في ذلك الوقت، واتخذ الصراع بينهما طابعاً عنيفاً، واتجه القوميون إلى البحث عن صيغ تنظيمية توحد نضالهم السياسي في مواجهة الشيوعيين، ومن بعدهم مواجهة حزب البعث طوال حقبة الستينيات من القرن العشرين.

كان للدكتور خير الدين حسيب دور أساسي في تكوين أول تنظيم سري للقوميين الناصريين عام ١٩٦٣ باسم «الحركة الاشتراكية العربية»، وكان الدكتور خير الدين

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) هذا العرض لفرع «الطليعة العربية» في العراق مُستمَدّ من: «مذكرات صبحي عبد الحميد» (مخطوطة غير منشورة، توجد أصولها في مركز دراسات الوحدة العربية)؛ شهادة الدكتور خير الدين حسيب عن تجربته في «الطليعة العربية»؛ شهادة علي كليدار عن تجربته في «الطليعة العربية» ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين. انظر: فتحي الديب، عبد الناصر وتحرير المشرق العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، و«وثائق الطليعة العربية،» [أرشيف فتحي الديب].

حسيب قد درس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق أثناء جولته الميدانية للإعداد لرسالة الدكتوراه التي حصل عليها من جامعة كامبريدج، وكان موضوعها تقدير الدخل القومي في العراق، وتأثر أثناء دراسته في إنكلترا بالاشتراكية الفابية، وتولى نيابة رئاسة رابطة الطلبة العرب في لندن، ورئاسة الجمعية العربية في جامعة لندن، ورئاسة الجمعية العربية في جامعة كامبريدج، كما تولى رئاسة الجمعية الاقتصادية العلمية عام ١٩٦١، وتولى منصب مدير عام اتحاد الصناعات.

وبعد صدور الميثاق الوطني في مصر، قام بزيارة إلى مصر لدراسة التجربة الاشتراكية هناك، وفتحت له الأبواب بتعليمات من الرئيس جمال عبد الناصر، حيث تابع التطورات الاقتصادية والقوانين المنظمة لها، بالقرارات الاشتراكية، وبالتصنيع، وتنظيم التجارة الخارجية، وتجربة مشاركة العمال في الإدارة والأرباح، وتشريعات إعادة توزيع الدخل والثروة. كما قام بدراسة مماثلة في سورية، وتابع التجارب المختلفة ذات العلاقة في العالم. واستفاد من ذلك في وضع تصور عن مستقبل الاقتصاد في العراق، وإعداد القرارات الاشتراكية، فوضع مشروع قانون المؤسسة الاقتصادية، مستفيداً من التجربة المصرية. وشمل تصوره تأميم المنشئات الصناعية الرئيسية، وتأميم القطاع الخاص في البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات التجارية، وتحديد سقف للملكية، وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل، والإرث، بشكل تصاعدي، وقانون الشركات، وتحديد سقف رأس المال في الشركات، ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح، ووضع هذا التصور موضع التطبيق في القرارات الاشتراكية التي صدرت في العراق عام ١٩٦٤ في عهد الرئيس عبد السلام عارف. وقد استفاد في كل ذلك من التشريعات التي صدرت في مصر مع مراعاة الفوارق بين البلدين.

وفي هذه الأثناء، توطدت العلاقة بين الدكتور خير الدين حسيب والرئيس جمال عبد الناصر، وناقشه في مفهومه عن الاشتراكية العلمية التي وردت في الميثاق الوطني، ولم يقتصر دور الدكتور خير الدين حسيب في ذلك الوقت على إعداد الدراسات والبحوث ومشروعات القوانين التي غيّرت هيكل الملكية والاقتصاد العراقي، وتوليه منصب محافظ البنك المركزي في العراق، بل اهتم بالجانب النضالي، فأسس سنة ١٩٦٣ تنظيماً سرياً باسم «الحركة الاشتراكية العربية» بالاشتراك مع أديب الجادر، وخالد علي الصالح، وكان تنظيماً قومياً ناصرياً، وكان لأعضاء هذا التنظيم دور أساسي في الحكم أثناء رئاسة عبد السلام عارف، حيث شارك بعض أعضائه في مجلس الرئاسة

المشترك بين مصر والعراق سنة ١٩٦٤، وكان من أعضاء المجلس أديب الجادر وناجي طالب.

كما تشكّلت قيادة سياسية موحدة بين مصر والعراق، عقد اجتماعها الأول في الفترة من ١٩ أيار/ مايو إلى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٥، وكانت تضم في عضويتها من الأعضاء الناصريين صبحي عبد الحميد، وعبد الكريم الفرحان، وأديب الجادر، وهم جميعاً أعضاء في «الطليعة العرب»، كما سنوضح ذلك في ما بعد. وكان جمال عبد الناصر قد رفض الدخول في وحدة دستورية مع العراق، ما لم تتم إقامة تنظيم سياسي قادر على حماية خطوات الوحدة في العراق.

وتوافقاً مع هذا التوجه أصدر الرئيس عبد السلام عارف قراراً بإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي، ليضم في عضويته خليطاً من الأعضاء من بينهم عناصر تنتمي إلى التيار القومي الناصري، ولم يكتب لهذا التنظيم البقاء طويلاً، شأن كل التنظيمات السياسية التي تأسست من موقع السلطة، والتي كانت مجالاً لجذب العناصر الانتهازية للاستفادة من تنظيم السلطة. وقد انهار الاتحاد الاشتراكي العربي بعد استقالة ستة وزراء من قياديه من الوزارة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، من بينهم أمينه العام عبد الكريم الفرحان، ونائبه فؤاد الركابي، وصبحي عبد الحميد، وتضامن معهم عدد آخر من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي.

يقول فتحي الديب عن هذه الفترة إن القوى القومية لم تستسلم، خصوصاً بعدما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن الحركة العربية الواحدة، التي رأت تلك القوى القومية في إعلان الرئيس فرصتها المتاحة لإعادة تنظيم صفوفها من جديد. وبادرت القيادات الوحدوية الاشتراكية العراقية إلى عقد العديد من الاجتماعات لوضع أسس ومبادئ العمل في إطاره القومي الصحيح، واتفقوا على ما يلي:

- فتح الباب أمام العناصر القومية كافة في العراق لتنضم إلى تنظيمهم، بشرط أن يتخلّى من يريد الانضمام عن جميع ارتباطاته الحزبية السابقة.

- الإيمان بأن تحركهم هذا يشكل رافداً في مجال الحركة العربية الواحدة، ومن ثم تكوين الحركة الاشتراكية العربية.

وأصدرت الحركة بيانين أعلن الأول قيام الحركة ومفهومها، وصدر الثاني عقب البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبد الرحمن البزاز.

ـ حضر أحد أعضاء قيادة الحركة إلى القاهرة طالباً رأي الرئيس جمال عبد الناصر الذي قال: «أرجو عدم الدخول في معارك مع الحكومة العراقية، وليكن تحركهم في مجال الحركة العربية على مستوى الساحة العربية ككل.

ويؤكد صبحي عبد الحميد هذا التطور في مذكّراته، بأن خير الدين حسيب وأديب الجادر اتصلا به في أواخر شهر تموز/يوليو ١٩٦٥، وعرضا عليه فكرة تشكيل حركة جديدة تعتمد على العناصر المهمة في الاتحاد الاشتراكي المنهار، وعلى آخرين لم تسمح لهم الظروف الانتماء إليه، لأنهم كانوا لا يعتقدون أن السلطة جادة لأن يكون هذا التنظيم شعبياً وذا أثر في توجيه سياسة الدولة. ورفض صبحي عبد الحميد هذا العرض في البداية، لأنه لم يكن راغباً في الانتماء إلى أي تنظيم مدني سري، ولكنهما لم يتركاه، بل كانا يترددان دوماً عليه ومعهما آخرون لإقناعه، وتم إقناعه في النهاية بذلك، وتم الاتفاق بينهم على دعوة ٢٥ شخصاً يثقون بهم لمناقشة فكرة التنظيم معهم، وأهدافه ومبادئه، واختيار اسمه وقيادته، ثم يجري مفاتحة الآخرين بعد ذلك. وتم الاتفاق على أسماء الخمسة والعشرين وتوجيه الدعوة إليهم.

عقد أول اجتماع للتنظيم الجديد في منزل أديب الجادر في أوائل شهر آب/ أغسطس ١٩٦٥، وبعد نقاش استمر ساعات طويلة تم تحديد أهداف التنظيم واسمه، حيث اقترح خير الدين حسيب تسميته بـ: «الحركة الاشتراكية العربية»، فوافق الجميع على الاسم، لأنه مشابه تقريباً لاسم الاتحاد الاشتراكي العربي. وتبيّن بعد مدة طويلة أن هذا الاسم كان اسماً لحركة سرية أسسها أديب الجادر وخير الدين حسيب وخالد علي الصالح في أواخر عام ١٩٦٣.

وكما أسلفنا من قبل، تم انتخاب لجنة تنفيذية للحركة، ففاز بالتصويت السرّي كل من: صبحي عبد الحميد، وخير الدين حسيب، وفؤاد الركابي، وأديب الجادر، وعبد الكريم الفرحان، وعبد الستار علي الحسين، وخالد علي الصالح، وهاشم علي محسن، وسلام أحمد، وعبد الإله النصراوي.

وكانت هذه القيادة للحركة الاشتراكية العربية تضم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي المنهار، وبعد فترة انسحب منها عبد الستار علي الحسين. وجرى انتخاب أمين السر لهذه اللجنة في أول اجتماع لها، ففاز صبحي عبد الحميد بهذا المنصب.

انتشرت الحركة الاشتراكية العربية بسرعة في الصف القومي، ولم تمض أشهر حتى أصبحت أقوى الأحزاب والحركات السرية في العراق، عدداً وتنظيماً وانضباطاً، واخترقت كل شرائح المجتمع العراقي من مثقفين وعمال وفلاحين ومهنيين، وانتشرت في كل مناطق العراق، وأخذت تصدر النشرات السرية، ولم تحاول الاصطدام بالسلطة أو إثارتها ضدها في مرحلة بناء التنظيم وإرساء دعائمه، وهو ما كان جمال عبد الناصر قد دعا قادة الحركة إليه، وعدم الاصطدام بحكم عبد السلام عارف. وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، قام عارف عبد الرازق، عضو الحركة، بمحاولة الانقلاب، ففرض عبد السلام عارف الإقامة الجبرية على صبحي عبد الحميد، وعبد الكريم الفرحان. ومع ذلك، لم تنقطع صلتهما بالحركة، واستمرا في حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية. وانتظم العمل في شعَب التنظيم وفرقه ومكاتبه المهنية، وكان هاشم علي محسن يسيطر على نقابات العمال، وازدادت قوة الحركة، الأمر الذي دعا الحركات الأخرى إلى الاتصال بها، تطلب التعاون أو التفاوض من أجل إقامة جبهة وطنية عريضة، ولكنها رفضت التعاون مع الحزب الشيوعي حتى لا تخسر الشارع القومي.

وفي ربيع عام ١٩٦٦، عاد أديب الجادر من زيارة للقاهرة، ودعا كلا من صبحي عبد الحميد وخير الدين حسيب وعبد الكريم الفرحان إلى منزله، حيث أخبرهم أنه علم من فتحي الديب أن الرئيس جمال عبد الناصر أسس تنظيماً قومياً باسم «الطليعة العربية»، تمتد فروعه إلى البلاد العربية كافة، وستنتخب قيادة قومية له عندما ينضج بناؤه التنظيمي، وأن قيادة التنظيم في مصر اختارت هذه الشخصيات الأربع لتكوّن قيادة «الطليعة العربية» في العراق. ويقول صبحي عبد الحميد في مذكّراته إنه قبل الفكرة وعارض الأسلوب، داعياً إلى اعتبار الحركة الاشتراكية العربية بأكملها جزءاً من هذا التنظيم القومي، لأنها حركة عربية تؤمن بأهداف هذا التنظيم الذي أسسه جمال عبد الناصر، وخصوصاً هدف الوحدة العربية، وأنه عندما تُشكّل القيادة القومية للطليعة العربية سوف تسمّي الحركة الاشتراكية العربية ممثلي العراق في هذه القيادة.

وبعد مناقشة ما طرحه صبحي عبد الحميد، اقتنع الجميع بعدم رفض العرض المصري، واتفق الجميع على إخطار الجهات المسؤولة عن «الطليعة العربية» بأن يكون أفراد اللجنة التنفيذية للحركة الاشتراكية العربية بكاملها أعضاء في «الطليعة العربية»، وتكون هي القيادة للتنظيم الطليعي في العراق، ثم يتم مفاتحة باقي أعضاء الحركة بالتدريج. ولكن الموافقة جاءت فقط على قبول خالد علي الصالح، فتم

إبلاغه بالموقف، وسافر أديب الجادر إلى القاهرة لتوضيح خطورة رفض بقية أعضاء قيادة الحركة الاشتراكية العربية لما يمكن أن يترتب عليه في المستقبل من انقسامها، لأن الازدواج في التنظيم ستكون له خطورة، واستبعاد عناصر قيادية عنه ستكون له خطورة أكبر، فإذا تسرب الخبر إليهم معناه انقسام الحركة الاشتراكية العربية، وبذلك يتم هدم حركة قومية فتية، قوية ومنسجمة، تؤمن بأهداف الطليعة نفسها. وكان صبحي عبد الحكيم يفضل أن تبقى الحركة الاشتراكية العربية حركة مستقلة تتعاون وتنسق مع «الطليعة العربية» إذا أصرّت القاهرة على رفض بقية أعضاء القيادة. ولكن جواب القاهرة كان بوجود خلاف كبير آنئذ بين حركة القوميين العرب والقيادة المصرية، وقد يؤدي هذا الخلاف إلى القطيعة التامة. ولما كان سلام أحمد وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن لا يزالون أعضاء في حركة القوميين العرب، رغم انتمائهم إلى الحركة الاشتراكية العربية، فيخشى أن يكون موقفهم مع الحركة الأم في بيروت، وعند ذلك يكشفون سر التنظيم. لذلك من الضروري تأجيل قبولهم في ذلك الوقت.

أصابت الحيرة قيادة «الطليعة العربية» في العراق، كما يقول صبحي عبد الحميد، فالواجب القومي يدعوهم إلى الانضمام إلى التنظيم الطليعي الذي يرأسه جمال عبد الناصر، وكانوا هم يحثونه دوماً على إعلان تشكيل الحركة العربية الواحدة التي دعا إليها علناً منذ ثلاث سنوات. وكان الخوف من تشتيت الحركة الاشتراكية العربية يدعو المجموعة إلى التريّث، ولكن الرأي استقرّ أخيراً على قبول الانتماء إلى «الطليعة العربية» مع مواصلة الإلحاح على قبول باقي زملائهم.

بهذا الموقف بدأ تشكيل تنظيم سري مستقل في العراق باسم «الطليعة العربية»، وأصبحت الحركة الاشتراكية العربية الغطاء له والمجال الأساسي لحركته. وثم ضُمّ الدكتور عبد العزيز الدوري إلى قيادة «الطليعة العربية» بموافقة من القاهرة، وبذلك أصبح أعضاء القيادة ستة.

بدأ أعضاء قيادة «الطليعة العربية» مفاتحة أعضاء الحركة الاشتراكية العربية بحذر شديد، وانتظمت الاجتماعات واتسعت عضوية «الطليعة العربية» فشملت ٩٠ من شباب الحركة الاشتراكية العربية حتى حزيران/ يونيو ١٩٦٦.

تعرّضت «الطليعة العربية» لموقف صعب عندما قام عبد الرازق بمحاولة الانقلاب، وشاركه في هذا عدد من قيادات الحركة الاشتراكية العربية و«الطليعة العربية»، منهم

صبحي عبد الحميد نفسه، حيث تم اعتقالهم، واستمر صبحي عبد الحميد في المعتقل ١١ شهراً، تولى أثناءها أديب الجادر قيادة الحركة الاشتراكية العربية، وتنظيم «الطليعة العربية». وكان هناك ردّ فعل شديد ضد صبحي عبد الحميد في الحركتين لمشاركته في الانقلاب من دون إخطارهما بذلك، وطالب البعض بالتحقيق معه وفصله. وتم إرجاء ذلك إلى حين الإفراج عنه.

هكذا يبدو واضحاً أن تنظيم «الطليعة العربية»، رغم حداثة تأسيسه، كان في قلب الصراع السياسي في العراق، بل وفي قلب الصراع على السلطة. وقد ساهم في هذا الوضع، وفي قيام تنظيم «الطليعة العربية» بدور قيادي ومؤثر في هذا الصراع، أنه ضمّ في صفوفه، وفي قيادته، عدداً من القيادات الناصرية المستقلة، ومنهم بعض العسكريين الذين شاركوا في التطورات السياسية في العراق، مثل صبحي عبد الحميد، وعبد الكريم فرحان، وعارف عبد الرازق، وراجي التكريتي. وقد شغل بعضهم أعلى المناصب في الدولة، فقد تولى خير الدين حسيب منصب مدير عام اتحاد الصناعات، ومنصب محافظ البنك المركزي، وقام بصياغة القرارات الاشتراكية التي أصدرها الرئيس عبد السلام عارف في ذكرى ثورة تموز/يوليو عام ١٩٦٤، كما شغل صبحي عبد الحميد مناصب وزارية عدة، منها منصبي وزير الخارجية، ووزير الدفاع، وتولى أديب الجادر مناصب وزير الصناعة، ووزير الاقتصاد، ورئيس شركة النفط الوطنية. وشغل عبد الكريم فرحان منصبي وزير الإصلاح الزراعي، ووزير الإعلام، كما تولى عارف عبد الرازق وزارة الزراعة، ثم قيادة القوات الجوية العراقية، ثم رئاسة الوزراء.

بعد ذلك، شاركت «الطليعة العربية» في وزارة ناجي طالب بعناصر من الصف الثاني، بصفتهم الشخصية، مثل خالد الشاوي وأحمد الدجيلي. وواجهت الحركة الاشتراكية العربية عدة مشاكل في أواخر عام ١٩٦٦ حتى منتصف عام ١٩٦٧، حيث استقال سلام أحمد من الحركة، لأنها رفضت المشاركة في تشكيل جبهة قومية واسعة مع قوى سياسية أخرى، وكان يمثل الحركة في مباحثات تشكيل هذه الجبهة. كما أن أعضاء حركة القوميين العرب كانوا قد علموا بوجود تنظيم «الطليعة العربية» في قلب الحركة الاشتراكية العربية، واستخدامها كغطاء للطليعة. وانقسمت الحركة، حيث أصرّ القوميون العرب على أن يعملوا منفردين باسم الحركة، واستخدم أعضاء الطليعة الاسم نفسه. وهكذا كان هناك بالفعل تنظيمان باسم الحركة الاشتراكية طوال عام ١٩٦٧ إلى أن وقع انقلاب حزب البعث ضد عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨.

وكان صبحي عبد الحميد قد اقترح قبل الانقلاب توحيد الحركة الاشتراكية العربية بعد خروج القوميين العرب منها مع تنظيم «الطليعة العربية»، لأنه لم يعُد هناك مبرر للفصل بين التنظيمين. ولكن الدكتور خير الدين حسيب عارض هذا الاقتراح، وعاد صبحي عبد الحميد إلى قيادة اجتماعات الحركة، بينما تولى خير الدين حسيب قيادة اجتماعات الطليعة. وبعد فترة لم يحسم الخلاف حول مستقبل العلاقة بين الحركة والطليعة، فقام صبحي عبد الحميد بتأسيس حزب الوحدة الاشتراكي مع عدد من أعضاء الحركة الاشتراكية، وبذلك أصبحت هناك ثلاثة تنظيمات باسم الحركة الاشتراكية: الأول بقيادة صبحي عبد الحميد، والثاني بقيادة خير الدين حسيب، والثالث يضم أعضاء حركة القوميين العرب بقيادة عبد الإله النصراوي مع فؤاد الركابي من حزب البعث. وما لبث هذا التنظيم الأخير أن انقسم إلى تنظيم للبعثيين، والآخر للقوميين العرب، بينما واصلت «الطليعة العربية» نشاطها من دون أي انقسام في صفوفها، وتوسعت عضويتها، وواصلت نشاطها السياسي السري مع استخدام اسم «الحركة الاشتراكية العربية» كغطاء، ولم يعد هناك فارق بين أعضاء قيادة الطليعة وأعضاء قيادة الحركة، حيث أسفرت انتخابات الحركة عن فوز أعضاء الطليعة في الهيئات القيادية للحركة.

واصلت «الطليعة العربية» نشاطها بعد انقلاب حزب البعث على عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٨، فلم يعتقل من قيادة «الطليعة العربية» سوى أديب الجادر، وأرسل خير الدين حسيب برقية إلى القيادة القومية في القاهرة باعتباره أمين السر المساعد لفرع العراق في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٨ جاء فيها:

أ ـ أود تطمينكم إلى أن التنظيم بكامل أجهزته ومعلوماته مؤمَّن حتى الآن.

ب ـ لم يعتقل من المناضلين سوى أديب الجادر، وليس لديه أي أشياء مكتوبة، ولم يعثروا لديه على شيء.

ج ـ حاولوا اعتقالي، ولكن استطعت الهرب، وأتولى عملي التنظيمي.

د ـ النكسة الحالية لن تزيدنا إلا نضالاً.

هـ ـ المعلومات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن الدور الرئيسي هو لعبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن، وأن البعث يحاول استغلال العملية لتثبيت نفسه، ثم تصفية الآخرين.

و ـ عبد الكريم فرحان وصديق شنشل وعبد الستار علي الحسين معتقلون.

ز ـ الاعتقالات شملت بشكل أساسي المسؤولين عن السياسة النفطية العراقية.

ح ـ أحيل عدد من الضباط على التقاعد (ذكر أسماءهم).

ط ـ تمت تعيينات جديدة في قيادة الاستخبارات والجيش.

ي ـ لا داعي للاستعجال في عودة المناضلين، والأفضل إكمال عملهم، وأن يتم تطمينهم (المقصود الدارسون أعضاء الدورة الحالية للإعداد التنظيمي).

ك ـ صبحي وعارف غير معتقلين.

ل ـ أرجو إرسال تعليماتكم ـ الاضطهاد لن يزيدنا إلا نضالاً.

وصدقت نبوءة خير الدين حسيب حول موقف حزب البعث من عبد الرزاق النايف، فقد تم بالفعل استبعاده يوم ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، وانفرد حزب البعث بالسلطة إلى عام ٢٠٠٣ بالغزو الأمريكي للعراق.

تعرّضت «الطليعة العربية» بعد ذلك للاضطهاد، حيث قامت سلطة الانقلاب البعثية باعتقال معظم القيادات الناصرية: الفريق طاهر يحيى، شاكر محمود شكري، شامل السامرائي، أديب الجادر، عبد الكريم فرحان، عبد الكريم هاني، كما تم بعد ذلك بفترة إرهاب القوى القومية، والتركيز على القوى الناصرية، واعتقال قياداتها؛ عبد الكريم فرحان وخير الدين حسيب.

وتم نفي معظم قيادة «الطليعة العربية» إلى خارج العراق، حيث أقاموا في القاهرة. واستمر خير الدين حسيب في السجن، حيث تنقل بين ستة سجون، وحاولت سلطة البعث مساومته للتوافق معها، ولكنه رفض. وأخيراً، أجبرته على مغادرة العراق عام ١٩٧٤، حيث سافر إلى لبنان، واستقر هناك، وأسس مع آخرين مركز دراسات الوحدة العربية، ثم مؤسسات قومية أخرى، مثل المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠، والمؤتمر القومي الإسلامي عام ١٩٩٤، ومؤسسات مجتمع مدني أخرى. وكان قد سبقه صبحي عبد الحميد بإعلان اعتزاله العمل السياسي عام ١٩٧٢، وهو يقيم في القاهرة، بعد أن علم أن السلطة في العراق أطلقت سراح أعضاء التنظيم كافة من المعتقلات.

وإضافة إلى فرع الطليعة في العراق، كان هناك عراقيون أعضاء في «الطليعة العربية» خارج العراق في الجمهورية العربية المتحدة وليبيا، وفي أوروبا، مثل علي كليدار الذي

تم تسكينه قومياً مع أمين جدعان (سورية)، وعلي صابونجي، وأحمد العبد (اليمن)، وشارك في اجتماع القيادة القومية المؤقتة عام ١٩٦٩ في القاهرة، وانتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، ثم رئيساً لفرع القاهرة، وهي الغطاء الطلابي العلني لتنظيم «الطليعة العربية». وشارك في إنشاء الأمانة العامة للاتحادات والروابط الطلابية العربية في القاهرة رداً على تشكيل سكرتارية الاتحادات الطلابية العربية.

ورغم الانشقاقات في الحركة الاشتراكية العربية، وتوقف بعض قيادات «الطليعة العربية» عن النشاط، واضطرار بعضهم إلى الإقامة خارج البلاد، الا أن التنظيم الطليعي واصل نشاطه، ولا تزال الحركة الاشتراكية العربية قائمة حتى الآن بقيادة عبد الإله النصراوي. واحتفظ التيار القومي العربي بحيويته، وتشكلت تنظيمات جديدة يمكن اعتبار بعضها امتداداً لـ «الطليعة العربية» بشكل أو بآخر.

وقد ظهرت بعد الغزو الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وزوال نظام حكم صدّام حسين، حالة حراك سياسي وفكري عانت فيها القوى الناصرية أوضاعاً صعبة ومعقدة، ومن أبرزها عدم السماح بممارسة أنشطتها الفكرية وتنظيماتها وتحركاتها. وقد عادت لتنطلق مجدداً في ظل ما عرف بالعراق الجديد، وحالة الانفتاح السياسي والفكري، فظهر عدد كبير من التنظيمات الناصرية في العراق، سواء كانت تنظيمات تعمل في السابق وجمّدت أنشطتها، أو تنظيمات جديدة تدور كلها حول فكر القومية العربية والوحدة العربية والأفكار والمبادئ التي جسدها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر. ومن أبرز هذه التنظيمات: الحركة الاشتراكية العربية التي تعود إلى ستينيات القرن العشرين، وقد تحدثنا عنها من قبل. فقد أعيد بناؤها، وأصبح الأمين العام للحركة عبد الإله أمين النصراوي، وقد انضم إليه قيس جواد العزاوي. وعبّرت الحركة عن نفسها بأنها تيار قومي اشتراكي ديمقراطي، وحركة معارضة سلمية ديمقراطية بعيدة عن المحاصصة والطائفية. كما أسس التنظيم الشعبي الناصري الذي سعى إلى العمل على إنجاز قيادة موحدة للحركه الناصرية في العراق، والانفتاح الكامل على القوى الوطنية الرافضة للاحتلال والتقسيم الطائفي. ومن أبرز قياداته: حسين الربيعي، وجليل البياني، وقد ائتلف مع حركة الوحدويين الديمقراطيين[٢٣].

(٢٣) أمحمد مالكي [وآخرون]، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، إشراف محمد جمال باروت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٦٠٥.

٢ - فرع لبنان

وجدت الفكرة القومية العربية مبكراً في لبنان بيئة خصبه لانتشارها، وتبني قوى عديدة لها في مواجهة الاحتلال العثماني والاستعمار الفرنسي. وكان من الطبيعي أن يجد حزب البعث وحركة القوميين العرب في لبنان مجالاً مهماً للنشاط. وعندما تبلور البعد القومي العربي لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر كان لهذا صداه القوي في لبنان، حيث تشكل تيار قومي ناصري في عدة أحزاب وتنظيمات سياسية. وفي ظل المواجهة الساخنة بين الحركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر والرجعية العربية والاستعمار العالمي، ولدت «الطليعة العربية» كتنظيم قومي عربي ثوري يجسد أحلام الشباب العربي في دولة الوحدة.

ولم يتأخر الشباب اللبناني عن التفاعل مع «الطليعة العربية»، وكان لهذا التفاعل مدخله الخاص الذي يعود إلى عام ١٩٦٣، وعندما أصبحت القومية العربية هي الفكرة السائدة في الشارع السياسي، وبدأ مصطلح الناصرية يتجاوز فكرتي البعث والقوميين العرب، كما بدأ التمايز يظهر، وجد الناصريون أنهم بحاجة إلى تمييز أنفسهم بإطار سياسي، خصوصاً في الوسط الطلابي الذي كان هو الوسط الخصب للحركة السياسية، وكانت في أوروبا بين مجموعة من الطلبة العرب على أثر واقعة الانفصال التي أدت إلى فضّ عُرى الوحدة بين مصر وسورية. فتأسس في فيينا تنظيم قومي عربي سري باسم «بعث الثورة»، لم يكن له أي علاقة بحزب البعث، بل شارك في تأسيسه مجموعة من الطلبة العرب عام ١٩٦٣ يدرسون في النمسا، بينهم شباب لبنانيون وفلسطينيون وأردنيون وسوريون وعراقيون. وكان التيار الناصري قد أصبح مميزاً من التيارات القومية العربية الأخرى، خصوصاً بعد التداعيات التي حصلت في كل من العراق وسورية. واستلم حزب البعث السلطة في البلدين معاً، وفشلت مفاوضات الوحدة الثلاثية التي جرت في القاهرة في نيسان/ أبريل ١٩٦٣.

- **عرض لفرع «الطليعة العربية» في لبنان**

هذا العرض مستمد من:

- شهادة عبد الرحيم مراد.
- شهادة د. يوسف الصميلي.
- وثائق الطليعة العربية - أرشيف فتحي الديب.

التقت هذه المجموعة التي ينتمي أفرادها إلى أكثر من ساحة عربية، واتفقت في ما بينها على إنشاء تنظيم قومي عربي سري أطلقت عليه اسم «بعث الثورة»، ينشط أعضاؤه بين الطلبة العرب في أوروبا، ويتصلون في الوقت نفسه بمن هم مثلهم في الوطن، ليضمّوهم إلى هذا التنظيم، وهو الأمر الذي حدث بالنسبة إلى لبنان، إذ أصبح هناك تواصل عضوي بين اللبنانيين المنتمين إلى بعث الثورة في أوروبا، واللبنانيين الآخرين المقيمين في الوطن، وقد تمكنوا خلال فترة وجيزة من التغلغل في الوسط الشعبي، وضموا إلى صفوف التنظيم صغار الكسَبة من عمال وسائقين وموظفين، إضافة إلى الطلاب. ووصل عدد الملتزمين بالتنظيم إلى ما يقرب من ٥٠٠ عضو. وقد أرادوا بعد أقل من سنتين على بداية نشاطهم في لبنان أن يقرنوا القول بالعمل على الصعيد القومي، فقرروا مد يد المساعدة إلى الثورة في جنوب اليمن التي كانت قد اندلعت للتخلص من الاستعمار البريطاني، وحددوا العناصر التي تطوعت للالتحاق بهذه الثورة، وكلفوا اثنين من قيادة التنظيم بالذهاب إلى القاهرة للاتصال بقحطان الشعبي الذي كان أحد الشخصيات القيادية في حركة القوميين العرب وفي جنوب اليمن.

التقى الوفد في القاهرة بكل من قطحان الشعبي، وعبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، وعرض عليهم استعداد التنظيم لإرسال متطوعين من بين أعضائه، للقتال إلى جانب الثورة اليمنية. لكن اليمنيين لم يبدوا حماساً لهذا الموضوع، شاكرين هذه المبادرة، وممهدين السبيل أمام الوفد للتعرّف إلى مسؤول الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية في مصر من خلال سمير حجازي، عضو أمانة الشؤون العربية، الذي بدا عليه السرور من هذه الخطوة، مبيناً أن الحاجة إليهم ماسة في لبنان، وليس في اليمن.

كانت هذه البداية لانفتاح تنظيم «بعث الثورة» على أفق جديد لم يكن مخططاً له، لكن كان هناك ارتياح كبير لحصوله، إذ إن أمانة الشؤون العربية في مصر كانت في هذا الوقت مكلّفة من الرئيس جمال عبد الناصر بإعداد مخيّمات للشباب العربي، وكان جمال عبد الناصر قد بدأ يذكر في خطاباته ضرورة وجود الحركة العربية الواحدة، فكان التوقيت متطابقاً بين التفكير الوحدوي لبعث الثورة، وما تقوم به أمانة الشؤون العربية. وقد تزامن الاتصال بينهما مع تحضيرها لأول معسكر شبابي أعدّته في الإسكندرية في تموز/ يوليو ١٩٦٦، وضم شباباً عرباً من معظم الساحات العربية، وكانت البداية لمرحلة «الطليعة العربية».

أ ـ مرحلة «الطليعة العربية»

كان التنظيم الداخلي لمعسكرات الشباب يقوم على نظام «الأسر»، وكان تشكيل كل أسرة يراعي تنوّع المنتمين إليها، وانتسابهم إلى معظم الساحات العربية، وكانت هناك رقابة غير ملحوظة لمختلف الأنشطة والسلوكات، وتركيز على العناصر الأقرب إلى الالتزام، بحيث كان كل معسكر ينتهي وقد وقع الاختيار على مجموعة من الشباب لأداء القسم للالتزام بتنظيم «الطليعة العربية» الجديد.

على الصعيد اللبناني، كان المطلوب التوقف عن النشاط في إطار «بعث الثورة، وبدء ترشيح عناصر منه إلى تنظيم «الطليعة العربية»، وكان الاتفاق مع أمانة الشؤون العربية على أن توفد بين فترة وأخرى مندوباً ليشرف على أداء القسم للعناصر الجديدة، وكانت القيادة في لبنان قد صنّفت الأعضاء القدامى الذين وصل عددهم إلى ٥٠٠ عضو إلى ثلاثة أصناف: صنف جاهز للالتزام الفوري، وصنف مرشح إلى هذا الالتزام بعد فترة تهيئة، وصنف تم استبعاده وظلت الصلة به قائمة على أساس أنه نصير.

لم يكن تنظيم «بعث الثورة» وحده على الساحة اللبنانية، إذ كانت أمانة الشؤون العربية تنشط من خلال بعض العناصر التي تم التعرّف إليها، وأصبح الجميع ضمن الهيكلة الجديدة لتنظيم «الطليعة العربية». وكانت قوة الدفع للعمل غير محدودة، فالجميع ينشط على قاعدة أن جمال عبد الناصر هو قائد التنظيم، وكان هذا يعزّز الثقة بالنفس إلى أقصى الحدود، وكانت فاعلية الحركة والانتشار أكثر كثيراً مما كانت عليه في «بعث الثورة». وقد شمل ذلك كافة قطاعات تحالف قوى الشعب العاملة (العمال ـ الفلاحين ـ الجنود ـ المثقفين ـ الرأسمالية الوطنية غير المستغلة)، أي الصيغة التي اختارها عبد الناصر للاتحاد الاشتراكي العربي لأصحاب المصلحة في الثورة والتغيير.

جاءت النكسة سنة ١٩٦٧، فأوجدت حالة إرباك مؤقتة سرعان ما تم تجاوزها باستمرار التواصل مع أمانة الشؤون العربية في القاهرة، واستمرار تنظيم المعسكرات الشبابية التي اتخذ بعضها طابعاً تدريبياً شمل اللياقة البدنية، واستخدام السلاح، ثم سرعان ما انتشرت المقاومة الفلسطينية في لبنان، وبدأت تستقطب إلى جانبها الكثير من الشباب.

وقد امتدت «الطليعة العربية» عبر الاتصالات إلى معظم الأقطار العربية، وبدأت الساحات العربية كافة تتحضر لانعقاد المؤتمر القومي، وتطالب بحضور الرئيس جمال عبد الناصر المؤتمر، كونه مؤسس هذا التنظيم القومي، الأمر الذي أدى إلى الدعوة إلى المؤتمر القومي العربي الأول.

كان ذلك في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وكانت الثورة الليبية قد قامت، وكان أمين الشؤون العربية فتحي الديب قد أصبح ممثل عبد الناصر لدى قيادة هذه الثورة (مفوض القيادة)، فكان يحضر المؤتمر الأول، وقد وعد المؤتمرين بأن جمال عبد الناصر سيحضر جلسة الختام، ثم فاجأهم باعتذاره، وأناب علي صبري مكانه ليلتقي بوفود المؤتمر.

انتهى المؤتمر القومي الأول بأسئلة بعد أن عرف المؤتمرون بعضهم بعضاً كقيادات فروع لـ «الطليعة العربية» في: موريتانيا ـ المغرب ـ تونس ـ الجزائر ـ ليبيا ـ السودان ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ لبنان ـ سورية ـ العراق ـ فلسطين ـ الأردن ـ اليمن ـ دولة الإمارات (لم تكن قد تكوّنت كدولة، لكن كانت هناك عناصر من بعض إماراتها).

أدت حالة الضغط المحلية، تلافياً للانقسام، إلى لقاء صاخب بأمين الشؤون العربية في أواخر عام ١٩٦٩، انتهى إلى انسحاب فرع لبنان من «الطليعة العربية»، وتم تعميم هذا الموقف على مستويات الفرع كافة، ولم تكن هناك ردود فعل حادة على ذلك، لأن الجميع كان مهيأ لهذه النتيجة من دون أن ينقطع التواصل كأفراد مع جميع الفروع ومع الشؤون العربية نفسها، إلى أن انتقل جمال عبد الناصر إلى الرفيق الأعلى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

ب ـ مرحلة شباب البقاع الناصري
ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين

كانت وفاة جمال عبد الناصر مفاجأة كبيرة. ومن دون تنسيق مسبق وجد معظم الأعضاء القياديين في فرع «الطليعة العربية» في لبنان أنفسهم مجتمعين ليناقشوا ويحللوا وليتفقوا أخيراً على ضرورة عمل شيء. وفي الوقت نفسه، كانت أمانة الشؤون العربية في القاهرة قد وسعت من إطار حركتها بين الطلاب العرب، فكان نادي الطلبة العرب في القاهرة (في شارع التحرير ـ باب اللوق) ملتقى هؤلاء الطلاب لإقامة الندوات والقيام

برحلات، وكان هناك برنامج تم إنجازه وغطى الجبهة كلها من بورسعيد إلى السويس، ثم أسفر كل هذا النشاط بعد وفاة عبد الناصر عن غطاء علني للنشاط الطلابي باسم: «رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين» التي عقدت مؤتمرها الأول في القاهرة في شتاء ١٩٧١ مع أمانة الشؤون العربية، لكن الأمر لم يطل لأن السادات كان قد قام بانقلابه في ١٤ أيار/ مايو ١٩٧١، وكان فتحي الديب من بين المعتقلين، ودخل العمل القومي والمحلي طوراً جديداً.

وقد تم تجنيد يوسف الصميلي الذي كان يدرس في القاهرة عام ١٩٦٧ في عضوية «الطليعة العربية»، وهو الذي تولى بعد ذلك عدة مسؤوليات قيادية في رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين. وقد أنشأت «الطليعة العربية» في لبنان فرعاً لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، مع الإشارة إلى أن هذه الرابطة كانت قد عقدت مؤتمرها الثاني في ليبيا، وانتخبت مكتباً تنفيذياً ربط حركة جميع فروعها به، وكان انتشارها في أوروبا قد عزز من قدرتها على التواصل الإيجابي عبر اللقاءات السنوية التي كان ينظّمها المكتب التنفيذي. وعلى صعيد لبنان، كان للمهرجان الحاشد الذي أقيم باسم الرابطة في قاعة جمال عبد الناصر في جامعة بيروت العربية، وحضره أحد أعضاء المكتب التنفيذي صدى سياسي واضح ارتبط بالتنسيق التام بين ممثل الرابطة في هذا المهرجان وقيادة شباب البقاع الناصري.

ثم عقد المؤتمر القومي الثاني لـ «الطليعة العربية» الذي حضره عدد من الأعضاء، وتم من خلاله القيام بالنشاطات التالية:

- عاد وفد فرع لبنان من المؤتمر القومي الثاني للرابطة، وعرض على قيادة شباب البقاع الناصري ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين النتائج التي تم التوصل إليها، وبُدئ بإعادة بناء فرع «الطليعة العربية» في لبنان من جديد، وتم عقد مؤتمر الفرع في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لميلاد جمال عبد الناصر. وقد انبثق عن المؤتمر قيادة كانت هي نفسها قيادة «الطليعة العربية»، وقيادة شباب البقاع الناصري، وقيادة رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين. وأشرف على المؤتمر مندوب من القيادة القومية، وتم تنسيق الأدوار بين هذه الأطراف الثلاثة، وأصبح للأنشطة التي تم إنجازها صدى ملحوظ في الوسط السياسي عامة، وفي الوسط الطلابي خاصة واستطاع أعضاء الرابطة أن يكونوا عنصراً فاعلاً في اتحاد جامعة بيروت العربية التي أصبح معظم أعضائها في الرابطة.

- في شهر آذار/ مارس ١٩٧٣ دعت ليبيا إلى لقاء للقوى الناصرية، وكان بينها من لبنان شباب البقاع الناصري، ووحدة القوى الناصرية، ووحدة النضال العربي، والمرابطون، واتحاد قوى الشعب العامل، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، ومثل الرابطة المكتب التنفيذي الذي كان مقره في طرابلس. وكان يحضر هذا اللقاء وفد رسمي جزائري، ووفد رسمي سوري، ووفد رسمي مصري. ولم يسفر جمع هذه القوى عن نتائج إيجابية سوى التعرّف إلى بعض الأسماء التي كان لها دور في ساحاتها، وتعميق العلاقة مع بعض أعضاء الوفد الليبي الذين مثلوا ليبيا في هذا اللقاء.

- على صعيد لبنان، كانت الإيجابية من هذا اللقاء التعرّف عن كثب إلى قيادات القوى الناصرية، والدخول معها في حوارات ومناقشات طويلة، وقضاء أوقات طويلة في شرح وجهات نظر كل فصيل للفصيل الآخر. وقد ساعد ذلك على استمرار الحوار في ما بينها بعد العودة إلى لبنان، هذا الحوار الذي أثمر بعد ذلك فكرة اندماج بعض التنظيمات في تنظيم واحد باسم الاتحاد الاشتراكي العربي.

- أثمرت الحوارات المستمرة فكرة جمع الناصريين في حزب واحد، وتم الاتفاق على أن يكون الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، أي في ذكرى ميلاد عبد الناصر السابعة والخمسين، موعداً لإعلان ولادة «الاتحاد الاشتراكي العربي» رسمياً كقوة سياسية ناصرية تضم شباب البقاع الناصري، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، ووحدة القوى الناصرية، ووحدة النضال الناصري العربي، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

- تخلّف المرابطون واتحاد قوى الشعب العامل عن الانضمام إلى القوة الجديدة الوليدة التي حملت في رحمها عوامل تصدّعها، إذ لم يكن دمجها إلا شكلياً، وظل كل فصيل حريصاً على عدم الذوبان في الهيكلية الجديدة، وكان واضحاً أن القوة التنظيمية لفرع «الطليعة العربية» بإمكانها الإمساك بمفاصل المستويات، الأمر الذي جعل الآخرين يخشون من فقدان سيطرتهم على عناصرهم، إضافة إلى أن فكرة التفتيت، وليس الجمع التي أتقنت حركة فتح لعبتها، أدت إلى أن يتراجع معظم هذه القوى عن موقفه، ويعلن انفصاله عن الحزب الجديد مع احتفاظ بعضهم بالاسم، فكان هناك الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري، والاتحاد الاشتراكي العربي - أنصار الثورة، ووحدة النضال العربي. وظل فرع «الطليعة العربية» مكملاً طريقه باسم الاتحاد الاشتراكي العربي

كغطاء سياسي علني لحركته التنظيمية مع الغطاء السياسي الطلابي: رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين.

- تطور الوضع السياسي في لبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ ليجعل من المقاومة الفلسطينية سلطة فاعلة في القرار اللبناني، وقد أمسكت بالقرار الوطني، وأصبحت المرجعية لمعظم القوى والأحزاب والشخصيات الوطنية. ولأن الاتحاد الاشتراكي العربي رفض أن تكون علاقته بها على هذا النحو التبعي، فقد اكتفى بالتواصل معها، وبناء علاقات وطيدة شخصية مع بعض قياداتها، واتجه إلى تفعيل حركته السياسية نحو العمل الاجتماعي والتربوي، فكثرت مستوصفاته الشعبية، وأسس ثانوية النهضة العربية في بيروت سنة ١٩٧٨، استجابة لحاجة أبناء شهداء التنظيم للتعليم والاستمرار في رعايتهم الاجتماعية بعد سقوط المسلخ والدكوانة وحملة التهجير المأسوية التي رافقت هذا السقوط.

- إن التوجه الاجتماعي والتربوي للاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن قيداً على قدراته العسكرية، فقد أسهم بالصمود على مختلف المحاور، وسقط له شهداء في الجبل والضاحية والعاصمة والجنوب، وكان حريصاً على إيلاء أسر هؤلاء الشهداء كامل العناية والرعاية، وكان الرهان في الوقت نفسه على السلم الأهلي، وهذا ما حفزه على العمل لامتلاك بنية تحتية أتى أوان توظيفها حين دخل لبنان من جديد في الحياة الطبيعية.

- كان التوجه نحو المجتمع بمشاريع تربوية واجتماعية سبباً للتفكير في إطار يخدم هذه الوجهة، فكان تأسيس جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية عام ١٩٨٠. وفي الوقت نفسه الذي كانت فكرة مشروع تربوي نوعي قد أخذت طريقها نحو التنفيذ، كان الاتحاد الاشتراكي العربي قد وطّد علاقته بالمغتربين، وأرسل وفداً لجمع التبرعات لهذه الغاية، وكانت حصيلته مبلغاً كافياً لإنشاء ثانوية نموذجية. ثم تطور الموضوع، وكانت الثمرة مركز عمر المختار التربوي الذي كان أول عام دراسي له هو ١٩٨١ - ١٩٨٢.

- بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩، عانت مدينة بيروت أكثر مما عانته أي منطقة لبنانية من الاقتتال الأهلي والغزو الإسرائيلي، حين اجتاحت «القوات اللبنانية» بحماية العدو الصهيوني مخيميْ صبرا وشاتيلا، وأعمل في سكانها الذبح والجزر لأكثر من ثلاثة أيام بلياليها، جاعلة من المخيميْن معاً مقبرة جماعية للفلسطينيين واللبنانيين على حدّ

سواء، مرة حين اجتاح الجيش الإسرائيلي نفسه أول عاصمة عربية، باثاً الرعب في نفوس المواطنين الآمنين، وعابثاً بالكثير من الأماكن، ومصادراً الكثير من الوثائق من المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومرة حين اجتاحتها المليشيات وفرضت عليها قانونها الخاص الذي جعل من كل شارع فيها جمهورية تابعة لهذا المليشياوي أو ذاك.

ـ وكان الاتحاد الاشتراكي العربي من الأحزاب السياسية النادرة التي قاومت الاجتياح الإسرائيلي لمدينة بيروت، وصمد مقاتلوه على أكثر من محور، ثم اضطرت قيادته إلى الخروج من بيروت، وكان هناك قرار سياسي يمنعها من العودة لعدة سنوات. ولقد عقدت خلال تلك السنوات المؤتمر الخامس الذي كان من نتائجه التعديل في القيادة من دون تعديل السياسة أو الاتجاه. وظل الهمّ التربوي جزءاً من السياسة الثابتة للحزب، فأعطى مركز عمر المختار التربوي قوة دفع كبيرة، وتم التخطيط لمراكز تربوية أخرى أنجز منها اثنان: مركز عقبة بن نافع التربوي في البقاع الشمالي، ومركز صلاح الدين التربوي في منطقة راشيا. في هذه الفترة، أيضاً، حصلت اهتزازات على صعيد العلاقة القومية، فانفرط عقد قياداتها، وبقي الرابط مع الفروع الأخرى شخصياً. وفي هذه الأجواء، كان النجاح العام في ثلاثة ميادين:

(١) الإعلام من خلال نشرة القومي العربي التي كانت تبرز مواقف الاتحاد في مختلف الميادين، ثم بدأت بحاجة إلى إنشاء مجلة عامة، فأنشأت مجلة الشراع التي خرجت في ما بعد عن الخط الذي رسمه الحزب.

(٢) التربية من خلال المركز التربوي الذي أصبح من المؤسسات النوعية المعدودة في فترة وجيزة.

(٣) كان النجاح في حقلي الإعلام والتربية استمراراً لنجاح سابق في النشاط الفكري العام الذي جسّدته «ندوة ناصر الفكرية» على امتداد ٥ سنوات بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢، فكانت مواضيعها النوعية إسهاماً في مناخ جديد مضاد لمناخ الاقتتال الأهلي هو مناخ الحوار والتواصل، لبنانياً وعربياً. ومن هذه المواضيع:

ـ النفط في الحياة العربية، والإسلام والعروبة، والمشروع الحضاري العربي المعاصر. وقد كانت بيروت تحتضن هذه الندوات بهذا الغنى المتنوع لمواضيعها.

ـ إضافة إلى ذلك، فقد أسهم الاتحاد الاشتراكي العربي من خلال القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» في إقامة ندوة عبد الناصر في باريس في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة جمال عبد الناصر، وذلك على النحو الموضّح في الباب السابع من هذه الدراسة عن حصاد التجربة.

ـ أما على الصعيد السياسي، فكانت تجربة «هيئة العمل الوطني» محاولة للخروج من الطوق التنظيمي الضيّق والانفتاح على الكفاءات المجتمعية في مختلف المجالات الصحية والتربوية والقانونية والأكاديمية والاجتماعية، وتم في هذه التجربة تجاوز الإطار الطائفي، وأصبح الفكر السياسي مرتبطاً في أذهان الآخرين بالسلوك الميداني، فاكتسبت صدقية أكدتها الخدمات التي تم تقديمها إلى الجميع من دون تمييز من خلال الإمكانات المتوافرة: كالجرافة، والحافلات المدرسية التي كانت بتصرف جميع الذين يحتاجون إليها من دون تمييز، والمنح المدرسية من دون تفرقة.

ج ـ مرحلة التنظيم الشعبي الناصري ـ الاندماج والانفصال

كان عمر هذه التجربة قصيراً، فقد كان الاتحاد الاشتراكي العربي يعاني أزمة ذاتية داخلية خلاصتها التقوقع في صدفته، علماً بأن الساحة كانت خصبة، وكان الشارع السياسي متشوّقاً إلى بدائل ناصرية على وجه الخصوص، فتم التواصل مع التنظيم الشعبي الناصري، وآلت الحوارات المتبادلة إلى الاندماج سنة ١٩٨٦. وكانت هذه هي الإطلالة على بيروت في ظل ظروف قاسية، وبدأ الارتياح الشعبي لهذه الخطوة، لكن هذا الاندماج في الحقيقة كان شكلياً، فكل فريق ظل محتفظاً ـ ضمناً ـ بهيكله التنظيمي، وظهر صراع المواقف في المكتب السياسي الجديد، ثم زادت الأمور تفاقماً، وتم انفصال التنظيمين، وعاد الاتحاد الاشتراكي إلى وضعه القديم.

د ـ مرحلة حزب الاتحاد

كان ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ بداية مرحلة جديدة، فقد لملمت بيروت جراحها في آذار/ مارس ١٩٨٩، واستعادت الدولة عافيتها، وبدأت الحياة الطبيعية تعود إلى جميع المناطق اللبنانية، وبدأت الأحزاب تنظّم وضعها القانوني، بعد أن فتحت السلطة الباب لإعطاء تراخيص للأحزاب الوطنية، وفقاً للقوانين المرعية الإجراء، فتقدم بطلب رسمي لنيل الحق القانوني بممارسة العمل السياسي باسم «حزب الاتحاد». وقد تجلّت نشاطات الحزب في ما يلي:

- كان الحزب قد خطا خطوات بالحركة الثقافية، بالتحرك ضمن المركز الثقافي العربي، ومركز ناصر الثقافي في بعلبك، ودار بيروت للثقافة والإرشاد، وقد استقطب الكثير من الكفاءات، وأخذ على عاتقه القيام بعدة أنشطة عامة، كمعرض الكتاب العربي، والامتحانات المشتركة بين المدارس والدورات التدريبية لإعداد المعلمين.

- بعد مؤتمر الطائف والقرارات التي جاءت في وثيقته السياسية، بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار، الأمر الذي أدى إلى حل المليشيات العسكرية الحزبية، وهذا ما التزم به حزب الاتحاد، ثم تم تنفيذ بند زيادة عدد أعضاء المجلس النيابي، فتم اختيار رئيس الحزب عبد الرحيم مراد ليكون نائباً في المجلس، وفاز بعدة دورات انتخابية، الأمر الذي أدى إلى إعطاء دفع جديد لحزب الاتحاد، وسرعان ما تولى رئيس الحزب عبد الرحيم مراد عدة مواقع وزارية في التعليم المهني، والتربية، والتعليم العالي، والدولة، والدفاع. وقد تميّزت هذه الفترة بدور مميز للأعضاء الحزبيين الذين حرصوا على التواصل مع الرأي العام، مقدمين الخدمات الممكنة في كافة الميادين... إلخ.

«كما تأسست مؤسسة «الغد الأفضل الاجتماعية والثقافية والتربوية» من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٠٩، لتضم العديد من المراكز والمعاهد التعليمية، ومن أبرزها الجامعة اللبنانية الدولية.

وهكذا اتسم نشاط تنظيم «الطليعة العربية» - فرع لبنان بالجمع بين النضال السياسي، والعمل العسكري، والنشاط الثقافي والتربوي، وأنشأ عدة مؤسسات تربوية وتنموية، وقدم بذلك نموذجاً لم يتكرر في أقطار عربية أخرى للربط بين النضال السياسي، والعمل التربوي والتنموي، وهو ما يتناسب مع احتياجات المجتمع اللبناني.

٣ - فرع اليمن(*)

ساندت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ نضال الشعب اليمني في الجنوب ضد الاحتلال البريطاني، وقدمت إلى ثوار اليمن المساندة الكاملة لنضالهم السياسي، والنقابي، وكفاحهم المسلح ضد الاحتلال، وقامت إذاعة «صوت العرب» بدور بارز في هذا الصدد، وتشكّل منذ الخمسينيات تيار قومي في اليمن، شماله وجنوبه، وتأسست في اليمن فروع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولحركة القوميين العرب، كما تشكّلت

(*) هذا العرض لنشاط فرع اليمن مُستَمَدّ من شهادات كلٍّ من: عبد الملك المخلافي؛ علي عبد الله سعيد الضالعي؛ قائد سعيد محمد الشريب؛ وعبد العزيز سلطان.

جبهات للنضال المشترك ضد الاحتلال البريطاني في الجنوب، وضد نظام الإمامة الذي كرّس التخلّف في الشمال، وتبلور تيار قومي ناصري كان من أبرز قياداته الشهيد عبد الله المجعلي الذي أسس التنظيم الشعبي الناصري مع محمد أحمد صالح، ومارس الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال في الجنوب، وكانت له صلات مباشرة بالقاهرة. وكان هناك في الوقت نفسه نشاط للتيار الناصري في شمال اليمن.

مرت الحركة الناصرية في اليمن بعدة مراحل:

أ ـ المرحلة الأولى، هي مرحلة التيار العام، وهذا الأمر يشمل الخمسينيات تقريباً، حيث كانت كل الأحزاب اليمنية الحديثة في عدن. أما في الشمال، حيث المجتمع التقليدي، فكان العمل الحزبي محدوداً في الخمسينيات، وكل البنية التحتية الحديثة كانت ضعيفة. أما في عدن التي كانت مستعمرة، فقد نشأت حركة حزبية خاصة في الخمسينيات، ويمكن القول إن غالبية الأحزاب في تلك الفترة كانت ضمن الخط الناصري العام، وكانت تهدف إلى التحرر والوحدة.

ب ـ المرحلة الثانية: بدء بروز شخصيات ناصرية ترتبط بأفكار جمال عبد الناصر بعد عام ١٩٦١. وتشكلت حركة للضباط الأحرار خاصة في شمال اليمن التي شاركت في ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، لإسقاط نظام الإمامة، وساندتهم زعامة عبد الناصر في القاهرة بالعون العسكري والمدني.

ج ـ المرحلة الثالثة: المرحلة التي ظهرت فيها حركة القوميين العرب التي كانت في ذلك الوقت تحمل شعارات ناصرية، وأهدافاً ناصرية، وكان عدد من الذين بدأوا في البروز في جزء من التيار الناصري في إطار حركة القوميين العرب. وانضموا إلى حركة القوميين العرب. وفي هذه الفترة، ظهرت مسميات ناصرية لأول مرة، مثل «الجبهة الناصرية» التي كانت جزءاً من «الجبهة القومية»، وكانت إحدى الفصائل الستة التي شكّلت الجبهة القومية التي قادت الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، كما لحق بها الضباط والجنود الأحرار، ويمكن القول إنها كانت ذات طابع ناصري، ولكن معظم هذه الحركات الناصرية في ذلك الوقت كانت في إطار حركة القوميين العرب.

د ـ المرحلة الرابعة: بدأت تظهر بعض الأنشطة التنظيمية المحدودة في الحركة الناصرية في ثلاثة قطاعات: الطلاب، والجيش، والعمال اليمنيون، وخصوصاً المغتربين خارج اليمن، مثل بلدان الخليج، والولايات المتحدة، وخصوصاً بريطانيا. وهذه كانت

أنوية لعدد من الأنشطة الناصرية التي بدأت في التبلور في الحركة الطلابية للافتراق عن حركة القوميين العرب بتميز الناصريين أنفسهم من حركة القوميين العرب، كتيار داخل إطار الحركة الطلابية والعمال المغتربين والجيش، وهي فئات حديثة في مجتمع تقليدي مئة بالمئة، وخصوصاً في الشمال. هذه هي القوى الحديثة التي بدأت تبلور نفسها. وكانت الحركة الطلابية اليمنية قد ظهرت في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول هو اتجاه الاتحاد الوطني لطلبة اليمن، وكان يمثل البعث؛ والاتجاه الثاني هو الاتحاد العام لطلاب اليمن، وكان يمثل حركة القوميين العرب التي بدأت تنحو نحو اليسار في منتصف الستينيات؛ والاتجاه الثالث كان يسمى القاعدة الطلابية، وهم الطلبة الناصريون الذين بدأوا يبلورون أنفسهم بشكل مستقل عن حركة القوميين العرب.

وفي هذه الفترة، جاء تأسيس «الطليعة العربية» عام ١٩٦٥، كما هو معروف من خلال التفويض الذي منح من جمال عبد الناصر لتشكيل «الطليعة العربية»، فبدأ الاتصال بين ممثلين من مفوضية القيادة وهذه الأنوية والأنشطة الناصرية التي بدأت في التبلور في الفترة التي سبقت عام ١٩٦٥.

وفي هذه الفترة، بدأ تشكيل «الطليعة العربية» ينشط في اليمن، ويستقبل القيادات الناصرية التي كانت معروفة خلال المرحلة الأولى ما قبل تأسيس «الطليعة العربية»، ومنهم عبده نعمان عطا، وكان في ذلك الوقت تقريباً نائب وزير الخارجية، وفي الحركة الطلابية عيسى محمد سيف، وبين الموظفين هاشم علي عابد، وبين المغتربين اليمنيين في الخارج محمد أحمد العفيف، وكان مغترباً في الكويت. وكان بين العسكريين حمود عبد الجبار سلام، وأيضاً بين قادة الكفاح المسلح في الجنوب الشهيد عبد الله المجعلي، وبين الطلبة في مصر محمد قايد الأغبري الذي تولى وزارة الصحة في ما بعد، وبين المدرّسين عبد العزيز علوي، وغيرهم من القيادات المدنية والعسكرية التي كانت قد عرفت كقيادات ناصرية في ذلك الوقت. وهناك أيضاً علي بن علي من أوائل الذين انضموا إلى «الطليعة العربية».

ونستطيع أن نقول إن تاريخ التنظيم الناصري في اليمن هو تاريخ تأسيس «الطليعة العربية»، لأنه لم ينشأ أي تنظيم ناصري قبل ذلك، وإنما مجموعات لا يمكن اعتبارها تنظيماً، بل أنوية تنظيمية. وقد تأسس التنظيم الناصري كفرع لـ «الطليعة العربية». واستمر هذا في الفترة الأولى للسنوات الأولى للتأسيس، وكان يلاحظ أن كل المجموعات التي انضمت إلى «الطليعة العربية» كانت مرتبطة مباشرة بالقاهرة، ولم تكن تشكل تنظيماً

واحداً، بل كان هناك ما يسمى بـ «المواقع». أولاً كان «موقع عدن»، و«موقع تعز»، و«موقع صنعاء»، ولم تكن تجمعهم في المرحلة الأولى قيادة يمنية واحدة، بل كانت كل هذه المواقع مرتبطة بالقاهرة، كما أن اليمنيين الذين كانوا في خارج اليمن، والذين انضموا إلى «الطليعة العربية» كانوا في إطار مواقع البلدان التي هم فيها: مثل الكويت وبريطانيا والقاهرة، وغيرها من المواقع إن كانت طلابية أو عمالية، ومن بينهم الشهيد سالم الثقاف، وكان من ضمن الطلبة الذين يدرسون في مصر، وعبد السلام مقبل، ومحمد أحمد إبراهيم، وهؤلاء شاركوا في المؤتمر الذي يمكن اعتباره اللقاء القومي الأول عام ١٩٦٩، وحضر هذا المؤتمر عدد من الأشخاص.

وتم بعد تلك الفترة تدريب بعض العناصر مع المقاومة الفلسطينية للمشاركة في المقاومة الفلسطينية باعتبارهم عناصر طليعية. وعقدت أيضاً بعض الدورات التدريبية في القاهرة في تلك الفترة، وقد شارك فيها عدد من الشخصيات من أعضاء الطليعة. كما بدأ بعد رحيل جمال عبد الناصر نوع من الدعوة إلى توحيد المواقع تحت قيادة واحدة للفرع في اليمن، لأن ذلك كان سيتيح للتنظيم في اليمن أن يؤدي دوراً أفضل بدلاً من الارتباط المفرط بالقيادة القومية، وخصوصاً أن التنظيم الناصري في اليمن بعد عام ١٩٦٧ واجه بشكل أو بآخر نوعاً من المحنة المرتبطة بما حدث من تحول في الساحة اليمنية بعد الانقلاب على حكومة السلال، والاتجاه الناصري في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال، وفي الوقت نفسه انفردت الجبهة القومية التي كانت قد اتخذت طابعاً يسارياً في تلك الفترة بالحكم في الجنوب.

واللافت للنظر أنه لأول مرة يسيطر الناصريون على رابطة طلاب اليمن عام ١٩٦٨، وهي التي كانت تعرف بـ «رابطة طلاب اليمن، شمالاً وجنوباً» في جمهورية مصر العربية. وهذه الرابطة هي التي خرّجت معظم القيادات الناصرية الأولى لأسباب كثيرة: السبب الأول الحركة الطلابية في اليمن كانت الحركة الأكثر حداثة في المجتمع التقليدي، وهو مجتمع كان تقريباً من دون تعليم قبل ثورة أيلول/ سبتمبر. السبب الثاني هو أن غالبية الطلاب كانوا في مصر (مصر كانت تستقبل آلاف الطلاب اليمنيين). ولهذا كان لهذه الرابطة دور أساسي استمر لسنوات طويلة في التعبير عن التنظيم الناصري في اليمن، ومنها أيضاً برزت رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، باعتبارها تنظيماً طلابياً لـ «الطليعة العربية»، وكان للطلبة اليمنيين مشاركة فيها كغيرهم من الطلبة العرب انطلاقاً من القاهرة.

تأسس فرع اليمن بتوحيد المناطق عام ١٩٧٠، وانتخب الدكتور محمد قائد الأغبري أول مسؤول للفرع. ويلاحظ منذ بداية تجربة «الطليعة العربية» في اليمن، واستمر ذلك على مدى فترة عمل التنظيم الناصري في اليمن في فترة السرية حتى عام ١٩٩٠. وقد ترافقت التجربة مع وجود إطارين تنظيميين: الإطار الأول هو «الطليعة العربية»، وهو الذي كان يطلق عليه «التنظيم الأصل» أو «التنظيم الطليعي»، وهو التنظيم الخاص، ويحيط بهذا التنظيم تنظيم آخر كان يسمّى «التنظيم الغطاء» أو «التنظيم الجماهيري». وهذا التنظيم الغطاء أو التنظيم الجماهيري ظلت أسماؤه متغيرة، فمثلاً أخذ اسم «الاتحاد الاشتراكي العربي»، واتخذ اسم «طلائع الوحدة اليمنية»، وفي مراحل لاحقة اتخذ أسماء محلية، مثل «التنظيم الشعبي اليمني»، ولكنه استمر كغطاء ووسيلة استقطاب لـ «الطليعة العربية».

كان هيكل التنظيم الجماهيري أو الغطاء أو الإطار العام هيكلاً وهمياً، إلا من وحدات أساسية، والذي ينضمّ إلى الوحدات الأساسية يصعد ويصبح صالحاً للانضمام إلى «الطليعة العربية»، ويصبح طليعياً، إذ لا يوجد هيكل لهذه التسميات، وهذا ربما أدى دوراً في الوقاية من الاختراقات الأمنية إلى حدّ كبير في التنظيم. وعلى مستوى النشاط المعلن، كان التنظيم سرياً مئة بالمئة، وفي مرحلة لاحقة كان النظام الأساسي ينصّ على أن التنظيم سرّي الاسم، سرّي الحركة، واستمرت حتى الأغطية أيضاً سرية، إذ إن النشاطات الجماهيرية أو النشاطات السياسية للتنظيم كانت تتم، إما من خلال رابطة الطلبة اليمنيين في القاهرة، وبعد ذلك من خلال الأمانة العامة للروابط الطلابية بعد وصول الناصريين إلى المواقع القيادية في عدد من الروابط الأخرى، مثل رابطة الطلبة في الكويت، ورابطة الطلبة في الجزائر، ورابطة الطلبة في موسكو، وغيرها. وأصبح هناك شيء اسمه «الأمانة العامة للروابط الطلابية اليمنية»، كانت تعبيراً عن الاتجاه الناصري أو من خلال الداخل، وخصوصاً في الستينيات من خلال ما يسمّى «بيانات الناصريين المستقلين». وهذه الصورة ربطت أيضاً مواقع الخارج بالداخل، وأصبح هناك فرع واحد لـ «الطليعة العربية» استمر حتى عام ١٩٧٤.

وفي هذا العام حدث الخلاف مع القيادة القومية، وحصل افتراق مع القيادة القومية، بعد أن مرت المرحلة، وخصوصاً بعد غياب عبد الناصر، بنوع من المدّ والجزر بين التنظيم الفرع في اليمن والقيادة القومية. وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك، ومن هذه الأسباب أن نشاط التنظيم في اليمن كان يتقدم في الوقت الذي لم تكن القيادة القومية

قادرة على أن تساعد في تقدم هذا النشاط. وكان هناك سبب آخر هو المركزية التي تمثلها القيادة القومية في ذلك الوقت، أي المركزية الشديدة التي لم تكن تتحمّل قدراً من الحرية للفرع في اليمن. ومن القضايا الخلافية مع القيادة القومية، ما سمّي بـ «التسكين القومي»، وخصوصاً في مصر، إذ إن التسكين القومي كان يمثل نوعاً من الخلاف، حيث رأى الفرع في اليمن حينها أن التسكين القومي يعطي فكرة سلبية عن أساليب العمل التنظيمي ودرجة الالتزام لدى الأعضاء اليمنيين الذين كان لديهم قدر أكبر من الانضباط والسرية، ولديهم أيضاً قدر من التقاليد، حتى الاجتماعية وغيرها، التي ربما لا تتناسب مع التسكين، وجرت حينها المطالبة بألا يتم تسكين قومي، لأن هذا يضرّ بفاعلية الفرع في اليمن.

في تلك الفترة، ظهر إبراهيم الحمدي كرئيس في اليمن لحركة ١٣ يونيو السلمية، التي بموجبها رحل نظام الأرياني ونظام ٥ نوفمبر. كان إبراهيم الحمدي منتمياً في مرحلة من حياته إلى حركة القوميين العرب، وخصوصاً في المرحلة الناصرية من تاريخ حركة القوميين العرب، وانقطع عنها بعد ذلك وكانت لديه ميول ناصرية، إضافة إلى أن بعض الضباط الذين كانوا شركاء إبراهيم الحمدي في ١٣ حزيران/ يونيو، وأبرزهم الرائد عبد الله عبد العالم، قائد قوات المظلات وعضو مجلس قيادة حركة ١٣ يونيو، الذي كان ناصرياً ملتزماً منذ البداية، وكان من العناصر الأولى في تنظيم «الطليعة العربية» في اليمن. وهؤلاء الضباط الذين كان منهم الرئيس الحمدي مهدوا لحوار بين التنظيم والرئيس الحمدي، وخصوصاً أن التنظيم الناصري ظل معارضاً منذ تأسيسه للنظامين في الشمال والجنوب، وعلى الأخص نظام ٥ نوفمبر في الشمال (نظام الإرياني) الذي انقلب على نظام السلال. وكانت الرابطة تشكّل ما يفيد بأنها كانت تستدعي كل المعارضين اليمنيين اللاجئين، وخصوصاً في مصر، إلى ندوات ومحاضرات في مقر الرابطة. وكانت تعقد احتفالات بمناسبة ثورة أيلول/ سبتمبر والاستقلال الوطني في الجنوب في تشرين الثاني/ نوفمبر، وتصدر بيانات مواقف تعبيراً عن التنظيم الناصري الذي كان سرّياً. وقد أصدرت الرابطة في عام ١٩٧٤ بيانا سمّي ببيان النقاط العشر بمناسبة ذكرى الثورة، حددت فيه النقاط التي يمكن أن تلتقي فيها مع حركة حزيران/ يونيو، إذا التزمت بها حركة يونيو، وكانت هي نقاط الاختلاف مع النظام السابق.

وبموجب هذا الأمر، تم الحوار، وكان هذا عاملاً من العوامل التي ربما جعلت العلاقة مع القيادة القومية تخفق، وحدوث الانفصال بسبب عدم استيعاب القيادة القومية

للتحول الذي كان يجري في اليمن. ومن أسباب الخلاف مع القيادة القومية، اندفاع الشباب وتقييمهم المبكر لنظام السادات، بينما كان بعض أعضاء القيادة متحفظاً حول هذا الاندفاع. وفي ظل هذا الوضع، عقد مؤتمر فرع «الطليعة العربية» في اليمن، وهو المؤتمر الرابع عام ١٩٧٤ باعتبار أن المؤتمرات في فرع الطليعة في اليمن بدأت منذ عام ١٩٧١ عندما أصبح فرعاً متكاملاً بتوحيد المواقع التي كانت مرتبطة بالقيادة القومية، وباعتبار المواقع كلها تعقد مؤتمرات خاصة، وهي مرتبطة بالقيادة القومية. فبدأت في عام ١٩٧١ تعقد مؤتمرات للفرع بشكل سنوي، فانعقد المؤتمر الرابع في عام ١٩٧٤، واتخذ قراراً كان ينصّ على تجميد العلاقة التنظيمية، مع الإبقاء على العلاقة الفكرية والسياسية، لكن قرار التجميد تحول إلى إنهاء هذه العلاقة من خلال إقرار المؤتمر نظاماً أساسياً جديداً لتنظيم سمّي «الطلائع الوحدوية اليمنية»، وحل محل «الطليعة العربية» كتنظيم أصلي، وأصبح تنظيماً مستقلاً عن «الطليعة العربية»، وكان ذلك عام ١٩٧٤.

ونستطيع أن نقول هنا إن العلاقة انتهت بالفعل، ولم تجمّد، وظل التنظيم يعمل بأساليب «الطليعة العربية»، وبنظام أساسي مشابه لبعض بنوده، وإن كان اتخذ طابعاً محلياً أكثر، أو يمنياً أكثر، من خلال تركيزه على أولوية الوحدة اليمنية. لقد جاء هذا في مقدمة النظام الأساسي، ومن ذلك أنه احتفظ بمسميات الهيكل التنظيمي: الخلية، والحلقة، والشعبة. وفي هذا المؤتمر انتخب أمين عام للتنظيم، ولم يعد أميناً للفرع، كما انتخبت لجنة مركزية. وانتخب محمد سالم السقاف أميناً عاماً، وانتخبت لجنة مركزية وقيادة تنفيذية منبثقة عن اللجنة المركزية.

وعقد بعد ذلك عام ١٩٧٧ المؤتمر الخامس الذي حضره الرئيس إبراهيم الحمدي، كعضو في التنظيم، بعد أن انضم إلى التنظيم، وأصبح عضواً في القيادة التنفيذية. كما انتخب عيسى محمد سيف أميناً عاماً للتنظيم، وهو أحد أبرز مؤسسي «الطليعة العربية» في اليمن، والذي أدى دوراً أساسياً في التحولات التي شهدها التنظيم الناصري، وفي تكبير بنية التنظيم، فيما انتخب سالم السقاف أميناً عاماً مساعداً عام ١٩٧٧.

وفي العام ذاته اغتيل الرئيس إبراهيم الحمدي. ومن هنا قرر التنظيم الناصري أن يقوم بحركة تغيير ثوري يشترك فيها التنظيم مع جناح عسكري له في الجيش، وبالفعل بعد حوالى عام من هذا التاريخ، أي في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٨، قامت بما يعرف بحركة ١٥ أكتوبر ١٩٧٨، وفشلت المحاولة، وتم إعدام ٢١ قيادياً من التنظيم، بمن فيهم كل القيادة التنفيذية للتنظيم، التي تضم الأمين العام والأمين العام المساعد،

و١١ مدنياً، و٩ عسكريين، باستثناء شخص واحد استطاع أن يهرب. وكان التنظيم قبلها قد تعرّض لمحنة مماثلة في الجنوب، إذ إن «الطليعة العربية» نشطت في الجنوب اعتماداً على الناصريين الذين تم استقطابهم إلى «الطليعة العربية» داخل التنظيم الشعبي للقوى الثورية الذي كان جناحاً مسلحاً شارك في الكفاح المسلح. وكان قياديوه من أمثال هادي عامر، وعلي عبد الله الذاكر (عبد الله المجعلي رئيساً)، ومحمد أحمد صالح، وعلي بن علي هادي، وهؤلاء من الناصريين.

وكان يتم في الجنوب العمل من خلال التنظيم الشعبي للقوى الثورية في إطار عام، ولكن داخل إطار التنظيم الشعبي للقوى الثورية جرى بناء الطليعة ـ استقطاباً للطليعة العربية ـ من خلال عدد من القيادات العسكرية والمدنية، ومنها بعض الأسماء مثل: علي عبد الله الكسالي، وصالح العريفي، وغيرهما. كما أن هناك عدداً من الذين كانوا في قيادة أول رابطة طلابية ناصرية في مصر، وفي مقدمتهم الشهيد أحمد العبد سعد، سكرتير تحرير صحيفة أكتوبر، والذين شكلوا موقع الجنوب لـ «الطليعة العربية» في اليمن، قد تم اعتقالهم وإعدامهم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وإعدام عدد من القياديين في الطليعة العربية في الجنوب في عدن، واعتقال المئات الذين استمروا في المعتقلات حتى عام ١٩٧٨، ونزح ما تبقى من قيادات التنظيم بعد محنة ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الجنوب. وتم نوع من التحالف بين الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري، فتم الإفراج عن المعتقلين الناصريين الذين تبقوا من محنة ١٩٧٣.

وحينها قرر التنظيم الناصري، قبل قيام حركة ١٥ أكتوبر بفترة قصيرة، إعادة التواصل مع القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» في بيروت عام ١٩٧٨، وبالفعل توجه وفد إلى لبنان والتقى بعدد من الذين كانوا يمثلون «الطليعة العربية» في القيادة القومية، مثل عبد الرحيم مراد، كما زار اليمن بعض ممثلي الطليعة، مثل مخلص الصيادي من سورية. وكان الاتجاه أن تكون الطليعة في صورة التحول الذي شهدته الساحة اليمنية بقيام حكم ناصري من خلال حركة ١٥ أكتوبر، ربما لأن هذه الفترة التي شهدت القطيعة كان التنظيم الناصري قد استوعب خلالها أعداداً كبيرة، وأصبح له وجود كبير في الساحة اليمنية، بينما كانت الطليعة تمر بمرحلة من الاضطراب في ذلك الوقت، وتسودها الخلافات وتعدد القيادات، فكان الهدف هو إعادة العلاقات أو التواصل قبل قيام الحركة من أجل أن تكون داعماً بعد ذلك لإطارها، لكن هذه الحركة فشلت.

وبعد حالة التشرد التي شهدتها قيادة التنظيم الناصري في اليمن، عمل في إطار الأسلوب السابق نفسه، إذ إنه بقي سرياً بالنسبة إلى الاسم والحركة، يحمل اسم التنظيم الأصلي، ولكن أعلن إطاراً جبهوياً، فأصبح هذا الاسم المعلن هو «جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية اليمنية» الذي أصبح تنظيماً معلناً بالاسم، وأصبحت له قيادة، ومكاتب في الخارج، إضافة إلى نوع من النشاط السياسي في عدن، بالاشتراك مع الحزب الاشتراكي في اليمن.

وفي هذه الفترة، جرى التواصل السياسي والفكري مع «الطليعة العربية» التي كان مقرها في ذلك الوقت في بيروت من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٢. وقد اتخذ قرار في المؤتمر العام السابع للتنظيم في اليمن، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، بإعادة التواصل مع «الطليعة العربية»، ووضعت لذلك أساليب، منها العودة إلى المشاركة في المؤتمرات القومية، ودعوة القيادة القومية إلى الحضور للمشاركة في مؤتمرات التنظيم في اليمن.

وفي حقيقة الأمر، كان القرار والتنفيذ، كما كان قرار ١٩٧٤، إذ إن التنظيم في اليمن لم تعد تسميته في إطار الأصل، فرعاً «الطليعة العربية»، لكن في ذلك الوقت بقي اسمه «طلائع الوحدة اليمنية»، وذلك في ما يشبه الفرع، ولكنه شارك في المؤتمر السابع في أثينا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢. كما انتخب أحد أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم الذي كان في ذلك الوقت أميناً عاماً لجبهة ١٣ يونيو، وهو الدكتور عبد القدوس المضواحي، عضواً في القيادة القومية، بحكم وجوده في الخارج، وأصبح عبد الملك المخلافي عضواً في اللجنة المركزية، وأميناً عاماً لتنظيم طلائع الوحدة اليمنية، الذي هو التنظيم الأصلي، باعتبار أن مسؤولي الفرع كانوا أعضاء في اللجنة المركزية، وفي الوقت نفسه أمين عام التنظيم في اليمن. ومنذ عام ١٩٨٢، عادت العلاقة مع القيادة القومية لـ «الطليعة العربية»، وعمّت المشاركة في المؤتمرات القومية، كفرع لـ «الطليعة العربية»، حتى عام ١٩٨٦.

وهكذا واصلت «الطليعة العربية» عام ١٩٩٠ نشاطها تحت اسم «التنظيم الشعبي الوحدوي الناصري» الذي أصبح طرفاً في السلطة أكثر من مرة، والذي كان إبراهيم الحمدي، رئيس الجمهورية، عضواً فيه، وقد تولى أحد أعضاؤه منصب الوزارة. ورغم تعرضه لأكثر من ضربة بإعدام عدد من قيادييه، سواء في اليمن الجنوبي أو في ظل دولة الوحدة، إلا أنه نجح في الاستمرار وتوسيع مجال عضويته، وكان له عدة نواب في البرلمان. وقد مارس التنظيم أنشطة مجتمعية متعددة، وكان له دور بارز في قيادة لجان

التصحيح في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي، وكانت مهمتها رقابية تتلقى التقارير من الموظفين والمواطنين عن حالات الفساد الموجودة في جهات العمل المختلفة، ويتم التحري عن صحة هذه التقارير. وقد شارك في هذه اللجان ممثلون لعديد من الأحزاب والتنظيمات، باعتبارها لجاناً شرعية وعلنية مهمتها تصحيح الأداء الحكومي.

وشهدت الفترة نفسها، تأسيس حركة للتعاونيات كانت تتلقى التبرعات من المواطنين، علاوة على تطوعهم بجهودهم في تنفيذ مشروعات تنموية، وحدث تجاوب غير عادي معها. ويمكن القول إن معظم الطرق في اليمن أنشئت من خلال هذه التعاونيات، كما أنشئت من خلالها مدارس ومستشفيات ومستوصفات، وكانت هذه التعاونيات من أهم الصيغ التطوعية التي ساهمت في تنفيذ عشرات المشروعات، واستمرت في عهد علي عبد الله صالح، واستفادت منها «الطليعة العربية» في تجنيد عضوية جديدة من خلال مشاركة الأعضاء في نشاطها، وقيامهم باستقطاب العناصر الصالحة، واستكشاف قدراتهم الحقيقية من خلال محكمات عملية، وتجنيد من يثبت صدقه وكفاءته لعضوية التنظيم. كما مارست «الطليعة العربية»، من خلال التنظيمات العلنية التي نشطت من خلالها، عملاً تثقيفياً متنوعاً، كعقد المؤتمرات، وتنظيم الندوات، وإصدار البيانات والمنشورات. كما أسست مراكز للدراسات.

تعرض التنظيم الوحدوى الشعبي الناصري لضربة جديدة عندما انشق عنه أحد قيادييه، عبده الجندي، الذي انضم إلى الرئيس علي عبد الله صالح، الذي عيّنه وزيراً للإعلام، وبعد ذلك أصبح المتحدث الرسمي باسم المؤتمر الشعبي.

وهناك الآن في اليمن ثلاثة تنظيمات ناصرية: أولها التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الذي يضم جميع أعضاء «الطليعة العربية»، والحزب الديمقراطي الناصري، والحزب الاشتراكي، ولكن أكثرها تعبيراً عن الفكر الناصري هو التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

٤ ـ فرع فلسطين والأردن(*)

تشكّل فرع «الطليعة العربية» في فلسطين والأردن على نحو مختلف تماماً عن سائر الفروع في الأقطار العربية الأخرى، فقد تشكل هذا الفرع من أبناء القطرين

(*) هذا العرض لفرع الطليعة العربية في فلسطين والأردن مُستَمَدّ من شهادات كل من: فايز شخاترة؛ أحمد العرموطي؛ محمد الحموري؛ تيسير الصغير؛ سليم الزعبي؛ هاني خليل سيد أحمد؛ حمد حجاوي، وغازي فخري.

من بين أعضاء يتمون إلى الشعب الفلسطيني، وأعضاء يتمون إلى الشعب الأردني، ذلك أن الساحة الأردنية كانت مجالاً أساسياً لنضال الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة، سواء في الضفة الغربية التي كانت تخضع لإشراف الأردن قبل عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أو لأن نسبة كبيرة من الفلسطينيين كانت قد نزحت إلى الأردن، وشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من تعداد السكان فيه، وامتزج نضال الشعبين الفلسطيني والأردني في هذه الساحة.

من هنا، لم يكن ممكناً في تنظيم يقوم على الفكرة القومية العربية الفصل بين أبناء الشعبين الفلسطيني والأردني في ساحة مشتركة يتداخل فيها نضالهما من أجل الأهداف نفسها تقريباً، ويجمعهما الإيمان بالقومية العربية والنضال من أجل دولة الوحدة، ومع هذا كله وقبله وبعده تحرير فلسطين. كما ينطلق توحيد الساحتين الفلسطينية والأردنية في فرع واحد لـ «الطليعة العربية» من حيث المبدأ من بواعث قومية وحدوية نضالية تحريرية طليعية صادقة ومخلصة، وذلك بهدف تأكيد الوضع الطبيعي الذي يجمع شعب وأرض فلسطين والأردن في وحدة واحدة، ضمن إطار الأمة العربية والوطن العربي الواحد، وخصوصاً أنهما معاً يشكّلان الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية. وقد جرى فصلهما، وتعيين حدود كل منهما، وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، وبشكل يتناسب مع إقامة دولة لليهود في فلسطين، إنفاذاً لوعد بلفور عام ١٩١٧ من جهة، وإقامة إمارة في شرقي الأردن من جهة أخرى.

ومع عملية خلقهما، تم تحديد دور ووظيفة كل منهما لضمان خدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية لبريطانيا في المنطقة العربية، كما تم إيجادهما بحدود وأوضاع جغرافية واقتصادية وأمنية وسكانية تجعل كل منهما معتمداً اعتماداً كلياً في بقائه على الغرب، وخصوصاً أن أياً منهما لم يعرف حكومات مستقلة في أي وقت كان قبل عام ١٩٢١. كما أنه لم ينشأ في أي منهما قبل هذا التاريخ كيان سياسي يضم الجغرافيا والسكان التي يضمها اليوم. فقد كانت فلسطين والأردن عبر التاريخ وحتى نهاية الحرب العظمى الأولى، عبارة عن وحدات إدارية متغيرة في حدودها وسكانها وتبعيتها الإدارية بصورة مستمرة. كما أنه لم تكن توجد هوية للسكان تميز الشرق أردني أو الفلسطيني من غيره من بني قومه أو الهويات الأخرى غير العربية، وهي هويات ليس لها من تاريخ وثقافة منفصلة عن العروبة والإسلام. إن الروابط التي تجمع بين الأردنيين والفلسطينيين في وحدة مجتمعية متجانسة واحدة هي روابط قوية وراسخة تحافظ على التنوع ضمن

إطار الوحدة التي تجد أساسها في وحدة الأرض والشعب، في وحدة الثقافة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والآمال والآلام والمصير الواحد. إن الأردني والفلسطيني هو عربي، ولا يمكن له أن يتصور نفسه بعيداً عن جذوره الثقافية والتاريخية. إن التداخل والعلاقات التي تربط وتجمع أكثر عمقاً ودواماً من السياسة التي تمايز وتفرق بين أبناء الشعب الواحد. إن إرادتنا السياسية في «الطليعة العربية» هي الدفع بقوة من أجل تعزيز وحدة الأردن وفلسطين أرضاً وشعباً لمواجهة الاحتلال ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها شعبنا في الأردن وفلسطين على حدّ سواء. إن الدعوة الوحدوية هي قبل كل شيء دعوة تقدمية وضرورة حياتية لمستقبلنا ومستقبل الأجيال الآتية في فلسطين والأردن، وهي تنطلق من الوضع القائم وتبني عليه. وهي دعوة ليست معزولة عن قضية التحرير أو عن قضية وحدة الأمة العربية. إن العمل من أجل بناء تنظيم طليعي صلب على الساحة الأردنية - الفلسطينية وخلق قاعدة جماهرية عريضة تجسد الوحدة الوطنية الحقيقية المغيّبة وتعمل على إيجاد مخرج وطني حقيقي للحالة التقسيمية والإقليمية المدمرة التي صنعها تحالف القوى الإقليمية والرجعية على الساحة العربية، وليس بعيداً من التخطيط الإمبريالي الصهيوني لإضعاف الأمة العربية وتمزيقها عبر خلق هويات ومشاريع وطنية متناحرة لضرب الهوية القومية العربية والعمل العربي الشعبي الوحدوي وقضية التحرير التي باتت مهددة.

لم يكن لفرع الطليعة العربية في فلسطين والأردن أن يقتصر فقط على الساحة الأردنية - الفلسطينية على أرض المملكة وفي الضفة الغربية، بل كان له أن يمتد إلى مناطق أخرى، حيث أجبر الشعب الفلسطيني على النزوح من بلده إلى مختلف الأقطار العربية، وإلى دول أجنبية، وخصوصاً في أوروبا. وهكذا جاء البنيان التنظيمي لفرع «الطليعة العربية» في فلسطين والأردن ليكون له امتداد تنظيمي في عدة مواقع، منها الكويت والجمهورية العربية المتحدة ولبنان، وفي دول أوروبية، منها النمسا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وإسبانيا وإيطاليا واليونان ورومانيا وتركيا. وكانت هذه الامتدادات التنظيمية في الأقطار العربية والدول الأوروبية جزءاً من فرع فلسطين والأردن على شكل خلايا وحلقات في كل بلد، وكانت علاقتها التنظيمية والنضالية بقيادة الفرع في الأردن. ولم تكن لها أي علاقة بالأقطار التي تستضيف هؤلاء الأعضاء الفلسطينيين، كما أن فرع «الطليعة العربية» في فلسطين والأردن اتسم بسمة خاصة أخرى هي أن فكرة الحركة العربية الواحدة طرحت أولاً في هذه الساحة من المفكر القومي المعروف عبد الله الريماوي قبل تأسيس «الطليعة العربية»، حيث التقى مرات عديدة بالرئيس

جمال عبد الناصر وناقشه في هذه الفكرة، وتبناها جمال عبد الناصر بالفعل وطرحها في خطبه وأحاديثه قبل تأسيس «الطليعة العربية» بعدة سنوات. وكان ذلك في عيد الثورة عام ١٩٦٣، وكان أول أعضاء «الطليعة العربية» في الأردن عضواً سابقاً في حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة الثورية الذي أسسه عبد الله الريماوي، كانشقاق عن حزب البعث العربي الاشتراكي بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، والذي شارك فيه وباركه حزب البعث. فقد بدأت عضوية «الطليعة العربية» بفرع فلسطين والأردن بمفاتحة الطالب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، فايز شخاترة، بواسطة الدكتور علي مختار، عضو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، وأقسم اليمين أمام فتحي الديب، ونجح في تنسيب عضوين جديدين إلى «الطليعة العربية»، هما: محمد الحموري، وعبد الله الحصاونة. وبعد ما يقرب من شهرين تقريباً انضم إليهم يوسف الحسن وزهير دحمان اللذان تم تنسيبهما بمعرفة آخرين.

وهكذا تشكّلت الخلية الأولى في ساحة فلسطين والأردن من فايز شخاترة ومحمد الحموري وعبد الله الحصاونة ويوسف الحسن وزهير دحمان، وتشكّلت الخلية الثانية من الطلبة الدارسين في الإسكندرية، وبدأت بخمسة أعضاء، وهم سليم الزعبي وعبد الهادي صباحين. وقد كان أيضاً من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة الثورية مع عبد الله الريماوي، ومحمد النسور، ونبيه الروسان، ومحمود الحياري، وانضم إليهم من طلبة الإسكندرية سلطان نصير، ونبيه الروسان، وضيف الله شخاترة، ومازن عيساوي، وحاتم قبلاوي، وآخرون.

كان الدكتور أحمد صدقي الدجاني ينشط في الوقت نفسه في صفوف الفلسطينيين المقيمين في القاهرة، وتشكّلت عدة خلايا في القاهرة، وفي أقطار عربية أخرى. ولم تكن هناك في ذلك الوقت علاقة تنظيمية تربط هذه الخلايا ببعضها البعض، بل كانت أمانة الشؤون العربية تتابع نشاط هذه الخلايا من خلال أعضاء مختلفين. ولما كان تجنيد الأعضاء في المرحلة الأولى قد اعتمد على الطلاب الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة أساساً، وكانت هناك قاعدة أن العضو عندما يعود إلى بلده لا يمارس أي نشاط تنظيمي أو سياسي لمدة ستة شهور، حرصاً على أمن التنظيم، وأمن الأعضاء، فإن ممارسة هؤلاء لنشاطهم تأخرت لفترات متفاوتة إلى أن أمكن في النهاية استكمال تأسيس الفرع، وتشكيل قيادة مؤقتة للفرع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ من:

أحمد صدقي الدجاني، أميناً للسر.

عبد الجبار الأشقر، أميناً مساعداً.

أحمد السعدي، عضواً.

فتحي عدوان، عضواً.

بسام عطاري، عضواً

وفي عام ١٩٧١ تشكلت قيادة جديدة للفرع وتضم:

غازي فخري، أمين السر.

مفلح أبو صويلح

حامد كلوب

عبد العزيز هيكل

سيد ذكر

جميل الطريفي.

ومن الجدير بالذكر أن فرع «الطليعة العربية» في فلسطين والأردن مارس نشاطه تحت غطاء تنظيمات علنية متعددة، منها اتحاد طلبة فلسطين، ورابطة الطلبة الأردنيين في القاهرة، ولجنة دعم الصمود في الكويت، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في أوروبا والأقطار العربية. وقد تولى عدد من أعضاء الفرع قيادة هذه التنظيمات في أوقات مختلفة، وكان لـ «الطليعة العربية» الأغلبية في هيئاتها القيادية بالمنافسة مع الأحزاب والتنظيمات الأخرى: كحزب البعث، وحركة القوميين العرب، والشيوعيين. وكانت هذه التنظيمات أغطية علنية لأعضاء الفروع الأخرى.

ولكن فرع فلسطين والأردن انفرد بتأسيس غطاء خاص به هو «منظمة فلسطين العربية» حيث عقد لقاء في منزل عبد الله الريماوي في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٦٩، شارك فيه اثنان من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، إضافة إلى شباب التيار، وعلي مشعل من جبهة تحرير فلسطين، ونوقشت خلال هذه الاجتماعات فكرة تأسيس منظمة فلسطين العربية، واجتمع في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ مؤتمر فرع «الطليعة العربية» لفلسطين والأردن، حيث أقر الصيغة المتفق عليها لإنشاء المنظمة (أن يكون للطليعة دور العمود الفقري في نشاطها المتعدد الأوجه بما في ذلك العمل الفدائي)، وتم إدماج قوات جبهة

تحرير فلسطين مع النشاط الفدائي لـ «الطليعة العربية» من خلال لقاء عقد في عمان في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وتم إلزام أحمد زعرور وبهجت أبو غربية وعلي مشعل بعضوية «الطليعة العربية». ومارست المنظمة نشاطها المتعدد الأوجه السياسي والثقافي والعسكري كواجهة لـ «الطليعة العربية» في الساحة الفلسطينية. وحدث تزاوج في إطار المنظمة بين الكادر العسكري لـ «الطليعة العربية» وقوات جبهة تحرير فلسطين، وقامت قوات المنظمة بعدة عمليات فدائية في الأرض المحتلة لم تكن ناجحة، فضلاً عن أن تجربة المنظمة لم يكتب لها الاستمرار طويلاً، فسرعان ما تراجع أحمد زعرور وبهجت أبو غربية عن عضوية الطليعة.

وهكذا، فإن فرع فلسطين والأردن بدأ عمليات التجنيد الأولى له عام ١٩٦٦، حيث تمت عمليات استكشاف النواة من خلال لقاءات فتحي الديب، مفوض القيادة، ومعاونيه بالعناصر الفلسطينية والأردنية أو من خلال المعسكرات التثقيفية التي أقامتها أمانة الشؤون العربية للطلبة العرب الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة. وقد تشكل الفرع بعد عدة سنوات من خمسة مواقع تنظيمية، يتمدد أربع منها في أربعة أقطار عربية: الأردن موقع أساسي، والجمهورية العربية المتحدة، والكويت، ومواقع فرعية داخل أوروبا (النمسا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها).

وقد اعتمد كل موقع عفوياً في حركته على أحد مجالات النشاط الجماهيري، الأمر الذي انسحب على طابع هذا المجال، وأكسب المناضلين في كل موقع طابعاً خاصاً، فمثلاً تحرك موقع أوروبا في مجال النشاط الثقافي الطلابي، واتخذوا منه غطاءً لحركتهم التنظيمية، بينما اعتمد موقع الكويت على الحركة السياسية العامة في إطار تجمع شباب التيار، وركز على الموظفين والمثقفين، وأهمل في الوقت نفسه التجمع العمالي، رغم وجود عدد كبير من العمال الفلسطينيين في الكويت، ووجود فرع لاتحاد عمال فلسطين في الكويت. وقد حاول الموقع الأساسي في الأردن العمل داخل نشاط المقاومة، فانضم البعض إلى جبهة تحرير فلسطين (قبل إنشاء منظمة فلسطين العربية) من دون أن يترك تأثيراً يذكر في حركة المقاومة.

وتحرك موقع الجمهورية العربية المتحدة نقابياً في البداية، ثم وسط تجمع الناصريين اللامنظم وشباب التيار. وبينما ركّزت مواقع أوروبا والجمهورية العربية المتحدة على كسب العضوية من خلال الطلاب، فقد ركزت مواقع الكويت والأردن على قطاع الموظفين، بسبب طبيعة التجمع الموجود في كل منها:

- **أهم الإنجازات العامة للفرع حتى نيسان/ أبريل ١٩٦٩**

١ - عقد الفرع أول مؤتمر قطري له، وتضمن جدول الأعمال أهم القضايا في نشاط الفرع.

٢ - قام بعض الأعضاء المناضلين أعضاء الفرع بالتغلغل في منظمة الجمهورية العربية المتحدة، كما قام البعض الآخر بفتح حوار مع الجبهة الشعبية (جناح أحمد زعرور).

٣ - قام بعض الأعضاء المناضلين بالاشتراك في بعض عمليات المقاومة الفلسطينية.

٤ - قامت بعض العناصر القيادية في الفرع بدور أساسي في منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ - قام الدكتور أحمد صدقي الدجاني، أمين سرّ الفرع، بنشر مقالات ودراسات عن القضية الفلسطينية والعربية في جريدة **الجمهورية** القاهرية، ومجلة **الهلال** القاهرية.

- **تطور عضوية الفرع في مرحلة التأسيس والتبلور**

موقع الكويت: يتشكل من ٨ خلايا (خلية قيادية + ٧ خلايا فرعية).

- اتخذت الخلايا مسمّيات: نصيبين - اليرموك - حطين - دير ياسين - الفالوجا - عبد القادر الحسيني - عز الدين القسام - عبد المنعم رياض - أحمد عبد العزيز.

- عدد الأعضاء ٢٤ منهم عامل واحد، و٢٣ مثقفاً محامين ومهندسين وموظفين.

- توزيع الأعضاء بحسب النوع: ١٧ ذكراً - ٧ إناث.

وما يميّز موقع الكويت الارتفاع في المستوى الثقافي والنمو الفكري ذاتياً أو بفعل تجارب تنظيمية أو اهتمامات خاصة مسبقة.

موقع الأردن: تحرك هذا الموقع وسط ظروف شديدة الصعوبة، سواء في ما يتصل بصعوبة الاتصال بين القيادة والموقع، وبين القيادة والمناضلين، أو في ما يتعلق بسيطرة جهاز الأمن الداخلي في الأردن، ورقابته لكل العناصر التي يشتبه في ولائها للناصرية، والقيود على حركة الفلسطينيين. وفي داخل الضفة الغربية يسيطر جهاز الأمن

الإسرائيلي. كما أن نشاط المقاومة بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ استولى على الاهتمام الجماهيري في الأردن على حساب العمل السياسي الجماهيري.

- يتشكل الموقع من خليتين (نواة + خلية فرعية) تضم ٦ أعضاء كلهم من الذكور، منهم: مهندس زراعي: عدد ٢، محاسب: عدد ١، أعمال فنية: عدد ١، عاطلين: عدد ٢، بالإضافة إلى ١٥ مرشحاً.

- تلقى خمسة مناضلين من الفرع تدريباً تنظيمياً في الدورتين الأولى والثانية في معهد الإعداد المركزي، وهناك عضوية في التثقيف الذاتي.

موقع أوروبا: يتميّز موقع أوروبا بفاعلية النشاط والاتصال، خصوصاً مع ارتفاع قدرات الأعضاء، وسرعة استجابتهم لتوجيهات القيادة، وتبادل الزيارات بين القاهرة والموقع عن طريق الأعضاء وأمين السرّ.

يتشكل موقع أوروبا من ٧ خلايا:

- خلية نواة + ٥ خلايا فرعية في يوغسلافيا.
- خلية نواة في تشيكوسلوفاكيا. وخلايا أخرى في اليونان والنمسا.
- عدد الأعضاء في الفرع ١٦، منهم ١٤ في يوغسلافيا.

في تشيكوسلوفاكيا، عدد ٢: يعتمد الموقع في تدريب أعضائه على الالتحام المباشر بالحركة السياسية العامة للطلاب العرب، ويفيدهم هذا الالتحام في تنمية قدراتهم بسبب تعدد التيارات السياسية. كما يعتمد التدريب على النشرات الواردة من القيادة وتكليفات القيادة. شارك ٣ أعضاء في الدورة الثانية لمعهد الإعداد المركزي، وعضو واحد في دورة خاصة.

موقع الجمهورية العربية المتحدة: تشكّلت أنوية الفرع من القطاع الطلابي، وتمّت عملية الاستكشاف من خلال معسكرات أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي.

- تشكّلت النواة من عناصر لها تجارب تنظيمية سابقة، أغلبها عناصر حركية فقدت الإيمان بهذه التجارب وبنشاط القوى السياسية الفلسطينية، وبدأت تبحث عن طريق جديد.

ـ اشتبك الأعضاء المناضلون مع بدء التزامهم مع كل العوامل السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على الحركة التنظيمية، وأحدث تناقضاً بين الحركة العلنية والحركة السرية.

ـ تضم عضوية الموقع ١٩ عضواً، إضافة إلى ١٠٦ مرشحين. أكبر عدد من الأعضاء في كلية الهندسة (٥)، وكلية الطب (٤)، وكلية التجارة (٣)، وكل من كلية الآداب والحقوق (٢).

- **توصيات لما بعد مرحلة التأسيس**

طرح المؤتمر الأول لفرع فلسطين والأردن عدة توصيات لتطوير العمل في الفرع، في مقدمتها وضع أولويات للترشيح إلى منظمات المقاومة كأولوية مطلقة، والمواقع الاستراتيجية كالدفاع والمخابرات والخارجية والإعلام، والمواقع الحيوية كالمدارس والجامعات والمصانع. كما أوصى بإنشاء معاهد إقليمية وإحداث توازن بين النشاط العلني والعمل السرّي في الكويت وأوروبا، وإحداث توازن في تنمية القدرات التنظيمية والفكرية، وتدعيم الغطاء في الأردن، وحل مشكلات التثقيف الذاتي.

- **تطور النشاط في فرع فلسطين والأردن بعد عام ١٩٧١**

شهد فرع فلسطين والأردن تطوراً ملموساً بعد رحيل جمال عبد الناصر، حيث كان التنظيم يواجه منذ تأسيسه في الأردن تحديات كبيرة، وخصوصاً من أجهزة الأمن، وبعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ استقطبت المقاومة المسلحة كل الاهتمام، فضلاً عن الإمكانات المالية الكبيرة لحركة فتح التي حرصت على تصفية المنظمات الأخرى.

وبذلت جهود لمواجهة هذه التحديات، وتوسيع تواجد «الطليعة العربية»، وخصوصاً في الأرض المحتلة، حيث توجه الدكتور مفلح أبو صويلح إلى قطاع غزة والإقامة هناك لتجنيد عناصر جديدة لـ «الطليعة العربية»، كما توجه جميل الطريفي إلى الضفة الغربية للغرض نفسه، أي استقطاب وكسب عناصر جديدة لـ «الطليعة العربية». وكانت سطوة الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية في الأردن شديدة وقاسية، وواحدة من أهم الأسباب التي حالت دون ممارسة العمل التنظيمي في الأردن في فترات معينة، إضافة إلى أسباب أخرى منها عدم وجود غطاء تنظيمي جماهيري، أو لأن البعض لم يتم الاتصال به عندما أعيد بناء العمل التنظيمي في عام ١٩٧١، بعد وفاة عبد الناصر وقيام السادات بالانقلاب على الناصرية في أيار/ مايو ١٩٧١، إضافة إلى المناخ السياسي

والشعبي الذي كانت تسيطر عليه المقاومة الفلسطينية، إلى جانب توافر الإمكانات المالية الضخمة لدى حركة فتح تحديداً، والتي كانت تحرص على تصفية الاتجاهات والمنظمات الأخرى، وعلى الخصوص القومية منها، والناصرية تحديداً.

في صيف عام ١٩٧١، جرت عملية واسعة لإعادة بناء تنظيم «الطليعة العربية» في عدد من الفروع، منها فرع فلسطين والأردن، وفرع سورية، وفرع لبنان واليمن والسودان. وقد تولى مهمة إعادة البناء كل من الإخوة المناضلين أحمد صدقي الدجاني (فلسطين والأردن)، وأديب الجادر (العراق)، وعيسى محمد سيف (اليمن). وقد توّجت هذه العملية بعقد المؤتمر القومي الثاني في طرابلس/ليبيا في صيف ١٩٧٢، حيث تم استئذان القاهرة بعملية نقل قيادة ونشاط «الطليعة العربية» إلى طرابلس. وحضر هذا المؤتمر ممثلون عن فروع العراق والسودان واليمن وفلسطين والأردن ولبنان وسورية.

وكان فرع فلسطين والأردن قد عقد مؤتمره في القاهرة في نهاية تموز/يوليو ١٩٧١ حضره أعضاء من مواقع الفرع في مصر والكويت وأوروبا ولبنان. وقد مثل موقع الداخل المحامي إبراهيم الطريفي الذي توفي في عام ١٩٧٢ في حادث سير، وفي ما يبدو بأنه كان وحده العضو الطليعي العامل في الأردن حتى ذلك الحين. ولذلك استمر موقع الداخل من دون أي نشاط تنظيمي لـ «الطليعة العربية» حتى عام ١٩٧٤، حيث تم تفعيل بعض العناصر الذين عادوا إلى الأردن من الخارج. أما في داخل الأراضي المحتلة، فقد نجح الفرع عام ١٩٧٢ في زرع عدد محدود جداً من أعضاء الطليعة، منهم الدكتور مفلح أبو صويلح في قطاع غزة، والدكتور عبد العزيز شقير في الخليل، وجميل الطريفي في رام الله الذي انتهى مع تنظيم فتح.

كانت المهمة الأساسية لقيادة الفرع تتركز في البناء التنظيمي والفكري والسياسي، وقد تحمّل الدكتور أحمد صدقي الدجاني، إلى جانب أخوة آخرين، النصيب الأوفر من الجهود اللازمة لتحقيق هذه المهمة. وكان الفرع قد مارس نشاطه من خلال منظمات جماهيرية علنية طلابية وغير طلابية، منها الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ورابطة الطلبة الأردنيين في القاهرة والإسكندرية، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في أوروبا، وعدد من الأقطار العربية منها ليبيا ولبنان وسورية ومصر، ولجنة دعم الصمود في الكويت، وفي النقابات. وكانت هذه التنظيمات العلنية بمنزلة أغطية تنظيمية يتم إيجادها بقصد اكتشاف العناصر الصالحة، والعمل على إلزامها في تنظيم «الطليعة العربية». كما كانت العناصر الطليعية هي من يتولى قيادة هذه التنظيمات أحياناً، وفي

أحيان أخرى كانت تحصل على الأغلبية في هيئاتها القيادية بالمنافسة مع تنظيمات وأحزاب، كحزب البعث وحركة القوميين العرب والشيوعيين وحركة فتح.

شهد فرع فلسطين والأردن تطوراً ملموساً بعد عام ١٩٧٤، وقد زادت عضوية الفرع إلى ما يقرب من ١٢٠ عضواً موزعين بشكل أساسي في موقع الداخل وبقية المواقع التنظيمية الأخرى. ويعود ذلك إلى عودة أعداد لا بأس بها من الأعضاء الملتزمين إلى الأردن، واستعداد هؤلاء للالتحاق والنضال من خلال التنظيم الطليعي، مع أنه كانت الظروف مهيأة بالنسبة إلى كثيرين منهم للعمل في خارج الأردن بشروط معيشية مغرية، ولكن التزامهم القوي وإيمانهم بالقضية التي يناضلون من أجلها كان أقوى من كل المغريات. ومع أن قيادة الفرع في حينه قد وعدت بتوفير إمكانات مادية جيدة للعمل في موقع الداخل، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث مع أن أغلب الذين عادوا إلى الأردن لم يكن لهم من سكن يؤويهم أو عمل يعيشون منه.

وفي عام ١٩٧٦، تشكلت للمرة الأولى قيادة لموقع الداخل في عمّان. شاركت في جميع مؤتمرات الفرع، وفي بعض المؤتمرات القومية، وكان آخر مشاركة لها في مؤتمر الفرع الذي عقد في عام ١٩٨٤، وكانت قد شاركت المؤتمر القومي الذي عقد في فيينا عام ١٩٧٧. وقد عملت قيادة الموقع على تسكين الأخوة المناضلين في مستويات وخلايا تنظيمية كانت تعقد اجتماعات دورية منتظمة. وكان لكل مستوى أمين سر منتخب، كما قامت بإلزام عدد من الأعضاء الجدد، وفي طليعتهم المفكر القومي عبد الله الريماوي، الذي كان قد دعا في موسوعته القومية، وبعد انفصال الوحدة المصرية ـ السورية، إلى إقامة الحركة العربية الواحدة، وكان يعلم بوجود «التنظيم الطليعي» أثناء إقامته في القاهرة، وكان قد دعا إلى حضور المؤتمر القومي الأول في القاهرة عام ١٩٦٩ عن طريق الدكتور يحيى الجمل، ولكنه اعتذر عن تلبية الدعوة، وكانت له أسبابه. ويؤكد كل من محمد هاني سيد أحمد، والدكتور أحمد العرموطي، وتيسير الصغير، في شهادتهم المشتركة على التجربة، وأن تلك الأسباب قد زالت نتيجة التغيرات التي حدثت خلال الأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩. وقد حضر من القاهرة محمد عروق، عضو القيادة القومية، للقيام بإلزامه، وكان ذلك قبل وفاته ببضعة شهور. وقد تم الاتفاق معه على خطة عمل يتولاها مع القيادة القومية، منها إنشاء غطاء جماهيري علني، وإصدار صحيفة تعبر عن فكر التنظيم، واستقطاب العديد من الشخصيات ذات التوجه القومي الناصري، منهم حسان الوظائفي، ومحمد السقاف، وغيرهم.

كان فرع فلسطين والأردن قد واجه عدة ضربات قوية، الأولى منها كانت بعد صدور كتاب: ماذا بعد حرب رمضان، للدكتور أحمد صدقي الدجاني، وقد أدت مناقشة ما جاء فيه في مؤتمر الفرع الذي عقد في بيروت عام ١٩٧٤ إلى خلافات حادة في داخل المؤتمر. فقد أكد المؤتمر رفضه لمؤتمر جنيف، ولكل الحلول السياسية التي يتم تداولها ضمن حدود قراري مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨، وتنتهي إلى المفاوضات المباشرة والاعتراف بالعدو الصهيوني. كذلك أدان المؤتمر نهج السادات الرامي إلى إنجاز تسوية سياسية للصراع مع العدو الصهيوني وللقضية الفلسطينية يعتقد بأن كل مفاتيحها بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وبأنها، أي الولايات المتحدة، يمكن أن تتخلى عن انحيازها المطلق لإسرائيل. ومن هنا جاء تشديد المؤتمر على مقولات القائد الخالد جمال عبد الناصر: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بالعدو الصهيوني، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وأن الحقوق القومية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني هي كامل أرض فلسطين من النهر إلى البحر، وذلك لكي يمنع وقوع كل لبس حول مواقف «الطليعة العربية» من الصراع العربي - الصهيوني، ومن القضية الفلسطينية. وعلى أثر هذا الموقف الواضح للمؤتمر، انسحب من التنظيم كل من: الدكتور أحمد صدقي الدجاني، وغازي فخري، وحمد حجاوي، الذين كان لهم شأن ورأي آخر، ولذلك لم توجّه الدعوة إلى الدكتور الدجاني لحضور المؤتمر القومي الذي عقد في فيينا ١٩٧٧.

واجه فرع «الطليعة العربية» في الأردن أيضاً ضربة قوية أخرى في عام ١٩٨٤ باعتقال جميع أعضاء قيادة الفرع في عمّان، وهم الإخوة: محمد هاني السيد أحمد، والدكتور أحمد العرموطي، والمهندس تيسير الصغير، والمهندس عبد الرحمن السراج، والمهندس محمد فهد عوض، ونبيه الروسان، والمهندس حسين صباح. وقد حكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات، أمضوا منها عاماً واحداً في المعتقل. وكانت التهمة التي وجهت إليهم هي الانتساب إلى عضوية جمعية غير مشروعة (تنظيم الطليعة العربية الليبي)، والهادف إلى قلب دستور المملكة الأردنية وحكومتها القائمة بالثورة والتخريب. وكان ذلك في منتصف الثمانينيات. أما أسباب الاعتقال، فهي تعود بالدرجة الأولى إلى عدم التزام بعض الأعضاء بقرارات المستوى التنظيمي وعدم الانضباط ومراعاة الاعتبارات الأمنية في الحركة والاتصال مع الأفراد والأحزاب أو التنظيمات الأخرى التي قد تكون مخترقة أو تخضع لرقابة الأجهزة الأمنية. وبعد الخروج من المعتقل لم تتمكّن القيادة من تفعيل الفرع مرة أخرى لعدة أسباب، منها:

ـ عدم تواصل القيادة القومية مع قادة الفرع.

ـ عدم توافر الإمكانات المادية الذاتية للإنفاق على نشاطات الفرع، ومن المعروف أن موقع الداخل كان يعتمد في تغطية نفقات حركته على إمكانات أعضائه.

ـ القبضة الأمنية والملاحقة لأعضاء القيادة.

ـ ما تقدم دعا قيادة الفرع إلى اتخاذ قرار جماعي بتجميد الفرع.

وقد استمر أعضاء القيادة في نشاطهم السياسي بشكل علني. وفي أعقاب صدور قانون للأحزاب جرت عدة محاولات مع شخصيات من الاتجاه القومي لتأسيس حزب ناصري علني ومرخص من السلطات في الأردن، إلا أنها لم تنجح. وفي الفترة الأخيرة استطاع الناصريون في الأردن تأسيس المنتدى العربي الناصري الديمقراطي في عمّان بموجب ترخيص من الجهات المختصة، وهو اليوم يمارس نشاطه الفكري والسياسي من خلال الندوات والمهرجانات والبيانات، وله موقع على الويب.

وكمؤسسة ثقافية، يمارس المنتدى نشاطاً علنياً بالتعاون بين عناصر تنتمي إلى «الطليعة العربية» وحزب البعث وحركة القوميين العرب، وتنظم ندوات حول قضايا ذات صلة بالنضال القومي العربي، ويشارك في هذه الندوات جمهور واسع، ويستضيف المنتدى ضيوفاً من مختلف الأقطار العربية لإلقاء محاضرات.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً غير قليل من أعضاء «الطليعة العربية» والشخصيات القومية الأخرى نجح بفضل التيار القومي في السيطرة على منظمات نقابية لها أهميتها في الأردن، مثل نقابة المحامين التي تولى حسين مجلي منصب النقيب فيها عدة مرات. كما تولى منصب الوزارة محمد الحموري وسليم الزعبي. وكان بعضهم قد تولى مناصب قيادية في اتحاد طلبة فلسطين في الخارج، وكذلك قيادة رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين.

● أمناء سر فرع فلسطين والأردن منذ الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٤.

ـ أحمد صدقي الدجاني

ـ غازي فخري مرار

ـ فتحي أحمد عدوان

ـ محمد هاني السيد أحمد

- أعضاء القيادة القومية من فرع فلسطين والأردن:

- أحمد صدقي الدجاني
- غازي فخري مرار
- فتحي أحمد عدوان
- عبد الغني الماني

- الأعضاء المشاركون في المؤتمرات القومية من فرع فلسطين والأردن:

- أحمد صدقي الدجاني
- غازي فخري مرار
- فتحي أحمد عدوان
- عبد الغني عيسى الماني
- إلياس سحاب
- عبد العزيز أبو شمالة
- محمد هاني السيد أحمد

- المناضلون الذين انتقلوا إلى رحمة الله من فرع فلسطين والأردن:

- أحمد صدقي الدجاني
- فتحي أحمد عدوان
- عبد العزيز شقير
- عبد الجبار الأشقر
- مفلح أبو سويرح
- أحمد البرغوثي
- عدنان أبو سيف
- عبد العزيز أبو شماله
- علي أبو العدل

٥ ـ فرع مصر(*)

تأسست «الطليعة العربية» عام ١٩٦٥، ومع ذلك لم يتشكل فرع الطليعة العربية في مصر إلا في النصف الثاني من السبعينيات، أي بعد عشرة أعوام، وذلك لأن الرئيس جمال عبد الناصر قرر ألّا يكون لـ «الطليعة العربية» نشاط في تجنيد المصريين لعضويتها، حتى لا تكون هناك ازدواجية في العمل الطليعي مع تنظيم طليعة الاشتراكيين. وبذلك يكون مجال نشاط «الطليعة العربية» في كل الأقطار العربية ما عدا مصر التي تنفرد طليعة الاشتراكيين بالعمل فيها. ومع ذلك، فإن مصر كانت على مدى هذه السنوات العشر المسرح الأساسي لـ «الطليعة العربية»، حيث تم التركيز على تجنيد الطلبة العرب الدارسين في مصر لعضوية «الطليعة العربية»، وتأسست عشرات الخلايا من هؤلاء الطلبة، ومن بعض اللاجئين السياسيين العرب المقيمين في مصر، واتسع نشاط خلايا «الطليعة العربية» في مصر من خلال أعضائها العرب. وكان هذا النشاط قاصراً على العرب من دون أن يمتد إلى المصريين، في ما عدا العاملين في أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي أو ما سمّي بعد فترة بـ «مفوضية القيادة» تحت إشراف فتحي الديب، وكانوا يقومون بمتابعة نشاط خلايا «الطليعة العربية» باعتبارهم أعضاء فيها أدوا قسم الإلزام والالتزام أمام فتحي الديب.

مارست «الطليعة العربية» نشاطها في مصر من خلال روابط الطلبة العرب في مصر، حيث نشط أعضاء الطليعة من كل قطر في اتحاد الطلبة الخاص ببلدهم، وترشحوا لقيادة هذه الاتحادات، مثل الاتحاد الوطني لطلبة فلسطين، والاتحاد الوطني لطلبة العراق، والاتحاد الوطني لطلبة السودان... إلخ. ونجح أعضاء «الطليعة العربية» في السيطرة على هذه الاتحادات بعد فوزهم في الانتخابات في مواجهة المنافسين لهم من أعضاء حزب البعث والقوميين العرب والشيوعيين. وكانت اتحادات الطلبة القطرية مجالاً خصباً للتجنيد لعضوية «الطليعة العربية»، وكان نادي الطلبة العرب الوافدين مجالاً آخر لنشاط أعضاء «الطليعة العربية» من خلال الندوات التي كانت تنظّم فيه، والمحاضرات التي تدعى إلى إلقائها قيادات سياسية وشخصيات عامة مصرية من كبار المفكرين والمثقفين والأدباء. وشارك أعضاء «الطليعة العربية» المقيمون في مصر في الأنشطة السياسية للطلبة العرب، وكذلك في دورات التثقيف التي نظمتها أمانة الشؤون

(*) هذا العرض لفرع «الطليعة العربية» في مصر مُستَمَدّ من شهادات كل من: أحمد الجمال؛ د. صلاح دسوقي؛ د. محمد أبو العلا؛ محمد فائق، وسامي شرف.

العربية في معسكرات الهرم وحلوان والإسكندرية، ودورات معهد الإعداد التنظيمي الذي كان يلتحق به أعضاء «الطليعة العربية» من مختلف الأقطار العربية، سواء من الذين يحضرون خصيصاً من أقطارهم للدراسة فيه أو من الأعضاء المقيمين في مصر، وكانوا يدرسون في هذا المعهد مواضيع فكرية وسياسية، ويكتسبون خبرات تنظيمية وقيادية، وبرنامجاً للتدريب العسكري يتضمن جوانب نظرية، وأخرى عملية وميدانية، رغم ان العمل العسكري في «الطليعة العربية» كان هامشياً. وكان هناك مجال آخر للنشاط العلني لأعضاء «الطليعة العربية» هو رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في القاهرة والإسكندرية، والتي كانت الغطاء العلني لـ «الطليعة العربية»، وقد تأسست هذه الرابطة في يوغسلافيا عام ١٩٦١ باسم «رابطة الطلبة العرب الوحدويين»، وأنشئت فروع لها في أقطار أوروبية وعربية، منها مصر، ثم أضيفت إليها صفة الناصريين عند إعادة تأسيسها في طرابلس في ليبيا عام ١٩٧٢. وكانت خلايا «الطليعة العربية» في مصر على مدى الأعوام من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ هي المصدر الأساسي للتجنيد من صفوف الطلبة العرب الدارسين في مصر، كما كانت الخلايا النواة لمختلف الأقطار العربية يبدأ منها تجنيد الأعضاء المقيمين في بلادهم وتنظيمهم في الخلايا النواة قبل أن تستكمل شروط التحول إلى فرع. وقام الطلاب العرب الدارسون في مصر بتجنيد أعضاء جدد أثناء العطلة الدراسية، أو بعد عودتهم إلى أقطارهم بعد انتهاء دراستهم في مصر.

كان تشكيل الخلايا يتم في مصر على أساس قطري، فهناك خلايا تقتصر عضويتها على الدارسين في كل بلد على حدة، أي خلايا للأعضاء من فلسطين والأردن، وخلايا للأعضاء من سورية أو العراق... إلخ. كما كانت تشكل خلايا على أساس مبدأ التسكين القومي بأن تضم الخلية الواحدة أعضاء من عدة أقطار عربية عندما لا يكون هناك العدد الكافي في موقع ما لتشكيل خلية من أبناء قطر معين. وكانت قاعدة التسكين القومي موضع خلاف لدى بعض فروع الطليعة كاليمن، وتسببت في قطع الروابط التنظيمية مع القيادة القومية لما تمثله في نظرهم من إخلال بأمن التنظيم وأمن الأعضاء.

هكذا كانت خلايا «الطليعة العربية» في مصر نقطة الانطلاق لبناء التنظيم في مختلف الأقطار العربية، رغم أنها لم تكن تشمل عضوية المصريين، وتطور بناء ونشاط «الطليعة العربية» ليشمل أكثر من عشرة أقطار عربية خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٠. وبعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وعقد المؤتمر الثاني لـ «الطليعة العربية» في طرابلس في ليبيا عام ١٩٧١، وإعفاء فتحي الديب من مسؤولياته كمفوض

القيادة، وانتقال مركز الثقل في نشاط القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» من مصر إلى ليبيا، بدأ انفتاح الطليعة على المصريين الذين شاركوا في إعادة تأسيس رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، وشاركوا أيضاً خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ في النشاطات التثقيفية في طرابلس ومعسكرات العمل التطوعي في مصراتة وغيرها من المناطق الليبية.

بدأ نشاط «الطليعة العربية» بين المصريين عام ١٩٧٤ بهدف إنشاء فرع في مصر. وقد شارك في عضوية فرع مصر على مراحل كل من عبد الهادي ناصف وأحمد الجمال وصلاح دسوقي وعبد الحميد عطية وسيد غريب. وتطورت العضوية مع خروج القيادات الناصرية الأساسية من السجن، وتوالي انضمامهم إلى «الطليعة العربية». وقد ساعد على توسع نشاط «الطليعة العربية» في مصر خلال فترة قصيرة أن المجموعة الأولى تشكّلت في ظل نشاط ناصري واسع النطاق داخل الجامعات المصرية وخارجها، حيث تبلور تيار ناصري من شباب الجامعات خلال النصف الأول من السبعينيات بعد رحيل جمال عبد الناصر، وقد ساهمت في تفعيله الانتفاضة الطلابية (١٩٧١ ـ ١٩٧٣) التي تبنّت شعارات تحرير الأرض المحتلة، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، واقتصاد الحرب، وهي شعارات رفعها جمال عبد الناصر قبل رحيله، ووضعت موضع التطبيق في سياساته من أجل إزالة آثار العدوان، وكانت بداية تبلور التيار الناصري في جامعة عين شمس بواسطة عدد من الطلبة كانوا أعضاء في تنظيم طليعة الاشتراكيين، والذين أسسوا لقاء ناصر الفكري الذي كان يعقد سنوياً ويضم طلاباً من سائر الجامعات المصرية. وقد امتد التيار الناصري من خلال هذا اللقاء إلى جامعات المنصورة والقاهرة والإسكندرية. وتشكّلت مجموعات ناصرية في عدة مواقع في القاهرة والمنصورة والإسكندرية، ونظمت هذه المجموعات ندوات فكرية وسياسية، وأصدرت نشرة دورية ضمت كتابات عبد الناصر والقضايا الوطنية.

وفي هذا المناخ الذي شهد تبلور الحركة الناصرية ونموّها في سنوات السبعينيات، توالى تشكيل خلايا «الطليعة العربية» انطلاقاً من المجموعة النواة التي أشرنا إليها، والتي تطورت عضويتها بشكل ملحوظ من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨. فتشكلت خلية في إمبابة كانت قوية وفعالة، قام بدور أساسي فيها علي عبد الحميد، وخلية أخرى فاعلة في المحلة الكبرى، على رأسها فتحي عبد الحميد وآخرون، وخلية في طنطا، وأخرى في كفر الزيات. وكان نشاط «الطليعة العربية» في محافظة الغربية قوياً وفعالاً تحت إشراف فؤاد عزيز وشخصية قانونية ليس المجال مناسباً لإعلان اسمها حالياً. وضمت العضوية

في الخلايا أحمد حسن، ومجدي رياض الذي تفرغ في ما بعد في رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، ورمضان عبد الله وعبد العظيم المغربي، وغيرهم كثيرون.

تعدّدت أشكال تنظيم الأعضاء في مصر، حيث كانت هناك الخلايا التي تتشكل وتمارس نشاطها طبقاً للنظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» التي تشكل أساس البناء التنظيمي للطليعة في مصر، حيث تطور عددها وارتقاؤها إلى مستوى المجموعات والحلقات، وتم استيفاء شروط تأسيس فرع مصر لـ «الطليعة العربية» من خلال هذه الخلية. وكان هناك شكل آخر لتنظيم الأعضاء في خلية لا يكون لها اتصال بباقي التنظيم، ضمّت القيادات الطلابية السابقة (محمد سامي - رفعت سامي - بسام مخلوف... إلخ). وكان صلاح دسوقي مسؤولاً عنهم، وكانت هناك عضوية أخرى لم تنظّم في خلايا، ولم يكن لها ارتباط بهيكل التنظيم لظروفها الأمنية بعد خروج أفرادها من السجن.

اعترفت القيادة القومية بفرع مصر عام ١٩٧٩، وشارك الفرع في مؤتمر روما، وتولى متابعته من القيادة القومية كل من علي فتال (سوري)، وفتحي عدوان (فلسطيني).

ومارست الطليعة العديد من الأنشطة الفكرية والسياسية والثقافية، ونجحت في عقد لقاء ناصر الفكري بانتظام، وأصدرت العديد من المطبوعات من بينها كتيّب بعنوان: **الناصريون يحاكمون أنور السادات**، بعد زيارته للقدس عام ١٩٧٨، شارك في كتابته أحمد الجمال، والجانب القانوني عصام الإسلامبولي، والجانب النفسي الدكتور عبد الحميد صفوت، لكنه نشر من دون أسماء المؤلفين.

استخدمت «الطليعة العربية» في مصر أكثر من تنظيم كغطاء لنشاطها، مثل رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في البداية، واللجنة العربية لتخليد ذكرى جمال عبد الناصر، وأسست تنظيماً باسم «التنظيم الناصري». تعرضت الطليعة العربية لضربة أمنية شديدة، حيث تم اتهام ١٦ عضواً بتأسيس ما يسمى «التنظيم الناصري المسلح»، وتم اعتقال ستة أعضاء بالفعل، هم: صلاح دسوقي - محمد الغمري - حسين ياسر عبد الجواد - حافظ أبو سعدة - جمال منيب - أحمد الصاوي، تم اتهامهم بالإعداد لاغتيال السفير الإسرائيلي ونسف بعض المواقع، وتعرض الأعضاء للتعذيب، حيث انهار أحدهم، واعترف تفصيلياً، وانتهت المحاكمة ببراءة جميع المتهمين، وإهدار الاعترافات التي أثبت الدفاع أنها تمت تحت التعذيب.

وتم تجميد نشاط «الطليعة العربية» في مصر، رغم أن القضية لم تشر أبداً إلى وجود تنظيم باسم «الطليعة العربية»، بل كانت الاتهامات تدور أساساً حول إنشاء تنظيم ناصري مسلح.

لم تكن قضية التنظيم الناصري المسلح السبب الوحيد في توقف نشاط «الطليعة العربية» في مصر عام ١٩٨٧، بل كانت هناك أسباب أخرى أكثر تأثيراً في تجميد النشاط وتوقفه بعد ذلك:

كان السبب الأول لتوقف نشاط «الطليعة العربية» في مصر هو الانشقاق الذي حدث في قيادة الفرع بعد مؤتمر أثينا، فتشكلت أكثر من قيادة، الأولى تضم فريد عبد الكريم وعادل آدم وأحمد حسن ومحمد أبو العلا وسيد غريب، والأخرى تضم صلاح دسوقي وعلي عبد الحميد وأحمد الصاوي. وقد انعكس هذا الخلاف على مسألة تأسيس حزب ناصري علني، حيث طرحت فكرة تأسيس الحزب الاشتراكي الناصري، وتقدم فريد عبد الكريم لتأسيس الحزب، باعتباره وكيلاً للمؤسسين، بعد لقاءات تنسيقية شارك فيها: محمد فائق، محمد عروق، عبد الهادي ناصف، فريد عبد الكريم، شعراوي جمعة، ضياء داوود، علي صبري، أحمد الجمال، أحمد حسن. وكانت قيادة التنظيم المصري قد انسحبت من «الطليعة العربية» بعد مؤتمر أثينا عام ١٩٨٦، وبدأت بالعمل العلني داخل مصر بتأسيس الحزب الناصري، وخارجها بحضور اللقاءات مع أحمد بن بلة والفقيه البصري وخير الدين حسيب وأديب الجادر وعبد الرحيم مراد وجمال الأتاسي. وكانت لجنة الأحزاب ترفض أي طلبات لتأسيس أحزاب جديدة، فتقرر أن يعلن الحزب عن نفسه كحزب تحت التأسيس، ومارس نشاطه علناً، وشكل هيكلاً متكاملاً من دون أن يتقدم إلى لجنة الأحزاب بطلب الموافقة على ممارسة الحزب لنشاطه رسمياً. واختلف مع هذا التوجه صلاح دسوقي الذي كان يرفض من حيث المبدأ تشكيل أحزاب، واتسعت هوة الخلاف بين الطرفين، الأمر الذي أدى إلى ترهل «الطليعة العربية»، وتوقف نشاطها تدريجياً، إلى درجة أنه كان يتم تكليف الأعضاء بأنشطة باسم «الطليعة العربية»، بينما هي متوقفة بالفعل، ولا تعقد أي اجتماعات تنظيمية. وهكذا كان التفكير في تأسيس حزب ناصري علني.

كان السبب الثاني في توقف نشاط «الطليعة العربية»، حيث اتسعت هوة الخلاف بين الطرفين، وانعكس ذلك على فاعلية النشاط في «الطليعة العربية». هو تغير تكتيك الناصريين في تأسيس الحزب الناصري، فبدلاً من الاكتفاء بصيغة الحزب تحت

التأسيس التي لم تؤد إلى قيام حزب معترف به رسمياً، تم تكليف ضياء داوود بالتقدم بطلب تأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري إلى لجنة الأحزاب التي رفضت قيام الحزب، فأقيمت دعوى قضائية ضد لجنة الأحزاب صدر الحكم فيها بالموافقة على قيام الحزب رسمياً عام ١٩٩٢، ومارس نشاطه، وشكل هيئاته القيادية التي ضمت العديد من أعضاء وقيادات «الطليعة العربية» من الطرفين، وبذلك انتهى الوجود المستقل لـ «الطليعة العربية» بعد أن كان قد توقف النشاط الفعلي لها منذ عدة سنوات. ونتيجة للخلاف حول دور الشباب الناصري في قيادة الحزب، انشق عنه حمدين صباحي ومجموعة من الشباب تقدموا بطلب تأسيس حزب ناصري آخر باسم «حزب الكرامة العربية»، كما تقدمت مجموعة أخرى بطلب تأسيس حزب ناصري ثالث باسم «حزب الوفاق القومي». وبمباشرة الأحزاب الناصرية الثلاثة لنشاطها رسمياً، تأكد الانشقاق في صفوف الحركة الناصرية في مصر حتى تاريخه.

٦ - فرع السودان(*)

امتد نشاط «الطليعة العربية» إلى السودان فور الموافقة على تأسيسها، ساعد على ذلك العلاقة التاريخية بين مصر والسودان، وانتقال آلاف السودانيين إلى مصر للعمل أو الدراسة أو بحكم المصاهرة بين أسر مصرية وأسر سودانية، وكذلك دعوات الوحدة بين البلدين التي تبنتها قوى سياسية سودانية وأخرى مصرية. وكان لهذه العلاقة التاريخية دورها في إنشاء فرع لجامعة القاهرة في الخرطوم التي كانت مجالاً مهماً لتجنيد الطلبة السودانيين لعضوية «الطليعة العربية»، وكذلك جامعة الخرطوم، فضلاً عن الطلاب السودانيين الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات المصرية، ويقدر عددهم بالآلاف.

هكذا بدأ نشاط «الطليعة العربية» في السودان عام ١٩٦٦ مع بداية تكوينها، وكانت المجالات الأساسية لكسب العضوية جامعة الخرطوم وفرع جامعة القاهرة في السودان والطلاب السودانيون الدارسون في مصر.

وساعد على بدء نشاط «الطليعة العربية» في السودان فور تأسيسها، وجود تيار سياسي قومي عربي بالفعل يتجسد في حركة الطليعة التقدمية العربية التي تأسست في

(*) هذا العرض لفرع «الطليعة العربية» في السودان مُستَمَدّ من شهادتَي كلٍّ من: د. أبو الحسن فرح، ومحمد الخولي.

الخرطوم منذ بداية الستينيات، وضمت شخصيات سودانية تؤمن بالقومية العربية. وكان بدايات التوجه القومي العربي تتمظهر في السودان مع وجود فروع لحزب البعث وحركة القوميين العرب فيه، ومع تصاعد المد القومي العربي تحت قيادة جمال عبد الناصر. وكانت «الطليعة التقدمية العربية» تضم في عضويتها قوميين من هذه التوجهات الثلاثة: البعث، وحركة القوميين العرب، والناصريين. واحتدم الجدل في صفوف هذه الحركة بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، ونشر محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣، ومن المسؤول عن فشل الوحدة.

وفي سياق هذا الجدل، تأسس أول تنظيم ناصري في السودان باسم «القوى الوحدوية الاشتراكية العربية» في آب/ أغسطس ١٩٦٣، إضافة إلى تنظيم آخر باسم الاتحاد الاشتراكي العربي، يضم شخصيات ناصرية تقليدية. وواصل تنظيم القوى الوحدوية الاشتراكية العربية نشاطه من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٦، وكان من بين أعضائه الطاهر عوض. وقد ضم هذا التنظيم خلايا في جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة - فرع الخرطوم والمعهد الفني، وتشكلت أول خلية لتضم أحمد النور حسن، وأبو الحسن فرح، وكانت هناك خلايا أخرى تضم الطاهر عوض الله ومحمد حاج علي ويحيى النور وعباس النور وعبد المنعم الدمياطي ومصطفى هارون وعائشة حسن وطه ميرغني. وكان هناك سودانيون أعضاء في «الطليعة العربية» خارج السودان، وخصوصاً الطلبة السودانيين الذين يدرسون في مصر. وهناك أيضاً أعضاء مثل محمد الحسن شطا المقيم في مالطة.

تطورت عضوية «الطليعة العربية» في السودان، وتعددت الخلايا بمتابعة من محمد الخولي، عضو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ومفوضية القيادة، وكذلك الدكتور محمد طلبة عويضة، مدير فرع الخرطوم لجامعة القاهرة، وكان موضع ثقة الطلبة والقيادات السودانية ذات التوجه القومي. وكان الأعضاء الجدد يؤدون القسَم أمام محمد الخولي والدكتور طلبة عويضة.

مارست «الطليعة العربية» في السودان أنشطة سياسية متعددة، وقاطعت الانتخابات التشريعية عام ١٩٦٦، ونسقت في المقاطعة مع حزب الشعب الديمقراطي بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن، وكان السبب الأساسي للمقاطعة مطالبتهم بتمثيل العمال الزراعيين. وتابع الحزب نشاطه السري تحت الغطاء العلني لتنظيم «الطليعة التقدمية العربية»، ومن بعده تنظيم القوى الوحدوية الاشتراكية. وتعددت القضايا اليومية التي نشط

التنظيم حولها بالتنسيق مع القوى السياسية الأخرى، وخصوصاً المشاكل الجماهيرية، إضافة إلى معارضة مشروع إصدار دستور إسلامي، ومحاولات حل الحزب الشيوعي السوداني، وغيرها من التطورات السياسية التي شهدها السودان في هذا الوقت.

من أهم المواقف التي شارك فيها أعضاء «الطليعة العربية» زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لمدينة الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧ لحضور أول مؤتمر قمة عربية بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وكانت هناك خشية من عدم استقبال جمال عبد الناصر بالصورة اللائقة، ولكن أعضاء «الطليعة العربية» قاموا بدور كبير في حشد الجماهير السودانية لاستقباله بصورة أذهلت العالم، وذلك على النحو الذي سنعرضه تفصيلياً في الفصل السابع عن حصاد التجربة.

اتخذت «الطليعة العربية» مواقف محددة من التطورات السياسية في السودان، وخصوصاً تأييدها لانقلاب جعفر النميري عام ١٩٦٩ لوجود شخصيات قومية محسوبة على الحركة الناصرية، مثل الطاهر عوض الله وأحمد عبد الحليم ومحمد عبد الحليم والرائد أبو القاسم هاشم. وقد عزز هذا التأييد للانقلاب رفعه شعار: «حرية، اشتراكية، وحدة»، ومساندة القاهرة وعبد الناصر للانقلاب منذ اللحظة الأولى. وشارك أعضاء من «الطليعة العربية» من خلال كتائب الشباب التي شكلها الطاهر عوض الله في عودة جعفر النميري إلى السلطة، بعد فشل انقلاب هاشم العطا.

واتسع نشاط «الطليعة العربية» مع تزايد العضوية والخلايا إلى أن اكتسبت شروط تكوين فرع السودان، وكان أول أمين للفرع الطاهر عوض الله، وشارك ممثلون من قيادة الفرع في المؤتمر القومي الأول لـ «الطليعة العربية» الذي عقد في القاهرة في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ تحت اسم «القيادة القومية المؤقتة»، والذي قدم له فتحي الديب تقرير مفوضية القيادة عما تم إنجازه منذ عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٦٩ في بناء تنظيم «الطليعة العربية»، تنظيمياً وسياسياً وتثقيفياً. وشارك أعضاء «الطليعة العربية» في الدورات التثقيفية التي نظمتها مفوضية القيادة في القاهرة، وكذلك الدورات التدريبية التنظيمية والعسكرية. كما اشترك ممثلون لفرع السودان في المؤتمرات القومية لـ «الطليعة العربية» (الثاني والثالث) التي عقدت في طرابلس في ليبيا بعد إعفاء فتحي الديب من مهمته كمفوض للقيادة، ونقل مقر القيادة القومية إلى طرابلس في ليبيا، وتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية ومعسكرات عمل للناصريين في ليبيا، شارك فيها أعضاء «الطليعة العربية»

من السودان، كما شارك ممثلون لفرع السودان في مؤتمر بيروت عام ١٩٧٥، ودخلت «الطليعة العربية» مرحلة مختلفة بعد توطد علاقة الفرع بقيادات السلطة في ليبيا.

وكما حدث في فروع أخرى، دار نقاش حول جدوى استمرار «الطليعة العربية» كحركة سرية، وانقسم الأعضاء حول هذه المسألة، واتجه البعض إلى إنشاء أحزاب ناصرية علنية، حيث تأسس الحزب العربي الاشتراكي الوحدوي الناصري بقيادة طه الميرغني، والأمين العام مصطفى محمود، ومعظم أعضاء «الطليعة العربية»، وإلى جواره حزب ناصري آخر بقيادة ساطع الحاوي.

ويرى الدكتور مخلص الصيادي أن هذا العرض لنشاط فرع السودان قاصر وغير مفهوم وغير صحيح، وأن فرع السودان كان حاضراً في بنية العمل الطليعي في مرحلته الجديدة، أي بعد انقلاب أيار/مايو، وبقي له حضوره، وتوسع وامتد حتى المؤتمر القومي الأخير. وقد أورد البحث اسم طه الميرغني في عضوية آخر قيادة قومية تلك التي انتخبت في مؤتمر عام ١٩٨٦، وعلى مدى سنوات التنظيم قامت القيادة القومية بزيارات لفرع السودان، وبشكل مبكر قمتُ بتكليف من القيادة القومية بزيارة السودان، والتقيت «عائشة حسن» في مكتبها في جامعة الخرطوم، وكانت معتكفة عن العمل.

وواضح أن فحوى السطور القليلة التي تم الحديث فيها عن فرع السودان في مرحلة التنظيم الجديدة، توحي بشكل لا لبس فيه بأن «الطليعة العربية» في السودان ذهبت باتجاه ليبيا وقيادتها وطروحاتها.

«كما اشترك ممثلون لفرع السودان في المؤتمرين القوميين لـ «الطليعة العربية» الثاني والثالث، بعد إعفاء فتحي الديب من مهمته كمفوض للقيادة، ونقل مقر القيادة القومية إلى طرابلس في ليبيا، وتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية ومعسكرات عمل للناصريين في ليبيا، شارك فيها أعضاء «الطليعة العربية» في السودان، كما شارك ممثلون لفرع السودان في مؤتمر بيروت عام ١٩٧٥، ودخلت «الطليعة العربية» مرحلة مختلفة بعد توطد علاقة الفرع بقيادات السلطة في ليبيا.

وكما أشرت، فإن هذا العرض بمجمله غير صحيح، إذ لم يتخلف السودان عن حضور أي مؤتمر قومي، ولم يتخذ أي موقف خارج نطاق الالتزام بالطليعة، ولم تكن علاقاته مع ليبيا خارج نطاق علاقة التنظيمات الفرعية مع ليبيا التي كانت القيادة القومية تعمل على ترشيدها وضبطها، أي علاقات الاتحاد الاشتراكي في لبنان، وتنظيم ١٣

حزيران/ يونيو في اليمن، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، وكان ممثلو فرع السودان يساهمون في كل الحوارات السياسية التي جرت بين وجوه من التنظيم وقيادات ليبية[٢٤].

٧ - فرع سورية[*]

نشأ الفكر القومي العربي تاريخياً في سورية الكبرى مع نهاية القرن التاسع عشر، وتأسست فيها المنظمات والأحزاب القومية الأولى، وتبلور تيار قومي عربي على أرضها بلغ أوجه في منتصف القرن العشرين. ومع صعود قيادة جمال عبد الناصر، واقترانه بتصاعد المد القومي العربي، اتجه قسم مهم من المنتمين إلى التيار القومي العربي في سورية إلى الارتباط بالفكر الناصري بقيادة جمال عبد الناصر. وتعزز هذا الانتماء بقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨ لتجمع مصر وسورية في دولة واحدة.

وقد تجسدت في دولة الوحدة أهداف الثورة، وحققت إنجازات مهمة في مجالات الحرية والاشتراكية والوحدة، حيث طبق الإصلاح الزراعي، وأممت الشركات الكبرى، ونفذت خطة خمسية للتنمية. وكانت للجمهورية العربية المتحدة معارك كبرى في الدفاع عن الثورات العربية الوليدة: ثورة ١٤ تموز في العراق، وثورة الشعب اليمني في عدن ضد الاحتلال البريطاني، ونضالات الشعوب العربية من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وشمول دولة الوحدة أقطاراً أخرى، ولكن الانقلاب العسكري في سورية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ قطع الطريق على مواصلة السير في طريق العدالة الاجتماعية ومواجهة الهيمنة الأجنبية، كما فصل سورية عن مصر، وأنهى حلم دولة الوحدة مبكراً. وتصدّى التيار القومي العربي في سورية لهذا التطور السلبي، وتأسس الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سري في عضويته وتشكيلاته، علني في نشاطه ليضم في صفوفه المنتسبين إلى هذا الفكر الناصري عام ١٩٦٢، ونجح الاتحاد الاشتراكي في توحيد الفصائل الناصرية عام ١٩٦٤، ومارس نشاطاً علنياً محافظاً على سرية الحركة وسرية العضوية، وأصدر بيانات سياسية بموقفه من التطورات السياسية التي شهدتها الساحة السورية.

---

(٢٤) تعقيب د. مخلص الصيادي حول مخطوطة الطليعة العربية (١٠/ ٧/ ٢٠١٤).

(*) هذا العرض لفرع «الطليعة العربية» في سورية مستمد من شهادتَي كل من: رجاء الناصر، وفؤاد زيدان، وتعقيب مخلص الصيادي على مخطوطة «الطليعة العربية».

وفي عام ١٩٦٦، أي بعدها بسنوات قليلة، بدأ تنظيم «الطليعة العربية» نشاطه في سورية بخلية واحدة في دمشق، وكان فؤاد زيدان من أعضائها، وبعد ذلك دخلته شخصيات أخرى في مصر، كان خالد الناصر من أعضائها. وتوالى تأسيس خلايا جديدة، حيث انضم علي فتال ومخلص الصيادي وآخرون إلى التنظيم بعد عودتهم من الدراسة في القاهرة ودول أوروبية.

وانتشر تنظيم «الطليعة العربية» من خلال تجنيد أعضاء جدد، سواء من الطلاب السوريين الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة، أو من القيادات الناصرية في الداخل، أو من خلال العلاقة مع لبنان، وفرع «الطليعة العربية» فيه، فقد كانت هذه هي المصادر الأساسية للتجنيد في «الطليعة العربية» في سورية. وقد انتظمت العلاقة بين خلايا الطليعة في سورية وأمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة (مفوضية القيادة)، سواء من خلال رسائل كودية أو من خلال متابعة سمير حجازي، عضو أمانة الشؤون العربية لهذه الخلايا، ومن بعده محمد عبد الشفيع عيسى. وتوالى تجنيد الأعضاء وتأسيس الخلايا إلى أن امتلك تنظيم «الطليعة العربية» شروط تأسيس فرع سورية. وتركّز نشاط «الطليعة العربية» في العمل من أجل استرداد دولة الوحدة. وتولى صبحي العاني الذي كان يدرس في القاهرة مسؤولية الاتصال بسورية عام ١٩٦٨ باعتباره مندوباً للقيادة، حيث نشأ خلاف حول أسلوب العمل الذي كان ملتزماً إلى ذلك الوقت بالقواعد التنظيمية التي تشترط مرور العضو بعدة مراحل، منها: التعارف ثم الاستكشاف، ثم المفاتحة وأداء القسم، والتسكين في إحدى الخلايا، ولكن بعض القيادات تسرّعت في تجنيد أعضاء جدد من دون المرور بهذه الدورة واحترام هذه القواعد. وانفصلت بعض خلايا دمشق عن التنظيم بقيادة فؤاد زيدان، وعملت بشكل مستقل، وسافر بعض أعضائها إلى الأردن للمشاركة في المقاومة الفلسطينية المسلحة تحت غطاء منظمة فلسطين العربية.

وبعد رحيل جمال عبد الناصر، عقد فرع سورية مؤتمره الأول، وانتخب قيادة الفرع. وشهدت هذه الفترة تطوراً مهماً في الاتحاد الاشتراكي، أقوى وأكبر التنظيمات الناصرية في سورية، حيث قررت قيادته التعاون مع حافظ الأسد بعد الحركة التصحيحية عام ١٩٧١، فتشكل داخل الاتحاد الاشتراكي تكتل من القيادات الرافضة لهذا التعاون باسم «الجهاز السياسي»، وفي عام ١٩٧٣، تم فصل جميع أعضاء الجهاز السياسي من حزب الاتحاد الاشتراكي، وفي هذه اللحظة حدث تعارف بين قيادات الجهاز السياسي

وقيادات «الطليعة العربية»، وتم انضمام جميع أعضاء الجهاز السياسي بقيادة رجاء الناصر إلى «الطليعة العربية». وفي مؤتمر فرع الطليعة عام ١٩٧٤ تم انتخاب رجاء الناصر، كنائب لرئيس الفرع، وتولى رئاسة الفرع بعدها بسنتين، أي عام ١٩٧٦.

كانت «الطليعة العربية» تنشط منذ تأسيس خلاياها الأولى من دون غطاء علني، وكانت تعتمد على أنها سرية الوجود، وسرية الحركة، وبالتالي كان عدد كبير من أعضائها منتشراً في التنظيمات الناصرية الأخرى. وقد أحدث هذا الوضع وتوزع أعضاء «الطليعة العربية» على عضوية تنظيمات أخرى، قدراً كبيراً من الارتباك في صفوفها، نتيجة لتوزع أعضائها في نشاطهم السياسي بين تعليمات تصدر لهم من قيادة «الطليعة العربية»، وتعليمات أخرى تصدر من التنظيم العلني من الذين يرتبطون به. وتم حل هذه الإشكالية بتشكيل غطاء خاص لـ «الطليعة العربية» باسم «التنظيم الشعبي الناصري» في المؤتمر الرابع للطليعة في أواخر عام ١٩٧٨، ثم تقرر إقامة تنظيم جماهيري معلن كواجهة للطليعة، السرية الوجود والحركة، فأعلن قيام التنظيم الشعبي الناصري، الذي شكّلت الطليعة هرمه القيادي، بينما كانت قاعدته من الأعضاء الأنصار الذين لا يعرفون شيئاً عن التنظيم الطليعي. واتخذت الطليعة قراراً جزئياً بسحب عناصرها من حزب الاتحاد الاشتراكي، لتخلّيه عن أسلوب الازدواجية الذي اعتمدته في المرحلة السابقة، لكن تنفيذ القرار جاء بطيئاً، فلم يستكمل إلى حين الضربة الأمنية التي نزلت به عام ١٩٨٦، وكشفت عن وجود عناصر للتنظيم الشعبي الناصري في جسم حزب الاتحاد الاشتراكي. وخلال هذه المرحلة، بدأ الفرع السوري دوراً مميّزاً عبر مشاركته في صوغ البرامج الثقافية، ونشاط عدد من كوادره في مؤسسات العمل القومي، كما أنه ساهم بشكل خاص في إعداد البرنامج التثقيفي الذي اعتمد في معظم فروع الطليعة، وهو يختلف جذرياً عن المواد التي كانت تدرّس سابقاً حول الاشتراكية العربية للدكتور يحيى الجمل، وبعض الدراسات للدكتور عصمت سيف الدولة[٢٥]. وتواصل نشاط «الطليعة العربية» تحت هذا الغطاء منذ عام ١٩٧٩، وبدأ سحب الأعضاء من التنظيمات الأخرى. ولم تكتمل عملية سحب كل أعضاء «الطليعة العربية» من المنظمات الأخرى لأسباب أمنية أو لأسباب لوجستيه أو لرغبة بعض الأعضاء في الاستمرار في هذه التنظيمات.

مارس التنظيم الشعبي الناصري نشاطه السياسي علنياً بإصدار بيانات باسمه، رغم أن تشكيله كان سرياً، وكذلك قيادته، وتم تنظيم العضوية داخله من خلال مستوى

(٢٥) مالكي [وآخرون]، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، ص ٥٦٠.

الوحدة الأساسية، ويعلوها مستوى الخلية. ويضم إلى هذين المستويين الأعضاء الجدد تحت الاختبار، ومن يجتاز هذا الاختبار يتم تجنيده في تنظيم «الطليعة العربية»، ويتدرج بعد ذلك في البناء الهرمي لتنظيم «الطليعة العربية». وكان الفارق الأساسي بين التنظيم الشعبي والطليعة أن الأول سرّي التنظيم، علني الحركة، بينما الطليعة سرية التنظيم، سرية الحركة، ولـم يعلن عن وجودها أبداً، إلى درجة أنه عندما تعرض الاتحاد الاشتراكي للضربة الأمنية، وتبين أن العديد من أعضائه كانوا في الوقت نفسه أعضاء في «الطليعة العربية»، فوجئت قيادة الاتحاد الاشتراكي بذلك، الأمر الذي زاد الخلاف بين القيادتين.

واستمر الخلاف بين قيادة «الطليعة العربية» وقيادة الاتحاد الاشتراكي، لانضمامه إلى الجبهة التي شكلها حافظ الأسـد، تحت قيادة حزب البعث في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، وحسم الخلاف بانسحاب الاتحاد الاشتراكي من الجبهة عام ١٩٧٦، ولكنه تعرض هذه المرة أيضاً لانقسام جديد، حيث أصرّ قسم من القيادة يضم فوزي الكيالي، وصفوان القدسي، على الاستمرار في الجبهة تحت قيادة حزب البعث.

وتعرض التنظيم الشعبي الناصري لضربة أمنية قاسية عام ١٩٨٦، وخصوصاً أن الخطاب السياسي للتنظيم كان يدعو إلى إسقاط النظام، ويتبنّى موقفاً ثورياً وجذرياً على العكس من الاتحاد الاشتراكي الذي كان يتبنّى خطاب الإصلاح السياسي والمواءمة، حرصاً على تجنب الصدام مع النظام بعد انسحابه من الجبهة. وقد انعكست الضربة الأمنية على التنظيم الشعبي الذي انقسمت قيادته حول كيفية التعامل مع الضربة التي شملت اعتقال ١٨٦ عضواً، فكان هناك فريق يرى الاستسلام للضربة، وتسليم أنفسهم، والتعرض للتحقيق، وقضاء فترة في السجن، يمكن بعدها استئناف النشاط مرة أخرى، وكان على رأس هذا الفريق خالد الناصر، بينما رأى فريق آخر بقيادة رجاء الناصر هروب الأعضاء واختفائهم لفترة، ومواصلة النضال السياسي، وتسلل بعضهم إلى لبنان، وإصدار البيانات من هناك ضد النظام والتنديد بموقفه من المعارضة، ومواصلة إصدار البيانات في الداخل، والدخول في علاقات سياسية باسم «التنظيم الشعبي».

وكان الفريق الآخر يرى أن مهمته في هذه الفترة تأمين المعتقلين ورعاية أسرهم. واستمر هذا الانقسام بين الجناحين في القيادة حتى عام ١٩٩٠، حيث قرر جناح الطليعة الذي يقوده رجاء الناصر العودة إلى الاندماج مع الاتحاد الاشتراكي، وأجرى محادثات مع الدكتور جمال الأتاسي، رئيس الاتحاد الاشتراكي، حيث تم التوافق بينهما على الخط السياسي والأيديولوجي والرؤية التنظيمية، وتم الاندماج بالفعل بين هذا

الجناح من التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الاشتراكي، وتولى بعضهم مسؤوليات قيادية داخل الاتحاد الاشتراكي، وفي عام ١٩٩٣ خرج المعتقلون من السجون وتوقفوا عن النشاط السياسي لفترة، ثم ناقشوا علاقتهم بالعمل السياسي، وقرروا الاندماج في الاتحاد الاشتراكي، وانتهت بذلك تجربة التنظيم الشعبي الناصري، كما انتهت تجربة «الطليعة العربية» في سورية.

والجدير بالذكر أن الانقسام في صفوف «الطليعة العربية» - فرع سورية جاء مواكباً للانقسام الذي حدث في القيادة القومية للطليعة، بين جناح يقوده صلاح دسوقي ومعه علي فتال وخالد الناصر، يرفض العمل السياسي العلني وإنشاء أحزاب سياسية ناصرية، وجناح آخر يقوده محمد فائق ومعه عبد الرحيم مراد ومحمد عروق، ويرى أنه لم يعد هناك مبرر لاستمرار العمل السري، وأن الظروف تستدعي الانتقال إلى مرحلة جديدة بتأسيس أحزاب ناصرية. وانعكس هذا الخلاف على فروع الطليعة في الأقطار العربية، فانقسمت قياداتها بين الموقفين، وتأثر نشاط الطليعة بهذه الانقسامات، ولم تعد القيادة القومية للطليعة قادرة على استعادة الوحدة بين الفريقين، الأمر الذي أدى في منتصف الثمانينيات تقريباً إلى تحول كثير من الناصريين في معظم الأقطار العربية إلى تأسس أحزاب ناصرية علنية، ومعهم معظم أعضاء «الطليعة العربية» في هذه الأقطار.

وللدكتور مخلص الصيادي رأي آخر في نشاط فرع سورية، وما يتصل منه بالخلاف حول أسلوب العمل، حيث يرى أن هذا الخلاف وقع خلال التحضير للمؤتمر القومي عام ١٩٧٢، وفق تأكيدات فؤاد زيدان، ولم يكن هناك أي خلاف قبله. أما الالتحاق بالأردن، فأمر مختلف، وهو سابق على كل ذلك بنحو عامين، إذ كان قبل أيلول الأسود عام ١٩٧٠.

كذلك، فإن الاتحاد الاشتراكي في سورية لم ينسحب من الجبهة عام ١٩٧٦، وقد ذكر الباحث ذلك في إطار ذكره للعلاقة بين الطليعة والاتحاد، وجاء فيه: «استمر الخلاف بين قيادة الطليعة العربية وقيادة الاتحاد الاشتراكي لانضمامه إلى الجبهة التي شكلها حافظ الأسد تحت قيادة حزب البعث عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، وحسم الخلاف بانسحاب الاتحاد الاشتراكي من الجبهة عام ١٩٧٦، ولكنه تعرض هذه المرة لانقسام جديد، حيث أصرّ قسم من القيادة يضم فوزي الكيلاني وصفوان قدسي على الاستمرار في الجبهة تحت قيادة حزب البعث». وهذا العرض كله غير صحيح، إذ لم يكن هناك احتكاك بين قيادة الاتحاد وقيادة الطليعة حتى يقال إن الخلاف بين القيادتين استمر

حتى عام ١٩٧٦، بسبب دخول الاتحاد الاشتراكي الجبهة، وأنه انتهى بخروجها من تلك الجبهة في ذلك العام، فالاتحاد انسحب من الجبهة عام ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر/ رمضان بعدة أشهر، وليس عام ١٩٧٦، وفي ذلك التاريخ حدث انقسام «فوزي الكيالي. وليس الكيلاني ومجموعته».

وليس صحيحاً البتة أن الانقسام في فرع سورية جاء مواكباً للانقسام في القيادة القومية، وأن هذا الانقسام تمحور حول الانتقال إلى العمل السياسي، فالوقائع تثبت بشكل لا يحتمل جدلاً أن الخلاف في سورية سابق على ذلك، وأن رجاء الناصر كان في خضمّ الحركة التي تشكلت لمواجهة ما سمّي في ذلك الوقت بتيار «فائق، عروق، مراد»، وقد كان للقيادة القومية جهد مميز قبل المؤتمر القومي الأخير لمعالجة أزمة فرع سورية. ولهذه الأزمة حديث خاص، وقد تولى إخوتنا في اليمن عبد القدوس المضواحي، ومحمد سيف أبو رشيد، دوراً كبيراً في محاولة علاج هذه الأزمة.

كذلك، فإن العمل على اتحاد فرع «الطليعة العربية» في سورية مع الاتحاد الاشتراكي سابق على كل الخلافات داخل الفرع، بل كانت واحدة من أهم نقاط الاتفاق، وكان جزءاً من رؤية عامة تبنتها القيادة القومية لتحقيق وحدة العمل الناصري في سورية، وقد تمت رعاية الحوار بين قيادة الاتحاد والطليعة من قبل القيادة القومية مباشرة، وساهم فيها بشكل غير مباشر، ومباشر أحياناً، أعضاء القيادة القومية السوريين والمصريين، في دمشق وفي أثينا، مع جمال الأتاسي، أمين عام الاتحاد، ومع حسن عبد العظيم.

وقد ظهر هذا الاتفاق جلياً بعد ذلك، إذ بقي هذا الهدف، هدف توحيد شطري العمل الناصري الإقليمي والقومي في سورية، حاضراً لدى جناحي الخلاف. وقد تحقق الاندماج لشطر الطليعة بقيادة رجاء الناصر بشكل مبكر جداً، وتم اندماج الشطر الآخر بقيادة خالد الناصر بالاتحاد عقب خروج كوادر التنظيم من السجن في أواخر القرن الماضي[٢٦].

٨ ـ فرع الخليج(*)

واجهت منطقة الخليج تحديات خارجية عرّضت دولها لمخاطر شديدة، وتمثل هذه التحديات تهديداً حقيقياً لعروبة المنطقة، حيث واجهت الأطماع الإيرانية ومزاعم

---

(٢٦) تعقيب مخلص الصيادي على مخطوطة الطليعة العربية.

(*) هذا العرض لفرع الطليعة العربية في الخليج مستمد من شهادات كلّ من: محمد الخولي؛ أحمد الجمال، وحسن عامر.

إيران في امتلاك جزر عربية في الخليج، والتهديد العسكري باحتلال أجزاء من الخليج، فضلاً عن وجود جاليات أجنبية كبيرة العدد تكاد تفوق في حجمها أبناء البلد الأصليين. من هنا كان تمسك الشعوب في بلدان الخليج بعروبتها، وتبلور تيار قومي عربي تجسد في منتديات فكرية وثقافية، وفي الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وعبرت شخصيات لها مكانتها الاجتماعية والعلمية عن هذا التيار بوضوح.

وكان لثورة ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر دور في الدفاع عن عروبة الخليج، سواء في مواجهة التهديدات والأطماع الإيرانية أو في التصدي لمحاولة عبد الكريم قاسم غزو الكويت في بداية الستينات، وإعلان جمال عبد الناصر إرسال قوات مصرية مسلحة للدفاع عن الكويت، فتراجع عبد الكريم قاسم. وتجاويت شعوب المنطقة مع توجه جمال عبد الناصر القومي ودعوته إلى وحدة النضال العربي والدفاع عن استقلال المنطقة، وتمتع شعوبها بثرواتها، وخصوصاً البترول. وكان لهذا كله أثر واضح في تجاوب مفكرين ومثقفين ونشطاء من الخليج مع فكرة تأسيس «الطليعة العربية» كتنظيم سياسي يهدف إلى تحقيق الوحدة العربية، وانتمى الكثيرون بالفعل من أبناء الخليج إلى «الطليعة العربية» فور تأسيسها في منتصف الستينيات من القرن العشرين، كما تجاوب الطلبة الدارسون في مصر من الكويت والبحرين وقطر وعمان والمناطق التي تشكل دولة الإمارات العربية الآن، والتي لم تكن قد تأسست آنذاك، مع «الطليعة العربية»، وانضموا إليها بالفعل. ومن الأمثلة البارزة في هذه الصدد أنه عندما أعلنت قطر استقلالها، وعينت ٦٠ سفيراً لها في دول العالم، كان هؤلاء السفراء جميعاً من أعضاء «الطليعة العربية»، كما كان بعض الوزراء من أعضاء «الطليعة العربية».

ينقسم أعضاء «الطليعة العربية» في دول الخليج إلى ثلاثة أقسام، أو بمعنى أدق جاءوا من ثلاثة روافد: الرافد الأول والأكبر هو الطلبة الدارسون من أبناء المنطقة في مصر، والذين يشكلون الجانب الأكبر من أعضاء «الطليعة العربية»، والرافد الثاني هو المواطنون العرب الذين يعملون في بلدان الخليج، وكانوا أعضاء في «الطليعة العربية» قبل عملهم هناك أو تم تجنيدهم أثناء عملهم في الخليج، ويشكل هؤلاء نسبة كبيرة من العضوية، منهم نسبة كبيرة من أبناء السودان واليمن ومصر وسورية. أما الرافد الثالث، فهو من أبناء المنطقة، وخصوصاً الشباب الذين تم تجنيدهم بواسطة معارفهم الذين كانوا يدرسون في مصر بعد عودتهم إلى بلادهم، أو تم تجنيدهم من قبل معارفهم

العرب الوافدين إلى المنطقة للعمل فيها. ويغلب على العضوية نتيجة لذلك أنها من الشباب الذين تولوا في ما بعد مناصب كبرى، وحصلوا على مؤهلات عليا، ومارسوا نشاطاً ثقافياً وفكرياً مؤثراً في بلادهم، منهم حسن أبو حجي من البحرين، وعبد القادر العامري من قطر.

تأسست الخلايا الأولى لـ «الطليعة العربية» في جميع بلدان الخليج: الكويت، قطر، البحرين، عُمان، الإمارات التي كانت تسمّى في ذلك الوقت وقبل استقلالها «ساحل عُمان»، بينما كانت عُمان تسمى «عُمان الداخل»، وكان تنظيم الخلايا يضم في كل بلد أبناء البلد، كما كانت هناك خلايا أخرى يتم تنظيم العضوية فيها على أساس جنسية الوافد للعمل هناك (يمنيون معاً، سودانيون معاً، وهكذا أو على أساس التسكين القومي في الخليج التي تضم عناصر من عدة أقطار). وقد تولى محمد الخولي، عضو مفوضية القيادة، متابعة فرع الخليج، وكان مقر قيادته في الكويت. وكان محمد الخولي يزور الكويت في مناسبات دينية واجتماعية تحت غطاء زيارة أقارب له يعملون هناك، وكذلك باعتباره موظفاً في الدار القومية للطباعة والنشر، يدرس سوق توزيع الكتاب المصري. كما تولى أحمد الجمال أثناء عمله في جريدة الخليج متابعة «الطليعة العربية» في البحرين والإمارات. وهناك تكتم شديد على أسماء الأعضاء في الخليج، حرصاً على سلامتهم وأمنهم، رغم مرور سنوات طويلة على توقف التنظيم والنشاط هناك، حيث مارس عدد كبير منهم مسؤوليات عليا، وتولى بعضهم مناصب كوزراء، وكسفراء، ورئاسة هيئات حكومية.

تطور تنظيم «الطليعة العربية» في المنطقة، وزادت العضوية، وكان التركيز على الشباب ومن تتوافر فيهم القدرات القيادية والثقافية، ويصلح لأن يمارس القيادة. وقد وصل عدد أعضاء «الطليعة العربية» في البحرين إلى ما يقرب من ٣٠ عضواً، وكان التركيز في نشاط الطليعة على نوادي الشباب، وإصدار المنشورات، والكتابة في الصحف. ويركز مضمون النشاط على عروبة المنطقة، ومواجهة الاستعمار، والتصدي لأحلام إيران في إحياء الإمبراطورية الفارسية على حساب عروبة الخليج. ولم يكن هناك تناقض لدى من يعيّن منهم في منصب سياسي بين انتمائه إلى «الطليعة العربية» ومهام منصبه، لأن حكومات هذه الدول كانت معنية بعروبة المنطقة في مواجهة التدريبات الخارجية.

ولا تتوافر معلومات كافية عن حجم التنظيم في منطقة الخليج أو عن أسماء أهم الشخصيات التي ارتبطت بالتنظيم، لحرص الجميع على السرية، سواء كانوا من المتابعين للتنظيم في هذه المنطقة أو من القيادات القومية التي انفتحت على ممثلي منطقة الخليج في المؤتمرات القومية، أو من شارك منهم في معهد الإعداد التنظيمي والدورات التثقيفية.

٩ - ليبيا والطليعة العربية(*)

كانت ليبيا من الساحات الأولى التي ضمت أعضاء في «الطليعة العربية»، فقد تم الاتصال مبكراً من أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي بعدد من القيادات الناصرية في ليبيا، لإقناعهم بالانضمام إلى «الطليعة العربية»، وكان بعض هذه الشخصيات يلتقي بالرئيس جمال عبد الناصر، حيث يناقش معهم التطورات السياسية على الساحة العربية. وكان أول اتصال بعبد القادر غوقة، وهو شخصية ناصرية اتخذ مواقف المساندة لمصر وثورة ٢٣ يوليو منذ عام ١٩٥٦، وتولى بعد ذلك منصب مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية، كما تولى بعد ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر منصب سفير ليبيا في لبنان. وقد التقى عبد القادر غوقة فعلاً مع فتحي الديب عام ١٩٦٧، حيث أخبره بتأسيس «الطليعة العربية» وطالبه بالانضمام إلى التنظيم، ووافق على ذلك، وأدى يمين القسم أمام فتحي الديب.

وكانت اتصالات مماثلة قد جرت مع علي الوريث من طرابلس، انتهت بانضمامه إلى «الطليعة العربية»، وتوالى انضمام شخصيات أخرى إلى «الطليعة العربية»، مثل المفكر القومي إبراهيم بشير الغويل المحامي، وكان على معرفة شخصيه بالرئيس جمال عبد الناصر، يلتقي معه كلما دعت الظروف إلى ذلك. كما ضمت «الطليعة العربية» في عضويتها أيضاً محمود المغربي الذي تولى في ما بعد منصب رئيس الوزراء في ليبيا، وعبد الوهاب الزنتاني من قيادات ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، ورغم أنه كان ما يزال ضابطاً بالقوات المسلحة، فقد انضم إلى «الطليعة العربية»، كما انضم إلى «الطليعة العربية» علي أدريس. ومن الجدير بالذكر أن اثنين منهما ساهما في صياغة ميثاق القومية العربية، المرجعية الفكرية لـ «الطليعة العربية»، هما إبراهيم الغويل وعلي إدريس.

(*) هذا العرض عن ليبيا و«الطليعة العربية» مستمد من شهادات كلّ من: عبد القادر غوقة؛ إبراهيم الغويل؛ عبد الملك المخلافي، وأحمد الجمال.

ورغم انضمام هذه الشخصيات الليبية المؤثرة إلى «الطليعة العربية» مبكراً، إلا أن ليبيا لم تشهد تشكيل فرع للطليعة فيها، ذلك أن أوضاع الأمن فيها، سواء قبل ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر أو بعدها، لم تسمح لهم بتشكيل خلايا، أو ربما لم تساعدهم ظروفهم على ممارسة عمل تنظيمي في إطار جماعي. واستمر نشاط «الطليعة العربية» في ليبيا من خلال العضوية الفردية لهذه الشخصيات.

بعد رحيل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، وانفراد أنور السادات بالسلطة في أيار/ مايو ١٩٧١، وتبنّيه سياسات معادية لتوجهات ثورة ٢٣ يوليو، واعتقال فتحي الديب لفترة قصيرة، أدرك فتحي الديب أن «الطليعة العربية» لم يعد لها مكان في مصر في ظل حكم أنور السادات، ولأن جمال عبد الناصر كان يتبنّى معمر القذافي، وأشار في إحدى خطبه إلى أنه أمين القومية العربية، فقد أرسل إلى القذافي ما يفيد بوجود تنظيم باسم «الطليعة العربية»، طالباً أن تنتقل قيادة التنظيم إلى ليبيا، وأن تمارس نشاطها من هناك، وأصبحت ليبيا منذ عام ١٩٧١ ساحة رئيسية لنشاط «الطليعة العربية»، واجتماعات المؤتمر القومي للطليعة والقيادة القومية. واستدعى معمر القذافي عبد القادر غوقه، طالباً منه أسماء أعضاء «الطليعة العربية» في ليبيا، ولكنه أخبره أنه تنظيم سري، وأنه لا يعرف أياً من أعضائه في ليبيا.

وعقد المؤتمر القومي الثاني لـ «الطليعة العربية» في ليبيا، حيث أصدر بياناً سياسياً حول التطورات السياسية في الوطن العربي. كما عقد المؤتمر القومي الثالث أيضاً في ليبيا عام ١٩٧٣، ونظم معسكر ناصر التطوعي الذي شارك فيه أعضاء «الطليعة العربية»، وكانت دورته الأولى عام ١٩٧٣ في أرض الكرارين في مصراتة، حيث قام الشباب المتطوعون بأعمال استصلاح للأراضي لزراعتها وجمع محصول العنب والزيتون، وشهد المعسكر عملاً تثقيفياً مواكباً للعمل التطوعي بمشاركة قيادات «الطليعة العربية»، كالدكتور يحيى الجمل، والدكتور أحمد صدقي الدجاني، وكان المتطوعون في المعسكر من أعضاء «الطليعة العربية» ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين من مختلف الأقطار العربية والبلدان الأوروبية. وتولى قيادة المعسكر الدكتور صلاح دسوقي.

وعقد معسكر ناصر التطوعي الثاني في بني غازي ـ قار يونس عام ١٩٧٤، وشارك المتطوعون فيه في المسيرة الوحدوية التي قادها معمر القذافي لإزالة الحدود بين ليبيا ومصر.

وشهدت الفترة نفسها إعادة تأسيس رابطة الطلبة العرب في مؤتمر عام للرابطة عقد في آب/ أغسطس ١٩٧٢، حيث تقرر تغيير اسمها إلى رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، وتم انتخاب المكتب التنفيذي للرابطة برئاسة عبد الغني الماني، وتقرر أن يكون مقر المكتب التنفيذي في طرابلس. واعتمدت القيادة الليبية دعماً للرابطة ٣٠ ألف دولار. وتواكب مع نشاط «الطليعة العربية» ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في ليبيا تنظيم دورات تدريبية وتثقيفية في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣.

شارك العقيد معمر القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية في مناقشات الدورات التثقيفية، وتطورت المناقشات حول المرجعية الفكرية لـ «الطليعة العربية»، حيث طرح عبد السلام جلود أن يكون الكتاب الأخضر، والنظرية الثالثة التي طرحها العقيد معمر القذافي، المرجعية الفكرية لـ «الطليعة العربية»، لكن قيادات «الطليعة العربية» رفضت ذلك، فهددهم عبد السلام جلود، قائلاً: إما أن تستجيبوا لنا أو ندمركم. وفي سياق المناقشات، زعم جلود أن الناصرية لا تقوم على قوانين موضوعية، فرد عليه أحمد الجمال، مفنداً هذا الرأي، وغضب معمر القذافي من الشباب، لأنهم يحاورونه كأنداد، وقال له الشهيد عيسى سيف من اليمن إن ليبيا ليست مصر، وإن جمال عبد الناصر أصبح رمزاً للنضال العربي وقيادة للقومية العربية، لأنه من مصر بتاريخها وشعبها وإمكاناتها.

رفضت القيادات المؤسسة لـ «الطليعة العربية» ضغوط القيادة الليبية لاستبدال المرجعية الفكرية للطليعة من الميثاق الوطني والفكر الناصري إلى الكتاب الأخضر والنظرية الثالثة، وتصدّى لهذه الضغوط الدكتور خير الدين حسيب، والدكتور أحمد صدقي الدجاني، والأستاذ أديب الجادر.

ومع ذلك، فقد نجحت القيادة الليبية في استمالة بعض القيادات الشابة، وقدمت لهم دعماً مالياً هائلاً، وكان لهذا دور كبير في ما بعد في الخلافات التي شهدتها «الطليعة العربية»، وكان لها تأثير كبير في إضعاف وحدتها وانقسام القيادة، بتشكل جناح يعتبر نفسه ثورياً في النصف الأول من الثمانينيات، وهو يرفض قيام الطليعة بتأسيس أحزاب ناصرية علنية في بعض الأقطار العربية. وقد تجلى هذا الخلاف والانقسام بشكل كبير في المؤتمر القومي الثامن لـ «الطليعة العربية»، ما أدى إلى تقديم محمد فائق الأمين العام استقالته من موقعه.

١٠ - فرع موريتانيا

تشير بيانات ومعلومات متناثرة عن تجنيد عدد من الشباب الموريتاني لعضوية «الطليعة العربية» في فترة مبكرة بعد تأسيس «الطليعة العربية» مباشرة، وأن العضوية تطورت، بما أدى إلى تشكيل مستوى فرع موريتانيا، ولا توجد معلومات كافية عن هذا الفرع.

الفصل السابع

الحصاد

تأسست «الطليعة العربية» بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بناءً على اقتراح من فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، لما كانت تفرضه طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن العربي في ذلك الوقت، والتي تتطلب تحركاً سريعاً لتنظيم القواعد الشعبية العربية، وتكوين قيادات ملتزمة قادرة على تحريك جماهير الشعب العربي ليتصدّى للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية وتحقيق الوحدة العربية. ويمكن القول عموما إن «الطليعة العربية» مرت بثلاث مراحل بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٦، وهي:

١ ـ مرحلة مفوضية القيادة

ـ بدأت هذه المرحلة عملياً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥، بموجب التكليف الذي وقّعه جمال عبد الناصر لفتحي الديب، أمين الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية، ومن المنطقي أن تسبق هذا الإجراء محاولات استكشافية وحوارات مع شخصيات عربية ناصرية وقومية، قبل هذا التاريخ. وهو ما يفسر لقاءات جمال عبد الناصر مع المفكر القومي عبد الله الريماوي في عام ١٩٦٣، ومجيء وفد من العراق إلى مصر في أيار/ مايو ١٩٦٥، والسعي إلى تأسيس الحركة الاشتراكية العربية في آب/ أغسطس ١٩٦٥.

ـ هذه المرحلة استمرت حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، أو حتى انقلاب أيار/ مايو ١٩٧١، حيث كانت مساحة العمل أكثر انتشاراً بين الطلبة، وتركّز على جمعهم في معسكرات شبابية، وإجراء حوارات في ما بينهم، والبدء بترشيح من يمتلكون صفات الطليعي، للالتزام بالتنظيم، وكان معسكر الإسكندرية في شهر آب/ أغسطس ١٩٦٦، هو الأغنى على هذا الصعيد، ولم تخفف نكسة ١٩٦٧ من حماس الملتزمين، بل زادتهم إصراراً على الاستمرار، وزيادة وتيرة النشاط الحركي التنظيمي، وكانت معسكرات

التدريب على المقاومة التي رافقت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩، قد أعطت قوة دفع معنوية كبيرة للجميع، وخصوصا أن جزءاً من البرامج في هذه المعسكرات، كان متعلقاً بزيارة الجبهة من بورسعيد إلى السويس، وتحمس كثيرون للتطوع في المقاومة، وفكر بعضهم باستهداف النفط قبل مؤتمر الخرطوم في آب/ أغسطس سنة ١٩٦٧.

ـ لكن شابَ هذه الفترة أسئلة عديدة، كان على رأسها سؤال مركزي هو:

لماذا لم يقم عبد الناصر بزيارة هذه المعسكرات ولو لمرة واحدة؟ وتبع ذلك سؤال آخر هو: لماذا لا تنظم مفوضية القيادة لقاءً لـ «الطليعة العربية» مع عبد الناصر؟

وكان معسكر سنة ١٩٦٩، الذي تم اعتباره المؤتمر القومي الأول لـ «الطليعة العربية»، وأصرّ أعضاؤه على لقاء عبد الناصر، وضغطوا بهذا الاتجاه، وتم وعدهم بذلك، لكن في نهاية الأمر، فوجئوا بعلي صبري يستقبلهم ناقلاً إليهم تحيات عبد الناصر، واعتذاره عن عدم استقبالهم، لمشاغله الكثيرة، وهنا تضاعفت أزمة الثقة مع مفوضية القيادة، وشكك كثيرون بصحة تفويضها.

٢ ـ مرحلة العلاقة بليبيا

ـ كان فتحي الديب قد بدأ يعطي الكثير من وقته لليبيا بعد الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، ثم تداعت الأمور سلبياً بعد انقلاب السادات في أيار/ مايو ١٩٧١ والزجّ بالناصريين في السجون، ومنهم فتحي الديب، ثم استجدّ في صيف ١٩٧١ عامل جديد هو دخول القيادة الليبية على خط «الطليعة العربية»، ووصل إلى بيروت موفد من العقيد معمر القذافي حاملاً دعوة شخصية لعبد الرحيم مراد لزيارة ليبيا، وكان الموضوع منسقاً مع قيادات طليعية أخرى، كالدكتور خير الدين حسيب، وأحمد صدقي الدجاني، وآخرين، حيث التقى هؤلاء بالقذافي الذي حدثهم عن إحدى زياراته لعبد الناصر في مرسى مطروح، والسماع منه شخصياً عن وجود أنوية شبابية على مستوى الوطن العربي للعمل السياسي المنظم، وليست هذه الأنوية إلا «الطليعة العربية»، وأبدى استعداده للدعم، واستقبلت ليبيا بعد ذلك أول معسكر لـ «الطليعة العربية» في طرابلس في آب/ أغسطس ١٩٧٢، كما استقبلت المؤتمر القومي الثاني في الفترة نفسها، الذي حضره فرع لبنان، منهياً تجميد عضويته التنظيمية.

ـ كان النشاط الطلابي لـ «الطليعة العربية» بإشراف فتحي الديب وتوجيهه، قد أثمر تأسيس رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في القاهرة، وفي معظم الدول

الأوروبية، وكانت تمثل الغطاء العلني لـ «الطليعة العربية»، وانتقل مقرها من القاهرة إلى العاصمة الليبية طرابلس، بعد الأوضاع الجديدة في مصر، وكان القذافي قد بدأ يتحدث عن النظرية الثالثة، وكلف مقربين منه باختراق الرابطة والطليعة معاً. وظهر هذا الأمر بوضوح شديد في معسكر، ثم مؤتمر ١٩٧٢، حيث حضرهما الرائد بشير الهوادي، ممثلاً القذافي، وحضر معه أبو زيد دردة الذي تحرك بنشاط لافت، وافتعل حوارات ثنائية وجماعية، مشككاً بجوهر «الطليعة العربية»، ومحرضاً على التجربة الناصرية، ومروجاً لكتب الدكتور عصمت سيف الدولة، متخذاً منها مدخلاً إلى الحديث عن النظرية العالمية الثالثة التي أعلنها القذافي، وأعقبها بنشر الكتاب الأخضر. وقد تم بالفعل استقطاب بعض الأفراد الذين دخلوا في الآلة السياسية والإعلامية لليبيا، لكن هذا الاختراق ظل محدوداً، وخاضت اللجنة القومية، والمكتب التنفيذي للرابطة، نقاشاً حاداً مع القذافي نفسه حول نظريته، وظل الأمر بين شد وارتخاء، فلا هو تخلى عن قناعته بأنه البديل من عبد الناصر والناصرية، ولا «الطليعة العربية» حاولت أن تجامله في هذه القناعة، من دون أن يصل الأمر إلى قطيعة، مع تصعيد مباشر من جانبه، بدخول عبد السلام جلود على خط التحذير والتهديد، وبأنه سيفتت الناصريين، والطليعيين منهم على وجه التحديد، وحصل لقاء عاصف بينه وبين عبد الرحيم مراد في دمشق سنة ١٩٨٢، زادت نتيجته من التباعد بين الطليعة وليبيا.

٣ ـ مرحلة نضج التنظيم وتكامل النشاط

ـ كانت قيادة الطليعة، على المستوى القومي، قد قررت عدم الاستمرار بعقد المؤتمرات في ليبيا بعد المؤتمر الثالث لـ «الطليعة العربية» سنة ١٩٧٣، وتعددت الأماكن التي اختارتها لعقد كل مؤتمر، فكان المؤتمر الرابع في بيروت سنة،١٩٧٥ والمؤتمر الخامس في فيينا سنة ١٩٧٧، والمؤتمر السادس في روما سنة ١٩٧٩، والمؤتمر السابع في أثينا سنة ١٩٨٣، والمؤتمر الثامن في أثينا أيضاً، ولكن على دورتين، الأولى سنة ١٩٨٥، حيث احتدمت الأمور داخل المؤتمر، فتم إعطاء فرصة سنة لانعقاد الدورة الثانية سنة ١٩٨٦، حيث اتخذت الطليعة مساراً جديداً.

ـ كانت الحقبة التي انعقدت فيها المؤتمرات القومية في بيروت والعواصم الأوروبية، غنية بالنشاط الحركي والفكري معاً، وانتظم العمل في معظم الفروع بشكل سلس ومنتج، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، وصل النشاط في اليمن إلى الذروة بالصلة الوطيدة والقوية بين قيادة فرع الطليعة والرئيس اليمني ابراهيم الحمدي. وفي السودان

تغلغل الطليعيون في مؤسسات الدولة الإدارية بشكل ملحوظ. وفي لبنان بعد التحول إلى العلنية بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، تواكب النشاط السياسي مع النشاط الصحي والإعلامي والتربوي والفكري والخدماتي، فانتشرت المستوصفات والمختبرات الطبية، وخصوصاً في بيروت، حيث كانت الحاجة ماسة إليها بحكم الغياب المطلق للدولة أثناء الاقتتال الأهلي، وصدرت نشرة القومي العربي لتعبر عن الرأي السياسي للتنظيم، وانعقدت عدة ندوات فكرية كانت عناوينها من وحي المرحلة مثل: النفط في الحياة العربية، والعروبة والإسلام، وتأسست ثانوية النهضة العربية، لاحتضان أبناء الشهداء، ثم تطورت الفكرة ليصبح لدينا أهم مجمّع تربوي في لبنان والوطن العربي، وكانت ظروف لبنان قد سمحت بهذا التكامل بين قيادة «الطليعة العربية» على المستوى القومي، وقيادة فرع لبنان. وأتاح هذا الأمر إصدار مجلة الوحدوي لفرع اليمن، كما أتاح إقامة أكثر من دورة تنظيمية وتثقيفية على مستوى كافة الفروع، إضافة إلى دورات الكوادر، وسلاسة التواصل مع المكتب التنفيذي لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، باعتباره جزءاً من المؤسسات القومية لـ «الطليعة العربية».

ومن هذا المنظور، جاء تأسيس مكتب باريس سنة ١٩٧٨، وأصبح محور الربط بين جميع فروع الرابطة في أوروبا، ومنه تم تنظيم مؤتمري الرابطة في كل من روما سنة ١٩٨٠، وأثينا سنة ١٩٨٢، وكان نشاطه الفكري المميز بتنظيم ندوة الناصرية والنظام العالمي الجديد سنة ١٩٨١، حيث كلفت القيادة القومية اثنين بالإعداد لها، هما السيد عبد الهادي ناصف، الذي تولى الاتصال بالمحاضرين ودعوتهم، وهم: الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والدكتور فؤاد مرسي، والدكتور حسام عيسى، والسيد الأخضر الإبراهيمي. أما الآخر الذي أسهم في تنظيم الندوة، فهو الدكتور يوسف الصميلي الذي تولى التنسيق مع جمعية الصداقة العربية الفرنسية، برئاسة لوسيان بيترلان، وقد تولى هو بدوره المساعدة بإقناع المستشرق الشهير جاك بيرك بافتتاح الندوة وإدارة جلستها الأولى. وكان مما قاله في كلمته، إنه يلاحظ أن مصر على وشك تحول جديد، لأن منطق تاريخها لا يتلاءم مع استمرار ما هو قائم، ولم تمض أسابيع على هذا الكلام حتى وقع السادات صريع رصاصات خالد الإسلامبولي.

- إن تجربة «الطليعة العربية» غنية بالدلالات، وربما كان أروع ما فيها أن معظم قيادات فروعها ظلت على تواصل في ما بينها، وقد أثمر هذا التواصل لقاء في جنيف في بيت الرئيس أحمد بن بلة، كان من بين حضوره الفقيه محمد البصري، المناضل المغربي

الشهير، وتم التداول بشأن تفعيل حركة العمل القومي، بعد استعراض شامل للتجربة بما لها وما عليها، وبعد أن عادت الحيوية إلى نشاط الناصريين في مصر، وتأسيس الحزب الناصري، إضافة إلى النجاح الذي برز في فرع لبنان، بالرهان على المشروع التربوي، فضلاً عن استعادة الناصريين الطليعيين في اليمن أنفاسهم، بعد أن تم إعدام أغلب كوادرهم القيادية سنة ١٩٧٨، وظهور فاعليتهم السياسية في الوسط السياسي اليمني، والتواصل الإيجابي مع القيادة القومية.

أولاً: نبوءة عبد الناصر تتحقق

مارست «الطليعة العربية» نشاطها على امتداد أكثر من عشرين سنة خاضت خلالها معارك عديدة، وواجهت تحديات صعبة، وامتد نشاطها، رغم هذه التحديات إلى أكثر من خمسة عشر قطراً عربياً، وتطورت عضويتها لتشمل مئات المناضلين في كل قطر، وامتلكت بناءً قيادياً متكاملاً يمتد من الخلايا عبر الحلقات والشعب إلى قيادة الفرع على مستوى كل قطر، وإلى القيادة القومية العليا على مستوى الوطن العربي، وأسست الطليعة عبر مسيرتها الطويلة أجهزة تنظيمية متعددة، واكتشفت قيادات شابة اكتسبت الوعي والخبرة في سياق نشاطها التنظيمي والسياسي بـ «الطليعة العربية»، مكنتها قدراتها من تولي أرقى المناصب السياسية في بلادها، وقدمت «الطليعة العربية» عشرات الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضيتهم العادلة، وفي المعارك النضالية التي واجهت من خلالها السلطة في أكثر من قطر عربي، وخصوصاً في العراق واليمن وسورية ومصر والأردن. وكانت محصلة هذا كله تنظيماً قومياً ناصرياً اشتبك مع قضايا الأمة العربية، وخاض معاركها، وحقق الهدف الأول من وجوده باكتشاف وصقل مئات القيادات، محققاً بذلك نبوءة جمال عبد الناصر يوم ٥ آذار/ مارس ١٩٦٦ عندما التقى مع عدد من الشخصيات العربية طالبته بتعيين هيئة تأسيسية للتنظيم القومي الذي كان الكثيرون يطالبون في هذا الوقت بتشكيله، فرد عليهم جمال عبد الناصر قائلاً:

«رأيي أنه لم يحن الوقت للقيام بها، ويجب أن تدخل الجماهير والقيادات العربية في المعركة العربية، وتقتنع بحتمية كسب المعركة. ولكن عند الاختيار للجنة التأسيسية، فكل من لم يقع عليه الاختيار سيكون ضدك، فإذا بدأنا من الآن، فكأننا نساعد القوى الرجعية على تفتيت الجماهير العربية القومية الموجودة في كل مكان.

وقد بدأنا مع الطلاب العرب بطريقة سرية، وعندنا في مصر وفي أوروبا مجال كبير للطلاب العرب، وهم صغار في السن، لا يتطلعون إلى زعامة ولا قيادة أو ما شابه ذلك، وبعد عشر سنوات سنجد بينهم النواة التي نستطيع الاعتماد عليها في جمع الجماهير القومية الموجودة»

وقد تحققت بالفعل نبوءة جمال عبد الناصر من خلال «الطليعة العربية» التي كانت قد بدأت بالفعل قبلها بثلاثة شهور تقريباً في تجنيد عدد من الطلاب العرب الدارسين في الجمهورية العربية المتحدة وأوروبا لعضوية «الطليعة العربية»، وهم الذين أصبحوا بعد ذلك بعشر سنوات قيادات سياسية وجماهيرية في بلادها، كانوا في ذلك الوقت النواة التي تحدث جمال عبد الناصر عنها في حديثه في آذار/ مارس ١٩٦٦، نجحوا عبر قيادتهم لـ تنظيم «الطليعة العربية» في بلادهم في تجنيد المئات ممن هم في أعمارهم، بل ممن هم أكبر سناً منهم ويشغلون مواقع قيادية. يكفي هنا أن نذكر أن هذه القيادات الشابة في اليمن نجحت في الوصول إلى رئيس الجمهورية في ذلك الوقت إبراهيم الحمدي وكسبته لعضوية «الطليعة العربية»، حيث أدى قسم الالتزام والإلزام، وشارك في أعمال مؤتمر الفرع، وانتخب عضواً بقيادته، ومن هذه القيادات من تولى موقع رئيس الوزراء ومنصب الوزير في بلاده.

لم يكن الإنجاز الوحيد لـ «الطليعة العربية» عبر مسيرتها النضالية التي تجاوزت عشرين عاماً هو اكتشاف وصقل جيل جديد من «القيادات القومية الشابة»، بل نجحت «الطليعة العربية» في بناء «حركة قومية ناصرية منظمة» تضم العديد من الأحزاب السياسية الناصرية، وإقامة مؤسسات نوعية متعددة، بحثية وثقافية وسياسية، كما أصدرت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية. وكذلك المنظمات الجماهيرية. وهكذا كان حصاد «الطليعة العربية» التي توقفت عن النشاط في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بعد تحول فروعها في العديد من الأقطار العربية إلى أحزاب ناصرية علنية.

ويمكن القول من متابعتنا لمسيرة «الطليعة العربية» التي بدأت نشاطها كتنظيم سري في عضويته، وفي هيكله، وفي نشاطه، أنها حققت الهدف الأساسي من وجودها، حيث نجحت في تقديم جيل كامل من القيادات القومية الناصرية المناضلة إلى الحياة السياسية في العديد من الأقطار العربية، وأن حصاد هذه التجربة كان متنوعاً على شكل:

١ ـ قيادات قومية ناصرية.

٢ ـ حركة قومية ناصرية سياسية منظمة.

٣ ـ مؤسسات نوعية قومية بحثية وثقافية وسياسية.

٤ ـ إنجازات وأنشطة ذات صلة بالحركة القومية العربية.

٥ ـ قضايا جديرة بالمناقشة.

وفي ما يلي نعرض هذا الحصاد في تجلياته المختلفة.

• القيادات القومية الناصرية

نجحت «الطليعة العربية» في تكوين جيل من القيادات القومية الناصرية، بدأت معهم في سن الشباب كطلبة يدرسون في الجامعات أو خريجين جدد في سن الشباب، واستمرت علاقتها بهم كأعضاء وقيادات في بلادهم يمارسون نضالهم الطليعي في مختلف المجالات.

وقد ساهم في تكوين هذه القيادات القومية الناصرية شخصيات كانت قد تجاوزت سن الشباب، ولها مكانتها في مجتمعاتها، وارتبطت بـ «الطليعة العربية» لتوجهها القومي، واقتناعاً بقيادة جمال عبد الناصر. وكانت هذه الشخصيات ذات التوجه القومي قد بادرت إلى التعاون مع أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي أو انضمت إلى الطليعة في بلادها بعد أن كانت قد حققت لنفسها قبل إنشاء الطليعة مكانة علمية أكاديمية مرموقة أو وضعاً سياسياً قيادياً أو منصباً تنفيذياً كبيراً، وهو ما ساعدها على القيام بدور أساسي كمرجعية لهذا التنظيم عند تأسيسه، ومنهم:

عبد الله الريماوي ـ الأردن.

يحيى الجمل ـ مصر.

عبد الرحمن اليوسفي ـ المغرب.

عبد الحميد المهري ـ الجزائر.

خير الدين حسيب ـ العراق.

صبحي عبد الحميد ـ العراق.

أديب الجادر ـ العراق.

وهناك العديد من قيادات «الطليعة العربية» تولوا مناصب عليا في أقطارهم قبل أو بعد كسبهم لـ «الطليعة العربية»، مثل:

الرئيس إبراهيم الحمدي ـ رئيس جمهورية اليمن.
محمود المغربي ـ رئيس وزراء ليبيا.
السيد صبحي عبد الحميد ـ وزير خارجية العراق.
عبد الرحيم مراد ـ وزير دفاع لبنان.
عبد الكريم الفرحان ـ وزير إعلام العراق.
أديب الجادر ـ وزير الصناعة في العراق.
محمد الحموري ـ وزير التعليم العالي، ووزير الثقافة في الأردن.
سليم الزعبي ـ وزير العدل، ووزير الشؤون البلدية والبيئية في الأردن.
عبد الله عبد العالم ـ قائد سلاح المظلات في اليمن.
عبد القادر غوقة ـ سفير ليبيا.
إبراهيم بشير الغويل ـ المفكر القومي في ليبيا.
تريم عمران ـ رئيس المجلس الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة.
عبد الله عمران ـ وزير التربية والتعليم في الإمارات العربية المتحدة.
أحمد صدقي الدجاني ـ عضو اللجنة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية.
جاسم القطامي ـ الكويت.
عبد اللطيف الحمد ـ الكويت.
أحمد السويدي ـ الإمارات.

هذا إضافة إلى القيادات التي بدأت عضويتها في الطليعة في سن الشباب أو تجاوزته، مثل:

سيد الغضبان ـ مصر.
غازي فخري ـ فلسطين.
خير الدين حسيب ـ العراق.
أديب الجادر ـ العراق.
عصمت الطائي ـ العراق.
عبد الرزاق محمد علي ـ العراق.
علي الوريث ـ ليبيا.
أديب النحوي ـ سورية.
سامي صوفان ـ سورية.
عبد القادر غوقة ـ ليبيا.

عبد الرحيم مراد ـ لبنان.
الشهيد عيسى سيف ـ اليمن.
هاشم علي عابد ـ اليمن.
عبد العزيز علوي ـ اليمن.
محمد العفيف ـ اليمن.
علي بن علي محمد ـ اليمن.
يوسف الحسن ـ فلسطين.
محمد الحموري ـ فلسطين.
أمين جدعان ـ فلسطين.
عبد الغني الماني ـ فلسطين.
علي مختار ـ مصر.
محمد عبد الشفيع عيسى ـ مصر.
إبراهيم الغويل ـ ليبيا.
سالم السقاف ـ اليمن.
زياد الزعبي ـ الأردن.
سليم الزعبي ـ الأردن.
إلياس سحاب ـ لبنان.
فتحي عدوان ـ فلسطين.

عبد العزيز أبو شمالة ـ فلسطين.
بابكر عوض الله ـ السودان.
محمد الخولي ـ مصر.
سمير حجازي ـ مصر.
حافظ عزيز ـ مصر.
بسام عكاري ـ فلسطين.
محمد أحمد إبراهيم اليمن
عبد القوي ناجي العربي ـ اليمن.
عبد الله المجعلي ـ اليمن.
عبد النعمان عطا ـ اليمن.
حمود عبد الجبار سلام ـ اليمن.
مخلص الصيادي ـ سورية.
صبحي العاني ـ سورية.
علي فتال ـ سورية.
أنسي أوبري ـ سورية.
رجاء الناصر ـ سورية.
خالد الناصر ـ سورية.

هذا إضافة إلى ٦٠ سفيراً لدولة قطر عند استقلال قطر، وجميعهم كانوا أعضاء في «الطليعة العربية»، و١٦٠ من الضباط الأحرار في العراق.

أهم الروابط والروافد المغذية لـ «الطليعة العربية»

١ ـ اتحادات وروابط الطلاب العرب داخل مصر.
٢ ـ اتحاد المحامين العرب.
٣ ـ اتحاد المهندسين العرب.
٤ ـ اتحاد العمال العرب.

٥ ـ المبعوثون في الخارج: روابط الطلاب العرب في أوروبا.

٦ ـ القضية الفلسطينية والناشطون من أجلها.

٧ ـ قضية الوحدة العربية والناشطون من أجلها.

٨ ـ رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين.

ثانياً: حركة قومية ناصرية سياسية منظمة

بدأت «الطليعة العربية» نشاطها كتنظيم قومي ثوري سري، وكانت السرية تشمل سرية العضوية، وسرية التشكيل، وسرية الحركة، وقام النشاط السري لـ «الطليعة العربية» على أساس الاستفادة من وجود غطاء سياسي علني يمارس الأعضاء من خلاله نشاطهم، وكان هذا الغطاء العلني تنظيماً ناصرياً علنياً أو مؤسسة بحثية أو إعلامية، وبتطور نشاط «الطليعة العربية» ونضالها السياسي، وازدياد عدد أعضائها، واتساع مجال نشاطها ليشمل مناطق عديدة في كل قطر، نجحت فروع «الطليعة العربية» في معظم الأقطار العربية في بناء تنظيمات ناصرية علنية، ومع التطورات السياسية في هذه الأقطار التي سمحت بوجود نشاط سياسي ناصري علني، تحولت هذه التنظيمات إلى أحزاب سياسية علنية معترف بها قانونياً. وهكذا كان من ثمار نضال أعضاء «الطليعة العربية» ميلاد حركة سياسية ناصرية منظمة على شكل أحزاب ناصرية معترف بها في بلادها، ومنها:

- الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر.
- حزب الاتحاد في لبنان.
- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية.
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في اليمن.
- الحزب العربي الوحدوي الناصري في السودان.
- الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري في العراق الذي تأسس عام ٢٠٠٣.
- حزب التحالف الشعبي التقدمي في موريتانيا.

هذه هي الأحزاب الناصرية التي تأسست بتحول فروع «الطليعة العربية» السرية إلى أحزاب سياسية علنية. وهناك بالطبع أحزاب ناصرية أخرى تأسست ومارست نشاطها خارج «الطليعة العربية». وتؤكد متابعة الحركة الناصرية عموماً أن الأحزاب التي انبثقت عن «الطليعة العربية» هي الأكثر تعبيراً فكرياً وسياسياً ونضالياً عن فكر جمال عبد الناصر

والحركة القومية العربية الناصرية، وقد أصدرت هذه الأحزاب صحفاً أسبوعية أو يومية لها دور كبير في نشر الأفكار الناصرية، منها جريدة العربي التي يصدرها الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر، والصحف التي أصدرتها الأحزاب الناصرية في لبنان واليمن وسورية والسودان.

ثالثاً: مؤسسات نوعية بحثية وسياسية وثقافية

لم يكن الحصاد الوحيد لنشاط ونضال الطليعة العربية عبر سنواتها الثلاثين جيلاً جديداً من القيادات، وحركة سياسية ناصرية منظمة على النحو الذي أوضحناه من قبل، بل أثمرت تجربة «الطليعة العربية» مؤسسات نوعية بحثية وسياسية وثقافية تهتدي بالتوجه الناصري، وتنشط في إطار قومي ناصري. هذه المؤسسات ليست نتاجاً مباشراً لنضال «الطليعة العربية»، لكنها ثمرة لاجتهاد أعضاء الطليعة من المفكرين والباحثين والمناضلين، الذين سعوا إلى إنشائها بالاستفادة من خبراتهم النضالية ورؤيتهم الفكرية، وهي من هنا إحدى النتائج غير المباشرة لنضال «الطليعة العربية»، رغم أن بعضها تم تأسيسه بتوجيه من القيادة القومية لـ «الطليعة العربية»، ومن هذه المؤسسات:

١ - **مركز دراسات الوحدة العربية**: مركز بحثي وتوثيقي يهتم بالقضايا العربية، ويعرض الحلول لها عبر عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة المهتمة بالعرب، والتحديات التي تواجههم، ويركز على الدراسات السياسية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والفكرية والفلسفية. ويتابع المركز تطور الفكر القومي العربي بما مكّنه من طرح مشروع جديد للنهضة العربية يتناسب مع ما استجد من تطورات في الوضع العربي والوضع الدولي المعاصر، وقد أسهم في تأسيسه، ويرأسه الدكتور خير الدين حسيب، ومقره بيروت. ويعتمد المركز في تمويله على ريع الكتب والمجلات والدراسات التي يقوم بإصدارها.

ويعتبر مركز دراسات الوحدة العربية واحداً من خمسة مراكز عالمية تُعنى بالدراسات المستقبلية، وهو يغطي الدراسات في المنطقة العربية. تأسس المركز عام ١٩٧٥ على أيدي نخبة من المفكرين القوميين العرب. وفي عام ٢٠٠٠، تم تصنيفه على أنه منظمة دولية، لا يتبع أية جهة حكومية أو أي تنظيم سياسي أو حزبي، فهو مركز مستقل يعنى بالدراسات ذات العلاقة المباشرة بقضايا الوحدة العربية، وتخضع جميع منشورات المركز من الكتب والمجلات إلى نظام صارم في التحكيم، ولا تقبل إلا

الدراسات العلمية المعمقة في موضوع الكتاب أو البحث المراد نشره، ضمن شروط يرتأيها المركز. يصدر المركز سنوياً ما يقرب من ٥٠ كتاباً، ومن أبرز المجلات التي يصدرها المركز: مجلة المستقبل العربي، ومجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، ومجلة بحوث اقتصادية عربية، والمجلة العربية للعلوم السياسية. ويتألف الهيكل التنظيمي لمركز دراسات الوحدة العربية من ثلاث هيئات هي: مجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والجهاز الإداري.

٢ ـ المؤتمر القومي العربي: تأسس المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠ بهدف أن يكون مرجعية قومية غير حكومية، بعد غياب عبد الناصر، وغياب مصر كمرجعية قومية بعد عقدها اتفاقية كامب ديفيد، وهو إطار عمل سياسي يجمع شخصيات عربية ذات توجه قومي. عقد المؤتمر القومي العربي دورته الأولى التأسيسية في تونس عام ١٩٩٠. ويقيم المؤتمر دورات سنوية، وينتخب كل ثلاث سنوات أعضاء الأمانة العامة واللجنة التنفيذية. كان أول أمين عام له خير الدين حسيب، وتوالى على أمانته العامة كأمين عام كل من: ضياء الدين داوود، وعبد الحميد المهري، ومعن بشور، وخالد السوفياني، وعبد القادر غوقة، والأمين العام الحالي للمؤتمر هو عبد الملك المخلافي.

هدف المؤتمر: يهدف المؤتمر، بحسب نظامه الأساسي، هو الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة بمشروعها الحضاري، وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوع والتكامل وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها.

أجهزة المؤتمر: يتكوّن المؤتمر القومي العربي من:

- المؤتمر السنوي.
- الأمانة العامة.
- الأمين العام.
- اللجنة التنفيذية.
- التجمع.
- المكاتب والفروع.

أعضاء المؤتمر: من أبرز أعضاء المؤتمر:

أحمد بن بلة: الرئيس الجزائري السابق ـ أمين الحافظ: رئيس وزراء لبناني سابق ـ رشيد الصلح: رئيس وزراء لبناني سابق ـ أحمد بن صالح: وزير تونسي سابق ـ ضياء الدين داوود: رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري ـ أحمد نجيب الشابي: الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي التقدمي ـ عبد الرحيم مراد: وزير لبناني سابق ـ علي فخرو: وزير بحريني سابق ـ جورج قرم: وزير لبناني سابق ـ مصطفى بكري: نائب وصحفي مصري ـ حمدي قنديل: إعلامي مصري ـ غسان سلامة: وزير لبناني سابق ـ يوسف مكي: مفكر وأكاديمي سعودي ـ فواز طرابلسي: سياسي وجامعي لبناني ـ علي حسين المفتاح: ديبلوماسي قطري ـ كمال شاتيلا: رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني ـ العربي مفضال: كاتب وصحفي مغربي ـ خالد بن سماعين ـ عبد الملك المخلافي: الأمين العام الحالي.

٣ ـ **رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين:** تأسست الرابطة عام ١٩٦١ في النمسا تحت اسم رابطة الطلبة العرب الوحدويين، وتمت الاستفادة منها كغطاء لنشاط أعضاء «الطليعة العربية»، وأعيد تأسيسها في المؤتمر التأسيس المنعقد يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ في مدينة طرابلس في ليبيا باسم رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، بتوافق بين أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي بأن تواصل دورها كغطاء لـ «الطليعة العربية». وكان من أعضاء اللجنة التحضيرية: أسد صباح، عبد العزيز أبو شمالة، فتحي عدوان، موسى الحوامدة، محمد مصطفى المغربي، عبد الرحمن شاهين، إدريس عزوز، صلاح الدسوقي، محمود خالد، علي فتال، خير الدين وفي، محمد مقصود، عبد الغني الماني، وهم من أقطار عربية متعددة كانوا يدرسون في ذلك الوقت في جامعات أجنبية. ومع إعادة تأسيس الرابطة، توسع نشاطها بإنشاء فروع لها في معظم الدول الأوروبية والعربية: فقد تواجدت في يوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، واليونان، ورومانيا، وبلغاريا، وتركيا؛ وفي الدول العربية: مصر، السودان، سورية، ليبيا، موريتانيا، تونس، لبنان، البحرين، واتخذت الرابطة طرابلس ـ ليبيا مقراً للمكتب التنفيذي الذي انتخب في ذلك الوقت فتحي عدوان رئيساً له، وكان للرابطة نشاط مؤثر بين الطلبة العرب في إطار سياسات «الطليعة العربية»، وقامت بدور أساسي بالتنسيق مع القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» في مؤتمر لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ الذي دعا إليه حزب البعث لإدانة موقف

الرئيس جمال عبد الناصر من قبول مبادرة روجرز: ولكن الرابطة نسقت مع كل فروعها لإرسال وفود طلابية إلى لندن للمشاركة في المؤتمر، وخاضت معركة عنيفة في مواجهة ممثلي حزب البعث انتهت بإصدار بيان من المؤتمر يؤيد مواقف الرئيس جمال عبد الناصر في مواجهة العدوان الصهيوني، وجهوده من أجل تحرير الأرض المحتلة.

٤ ـ **المنظمة العربية لحقوق الإنسان**: تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ علي هامش الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، والتي رفضت السلطات في كل الأقطار العربية عقدها على أرضها، وشارك فيها عدد كبير من المفكرين والباحثين والنشطاء العرب المهتمين بقضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي، وكان من بين المشاركين عدد كبير من أعضاء «الطليعة العربية». وقد عقدت الندوة في قبرص بعد تعذر عقدها في أي قطر عربي، وكان من أهم نتائجها الدعوة إلى تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وتم بالفعل عقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في مدينة ليماسول في قبرص يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٣، ومارست المنظمة نشاطها لمدة ثلاث سنوات اجتمعت بعدها الجمعية العمومية في مدينة الخرطوم في السودان عام ١٩٨٦ لانتخاب قيادة المنظمة. وكان تأسيس هذه المنظمة إيذاناً بانطلاق حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتعتبر المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وقد ساهمت في تأسيس العديد من المنظمات الحقوقية في مختلف الأقطار العربية، وفي مصر. وهي تصدر تقريراً سنوياً عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، كما أنها حاصلة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وصفة العلاقات التنظيمية في منظمة اليونسكو العالمية، وصفة المراقب في الهيئات المختصة بجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وتضم ٢٢ فرعاً ومؤسسة عضو في الأقطار العربية. انتخب في قيادتها عدد غير قليل من أعضاء «الطليعة العربية» في مقدمتهم أديب الجادر، ومحمد فائق الذي انتخب أميناً عاماً للمنظمة، وخير الدين حسيب، وأحمد صدقي الدجاني، ويحيى الجمل، وغيرهم من الطليعيين الآخرين.

٥ ـ **الجامعة اللبنانية الدولية**: تعتبر الجامعة اللبنانية إحدى مشروعات مؤسسة الغد الأفضل الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنموية التي أسسها عبد الرحيم مراد، الأمين

العام الأسبق لـ «الطليعة العربية»، عام ١٩٧٨، والتي تضم العديد من المراكز التنموية والمعاهد التعليمية. وقد تأسست الجامعة في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ باسم جامعة البقاع، ويقع مقرها الرئيسي في محافظة البقاع، وتخرجت الدفعة الأولى من الطلاب فيها في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وتم افتتاح فروع أخرى للجامعة في بيروت وصيدا وطرابلس والنبطية، فتغير اسمها إلى الجامعة اللبنانية الدولية، ولاحقاً تم افتتاح فروع أخرى في عدة بلدان: اليمن والمغرب وموريتانيا، وستفتتح مستقبلاً في السعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة.

٦ ـ مؤسسة الشارقة للإنتاج الفني: أنشئت هذه المؤسسة بدعم من الدكتور سلطان القاسمي، حاكم الشارقة، وعضو «الطليعة العربية»، بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، لإنتاج أعمال فنية (أفلام وثائقية، أسطوانات مدمجة) تحافظ على تراث جمال عبد الناصر، وتولى إدارتها أعضاء «الطليعة العربية».

٧ ـ قناة العروبة التلفزيونية: قناة تلفزيونية فضائية أسسها الدكتور صلاح دسوقي، أمين عام «الطليعة العربية» السابق، وتقدم برامج متنوعة، وتعرض أفلاماً وثائقية تدور حول الأفكار القومية الناصرية، وتبدي اهتماماً خاصاً بإذاعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر، ومقرها القاهرة.

٨ ـ المنتدى العربي في عمّان: كان من أهم المؤسسات الثقافية التي تأسست نتيجة لنشاط «الطليعة العربية» في الأردن، وقد تعاون عدد من المفكرين والسياسيين القوميين في تأسيس المنتدى العربي، كمؤسسة ثقافية تمارس نشاطاً علنياً بالتعاون بين عناصر تنتمي إلى «الطليعة العربية»، وحزب البعث وحركة القوميين العرب، وتنظم ندوات حول قضايا ذات صلة بالنضال القومي العربي. ويشارك في هذه الندوات جمهور واسع، ويستضيف المنتدى ضيوفاً من مختلف الأقطار العربية لإلقاء محاضرات حول أهم القضايا العربية المثارة.

رابعاً: نضالات وأنشطة لـ «الطليعة العربية»

كان لـ «الطليعة العربية» دور أساسي في مواجهات ذات صلة بحركة القومية العربية والصراعات التي دبرتها قوى معادية للحركة الناصرية، وساهم مناضلوها بدور أساسي في هذه المواجهات أو الأنشطة، مثل:

١ ـ زيارة عبد الناصر إلى السودان عام ١٩٦٧: من أهم المواقف التي شارك فيها أعضاء «الطليعة العربية» في السودان زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لمدينة الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ لحضور أول مؤتمر قمة عربية بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكانت هناك خشية من عدم استقبال جمال عبد الناصر بالصورة اللائقة. وقد سافر أبو الحسن فرح، عضو «الطليعة العربية»، ممثلاً اتحاد طلبة جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم إلى القاهرة قبل الزيارة مباشرة، حيث التقى بفتحي الديب، وتم الاتفاق على دور «الطليعة العربية» في حشد الجماهير السودانية لاستقبال جمال عبد الناصر في مطار الخرطوم، وعاد أبو الحسن فرح في الصباح الباكر يوم الزيارة في طائرة الصحفيين وبعض المسؤولين، وقامت «الطليعة العربية» بدور مهم في الحشد لاستقبال عبد الناصر، ولكن الشعب السوداني كان مستعداً بشكل تلقائي لاستقبال جمال عبد الناصر من دون انتظار توجيه من أحد.

وهكذا فإنه لا يمكن القول إن «الطليعة العربية» في السودان هي التي حشدت الشعب، رغم جهدها للقاء عبد الناصر، بل كان الشعب السوداني واعياً بمسؤوليته أمام العالم كله لاستقبال جمال عبد الناصر رغم هزيمة حزيران/يونيو، باعتباره الزعيم والقائد الذي تثق فيه شعوب الأمة العربية، وعند وصول طائرته إلى المطار أخبره المسؤولون السودانيون أن طائرة الملك فيصل على وشك الوصول، واقتراح انتظاره لكي يستقل الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل سيارة واحدة. ولكن عبد الناصر طلب من كبار المسؤولين انتظار الملك، وفضل أن يتوجه إلى الخرطوم وحده بصحبة أحد الوزراء في سيارة مكشوفة، حيث قوبل بحفاوة جماهيرية غير مسبوقة، وصاحبته الجماهير إلى قصر الضيافة في موكب جماهيري حاشد تحدثت عنه الصحافة العالمية تحت عنوان «استقبال المهزوم»، وتساءلت كيف سيكون استقباله لو كان قائداً منتصراً. وكان لاستقبال الجماهير السودانية جمال عبد الناصر بكل هذه الحماسة، وهذا التأييد، أثر كبير في ارتفاع الروح المعنوية في مصر وتعزيز الصمود الشعبي في مواجهة العدوان.

٢ ـ مؤتمر الطلبة العرب في لندن (أيلول/سبتمبر ١٩٧٠): بعد انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة في العراق وسورية في منتصف الستينيات وبداية السبعينيات، تصدى البعث لقيادة جمال عبد الناصر، وتصدره المشهد العربي، وقامت «الطليعة العربية» بدور أساسي في المواجهة، سواء داخل العراق أم داخل سورية أو على

المستوى القومي، وامتدت المواجهة إلى أوروبا، حيث رتب حزب البعث أن تكون قمة المواجهة في مؤتمر الطلبة العرب المقرر عقده في لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وكان حزب البعث يركز في دعايته المضادة لدور الجمهورية العربية المتحدة وقيادة جمال عبد الناصر على قبول مصر مبادرة روجرز، ويعتبرها تخلياً عن المواجهة لإسرائيل، ولم يكن أحد يعرف أن قبول المبادرة كان بسبب إصرار مصر على استكمال بناء حائط الصواريخ على امتداد قناة السويس بإقامة قواعد إطلاق الصواريخ الذي كانت تعطله الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع إقامة هذه القواعد. وفي هذا السياق، قامت «الطليعة العربية» بدور أساسي في مواجهة محاولات حزب البعث[1].

وفي لندن بلغت المواجهة ذروتها، حيث كان من المقرر عقد مؤتمر الطلبة العرب من كل دول أوروبا وأمريكا، وكان حزب البعث قد دعا إلى عقده، وخصصوا له أموالاً هائلة، وحشدوا لحضوره أهم كوادرهم بهدف إصدار بيان من المؤتمر يدين قبول جمال عبد الناصر مبادرة روجرز، وينتزع القيادة لحزب البعث من الجمهورية العربية المتحدة. استعدت «الطليعة العربية» لمؤتمر لندن بتشكيل وفد طليعي يضم الدكتور أحمد صدقي الدجاني وفتحي عدوان من الكوادر الفلسطينية لحشد كوادر «الطليعة العربية» لمواجهة المخطط البعثي، وسافر من مصر وفد شعبي ضم أحمد الخواجة، نقيب المحامين، والكاتب الصحفي محمود السعدني، لوجود علاقات له في لندن، ومحمد عروق. وتوجه الوفد بعدها إلى أثينا ويوغسلافيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا. وفي كل بلد كان الوفد يعقد مؤتمراً مع المبعوثين والنوادي العربية ونوادي المصريين ورابطة الطلبة العرب الوحدويين.

وشارك في هذه المؤتمرات الطلبة العرب لحشدهم للمشاركة في مؤتمر لندن، وتم التركيز على أعضاء «الطليعة العربية» وتزويدهم بإمكانات السفر، وانتقل الجميع إلى لندن، حيث دارت أعمال المؤتمر على مدار ثلاثة أيام شهدت مواجهات فكرية حادة بين البعثيين وأعضاء «الطليعة العربية»، وانحاز معظم الحاضرين إلى صف الجمهورية العربية المتحدة، وأكدوا ثقتهم بقيادة جمال عبد الناصر، وصدر البيان الختامي للمؤتمر بموافقة أغلبية الحاضرين في ما يشبه الإجماع يشيد بدور القاهرة النضالي وقيادتها،

(١) أَعَـدَّت «الطليعة العربية» دراسة بعنوان «حزب البعث: مأساة البداية وكارثة النهاية»، أعدّها محمد الخولي، مسؤول وحدة الفكر في مكتب الشؤون العربية، لفضح انتهازية حزب البعث، وقد تمّ توزيع الدراسة على نطاق واسع عربياً ودولياً تمهيداً لمؤتمر لندن.

ودعم القوات المسلحة المصرية، ويرفع إلى عبد الناصر التشديد على الثقة بقيادته وزعامته وتاريخه، ومؤازرة الطلبة العرب في أوروبا وأمريكا له. ورغم انتصار «الطليعة العربية» في هذه المواجهة وما صدر عن المؤتمر من بيان يعزز ويؤكد الثقة بجمال عبد الناصر، إلا أنه لم يقدر لعبد الناصر الاطلاع عليه، فقد صدر البيان يوم وفاة جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

٣ ـ ندوة باريس عام ١٩٨٢: قامت «الطليعة العربية» عام ١٩٨١ بالتنسيق مع المكتب التنفيذي لرابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في باريس بتنظيم ندوة تحت عنوان: «الناصرية والنظام العالمي الجديد»، حيث كلفت القيادة القومية اثنين من أعضائها بالإعداد للندوة، هما عبد الهادي ناصف الذي تولى الاتصال بالمحاضرين ودعوتهم، وهم د. إسماعيل صبري عبد الله، وفؤاد مرسي، وخالد محيي الدين، والأخضر الإبراهيمي، وحسام عيسى. أما الآخر الذي أسهم بتنظيم هذه الندوة، فهو يوسف الصميلي الذي تولى التنسيق مع جمعية الصداقة العربية ـ الفرنسية برئاسة لوسيان بيترلان، وقد تولى هو بدوره المساعدة في إقناع المستشرق الشهير جاك بيرك بافتتاح الندوة وإدارة جلستها الأولى، وكان مما قاله في كلمته إنه يلاحظ أن مصر على وشك تحول جديد، لأن منطق تاريخها لا يتلاءم مع استمرار ما هو قائم. ولم تمض أسابيع على هذا الكلام حتى وقع السادات صريع رصاصات خالد الإسلامبولي[٢].

٤ ـ العمل الفدائي في فلسطين: انفرد فرع فلسطين والأردن بتأسيس غطاء خاص به هو منظمة فلسطين العربية، حيث عقد لقاء في منزل عبد الله الريماوي في القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٦٩، شارك فيه اثنان من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، إضافة إلى شباب التيار، وعلي مشعل من جبهة تحرير فلسطين. نوقشت خلال هذه الاجتماعات فكرة تأسيس منظمة فلسطين العربية، واجتمع في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ مؤتمر فرع «الطليعة العربية» لفلسطين والأردن، حيث أقر الصيغة المتفق عليها لإنشاء المنظمة «أن يكون للطليعة دور العمود الفقري في نشاطها المتعدد الأوجه بما في ذلك العمل الفدائي»، وتم إدماج قوات جبهة تحرير فلسطين مع النشاط الفدائي لـ «الطليعة العربية» من خلال لقاء عقد في عمّان في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وتم إلزام أحمد زعرور وبهجت أبو غربية وعلي مشعل بعضوية الطليعة العربية. ومارست منظمة «الطليعة العربية» نشاطها المتعدد الأوجه السياسي والثقافي والعسكري كواجهة لـ «الطليعة

(٢) شهادة محمد الخولي.

العربية» في الساحة الفلسطينية. وحدث تزاوج في إطار المنظمة بين الكادر العسكري لـ «الطليعة العربية» وقوات جبهة تحرير فلسطين، وقامت قوات المنظمة بعدة عمليات فدائية في الأرض المحتلة لم تكن نتائجها كبيرة، فضلاً عن أن تجربة المنظمة لم يكتب لها الاستمرار طويلاً، فقد تراجع بعد ذلك أحمد زعرور وبهجت أبو غربية عن عضوية الطليعة.

٥ ـ مؤتمر القوى الناصرية في سرت ـ ليبيا: عقد مؤتمر للقيادات الناصرية في سرت ـ ليبيا في أوائل عام ١٩٧٣ بمبادرة من «الطليعة العربية» الليبية، وكانت الدعوة علنية وموجهة إلى كل التنظيمات الناصرية في الوطن العربي. شارك في المؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ومن الشخصيات العامة الدكتور يحيى الجمل، والدكتور كمال أبو المجد، والدكتور رفعت المحجوب، والدكتور طعيمة الجرف، ومحمد الخولي، وعبد الوهاب قتاية، أمين الاتحاد الاشتراكي العربي في الإعلام. ودارت أعمال المؤتمر حول أهمية حركة القوى الناصرية، ومواصلة نضالها مع الاهتمام بشكل خاص بالحركة الناصرية في مصر بعد رحيل جمال عبد الناصر. كما شارك في المؤتمر وفود رسمية من بعض الأقطار العربية.

وتجددت الدعوة إلى مؤتمر القوى الناصرية عام ١٩٧٥، حيث تشكلت لجنة التنسيق بين القوى الناصرية التي عقدت عدة اجتماعات في القاهرة. لكنها ما لبثت أن توقفت من دون أن تصل إلى نتائج مهمة.

٦ ـ الأنشطة الإعلامية: نظمت «الطليعة العربية» عدة أنشطة إعلامية بهدف التواصل مع أعضائها وتزويدهم بالمعارف الضرورية لممارسة نشاطهم بفاعلية. ومن هذه الأنشطة برنامج معهد على الهواء في إذاعة «صوت العرب» الذي كان يتناوب على تقديمه محمد الخولي، عضو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو مذيع في «صوت العرب»، وزميله المذيع عبد الوهاب قتاية. وكانت أهم مواد الحلقة الأسبوعية لهذا البرنامج تقدم باستمرار تحت عناوين، مثل: «صفحات من تاريخ النضال القومي في مصر وفي الوطن العربي»، وفقرة بعنوان: «أصدقاء الإنسان: تتابع عبر التاريخ الإنساني نضالات الشخصيات الباحثة عن العدل» (أبو ذر الغفاري ـ الفلاح الفصيح ـ غاندي ـ ماوتسي تونغ ـ كارل ماركس ـ روجر أوين ـ سان سيمون... إلخ)، وفقرة عن معالم الاشتراكية العربية، وهو ما كان يشكل ذخيرة فكرية ليتزود بها معرفياً أعضاء التنظيم الذين كانوا يسجلون الحلقات المذاعة، ثم يعيدون طباعتها

وتعميمها على شكل نشرات تثقيفية لـ «الطليعة العربية». وكذلك برنامج «سؤال وجواب» الذي كان يزود الأعضاء بمادة تثقيفية من خلال الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الأحداث. وكان أعضاء «الطليعة العربية» في كل قطر يقومون بتسجيل برنامج معدّ على الهواء وطباعته وتوزيعه كمادة تثقيفية، وشملت مواضيعه قضايا الاشتراكية، والعدل الاجتماعي، وثورة الزنج، والفلاح الفصيح، كما قدم شخصيات ثورية عديدة[3].

وكانت هناك محاولة لإنشاء إذاعة خاصة بـ «الطليعة العربية»، وبالاسم نفسه، وقام بالإعداد لها سيد الغضبان، عضو «الطليعة العربية» بتكليف من فتحي الديب، مفوض القيادة، ولكن المشروع توقف نتيجة للعدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

خامساً: قضايا جديرة بالمناقشة

طرحت تجربة «الطليعة العربية» قضايا جديرة بالمناقشة ذات صلة بالممارسة، وما كشفت عنه من مشاكل وسلبيات في أداء «الطليعة العربية».

ومن المهم مناقشة هذه القضايا، لأن بعضها له صلة بمستقبل العمل السياسي للقوى القومية في كثير من الأقطار العربية. وفي ما يلي نعرض أهم هذه القضايا.

١ - **العلنية والسرية**: بدأت «الطليعة العربية» نشاطها كتنظيم سري، عضويته سرية، وهيكله التنظيمي سري، ونشاطه السياسي سري، ولم يكن مسموحاً للأعضاء أن يتحدثوا مع الآخرين عن «الطليعة العربية»، ولم يكن مسموحاً للتنظيم أن يصدر بيانات باسم «الطليعة العربية»، أو أن يتعامل مع القوى السياسية الأخرى أو المنظمات الشعبية كتنظيم سياسي. وقد انعكس هذا التوجه على التدريب والتثقيف السياسيين داخل التنظيم، حيث خصصت مساحة كبيرة لقضايا أمن التنظيم من مختلف الجوانب. وقد اتخذ تنظيم «الطليعة العربية» في كل قطر غطاءً علنياً يمارس الأعضاء من خلاله نشاطهم ويروجون لأفكارهم، ونجح بالفعل بفضل هذه الصيغة التنظيمية وأسلوب العمل، فلم يكتشف هذا التنظيم في أي قطر عربي، وكانت عمليات القبض على أعضاء التنظيم تتم بسبب نشاطهم في التنظيمات العلنية. وكانت القضايا التي يحاكمون فيها تدور حول انتسابهم إلى هذه الأغطية العلنية، في ما عدا حالة الأردن عندما اعتقل بعض الأعضاء بتهمة التخابر مع ليبيا، وتأسيس تنظيم باسم «الطليعة الليبية».

(٣) شهادة محمد الخولي.

اتجهت الممارسة العملية لـ «الطليعة العربية» في كل قطر، رغم هذا كله إلى تطوير الغطاء العلني، ومنحه مزيداً من الاهتمام، ومزيداً من الجهد، مع تغير الظروف والأوضاع السياسية في العديد من الأقطار العربية التي سمحت للقوى الناصرية بأن تمارس نشاطها علناً من دون مخاطر كبرى، ومع التوجه في هذه الأقطار إلى تسامح نظم الحكم سياسياً، وإقرار نوع من التعددية السياسية المقيدة؛ اتجهت فروع «الطليعة العربية» إلى التركيز على النشاط العلني الناصري، وتحولت هذه الفروع إلى أحزاب سياسية علنية. وجرى الصراع في القيادة القومية لـ «الطليعة العربية» بين الإصرار على مواصلة الصيغة التي بدأت نشاطها سرياً في التنظيم، وفي العضوية، وفي النشاط، ومن يرون أن التحول إلى العلنية أقل تكلفة من الناحيتين السياسية والأمنية. كان الصراع بين التوجهين يتزايد يوماً بعد الآخر، مع زيادة التوجه نحو ممارسة النشاط من خلال أحزاب سياسية علنية، وطغى الخلاف داخل القيادة القومية في منتصف الثمانينيات حول هذه المسألة إلى الحد الذي دفع محمد فائق، الأمين العام لـ «الطليعة العربية» إلى تقديم استقالته من منصب الأمين العام عام ١٩٨٦، محتجاً على هيمنة هذه القضية على علاقات أعضاء القيادة القومية، الأمر الذي أصاب هذه القيادة بالشلل، وأنه لم يعد هناك سببٌ لاستمراره في منصبه، وقام بعدها بالتعاون مع زملائه في مصر بتأسيس حزب ناصري علني.

٢ - **القومية والقطرية**: يرتبط بقضية السرية والعلنية قضية أخرى تمثل الوجه الآخر لها، فقد تأسست «الطليعة العربية» كتنظيم قومي يقوم هيكله التنظيمي على أساس قومي. فهناك خلايا تعلوها الحلقات، ثم الشعب والمجموعات التي يديرها قياديون لفرع الطليعة في هذا القطر أو ذاك، وينشط التنظيم في إطار قيادة قومية تتمثل فيها الفروع بالانتخاب من المؤتمر القومي الذي يضم ممثلين للفروع، ولكن نشاط «الطليعة العربية»، لم يكن متماثلاً في جميع الأقطار سواء في نوع الغطاء العلني الذي نشط في ظله، أم من حيث علاقة أعضاء الطليعة العربية بهذا الغطاء ونشاطهم في ظله أو من حيث أسلوب العمل وأولويات القضايا. ففي أحد الأقطار كان الأعضاء ينشطون من خلال غطاء تم تأسيسه بمعرفة تنظيم «الطليعة العربية» خصيصاً لهذا الغرض، وهناك قطر آخر مارس الأعضاء نشاطهم فيه من خلال غطاء كان قائماً بالفعل، وكانت له رؤيته السياسية الخاصة، وله أساليبه الخاصة في النشاط. لقد كانت هناك أغطية على شكل أحزاب سياسية، وأغطية أخرى على شكل حركات شعبية، وأغطية ثالثة على شكل جبهات ضمت أعضاء من منابع تنظيمية مختلفة، هي أشبه بالجبهة، أي أن نشاط الطليعة تأثر بالأوضاع المحلية وتلاءم معها إلى الحد الذي تغلبت فيه هذه الأغطية أحياناً على

الجانب القومي من النشاط. وكما حدث بالنسبة إلى تجارب قومية سابقة، مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب التي نشأت كتنظيمات قومية، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى أحزاب قطرية، وصل الأمر إلى حزب البعث ـ فرع العراق، وحزب البعث فرع سورية، إذ كان كل منهما يشكل قيادته القومية، تأكيداً لغلبة القطرية على القومية. وهو ما انتهت إليه حال «الطليعة العربية» التي تحولت فروعها في كل الأقطار العربية إلى أحزاب علنية يغلب عليها في نشاطها وأولوياتها الجانب القطري. وهو ما يطرح أهمية مناقشة العلاقة بين القومي والقطري في فكر ورؤية ونشاط الكيانات القومية المؤمنة بالقومية العربية الساعية إلى تحقيق الوحدة العربية. ومع ذلك، فإن الظروف الخاصة بكل قطر تغلبت في النهاية، لتتحول هذه الكيانات القومية إلى أحزاب سياسية قطرية لا يربطها ببعضها البعض عمل مشترك.

٣ ـ حركة القومية العربية والمغرب العربي: رغم أن «الطليعة العربية» بدأت نشاطها بتجنيد أعضاء من مختلف الأقطار العربية، وكانت هناك فرص متساوية للتجنيد من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، بالقدر نفسه مع فرص التجنيد من سوريا والعراق والأردن وفلسطين، إلا أننا نلاحظ من واقع التجربة أن نشاط الطليعة نجح في وقت محدود في تجنيد أعداد كبيرة من الأعضاء في أقطار المشرق العربي إلى الحد الذي مكّن من إنشاء فروع مكتملة لهذه الأقطار، في حين فشل التنظيم في التوسع في العضوية إلى الحد الذي يسمح بقيام فرع متكامل في هذا القطر أو ذاك من أقطار المغرب العربي. ورغم مضي أكثر من ثلاثين سنة على نشأة «الطليعة العربية»، رغم أنها نجحت في البداية في تجنيد شخصيات قيادية وعناصر شابَّةٍ في أقطار المغرب العربي، إلا أن هذه التجربة بدأت واستمرت ثلاثين سنة، وانتهت دون أي نمو في عضوية الطليعة في هذه الأقطار في المغرب العربي، ولم ينجح التنظيم في بناء فروع في هذه الأقطار، بل بقي محصوراً في عضوية فردية غير قادرة على التوسع في العضوية أو توسيع النشاط إلى الحد الذي يسمح بإنشاء فروع في هذه الأقطار. وتعيدنا هذه الحقيقة إلى تجربة الأحزاب والتنظيمات القومية العربية التي تأسست من قبل، مثل حزب البعث، وحركة القوميين العرب التي لم تنجح في النفاذ إلى أقطار المغرب العربي، رغم انتشارها على نطاق واسع في أقطار المشرق العربي؛ وهو ما يطرح التساؤل حول العامل الأساسي في هذا الوضع، ولماذا لا تنجذب شعوب المغرب العربي إلى دعوة القومية العربية بالقدر نفسه الذي تنجذب فيه شعوب المشرق العربي إلى هذه الدعوة؟ وهل قرب هذه الأقطار المغربية من أوروبا يشدها إلى النموذج القطري فيها، ويشدها أيضاً إلى الثقافة الأوروبية

بشكل عام، والثقافة الفرنسية بشكل خاص؟ وهل تجد في شعوب أوروبا النموذج والمثال، ولا تجده في دول المشرق العربي التي تعاني المشاكل نفسها، وتواجه الكثير من مظاهر التخلف والصراع بين القديم والجديد؟ وما مستقبل الحركة القومية والتوجه القومي في هذه الأقطار، وهو الذي بقي محصوراً في عدد محدود من الأفراد من دون أن يتحول إلى حركة قابلة للنمو والاتساع؟

٤ ـ **التمويل الليبي**: اهتم بعض مؤسسي «الطليعة العربية» وقياداتها الذين حصلت علي شهاداتهم بالحديث عن تجربتهم مع القيادة الليبية بعد رحيل جمال عبد الناصر، واحتضان هذه القيادة «الطليعة العربية» وغطائها العلني في قطاع الطلاب، أي رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، وعقد اجتماعاتها القومية في المدن الليبية، وتنظيم معسكرات تثقيفية لـ «الطليعة العربية» والرابطة على الأرض الليبية بتمويل ليبي، وما صحب هذا كله من مناقشات داخل معسكرات التثقيف، واللقاءات الثنائية بين قيادات «الطليعة العربية» والقيادات الليبية التي كانت تدعو إلى اعتماد النظرية الثالثة والكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي مرجعية فكرية لـ «الطليعة العربية»، واستخدمت إمكاناتها المالية للضغط على قيادات «الطليعة العربية» للقبول بهذا التوجه بديلاً من فكر عبد الناصر والميثاق الوطني. ولكن القيادات التي شاركت في تأسيس «الطليعة العربية» رفضت هذه الضغوط، ونجحت في توفير البديل للتمويل الليبي، ومساندة ليبيا للتنظيم، وانتقلت المؤتمرات القومية والأنشطة المرتبطة بها إلى لبنان، ثم إلى عدة دول أوروبية أخرى.

يؤكد هذا الموقف ما ورد في بيان القيادة القومية الصادر قي آخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ بعنوان: «**بيان حول بعض القضايا العربية**»، وهو صادر للأعضاء فقط، وقد جاء فيه حول الموقف من القيادة الليبية:

«قلنا إننا دعمنا كجزء من الثورة العربية ثورة الفاتح عند قيامها، وحددنا علاقتنا بها على أنها علاقة لأخوة وحدويين يؤمنون بأهداف الثورة العربية وصلوا إلى موقع السلطة. وتستهدف هذه العلاقة التفاعل من أجل استمرار مسيرة الثورة العربية وبناء التنظيم العربي الواحد، ولقد قمنا من خلال هذا التفاعل بطرح أفكارنا وتقديم حصيلة تجاربنا في العمل التنظيمي، كما صارحنا قيادة الثورة برأينا في ما طرحته حول النظرية الثالثة ومضمونها.

ولقد كان رأينا أن هناك ثورة عربية واحدة لها تجربتها الغنية، ونحن الآن لا نبدأ من فراغ، ولكن علينا أن نتابع ما تبنّته هذه الثورة لنغنيها في مرحلتها الراهنة، وتابعنا باهتمام تجربة الثورة الشعبية والثورة الثقافية، وكانت لنا ملاحظات جذرية عليها تنصبّ على الارتجال وعدم الوضوح والبون الذي يحدث بسبب ذلك بين الشعار والتطبيق عند الممارسة.

إن محصّلة نظرتنا إلى نظام الحكم في ليبيا العربية هو أنه نظام وطني، على رأسه قيادة تتطلع إلى القيام بدور ثوري، ونحن حريصون على استمرار التفاعل مع قياداته الوحدوية ضمن لقاءاتنا كوحدويين... ونتابع جهودنا بحثاً عن مزيد من اللقاءات، والتنبيه إلى ضرورة سدّ الفجوة القائمة بين الممارسة والنيات الصادقة، ومصارحته برأينا في المواقف السياسية التي يتخذها، ودعوته إلى تعزيز العلاقة القائمة بين ليبيا ومصر، إيماناً منا بما تحققه من نتائج إيجابية للعمل الوحدوي».

ولكن ليبيا ـ كما ورد في بعض الشهادات ـ نجحت في استمالة بعض القيادات، سواء من «الطليعة العربية» أم رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين نحو توجهاتها، وواصلت علاقاتها بالقيادة الليبية. وتبنت هذه القيادات الخط الليبي الثوري!!، ولأنه لا توجد وثائق محددة أو معلومات موثقة عن هذه العلاقة بين بعض قيادات الطليعة والرابطة، وبين القيادة الليبية، وما صاحب ذلك من توافر اعتمادات مالية ضخمة لهذه القيادات الطليعية، فإنني آثرت ألا أتناول ما جاء في هذه الشهادات عن التمويل الليبي، وما طرح في الشهادات من أسماء، لأنه لا يمكن التأكد منه، وخصوصاً أن الدراسة تهدف بالأساس إلى توثيق التجربة من حيث أهدافها وتنظيمها وفكرها وأساليب عملها ونضالها السياسي، ولا يفيد كثيراً في هذا النوع من الدراسات التركيز على أشخاص القادة وأدوارهم، إلا بقدر ما يفيد الدراسة التوثيقية لهذه المسائل الأساسية. ويبقى بعد ذلك للتاريخ أمر هؤلاء الذين ينسب إليهم تلقي تمويلٍ ليبيٍّ انعكس على مواقفهم السياسية داخل التنظيم وخارجه.

٥ ـ أوجه قصور في نشاط الطليعة: حفلت وثائق «الطليعة العربية» بالإشارة إلى مؤسسات تنظيمية لها دور أساسي في توجيه النشاط وتطويره، ووثائق مرجعية يهتدي بها التنظيم في نشاطه السياسي والجماهيري. ولكن الممارسة تكشف عن أن ما جاء في هذا الصدد لم يجد طريقه إلى التطبيق بشكل كامل.

من أبرز الأمثلة على ذلك ميثاق القومية العربية، وهي وثيقة بالغة الأهمية صدرت من خلال دراسات متعمقة حول تاريخ النضال العربي والدروس المستفادة منه، وظاهرة القومية العربية ومقوماتها الأساسية، وطبيعة العصر وتأثيرها في النضال القومي العربي، والرسالة الحضارية للأمة العربية. إلا أن هذه الوثيقة التي اعتمدت كمرجعية فكرية لـ «الطليعة العربية»، لم يقدر لها أن تؤثر في التنظيم بالقدر الكافي، ولا توجد معرفة كافية بها لدى معظم الأعضاء، كما أنها لم تترجم بشكل كاف في برنامج التثقيف، ولم تنعكس بقوة على البيانات والتوجيهات السياسية لـ «الطليعة العربية». ونتيجة لهذا كله لم يحظ هذا الميثاق بنظرة نقدية تكشف السياق السياسي الاقتصادي والاجتماعي الذي تمت صياغة الميثاق في إطاره، والاختلاف الواضح بين الاستنتاجات التي توصل إليها في ذلك الوقت وما تعيشه الأمة العربية من وضع متدهور حالياً.

- لم يتم تأسيس ما ورد في النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية» من أجهزة قومية، مثل جهاز التدريب والتثقيف، وجهاز الأمن، وغيرها التي لم تتم إقامتها، بل كانت تمارس من خلال مسؤوليات فردية.

- لم يطبق ما ورد في الوثائق عن معهد الإعداد التنظيمي، بل كان المعهد في معظم الأحيان عبارة عن دورات تثقيفية، فلم يكن هناك مؤسسة باسم معهد الإعداد التنظيمي تضم هيئة تدريس محددة، وبرامج على مستويات مختلفة.

- عانت «الطليعة العربية» صعوبة التواصل مع وحدات التنظيم الطليعي على مستوى الوطن العربي، وقد كان من المأمول أن تقوم بهذه المهمة الإذاعة التي كان من المتوخى تأسيسها لتكون ناطقة بفكر التنظيم، ولكن المشروع - كما سبق إيضاحه في متن الدراسة - لم يجد طريقه إلى النور.

الملاحق(*)

(*) نُشِرَتْ هذه الملاحق بوصفها وثائق، فَجَرَتِ المحافظة على ترتيبها من دون تدخل (المحرّر).

الملحق الرقم (١)

النظام الأساسي لـ «الطليعة العربية»

المقدمة والمبادئ العامة

انطلاقاً من حقيقة الوجود القومي التي تجسد في أبسط صورها وحدة الشعب العربي، التي صنعتها عبر الزمن وحدة اللغة والتاريخ والأرض والمصير.

وإيماناً منا بالحقائق التالية:

١ ـ إن الوحدة العربية تجعلها وحدة الوجود القومي العربي حتمية تاريخية.

٢ ـ إن الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكّن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت عليه وما تتطلع إليه.

٣ ـ إن وحدة الثورة الاشتراكية العربية لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام وحدة الحركة الاشتراكية العربية، وإن اختلاف الظروف في الوطن العربي لا يحلّ بقيام ثورات اشتراكية منفصلة ومستقلة، بل بالبرامج التطبيقية التي توجه التحول الاشتراكي في كل جزء ضمن مبدأ وحدة الثورة الاشتراكية العربية.

٤ ـ إن المفاهيم الفكرية التقدمية والتجارب النضالية الثورية التي شقت طريقها إلى حركة الوحدة العربية الحديثة جعلها رمزاً لإرادة تغيير شاملة وتجسيداً عملياً لحركة التغيير.

٥ ـ إن هناك علاقة وثيقة بين الوحدة والتحرير العربي، بل إن الوحدة في حدّ ذاتها عملية تحررية شاملة ضد الاستعمار الذي كانت التجزئة سلاحه الأساسي في فرض سيطرته وعملائه على الأرض العربية، وهي ما تحشده من طاقات ثورية خلاقة،

الطريق الحاسم لتصفية الاستعمار وتطهير الوطن العربي من الدخلاء والاغتصاب الصهيوني.

٦ ـ إن الوحدة الدستورية يجب أن تجد أساسها المتين في وحدة من الفكر والعمل الثوري.

٧ ـ إن الوحدة أصبحت اليوم القاعدة الراسخة التي تتحرك عليها معركة التحرر الوطني، والوسط الخصب الذي تنمو وتتكامل فيه حركة البناء الاشتراكي الديمقراطي.

إيماناً منا بكل ذلك، وتمشياً مع طبيعة المرحلة التي تمر بها الثورة العربية الخالدة ـ حالياً ـ أصبحت هناك ضرورة ملحة لـ «قيام تنظيم عربي ثوري طليعي واحد»، يقود عملية التغيير ويعزّزها بالوعي والخبرة والكفاءة، ويبني ويصقل القيادات الشعبية، مستوحياً مهامه من المنطلقات الفكرية الثورية التي أصبحت تشكل مجرى العمل الثوري العربي الصادق، وتبلور أهداف النضال العربي في الحرية والاشتراكية والوحدة.

الطليعة العربية

مادة (١) الطليعة العربية تنظيم قومي، ثوري، سرّي، يعيش بجميع مناضليه وسط جماهير الشعب العربي، ملتحماً بها، يستلهم رغباتها وآمالها، ويعكس إرادتها ومطالبها.

الأسس التنظيمية

مادة (٢) يقوم تنظيم الطليعة العربية على الأسس التنظيمية التالية:

١ ـ الشكل الهرمي لبناء الهيكل التنظيمي.

٢ ـ وحدة التنظيم.

٣ ـ موضوعية العلاقات التنظيمية.

٤ ـ جماعية القيادة.

٥ ـ الديمقراطية التنظيمية.

٦ ـ النقد الموضوعي والنقد الذاتي.

٧ ـ الإلزام والالتزام.

٨ ـ جماعية النشاط.

٩ ـ فاعلية التنظيم.

١٠ ـ مرونة التنظيم.

مادة (٣) عضوية التنظيم مقصورة على القيادات الشعبية الثورية من قوى الشعب العاملة، التي تؤهلها ثوريتها لتحمل تبعات النضال والقيام بأعبائه، والتنظيم في ذلك يشترط توافر الأساسيات التالية في العضو:

١ ـ أن يكون مواطناً عربياً، ثورياً، اشتراكياً، مؤمناً بالله وبرسالات السماء.

٢ ـ أن يؤمن إيماناً عميقاً بوحدة النضال العربي، ومن ثم وحدة العمل وأداته.

٣ ـ أن يؤمن إيماناً مطلقاً بالطليعة العربية، وأن يخلص لها ولقيادتها.

٤ ـ أن يكون قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره.

٥ ـ ألا يكون منتمياً إلى أي تنظيم سياسي آخر.

٦ ـ ألا يكون قد أدين في جناية تمسّ الشرف والخلق.

مادة (٤) يؤدي كل عضو ينضم إلى التنظيم القسم التالي:

أقسم بالله العظيم، وبشرفي، أن أكون وفياً لمبادئ وقيادة الطليعة العربية وأهدافها، ملتزماً بنظامها، منفذاً لأوامرها، كاتماً لأسرارها، وأن أضع كل قدراتي وإمكاناتي حتى آخر قطرة في دمي، تحت تصرفها، وفي خدمة أهدافها، انتصاراً لقضية الثورة العربية في تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، والله على ما أقول شهيد.

مادة (٥) يتبع في ضم القيادات الشعبية الثورية إلى عضوية التنظيم ما تصدره القيادة القومية من تعليمات في هذا الشأن.

مادة (٦) يستمد الأعضاء المناضلون حقوقهم وواجباتهم من حق الشعب العربي في أن يناضل من أجل حريته ومن أجل مصيره، فالنضال حق وواجب لكل عضو، وهو مسؤوليته التي التزم بها طواعية واختياراً.

حقوق وواجبات العضو هي:

١ ـ المشاركة في النضال بكل طاقاته وإمكاناته في إطار الأسس والقواعد التنظيمية.

٢ ـ أن يلتزم بالحفاظ على سرية التنظيم متبعاً في ذلك قواعد الأمن.

٣ ـ أن يلتزم بتنفيذ تعليمات وقرارات المستويات الأعلى طبقاً للتسلسل القيادي.

٤ ـ أن يمارس النقاش والنقد الموضوعي والنقد الذاتي في الإطار التنظيمي ووفق قواعده، وله أن يستفسر ويبدي آراءه واقتراحاته في كل ما يمس سياسة وعمل التنظيم.

٥ ـ أن يلتزم بقرارات الأغلبية في الوحدات التنظيمية.

٦ ـ أن يلتحم بصفة مستمرة مع قاعدته الجماهيرية، وأن ينشط وسطها، ويعيش معها بوجدانه وشعوره، يعي آلامها ومطالبها ويناضل من أجلها، ويكتشف من بينها القيادات لدعم بناء التنظيم وتوسيع قاعدته التنظيمية.

٧ ـ أن يمارس الانتخاب والترشيح إلى المراكز القيادية في الوحدات التنظيمية.

٨ ـ أن يكون قدوة في سلوكه الشخصي، ويضع مصلحة التنظيم وأهدافه، كمصلحة قومية عليا فوق اعتبارات مصلحته الشخصية.

٩ ـ أن يسدد شهرياً اشتراكاً قدره ٢٥ قرشاً مصرياً أو ما يعادلها من النقد المتداول في الفروع المختلفة.

مادة (٧) يجوز نقل الأعضاء وفق ظروفهم ووفق متطلبات النضال من فرع إلى آخر بقرار من القيادة أو من مفوضيها.

الهيكل العام للتنظيم

مادة (٨) يتكون الهيكل التنظيمي للطليعة العربية من ثلاثة عشر فرعاً، يستمد كل فرع منها كيانه من الكيان الواحد للتنظيم ككل. وهذه الفروع هي:

سورية ـ لبنان ـ الأردن ـ فلسطين ـ العراق ـ الخليج ـ الجزيرة العربية ـ اليمن ـ السودان ـ مصر ـ ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب.

مادة (٩) يتكون الهيكل التنظيمي من مستويات، كما يتكون كل مستوى من وحدات تنظيمية على النحو التالي:

١ ـ مستوى الخلايا، وتتكوّن كل وحدة فيه (الخلية) من ٣ ـ ٥ مناضلين.

٢ ـ مستوى الحلقات، وتتكوّن كل وحدة فيه (الحلقة) من ٣ ـ ٥ مناضلين.

٣ ـ مستوى الشُعَب، وتتكوّن كل وحدة فيه (الشعبة) من ٣ ـ ٥ مناضلين.

٤ ـ مستوى المجموعات، وتتكوّن كل وحدة فيه (المجموعة) من ٣ ـ ٥ مناضلين.

٥ ـ مؤتمر الفرع:

أولاً: يتكون مؤتمر الفرع من

أ. قيادة الفرع.

ب. أعضاء المجموعات.

وفي حالة غياب أحد أعضاء المجموعات أو تعذر حضوره، تنتخب شعبته ممثلاً لها في المؤتمر لينوب عنه.

ثانياً: مهام مؤتمر الفرع:

(١) تقييم المرحلة السابقة ومحاسبة قيادة الفرع.

(٢) وضع تصور لخطة العمل على مستوى الفرع ومقترحات على المستوى القومي.

(٣) انتخاب ممثلي الفرع للمؤتمر القومي.

(٤) ترشيح قيادة جديدة للفرع.

ثالثاً: ينعقد مؤتمر الفرع دورياً كل عام بإشراف القيادة القومية، وينعقد استثنائياً وبدعوة قيادة الفرع أو القيادة القومية.

٦ ـ قيادة الفرع وتتكون من ٥ ـ ٧ مناضلين.

مهامها:

أ. تنفيذ تعليمات القيادة القومية.

ب. تنفيذ الخطة الموضوعة من مؤتمر الفرع في ضوء الخطة القومية.

ت. متابعة الحركة التنظيمية.

ث. عقد اجتماع دوري مع أمناء سر المجموعات مرة كل شهرين.

ج. إلزام المرشحين على مستوى الفرع.

٧ ـ المؤتمر القومي:

أ. يعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في التنظيم.

ب. يتكون المؤتمر القومي من ممثلين للفرع والقيادة القومية.

ت. ينعقد دورياً كل سنتين ويجوز انعقاده بصورة استثنائية بدعوة من القيادة القومية.

مهام المؤتمر القومي:

أ. تقييم المرحلة السابقة ومحاسبة القيادة.

ب. رسم خطة جديدة للمرحلة المقبلة.

ت. انتخاب قيادة قومية للتنظيم.

٨ ـ القيادة القومية:

أ. تعتبر أعلى سلطة في التنظيم في غياب المؤتمر القومي.

ب. تتكون من خمسة مناضلين منتخبين من المؤتمر القومي.

مهام القيادة القومية:

أ. تنفيذ الخطة الموضوعة من المؤتمر القومي.

ب. اعتماد قيادات الفروع.

ت. قيادة الحركة التنظيمية والسياسية والفكرية على مستوى التنظيم.

ث. توجيه الدعوة إلى المؤتمر القومي.

مادة (١٠) يكون لكل وحدة تنظيمية في كل المستويات أمين للسر، يكون قائداً تنظيمياً لها وتقع عليه مسؤوليات وتبعات قيادتها، ويكون عضواً في المستوى الأعلى بحكم التركيب التنظيمي للمستويات داخل الهيكل الهرمي. ويتم انتخاب أمناء السر في كل المستويات سنوياً في ما عدا أمناء سر الخلايا، فيكونون بالتعيين.

مادة (١١) يكون لكل وحدة تنظيمية أمين مساعد للسر يتم اختياره بالانتخاب، ويتولى مسؤولية أمين السر في حالة غيابه.

خريطة الهيكل التنظيمي

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="11">القيادة القومية على مستوى الوطن العربي</td></tr>
<tr><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td><td>فرع</td></tr>
<tr><td colspan="11">قيادة
الفرع على مستوى قطر عربي
قيادة الفرع من ٥ ـ ٧ مناضلين
مؤتمر الفرع</td></tr>
</table>

<table dir="rtl">
<tr><td>قيادة المجموعة</td><td>مجموعة</td><td>مجموعة</td><td>مجموعة</td><td>مجموعة</td></tr>
<tr><td colspan="5">المجموعة من ٣ ـ ٥ شعبة</td></tr>
<tr><td colspan="5">شعبة من ٣ ـ ٥ حلقة</td></tr>
<tr><td>حلقة</td><td>حلقة</td><td>حلقة</td><td>حلقة</td><td>حلقة</td></tr>
<tr><td colspan="5">حلقة من ٣ ـ ٥ خلية</td></tr>
<tr><td>خلية</td><td>خلية</td><td>خلية</td><td>خلية</td><td>خلية</td></tr>
<tr><td colspan="5">أما الخلية فتتكون من ٣ ـ ٥ مناضلين</td></tr>
</table>

الجزاءات التنظيمية

مادة (١٢) يحاسب التنظيم أعضاءه في حالات الخطأ أو الانحراف، ويكون حق الدفاع مكفولاً للعضو الذي يوجه إليه أي اتهام.

مادة (١٣) الجزاءات التي يجوز توقيعها على العضو الذي تثبت إدانته هي:

١ ـ التنبيه.

٢ ـ اللوم.

٣ ـ الإنذار بتجميد النشاط.

٤ ـ تجميد النشاط.

٥ ـ الفصل، وما تراه القيادة في شأنه.

مادة (١٤) تختص القيادة القومية وقيادات الفروع بإحالة الأعضاء إلى المحاكمات التنظيمية، وتصدّق القيادة القومية على أحكام الفصل، وتصدّق قيادات الفروع على أحكام الإنذار بتجميد النشاط.

مادة (١٥) يكون جزاء التنبيه وجزاء اللوم من اختصاص المستوى الأعلى لمستوى العضو من دون محاكمة تنظيمية.

مادة (١٦) يحاسب العضو إذا ارتكب المخالفات التالية:

١ ـ الإهمال في القيام بواجباته.

٢ ـ الامتناع عن تنفيذ تعليمات المستويات الأعلى.

٣ ـ ارتكاب جريمة من الجرائم المخلّة بالشرف والخلق الطليعي.

٤ ـ الإضرار بمصلحة التنظيم والإخلال بسريته.

٥ ـ العمل على تفتيت وحدة التنظيم.

٦ ـ الانحراف عن مبادئ التنظيم.

مادة (١٧) تصدر القيادة القومية قراراً بإجراءات المحاكمات التنظيمية.

أجهزة العمليات التنظيمية

مادة (١٨) تنشأ في مقر القيادة القومية الأجهزة المتخصّصة التالية:

١ ـ جهاز التثقيف والتدريب: ويكون بمنزلة معهد يعدّ الأعضاء فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وعسكرياً ونضالياً، ويضع البرامج ويحدد الدورات التدريبية لتعميق الوعي وتنمية القدرات وفق الأساليب العلمية.

٢ ـ جهاز التخطيط والمتابعة: ويختصّ بوضع الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها وتقييمها.

٣ ـ جهاز الحركة والرقابة التنظيمية: يختصّ بتوجيه الحركة التنظيمية، ورسم تكتيكات التحرك ومراقبة تنفيذ التعليمات، واتباع القواعد التنظيمية، والتأكد من سرية الأعضاء، والحركة والعمل على تنشيط ودفع الحركة التنظيمية، وقياس فاعلية التنظيم خلال مراحل النمو والانطلاق.

٤ ـ جهاز الاتصال التنظيمي: ويختصّ برسم وسائل الاتصال ما بين الفروع والقيادة، والعكس مع تدريب مندوبي الاتصال وتنمية قدراتهم في تحقيق الاتصال الجيد.

٥ ـ جهاز الشؤون المالية: ويختص بالإشراف على الموارد المالية للتنظيم ومراقبة الإنفاق.

مادة (١٩) تنشأ أجهزة مماثلة في الفروع بقرارات من القيادة القومية.

مادة (٢٠) تفوض القيادة القومية من تختاره لقيادة هذه الأجهزة أو بعضها، ولها أن تنشئ بقرار أجهزة أخرى وفق ما تقتضيه احتياجات التنظيم.

موارد التنظيم

مادة (٢١) تتكون موارد التنظيم من حصيلة اشتراكات الأعضاء، وتقدم الفروع تقاريرها المالية كل ستة شهور على الأكثر إلى القيادة القومية، ويكون الإنفاق وفق ما تحدده قرارات القيادة القومية.

مادة (٢٢) يضم إلى حصيلة التنظيم كل ما قد يرد إلى التنظيم من مساعدات أو إعانات بعد أن تقرها القيادة القومية.

مادة (٢٣) يلتزم كل مناضل باقتطاع نسبة (٢,٥ بالمئة) من دخله الشهري كحد أدنى، وتضم إلى حصيلة موارد التنظيم.

مادة (٢٤) تنتخب كل وحدة تنظيمية في المستويات التنظيمية ابتداء من مستوى الحلقة أميناً للصندوق يكون مسؤولاً عن تحصيل الاشتراكات من أعضاء وحدته، وتسليمها إلى أمين السر الذي يسلّمها بدوره إلى أمين صندوق المستوى الأعلى، كما يكون مسؤولاً عن عمليات الإنفاق وإعداد التقارير المالية.

وبالنسبة إلى مستوى الخلية، يتولى أمين السر مسؤولية أمين الصندوق.

أحكام عامة: يصدر عن القيادة أو من تفوضه القواعد التعليمات التي تضبط حركة التنظيم، وتحدد الإجراءات التي تتبع في كافة مجالات النشاط التنظيمي في حدود ما يُنَصُّ عليه في هذا النظام الأساسي.

الملحق الرقم (٢)

ميثاق القومية العربية

الفصل الأول

مع النضال القومي العربي في جذوره وبذوره..... وعبَره ودروسه

إن الجيل العربي الذي يتحمّل مسؤوليات السير بالنضال العربي في هذا العصر نحو تحقيق هدفه القومي الكبير؛

فيتحمل مسؤوليات إتمام عملية التحول الثوري الجذري والشامل في الوطن العربي بنجاح وفي غير انحراف وفي أدق المراحل وأعقد الظروف؛

هو جيل مطالب بواجبات ومسؤوليات فكرية ونضالية وتنظيمية جسام، لا بد له؛

- كي يكون بحق على موعد مع القدر - أن يؤديها ويتحملها.

إن من أول واجبات هذا الجيل أن يوفر لنفسه وعياً جاداً بمنطق تاريخ النضال القومي العربي، يستند إلى تحليل علمي وتقييم ثوري لهذا النضال في نشوئه ونموه ومراحله، وفي انتصاراته ونكساته، وفي عبره ودروسه.

إن أداء هذا الواجب يعني إعادة كتابة تاريخ النضال القومي العربي وتحليله على أسس جديدة من الموضوعية والثورية، سواء في نطاقه القومي أو ضمن سياق التطور العالمي.

إن هذا التحليل يضع أساساً صلباً لقيم الواقع العربي القائم بحقائقه وتناقضاته، وما تتصارع فيه من قوى ومصالح وعقائد، ويضع قاعدة راسخة لإدراك حركة الحياة والتاريخ التي تبلورت في صنع هذا الواقع أثناء النضال لتغييره طلباً للواقع الجديد المنوّر، وهو يوفر سلاحاً مادياً تخوض به القوى العربية الثورية معركة اليوم من أجل الغد، على أساس صلب من تراث الأمس وعبره، ومن منطق التاريخ وسننه.

إن هذا التحليل قادر على:

١ ـ أن يبين التناقضات والمصالح والقوى الأجنبية منها والعربية، والتي تفاعلت وتصارعت في تاريخ النضال العربي خلال مراحل نموه وتطوره، ويوضح خطط هذه القوى وأساليبها وأسلحتها المادية والعلمية والنفسية المتطورة المتجددة عبر تلك المراحل.

٢ ـ أن يعمق الإيمان الواعي بالوحدة القومية للقوى الجماهيرية العربية العاملة خلال مراحل هذا النضال، وحدة إرادة ومصلحة وهدف ومصير.

٣ ـ أن يؤكد وحدة الهدف العربي الثوري المعاصر في مضمونه ومصيره، وفي طريقه وقواه، تأكيداً يعي صلة التفاعل المتبادل من قبل عناصر هذا الهدف الكبير الواحد في جميع تلك الأبعاد.

٤ ـ أن يحدد مكان النضال العربي في الصراعات العالمية في أبعادها المختلفة، ويبرز المبادئ العقائدية والقيم الإنسانية الشاملة التي تجسمها الثورة العربية بهدفها ومسيرتها وتجربتها الحضارية الثورية المعاصرة.

إن تاريخ النضال العربي ـ شأن تاريخ نضال كل الشعوب والأمم ـ هو سجل أمين لتجارب الأمة العربية، نابض بالحركة والحياة، حافل بالانتصارات والنكسات، مليء بالدروس والعبر، يحسم الأصالة القومية لهذه الأمة، ويكشف عن طاقاتها الحضارية الخلّاقة، ويؤكد سعيها الدائب من أجل خير الإنسان وكرامته، وهو يتألف من حقب ومراحل، ولكنها متصلة لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى، ولا يجوز تحليلها أو تقييمها بمعزل عن مرحلة تسبقها وأخرى تلحقها.

وإذا كنا نركز الانتباه مع حقبه الحديثة من تاريخ النضال العربي التي تبتدئ من مطلع القرن التاسع، وتمتد حتى القرن العشرين، فإن ذلك لا يعني أن جذور النضال

العربي لا تمتد عميقة في أغوار التاريخ وبعيدة في أرض الوطن قبل ذلك القرن بكثير.

فمنذ زمان بعيد في الماضي، لم تكن هناك سدود بين شعوب وبلاد المنطقة التي تعيش فيها الأمة العربية اليوم، وتكوّن وطن هذه الأمة، ولم يعش أي بلد من بلاد هذه المنطقة في عزلة عن بقية بلادها، بل كان كل منها يتفاعل مع ما حوله، فيؤثر فيه ويتأثر به، بالوعي دائماً وباللاوعي في بعض الأحيان، كما يتفاعل الجزء مع الكل.

فكانت موجات الهجرات البشرية التي تعبرها متشابكة، وكانت تيارات التاريخ التي تهب عليها واحدة، كما كانت مساهمتها في التأثير في هذا التاريخ مشتركة.

وكانت بلاد المنطقة مهد الحضارات الإنسانية، وكانت شعوبها المعلم الأول للبشرية، ففي مختلف بقاعها بدأ الإنسان يخطو خطواته الأولى نحو الحضارة، ومن هذه البقاع انبثق النور الروحي والإشعاع الفكري، وأضاء عقول ونفوس العالمين.

تلك حقيقة ثابته تظهرها دراسة تفاعل الموجات البشرية التي عمّت المنطقة وتاريخ الحضارات القديمة التي ازدهرت فيها.

ولقد قامت هذه الأمة الفتية بأعظم الأدوار إسهاماً في الحضارة الإنسانية، دفعاً بها إلى الأمام ودفاعاً عنها، في عصور كانت فيها أوروبا تتخبط في ظلام القرون الوسطى، ولم تكن فيها الأمم الأوروبية المعاصرة قد بلغت أولى مراحل النشوء والتكون.

فتأسست الدولة العربية دولة كبرى ضمت الأمة العربية في وطنها الكبير في وحدة مستمرة، وشملت تحت لواء الأخوة الإسلامية شعوباً وبلاداً أخرى.

وازدهرت الحضارة العربية الإسلامية حضارة شامخة صنعتها الأمة العربية بالأصالة القومية الخلاقة، وبالانفتاح الإنساني غير المتعصب، فأودعت في صنعها عبقريتها الحضارية الفتية، واستوعبت فيه كذلك حضارات المنطقة وغيرها من الحضارات القديمة.

وحملت الأمة الإسلامية رسالتها الحضارية إلى أمم وشعوب أخرى، دعوة صادقة للتآخي الإنساني تقوم على دعوة الناس من قبائل وشعوب إلى أن يتعاونوا فتقضي على التمييز العنصري، وعلى دعوتهم إلى التسامح الديني القائم على احترام حرية العقيدة، فترفض الإكراه في الدين والاضطهاد والاستغلال باسمه.

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها، كانت الأمة العربية قد تحمّلت برسالة منقطعة النظير مسؤوليات حاسمة لصالح المنطقة والعالم أجمع، دفاعاً عن وطنها، وحفاظاً على وجودها القومي، وحماية لتراثها الحضاري، وذوداً عن الحضارة الإنسانية، ووقوفاً في وجه الطغيان والاستغلال والدمار.

كانت قد تحمّلت مسؤوليات التصدّي لأولى موجات الاستعمار الأوروبي التي جاءت متسترة وراء صليب المسيح، وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم، تلك الموجات الغازية التي اتجهت إلى عدة أجزاء من الوطن العربي، مستهدفة احتلاله واستغلاله، وسحق الوجود العربي فيه، ومحو حضارته، فاستطاعت الأمة العربية بنضال موحد متواصل أن تطرد الغزاة.

وكانت قد تحمّلت المسؤوليات المادية والعسكرية في ردّ غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق، واجتازوا جباله حاملين معهم الخراب والدمار، فأوقفت زحفهم وصدّتهم، ودفعت عن العالم شرّهم.

ولكن تلك الدولة العربية الكبرى لم تلبث، بعد قرون من القوة، أن تفككت وانهارت، وهذه الحضارة العربية الشامخة لم تلبث، بعد عصور من الازدهار، أن جمدت وذوت، وعرفت نظم في الوطن العربي مع أواسط القرن السادس عشر واقعاً مختلفاً مفككاً، الأمر الذي سهل على الغزاة العثمانيين أن يجتاحوا الوطن العربي ويبسطوا عليه ظلام سيطرتهم، وأن يفرضوا على حركة الحياة والتاريخ بين ربوعه مرحلة طويلة من الجمود والتخلّف، ومن النضال الذي يفجره الجمود والتخلّف كذلك.

إن تحليلاً عاماً لحركة الحياة ومسيرة التاريخ في الوطن العربي خلال هذه المرحلة الطويلة التي تمتد من قبل ظهور الإسلام حتى بداية الغزو العثماني، هو تحليل قادر على أن يبرز بالملاحظة ثلاث وقائع هائلة كبيرة، وأن يؤكد بالاستقراء دلالاتها العقائدية التاريخية.

أ ـ الواقعة الأولى: هي أن شعوب الوطن العربي وحضارتها، التي كان التفاعل البشري والحضاري قائماً بينها في صوره المختلفة منذ أقدم العصور، انصهرت بالفتح العربي الإسلامي، لتتكون منها الأمة العربية، أمة واحدة بقومية واحدة، تملك منذ ذلك التاريخ جميع المقوّمات العملية للأمة الواحدة ذات القومية الواحدة.

ودلالة هذه الواقعة تتصل بنشوء الأمم والقوميات، فتنتفي النظرية المادية التاريخية في تفسيرها المطلق لنشوء الأمم والقوميات، بأنه وليد نشوء علاقات الإنتاج البرجوازية وقيام سوقها، وفي إصرارها العنيد على أن المصير التاريخي للأمة والقومية مرتبط بالمصير التاريخي لتلك العلاقات الإنتاجية، وهذه السوق البرجوازية.

ب ـ الواقعة الثانية: هي أن الإمبراطورية العربية الإسلامية، التي قامت فشملت شعوباً وبلاداً كثيرة، غير الأمة العربية ووطنها، تفكّكت وانهارت على الرغم من مشاعل الحضارة التي ارتفعت بين ربوعها في ظلام العصور الوسطى، وعلى الرغم من أن وحدتها وممارسة السلطة فيها كانت تقوم باسم الدين، وباسم الخليفة أمير المؤمنين.

ولقد كان المصير نفسه هو مصير الإمبراطورية التركية الإسلامية بعد ذلك، كما كان مصير الإمبراطورية الرومانية المسيحية والإمبراطورية الفارسية المجوسية قبل ذلك أيضاً.

ودلالة هذه الواقعة تتصل بمصائر الدول الإمبراطورية، فتؤكد مبدأين أساسيين:

ـ الأول أن الصراع الطبقي ضد الاستغلال والاستبداد والسخرة وضد نظم الحكم التي تتجسم فيها هذه المعاني ـ مهما كانت الشعارات التي تحاول أن تختفي وراءها ـ طلباً من الجماهير العاملة لحقها في جهدها هو عامل أساسي وحاسم في دفع حركة الحياة والتاريخ والتطور.

ـ الثاني أن النزوع القومي ضد التسلط الأجنبي، وضد الدول التي تستوعب أمماً وأوطاناً غير أمتها وشعبها، طلباً من هذه الأمم لدولها القومية في أوطانها، هو عامل أساسي آخر يقف مع عامل الصراع الطبقي، جنباً إلى جنب، وعلى المستوى نفسه من الأولوية، في دفع حركة الحياة والتاريخ والتطور.

ج ـ الواقعة الثالثة: هي أن النضال العربي في مواجهته الطويلة للغزاة الصليبيين، والتتار من بعدهم، عانى كثيراً النكسات حتى تمكّن من أن يحقق النصر التاريخي بصدّ موجاتهم وإحباط أطماعهم.

ودلالة هذه الواقعة تتصل بمنطق هذا النضال، فتؤكد قانونه الأساسي منذ ذلك التاريخ، هو أن وحدة النضال والقيادة هي سبيل النصر بمقدار ما أن تفتيت النضال والقيادة هو طريق النكسة.

كان الغزو العثماني للوطن العربي في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، بداية عهود مظلمة عرف فيها تاريخ الأمة العربية قروناً من الركود والانحطاط الحضاري المادي والفكري والروحي، امتدت في ظل الخلافة العثمانية حتى مطلع القرن الثامن عشر تقريباً.

لقد تمكّن الغزو العثماني من أن يضع الأمة العربية تحت سيطرة الخلافة العثمانية، متنهزاً الضعف الذي طرأ على الأمة العربية بفعل قوى الشعوبية والاستغلال والجمود، ومستفيداً من تهديد الخطر الأوروبي الذي برز إثر الكشوفات الجغرافية الأوروبية للوطن العربي، ومستغلاً لواء الإسلام.

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا قد دخلت عصر النهضة والبحار، وبدأت تتحرك بسرعة على طريق الانتقال من عهود الإقطاع إلى عهود الرأسمالية، فإن سيطرة الخلافة العثمانية المتعاونة أحياناً، والمتعارضة أحياناً أخرى، مع الحكام الدخلاء والطبقات الإقطاعية المستغلة، كانت تفرض على الأمة العربية في وطنها الكبير أوضاعاً قائمة على التسلط الاستعماري العرقي والاستغلال الطبقي والاستبداد الفردي، وقد تبلورت في أحوال مريعة من التخلّف المادي والجمود الفكري والتأخر الحضاري.

ولكن منطق التاريخ الذي يأبى الركود والجمود، وأصالة الأمة العربية التي ترتكز على تراث حضاري شامخ، ومقومات وجود قومي راسخ، وتحدّي الطبقات الكادحة للاستغلال والاستبداد والسخرة، كانت عوامل أساسية ثلاثة لم تلبث، مجتمعة، أن حركت قوى التمرّد والثورة على الاستعمار والاستغلال والاستبداد المقنعة باسم الخلافة العثمانية، التي كانت تفرض على الأمة العربية دونما مبرر حقيقي، تصادماً بين الإيمان الديني الأصيل وإرادة الحياة القومية والإنسانية التي ترفض الاستعمار والاستغلال والاستبداد.

إن هذه الإرادة لم تلبث أن انطلقت تقاوم عوامل الضعف والتفتت والجمود التي فرضتها الخلافة العثمانية، استعماراً، واستغلالاً، واستبداداً ورجعية باسم الدين، والدين في حقيقته وجوهره منها براء.

لقد عجز الاستعمار التركي عن بسط نفوذه على بعض أجزاء الوطن، كاليمن وكالمغرب، مثلاً، وتمكنت أجزاء أخرى من أن تكسر نير السيطرة التركية الفعلية، وإن

بقي الحكم فيها على صلة واهية بالخلافة العثمانية، وتابعاً في الشكل للسلطان، كمصر وتونس والجزائر ومراكش.

وإذا كان تحالف الحكام الدخلاء من الطبقات الإقطاعية المستغلة، سواء الدخيلة التي استقدمها هؤلاء الحكام أو المقيمة التي التفت حولهم، شأنها مع كل حاكم، قد وثب على نضال الشعب الأصيل وقواه العاملة - وهي بصفة خاصة طبقة الفلاحين - فانتزع الأرض واغتصبها واقتسمها بما عليها، ومن عليها، وحاول بكل قوة سحق هذه الطبقة التي تكوّن الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة العربية في كل قطر عربي... إذا كان الأمر كذلك، فإنه، في المقابل، من الثابت تاريخياً أن موجات النضال الشعبي الأصيل لم تنقطع إلا لتتجمع، فتواصل الكفاح من جديد، وأن ظهور المعلمين المجددين والثائرين لم يتوقف إلا ليتجمع، فيجعل من منابر العلم في الأزهر والقيروان وفاس والمدينة ودمشق وبغداد وغيرها حصوناً لمقاومة قوى التسلط والاستغلال والاستبداد وعوامل الضعف والتخلف والجمود.

وعلى الرغم من موجات النضال وصرخات المصلحين، فقد تمكّن ذلك التحالف أن يجمد حركة الواقع العربي الإنتاجي الاقتصادي الاجتماعي تجميداً يكاد يكون تاماً، حتى إننا لنجده في مطلع القرن الذي بدأ يشهد ظهور الاستعمار الأوروبي واقعاً زراعياً بدائياً إقطاعياً متخلفاً:

- الأرض: فيه هي الثروة الطبيعية الأولى، ووسيلة الإنتاج الأساسية.

- الفلاح: فيه هو القوة العاملة المنتجة الأولى، وهو النسبة الساحقة من المواطنين.

وإلى جانب الأرض والفلاح، نجد قطاع «الحرف والتجارة» قطاعاً إنتاجياً محدوداً في حجمه، وفي القوة العاملة التي يمثلها، وإن كان يمثل الأكثرية الساحقة من سكان المدن، كما نجد أيضاً قطاع «البداوة» يكمل الصورة الاقتصادية الاجتماعية العامة، ويكوّن نسبة غير قليلة من المواطنين، تكاد تكون في الجزيرة العربية أكثرية السكان الساحقة.

وبينما كان الفلاح هو الذي يعمل في الأرض، كانت ملكية الأرض تنقسم بين «الإقطاعيين» الذين يملكون رقبة بعضها، و«الخلافة» التي تملك رقبة البعض الآخر وتسلّمه إلى متعهدي «الضرائب والأعشار»، وتكون النتيجة أن تقع رقاب الفلاحين

مع رقبة الأرض بين أيدي أولئك الإقطاعيين والمتعهدين الذين يمتصون دم الفلاحين، فيدفعون الجزء المستحق منه للسلطان، وتنتفخ بالفائض كروشهم.

كانت الأرض والفلاح ـ هما وسيلة الإنتاج وقواه الحقيقية في هذا المجتمع ـ هنا الموضوع الأساسي للاستغلال والاستبداد وللسخرة والهدر، وإن نال الحرفيون وصغار التجار في المدن شيئاً غير قليل من هذه المعاناة.

بل لقد كان الفلاح أيضاً موضوع «السخرة العسكرية» لأن أبناء الطبقات الإقطاعية والحاكمة الموسرة كانوا يدفعون بدل العسكرية أو يحصلون على الإعفاء منها، أو يتمتعون بالمراكز والرتب لتبقى «الخدمة» من حظ أبناء الفلاحين.

ولقد كانت قوى الاستغلال في ذلك المجتمع تتمثل بـ «تحالف» يتكون من الطبقة المتحكمة في الخلافة العثمانية، وطبقة الإقطاعيين من مالكي الأرض أو متعهدي الأعشار المحليين، الدخيل منهم والأصيل، ومن فئة الحكم والإدارة على مختلف مستوياتها ودرجاتها: من السلطان في الآستانة إلى الولاة والحكام المحليين، ومن كبار الموظفين إلى رجال «الجندرمة» وجباة الضرائب والأعشار الذين كانوا يتوجهون إلى الريف، كممثلين للدولة، فيحملون رسالتها إلى الفلاح: سوطاً في يد، وحقيبة جباية في اليد الأخرى.

وفي هذا السلّم الطبقي الطويل الذي يتكون من قوى الاستغلال والرجعية التركية والدخيلة والوطنية، كان كل ينال من إنتاج الأرض وعرق الفلاح على قدر طاقته في التسخير والفساد، وعلى قدر سلطته ومكانه من درجات سلّم الاستغلال.

وحيثما شهدت «الأرض» في تلك الأيام «إعادة في التوزيع» مردها تغيير السلطان للوالي في بعض الأقطار العربية أو «استقلال» الولاة في بعضها عن مركز الخلافة، فإنه لم يكن يتحقق من إعادة توزيع الأرض أكثر من خلق إقطاعيات جديدة يمتلكها الدخلاء وأسرهم وخدمهم، أو توسيع إقطاعيات كبرى قائمة قبل ذلك.

وحيثما شهدت «الأرض» في تلك الأيام أيضاً أي «مقدار من الاستصلاح» ـ يستحق الذكر، فإنما كانت المنفعة تعود أيضاً على طبقة الاستغلال والرجعية بتوسيع نطاق طبقة الإقطاعيين المالكين أو بتوسيع مساحة الإقطاعات القائمة التي تمتلكها.

على أن وصفنا هذا للواقع العربي في أساسه الإنتاجي - الاقتصادي الاجتماعي - بأنه «إقطاعي» لا يجوز أن ينسينا الفروق النوعية بين هذا الواقع «الإقطاع العربي» بتناقضاته وقواه وصراعاته التي انبثقت منها حركة النضال العربي الأصيلة، فنمت وتطورت حتى ولدت «الثورة العربية»: الوحدوية - الاشتراكية - الديمقراطية، وبين الواقع الإقطاعي الأوروبي بتناقضاته وقواه وصراعاته التي قامت فيها الحركات البرجوازية الرأسمالية الأوروبية، ثم نمت وتطورت لتلد بنموها وتطورها الاستعمار الإمبريالي كامتداد لها، والثورة الشيوعية، كرد عليها وحل للتناقضات التي نمت في داخلها.

إن أهم هذه الفروق ما يلي:

- الأول: أنه بينما جاء الإقطاع كأسلوب إنتاج ونظام مجتمع مرحلة انطلاق إلى الأمام والأعلى في حركة تطور داخلي أصيل صاعد لشعوب أوروبا، فإنه جاء كأسلوب إنتاج ونظام مجتمع، تجسيماً لمراحل انحدار إلى الخلف والأدنى في حركة تدهور متواصل أصابت الأمة العربية بعيد صدر الإسلام، وبلغت مداها في النظام الذي كان قائماً في ظل الخلافة العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر.

- الثاني: أنه بينما كان رجال الدين في المجتمعات الإقطاعية الأوروبية يكوّنون طبقة واضحة المصالح والمعالم تشترك في الصراعات الدائرة في هذه المجتمعات، وبينما كانت الكنيسة فيها مؤسسة تمتلك تلك المصالح الطبقية وتدافع عنها، وتمارس باسم الدين سلطات دنيوية مادية على أساس فكرة تمثيل الله في أرضه، كظل له ونيابة عنه، فإن الأمر في المجتمع العربي الإقطاعي كان مختلفاً اختلافاً أساسياً ونوعياً نجد فيه أن أسلوب الطبقات المستغلة والفئات الحاكمة في استغلال الدين الإسلامي لمصالحها، يأخذ صيغة أخرى مختلفة أيضاً.

فلم يكن رجال الدين في هذا المجتمع طبقة، ولم يعرف هذا المجتمع مؤسسة كالكنيسة تمثل هذه الطبقة وتدافع عن مصالحها، ولم تستقر فيه كذلك أية مؤسسة أنها تمثل الله في أرضه كظل له ونيابة عنه، بل إن المحاولات التي بدأت منذ تأسيس الدولة الأموية، واستمرت عبر التاريخ حتى سقوط الخلافة العثمانية، والتي كانت تستهدف إقحام هذه «الفكرة» على المجتمع العربي، وإضفاءها على «الدولة» أو الخليفة، أمير المؤمنين «رأس الدولة»، قد تحطمت جميعها على جوهر الدين الإسلامي الذي يرفض الفكرة من أساسها وينبذها.

- الثالث: أنه بينما كان التناقض الأساسي في المجتمعات الأوروبية أثناء مرحلة الإقطاع يقوم تناقضاً داخلياً بين الفلاحين ومالكي الأرض من طبقات النبلاء ورجال الدين، فإنه في الأمة العربية خلال المرحلة موضوع بحثنا كان يقوم بين الفلاحين وقوى الاستغلال التي كان العنصر الأجنبي المستعمر والدخيل عنصراً أساسياً فيها.

- الرابع: أنه بينما كانت حركة صراع التناقضات وحلها في المجتمعات الإقطاعية الأوروبية تنشأ وتنمو داخل هذه المجتمعات بغير تدخل مباشر من قوى أجنبية خارجية، فإنها في المجتمع العربي أخذت تنشأ وتنمو في مرحلة عالمية، كانت البرجوازية الأوروبية النامية قد أصبحت فيها قوة فعالة تتدخل في تلك الحركة تدخلاً مباشراً متزايداً كقوة أجنبية خارجية. وبينما نجد هذه الحركة في أوروبا قد ولدت طبقة البرجوازية والرأسمالية ولادة طبيعية في أعقاب النهضة الصناعية، فإننا نجدها في المجتمع العربي لا تعرف ميلاداً طبيعياً وأصيلاً لهذه الطبقة.

لذلك، فإنه من أكبر وأخطر الأخطاء التاريخية الواعية أو غير الواعية، أن نغفل هذه الفروق النوعية أو نتغافل عنها، عندما نصف حالة الإنتاج وأسلوبه في الواقع العربي بأنها «الإقطاع»، لأننا بهذا نقصر عن إدراك النتائج العقائدية والقيمية والحركية النابعة من تلك الفروق، ونقصر بصفة خاصة عن وعي خطط الرأسمالية الإمبريالية وأساليب احتكاراتها العالمية في ضرب حركة النضال والتقدم العربية الأصيلة، ولا سيَّما في مجال الإنتاج بمستواه وقواه وعلاقاته، في المرحلة التي نحن بصددها، ثم في المرحلة التالية القائمة اليوم.

لقد تكوّنت بذور النضال العربي وتعمقت جذوره في ذلك الواقع الإقطاعي المتميز، فنمت في ترابه وتراثه حركة نضال أصيل تسير على طريق حل التناقضات القائمة في ذلك الواقع، حتى بلغت في مطلع القرن التاسع عشر مستوى الانتفاضات الثورية.

ولكن هذه الحركة النضالية العربية النامية واجهت مع مطلع القرن التاسع عشر قوة أجنبية صاعدة تأخذ مكاناً فعالاً في الصراع الدائر داخل الوطن العربي وحول مصيره، تتقدم مزوّدة بالعلم الحديث وبالسلاح المبني على هذا العلم لتحاول بالقوة وبالخديعة، أن تمسك بزمام مقدرات الوطن العربي ومصيره، ألا وهي القوة الرأسمالية الأوروبية

الصاعدة التي يفتح انطلاقها الاستعماري مرحلة عالمية جديدة تؤثر تأثيراً بالغاً في نضال جميع الشعوب والأمم.

إن تحليل النضال العربي خلال هذه المرحلة التي تبلغ حوالى قرنين ونصف، يؤكد من جديد المبادئ الأساسية التي أكدتها الحقبة السابقة، ويبرز فوق ذلك واقعة أساسية ذات دلالة كبيرة لا بد من استيعابها في فهم وتقييم النضال العربي في مراحله التالية:

أما الواقعة، فهي أن فجر اليقظة كان قد بزغ في سماء الواقع العربي قبل قيام الغزو الرأسمالي الاستعماري الأوروبي، وأن جذور النضال المجسم لتلك اليقظة كانت أعمق في تراب هذا الواقع وتراثه من مجرد الانفعال بهذا الغزو أو رد الفعل له. فلم يكن الغزو الرأسمالي الاستعماري الذي بدأت تعانيه بلاد الوطن العربي مع مطلع القرن التاسع عشر، هي العوامل الأصيلة التي صنعت اليقظة القومية العربية في ذلك الوقت، كما يقول بعض المؤرخين.

لقد جاء الغزو الرأسمالي الذي كانت تقف أمامه شعوب الأمة العربية ليجد هذه الشعوب في يقظتها القومية التحررية ترفض الاستعمار العثماني المقنع باسم الخلافة وتقاومه.

وجاء ليجدها في يقظتها الطبقية التقدمية تقاوم في الوقت نفسه الظلم والسخرة والفساد التي كانت تمارسها، بالإضافة إلى مركز الخلافة، الطبقات المستغلة بقيادة حكامها المباشرين من المماليك وملوك الطوائف والأمراء وأمثالهم.

وجاء ليجد الأمة العربية أيضاً تموج بتيارات جديدة هي بجوهرها وفي مرحلتها تيارات ثورية عربية تحررية تقدمية، تنبع هنا وهناك من مراكز العلم والحضارة التي لم يطفئها ظلام العهود العثمانية، وفي مقدمتها الأزهر الشريف وجامع الزيتونة وجامع النجف الأشرف.

إن دلالة هذه الواقعة الكبرى تتصل بالحركة القومية العربية، وتثبت أنه من قبيل الخطأ التاريخي الفاحش، أو أنه من باب المكابرة المشبوهة في واقعها وأغراضها، تجاه فهم وتقييم حركة الحياة والتاريخ في الأمة العربية، وما يترتب عليه من فهم وتقييم للحركة القومية العربية الحديثة وللنضال الجماهيري في الوطن العربي، ثم للثورة العربية في جميع أبعادها.

أولاً: أن تفسر الحركة القومية العربية في جذورها وبذورها، وفي اليقظة التي كانت أول مراحل نشوئها، على أنها مجرد رد فعل للغزو الاستعماري، أو أنها وليد الأفكار والنظريات القومية الأوروبية التي حملتها البرجوازية الأوروبية أثناء نموها وتطورها الاستعماريين.

ثانياً: أن تقيم الحركة القومية العربية في جميع أبعادها من نشوئها ونموها وتطورها إلى مبادئها وقيمها، إلى أهدافها ومناهجها، إلى قواها الاجتماعية الأساسية، إلى دورها التاريخي، بالمنطق والمقاييس التي تقيم بها الحركات القومية البرجوازية الرأسمالية الأوروبية وأن نشوء الحركات القومية البرجوازية الأوروبية والأمريكية امتداد لها، وأن التركيب الطبقي والصراعات الطبقية في هذه الأمم، إنما تجسم خط سير تاريخي، وحركة تطور مجتمعات بشرية، يتباينان تبايناً أساسياً مع خط السير وحركة التطور التي نشأت بها الأمة العربية، والتي تجسمها الحركة القومية الحديثة، كنموذج للحركات القومية الثورية التي نشأت في البلاد المستعمرة المتخلفة، وعلى الأخص في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن إدراك هذه الواقعة التاريخية الكبرى، ووعي دلالاتها النظرية، أمران ضروريان لفهم سير حركة الحياة، ومسيرة التاريخ على صعيدها العالمي عامة، وفي الوطن العربي خاصة، ولا سيما لدى تحليل النضال العربي في الحقبة التالية من تاريخه التي تمتد من مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم.

شهد التاريخ مع مطلع القرن التاسع عشر، بل قبل ذلك، نشوء الرأسمالية الأوروبية، ثم شهد بعد ذلك نموها وتطورها، وهي تتخطى نطاق استغلال الجماهير الكادحة من شعوبها لتبلغ مرحلة الاستعمار بمعناه العلمي.

لقد شهد التاريخُ الرأسمالية المستعمرة تنطلق في نهم وشراسة وبربرية تبحث عن الثروات الطبيعية والبشرية خارج حدود بلادها تنهبها وتستغلها على أبشع الصور والأشكال، وعلى الأخص في بلاد آسيا وأفريقيا.

ثم شهد جيوش الدول الرأسمالية المستعمرة وأسلحتها الرهيبة، وهي تسير في أعقاب رأس المال المستعمر بشركاته ومغامريه، لتمكن له وتحميه وتفتح أمامه آفاقاً متوسعة، فتغزو الأمم والأوطان، لتستنزف الثورات، وتستعبد الشعوب، وتهدر كرامة الإنسان، ولتحاول تجميد حركة الحياة ومسيرة التاريخ أو التحكم في مسار هذه الحركة ومصيرها.

ولقد تعرضت الأمة العربية في وطنها الكبير إلى الغزو الرأسمالي الأوروبي الصاعد، وهي تعيش الواقع الذي وصفناه، فتمكّن الغزاة الرأسماليون الأوروبيون بالقوة والخديعة، وبموافقة الخلافة العثمانية أحياناً، وبغير موافقتها أحياناً أخرى، أن يحكم قبضته على أجزاء كثيرة من الوطن العربي، وأن يقيم قواعد لنفوذه في أجزائه الأخرى.

فلقد تمكّن الاستعمار الفرنسي أن يحتل الجزائر وتونس والمغرب، وتمكّن الاستعمار الإنكليزي من أن يحتل مصر والسودان، وأن يبسط سيطرته على عدن وشواطئ الجزيرة العربية، كما تمكّن الاستعمار الإيطالي أن يغزو طرابلس ويحتلها؛ كل ذلك في مواجهة مقاومة جماهيرية ضاربة شهدتها جبال الأوراس ومروج الجزائر وربى تونس والمغرب، وشهدتها كذلك سهول وأعالي النيل وشواطئ طرابلس وصحاريها.

كما تمكّن كل من الاستعمار الإنجليزي والفرنسي، بل والروسي، أن يقيم لنفسه قواعد من النفوذ المبني على العلاقات الطائفية بصفة خاصة، في بقية أجزاء الوطن التي بقيت خاضعة للحكم العثماني.

وحيثما تحقق للرأسمالية المستعمرة الغازية بسط سيطرتها على أي جزء من الوطن العربي فإنها:

باشرت منذ البداية نسف ما وجدته من خطوات على طريق التقدم الصناعي أو التجاري مهما كانت بسيطة، لتعيد الإنتاج إلى مرحلة الزراعة البدائية المحضة، كما حدث في أقطار المغرب العربي ومصر.

واتجهت كذلك إلى الثروات الطبيعية المعدنية الموجودة في جوف الأرض، ما كان منها معروفاً مستغلاً، أو ما كانت الشركات الرأسمالية والمغامرين قد عرفوا مواقع وجوده أو احتمالات هذا الوجود، فوضعت يدها عليه، وعلى مناطق شاسعة من الأرض المحيطة به من أجل استغلاله أو التنقيب عنه.

ثم انثنت بعد هذا الأمر تقبض على أملاك الدولة الأميرية، وتضيف إليه ما تنتزعه من ملكيات الأسر الإقطاعية والملاك الكبار والصغار الذين أسهموا في مقاومة الغزو والاحتلال أو الذين يبدون مقاومة لسلطاته لتعيد توزيع حصيلة هذا النهب الشامل على المستعمرين الأجانب الذين تستوردهم من بلادها لتملكهم الأرض المنهوبة، وعلى بعض العملاء من الحكام والسكان الأصليين الذين تعاونوا مع الغزاة المحتلين أو الذين

ترغب السلطات الاستعمارية المحلية في تشجيعهم ورعايتهم، وفقاً لاعتبارات كثيرة ومعقدة كانت تقدرها هذه السلطات.

ومع إعادة توزيع الأرض على هذه الصورة، كانت تتم أيضاً بالتبعية إعادة توزيع الفلاحين كأدوات إنتاج رخيصة ملحقة بالأرض يمتلكهم من يمتلكها.

لقد أصبح الوطن العربي ساحة لصراع شامل ومرير ومتطور يدور بين ثلاث قوى رئيسية هي:

١ ـ الاستعمار التركي الإقطاعي المتداعي الفاسد.

٢ ـ الاستعمار الأوروبي الرأسمالي المتقدم الصاعد.

٣ ـ النضال العربي الفتي النامي.

ولقد أصبح النضال العربي بذلك يخوض معركة قاسية غير متكافئة، تواجهه فيها قوتان، ويدور خلالها على جبهتين.

وخلال مرحلة طويلة من التاريخ تغطي قرناً ونيف من الزمن بقيت ملامح النضال العربي مطبوعة بملامح الواقع الذي نشأ فيه، ويتأثر بثنائية العدو الذي يواجهه، والجبهة التي يحارب على امتدادها، فأصابه كما أصاب القوتين الأخريين تطور وتغير بلغ ذروته بوقوع الحرب العالمية الأولى، وبالنتائج التي ترتب عليها.

لقد سارت الخلافة العثمانية التي كان يختفي وراءها الاستعمار التركي الجامد الفاسد خطوات واسعة في هذه المرحلة على طريق التفتت والانحلال والمرض بحكم ما كانت تمثله من جمود ورجعية يتناقضان مع منطق الحياة وتقدمها، وبسبب ما بذله الاستعمار الأوروبي الجديد من جهود في إضعافها وتفتيتها وانحلالها، وإن لم يحاول لأغراضه ومصالحه، وبسبب التنافس بين دوله أن يجهز عليها.

وعندما قامت في أواخر القرن التاسع عشر محاولات شباب تركيا الفتاة لتعالج حال الإمبراطورية التركية المتداعية لم تكن هذه المحاولات أكثر من حملات قاسية تجسم سياسة قومية شوفينية ضد القوميات غير التركية وعلى الأخص ضد القومية العربية، فقد كان المفهوم «القومي الشوفيني الاستعماري» هو المفهوم الذي نقله رجال تركيا الفتاة عن أوروبا، والذي نبعت منه سياستهم في محاولة الحفاظ على تلك الإمبراطورية. ولقد استهدفت هذه السياسة سحق مقوّمات الأمة العربية وتراثها، وهدر

قوميتها وكرامتها، كما حاول واضعو تلك السياسة تنفيذها وتغطية أهدافها الحقيقية بالتحالف مع بعض الطبقات والأسر العربية المستغلة والإقطاعية، ففشل هذا التحالف وانفضح في طرفيه؛ التركي الطوراني، والعربي الرجعي، كما فشلت تلك السياسة وانفضحت أهدافها الاستعمارية العرقية.

ولقد طورت الرأسمالية المستعمرة الغازية أساليبها في الوطن العربي تبعاً لتطور مصالحها وصراعاتها، وتجسيماً لتطلعاتها في الوطن العربي وموقفها من الأمة العربية. حتى لقد كان ذلك التطلع والموقف ينبعان أساساً، شأن التطلع والموقف الرأسمالي الاستعماري من جميع الأمم والأوطان، من التطلع إلى نهب ما في هذا الوطن من ثروات طبيعية هائلة، وإلى استغلال ما فيه من طاقات بشرية عاملة، ثم من التطلع إلى ما يتمتع به هذا الوطن بصفة مميزة من مركز جغرافي استراتيجي يتوسط به قارات العالم القديم، ويشرف به على الطرق الرئيسية بينها، فيتحكم بالتالي في شرايين الحياة الرأسمالية الاستعمارية التي بدأت تعتمد إلى حد كبير على المصالح المستغلة الضخمة التي أقامتها في الهند وجنوبي آسيا، ولا سيَّما بعد أن خسرت الرأسمالية الأوروبية مستعمراتها في أمريكا، ثم بعد أن شقت قناة السويس.

ولكنهما فوق ذلك كانا تطلعاً وموقفاً ينطويان إلى جانب ذلك على عامل خاص يجمع عنصري الحقد والخوف التاريخيين من أمة تعرف دول الاستعمار إمكاناتها الحضارية ومقوّمات الكفاح والصمود فيها.

لقد أطالت دول الرأسمالية الأوروبية الصاعدة من عمر الخلافة العثمانية، فلم تجهز على «الرجل المريض» لأسباب كثيرة، من أبرزها ما كان قائماً بين هذه الدول نفسها من تنافس وصراع.

ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه الدول الرأسمالية الأوروبية ـ على الرغم مما كان قائماً بينها من تناقضات وصراعات ـ فإنها منذ أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر، كانت تلتقي مع بعضها البعض، ومع الخلافة العثمانية أيضاً، على ضرورة الحيلولة دون قيام وحدة جديدة في المنطقة على أنقاض هذه الخلافة، وكانت تتفق كذلك على أهمية الوقوف المشترك أمام خطر قيامها ونموها، ألا وهما قوة الأمة العربية، والخطر الذي يترتب على نمو هذه القوة الجديدة.

لذلك، فإن تلك الدول الاستعمارية في مواقفها تجاه الخلافة العثمانية كانت توجه كل العناية والاعتبار لتلك الاحتمالات، فكانت تعمل جاهدة في وعي وتخطيط كي لا يؤدي انهيار الخلافة العثمانية إلى ميلاد «الخطر العربي» بقيام «الوحدة العربية».

ولذلك أيضاً، فإن أعمق وأعرق خطوط السياسات الاستعمارية الكبرى في الوطن العربي كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي لا تزال حتى اليوم خطوطاً أساسية ثلاثة:

أ ـ الخط الأول: قتل نمو الوعي القومي العربي الوحدوي، والحيلولة دون تطلع الجماهير العربية بالأمل والنضال نحو الوحدة العربية.

ومن أجل ذلك، لجأ الاستعمار، بجميع الأساليب والوسائل من قوة وقهر، إلى تضليل وتزييف واصطناع الفلسفات والتيارات والحركات العنصرية والشعوبية والطائفية، وإلى قائمة المصالح والعروش والحكومات الانفصالية الإقليمية.

ب ـ الخط الثاني: فصل الاستعمار أجزاء الأمة والوطن في آسيا عنها في أفريقيا، إدراكاً علمياً منه ومن عملائه بأن استمرار هذا الانفصال هو أنجع الوسائل لمنع قيام الوحدة العربية.

ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الخطط، كانت الأساليب السياسية الثابتة التي تلتقي عليها الدول الاستعمارية هي ما يلي:

(١) إقامة وحماية أوضاع وظروف ونظم في مصر بالذات تطمس حقيقتها القومية العربية، وتمنع شعبها الأصيل من تحمّل مسؤولياته الطبيعية والقيادية في معركة التحرير والوحدة والتقدم العربية.

ولقد كان ترحيب فرنسا بالاحتلال العسكري البريطاني لمصر، وبضرب الشعب العربي فيها في معركة التل الكبير، وتأكيدها الصريح حينذاك أن هذا الاحتلال يخدم فرنسا ومصالحها في الجزائر، وفي تونس، واقعة تاريخية تؤكد هذا المعنى، ويعيدها إلى الذاكرة بعد مئة عام تقريباً إسهام فرنسا في العدوان الثلاثي على بور سعيد، كسبيل استعماري أساسي للإبقاء على فرنسا ومصالحها في الجزائر وضرب ثورتها التحريرية.

(٢) إقامة حاجز بشري غاز بين جزئي الوطن والأمة في آسيا، وبينهما في أفريقيا، يكسر الامتداد القومي العربي البشري والحضاري والجغرافي القائم من المحيط إلى الخليج.

ولقد كان أهم أهداف الاستعمار من وعد بلفور وخلق إسرائيل، إقامة هذا الحاجز والحفاظ عليه، فليس من قبيل الصدفة العابرة أن نجد أن أول قرار صريح من اليهودية العالمية يدعو إلى اغتصاب فلسطين قد صدر عام ١٨٨٢، وهو العام نفسه الذي تم فيه الاحتلال الفرنسي لتونس، والاحتلال البريطاني لمصر. فقد أعلن المؤتمر اليهودي العالمي في تلك السنة قراراً يقول: من الضروري أن تكون فلسطين وطناً للشعب اليهودي، ومن الممكن نقل أهلها العرب إلى الأقطار العربية المجاورة، فهي واسعة الأرض قليلة السكان.

ج - **الخط الثالث**: غزو بعض أجزاء الوطن العربي غزواً بشرياً استهدف به الاستعمار - إلى جانب أغراضه العادية - أن يمحو المقومات الأساسية للوجود العربي في هذه الأجزاء، وأن يحولها إلى أجزاء من أوطان أخرى.

إن المحاولات الفرنسية في الجزائر، ثم ما حدث في لواء الإسكندرون بعد ذلك، وكذلك المحاولات التي تتعرض لها شواطئ الجزيرة العربية اليوم، إنما هي أيضاً صورة من هذا الاتجاه الاستعماري الغازي في أن يمحو بالغزو البشري مقومات الوجود العربي ومعالمه في بعض أجزاء الوطن.

لقد بقيت اليقظة العربية والنضال المجسم لها طيلة هذه المرحلة يخوضان في وقت واحد معركة على جبهتين، ويواجهان في الوقت ذاته عدوين كبيرين، هما الاستعمار التركي المتداعي الفاسد، والاستعمار الرأسمالي الأوروبي القوي الصاعد، وما يعنيه كل منهما من طبقات وحكام ورواسب مستغلة أو أخرى مستبدة تتحالف وفقاً للظروف مع واحد أو آخر من هذين الاستعمارين، أو معهما كليهما لضرب قوى الشعب العاملة، وسحق إمكانات التمرد وإرادة التحرير والتقدم فيها.

وليست بقليلة الحالات والمعارك التي كان يتحالف فيها هذان الاستعماران ويتفقان، ومعهما الطبقات الرجعية المستغلة الدخيلة والمقيمة، على ضرب تلك اليقظة، وسحق ذلك النضال.

وهكذا، فإن ثنائية الاستعمار والجبهة بهذه المعاني حقيقة تاريخية كانت ذات أثر كبير في النضال العربي في مراحله المقبلة.

إنها حقيقة تفسر الكثير من معاني التباين العابرة بين شعارات النضال التحرري في أجزاء الوطن العربي، وتوضح السبب الموضوعي الذي مكّن الكثير من القيادات العملية والخائنة والمنحرفة في بلاد الوطن أن تثب على موجات النضال الجماهيري التحرري الأصيل لتضعها في خدمة هذا أو ذاك من الاستعمارين والعدوانين، التركي المتستر بالإسلام، والأوروبي المتستر بالمسيحية أو بالحضارة العصرية.

كذلك، فإنها حقيقة تبرز الخطين المتلازمين الموحّدين في الحركة القومية العربية؛ خط التحرر القومي، وخط التحرر الطبقي، بكل ما لتلازمهما ووحدتهما من دلالات.

وعلى الرغم من النكسات التي أصابت النضال العربي التحرري خلال هذه المرحلة، وهي النكسات التي تبتدئ بالاحتلال الفرنسي للجزائر، والتي تبلغ القمة والذروة بالاحتلال الفرنسي لتونس، والاحتلال البريطاني لمصر والسودان، وأنه على الرغم مما جاء به تطور الاستعمار من أساليب جديدة مارسها باسم حماية الأقليات والطوائف أحياناً، وباسم امتيازات البحث عن موارد الثروة أحياناً أخرى، فإن أصوات النداءات التحررية وموجات النضال الجماهيرية لم تنقطع في أكثر بلاد الوطن العربي.

ولم تلبث هذه النداءات التحررية بموجاتها النضالية الجماهيرية أن أصبحت تتجمع مع مطلع القرن العشرين، وقبل قيام الحرب الأولى، في تيار قومي عربي تحرري تقدمي أصيل.

ولقد كان هذا التيار بشعاراته وأهدافه، وبقواه الأساسية في جميع ساحاته، تحركاً قومياً ـ طبقياً ـ تحررياً ـ تقدمياً ـ في وقت واحد.

كان هذا التيار يناضل:

ـ ضد الاستعمار الأجنبي على اختلاف صوره ودوله، فرنسياً كان أو إسبانياً أو بريطانياً أو إيطالياً أو تركياً.

ـ ضد الطبقات والفئات الحاكمة التي كانت في كل بلد عربي تضع نفسها في خدمة هذه أو تلك من الدول الاستعمارية، وتشترك معها في استغلال الشعب وإرهابه، وفي فرض أوضاع التخلف والجمود والسخرة على حياته.

وكان هذا التيار ينشد:

- التحرر القومي والدفاع عن مقوّمات الوجود القومي العربي.

- العدل الاجتماعي والدفاع عن حق القوى العاملة - والفلاحين منها بصفة خاصة - في التحرر من الاستغلال والسخرة.

- التقدم الحضاري والدفاع عن أصالة الطابع الحضاري العربي، وعن مثله وقيمه الإنسانية النابعة من تراثه، وفي أرضه.

ولقد تجسم هذا التيار على صعيدي التنظيم والهدف - ضمن نطاق الظروف الموضوعية ومنطق المرحلة حينئذ - في منظمات عربية مدنية وعسكرية، سرية وعلنية، من أهم سماتها «القومية»:

- إنها كانت تضم في وحدة تنظيم ووحدة نضال الشباب العربي من أكثر الأقطار العربية... من المشرق ووادي النيل والمغرب... على الرغم من خضوع المشرق للاستعمار التركي، وخضوع وادي النيل والمغرب للاستعمار الغربي.

- إنها كانت أيضاً تعلن النضال باسم الأمة العربية ووحدتها، وتحت لواء القومية العربية، على الرغم من أي تباين في تقدير الموقف أو في الخطط.

ولقد وجدت هذه التنظيمات في مصر القاعدة، ومركز النشاط، ووسائل التوجيه، كما وجدت فيها أصواتاً قوية تجهر بالإصلاح وتدعو إليه.

إن تحليل سلسلة النكسات التي أصابت النضال العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة يبرز العبر والدروس التالية:

١ - كانت النكسة حيثما أصابت النضال العربي في إحدى ساحاته امتدت لتشمل هذا النضال في بقية ساحاته على صورة تجسم بالواقع أثر النكسة في الجزء على بقية الأجزاء.

٢ - كان تحالف الطبقات المستغلة والفئات الحاكمة التي تمثلها مع القوى الأجنبية المستعمرة ضد قوى الشعب، ولضرب نضالها، وراء كل النكسات التي أصابت النضال العربي في أي جزء من أجزاء الوطن العربي مهما تباينت نسبة مسؤولية تلك الطبقات المستغلة المحلية، ومهما تباين شكل الدور الذي أدته في ضرب النضال الجماهيري.

٣ ـ إن قومية النضال العربي ووحدته في أساسه وهدفه ومصيره (كنقيض لإقليميته)، وإن طبقية النضال العربي في قواه ومحتواه (كنقيض للاطبقيته)، هما العاملان اللذان كانا يحملان معهما دوماً مقومات الانتصار بمقدار ما كان يحمل نقيضاهما، الإقليمية واللاطبقية، من عوامل النكسة.

في تلك الأوضاع العالمية والعربية التي أوجزنا معالمها، اندلعت الحرب العالمية الأولى.

فما لبثت اليقظة العربية القومية المتفتحة النامية، والتيار النضالي العربي التحرري الفتي ان واجها ما ترتب على اندلاعها من نتائج أصابت تلك اليقظة وهذا التيار، سواء أثناء الحرب أو بعدها.

لقد ساقت الدول الاستعمارية المتحاربة كل منها إلى جبهتها جماهير الشباب العربي، تقف بها أمام إخوانهم في الجبهة الأخرى داخل الوطن أو تحصدهم على خارج حدوده.

ولقد علّق الاستعمار التركي مئات الشباب على أعواد المشانق في بيروت ودمشق، وهم يهتفون: عاشت الأمة العربية.

ولقد استمر الاستعمار الأوروبي أيضاً خلال الحرب في محاولة سحق حركات المقاومة في مصر وبلاد المغرب العربي وليبيا.

وكان الأخطر من هذا كله:

ـ أن ركبت موجة النضال القومي التحرري في المشرق، وسرقت شعارات القومية العربية والوحدة العربية أسر وفئات وضعت نفسها أجيرة في خدمة الإنكليز، وجعلت اليقظة والنضال والشرف القومي سلعاً يقبض ثمنها ذهباً، وتقام على أشلائها العروش الأجيرة.

ـ أن أصدر الاستعمار وعداً بما لا يملك لمن لا يستحق عندما أصدر وعد بلفور إعداداً لخطته في إقامة إسرائيل لتكون فاصلاً يمزق امتداد الأمة العربية، ولتكون قاعدة لتهديدها.

ولقد اتضحت خلال الحرب العالمية الأولى نوايا الحلفاء وخططهم المبيّتة للأمة العربية، عندما فضحت الثورة الشيوعية التي انتصرت في روسيا عام ١٩١٧ الاتفاقات

والمعاهدات السرية التي كانت قد أبرمت في الخفاء، وظهرت هذه النوايا والخطط والاتفاقيات قبيل انتهاء الحرب وخلال مفاوضات الصلح بعد انتهائها، نكثاً بالوعود، وخيانة للعهود، واستهتاراً مبيناً بالأمة العربية وتضحياتها، وتحدياً قاسياً لآمالها ويقظتها ونضالها، وتخطيطاً سريعاً لفرض أقصى ظروف الاستعمار والاستغلال والقهر عليها.

وفي مواجهة ما تكشف من خطط التآمر الاستعماري الصهيوني الرجعي، وما كشفته هذه الخطط من نوايا مبيّتة، وأمام ما بدا من تآمر الحكام والطبقات والمصالح المستغلة العربية مع هذه الخطط، شهد الوطن العربي بعد الحرب مباشرة، وخلال السنوات القليلة التي تلتها موجة من الانتفاضات الثورية العارمة تقوم في أكثر أجزائه.

ولقد تمكّن الاستعمار الرأسمالي الأوروبي واحتكاراته ـ بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وبتعاون الطبقات الإقطاعية وأصحاب التيجان والعروش القديمة منها والجديدة ـ مع مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، أن يضرب هذه الانتفاضات، وأن يلحق أشد النكسات بالنضال العربي وآماله وأهدافه، وأن يقيم ويفرض بالحديد والنار الصورة والأوضاع التي كان يتطلع إلى إقامتها في الوطن العربي منذ القديم، ليكمل بها في المشرق صورة عامة واحدة، كان قد حققها وأقامها في المغرب العربي قبل ذلك، وليباشر في هذه الصورة والأوضاع أساليبه الخبيثة الجديدة:

١ ـ أكمل التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي تقطيع أوصال الوطن العربي، وفقاً للمطامع والنزوات، وأقام كيانات هزيلة في أشلائه، يحكمها تحت أسماء جديدة ومهينة اخترعها، قادته إلى تغطية الجريمة، كالحماية والانتداب.

٢ ـ وصل الهوان بالأمة العربية في ذلك الوقت إلى حدّ أن جواسيس الاستعمار الذين تصدروا قيادة حركات ثورية عربية، كانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربي، وانحرفوا عن أهدافه.

٣ ـ اقتطع الاستعمار من الأرض العربية فلسطين، فوعد بها من غير سند من الطبيعة أو التاريخ، حركة عنصرية غريبة غازية أرادها الاستعمار لتكون سوطاً في يده، يلهب بها ظهر النضال العربي، إذا استطاع يوماً أن يتخلص من المهانة، وأن يخرج من الأزمة الطاحنة كما أرادها فاصلاً يعوق امتداد الأرض والأمة العربية، ويحجز المشرق عن المغرب. ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة النضال التحرري والبناء الإيجابي.

٤ - وإلى جانب ذلك كله، أصبحت المصالح الرأسمالية الاحتكارية البترولية إحدى الدعامات الرئيسية للوجود الاستعماري في الوطن العربي.

إن هذه النكسة الشاملة التي حلت بالنضال العربي في فاتحة مرحلة عالمية جديدة، تؤكد بصورة صارخة ما أكدته النكسات السابقة من عبر ودروس، ولكنها تبرز بصورة محددة أن أهم أسباب تلك النكسة الشاملة هي ما يلي:

- إن قيادات النضال العربي - وعلى الأخص في مصر والمشرق - عجزت بفعل الإقليمية، وبتأثير المصالح الطبقية، عن تحقيق وحدة النضال العربي، وعن الاستجابة إلى احتياجات الجماهير، في وقت كانت فيه تلك الوحدة وهذه الاستجابة هي أهم عوامل النصر في معركة شاملة، كان الأعداء فيها يعاملون العرب كأمة واحدة والوطن العربي كساحة معركة واحدة.

- لقد عجزت تلك القيادات عن أن تتعلم من التاريخ، فلم تمتد المصرية فيها ببصرها عبر حدود سيناء، ومزقت المشرقية فيها المنظمات والأحزاب القومية إلى أخرى إقليمية، تبعاً للحدود الجديدة التي حفرتها الدول المستعمرة المنتصرة في المشرق.

- لقد تجاهلت كل القيادات احتياجات الجماهير العادلة وطاقاتها النضالية، بل تنكرت لتلك الاحتياجات، وتآمرت على هذه الطاقات، فحلت بالنضال العربي نكسة شاملة صنعتها إقليمية القيادات وتطلعاتها الطبقية، فكانت النكسة والإقليمية والتطلعات الطبقية ذات أثر كبير في هذا النضال في مرحلة ما بين الحربين.

الفصل الثاني

العرب في مواجهة الاستعمار الرأسمالي الإمبريالي

لقد انتهت الحرب العالمية الأولى إلى تصفية الاستعمار الرأسمالي الألماني، وإلى تصفية الإمبراطورية التركية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء تدفعها عوامل شتى، في طليعتها تطلعات رأسمالية نامية، وتأثير استعمار صهيوني، فكانت قوة رأسمالية جديدة ذات إمكانات هائلة كسرت مبدأ العزلة لتأخذ طريقها إلى مسرح

الصراع العالمي... شريكة وحليفة للدول الرأسمالية الاستعمارية الأوروبية المتحالفة المنتصرة في الحرب، ومنافسة لها كذلك.

ولقد فرضت القوى الاستعمارية المتحالفة المنتصرة بمعاهدة فرساي شروطاً، وأقامت بها وبعدها أوضاعاً كانت من أسباب نشوء الفاشية والنازية، بل إن الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، في تخوفها من الخطر الشيوعي الجديد، وفي تخطيطها لمواجهة نموه، لم تتوانَ عن تقديم المعونات المادية والأدبية إلى هتلر وموسوليني ونظاميهما.

وإلى جانب هذا كله، وفي اتجاه مناقض، فإن هذه السنوات شهدت استقرار الثورة الشيوعية التي قامت في روسيا منذ أكتوبر عام ١٩١٧، كما شهدت نموها لتصبح عاملاً جديداً وقوة نامية على مسرح الصراع الدولي، ولتصبح مركز إشعاع لتيار وحركة من أبرز عناصرهما - دع عنك أسسهما العقائدية - طرح وفضح قضية الاستغلال الرأسمالي والاستعماري للجماهير العاملة، وللشعوب المستعمرة، والدعوة الصريحة إلى الثورة على الاستعمار والاستغلال.

وبدأت بذلك مرحلة عالمية جديدة وحاسمة من مراحل التطور الإنساني تمتد من مطلع الربع الثاني من القرن العشرين حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

- إنها المرحلة التي بلغت فيها الرأسمالية الإمبريالية ذروة القوة والسيطرة، ثم بدأت بالحرب العالمية الثانية ونتائجها - في الانحدار نحو مصيرها المحتوم، تكوّن العامل الأساسي الأول.

- وهي المرحلة التي صيغت فيها الشيوعية الدولية بمنطق اللينينية، ثم الستالينية، فانحصرت إلى حد كبير في نطاق الاتحاد السوفياتي، ثم بدأت - بالحرب العالمية الثانية ونتائجها - بالخروج من هذا النطاق.

- وهي المرحلة التي شهدت قيام الفاشية والنازية ونموهما، ثم اندثارهما - بالحرب العالمية الثانية ونتائجها - كالإعصار الأهوج الذي يترك بعض آثاره المدمرة، ثم يمضي ويزول.

- وهي المرحلة التي تجمعت فيها وتبلورت عوامل «الثورة» في بلاد العالم المستعمر المتخلف، لتتحول إرادة هذه الثورة الجديدة - بالحرب العالمية الثانية وبنتائجها - إلى قوة صاعدة تتجسم في العالم الثالث.

لقد كان يبدو مع مطلع الربع الثاني من القرن العشرين، وخلال السنوات العشر التالية، وكأن الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها العالمية قد نجحت فعلاً في ما تبتغيه وتريده:

- من إقامة واقع عالمي مناسب لمصالحها.

- من توفير قوة ومواقع قوة تتمكن بها من أن تتحكم في حركة الحياة وتطور التاريخ في العالم، حتى لكأنها أصبحت قدر الإنسانية الذي لا يرد: بأمر مصالحها الاستغلالية الكبرى - بدولها واحتكاراتها وطبقاتها - تقف حركة الحياة وعجلة التاريخ؛ وبأمر هذه المصالح أيضاً - في نموها وتطورها ووفقاً لمشيئتها وخططها - تحدث الحركة وتدور العجلة، سواء كان ذلك في نطاق الدول الرأسمالية ومجتمعاتها، أو على النطاق العالمي.

- أصبحت الرأسمالية الإمبريالية، بدولها واحتكاراتها، وما تمتلكه من القوة، ومن مواقع القوة، قادرة على محاولة تجميد حركة التطور الإنساني حيثما تريد من أرجاء العالم.

- أصبحت كذلك تمتلك زمام المبادرة ووسائلها اللازمة للتحكم في خطوط حركة التطور وخطواته، بحيث يقع كل تحرك أو تطور في نطاق تطور الرأسمالية الإمبريالية ومصالحها، أو في بعض حدوده: في مستوى رد الفعل لهذا التطور.

- أصبحت أساليب الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها العالمية ووسائلها أكثر خبثاً وخطراً، فلم تكتف بنهب الثروات وهدرها، واستغلال الإنسان وقهره، واحتلال الأوطان بالقوة العسكرية، وإنما تخطت ذلك كله في محاولة منهجية لأن تنفذ إلى عقل الإنسان، تغسله وتعيد لأغراضها صنعه، وإلى مقومات المجتمع البشرية تعبث بها، وتعيد مع الأهواء تكوينها، وإلى حركة التطور الأصيلة في هذه المجتمعات توقفها أو من أجل المصالح الاستغلالية تقبض على زمامها.

ولقد أصبح العالم المتخلف مسرحاً لممارسة هذه الأساليب والوسائل الجديدة باسم الإنسانية والحضارة أحياناً، وباسم المسيح والمسيحية أحياناً أخرى، وباسم رسالة الرجل الأبيض في تحضير الرجل الملون أو رسالة المستعمرين إلى السكان الأصليين في أغلب الأحيان.

وعندما نما الصراع واتسع بين الرأسمالية الإمبريالية والفاشية النازية في العقدين الثالث والرابع من هذا القرن، كان يبدو وكأن هذا العالم الثالث ليس أكثر من موضوع لذلك الصراع الشامل، وكأنه أيضاً على الرغم من ملايينه وثرواته وحضاراته وتطلعاته، ليس فريقاً ذا رأي أو مصلحة أو إرادة في هذا الصراع، على الرغم من أنه صراع يدور أساساً حول تقرير مصائر الإنسان والأمم والطبيعة في هذا العالم المقهور.

لقد كانت الأمة العربية في وطنها الكبير خلال هذه المرحلة مثلاً نموذجياً بين أمم العالم المختلفة وشعوبه في ما عانته من ويلات الاستعمار والاستغلال والتخلف، وما كابدته من أساليب الاستعمار الإمبريالي ووسائل احتكاراته العالمية، وفي ما تعرضت له أيضاً من آثار الصراعات بين القوى الدولية الكبرى، ثم في ما مهدته من انتفاضات ونكسات تجمعت تاريخياً لتلد الثورة العربية: ثورة أصيلة نموذجية وطليعية في الثورة القومية الاشتراكية الديمقراطية..

لذلك، فإنه يصحّ القول في غير مبالغة إن تحليل حركة الحياة ومسيرة التاريخ بين ظهرانَي الأمة العربية هذه المرحلة - بل والمرحلة التالية القائمة - يكاد يصح بنتائجه الأساسية الكبرى في أمم العالم الثالث وشعوبه، ويكاد يحدد أيضاً المعالم العقائدية والقيمية والمنهجية الأساسية لثورات هذه الأمم والشعوب.

لقد أصبحت أساليب الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها العالمية التي ترمي إلى تجميد حركة الحياة ومسيرة التاريخ في الوطن العربي، أو التحكم في العناصر الأولية من عناصر تكوين المجتمع، والعوامل الأولية من عوامل دفع حركة التطور الأصلية فيه، ألا وهي:

١ - مقومات الوجود القومي للأمة العربية، كأمة واحدة ذات قومية واحدة، ينبع من هذه المقومات - بمنطق التاريخ - ومن نزوع قومي يتجسم في تحرك تحرري وحدوي.

٢ - عناصر الإنتاج في حالته وأسلوبه بأهدافه وقواه وعلاقاته، وما ينبع من ذلك - بمنطق العلم والتطور - من صراع طبقي يتجسم في «تحرك تحرري اشتراكي».

٣ - معالم الحياة العقلية والروحية بأسسها ومظاهرها، وما ينبع من هذه المعالم - بمنطق الحضارة الإنسانية - من تفتح فكري يتجسم في تحرك تحرري عقائدي.

أما في المجال الأول ـ مجال مقومات الوجود القومي العربي ـ فإن الرأسمالية الإمبريالية لم تترك «واحداً» من هذه المقومات إلا وحاولت ضربه والعبث به:

ـ حاولت الرأسمالية الإمبريالية أن تعبث بالتركيب البشري الممتد تركيباً واحداً في ربوع الوطن كله.

ـ استوردت إلى كثير من أجزاء الوطن ـ الجزائر وليبيا وشواطئ الجزيرة، مثلاً ـ الآلاف من المستوطنين أو المهاجرين الأجانب ليكونوا عنصراً دخيلاً يقيم في تلك الأجزاء مركباً بشرياً جديداً يفقدها هويتها العربية، ويفصلها عن بقية أجزاء الأمة.

ـ أحيت وغذت، بجميع الصور الممكنة، العصبيات والصراعات العرقية والشعوبية التي صهرها نشوء الأمة العربية منذ القديم، كالفينيقية والفرعونية والبربرية والعنصرية العربية، وأثارت وشجعت النعرات والصراعات الطائفية التي تخطاها الوجود القومي العربي ما بين إسلامية ومسيحية بل ما بين سنّية وشيعية، وشافعية وزيدية، ومارونية وأرثوذكسية، وما إليها من شيع وطوائف.

وإضافة إلى هذا كله، أقحمت الرأسمالية الإمبريالية على التركيب البشري الحضاري العربي موجات المهاجرين الصهاينة، لتكسر امتداد ذلك التركيب الواحد، وتقيم كتلة عنصرية غربية في قلبه تحاول أن تصطنع لها قومية تحطم بها امتداد القومية العربية عبر الوطن.

وحاولت الرأسمالية الإمبريالية أن تستكمل تقطيع أوصال الوطن العربي، فغرست في أرضه حدوداً مصطنعة تتحدّى منطق الحياة والطبيعة والتاريخ، وأقامت على أشلائه دولاً ودويلات وأشباه دول تزعم لكل منها دولة أمة أو شعب له هوية وشخصية ومصالح خاصة، بل له قومية خاصة في كثير من الأحيان.

وتعرضت الرأسمالية الإمبريالية إلى اللغة العربية لسان الأمة العربية ووعاء تراثها الحضاري، فكانت في حالات لا تعلم للأجيال العربية الناشئة، بل يحرم تعليمها بالقانون وتحت طائلة العقوبة، وكانت في حالات أخرى تعتبر ضمن سياسة التعليم المتبعة لغة ثانوية غير حية، لا تصلح للتعبير عن الأفكار والعلوم الحديثة.

وتصدّت الرأسمالية الإمبريالية للتراث الحضاري والتكوين النفسي العربيين اللذين أقاما تراثاً إنسانياً تقدمياً ضخماً واحداً ـ مهما تعددت الألوان ـ وتكويناً نفسياً

واحداً عبر السنين الطويلة، فحاولت أن تحطم أساسهما التاريخي ومضمونها التقدمي لتضرب وحدتهما وتعبث بأصالتهما وثوريتهما.

ولقد عمدت الرأسمالية الإمبريالية من أجل ذلك إلى تزوير التاريخ، وإنكار الحقائق، وتتفيه القيم والمنجزات، فحاولت أن تقسم التراث الحضاري والتكوين النفسي العربي، وتفسيرهما تفسيراً شعوبياً، وسعت كي تسلبها جميع المعاني الإنسانية والتقدمية الثورية، ثم انثنت بعد ذلك لتصطنع في الأمة العربية تراثات حضارية وتكوينات نفسية متعددة ومتباينة تقوم على أساسين زائفين:

ـ **الأول**: إحياء شعوبي مصطنع ومشبوه للتراثات الحضارية القديمة التي قامت في أكثر بلدان الوطن العربي، يضع هذه الحضارات خلافاً للتاريخ وحقائقه، وفي موقع التناقض والصراع مع التراث الحضاري العربي، بينما هي منه بمكان الجذور والروافد، ويزعم لتلك الحضارات أيضاً، خلافاً للواقع، أثراً معاصراً يقيم تكوينات نفسية متعددة ومتباينة في أمة نشأت بانصهار تلك الشعوب القديمة وحضارتها وتكوينها النفسي، وتحقق لها بالحياة المشتركة والتراث الواحد على مدى قرون وحدة التكوين الحضاري.

ـ **الثاني**: بناء إقليمي مصطنع ودخيل لتراثات حضارية جديدة وتكوينات نفسية تواكبها في أجزاء الوطن العربي، لا يقوم على أي أساس من عمق في التاريخ، أو جذور في الأرض، أو أصالة في الشعب.

وأفشت الرأسمالية الإمبريالية إلى مقومات الحياة الاقتصادية المشتركة للأمة العربية النابعة من عوامل التكامل الاقتصادي للوطن بثرواته وطاقاته واتصاله الجغرافي، ومن حالة الإنتاج الواحدة القائمة في جميع ربوعه، ولذلك:

ـ حاولت أن تقضي على جميع هذه المقومات الموضوعية، وعلى كل اتجاه نحو اقتصاد عربي موحد يقوم عليها.

ـ حاولت أن تقيم في كل قطر عربي خلافاً للإمكانات العلمية ـ دع عنك المصلحة القومية العربية ـ اقتصاداً وطنياً إقليمياً خاصاً مستقلاً عنه في الأقطار الأخرى، بل متضارباً معه كذلك.

- حاولت أن تجعل من الاقتصاد الوطني الإقليمي في كل قطر عربي عبارة جوفاء بغير مضمون أنها فرضته جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد دولها الكبرى وأسواقها واحتكاراتها، يرتبط به ارتباط تبعية كاملة، برأس المال الأجنبي ولسياسته الاقتصادية.

أما المجال الثاني - مجال الإنتاج والتركيب الطبقي - المجسم له من مجالات القومية العربية، فقد كان المجال الذي ناله بطبيعة الأمور القسط الأكبر والأول من الجهد الرأسمالي الإمبريالي العابث، ذلك لأن استغلال الثروات الطبيعية والبشرية لتحقيق الأرباح الخيالية، وضمان استمرار هذا الاستغلال المتوسع الآفات، المتزايد الأرباح، هو هدف الرأسمالية الإمبريالية والمحرك الأول لخططها وفعالياتها في مختلف المجالات والأمم.

كما أن الرأسمالية الإمبريالية تدرك أن التحكم في الإنتاج، بمستواه وأسلوبه، وبالتالي في التركيب الطبقي المجسم له هو السبيل الأول والضمانة الكبرى لتحقيق هدفها المذكور، ومن ثم للتأثير الفعال المتبادل في مجالات حياة المجتمع الأخرى، تأثيراً يستقر تدعيماً لذلك الهدف الرأسمالي الإمبريالي، وللخطط النابعة منه.

لذلك، فقد كانت الخطط والأساليب الرأسمالية الاستعمارية في هذا المجال مركزة على تجميد حركة تطور الإنتاج بمستواه وأسلوبه، هادفة إلى التحكم في هذه الحركة في الأوضاع التالية:

- إذا أصبح تجميدها مستحيلاً غير متناسب مع تطور المصالح الرأسمالية ذاتها.

- عندما تطورت الرأسمالية الاستعمارية، فدخلت مرحلة الإمبريالية.

- عندما ازدادت احتمالات التمرد والثورة التي تولدها هذه الأوضاع الإنتاجية بالضرورة العلمية.

- في أجواء الصراعات الدولية وضغوطها المادية والعقائدية.

وأصبحت سياسة التجميد الكامل لتطور الإنتاج سياسة مستحيلة علمياً وتاريخياً، فعمدت الرأسمالية الإمبريالية إلى اتخاذ نسيج جديد في هذا المجال تبتغي به أن تخضع هذا التطور - في مضمونه، وفي القوى الطبقية الجديدة التي قد تنشأ معه - لمستقبل مصالحها الاستغلالية الاحتكارية، كما تتصور هذا المستقبل وتريده في ضوء التطورات العالمية والعربية التي أصبحت تؤكد وجودها وتفوض مراعاته.

لقد كانت أهم معالم هذا النهج الرأسمالي الإمبريالي الجديد هي:

١ ـ رفع المقدرة الاستهلاكية والشرائية العامة، تمشياً مع حاجات النمو الصناعي الرأسمالي الإمبريالي، وقد اقتضى هذا الأمر قيام تطور كمّي غير كيفي جزئي غير شامل في حالة الإنتاج أتاح بعض التحسين في مستوى الزراعة، ونشوء بعض الصناعات الوطنية الاستهلاكية المحدودة في حجمها ونوعها من دون مساس كيفي بحالة الإنتاج أو بأسلوبه، فقد بقي المجتمع العربي مجتمعاً زراعياً إقطاعياً متخلفاً.

٢ ـ تكوين طبقات جديدة مصطنعة تستفيد من عملية التطور هذه، وتكون مشدودة إلى الرأسمالية الإمبريالية بالمصالح والعقلية والمصير انشداد تبعية وولاء.

وقد تجسم هذا في إنشاء ـ ولا نقول نشوء ـ ما يسمى بالطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية التي تمتلك رأس المال المستثمر في الصناعات الوطنية الجديدة، أو تمتلك بعضه ويشاركها في البعض الآخر رأس المال الأجنبي.

ولقد تكوّنت هذه الطبقات في أغلبيتها الساحقة من بين طبقة الإقطاعيين ملّاك الأراضي، وطبقة كبار التجار من وكلاء الشركات الأجنبية وأثرياء الحروب، ومن بين فئات المشتغلين بالسياسة والإدارة، وهي الطبقات والفئات التي كانت تمتلك رأس المال الذي يمكن استثماره في الصناعات.

وهكذا، فإن الطبقات التي تسمّى البرجوازية والرأسمالية الوطنية في الأمة العربية، شأنها شأن مثيلاتها في أمم العالم الثالث الأخرى، إنما هي طبقات:

ـ جاءت بميلادها نغلاً من نغال رأس المال الاستعماري الإمبريالي، ولدتها له تلك الطبقات الإقطاعية والتجارية والفئات السياسية المستغلة العميلة.

ـ جاءت بنموها شريكة صغيرة لرأس المال الأجنبي المستغل واحتكاراته، تخضع في مشاريعها لخططه، وتعطيه اسمها الوطني ليختفي وراءه عن أعين الجماهير.

ـ جاءت في النتيجة أداة جديدة تؤدي دوراً مرسوماً ومقدراً لها في خطط الرأسمالية الإمبريالية الجديدة، اقتضاه التطور العالمي العام ونمو احتمالات الثورة الأصيلة المتزايدة في الوطن العربي، فكانت عنصراً جديداً من عناصر التحالف الاستعماري الرجعي، وركناً من أركان دكتاتوريته الجديدة التي تصبح صيغة الوجود الرأسمالي الإمبريالي المفضلة في الأمم المستعمرة، عندما يجد بحساب الأرباح والخسائر أن منح الاستقلال لهذه الأمم أرخص من استمرار الاحتلال.

٣ ـ التحكّم في الطبقة العاملة والسيطرة عليها، سواء بالحيلولة دون قيام طبقة عمال بروليتارية عن طريق منع قيام الصناعات والمصانع ذات الإنتاج الكبير الحجم أو باتخاذ الأسباب والوسائل التي تستهدف أبعاد طبقة العمال غير البروليتاريين التي تتكون من عمال الصناعات الوطنية الصغيرة وصغار الحرفيين والأجراء عن كل نهج ثوري، بل عن كل تفكير قومي اجتماعي، وذلك برفع الشعار العجيب بأن النقابات العمالية لا شأن لها بالسياسة.

٤ ـ إبقاء طبقة الفلاحين التي تكوّن الأكثرية الساحقة من الأمة في أوضاع التخلف والفقر والجهل المريعة لأبنائها من نتائج التطور الزراعي والصناعي المذكور الذي أدى إلى المزيد من معاناة هذه الويلات التي أصبحت تزداد باسم حماية الصناعة الوطنية وبأيدي الطبقة الجديدة.

٥ ـ وإلى جانب هذه الأساليب الأساسية في العبث بالواقع الإنتاجي الاقتصادي الاجتماعي العربي في مستواه وأسلوبه، وفي حركته الطبيعية الأصيلة، جاءت السياسة البترولية تضيف إليها أسلوباً فريداً جديداً. فلم تكتف الاحتكارات العالمية بنهب البترول العربي مقابل ثمن بخس، وإنما هي فوق ذلك حرمت اقتصاد أقطار البترول ـ دع عنك الاقتصاد العربي ـ من كل تقدم إنتاجي اقتصادي يمكن أن يتحقق باكتشاف بحيرات السائل الأسود في أرضه.

ولقد أقامت تلك الاحتكارات بالعائدات الكبيرة المتجمّعة من الثمن البخس، نوعاً جديداً وفريداً من الطبقات والطبقية لا يعرف لها التاريخ اسماً أو نظيراً، وهي تقوم في مجتمعات بدوية ـ زراعية ـ بدائية، وتتكون من أسر حاكمة وعبيد لها وجدت نفسها فجأة تملك الملايين، فتصرفت بها تصرف أثرياء الحرب، المدمنين على إشباع نزواتهم وشهواتهم، ويرهبون كل من ينازعهم ملكية هذه الملايين، أو ينافسهم في أساليب هدرها، أو يطالبهم بأن تصرف أية نسبة منها في تطوير واقع تلك المجتمعات ورفع مستواها.

كما تطورت هذه السياسة البترولية الإمبريالية لتصبح بها عائدات البترول سلاح إرهاب وفساد يمتد بيد الرجعية البترولية إلى المجتمع العربي خارج نطاق الأقطار البترولية نفسها، لتصبح كذلك في بعض هذه الأقطار وسيلة من وسائل خلق إقليمية بترولية تستند إلى توسيع طبقة المتنفعين من عائدات البترول ورشاوى احتكاراته، وإلى توسيع نطاق بعض الخدمات التي تقدم للشعب في هذه الأقطار البترولية الصغيرة.

أما في المجال الثالث، مجال الحياة العقلية والروحية في المجتمع العربي، فقد عملت الرأسمالية الإمبريالية جاهدة كي تنفذ إلى أسس الفعاليات العقلية والروحية العربية، وفقاً للمصالح الرأسمالية الإمبريالية وخططها.

فإلى جانب طمس كل ما هو متفتح متطور أو ثوري في الحياة العقلية العربية، إضافة إلى التربص بكل نبت يبشر بالنمو والتفتح الأصيل الجديد فيها، كانت الرأسمالية الإمبريالية تعمل بكل خبث كي تقيم وتعمق وتثبت في المجتمع العربي معالم حالة عقلية روحية عامة، تجسم أعجب أنواع انقسام الشخصية، وأخطر أنواع الرجعية والعصرية.

أما بين الجماهير التي تكون قاعدة المجتمع العربي العاملة الواسعة، فقد أرادتها الرأسمالية الإمبريالية حالة عقلية روحية تمثل خليطاً من الإيمان التقليدي بألوان الخرافة والسحر والشعوذة اللاعلمية واللاعقلانية، ومن التقديس المطلق لنظم وقيم علاقات طبقية استغلالية تقديساً يضعها فوق عقل الإنسان ومصلحة المجتمع، كملكية وسائل الإنتاج والاستغلال الطبقي ونظم الحكم الملكية الأمامية، ثم من الاستسلام التام للواقع والتسليم به استسلام العاجز أمام قدر لا مرد له، وتسليم الباقي ببؤسه بمنطق أن القناعة كنز لا يفنى. وبعد هذا كله، حاولت الرأسمالية الإمبريالية بكل صفاقة، وفي أكبر عملية تزوير تاريخية هادفة، أن تثبت هذه الحالة الروحية الخرافية اللاعلمية الجامدة اللاعقلانية، المستسلمة واللاإنسانية، بالزعم أن لها أساساً وسنداً في مفهوم زائف للدين، ومضمون مناقض لجوهره، وبصفة خاصة للدين الإسلامي بالذات، فجنّدت لهذا الغرض أعداداً من المبشّرين والمستشرقين المغرضين الذين جعلوا من أنفسهم حججاً ومراجع لا يرقى إليها الشك في تقييم الدين الإسلامي والتراث العربي، وعبأت للغرض نفسه أيضاً أعداداً من الدجالين والمشعوذين صنعتهم، واصطنعتهم لينصّبوا أنفسهم قيّمين على الدين الإسلامي، ودعاة لذلك المفهوم والمضمون الزائفين لمبادئه وقيمه الإنسانية التقدمية الثورية.

وأما بين صفوف الطبقات العليا الحاكمة والمستغلّة والفئة الدائرة في فلكها، وهي الطبقات الجاثمة فوق القاعدة الجماهيرية الواسعة، تحكمها وتستغلها وتوجهها، فقد أرادتها الرأسمالية الإمبريالية حالة عقلية روحية دخيلة ذليلة سطحية هشّة غريبة عن التراث العربي، والجماهير متعالية عليها تزعم لنفسها أنها عصرية وتقدمية وتحررية، بينما هي في الواقع، وبصدد هذه المعاني، لا تمثل إلا طلاء سطحياً مصنوعاً من قشور الحضارة العصرية، مقصراً عن كل ما هو تقدمي وتحرري وأصيل فيها.

وبهذا الغرض، كانت توضع برامج التعليم، وتنشأ المعاهد التي تتولى صنع هذه الحالة العقلية الروحية، وتخريج المتعلمين والمثقفين الذين تتركز عصريتهم وتقدميتهم وتحرريتهم في ترديد مهين للتقييم الرأسمالي الإمبريالي - الزائف والهادف - للتراث العربي الحضاري بدوره التاريخي ومبادئه وقيمه الإنسانية التقدمية التحررية الأصيلة.

ومن ظروف النكسة الشاملة التي لحقت بالنضال العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي الأوضاع التي فرضت على الوطن العربي في أعقابها، وفي مواجهة الأساليب الرأسمالية الإمبريالية المتجددة التي بسطناها، والمدعمة بقوة الاحتلال العسكري... أصبحت إرادة الحياة بالنضال وقواها في الأمة العربية تواجه تحدياً تاريخياً شاملاً جديداً.

ولقد كان يزيد في تعقيد هذا التحدي، ويؤثر في مواجهته، الصراعات الدولية المتعاظمة التي كانت تدور بين القوى الدولية الكبرى.

وفي معرض تحليل النضال العربي وحركته في مواجهة هذا التحدي الشامل خلال هذه المرحلة، لسنا بحاجة إلى التدليل على حقيقتين كبريين يبرزهما التتبّع التاريخي لذلك النضال وحركته، بمقدار ما نحن بحاجة إلى تفسيرهما ووعي دلالاتهما، وهما استمرار موجات النضال العربي شاملة عنيدة، ومعاناة هذا النضال للنكسات المتوالية.

فلقد بقيت موجات النضال الجماهيري العربي تتلاحق في صور متعددة إذا أصابها الجزْر في ساحة من ساحات الوطن، فأصبحت تتجمع فيها لوثبة جديدة. إنها، على نطاق الوطن كله، كساحة واحدة لمعركة الأمة الواحدة، لم تتوقف طيلة نصف قرن من الزمن.

وبقي النضال الجماهيري العربي متواصلا بموجاته ووثباته في مواجهة ذلك التحدي التاريخي الشامل... تزيده النكسات وعياً وعمقاً، والتضحيات إيماناً واعتداداً، والتفاعل العلمي أصالة وتفتّحاً.

وكانت النكسة قد فضحت القيادات الإقطاعية والعائلية التي طعنت النضال العربي، واستسلمت للواقع الذي فوّضه الاستعمار المنتظر في أعقابها، سواء أكان هذا في مصر والسودان عام ١٩١٩، أو في بلاد المشرق في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١، أو في بلاد المغرب أيضاً في الفترة ذاتها.

لقد رضيت الأسر الحاكمة والقيادات الإقطاعية من الغنيمة ببعض الوظائف التي عيّنتها فيها الدول المستعمرة في أشلاء الوطن، وعلى أشلاء القضية، واكتفت بالمكاسب المادية وبعض مظاهر السلطة المخصصة لهذه الوظائف، بحسب درجاتها التي تراوحت ما بين الملك والأمير والرئيس والوزير.

وأخذت تلك الأسر والقيادات تمارس دورها في الأوضاع الجديدة من مواقعها المفضوحة التي أصبحت فيها عنصراً صريحاً من عناصر دكتاتورية التحالف الاستعماري الصهيوني الإقطاعي العائلي تمثل مصالح الطبقة الإقطاعية والأسر المالكة أو الحاكمة، في إطار خطط هذا التحالف ومصالحه، وفي ظلال احتلال الجيوش الأجنبية.

وكانت جماهير الأمة العربية خلال العقد الثالث من القرن العشرين قد وضعت هذه الأسر والطبقات والقيادات - ان كانت من أجزاء الوطن - في مكان خيانة النضال العربي وشرفه، وفي موقع التناقض العدائي مع قواه الأصيلة وهدفها.

كما عزلت هذه الجماهير تلك القيادات عن صفوفها، ومنح كل تأييد مستطاع للأصوات التي ارتفعت، معلنة حكم التاريخ عليها، ولطلقات الرصاص التي انطلقت في أكثر البلدان العربية لتنفيذ هذا الحكم.

وأصبحت الجماهير العربية في الثلاثينيات تتأهب لمواصلة النضال ضد الأوضاع القائمة في الواقع العربي، وعلى مستوى من النضال، وبمحتوى له جديدين يسيران به على طريق الثورة، وينبعان من روافد وعوامل أساسية ثلاثة:

١ - تناقض مركب حاد قام بأوضاع النكسة واقعاً مفروضاً على الأمة العربية بالقوة الغاشمة، يجسم التجزئة والاحتلال والاستغلال والتخلف في صورة مستهترة بهذه الأمة، متحدية لكل قوى الحياة والخير فيها.

٢ - تفتح فكري على تيارات التطور والتقدم، وعلى دعوات التغيير الثوري التي كانت تهب على العالم، وتتأثر بالصراعات الدولية النامية المتعاظمة.

٣ - تراث نضالي طويل تجمّع في المراحل السابقة، يتجسم في تجارب تحدد أسباب النكسات ودروسها، ويؤكد ضرورة وعي تلك الأسباب وهذه الدروس.

وما إن أطلّ العقد الرابع من هذا القرن، حتى كانت هذه العوامل قد بدأت تأخذ طريقها إلى الوعي العربي، وتفرض نفسها على نضال القوى الأصلية، فأصبحت إرادة

الحياة بالنضال بين ظهراني القوى العربية العاملة، تتطور بسرعة لتبلغ مستوى إرادة الحياة بالثورة.

- أصبح نضال القوى العربية العاملة ضد الاستعمار والاحتلال يلتقي ويتعاون في أكثر من معركة وساحة... فيسير على طريق وحدة النضال، ويرفع مع شعار التحرر شعار الوحدة.

- أصبح النضال الطبقي ضد الاستغلال والطبقات المستغلة، يأخذ مكانه في مضمون النضال العربي، ويفوض مع شعاري التحرر والوحدة شعار الاشتراكية.

- استقرت هذه الأهداف بعد قرون طويلة من العذاب والألم والمعاناة شعارات للنضال العربي تعبر عن الضمير القومي واحتياجات الجماهير.

- أصبحت هذه المعاني جميعها، وهي تبدو صريحة خلال هذه الفترة، في انتفاضات الفلاحين، وإضرابات العمال، وصيحات المثقفين الثوريين، وفي نشوء منظمات عمالية وحزبية وطلابية في كثير من أجزاء الوطن، ترفع تلك الشعارات وتحاول بتنظيماتها القومية التي تتخطّى حدود القطر الواحد أن تمثل الإيمان بها، والعمل من أجل تحقيقها.

وخلال العقد الرابع من القرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الثانية، كانت إرادة الحياة بالثورة في الأمة العربية تنمو على الأبعاد المذكورة من خلال معركة الصراع الشامل ضد الرأسمالية الإمبريالية، بطبقاتها وأساليبها الجديدة، وتتعرض في الوقت نفسه لأثر القوتين الدوليتين الأخريين، الفاشية النازية والشيوعية.

ولقد كان أثر الفاشية النازية في الإرادة الثورية العربية في نموها وتطورها، وفي معركتها، أثراً سطحياً عابراً لم يتخطّ حماس الجماهير العربية لقوة عالمية جديدة تتحدّى الرأسمالية الإمبريالية وتذلّها، ممثلة بصفة خاصة في إنكلترا وفرنسا والصهيونية، وهو الثالوث الذي كان يقف أمام هذه الجماهير، ويقيم بين ظهرانيها تجمّعاً تاريخياً وواقعياً لجميع معاني العدوان والاستغلال والإرهاب والخيانة والغدر.

أما أثر الشيوعية كعقيدة ثورية، ودعوة عالمية، وحركة حزبية دولية، على إرادة الحياة بالثورة بين ظهراني الأمة العربية، فقد كان أكثر عمقاً، وأوسع مدى، لكنه بقي في هذه المرحلة أثراً محدود المدى والأبعاد، وكان في الوقت نفسه أثراً سلبياً ومعيقاً ومعادياً.

كانت الرأسمالية الإمبريالية قد واجهت النضال العربي في مطلع هذه المرحلة بالقوة الصريحة الغاشمة، فألحقت به النكسة في أكثر من معركة غير متكافئة، وكانت قد عملت جاهدة على العبث بمقومات الوجود العربي، وبعوامل حركة التطور والتقدم في المجتمع العربي، فكانت بذلك تقيم ظروفاً موضوعية تتحدّى ذلك النضال، وتعمل أيضاً على إلحاق النكسة به.

ولكن ما هو أخطر من هذا، وأكثر صلة منه، بعجز النضال العربي عن تحقيق انتصارات جذرية طيلة هذه المرحلة، وبمعاناته للنكسات المتالية التي لحقت به في هذه المرحلة، هو: أن الرأسمالية الإمبريالية تمكّنت، كما أسلفنا، من أن تصطنع طبقات وفئات جديدة على الطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية، وفئات المتعلمين البيروقراطيين الدائرين في فلكها، وأن هذه الطبقات والفئات تمكّنت من أن تتسلل إلى مراكز القيادة، وتوجيه نضال القوى العربية العاملة، لتفرض عليه مفاهيمها وأساليبها ومناهجها، وتطبعه بطابع عقليتها وأخلاقيتها، ثم تثب عليه - في أحرج اللحظات - لتلحق به النكسات من جديد، فتزود قواه العاملة بعبر ودروس جديدة أيضاً.

لقد كان لهذه الطبقات والفئات، بحكم نشأتها وطبيعتها، دور تؤديه في نطاق خطط الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها، وكان لها أثر تمارسه في إطار أساليب تنفيذ تلك الخطط.

ولقد أصبحت هذه الطبقات والفئات المصطنعة الجديدة في المرحلة موضوع بحثنا، اليد العربية الوطنية التي تغرس في عقل النضال العربي وجسمه الأسلحة المادية واللامادية التي توفرت نتيجة للعبث الرأسمالي الإمبريالي بمقوّمات الوجود القومي العربي، وبعوامل الحركة والتطور في الوطن العربي، وأصبحت كذلك الوجه العربي الوطني الذي يختفي وراءه الاستعمار الإمبريالي الجديد.

ولم يكن منبع الخطر الأساسي في هذا هو زيادة القوى المعادية للنضال العربي زيادة كمية ناشئة عن اصطناع تلك الطبقات والفئات بمقدار ما كان منبع الخطر هو طبيعة دورها وأثره، والمواقع التي أدت منها ذلك الدور، ومارست هذا الأثر، وما ترتب على ذلك من تأثير نوعي في إرادة الحياة بالثورة وقواها ونضالها.

ولقد زاد من خطر ذلك الدور وهذا الأثر، أن جاءا في مرحلة قومية وعالمية فذّة:

- كانت فيها القوى العربية الثورية قد عزلت الطبقات الإقطاعية والأسر الحاكمة وفضحتها، وأصبحت فيها القوى العربية العاملة ترفع شعارات التحرر والوحدة والاشتراكية هدفاً لنضالها.

- أصبحت فيها هذه القوى أيضاً تردد نداء الثورة كسبيل وحيد لتحقيق ذلك الهدف.

- تعاظم فيها دور تلك الطبقات والفئات البرجوازية الرأسمالية المصطنعة، ونما أثرها خلال المرحلة التي نحن بصددها، حتى تمكّنت من مواقعها بين صفوف قوى هذا النضال وفي مراكز القيادة منها، أن تلحق بالنضال العربي وهدفه وقواه نكسات متوالية بلغت الذروة بالنكسة المأساة في فلسطين.

إن الدور الذي أدته تلك الطبقات والفئات في النضال العربي، والأثر الذي مارسته عليه، إنما تمكنت من تحقيقهما، من خلال عملية تضليل شاملة ومزدوجة بواسطة أسلحة رئيسية ثلاثة:

أ - الإقليمية.

ب - التطورية.

ج - الانتهازية.

أما عملية التضليل الشاملة المزدوجة، فهي:

١ - تضليل القوى العربية العاملة عن إدراك طبيعة هذه الطبقات والفئات المصطنعة في نشوئها ومصالحها، وعن وعي نوعية الدور النابع موضوعياً من هذه الطبيعة، ثم محاولة الزعم أنها قادرة - خلافاً لطبيعتها - أن تؤدي في الحياة العربية الدور التاريخي الذي أدته الطبقات البرجوازية والرأسمالية في حياة المجتمعات الأوروبية.

٢ - تضليل القوى العربية العاملة عن إدراك الهدف والغرض اللذين يدفعان هذه الطبقات والفئات إلى وضع نفسها في صف القوى العاملة، صف النضال والثورية؛ وفي مواجهة صف القوى المعادية، صف التطور والاستغلال، بعد أن فضح النضال الطبقة الإقطاعية التقليدية ونظمها الحاكمة وعزل القيادات النابعة منها.

وفي مناهج ومسالك متجددة متطورة، تمثل محصلة استعمال تلك الأسلحة في إطار ذلك التضليل بالإشراف العام للرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها، نجد أن هذه

الطبقات والفئات المصطنعة الجديدة تمكّنت من أن تؤدي في محاربة القضية العربية وقواها العاملة المناضلة أخطر الأدوار، وأن تلحق بمنجزاتها أخطر النكسات خلال العشرين سنة الأخيرة من عمر النضال العربي في المرحلة التي نحن بصدد تحليلها.

ذلك أنه إذا كان تحالف الاستعمار والصهيونية والإقطاع والأسر الحاكمة، قد تمكّن في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن يضرب التيار القومي التحرري العربي، ويفرض التجزئة الشاملة على الوطن، ويقيم في جميع أجزائه احتلالاً عسكرياً صريحاً، ويقيم حالة من الاستغلال المريع مع التخلّف القاسي، فإن الطبقات والفئات المصطنعة الجديدة كأداة جديدة لذلك التحالف، وكوجه متجدد له، تمكّنت ـ من خلال عملية التضليل المزدوجة الشاملة، وبفضل أساليبها الثلاثة الموحدة المذكورة ـ أن تفرغ شعارات النضال العربي من مضمونها ووحدتها، وأن تضلل القوى العربية العاملة المناضلة عن الطريق الثوري في بلوغها:

ـ إن ضرب الوحدة القومية للنضال العربي بحصره ضمن حدود التجزئة، وفرض الإقليمية عليه في التنظيم والقيادة والكفاح، مهما كانت شعاراته بعد ذلك، كان وحده كافياً لهزيمة ذلك النضال وإلحاق النكسة به.

ـ إن ضرب وحدة الهدف وثوريته في النضال العربي بإنكار الصلة العضوية القائمة بين عناصره الأساسية كلها في المضمون والطريق والمصير، وبفرض التطورية الانتهازية عليه، مهما كانت أشكاله بعد ذلك، كان أيضاً ـ وحده ـ كافياً لهزيمة ذلك النضال وإلحاق النكسة به.

ولقد تولّت تلك الطبقات والفئات المصطنعة الجديدة بواسطة قيادات النضال النابعة منها، ضرب النضال القومي العربي الثوري على هذين البعدين مجتمعين، وكانت النتيجة أنها:

ـ حصرت كل منها ذلك النضال في حدود قطره.

ـ فصلت أيضاً بين التحرر والوحدة والتقدم والاشتراكية كعناصر تكوين وحدة هدفه، وأكدت كذلك التطور تحت قناع الحكمة والانتهاز تحت شعار خذ وطالب كطريق ومنهاج.

ـ نحتت من هذه المعاني كلها شعارات النكسة والخديعة:

• الاستقلال الإقليمي الرجعي المفرغ من كل مضمون تحرري أو تقدمي أو ديمقراطي المثقل بالمعاهدات والاتفاقات، والسيطرة المالية والاقتصادية المجسم بديمقراطيته الدكتاتورية التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي الجديد الذي يضفي على هذا كله صفة الشرعية الشعبية.

• الوحدة القائمة على احترام الدول العربية وكياناتها ومصالحها وشخصها، والتي تتحقق بالتعاون المتطور بين هذه الدول في إطار جامعتها.

• التقدم القائم على تطوير الاقتصاد الإقليمي لكل دولة عربية في ظلال سيطرة رأس المال الإمبريالي واحتكاراته وخططه، والذي تتولى هذه الطبقات صنعه وجني أرباحه بمنطق الاقتصاد الرأسمالي الحر من دون أن يتحقق به شيء من التغيير في حالة الإنتاج وأسلوبه، أو يصيب الطبقات الكادحة، وعلى الأخص طبقة الفلاحين، شيء من خيراته.

• الولاء للاستقلال والدستور، وتأكيد هذا الولاء: يقذف تهم التطرف والهدم والشيوعية في وجه القوى العاملة والمثقفين الثوريين من أبنائها الذين ينازعون هذه الشعارات أو يفضحونها أو يقاومونها، وبالقذف بهم إلى المشانق والسجون، بينما يدعى الشعب إلى الاحتفال بعقد معاهدات الاستقلال والشرف التي تبرمها تلك الطبقات والفئات البرجوازية الرأسمالية المصطنعة باسم الشعب، والشعب منها براء.

ولقد شهدت أكثر أجزاء الوطن العربي - وعلى الأخص في مصر والمشرق - هذه المناهج والأساليب بصورة واحدة حتى في تفاصيلها منذ الثلاثينيات، كما شهدتها أجزاء الوطن في المغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا تزال بعض أجزاء الوطن المحتلة تواجهها حتى اليوم.

إن هذه الطبقات والفئات المصطنعة الجديدة فوق هذا مضت تحاول تقييم النضال العربي في مراحله الطويلة السابقة تقييماً وقحاً يدعم الإقليمية ويثبتها.

وكان من أكبر مظاهر الافتئات على نضال القوى الأصيلة التي حملت عبء النضال في تلك المراحل، أن زعمت هذه الطبقات والفئات لبعض شعارات هذا النضال مضموناً لا تحمله، وأن وضعت على ألسنة المناضلين الذين رفعوها معاني لم يذهبوا إليها، كأن يفر شعار «مصر للمصريين» عندما رفعه عرابي ورفاقه من الثوار أو شعار «الجزائر جزائرية»، كما ناضل تحت لوائه أبناء الجزائر الأحرار، أو «بلاد الشام لأهلها»،

كما قال المكافحون ضد سياسة التتريك، أو شعار «فلسطين للفلسطينيين»، كما يقول أهل فلسطين في مواجهة الصهيونية، تفسيراً يؤكد الإقليمية المصرية أو الجزائرية أو الشامية أو الفلسطينية، أو يؤكد الشخصية النضالية الوطنية الخاصة بمصر والجزائر وسورية الكبرى وفلسطين، مثلاً.

جميع المعاني والشعارات المذكورة تتنافس وتتصارع بعضها مع البعض الآخر، ومع الأحزاب الإقطاعية، حيث توجد من أجل الوصول إلى الحكم، وفي إطار الخطط والمصالح الرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها العالمية.

ولقد نشأت خلال هذه المرحلة حركات عمالية نقابية في كثير من أجزاء الوطن، أسهمت بصور مختلفة في بلورة أهداف النضال العربي، اشتركت في معاركه، وشاركت في تضحياته.

ولكن هذه الحركات بفعل الضغط المادي والمعنوي الذي كانت تتعرض له، وبأثر الطبقات البرجوازية والرأسمالية الفكري والقيادي فيها، وبتأثير الأحزاب والحركات العمالية الأوروبية الانتهازية عليها، بقيت عاجزة عن أداء دور ثوري قيادي واضح المعالم والشعارات في هذا النضال.

في أوضاع ذلك الواقع الذي أشرنا إلى تناقضاته وقواه وصراعاته، تعرضت الأمة العربية مع غيرها من الأمم للحرب العالمية الثانية ونتائجها.

ولقد حاولت النظم العربية الحاكمة المستغلّة أن تتخذ في الحرب الموقف الذي يتراءى لها بأنه يحافظ على مصالحها الإقليمية الرجعية في عالم ما بعد الحرب.

أما الجماهير العربية، فإنها رفضت بعناد أن تشترك في الحرب، ورفضت كذلك كل الشعارات التي رفعها المتحاربون أعلاماً فوق رؤوسهم ليخدعوا بها الشعوب، ثم سحبت كل البقية الباقية من تأييدها للذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال طمعاً في مكاسب السوق السوداء التي فرضتها الحرب القائمة.

وإذا كانت الجماهير العربية وبعض القيادات العربية في كثير من أجزاء الوطن، وبعض الانتفاضات الثورية، كانتفاضة عام ١٩٤٠ في العراق، قد تطلعت نحو دول المحور، فإن ذلك التطلع إنما يقع في إطار الاستعانة ولو بالشيطان في سبيل هزيمة التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي الذي كان جاثماً فوق أنفاس الأمة العربية.

لقد أخضع الوطن العربي طيلة الحرب إلى حملات قاسية من الإرهاب المادي والتضليل الفكري.

لقد استنزف النصر الذي تحقق على النازية والفاشية أعداداً هائلة من أرواح الشباب العربي، وعلى الأخص من أقطار المغرب العربي، وكميات هائلة من ثروات الأمة العربية وأموالها.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان العالم يدق أبواب مرحلة جديدة نوعياً من مراحل تاريخه، هي مرحلة الذرة والفضاء من جهة، ومرحلة انتصار الاشتراكية من جهة أخرى.

لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الحرب كقائد للمعسكر الرأسمالي الإمبريالي، تحاول بما تملكه من أسباب القوة المادية العسكرية والاقتصادية أن تعيد صياغة العالم بما يتفق مع مصالح هذا المعسكر واحتكاراته، كما تريدها وتراها من موقع القيادة فيه.

ولقد انتصرت الثورة الشيوعية في الصين بعد أن ارتفعت أعلامها فوق بلاد أوروبا الشرقية.

وأصبح العالم، وهو يدق أبواب تلك المرحلة العالمية الجديدة يتعرض لصراع رهيب بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين: الكتلة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتكر السلاح الذري وتهدد بحرب ثالثة ذرية، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي يعمل بكل سبيل من أجل امتلاك السلاح الذري وينادي بالسلام العالمي.

فأصبح العالم، وهو يعيش ذلك الصراع الرهيب، يواجه إحراجاً ثنائياً صاغته القوتان الكبيرتان المتصارعتان في شعار معنا أو ضدنا.

وفي أوضاع ذلك الصراع الرهيب، وبمنطق هذا الإحراج الثنائي، باشرت الكتلة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وضع خططها العالمية التي تستهدف إحكام قبضتها على مقدرات الشعوب والأمم بواسطة الأحلاف، وتحت شعار مكافأة الشيوعية. وكانت الصهيونية قد نقلت مركز ثقلها إلى الولايات المتحدة الأمريكية تبعاً لانتقال مركز قيادة المعسكر الإمبريالي إليها.

فكانت خطط التحالف الإمبريالي - الصهيوني الرجعي في الوطن العربي خططاً موحدة، على الرغم من التناقض الثانوي القائم بين المصالح الأمريكية - البريطانية والمصالح الفرنسية، وكانت خططاً شاملة تقوم على ثلاث دعامات رئيسية، هي:

- تثبيت وتدعيم النظم الرجعية والتابعة لها.
- جرّ الأمة العربية ككل إلى الأحلاف الإمبريالية.
- خلق إسرائيل.

وكان على النضال العربي في تلك الأوضاع الدولية أن يواجه هذه الخطط ويتحداها.

لقد خرجت الجماهير العربية من أحداث الحرب العالمية الثانوية وتجربتها، وقد تعمق بين صفوفها العداء العميق للاستعمار طلباً للحرية، والتحدي النامي للاستغلال طلباً للاشتراكية، والرفض الواضح للتجزئة طلباً للوحدة.

ولقد واجهت الجماهير العربية من مواقع هذا العداء والتحدي والرفض تلك الخطط الإمبريالية الصهيونية الرجعية وتحداها.

يشهد الوطن العربي موجات عارمة ومتواصلة من الانتفاضات الثورية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان من أبرزها انتفاضة الجزائر في يوم النصر، والمذبحة البربرية التي ردت بها فرنسا على هذه الانتفاضة، وانتفاضة سورية ولبنان التي انتهت إلى خروج فرنسا منها.

وتشهد الجماهير العربية كذلك موجات قاسية من الإرهاب المادي والتضليل العقائدي، تتولاها النظم العربية الرسمية والطبقات المستغلّة الملتفة حولها.

ولكن التحدي الأكبر الذي كان امتحاناً حاسماً لتلك النظم، وهي الطبقات، وللأوضاع الإقليمية والاقتصادية الاجتماعية المجسمة لمصالحها، جاء في معركة فلسطين.

فلقد جاءت النكسة الكبرى التي حلّت بالأمة العربية في هذه المعركة لتؤكد كل عِبَر تاريخ النضال العربي، فتوجزها في صيغة حاسمة مؤداها:

- حتمية سقوط تلك النظم والطبقات والأوضاع.
- إن الثورة العربية الواحدة الشاملة هي السبيل إلى إسقاطها.

فكان الواقع العربي الذي يطالب بإلحاح بميلاد الثورة، واقعاً ندرج ملامحه الرسمية والسائدة في ما يلي:

التجزئة: الإنتاج بأسلوب الاستغلال في حالة التخلف، وضمن نطاق التبعية للرأسمالية الإمبريالية واحتكاراتها.

السيطرة الاستعمارية الإمبريالية: السيطرة المباشرة أو المتخفية وراء أعلام الاستقلال الزائف ومعاهداته ونظمه وطبقاته المستغلة والحاكمة.

الحالة العقلية الروحية النفسية: الحالة الإقليمية الانهزامية المنقسمة بين الرجعية الجامدة القديمة والرجعية والعصرية الدخيلة.

لقد كان الاستعمار يقوم في بعض الأرض العربية حكماً أجنبياً مباشراً مدعماً بالقوة العسكرية المحتلة.

وكان الاستعمار يملك، بالإضافة إلى ذلك، في الأرض العربية الأخرى، القواعد المدججة بالسلاح، ترهب الوطن وتحطم مقاومة الشعب، على الرغم من الاستقلال ومعاهداته وأعلامه وعروشه وديمقراطيته وأحزابه، بل به وبها.

وكانت هذه القواعد تنتشر في الأرض العربية من الحبانية إلى الظهران، إلى المفرق، ومن الملاحة إلى بنزرت وإلى المرسى الكبير.

وفي السويس، أقام الاستعمار قاعدة الاحتلال الأساسية وحصنه الأكبر، لا إرهاباً لمصر وتحطيماً لمقاومة الشعب فيها فحسب، ولا حماية لمصالح الاستعمار وشرايين الاتصال في الوطن العربي بأسره فقط، وإنما تثبيتاً للأوضاع التي تجسم هذه المصالح في آسيا وأفريقيا بشكل عام. وكان رأس المال يمارس ألواناً من الاستغلال للثروة العربية الطبيعية والبشرية، أقطانها وبترولها ومناجمها وثمارها وكرومها وفلاحيها وعمالها.

ولقد استطاع رأس المال، ممثلاً في الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، وفي الاستعمار العسكري والسياسي، وبتحالف الرجعية العربية، أن يضمن تحكماً في أسلوب الإنتاج وحالته، واستطاع أن يجعل من الحكم في كل بلد عربي أداة في خدمته، وجهازاً مأجوراً له، واستطاع كذلك أن يجعل الحصة التافهة التي يلقى بها لهذه العهود الحاكمة من الثروات العربية الهائلة التي ينهبها منبعاً للفساد والانحلال بين صفوف الطبقات الحاكمة، وسلاحاً لإرهاب الجماهير العربية وتضليلها.

ولقد كان يزيد من سخرية هذا الواقع العربي الرسمي من الأمة العربية وهدفها ونضالها، أن أقيمت بتوجيه صريح من الاستعمار جامعة للدول العربية المستقلة.

تجسم بالشكل والمضمون والفعاليات وحدة الطبقات والفئات الحاكمة في هذه الدول ما دامت هذه الوحدة موضوعة في خدمة الاستعمار الإمبريالي واحتكاراته، وموجهة إلى محاربة القوى العربية العاملة، وحائلاً دون السير على طريق الوحدة.

وتجسم أيضاً انقسام هذه الطبقات والفئات وصراعاتها النابعة من مصالحها وتطلعاتها الخاصة أو من وحي الاستعمارية وصراعات دولها واحتكاراتها.

وتكرّس التجزئة وتحميها وتحارب إرادة الوحدة بالتحرر في عنصريها.

ثم تصور بعد هذا للجماهير العربية كأنها خطوة على طريق الوحدة العربية، وعلى أن فعالياتها وانقساماتها تلك، إنما هي في خدمة القضية والأمة.

وكان الاستعمار بتواطئه مع الرجعية العربية والفئة العربية الحاكمة، وبواسطة الجامعة العربية أيضاً، قد أقام للصهيونية قاعدة في قلب الوطن العربي: يوفر لها إمكانات العدوان، ثم يلوّح بعدوانها لإحباط كل انتفاضة تخل بالتوازن أو الاستقرار في المنطقة، ويستغل قيامها لتثبيت العهود العميلة والرجعية العربية، فيحقق المزيد من ارتماء هذه العهود في أحضانه، بزعم حماية الوطن من الخطر الصهيوني الجديد.

ولقد بلغت الصفاقة والتضليل بهذه العهود، وما تمثله من طبقات مستغلة وفئات حاكمة، أن جهرت بضرورة انضواء العرب في الأحلاف الاستعمارية، بزعم أن في هذا سبيل درء الخطر الصهيوني، ومن ثم اجتثاثه.

وضاعف من خطورة وصعوبة مواجهة هذه القوى والمصالح المتحالفة مع بعضها البعض ضد جماهير الأمة العربية، العوامل التالية:

١ ـ أنه على الرغم من أن مأساة فلسطين هزّت جماهير الأمة العربية في أنحاء الوطن، وعمقت معاني الإرادة الثورية بين صفوفها.

وعلى الرغم من أن المأساة كشفت أمام هذه الجماهير التناقضات الرئيسية في الحياة القومية العربية بأخطر صورها، وفضحت لها أيضاً الأوهام التي نسجها التحالف الاستعماري الصهيوني والرجعية حول رايات «الاستقلال الإقليمي الرجعي»، بزعم

إمكان التقدم بالتطور تحت هذه الرايات، وبقيادة الطبقات الحاكمة التي ترفعها على طريق تحقيق الأهداف القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من هذا:

- إن الجماهير العربية العاملة وجدت نفسها في المعركة وهي تواجه أقسى حملات التضليل والإرهاب، خنقا لوعيها أن يحدد لنفسه الطريق، ولإرادتها أن تسير على الدرب، ولحقها في أعقاب المأساة أن ينفجر في ثورة.

- إن هذه الجماهير وجدت نفسها أيضاً تواجه المعركة، وقد افتقدت القيادات والتنظيمات التي يتطلبها منطق المعركة ومستواها.

- إن أكثرية القيادات السياسية التي تصدّت لقيادة الجماهير وتنظيم نضالها في أنحاء الوطن العربي، كانت قد استسلمت الواحدة منها بعد الأخرى، فاجتذبتها بحكم تكوينها الاجتماعي، أو بحكم تطلعاتها وخلقها الانتهازي المصالح والامتيازات الطبقية والإغراءات الرجعية الاستعمارية، فامتصت منها كل قدرة على الصمود والقيادة، واستعملت أكثرها بعد ذلك في خداع الجماهير والشعب بأوهام الاستقلال الشكلي، ومعاهدات الشرف، وشعارات الديمقراطية الزائفة. إن الحياة الحزبية التي كانت صيغة التنظيم والتعبئة الجماهيرية، بلغت في هذه المرحلة الوضع الذي أراد لها التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي أن تبلغه، فأصبحت دعامة من دعامات الاستقلال الإقليمي الرجعي، وعنصراً من عناصر الديمقراطية الزائفة التي جعل منها ذلك التحالف شكل الحياة السياسية العربية ومضمونها، والتي عمل جاهداً حتى بنصوص معاهدات التبعية التي كان يقوم الاستقلال على أساسها، كي يفرضها كمضمون لهذا الاستقلال، وكمفهوم للتنظيم الجماهيري فيه.

وإن الأحزاب الجديدة التي نشأت في أعقاب المأساة النكسة، وحاولت أن تتخطّى بالشعارات والتنظيم أوضاع الاستقلال الإقليمي الرجعي، وما تجسمه من معاني الإقليمية والتبعية والرجعية والاستغلال والتطورية والانتهازية أو تدّعي ذلك، كانت عاجزة، رغم ادعاء العقائدية والثورية، عن التحرر من تأثير الطبقات البرجوازية والرأسمالية المصطنعة الجديدة، والفئات الدائرة في فلكها، سواء في صعيد الفكر أو التكوين أو المناهج، وكانت عاجزة بشكل خاص عن إدراك أثر الصراع الطبقي في الوطن العربي، وعن تصنيف التناقضات والقوى، وإدراك المنهاج العلمي لحركة الثورة فيه.

وبقيت هذه الأحزاب كذلك عاجزة عن الوصول إلى قوى الأمة العاملة، وبشكل خاص إلى طبقة الفلاحين لتعبئتها وتحريكها على المستوى الثوري الذي أصبحت تقتضيه مواجهة التحدّي الشامل الذي تبلور في أعقاب مأساة فلسطين، وبالمنهاج الذي يتطلبه النصر في هذه المواجهة، ويلح عليه منطق الزمن كعنصر في معركتها.

٢ ـ إن وضع الجيوش العربية في تلك المرحلة، لم يكن يختلف اختلافاً كبيراً عن وضع الجماهير.

فقد هزّت مأساة فلسطين أفراد هذه الجيوش من الشباب القومي الواعي، ولم يكن أثرها بين صفوف هذه القوات مقتصراً على إحساس وشعور بمأساة انتزعت بها قطعة من أرض الوطن، وشرد أهلها، بل كان الأثر يتعدّى ذلك إلى شعور الجنود والضباط العرب بأن كرامتهم العسكرية مرّغت بالتراب، لا بالهزيمة في معركة حقيقية، وإنما بالتآمر الاستعماري الصهيوني الرجعي.

ثم إن المأساة عمّقت الوعي القومي الثوري بين صفوف الجيوش العربية، وأكدت لها أسباب المأساة الحقيقية والعميقة التي تتركز في الوجود الاستعماري الصهيوني الرجعي، وفي التجزئة، وفي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرجعية المتخلّفة.

ولكن الجيوش العربية، على الرغم من هذا كله، شأن جماهير الشعب العربي، كانت تعاني من أثر عوامل الإرهاب والضغط والتضليل والإغراء التي تستهدف هذا الشعب للحيلولة دون نمو بذور التمرد والثورة بين صفوفها. وكان كبار الضباط، شأن القيادات السياسية الحاكمة وقيادات الأحزاب، يأتون في أغلبيتهم الساحقة من أبناء الطبقات المستغلة، ويعملون لإضعاف هذه الجيوش مادياً ومعنوياً، ولإبعادها عن وعي مسؤولياتها وواجباتها القومية الثورية، لتكون مجرد أدوات بيد ذلك التحالف في خططه العالمية، وأسلحة بيد الحكومات التي تمثل دكتاتوريته لضرب الشعب وسحق انتفاضاته وثوراته.

كان الاستعمار يمارس إشرافا فعلياً على هذه الجيوش بضباطه وبعثاته وبتحكمه في التسليح والتدريب، وفي التمويل أيضاً في بعض هذه الجيوش.

وإضافة إلى هذا كله، فقد أخذ التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي بعد مأساة فلسطين، يبث بين صفوف الجيوش دعوة وقحة تنادي بالمزيد من الاعتماد على

الاستعمار، والارتماء في أحضان خططه وأحلافه، طلباً للقوة والأسلحة التي لا بد منها للوقوف أمام الخطر الصهيوني، والتي لا سبيل إلى الحصول عليها - في زعمهم - إلا من الدول الاستعمارية التي أقامت إسرائيل، بل عملت من أجل قيامها طيلة قرن من الزمن.

إن التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي، كان قد بلغ بهذه الجيوش في بعض البلاد العربية نقطة استخدامها أداة لتهديد النضال التحرري وقمعه، وكاد أن يصل إلى هذا الحد في بلاد أخرى، بل كانت احتمالات استعمال بعض هذه الجيوش في بلد عربي لضرب أي تحرك ثوري في بلد عربي آخر احتمالات غير مستبعدة، وفي التاريخ العربي القريب أمثلة عليها.

٣ - إن أسلوب الدول الاستعمارية واحتكاراتها كان قد بلغ المرحلة التي تلجأ فيها إلى الانقلابات العسكرية، كسبيل لضرب احتمالات الثورات وقيامها.

وكانت سورية أول مسرح في الوطن العربي جرب فيه هذا السلاح الجديد، فشهدت سلسلة من الانقلابات التي يقوم بها مغامر أو عميل يستغل الأوضاع والظروف المادية والنفسية الجماهيرية العربية التي تطالب بالثورة، ثم يحاول إقامة دكتاتورية فاشستية عسكرية لا تلبث أن تنفتح هويتها الحقيقية كأداة بيد هذه أو تلك من أيدي الأخطبوط الاستعماري واحتكاراته البترولية.

٤ - لقد كان يزيد من مرارة هذا الواقع العربي وخطورته، أنه على الرغم من خطوات التقدم الكبيرة التي تحققت في العالم المتقدم - غربه وشرقه - خلال هذه المرحلة، فقد بقيت الأمة العربية بواقعها الإنتاجي في مرحلة الزراعة البدائية، أو بالإقطاع تقريباً، ولم يطرأ على واقعها هذا إلا تغيير كمّي طفيف: بنشوء بعض الصناعات الوطنية الاستهلاكية الصغيرة المحدودة، وبتوسع نشاط الاحتكارات البترولية، بما واكب ذلك النشوء من قيام الطبقة البرجوازية الرأسمالية المصطنعة، وما رافق هذا التوسع من قيام الطبقة البترولية العجيبة.

وقد بقيت جماهير الأمة بشكل عام، والفلاحون منها بشكل خاص، تعاني ما كانت تعانيه في المراحل السابقة من استغلال مريع، ومن بؤس وفقر، يزيدها إحساساً بالمرارة والحرمان الرفاهي الفاحش الذي كانت تتمتع به - في الوقت نفسه - الطبقات المستغلّة القديمة والجديدة، وفئات الملوك والحكام، وأثرياء الحرب.

على أن العنصر الأساسي من عناصر الحياة العربية الذي نما في هذه المرحلة نمواً يكاد يواكب روح العصر وسرعة حركته، هو عنصر الوعي الثوري الأصيل بين صفوف الجماهير العربية، فقد كانت تزيد التناقضات والنكسات عمقاً وحدّة، ويزيد الإرهاب مرارة وثورة.

ولقد أدى المثقفون الثوريون أيضاً دوراً قيادياً فعالاً في النضال العربي: صنعاً للوعي، وشحذاً للعزيمة، وتنظيماً للقوى، وتكويناً للخلايا، وقيادة للكفاح. ولكن من الحقائق الثابتة في هذا المجال، هي الأمور التالية:

- إن الأكثرية الساحقة من بين المثقفين أو المتعلمين الذين أسهموا في النضال العربي خلال هذه المرحلة، كانت من أبناء قوى الشعب العاملة الذين أتيحت لهم بعض فرص الثقافة والتعليم، كما أن الأكثرية الساحقة ممن تولوا مراكز الزعامة والصدارة، وركبوا موجات النضال، كانت من أبناء الطبقات الرجعية المستغلة والانتهازية الإقطاعية أو البرجوازية الرأسمالية المصطنعة المتاحة لها تلك الفرص بشكل واسع.

- إن الأكثرية الساحقة من بين زعامات النضال العربي وقياداته التي طعنته في أدق مراحله، كانت تنبع من هذه الطبقات الرجعية المستغلة والانتهازية، كما أن الأكثرية الساحقة من بين القيادات التي صمدت للإغواء والانتهاز والإرهاب، كانت تنبع من صفوف القوى العاملة.

ولقد أدى الطلاب العرب أيضاً في هذه المرحلة دوراً طليعياً في حركة النضال العربي، فأسهموا في جميع المهمات التي كان يضعها النضال على المثقفين الثوريين عموماً، وكانوا فوق هذا شرارات الانطلاق لموجات النضال الجماهيري وانفجاراته في كثير من الأحيان والبلاد.

وفي المقابل، فقد كانت القوى العربية المعادية للنضال العربي - التي تحاربه صراحةً أو تقف في وجهه بصور متعددة متطورة - هي الطبقات المستغلة والمتحكمة، سواء أكانت الطبقات الإقطاعية التقليدية القديمة أم كانت طبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية المصطنعة الجديدة، أم كانت فئات كبار رجال الإدارة وأجهزة الحكم، وبعض المتعلمين الذين وضعتهم الطبقات المستغلة في خدمة نظمها، وأتاحت لهم بذلك حصة من الغنائم المادية والسلطة مقابل الدور الذي يؤدونه من مراكز الخدمة هذه.

وحتى في الحالات التي كان يلجأ فيها الاستعمار الإمبريالي واحتكاراته إلى إثارة المنازعات العنصرية والشعوبية والنعرات الطائفية بين صفوف الجماهير العربية، فإننا نجد أن تلك الطبقات المستغلة والفئات التي في خدمتها هي التي كانت تذكي هذه الرواسب، فتثير المنازعات والنعرات، ثم تستغلها، ولا تلبث بعد ذلك أن تلتقي بغضّ النظر عن عنصريتها وطائفيتها، فتتصالح، بل تتوحد في إطار الرأسمالية الإمبريالية وخططها وأوامرها على حساب القوى العاملة واحتياجاتها وتضحياتها.

وهكذا، فإن الواقع العربي في أعقاب نكسة فلسطين وبتأثيرها كان يعاني تناقضين حاسمين:

١ - التناقض القائم بين جميع الأوضاع المادية والفكرية السائدة في هذا الواقع من جهة، والقوى العربية العاملة الناضجة مادياً ونفسياً للثورة، وفي مقدمتها طبقة الفلاحين من جهة أخرى.

٢ - التناقض القائم بين نضوج هذا الواقع نضوجاً موضوعياً لثورة القوى العربية العاملة الشاملة من جهة، وافتقاد الأداة التي تفجر هذه الثورة وتطلق قواها من جهة ثانية.

ولقد كان هذا الواقع بهذين التناقضين يحدد دوراً تاريخياً يبحث عمَّن يؤديه، ويحدد مهمة ثورية تنتظر من يباشرها، فيطالب بأداة تتوفر لها القدرة على مباشرة عملية التفجير الثوري في مكان من الوطن العربي تتوفر فيه إمكانات مباشرة هذه العملية وحمايتها بحيث تكون ميلاداً للثورة الأم في الثورة العربية الشاملة، وليس أي شيء آخر غير ذلك أو من دون ذلك.

ولقد كان المنطق الموضوعي لذلك الواقع العربي بالحقائق والتناقضات والقوى القائمة فيه، وبالحقائق التراثية والتاريخية التي تمتد وراء منطق يحدد أرض الكنانة مكاناً لذلك الميلاد، ويحدد كذلك القوات المسلحة فيها كأداة له، خلافاً لجميع التصورات والدعوات الاستعمارية والرجعية والمراهقة المخالفة، كما كان ذلك المنطق الموضوعي أيضاً يرسم لهذه الثورة الأم المنتظرة هدفها القومي الثوري، خط السير الحتمي على طريقه.

وليس من قبيل الصدفة أو باب الاستثناء، إذاً، أن جاء ميلاد الثورة العربية الأم يوم ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، والقوات المسلحة تقودها طليعة مؤمنة، وليس من باب الرغبة الذاتية أو الاختيار العفوي كذلك أن تكون ثورة ٢٣ يوليو، وتبقى، بهدفها وخط سيرها، الثورة الأم في الثورة العربية الواحدة الشاملة.

الفصل الثالث

في تجربة الثورة العربية: ٢٣ يوليو

إن جماهير المدّ القومي الثوري العربي التي تتحمل تضحيات بناء التجربة الثورية العربية وحمايتها ونموها بكل حزم وشرف، تحمل طلائعها الواعية مسؤوليات تقييم هذه التجربة بكل صدق وشرف. كذلك إن طلائع المدّ القومي الثوري العربي التي تمارس واجب تقييم التجربة العربية الثورية في يومها القائم، إنما تسهم إسهاماً أساسياً في حماية التجربة، وفي استكمال ضمها في فجرها القادم، فهي مطالبة لدى أداء هذا الواجب بأن تدرك أسسه العلمية وتصرفاته الأخلاقية وظروفه القومية.

إن تقييم التجربة العربية الثورية شأن تقييم كل تجربة جديرة بأن تسمّى ثورية، هو عملية علمية أخلاقية، تتطلب من الطلائع التي تمارسها الرصد الموضوعي الشامل للوقائع ولتفاعلها المتبادل، والتحليل العميق لحركتها التاريخية، والاستقراء الحر لدلالاتها، وعبرها ومنطق حركتها، لترتفع بذلك عن مستوى الوصف الذاتي المتحيز، والتحليل السطحي الجزئي، والاستقراء الزائف الجبان الذي ينبع من العجز أو يصدر عن الهوى.

وهي تتطلب من تلك الطلائع كذلك أن تلتزم، وعبر التقييم وأحكامه، الالتزام الصادق الذي لا تملك بغير المبرر العلمي أو الحق الأخلاقي في مطالبة الجماهير أن تلتزم به. إن تقييم التجربة العربية الثورية، إضافة إلى ما تقدم، عملية معقدة تعقيداً خاصاً ينبع من ظروفها القومية.

لقد شهدت هذه التجربة في فترة قصيرة من الزمن انتصارات جذرية هائلة، ونكسات خطيرة حادة، فلا بد للتقييم الجاد من الاعتراف بالنصر وبالنكسة، ومن إعطائها حجمها ومكانها من التجربة، من غير انفعال عاطفي أو غرض ذاتي يهون من بعضها أو يهول من البعض الآخر.

ثم إن هذه التجربة هي موضوع تقييم هادف لها من قوى عالمية وعربية مختلفة العقائد والمصالح، تستهدف كل منها أن تعرض تقييماً للتجربة ينبع من عقيدتها ومصلحتها، فلا بد للتقييم الجاد من وعي هذه الحقيقة، ومن الصمود لضغوطها.

إن هذه التجربة، فوق ذلك كله، هي تجربة حية يصنعها المدّ القومي الثوري العربي، وتصنعه ويبنيها وتبنيه، فتصبح ممارسة طلائع هذا المدّ لواجب تقييم تلك التجربة عملية شاقه تقيم بها هذه الطلائع ذاتها وجيلها، فتتطلب طاقات هائلة من القدرة على نقد الذات، في صدق مع الذات، ومن القدرة على احترام الأجيال في صراحة مع الأجيال.

إن التجربة العربية الثورية في حقيقتها الجوهرية، وفي قيمتها التاريخية هي تجربة أمة واحدة ذات تراث حضاري تليد، وتطلع تقدمي جديد:

١ - تعاني أوضاع التجزئة والاستعمار والاستغلال والتخلف والاغتصاب متفاعلة موحدة في تنافس أساسي حركي واحد في واقعها القومي القائم.

٢ - تتحرك قواها العاملة على نطاق الوطن كله، وأكثريتها الساحقة من الفلاحين، على طريق حل هذا التناقض المركب لتغيير ذلك الواقع بثورة واحدة متواصلة تتعدد فيها الساحات والمجالات وتتشابك فيها المعارك والأعداء.

٣ - تعبر مرحلة التحول الثوري من مراحل تاريخها المعاصر في معركة شاملة.

٤ - تستند إلى تراث قومي نضالي حافل بدروسه وعبره، وإلى تفتح إنساني شامل متفاعل مع عالمه في عصره.

إنها التجربة التي صنعتها تلك الجماهير وهذه بممارسة العمل القومي الثوري في سياق التفاعل المتبادل مع التجارب الثورية والمنجزات العلمية في هذا العصر الحافل بتجاربه ومنجزاته وصراعاته المادية والعقائدية.

إنها التجربة التي صنعتها جماهير المدّ القومي الثوري العربي وطلائعه بالعرق والدم، فأقامتها واقعاً مادياً وعقلياً وروحياً جديداً ومتحركاً في الحياة العربية على طريق قيام الدولة العربية الواحدة، دولة اشتراكية ديمقراطية يتحرر بقيامها الوطن والأمة والمواطن من الاستعمار والتجزئة والاستغلال والاغتصاب والتخلف.

إن التجربة العربية الثورية تكون من هذه المعطيات الأولية تجربة أصيلة واحدة وصاعدة، فهي تجربة أصيلة لأنها ليست منقولة في أهم قيمها ومضامينها ومناهجها عن تجارب معاصرة أو قديمة أخرى، وهي تجربة واحدة لأنها لا تقبل التجزئة إلى تجارب متعددة من تعدد أجزاء الوطن أو عناصر الهدف، فهي تجربة تحقيق الهدف العربي تبعاً

لتعدد أجزاء الوطن العربي كهدف مركب واحد، مهما تعددت عناصره على نطاق الوطن العربي كوطن واحد مهما تفتّت أجزاؤه.

وهي تجربة صاعدة لأنها تجربة معاصرة حية نامية، لا تقع في نطاق الماضي المكتمل، بل تكوّن كل الحاضر الذي يصنع المستقبل ويتكامل فيه.

لذلك، فإن كل اتجاه لتحليل التجربة العربية الثورية أو تقييمها على غير هذا الأساس الشامل، وبغير هذا المنطق المتكامل في إدراك حقيقتها وقيمتها وسماتها وقواها، يبقى اتجاهاً مضللاً مقصراً تقصيراً نوعياً عن الارتفاع إلى مستوى هذه التجربة، وقد يكون فعلاً اتجاهاً مضللاً مقصراً تقصيراً نوعياً في الارتفاع إلى مستوى هذه التجربة، وقد يكون فعلاً اتجاهاً مضللاً معادياً لها.

إن طلائع المدّ القومي الثوري العربي، عندما تُقدم بموضوعية وشجاعة على تقييم تجربتها، رصداً موضوعياً للأحداث، وتحليلاً علمياً للتفاعل المتبادل القائم بينها، واستقراءً شجاعاً لعبرها ودلالاتها العقائدية والمنهجية، ستجد أولاً أن التجربة تضم سلسلة متوالية من الانتصارات الجذرية الكبيرة، وتتخللها حلقات من النكسات المريعة الحادة.

وستجد ثانياً أن التجربة تكشف عن دروس وعبر أساسية تؤكدها الانتصارات والنكسات على السواء، فتؤكد لذلك أهم عناصر المنطق الثوري في الواقع العربي.

وستجد ثالثاً أن التجربة في منجزاتها ونكساتها، وفي عبرها ودلالاتها، تضيف إلى الفكر العالمي الثوري إضافات جديدة تكوّن مع غيرها من الإضافات التي تقدمها التجارب الثورية المعاصرة، وعلى الأخص في بلاد العالم الثالث، نظرية ثورية جديدة علمية وإنسانية ومعاصرة.

إن طلائع المدّ القومي الثوري العربي عندما تستعرض في موضوعية وشجاعة تجربتها لترصد ما فيها من انتصارات ومنجزات، ستجد أن المدّ القومي الثوري العربي يمكن أن يخوض معركة الهدف العربي الكبير في جميع ساحاتها ومجالاتها بزحف ثوري موحد وصامد.

ويمكن أن تحمي طلائع المدّ القومي الثورة العربية النواة في أرض ميلادها، وأن تمتد بها لتمثل الأرض العربية كلها، ويمكن أن تخوض معركة التحرير من الاستعمار على

نطاق الوطن كله، ويمكن في الوقت نفسه، مستنداً لما يتحقق من نصر في معركة التحرر، أن يدخل إلى محراب الوحدة العربية، وأن يباشر أيضاً إعادة صنع الحياة بالتقدم والكفاية والعدل على طريق بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي كمضمون حتمي لهذه الوحدة.

ويمكن كذلك أن يجعل من كل تقدم على طريق الهدف في أبعاده تلك مقوّماً من مقومات النصر في معركة مواجهة الخطر الصهيوني وتصفية إسرائيل لاسترداد الوطن السليب.

ويمكن فوق هذا كله أن يتحمل كل هذه المسؤوليات، محتفظاً بهويته القومية التي تؤكد أصالته العقائدية صامداً لجميع أنواع الضغوط والإغراءات الدولية:

١ - لقد تمكن المدّ القومي الثوري العربي من أن يطلق منذ عام ١٩٥٤ ثورة مسلحة تنفجر على تراب الجزائر، معلنة حرب تحرير مريرة وطويلة، كانت وستبقى مثلاً رائعاً ونموذجاً شامخاً لاحتمالات الثورة التي تفجرت في الوطن العربي بقيام ذلك المد القومي الثوري العربي. إن الهزيمة التاريخية الساحقة التي ألحقها صمود شعبنا في الجزائر بما يقرب من مئة وثلاثين سنة من جهد استعماري فرنسي غاز حاول أن يقتطع من الأرض العربية تراب الجزائر، وأن يقتلع من هذا التراب مقومات الوجود القومي العربي، تؤكد تأكيداً قاطعاً مدى رسوخ هذه المقومات في الإنسان العربي، وعمق جذورها في تاريخه وأرضه.

لكن الهزيمة التاريخية الساحقة التي ألحقتها حرب التحرير في الجزائر، كجزء طليعي من كفاح المد القومي العربي الثوري، بسبع سنوات من جهد حربي استعماري وحشي عبئت له الإمكانات والقوى المادية والمعنوية في فرنسا وفي حلف الأطلسي كله، إنما هي هزيمة تؤكد أيضاً تأكيداً حاسماً آفاق النصر التي يمكن للمد القومي الثوري العربي أن يبلغها.

٢ - لقد تمكّن المد القومي الثوري العربي من أن يخوض بنجاح حاسم وشامل في الوقت ذاته المعركة ضد الأحلاف التي كانت حينذاك أبرز الخطط الاستعمارية العالمية، وكانت أيضاً أخطر المخططات الاستعمارية الصهيونية الرجعية في الوطن العربي.

لقد هزم هذا المدّ القومي الثوري العربي سياسة الأحلاف يوم أن رفضتها مصر الثورة رفضاً قاطعاً يتحدّى الإغراء والإرهاب بعد ذلك في معركتين سافرتين، وأسقطها في الوطن العربي إلى الأبد:

لقد هزمها في ساحة الأردن يوم أن صفع «تيلر» والذين تآمروا معه، ودعوه إلى عمّان، فأوقف امتداد حلف بغداد وجمده ١٩٥٥، ثم عرب الجيش وطرد منه الضباط الإنكليز، على رأسهم الجنرال كلوب عام ١٩٥٦، ثم ألغى المعاهدة البريطانية ـ الهاشمية، وعقد اتفاقية التضامن العربي عام ١٩٥٧.

كما هزمها مرة أخرى في ساحة سورية يوم أن حطم مشروع أيزنهاور، بعد أن نجح هذا المشروع في الأردن، وألحقت قواه المتحالفة النكسة بالمد القومي الثوري العربي في هذا القطر عام ١٩٥٧.

٣ ـ تمكّن هذا المد الثوري كذلك من أن يخوض بنجاح حاسم وشامل معركة كسر الطوق الاستعماري الصهيوني الرجعي الدولي الذي كان مضروباً حول الأمة العربية.

ولم يحقق النصر في هذه المعركة إحراز سلاح لازم لزوم الدفاع عن الوطن والحياة فحسب، أو إقامة علاقات اقتصادية ضرورية ضرورة التقدم فقط، وإنما تحقق به أيضاً تدعيم القوة العربية الذاتية، وتأكيد حريتها القومية.

٤ ـ تمكّن هذا المدّ القومي الثوري العربي أيضاً من أن يستعيد للعروبة القنال، وأن يقف مرفوع الرأس صامداً أمام العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. لقد حطم فك الكماشة الاستعماري الصهيوني الرجعي المسلح الغازي في بورسعيد، وحطم فكها الآخر الذي تحرك من بغداد ليطبق على الأردن وسورية بعلم إسرائيل وموافقتها، وتنفيذاً لخطط دول حلف بغداد التي كانت تؤمل أن تلحق الهزيمة بمصر الثورة، فتفرض نكسة شاملة عامة في الوطن العربي تدفع فيها عجلة التاريخ إلى الوراء، وتقيم الهلال الخصيب، وتفرض مع قيامه الصلح مع إسرائيل.

وقد أكد انتصار المد القومي العربي الثوري في معركة العدوان الثلاثي بصورة نهائية حتمية انتصار الإرادة العربية الثورية بالقوة العربية الذاتية، وأجبر الاستعمار على أن يختفي وراء العملاء، وفي قصور الرجعية محروماً من سلاح العدوان المباشر الصريح.

لقد انهزم المعتدون الغزاة يلفون أعلامهم المنكسة، ويبكون أحلامهم الضائعة، وتحقق مع النصر الجلاء.

على أن ما هو أعظم من هذا وأروع، هو أن هذا المد القومي الثوري العربي، وهو يواصل الزحف في معركة التحرر من الاستعمار، تمكن من أن يسير صاعداً وصامداً نحو هدف الوحدة العربية، وعلى طريق بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي كمحتوى حتمي لها:

١ ـ سار نحو هدف الوحدة قبل قيام الوحدة عام ١٩٥٨ يوم أن عبرت كتائب الجيش العربي المصري الثوري مياه البحر الأبيض لتأخذ مواقعها مع الشعب العربي في سورية وجيشها أمام زحف التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي الجديد الذي انطلق يهددها من تركيا والأردن والعراق، تحت لواء مشروع أيزنهاور بعد انتصاره في الأردن عام ١٩٥٧.

٢ ـ دخل إلى محراب الوحدة يوم أن أعلن باسم الأمة العربية ونضالها وتراثها وأمالها ميلاد الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨، فكان ميلادها أكبر وأعمق تغيير جذري نوعي شهده الواقع العربي منذ قرون.

٣ ـ تمكن أيضاً في ظل الوحدة، وتحت أعلام الجمهورية العربية المتحدة، من أن يدك قصور الملكية والرجعية وقلعة الأحلاف في بغداد بثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨، وأن يحطم الاتحاد الهاشمي، ليؤكد هدف التحرر ويفتح الآفاق فسيحة أمام الانطلاق على طريق الوحدة بالتحرر.

٤ ـ فشل المد القومي الثوري العربي في الامتداد بوحدة عام ١٩٥٨، ثم في حمايتها أمام مؤامرة الانفصال الغادرة، فخلف بالانفصال أكبر نكسة عرفها تاريخ النضال العربي المعاصر، وواجهت الثورة العربية بحلولها أخطر التحديات التي شهدها هذا التاريخ.

٥ ـ على الرغم من فداحة النكسة وخطورة التحدي، ومن عجز المد القومي الثوري وطلائعه على الارتفاع إلى مستوى مواجهتها على صعيد النظرية والتنظيم والتخطيط الذي أبرز له النكسة وطالب به هذا التحدي، فقد تمكّنت جماهير المد القومي الثوري العربي من أن تؤكد تمسكها العنيد بالوحدة والثورة العربيتين في وجه مؤامرة الانفصال الاستعمارية الرجعية ونتائجها، ففضحت قوى الخيانة وعزلتها نهائياً عن الجماهير العربية، وحرمت منها عهود الانفصال جميعها كل نوع من أنواع الاستقرار، وكل إمكانات ادعاء الشرعية الشعبية. كما فضحت وعزلت عن صفوف

المد القومي الثوري العربي قوى الإقليمية الجديدة الحزبية المتسترة وراء قناع العقائدية الزائف.

٦ - سار المد القومي الثوري العربي في أعقاب نكسة الانفصال، وفي مواجهتها، على طريق الحياة بالثورة يوم أن تفجرت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ ثورة اليمن، وعصفت بأعتى قلاع الجمود والرجعية عداء للتقدم والحياة، واعتداء على التطور والأحياء، فانتشرت إرادة الحياة بالثورة، حيث لم يتصور التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي أو يتوقع أنها قادرة على أن تتحرك كتائب الجيش العربي الحر الأحمر لتأخذ مواقعها مع الشعب والجيش في اليمن، تأكيداً مقدماً بالسلاح والأرواح لوحدة الثورة العربية، ولمبدأ أن سلامة هذه الثورة الواحدة لا تتجزأ.

٧ - فتح المد القومي الثوري العربي كذلك معركة تحرير شواطئ الجزيرة العربية من الاستعمار وقواعده، ووجوده وعلى عهود الانعزال عن تياره القومي الثوري: التحرري الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، وعزلها عن الجماهير في كل قطر عربي مهما كانت الأقنعة التي تختفي وراءها هذه العهود أو الأسلحة التي تشهرها. ولقد انهار نموذج صارخ من هذه العهود أمام وثبة الشعب في السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤، وفوق ذلك كله فإن جماهير المد القومي الثوري العربي تمكّنت من أن تحمي الثورة العربية في أحرج لحظات حياتها، عندما صمدت هذه الجماهير على نطاق الوطن كله لنكسة الاندحار ١٩٦٧ صموداً جباراً منع التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي من بلوغ هدفه في إسقاط الثورة العربية وتصفية القضية العربية، وكشف في الوقت نفسه عن جميع الثغرات العقائدية والتنظيمية والتخطيطية التي تحكمت في المسار العربي الثوري منذ نكسة الانفصال ١٩٦١، فأوصلته بصورة طبيعية وحتمية إلى نكسة الازدهار في ١٩٦٧.

ولقد تمكن هذا المد القومي الثوري العربي كذلك، وفي الوقت نفسه، من أن يخوض بنجاح معركة إعادة صنع الحياة على طريق الكفاية والعدل، فيواصل صنع التقدم ويباشر ببناء المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي:

١ - إن شعبنا العربي في مصر الثورة، تمكن منذ ٢٣ تموز/ يوليو، وفي فترة قصيرة بحساب الزمن، ومن عمر الثورة، من أن يطوي مسافات شاسعة، ويحقق خطوات ثورية كبرى على طريق الإنتاج والتقدم بمنطق الكفاية والعدل، ونحو رسم ملمح المجتمع الاشتراكي الديمقراطي العربي المنشود.

لقد قطع على طريق تحرير الوطن من سيطرة رأس المال الأجنبي المستعمر مسافات كبرى لم تحققها نسبياً أية ثورة معاصرة، ثم خاض غمار ثورات تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها حتى استطاع في حقبة قصيرة من الزمن أن يقهر جميع أعداء ثوراته المتعددة، وأن ينطلق بقوة اندفاع متزايدة نحو التقدم.

كما قطع على طريق التقدم في الإنتاج بكمه وكيفه وحالته مسافات لم تجاره فيها نسبياً ثورات صناعية كبرى تحققت في كثير من الأمم بالنظام الرأسمالي، كاليابان، أو بالنظام الشيوعي، كبلاد أوروبا الشرقية.

ولقد سار على طريق تحويل الأساس المادي الإنتاجي للمجتمع وعلاقاته مسافات لم تجاره فيها نسبياً أكثر الثورات التي قامت، وهي تعلن منذ البداية أن هدفها إنما هو تحقيق هذا التحول. كما قطع بذلك شوطاً محسوماً على طريق بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، ونحو إزالة العوائق والرواسب المادية والعقلية والنسبية التي كانت تقف حاجزاً أمام بنائه.

٢ ـ كذلك، فإن شعبنا العربي في الجزائر تمكن من أن يباشر الخطوات الأولى على طريق التقدم وبناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، وتمكن أيضاً في العراق من أن يتجه نحو السير على هذا الطريق، وهذا في وجه صعوبات كبيرة مليئة في هذين القطرين.

ولقد تحقق بهذا كله نمو القوة القومية العربية الذاتية على جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وازدياد أثرها على الصعيد القومي لتصبح القوة الأولى فيه، وعلى الصعيد العالمي لتصبح قوة فعالة بين قواه.

وفي ذلك كله، فإن هذا المد القومي الثوري العربي وفعالياته لم تنحصر ضمن نطاق حدود الوطن العربي، فقد أسهم في المعركة الإنسانية الشاملة المعاصرة، معركة الشعوب من أجل التحرر من الاستعمار والاستغلال وقهرهما على النطاق الإنساني، ومن أجل إرساء قواعد السلم العالمي، وفي سبيل إقامة العلاقات الدولية على أسس جديدة متحررة من الاستعمار ومناطق النفوذ، قائمة على حق الشعوب في تقرير مصائرها.

لقد أكد هذا المد القومي الثوري العربي بالفكر والنضال والعمل حق كل أمة وواجبها ومقدرتها على التحرر من الاستعمار، بل على مغالبة التخلف، من دون أن تدخل مناطق النفوذ. ولقد رفض بهذا الموقف «الإحراج الثنائي» الذي حاول كل من

المعسكرين الدوليين المتصارعين أن يصنف الإنسان والأمم عن طريق شعار «معنا أو معهم».

إن باندونغ، وتحطيم حلف بغداد، ومعركة السويس، وتحطيم مشروع أيزنهاور، كما أن مؤتمرات المنظمة الأفريقية ودول عدم الانحياز، ستبقى منارات خالدة في تاريخ الكفاح البطولي العربي من أجل تصفية الاستعمار في العالم، وفي سبيل إرساء معالم سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

إن طلائع المد القومي الثوري العربي كذلك، عندما تقيّم بموضوعية وشجاعة تجربتها، مقدرة الانتصارات والمنجزات، معترفة بالهزائم والنكسات، ستجد أن التجربة تكشف وتؤكد، على الصعيد القومي، عبراً تكون في مجملها المنطق الثوري في الواقع العربي، فهي تكشف وتؤكد صورة الثورة، وطبيعة الثورة وسماتها، ومقومات الثورة ووحدة الثورة العربية.

ستجد هذه الطلائع أولاً أن التجربة العربية الثورية مع التجارب الثورية الأخرى المعاصرة، بل مع جميع التجارب الثورية التاريخية، تؤكد ضرورة الثورة في سياق حركة تطور الحياة ومسيرة التاريخ، كسبيل لا سبيل سواه يعيد به الإنسان إلى هذه الحركة اتجاهها التقدمي الحضاري، وسرعتها اللازمة عندما تصبح قوى الركود والجمود عوائق وموانع واقفة أمام هذه الحركة، تحاول أن تجمدها أو أن تتحكم في اتجاهها وسرعتها، خنقاً للحياة واستغلالا للأحياء. لقد أثبتت التجربة، وهي ما زالت تؤكد كل يوم أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل.

إن الثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلّص نفسها من الأغلال التي كبّلتها، ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها.. فإن عوامل القهر والتجزئة والاستغلال التي تحكمت فيها طويلاً، ونهبت ثرواتها، لن تستسلم بالرضا، وإنما لا بد على القوى العربية الثورية من أن تصرعها، وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً.

والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية، كنتيجة طبيعية للقهر والتجزئة والاستغلال، فإن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوي مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وغيرها من الأمم السابقة في التقدم، ولا بد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة، فتحمل هذه المسؤولية.

والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها، ذلك التحدي الذي تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف، كأنها بما وصلت إليه من المعارف تيسّر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدماً، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا بالنسبة إليهم أكثر تخلفاً، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم.

إن الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وما تتطلع إليه، وإذا كانت الانتصارات والمنجزات التي تحققت بالتجربة العربية الثورية تؤكد ضرورة الثورة، فإن النكسات التي أصابت تلك التجربة تؤكد هذه الضرورة بصورة أعمق، فتطالب بالمزيد من الثورة الثورية، وستجد هذه الطلائع ثانياً أن التجربة العربية الثورية مع التجارب الثورية الأخرى المعاصرة، بل مع جميع التجارب عبر التاريخ، تحدد طبيعة الثورة والسمات الأساسية للعمل الثوري على الشكل التالي:

إنها تؤكد أن الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي عقائدي وأخلاقي علمي ومخطط، فإن الثورة حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل التناقضات والعوائق والموانع التي تعترض طريق حياته، كما يتصورها، وكما يريدها. كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضاً عما فات، ووصولاً إلى الآمال الكبرى التي تبدو خلال «المثل الأعلى» لما يريده للأجيال القادمة منه.

إن الثورة ليست عمل فرد، وإلا كانت انفعالاً شخصياً يائساً ضد المجتمع، والثورة ليست عمل فئة واحدة، وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية.

وإنما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها، وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل، وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض إرادتها في صنع الحياة.

والثورة تقدم بالطبيعة:

إن الجماهير لا تطالب بالتغيير، ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه، خلاصاً من الملل، وإنما تطلبه وتسعى إليه، وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها.

والثورة عمل متواصل عقائدي أخلاقي علمي مخطط: إن الثورة ليست سلسلة من الضربات أو الفورات أو من ردود الأعمال مهما كان مجالها في حياة المجتمع أو حظها من الشعبية والتقدمية، لا تنتظم بالارتجال والسطحية، أو بالمراهقة والانحراف، أو بالانتهازية في حركة تاريخية واعية متواصلة يعيد بها الشعب النظر في أسس مجتمعه وعلاقاته وقيمه عقائدياً وعملياً، ليعيد صنعها فعلاً إيجابياً واعياً أخلاقياً وخلاقاً تنتظم إجراءاته ومراحله في حركة الشعب الإرادية الواعية المسؤولة التي تزيل بالثورة السياسية أول مراحل الثورة المتكاملة العقبات والموانع من طريقها، كي تنطلق بالثورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نحو بناء المجتمع الجديد، وفقاً لمثلها الأعلى والمنشود، وبمنطق هذا المثل.

إن الثورة عمل إنساني واع ومسؤول وأخلاقي وخلاق وعقائدي وحركي، يصنع به الإنسان الحياة تقدماً وعدلاً بوعي منه لإنسانيته، وللقيم التي تحفزه على التغيير الثوري الشامل، ليقيم بالثورة واقعاً منشوداً تتحقق به وتصان فيه هذه القيم على أنقاض الواقع الذي يمثل بعلاقته وواقعه هدرها، والتنكر لها والتناقض معها.

من هنا، فإن العمل الثوري والصادق لا يمكن أن يتحقق بغير أن تتوفر فيه السمات الأساسية التالية:

- شعبيته.
- تقدميته.
- عقائديته.

إن الثورة سلوك يعبر به الإنسان منطلقاً من واقع قائم، ويتمسك بمثل أعلى من رفضه الواعي الحاسم لذلك الواقع رفضاً أخلاقياً وإرادياً، وعن تحركه نحو ذلك المثل تحركاً علمياً ومناضلاً، وهي رفض وتحرك يتبلوران في الثورة أعظم أعمال الإنسان مسؤولية.

ومن غير الجائز أصلاً أن يتصور أحدنا الثورة أو يصورها للجماهير ضربة متلعثمة تقوم بها مجموعة من عناصر مدنية أو عسكرية منغلقة على الجماهير، ومعزولة عنها، مهما كانت هذه العناصر مستعدة للتضحية أو مخلصة للهدف، فهذه هي المغامرة.

ومن غير الجائز أيضاً أن يتصور أحدنا «الثورة» ويصورها للجماهير انتفاضة حتى لو كانت جماهيرية عامة وعارمة تستنفد طاقاتها في انفجار يحرق، ولا يحول أو يدمر، ولا يغير، فذلك هو الغضب أو القدرة.

ومن غير الجائز قطعياً أن يتصور أحدنا الثورة أو يصورها للجماهير تغييراً، حتى لو كان عنيفاً يقف عند حدود النظام السياسي في المجتمع، فلا ينفذ إلى الأسس المادية لهذا المجتمع، والروحية منه، ليعبر بها تعبيراً جذرياً وتقدميا لصالح الجماهير أو يقف عند الوجوه القابضة على تلك السلطة، فلا تنفذ إلى إسقاط الطبقات المستغلة ليقيم على أنقاضها سلطة الشعب.

إن هذه كلها ليست هي الثورة، بل إنها فوق ذلك قد تكون الثورة المضادة، وستجد هذه الطلائع ثالثاً أن التجربة العربية الثورية مع الجوانب الثورية الأخرى المعاصرة، بل مع جميع التجارب الثورية عبر التاريخ، تحدد كذلك التوقعات الأساسية للثورة في ما يلي:

أ ـ المقوم الأول: نظرية ثورية تأخذ مكانها الصحيح من الثورة والعمل الثوري تحدد للثورة مبادئها وقيمها وأهدافها وخلقيتها، وتكون دليلاً للعمل الثوري وسلاحاً بيد قواه في تحليل الواقع ووعي التناقضات ورسم المناهج والنضال القائم على ذلك كله.

إنها لا توضع فوق الثورة، فتفقدها حرية الحركة الثورية، أو فوق التجربة، فتنفصل عن الواقع والحياة، وتتحول بالمراهقة أو بالتعصب المنغلق إلى عبارات إنشائية أو قوالب جامدة أو سلاح إرهاب عقائدي للإنسان والحياة والقوى العاملة ذاتها، أثناء انطلاقها على طريق الثورة اللامتناهي.

ولا توضع أيضاً وراء العمل الثوري، وتحت مستوى التجربة المحدودة في الزمان والمكان، فتتحول بمنطق «الثورة، بـ «التجربة والخطأ» إلى تبرير للعمل في أخطائه، وللتجربة في نقائصها وحدودها، وللانحراف في واقعيته وعمليته.

ب ـ المقوم الثاني: قوى اجتماعية ثورية تجسم الثورة إرادتها التقدمية ومصلحتها الإنسانية في تغيير الواقع القائم، وحل التناقضات القائمة فيه، وتجسم كذلك هدفها في إعادة صنع الحياة من جديد، تقدماً وعدلاً، فتكون الثورة لها رأيها.

ج ـ المقوم الثالث: حركة ثورية طبيعية منظمة، تكون أداة الثورة وقواها في انطلاقها على طريق التغيير الثوري الطويل، فتبقى بالفكر والعمل طليعة واعية قيادية

في نطاق تنظيم عام للقوى العاملة صاحبة المصلحة والإرادة في انتصار الثورة، ولا تحول مسؤولياتها الطليعية ومهامها القيادية إلى سلطات ونفوذ ومكاسب، فتحول الثورة وقواها إلى أداة لها ولمصالحها، وتتحول هي إلى فئة بيروقراطية أو طبقة متسلطة مستغله جديدة.

د ـ المقوّم الرابع: عمل ثوري متواصل يجسم التنفيذ الواعي لتخطيط عقائدي علمي يحدد أهدافها المرحلية على طريق الثورة اللامتناهي، ونحو هدفها المتجدد الآفاق، ويشمل مجالات الحياة المادية واللامادية جميعها.

هـ ـ المقوّم الخامس: تقييم ثوري متواصل للعمل والمناهج والتجربة في ضوء النظرية، وللنظرية في ضوء التجربة الحية القومية والإنسانية؛ كل ذلك على أساس من النقد والنقد الذاتي، وباحترام حقيقي لإمكانات الإنسان في الإبداع والخلق التي تصنع الحضارة وتحفز على التقدم.

ومن غير الجائز أبداً أن يتصور أحد الثورة أو يصورها للجماهير زحفاً عفويا تتخذ إجراءات تقدمية، حتى لو كان الزحف جماهيرياً، والإجراءات جذرية، ما داما زحفاً وإجراءات يفتقران إلى النظرية الثورية أو الأداة الطليعية أو التخطيط الاستراتيجي، أو يستعيضان عنها بنظرية التجربة والخطأ، أو بأدوات شكلية وبيروقراطية، أو بتخطيط تكتيكي، فليست هذه هي الثورة العلمية، وإنما هي الثورة الانتهازية أو الرومانسية التي لا تلبث أن تضع الناس والضياع، وتواجه الجمود والانحراف، فتفتح الأبواب على مصراعيها أمام الفوضوية والثورة المضادة. ومعنى هذا:

١ ـ أنه إذا لم يكن من قبيل الصدفة أو من باب الاستثناء، بل من باب الحتمية التاريخية، ومن قبيل الضرورة الموضوعية، أن جاء ميلاد الثورة العربية الأم في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٣ بواسطة القوات المسلحة في مصر، تقودها طليعة من بين صفوفها، فتحقق بهذا الميلاد، وبدأ زحف المد القومي الثوري العربي الشامل، وبغير تنظيم ثوري جماهيري، يحمل أعباء الثورة هدماً وبناءً وامتداداً، بل في وجه التنظيمات القائمة المعيقة أو المعادية، وبغير نظرية ثورية تتحدّى المبادئ الستة، بل في وجه نظريات معيقة أو معادية، رجعية كانت أو مراهقة أو منقولة.

ـ أنه إذا لم يكن كذلك من قبيل الصدفة أو من باب الاستثناء، بل من باب النتائج العلمية النابعة من المصالح والمفاهيم والتكوين، إن سقطت الأحزاب والحزبية في

الوطن العربي، وفي مقدمتها الأحزاب التي كانت تدّعي العقائدية والثورية، وترفع شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، في اللحظة التي تخطّت فيها القضية العربية مرحلة رفع الشعار إلى مرحلة التطبيق والتحقيق.

- أنه ليس من قبيل الصدفة أو من باب الاستثناء كذلك، بل إنه من باب الحتمية التاريخية، ومن قبيل النتائج العلمية، أن حلت النكسات بالمد القومي الثوري العربي، بسبب افتقاره إلى مقوّمي النظرية والتنظيم من مقومات الثورة.

إن أول وأعمق عبر التجربة العربية الثورية ودروس نكساتها، أن تؤكد التجربة الأهمية المصيرية للنظرية الثورية الواحدة، وللتنظيم الجماهيري الطليعي الثوري الواحد، كمقوّمين أوّلين للثورة العربية، لا تقدر بغير توفيرهما أن تنطلق على طريق هدفها في غير تردد أو جمود أو انحراف، ولا تتمكّن من أن تحمي ما يتحقق من مكاسب على طريق بلوغه. ومعنى هذا:

٢ - أنه إذا كانت القوى الأجنبية وغير الأجنبية المعادية للثورة العربية عداءً صريحاً، قد فتحت عليها في أقصى الظروف حرباً شاملة متواصلة تمتد على جبهة عريضة ما بين الكلمية والتجويع والمدفع، فقد تمكنت من أن تفرض على المد القومي الثوري العربي من خارجه الجمود أو التراجع أو الارتباك، وأن تلحق بالانطلاق العربي الثوري بعض النكسات الكبرى.

- أنه إذا كانت الرواسب التاريخية القائمة بين صفوف القوى العربية العاملة صاحبة المصلحة والإرادة في قيام الثورة العربية وانطلاقها، هي المسؤولة عن حمايتها وانتصارها، فقد أسهمت في إصابة المد القومي الثوري العربي من داخله بالجمود أو التراجع أو الارتباك، وفي عجزه عن مواجهة المؤامرات لتجنب تلك النكسات.

- أن التجربة العربية الثورية بهذا التحديد لمقومات الثورة والتشديد عليها مجتمعة، وبهذا الإلحاح على وحدة الثورة العربية، ترتفع عن الحدود التي فرضتها الظروف الواقعية على ميلادها، وتستوعب التغيير الجذري الذي أصاب تلك الظروف منذ أن حدث ذلك الميلاد حتى اليوم، كما تستوعب كذلك العبر والدروس التي تؤكدها ممارسة العمل الثوري أثناء عملية التغيير هذه، فترسم بذلك كله المعالم الكبرى للمنطق الثوري في الواقع العربي.

ـ أن التجربة تؤكد إلى جانب هذا أن افتقار المد القومي الثوري العربي إلى النظرية الثورية، وإلى الأداة الجماهيرية الثورية المنظمة، هو أهم أسباب ذلك الجمود والتراجع والارتباك، وهو من أهم عوامل نجاح القوى المعادية في إلحاق النكسات به، وعجز قواه العاملة الثائرة عن مواجهة تلك القوى، وتجنب هذه النكسات.

ـ أن التجربة تؤكد بالنتيجة أن مواجهة الحرب التي تشنها القوى المعادية على الثورة العربية، ومعالجة الرواسب التي يعانيها المد القومي الثوري العربي، لا يتحققان للثورة العربية بغير النظرية الثورية والتنظيم الجماهيري الثوري الذي تقوده حركة طلائعية ثورية واحدة. فهما السلاحان والجناحان اللذان لا بد منهما كي تكون القوى العربية العاملة وطلائعها قادرة على مواجهة أعدائها، وقادرة كذلك على تحقيق امتداد الثورة العربية التاريخي على بعديه الأساسيين:

أ ـ البعد الأفقي ـ القومي الوحدوي: لتشمل الوطن كله بغير حدود.

ب ـ البعد الرأسي ـ الاشتراكي الديمقراطي: لتواصل عملية التحول الجذري في حياة الأمة العربية بغير جمود أو انحراف.

٣ ـ ستجد الطلائع العربية الثورية أن هذه التجربة العربية الثورية قد أكدت كذلك وحدة الثورة العربية في النظرية والأداة والعمل بمقدار تأكيدها لـ «ضرورة الثورة»، وبمقدار تحديدها لطبيعة الثورة، وسمات العمل الثوري، وبمقدار إلحاحها على أهمية «مقومات الثورة»، أيضاً، وأن التجربة قد ركزت منطقها القومي الثوري في هذا الصدد بتأكيد المبدأ والشعار:

ثورة عربية واحدة ـ بحركة عربية ثورية واحدة.

ومع التسليم بأن الوعي العقائدي الثوري كان قادراً على أن يتوصل إلى هذا «المبدأ» بغير معاناة «جميع» النكسات التي ألحقت بالثورة العربية، فمما لا شك فيه أن التوصل إلى هذا المبدأ بمعاناة العمل، انتصاراً وانتكاساً، وبالاستقراء العلمي للتجربة وممارسة النقد والنقد الذاتي، قد عمّق وعي القوى العربية العاملة، وطلائعها، على الأهمية المصيرية لهذا المبدأ، ووضعها أمام المسؤولية المباشرة في استلهام منطقه، وأنه فوق هذا قد عبّد الطريق أمام قيام «الحركة العربية الثورية الواحدة»، بل حدد معالم هذا الطريق أيضاً، ذلك أنه:

ـ إذا كانت عهود طويلة من العذاب والألم حددت أهداف النضال العربي، هي ظاهرة واضحة صادقة في تعبيرها عن الضمير القومي للأمة، وعن الإرادة والمصلحة الحقيقية للقوى العاملة فيها، بأنهما التحرر والاشتراكية والديمقراطية الواحدة، وإذا كان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد يفصل مضمونها، ويحدد طريقها، فإن التجربة قد أثبتت، وهي ـ كل يوم ـ تؤكد، أن هذه الأهداف إنما هي «هدف واحد».

ـ إذا كان الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكّن الأمة العربية بالعبور عليه من الانتقال بين ما هي فيه، وما تتطلع إليه، فإن «الثورة العربية الواحدة» في «الحركة العربية الثورية الواحدة»، هي الصيغة الوحيدة التي لا بد من عبور الجسر تحت لوائها، حماية للجسر من أن تحرقه نيران التآمر الاستعماري الصهيوني الرجعي، أو أن تخلخل قواعده، وتغير اتجاهه قوى الضغط الشيوعي بالأسلحة الإقليمية والانفصالية، وبمزاعم الواقعية والعملية تحت شعار: تعدد الثورات، وتعدد الأحزاب والحركات.

لا يغير من هذه الحقيقة في شيء، ولا يعالج تلك الأخطار والأزمات أو يزيلها، الأمران التاليان:

أ ـ أن يسوق المعارضون لمبدأ الثورة العربية الواحدة، بالحركة الثورية العربية الواحدة، المبررات، أو أن يدعو حسن النية، فقد سقطت بالتجربة التبريرات النظرية والواقعية المزعومة، ولم يحم القضية من الأزمة حسن النوايا.

ب ـ أن يقدم هؤلاء المعارضون المشاريع (لالتقاء الثورات والتجارب والحركات الثورية)، كصيغة بديلة من «الثورة العربية الواحدة بالحركة الثورية العربية الواحدة»، أو كمرحلة لا بد من المرور بها لبلوغ الوحدة؛ وحدة الحركة الثورية، أو الوحدة العربية.

لقد سقطت بالتجربة أيضاً هذه المشاريع والشعارات.

لقد أكدت التجربة العربية الثورية بأعمق عبرها، وأقصى دروسها، وهي تؤكد باستمرار:

ـ أن جميع الدعوات والتيارات والحركات التي تتصور الثورة العربية، وتصورها، على أنها ثورات متعددة، والتي تتصور أداة هذه الثورة أو تصورها على أنها أدوات متعددة أيضاً، إنما هي في الجوهر والحقيقة، بالوعي أو باللاوعي، وليدة وأسيرة مصالح ورواسب إقليمية أو طبقية أو حزبية، تتجمع كلها أو بعضها في تلك الدعوات

والتيارات والحركات، مهما رفعت بعد الإصرار على هذا التعدد من شعارات أو ساقت من مبررات.

ـ أن الإقليمية الجديدة، الحزبية منها والبيروقراطية، التي تختفي وراء قناع الثورة الوطنية، أصبحت بشعار تعدد الثورات والأحزاب والحركات، نقيضاً للوجود القومي العربي، وحرباً على القوى العربية العاملة، وخطراً على الثورة العربية، وسداً أمام الوحدة العربية.

ـ أن الثورة العربية الواحدة، في الحركة العربية الثورية الواحدة، هي الصيغة العملية الوحيدة التي يقدر بها العمل العربي الثوري أن يرتفع قومياً وثورياً وإيجابياً على تلك المصالح والرواسب، ومن ثم يقدر على مواجهة منطق التعدد وسحقه، وعلى سد الطريق الذي تفتحه دعوات التعدد فسيحاً أمام الاستعمار والرجعية، أو أمام مناطق النفوذ والأحزاب الشيوعية، وهي بالتالي الصيغة العلمية الوحيدة التي تتمكن بها الثورة العربية وقواها العاملة من أن تحقق هدفها القومي الثوري، وتؤدي رسالتها الإنسانية في غير تردد أو جمود أو انحراف.

ـ أنها الصيغة العلمية الوحيدة في تصور الثورة العربية وأداتها تصوراً تاريخياً واعياً، يراها ثورة عربية واحدة العقيدة والهدف والأداة، انفجرت موضوعياً بميلاد الثورة الأم في ٢٣ تموز/ يوليو، وتواصل السير على طريق الهدف بحركة عربية ثورية واحدة، ترتفع باستيعاب التجربة من ظروف ميلاد الثورة الأم، وعلى آثار هذه الظروف في النظرية والتنظيم والنهج، وتعبىء القوى العربية العاملة، وتوحدها وتقودها إلى ربوع الوطن ككل واحد، تعبئة وقيادة فكرية ونضالية تنتظم في زحف قومي ثوري شامل، وتسير على طريق الهدف بمنطق وحدة الهدف، سيراً مخططاً تخطيطاً قومياً علمياً موحداً في جميع ساحاته، وعلى جميع مجالاته، ويكون فيه العمل الثوري القطري جزءاً لا يتجزء في جميع أبعاده ومجالاته من العمل الثوري القومي، وتصبح به الثورة السياسية في كل قطر عربي مدخلاً إلى ثورة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية القومية الشاملة، وتواجه البروقراطية وتسقط الإقليمية القديمة والجديدة.

ـ إذا كانت قيادات النضال العربي في مراحله السابقة قد تسببت في خذلانه، وإلحاق النكسات به، بسبب عجزها عن إدراك أن النضال التحرري الوطني لا يتناقض مع التيار القومي العربي، فإن الأمر في هذه المرحلة من تاريخ الثورة

العربية قد بلغ النقطة التي أصبح فيها «العمل الوطني» في جميع مجالاته ـ من النضال التحرري إلى التنمية الاشتراكية، إلى التنظيم الجماهيري والقيادي ـ عملاً غير ثوري، وغير علمي، ما دام يجسم منطقاً إقليمياً، فيتم تحت شعار «الثورات الوطنية المتعددة»، ويعقبه هذا التعدد ونفسيته، بل لقد أصبح فيها هذا العمل الوطني عملاً «رجعياً» ما لم يكن جزءاً من عمل قومي ثوري واحد يجسم في ضرورة الثورة، وفي شأن تحديد طبيعتها، بجميع أبعاده، مبدأ الثورة العربية الواحدة في الحركة العربية الثورية.

إن طلائع المدّ القومي الثوري العربي عندما تقوم بعد ذلك على استقراء دلالات التجربة العربية الثورية في مجال القيم والمبادئ والمناهج الأساسية الشاملة، ستجد أنها قد أضافت إلى الفكر الإنساني الثوري، في ذلك المجال، إضافات أساسية جديدة حرية بالتوضيح وجديرة بالاعتزاز.

إن هذه الدلالات لا تنحصر في أن هذه التجربة قد أعادت تأكيد ما سبقتها إلى تأكيد التجارب الثورية القديمة والحديثة، بصدد ضرورة الثورة، وبشأن تحديد طبيعتها وسماتها ومقوماتها، أو بأنها بذلك قد أسهمت مع تلك التجارب في إسقاط جميع النظريات التقليدية المتنكرة للثورة، أو المتنكرة لطبيعتها وسماتها، أو المتجاهلة لأي مقوم من مقوماتها على النحو الذي ورد آنفا. كما أن دلالات التجربة العربية الثورية تتخطى ما تقدم لتسهم إسهاماً واضحاً في تأكيد مفهوم ومضمون جديدين للنظرية الثورية التي تكون مقوماً أساسياً من مقومات الثورة، وهما تصرفان إلى مفهوم ومضمون جديدين شاملين يتخطيان في إنسانيتهما وعلميتهما مفاهيم ومضامين نظريات ثورية أخرى تدّعب الإطلاق والوحدانية وتحاول احتكار العلمية.

إن استقراء هذه الدلالات مع طريق صيانة تلك النظرية الثورية الجديدة، مهمة عقائدية ملحّة لا تسهم طلائع المد القومي الثوري العربي بممارستها في أداء واجب قومي ثوري فحسب، ولكنها تسهم كذلك في أداء واجب إنساني تقدمي يتطلبه إنسان عالمنا في عصرنا، وفي قيمة انتصار الثورة على نطاق هذا العالم في هذا العصر.

إن مشعل الحضارة انتقل عبر تاريخها من بلد إلى بلد، ولكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوّي به ضوءه على امتداد الزمان.

إن الثورات الجذرية الكبرى في التاريخ، وبالتالي التجارب الاجتماعية، لا تعيش في عزلة عن بعضها البعض، وإنما هي كرواقد لتيار الحضارة الإنسانية الدافق تعيش بالانتقال الخصب، وبالتفاعل الخلاق.

إنها قابلة للانتقال، لكنها ليست قابلة للنقل أو قابلة للدراسة المقيدة، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار.

إن ثورات الأمم والشعوب عبر نضال الإنسان وتقدمه الحضاري لا تخترع عقائدها في مبادئها ومثلها وقيمها ـ من عدم حضاري مزعوم، ومن انغلاق تراثي محصور، ولا هي مطالبة دوماً في كل مكان وزمان بأن تخترع أو تصطنع مفاهيم جديدة، وخصوصاً لأهدافها الكبرى وقيمها الأساسية. ولكن التباين والاختلاف بين الثورات الجذرية في التاريخ يصيب ـ مع ذلك ـ مبادئها وقيمها ومثلها، كما يصيب مناهجها وطرقها كلها أو بعضها، بسبب ثلاثة عوامل رئيسية:

١ ـ إن الإنسان، بالطبيعة، وبتقدمه الحضاري، قادر دوماً على أن يضع موضع التساؤل المبادئ والقيم والمثل التي تكوّن أسس مجتمعه ومحتواه بشكل عام. وهو بالثورة عليها في مجتمع معين لا يملك إلا أن يضع موضع التساؤل والتقييم الهادف والقيم التي تكون من قائد ثورات سابقة أو معاصرة، ولا سيما عندما تكون هذه الثورات من نوع يزعم لنفسه العالمية، ويطرح على الإنسان والأمم عقيدة شاملة في «الثورة»، بل وفي الحياه تزعّم لمبادئها وقيمها ومثلها، بل لقوانينها ولمنهاجها وطرقها في كليتها، على الإطلاق والعالمية والعلمية، كما على نظرية ثورية أخرى مغايرة بالطوبائية أو الانتهازية أو السطحية أو الرجعية. وهذا يعني أن الثورات الجذرية والتاريخية تتخطّى بعضها البعض عقائدياً في سياق الحضارة الإنسانية.

٢ ـ كذلك، فإن خصائص الأمم ومقومات الشخصية القومية تفرض خلافاً في منهاج كل منها لحل مشاكله، وصنع مستقبله، حتى في حالة الاتفاق العقائدي في المبادئ والقيم الأساسية.

إن هذا يفرض على الثورة الطابع القومي.

٣ ـ كذلك، فإن الظروف المتغيرة التي تسود العالم، وتصيب جميع الأمم والأوطان فيه عبر تاريخ الإنسان، تفرض خلافاً أوسع على الثورات في مناهجها وطرقها، بل في عقائدها أحياناً.

إن الاختلاف في النهج والأسلوب، والطريق بين ثورات الأمس واليوم، ينبعان من تغير وتطور الأوضاع والظروف العالمية، حتى مع افتراض الاتفاق في المفاهيم التي تكوّن محتوى أهداف النضال الكبرى، وقيم الحياة الأساسية، فهو اختلاف يزداد أثراً مع سير التاريخ، وهو يطالب النضال القومي للأمم أن يجد المناهج والطرق والأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمشتقة من طبيعة العالم المتغير.

إن هذا يفرض على الثورة طابع العصر.

إنه لمن الواضح أن تغير هذه الظروف في هذا العصر من تاريخ الإنسان الحافل بالثورات العلمية والفكرية والاجتماعية، هو على مقدار هائل من الاتساع الأفقي والعمق الرأسي، بحيث يفرض اليوم أكثر من أي وقت مضى تفهم أثر منطق العصر ومنجزاته في جميع الثورات والتجارب الاجتماعية الثورية.

إن أهم المنجزات والتغيرات الكبرى يتعهدها هذا العصر، وهي تحمل معها آثاراً عميقة شاملة على النظريات الثورية والتجارب الاجتماعية التي يمكن أن تجمل في ما يلي:

١ - الوثبة الهائلة في العلوم الطبيعية التي دخل بها الإنسان عصر الذرة والفضاء.

- تحقق بهذه الوثبة تقدم هائل في فهم الإنسان للطبيعة، وسيطرته على قواها، بل في فهمه لنفسه كجزء من الطبيعة وتقييمه لإنسانيته فيها.

- تحققت بها طفرة كبرى في أساليب الإنتاج ووسائله وطاقاته، بحيث كشفت عن إمكانات هائلة في هذا المجال، وفتحت آفاقاً غير محدودة أمام محاولات التقدم والتطور.

- تحقق كذلك تقدم مذهل في وسائل الاتصال والمواصلات، فتلاشت المسافات، وسقطت الحواجز التي كانت تفصل بين الناس على أرضهم أو تشدهم إليها، فتمنعهم من التحليق في الفضاء.

- تحققت أيضاً طفرة هائلة في أسلحة الحرب وإمكانات التدمير، إلى حد أن أصبحت رادعاً يحول دون نشوبها، بسبب ما تقدر الأسلحة الذرية على إلحاقه من الأهوال بالإنسانية كلها، وليس بالمتحاربين فقط.

ـ تحقق، فوق هذا كله وبه، اكتشاف حقائق علمية جديدة في ميدان الذرة والخلية الحية، ومجال الحركة فيهما، بحيث وضعت الأسس الفلسفية لكثير من العقائد التي تدّعي العلمية موضع التساؤل والنقد والنقض.

٢ ـ الوثبة الكبرى في ميدان العلاقات الدولية والتجارب الاجتماعية التي دخل بها الإنسان، مع عصر الذرة والفضاء ،عصر السلم العالمي من جهة، وعصر انهزام الرأسمالية والاستعمارية، وانتصار الاشتراكية من جهة أخرى.

ـ تعاظمت قوة الحركات التحررية القومية الثورية في العالم الثالث ـ المستعمر المتخلف النامي ـ حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تخوض معارك عديدة، وتنتصر ضد القوى الاستعمارية، فأصبح لها تأثير عالمي فعّال.

ـ أصبح المعسكر الشيوعي قوة كبرى يتزايد أثرها المادي والمعنوي في مواجهة المعسكر الرأسمالي الإمبريالي، فتفرض عليه التراجع وتحرمه من بعض وسائله وأساليبه التقليدية.

ـ اضطر الاستعمار الإمبريالي، بطبقاته ودوله واحتكاراته أمام هذه الظروف العالمية، أن يدخل مرحلة التراجع والانحسار، وانقشع له الأسود عن كثير من بلاد العالم الثالث، فلجأ إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل، وعن طريق التكتلات والأسواق الاقتصادية الاحتكارية، وعن طريق الحرب الباردة الشاملة التي يدخل في نطاقها تشكيك الأمم الصغيرة في قدرتها على التحرر والتقدم والتطور، وعلى الإسهام الإيجابي المتكافئ في خدمة الإنسان وتقدم الإنسانية.

٣ ـ لقد تحقق بالتفاعل المتبادل بين هذه الحقائق كلها خلال السنوات الماضية التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية ما يلي:

ـ إن طلائع المد القومي الثوري العربي التي تتصدّى لأداء تلك المهمة العقائدية، مطالبة بأن تدرك أن التجربة القومية الثورية هي رافد أساسي من روافد التجربة الثورية العالمية المعاصرة، وبأن تدرك أيضاً أن النظرية الثورية لا بد من أن تكون ثمرة تقييم للتجربة الإنسانية الحضارية، فهي مطالبة بأن تضع التجربة العربية الثورية في مكانها التاريخي الصحيح من نطاق عملها في سباق عصرها.

الفصل الرابع

«عالمنا في عصرنا»

إن نظرة شاملة وفاحصة تطل على عالمنا من الأجواء التي ارتقى إليها الإنسان في عصرنا، ستشهد حقائق ووقائع أساسية تكوّن «واقع» هذا العالم، وترسم مسار حركته ومصيرها في هذا العصر.

إنها حقائق ووقائع ذات آثار مادية مذهلة وشاملة تفرض نفسياً على حياة الإنسان في مجتمعه، وعلى حركة هذه الحياة، أنّى كان هذا الإنسان من الأرض، وأيا كان المجال الذي يتصدّى له من حياته، أو البعد الذي يتعرض له من حركة هذه الحياة، وهي ذات دلالات عقائدية جذرية وجديدة تفرض نفسها على النظريات التي يحاول الإنسان في مجتمعه أن يقيّم بها نفسه ومجتمعه وحياته، وأن يتحكم بالاستناد إليها في حركة هذه الحياة على طريق إعادة صيغها أياً كانت أسماء هذه النظريات أو مضامينها.

إنها حقائق ووقائع اختصرت بتأثيرها أبعاد الزمان والمكان، وكسرت كثيراً من الحواجز التي كانت تقوم عبرها، ووضعت بدلالاتها كثيراً من المسلّمات والمنطلقات العقائدية موضع التساؤل العميق، فأصبح عالمنا في عصرنا بتأثيرها ودلالاتها عالماً صغيراً وقلقاً، يعبر مرحلة تحول جذري شامل بحركة سريعة وعنيفة. إن هذه الحقائق والوقائع وآثارها ودلالاتها تتفاعل تفاعلاً معقداً ومتشابكاً يعطي لعالمنا في عصرنا هويته وروحه وطابعه التي تنعكس - في جملة ما تنعكس عليه - على قضية الثورة والحياة انعكاساً عميقاً، يمكن إيجازه بسرعة، ومن البداية، في تأكيد نقطتين رئيسيتين هما:

١ - حتمية انتصار الاشتراكية على نطاق عالمي، وذلك في نطاق حتمية انتصار الحل القومي الاشتراكي الديمقراطي الشامل، باعتبار الاشتراكية عنصراً من عناصر هذا الحل، تشترك مع عناصره الأخرى في نظريتها ومضمونها وحتميتها، وفي قواها ومعركتها ومصيرها.

٢ - ظهور العامل الثالث كمفاهيم وقيم ومناهج، وكقوى وتجارب وثورات تعطي لذلك الحل الإنساني الجيد أساسه ومحتواه وحتميته وتخوض معركته.

إن وعي هاتين النقطتين الأساسيتين وعياً مطمئناً يدرك منابعها ونتائجها وتفاعلها المتبادل، يتطلب أن نبسط أهم واقع عصرنا وحقائقه، وأن نسوق أهم دلالات هذا الواقع والحقائق على الشكل التالي:

- إن أبرز الحقائق والوقائع ترسم ملامح واقع عالمنا في عصرنا، والتي ترسم تناقضات في مسار حركة هذا الواقع ومصيرها، وهي:

١ - القفزات الهائلة التي تحققت في ميدان العلوم الطبيعية تحطيماً للذرة وتحكماً في طاقاتها، ثم قهر القضاء، والسيطرة على أجوائه، فتحقق بها الدخول في عصر الذرة والفضاء، أو عصر التكتيك الذري والفضائي.

٢ - القفزات الهائلة التي تحققت في ميدان الانطلاقات والتجارب الاجتماعية الثورية والعلاقات الدولية، سواء أكان ذلك بانتصار الثورة الشيوعية في الصين، وسيطرة الأحزاب الشيوعية في بلاد شرق أوروبا، أو كان ذلك بانفجار الثورات التحررية الاشتراكية في بلاد العالم الثالث، أو بظهور التجارب الاشتراكية بين ظهرانيها في ظروف التخلّف المشهود في حالة الإنتاج وأساليبه.

٣ - التغييرات الهائلة غير المنتظرة أو المتوقعة بالمنطق التقليدي، والتي ظهرت في خريطة التناقضات والصراعات العالمية - المادية والعقائدية - والتي بدت في شكلين أساسيين، هما:

أ - ظهور تناقضات وصراعات جديدة أخذت مكانها في تلك الخريطة إلى جانب التناقضات القائمة من قبل.

ب - حدوث تغيير جذري في تصنيف تلك التناقضات والصراعات من حيث أثرها النسبي في حركة الحياد ومسيرة التاريخ في العالم.

أ - أما تلك التناقضات الجديدة، فهي ما يلي:

(١) التناقضات والصراعات القائمة بين العالم الثالث والعالم الرأسمالي الإمبريالي.

(٢) التناقضات والصراعات القائمة بين العالم المتخلف والعالم المتقدم.

(٣) التناقضات والصراعات القائمة بين الدول والأحزاب الشيوعية ذاتها.

(٤) التناقضات والصراعات القائمة بين الدول والمصالح الرأسمالية والإمبريالية والرجعية ذاتها.

ب - وأما أهم مظاهر ذلك التغيير، فهي ما يلي:

(١) أصبح التناقض والصراع بين القوى العاملة في أمم العالم الثالث وشعوبه من جهة، والتحالف العالمي الإمبريالي والرجعي من جهة أخرى، هما التناقض والصراع العالميان العدائيان الحاسمان المؤثران في رسم مسار حركة انتصار الاشتراكية وسيرها على النطاق العالمي.

(٢) تزايد التناقضات والصراعات القائمة بين العالم المتقدم على اختلاف نظمه من جهة، والعالم المتخلف على اختلاف نظمه من جهة أخرى، وتزايد أثرها في حركة الحياد ومسيرة التاريخ في هذا العصر بصورة متعاظمة ومحسومة.

(٣) التناقضات والصراعات العالمية القائمة بين الشيوعية والإمبريالية، ممثلتين في دولتهما الكبيرتين المتقدمتين، وتناقض أثرها في حركة الحياد ومسيرة التاريخ في هذا العصر.

(٤) التناقضات والصراعات الداخلية القائمة بين الطبقات الرأسمالية المستغلّة والطبقات العاملة في البلاد الرأسمالية والإمبريالية المتقدمة، فتناقص أثرها في حركة انتصار الاشتراكية في هذه البلاد ذاتها، بل في العالم كله، حتى كاد هذا الأثر ينعدم، وحتى كادت بعض الأحزاب الاشتراكية، التي تدّعي تمثيل الطبقات البروليتارية في هذه البلاد الصناعية، تنقلب على أدوات طيعة بيد الإمبريالية العالمية في الحرب التي تشنّها ضد الثورات التحررية الاشتراكية وقواها في العالم الثالث، وفي الكتلة الشيوعية كذلك.

٤ - ترتب على هذه الحقائق والوقائع الأساسية حقائق ووقائع مشتقة أخرى تقترب بوعيها من استجلاء الدلالات العقائدية والمنهجية التي يؤكدها عالمنا في عصرنا، بصدد قضية الحياة والثورة. وأهم هذه الحقائق والوقائع المشتقة ما يلي:

أ - استقرار السلم العالمي استقراراً نابعاً من ميزان الرعب الذري، ومدعماً بالضمير الإنساني لجماهير الأمم والشعوب المحبة للسلام المكافحة من أجله.

ب ـ سقوط الإحـراج الثنائي ذي الحدين الـذي كانت القوتان الدوليتان المتصارعتان ـ الإمبريالية والشيوعية ـ تقذفان به في وجه الإنسان في مجتمعه أنى كان من الأرض، سواء في المجالات العقائدية أو الحركية أو التطبيقية.

ج ـ بروز الاستعمار الجديد كصيغة أساسية معاصرة تحاول قوى الاستعمار والإمبريالية ـ من موقع الهزيمة الحتمية ـ أن ترتكز عليهما في المعركة المستميتة التي تخوضها ضد قوى الثورة التحررية الاشتراكية في العالم الثالث، وتحاول كذلك أن تدعمها بواسطة التهديد بالقوة العسكرية أو باستعمالها، مستغلة التطور المعاصر في التناقضات التي أوجزناها.

د ـ خروج العالم على طريق انتصار الاشتراكية من عصر تفوق قوى الرأسمالية والإمبريالية ومحاصرتها لقوى الاشتراكية، إلى عصر فوق قوى الحرية والاشتراكية ومحاصرتها لقوى الرأسمالية والإمبريالية والرجعية، وذلك على الرغم من جميع مظاهر القوة واستعراض القوة التي تبتغيها هذه القوى الرأسمالية والإمبريالية الرجعية المتراجعة.

هـ ـ حدوث أكبر انعطاف غير متوقع بالمنطق التقليدي في المسيرة التاريخية العالمية على طريق انتصار الاشتراكية، وهو الانعطاف الذي يبدو في أن هذه الطريق لا بد من أن تمر أولاً عبر العالم الثالث لتمهد الطريق بذلك، وبعد ذلك، لانهيار النظم الإمبريالية القائمة في البلاد الرأسمالية والإمبريالية المتقدمة، كي تخلي الأرض لارتفاع أعلام الاشتراكية على أنقاضها.

***

إذا كانت الحقائق والوقائع المذكورة قد أكدت حتمية انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي، وهي قد أكدتها، وإذا كانت فوق ذلك ومعه قد أبرزت الانعطاف التاريخي الكبير في المسيرة التي تصنع بها الأمم والشعوب المناضلة تلك الحتمية وتحققها، وهي قد أبرزتها، فإنها في الوقت نفسه قد جاءت تحمل دلالات عقائدية كبيرة تأخذ مكانها في نطاق ما أكدته من حتمية انتصار الاشتراكية، وما أبرزته من انعطاف في مسيرة التاريخ نحو تحقيقها.

إن هذه الدلالات العقائدية تكوّن الإضافة التاريخية التي أبدعها، فإن عصرنا هو في صعيد العقائدية الثورية.

وإذا كان بعض هذه الدلالات لا يزال ينتظر الاعتراف والإعلان الرسميين من العقائديات الثورية السابقة، فإنها كلها قد فرضت نفسها على العصر فرضاً واقعياً لا ينفيه أو يلغيه. إنها دلالات ما زالت تنتظر الاعتراف والإعلان الرسميين المذكورين، لأنهما بمنطق مسيرة العصر وحتميته اعتراف وإعلان قادمان.

إن هذه الدلالات العقائدية تؤكد بصورة جديدة ما سبقته إليها العقائدية الماركسية بمدارسها المختلفة من فضح ورفض وإسقاط للعقائديات الرأسمالية والإمبريالية التي تنبع من مصالح الاستغلال وتحميها، ولكنها في الوقت نفسه تتخطّى العقائدية الماركسية وترفضها في كثير من أسسها ومناهجها الجوهرية لتقيم في مكانها أسساً ومناهج جديدة.

وهي أسس ومناهج جديدة يكشفها ويؤكدها استقراء التجربة الاشتراكية القائمة في صورة واقع جبار مشهود في هذا العصر، ولم تكن قائمة قبل نصف قرن من الزمان، إلا في صورة آمال صاغت لها الماركسية نظريتها وقوانينها قبل أن تولد، وصاغتها، كذلك، من مشاهدة وتحليل حصريين في المجتمعات الرأسمالية الأوروبية الصاعدة حينذاك.

إن هذه الدلالات العقائدية المعاصرة تكوّن أهم العناصر العقائدية والحركية والقومية الجديدة التي أضافها العالم الثالث بقيامه وتجربته. فيجدر بنا أن نبسطها في سياق عرض موجز لمقوّمات الثورة وأبعاد الاشتراكية، كما تبدو في العالم الثالث.

***

إن أعظم ما يشهده عالمنا في عصرنا على كثرة ما يشهده، أنه بينما يشهد منجزات الإنسان على طريق قهر طاقة الذرة وامتطاء أجواء الفضاء، فإنه يشهد كفاح الإنسان ضد الاستعمار الذي رفع أعلام الاشتراكية فوق سطح الأرض.

وإنه بينما يجد أن الذي يصنع تلك المنجزات هو إنسان العالم المتقدم، فإنه يجد أن الذي يعاني هذا الكفاح هو إنسان العالم الثالث، وأنه بينما يشهد بوادر انتصار تكتيكي هائل يحرزه العالم المتقدم، فيؤكد به قدرة الإنسان على التحكم في قوى الطبيعة وطاقاتها، فإنه يشهد بوادر تحرّك ثوري جديد يصنعه العالم الثالث، ويطرحه على الإنسانية كلها كحل إنساني يعيد به الإنسان تعريف وتقييم ذاته ومجتمعه وتاريخه، فيعيد على أساس ذلك حياته.

إن العالم الثالث تعبير ذو مضمون تراثي وواقعي وحركي متميز، وذو مضمون حضاري جديد. فهو ليس مجرد تعبير جغرافي أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي مقبل، وهو ليس تعبيراً عن موقف توفيقي وسطي انتهازي - تكتيكي أو حائر وضائع بين قوى عالمنا في عصرنا، لأنه تغيير عن كل ما يلي:

فهو تعبير عميق عن واقع متميز في تاريخه وتراثه، وفي معطياته وتناقضاته وقواه المادية والروحية.

وهو تعبير متعاظم عن حركة متميزة في دوافعها واتجاهها وسرعتها ينتج من ذلك الواقع، وهو تعبير أصيل عن حل متميز في اسمه وقيمه وفي مضامينه ومناهجه تنشده وتتجه نحوه بصورة حتمية تلك الحركة.

وهو تعبير شجاع عن معركة متواصلة شاملة يواجه فيها بصورة خاصة التحالف الاستعماري الرجعي الذي يحاول مستميتاً أن يضرب تلك الحركة ويحبط هذا العمل، فيلجأ إلى أساليب متعددة متجددة تشمل مجالات الحياة كلها، وتتم أخطرها تحت علم الاستعمار الجديد.

إن العالم الثالث بالحل القومي الاشتراكي الديمقراطي مارس التعبير عن موقف ثوري جديد متعدد الأبعاد:

١ - يرفض الحل الرأسمالي رفضاً عدائياً شاملاً.

٢ - ويتخطّى الحل الشيوعي تخطياً جذرياً واسعاً.

٣ - فيسقط الإحراج الثنائي التقليدي الذي يواجه به هذان الحلان الرأسمالي والشيوعي الإنسان أينما كان من الأمم والأوطان.

٤ - ويسقط مركب النقض الذي يتجسم في البحث عن المعايير الحاسمة للثورة الاشتراكية خارج نطاق العالم الثالث.

٥ - ويضع نفسه كقوة مادية وروحية تجسم الحل الجديد في موقع قيادي وطبيعي ومستقل عن الجبهة العريضة التي تقاوم الاستعمار والإمبريالية الرخيصة، فيمارس من هذا الموقع في هذا العصر بالذات أهم واجب فرضه تضامن الجبهة العالمية على طريق هزيمة الإمبريالية والاستعمار الجديد، وهو:

أ. رفض الإحراج الثنائي الجديد الذي تواجهه قوى هذه الجبهة بسبب الخلاف والصراع بين الاتجاه السوفياتي والصين.

ب. طرح الحل القومي الاشتراكي الديمقراطي في أسسه النظرية والقومية والحركية، كأساس وقاعدة لتحقيق تضامن قوى تلك الجبهة في المعركة الإنسانية الشاملة على طريق هزيمة الاستعمار والإمبريالية والرجعية.

إن العالم الثالث يملك حق التعبير عن ذلك الموقف المتعدد الأبعاد، لأنه موطن الثورة التي ترفض وتسقط الحل الرأسمالي بقواه ونظمه وتحالفاته القديمة والجديدة، وتتبنى وتبني الاشتراكية من موقع تاريخي متقدم أصبحت الاشتراكية فيه واقعاً مشهوداً وتجربة ناضجة، ولم تعد أملاً منشوداً تصاغ أسسه النظرية ومناهجه وحتميته من غير واقع مشهود أو تجربة ناضجة.

إن العالم الثالث هو موطن الثورة وصانعها، وذلك في هذا العصر في واقعه وظروفه التي عجزت العقائديات الثورية التقليدية عن تصور انطلاق الثورة الاشتراكية فيها.

لذلك، فإن العالم الثالث بتجربته يؤكد مبادئ وسنناً وقيماً يطرحها كمضمون للنظرية الثورية المعاصرة التي بيّنا الحاجة إليها عند وقوفنا مع عالمنا وفي عصرنا.

الفصل الخامس
في النظرية الثورية

إن انتصار الحل القومي الاشتراكي الديمقراطي على نطاق عالمنا، أصبح اليوم قضية الإنسان في عصرنا.

إن تجربة بناء هذا الحل ومعركة انتصار هذه القضية تتطلبان اليوم الالتزام بنظرية ثورية جديدة تستلهم عبر التجربة ودروسها، وتستلهم قيم القضية ومبادئها، وهما تحددان كذلك المعالم الأساسية والأولية لمضمون هذه النظرية الثورية الجديدة التي أصبح لها على التاريخ حق الظهور.

إن أهم الدلالات العقائدية الأساسية التي يؤكدها عالمنا في عصرنا، والتي تكوّن نقاط الارتكاز الأولى لنظرية ثورية جديدة هي دلالات كبرى لتصرف المسائل الأولية التالية:

١ ـ مكان النظرية من الثورة.

٢ ـ طبيعة النظرية الثورية.

٣ ـ مضمون النظرية الثورية المعاصرة.

١ ـ مكان النظرية من الثورة

أ ـ التأكيد أن النظرية مفهوم أساسي من مقوّمات الثورة، وسلاح أساسي من أسلحة قواها المتحركة لإعادة صنع الحياة، هدماً للقيم أو بناءً للجديد.

ب ـ التأكيد بالتالي أن الحديث عن نظرية بغير نظرية، إنما هو حديث متناقض وسقيم، يجسم نظرية انتهازية في الثورة، والثورة نظرية ومفهومها يؤديان بأصحابهما بصورة موضوعية تتغلب على كل الدوافع الذاتية إلى مواقع اليأس الفوضوي أو إلى مواقع الثورة المضادة.

٢ ـ طبيعة النظرية الثورية

أ ـ التأكيد أن طبيعة النظرية الثورية طبيعة مركبة، فهي بطبيعتها أداة تفسير وتقييم وتغيير في وقت واحد، ولا يستقيم تصنيف عناصرها الثلاثة المذكورة (التفسير، والتقييم، والتغيير) إلى عناصر أولية أساسية، وأخرى مستقلة ثانوية.

ب ـ التأكيد بالتالي أن النظرية الثورية بطبيعتها المذكورة تشمل المسائل الأساسية التي تطرحها حياة الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه تغييراً وتقييماً وتفسيراً، ولكنها تنحصر أيضاً في هذا النطاق، فلا تشمل ما يقع خارجه من مسائل، فهي بطبيعتها حياتية إنسانية.

ج ـ التأكيد بالنتيجة أن النظرية الثورية موقف تفسيري وتقييمي وتغييري من الإنسان والمجتمع ومنطق التاريخ، فهي ليست بكل ما تحتويه من أسئلة وأجوبة أكثر من ذلك أو أقل منه.

د ـ التأكيد المترتب على ما تقدم بأن التجربة والخطأ لا تكوّن نظرية ثورية، ولا تكوّن حتى عنصر المنهاج من هذه النظرية، لأن تقييم التجربة تقييماً يحدد الخطأ ليصنع الصواب، أو يتطلب بصورة مسبقة وجود نظرية يرتكز عليها.

٣ ـ مضمون النظرية الثورية المعاصرة

أ ـ تجاوز الموقفين المثالي والمادي في حلقاتهما الأولية التالية:

(١) في اتفاقهما الغيبي الميتافيزيقي على أن ثمة مسألة أساسية أولية لا بد من الإجابة عنها، وهي أيهما أسبق المادة أم الوعي؟

(٢) في اتفاقهما الغيبي الميتافيزيقي أيضاً على أن هذه المسألة تقع في نطاق النظرية الثورية، بل تكوّن المسألة المنطلق منها، وعلى أن الجواب عنها هو نقطة الانطلاق الأساسية المنتجة المؤثرة في النظرية في أجوبتها عن جميع المسائل الحياتية الإنسانية.

(٣) في جواب كل منهما عن المسألة جواب المثالية التي تقول الوعي هو الأسبق، وجواب المادية التي تقول المادة هي الأسبق.

فلقد ألغت التجربة الاجتماعية القول بأن هذه المسألة تقع في نطاق النظرية الثورية، أو بأن الجواب عنها هو جواب متألق أو منتج في تحديد مضمون هذه النظرية.

ولقد صاغت العلوم الطليعية المفهوم العلمي للمسألة، وأجابت عنه إجابة علمية مستخرجه من نطاق الفلسفة والنظرية، وتؤكد به أن المادة والوعي ماهية واحدة، فكلاهما حركة.

ب ـ تأكيد عدة مبادئ وسنن كمبادئ وسنن أولية وأساسية في تفسير وتقييم وتغيير حياة الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه، تكوّن في وحدتها المتفاعلة المركبة منطق التاريخ بما يعنيه تأكيدها من رفض حاسم وشامل للرأسمالية وعقائديتها المثالية في كليتها وجزئياتها، ومن تجاوز جذري واسع للشيوعية وعقائديتها المادية التاريخية في ما تدّعيه من كلية وانطلاق ومن احتكار للعلمية.

إن هذه المبادئ والسنن تنطوي على إعادة تقييم من الإنسان نفسه ولمجتمعه ولتاريخه، تفرضها التجربة والمعركة اللتان تجسمان الحركة التاريخية المعاصرة في مواجهة التناقضات المذكورة آنفاً، وفي حلها، وتكوّن مضمون النظرية الثورية المعاصرة بمعناها الشامل من أن هذه المبادئ والسنن تقع على مستويات ثلاثة:

أ. مستوى عقائدي أولي تجاه الإنسان والمجتمع ومنطق التاريخ.

ب. مستوى عقائدي مشتق تجاه محاور الصراع الأساسية في عصرنا، وهي:

(١) محور القومية أو اللاقومية.

(٢) محور الاشتراكية أو اللااشتراكية.

(٣) محور الديمقراطية.

(٤) محور الحياة العقلية والروحية.

ت. مستوى حركي يجسم النتائج المترتبة على المستويين المذكورين يكوّن مضمون نظرية الأسلوب التي هي قطاع أساسي من قطاعات النظرية الثورية بمعناها الشامل.

إن بيان مضامين تلك المبادئ والسنن على هذه المستويات هي بمجموعها وبتفاعلها المتبادل معالم النظرية الثورية الجديدة التي تؤكدها وتتحرك تحت راياتها الجديدة التجارب الثورية في العالم الثالث، والتي توجز أهم مضامينها في ما يلي:

أولاً: على المستوى العقائدي الأوّلي

ـ الإنسان على موقف

١ ـ يؤكد أن الإنسان كائن حي فذّ، مقومات إنسانيته أنه عاقل واع منتج ذو قلب وخيال وصاحب إرادة وتراثي وحضاري واجتماعي.

٢ ـ يؤكد أن كل مفهوم من هذه المقومات إنما هو مفهوم أساسي وأوّلي يتميز به الإنسان ويمتاز ـ نوعياً ـ من غيره من الكائنات الحية، ويتفاعل مع غيره من المقوّمات تفاعلاً حياً في تكوين حقيقة الإنسان وتشكيل مضمون حياته ومجتمعه، وتقرير منطلق تاريخه.

٣ ـ يؤكد أن هذه المقومات بمطالبها وفعاليتها والعلاقات التابعة عنها، المتفاعلة والمتشابكة والمجتمعة والمتطورة، تتوحد في الشخصية الإنسانية الاجتماعية التراثية الحضارية التاريخ التي يتميز بها الإنسان، ويمتاز نوعياً من غيره من الأنواع الحية، والتي يتميز بها كذلك مستوى الوجود الإنساني، ومنطلق حركة التاريخ الإنساني، ويمتازان نوعياً أيضاً من غيرهما من مستويات الوجود الأخرى، ومن الحركة في هذه المستويات.

٤ ـ يؤكد أن مكان الإنسان ودوره ومسؤوليته في الطبيعة والحياة والتاريخ هي مكانة ودور ومسؤولية فذّة تنبع من مقومات إنسانية، وفي مقدمتها الوعي ويتميز بها الإنسان، ويمتاز بصورة نوعية من غيره من الكائنات الحية.

٥ ـ يؤكد أن الإنسان، وهذه مقوماته، متساو مع كل إنسان آخر في القيمة الإنسانية.

٦ ـ يؤكد أن الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه قد رفض كل نظرية، وفي فهمه وتقويمه لا تقوم على تلك الأسس مجتمعة على أنها نظرية تجريدية ولا إنسانية وغير حياتية، مثالية كانت هذه النظرية أو مادية، وأن الإنسان قد رفض كذلك كل نظام يجسم مثل هذه النظريات وأسقطها.

ـ المجتمع على موقف

١ ـ يؤكد أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، واجتماعيته مقوم أوّلي وأساسي من مقومات إنسانيته، فالإنسان ذات فردية وجودها اجتماعي.

ومستوى الوجود الإنساني لا يقوم ويتحقق إلا بالمجتمع الإنساني وفيه، فهو مستوى وجود اجتماعي، وشخصية الإنسان الحية لا توجد وتتجلى إلا بالمجتمع الإنساني وفيه، فهي شخصية اجتماعية، وجميع الفعاليات والعلاقات والقيم التي تكوّن مضمون حياة الإنسان لا توجد أو تتحقق إلا بالمجتمع الإنساني وفيه، فهي فعاليات وعلاقات وقيم اجتماعية.

٢ ـ يؤكد أن اجتماعية الإنسان هي تجسيم لمتطلبات وفعاليات وعلاقات مادية وعقائدية وروحية تقوم في المجتمع بين الإنسان كشخصية إنسانية حية متكاملة، وهو يلتقي في هذا المجتمع مع الإنسان الآخر كشخصية إنسانية حية متكاملة أخرى أيضاً، وهو التقاء يشتركان فيه في جميع مقومات إنسانيتهم المادية والعقائدية والروحية، فلا يكون الإنسان كطرف في هذه العلاقات والفعاليات الاجتماعية المركبة بالنسبة إلى الإنسان الآخر كطرف آخر فيها: مجرد موضوع للمشاهدة والتحليل والمعرفة، كالظواهر الطبيعية الأخرى أو مجرد قوة وثروة إنتاجية يسيطر عليها أو يستغلها الإنسان الآخر في عملية الإنتاج، كالقوى والثروات الأخرى، وإنما يكون الإنسان أكثر من ذلك كله وفوق ذلك كله، لأنه شخصية إنسانية حية متكاملة وغير مجردة.

فليست اجتماعية الإنسان قطاعانية تجمعية حيوانية كغريزة قطيع الفيلة مثلاً، أو قطعانية إنتاجية حيوانية كغريزة المسكن في النمل والخلية في النحل مثلاً، تطورت بالنشوء والارتقاء حتى بلغت مستوى الاجتماعية الإنسانية.

وليست اجتماعية الإنسان كذلك تعبيراً عن نوع من العلاقات الاجتماعية أو الطارئة أو التعاقدية أو التعاونية، تقوم نتيجة اتفاقية يعقدها أفراد الجماعة أو المجتمع في ما بينهم لغرض معين يجمعهم.

وليست اجتماعية الإنسان أيضاً تجسيماً لعلاقات وفعاليات تقوم بين الناس، بسبب ضرورة توفير متطلبات مفهوم واحد من مفهومات ومقومات إنسانية الإنسان، كالمفهوم المادي، والفعاليات الناشئة عنه.

وليست الصلة بين الإنسان ومجتمعه صلة تعاقد أو تناقض بين فرقاء، لكل فريق منهم وجوده المستقل عن الفريق الآخر، وله مصالحه الخاصة به.

فوجود الإنسان لا يتحقق إلا في المجتمع، وكذلك لا يتحقق وجود المجتمع الإنساني بغير الأفراد فيه، فيؤكد بهذا كله أن الصيغة الحية للوجود الإنساني الواقعي هي: الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه، وأن الإنسان الفرد معزولاً عن مجتمعه تجريد مثالي ليس له وجود واقعي حي، وأن المجتمع الإنساني معزولاً عن المواطنين فيه بعلاقاتهم وفعاليتهم في وطنهم تجريد مثالي ليس له وجود واقعي، وأن المجتمع الإنساني معزولاً عن تاريخه التراثي المتواصل من ماضيه إلى حاضره إلى مستقبله، تجريد مثالي ليس له وجود واقعي.

إن المجتمع الإنساني ليس وصفاً شائعاً، لأن المجتمع هو إنسان فرد يعيش على تربة الوطن، وترتبط حياته بحياة غيره من المواطنين، وجوداً وتراثاً ومحتوى ومصيراً، من أجل يوم كريم. وقد توفر لهم جميعاً وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم كل ما يقوم بين هؤلاء المواطنين من علاقات وما يمارسونه من أفعال وفعاليات.

٣ ـ يؤكد أن المجتمعات البشرية من شعوب وأمم متساوية في إمكاناتها الحضارية، وفي حقوقها القومية والدولية في إطار الأسرة الإنسانية.

٤ ـ يؤكد أن الإنسان في مجتمعه عبر تاريخه قد رفض كل نظرية في فهم وتعميم المجتمع أو في تصنيف المجتمعات البشرية لا تقوم على هذه الأسس الأولية مجتمعة،

على أنها نظرية تجريدية لاإنسانية وغير حياتية، مادية كانت النظرية أو مثالية، وأنه قد رفض كذلك كل دولة وكل وضع دولي يجسم مثل هذه النظريات أو يسقطها.

ـ التاريخ والمنطق على موقف

١ ـ يؤكد خلافاً لكل نظرية أزلية أو جمودية تنكر الحركة التاريخية أن التاريخ الاجتماعي الحضاري هو حركة تطور وتغيير متواصلة تصيب حياة الإنسان في مجتمعه ومحتواها وشكلها.

٢ ـ يؤكد خلافاً لكل نظرية حركية تنكر منطق التاريخ أن التاريخ الاجتماعي الحضاري هو حركة ذات منطلق يحدد عوامل الدفع لها واتجاهها وسننها، فليس التاريخ ركاماً على الاحتمالات والصدف لا ينتظمها أي منطق.

٣ ـ يؤكد خلافاً لكل نظرية حركية حسابية أو ميكانيكية في تحديد منطق التاريخ أن التاريخ الاجتماعي الحضاري هو حركة جدلية ذات منطق جدلي ينبع من التفاعل المتبادل بين عوامل الدفع لها، ويحدد اتجاهها التقدمي العام، وهي تتحكم في مسيرتها.

٤ ـ يؤكد خلافاً لكل نظرية حركية متحيزة ضيقة أو قدرية خارجية في تحديد منطق التاريخ حتى لو كانت جدلية، أن حركة التاريخ ومنطقها إنما ينبعان في الأساس من تفاعل جميع مقومات الإنسان الأساسية الأولية المادية واللامادية، ومن تفاعل متطلباتها وفعالياتها تفاعلاً جدلياً تتوحد به تلك المقومات والمتطلبات والفعاليات في شخصية الإنسانية، وفي حياته الاجتماعية، وفي حركته الحضارية التاريخية، وتقرر منطق هذه الحركة في جميع أبعاده. فهي حركة لا تنبع من مقوم أساسي أوّلي واحد من مقومات الإنسان، ولا يتركه منطلقها في مبدأ أساسي أوّلي واحد ذي قانون أساسي أوّلي واحد كذلك. وهي حركة لا تنبع من عوامل خارجية فوقية أو تحتية تقع خارج نطاق مقومات الإنسان الأساسية الأولية ومتطلباتها وفعالياتها. وإنما هي حركة إنسانية حياتية تنبع من تفاعل هذه المقومات وعنها، فلا يتبلور منطقها في قانون طبيعي خارجي مستقل عن أي من هذه المقومات ومتطلباتها وتفاعلها، وهو يتبلور في سنن إنسانية حياتية تتقرر بجميع هذه المقومات ومتطلباتها وتفاعلها، وفي مقدمتها وعي الإنسان وإرادته.

٥ ـ يؤكد بالتالي، وفي النتيجة، أن الحتمية التاريخية إنما هي حتمية إنسانية حياتية داخلية، وليست حتمية طبيعية خارجية، وأن سننها إنما هي سنن إنسانية حياتية ترتكز

على عنصري الوعي والإرادة الإنسانيتين، وليست قوانين طبيعية خارجية مستقلة عن هذين العنصرين.

وبهذا المفهوم الإنساني الحياتي للحتمية التاريخية وسننها، يتحدد ويتأكد الأساس الصلب لحرية الإنسان، كنوع متميز بين الأحياء، ويتضح المضمون الجوهري لهذه الحرية الإنسانية، فيكون جوهر ذلك الأساس، وهذا المضمون، هو أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يتتبع حتمية حركة حياته الاجتماعية التاريخية وسننها من مقومات إنسانيته، وتجسم متطلباتها وتحقق فاعلياتها. إن هذا المفهوم للحرية وللحتمية التاريخية هو مفهوم علمي لإيداع أي سبيل لوضعهما في نقطة التلاقي أو التصادم إحداهما مع الأخرى، ولا يترك كذلك سبيلاً إلى نقل حرية الإنسان إلى صعيد الطبيعة الخارجية وحركتها، حيث تسود الحتمية الطبيعية وقوانينها، أو لنقل الحتمية الطبيعية وقوانينها إلى صعيد الحياة الإنسانية وحركة تاريخهما، حيث تسود الحتمية التاريخية وسننها.

وشتان بين نظرية ثورية لا يكون الإنسان بها إلا أداة بيد الأقدار المثالية الغيبية، تستكين صاغرة لأقدارها، وبيد قوانين الإنتاج تستهلك في إنتاج الثورة، وبين نظرية ثورية يكون الإنسان بها مسؤولاً يحقق إنسانيته في الإبداع الثوري.

ثانياً: على المستوى العقائدي المشتق

ـ محاور الصراع الأساسية في تاريخ الإنسان الاجتماعي الحضاري على موقفه

١ ـ يؤكد القومية وسننه النزوع القومي في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تتنكرهما أو تتنكر لهما أو تحاول أن تتخطاهما أو أن ترفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما، سواء أكان ذلك تحت شعارات مثالية أم مادية. فيرفض بصورة حاسمة النظريات والمواقف والمناهج الاستغلالية الرجعية التي تعرف القومية وسنة النزوع القومي وتقييمها، غيبيين أو صوفيين أو عرقيين، فتحاول الارتكاز على ذلك التعريف وهذا التقييم في إنكار وجود الطبقات داخل الأمم غير الاشتراكية، وفي التنكر لسنّة الصراع الطبقي بين ظهرانيها، وتزعم أن الإيمان بالقومية وسنّة النزوع القومي يتناقض أو يتعارض مع القول بوجود الطبقات، ومع الإيمان بسنّة الصراع الطبقي. كل ذلك لتضع القومية في نقطة التصادم مع الاشتراكية، ولتجعل من القومية سلاحاً رجعياً ضد قوى الشعب العاملة من الأمة في كفاحها الطبقي من

أجل الاشتراكية، متجاهلة أن أكبر الأمم رسوخاً وقوة وتماسكاً قومياً إنما هي الأمم التي تبقي المجتمع الاشتراكي الديمقراطي اللاطبقي بين ظهرانيها، فتلغي الصراع الطبقي بإلغاء الاستغلال الطبقي، وتصفية الطبقة المستغلة، لتقيم الدولة القومية الاشتراكية الديمقراطية.. ويرفض بصورة حاسمة أيضاً النظريات والمواقف والمناهج الماركسية البروليتارية التي تعرّف القومية وسنّة النزوع القومي وتقييمها تعريفاً، وتقييم الإنتاجيين، فتحاول الارتكاز على ذلك التعريف، وهذا التقييم، في زعمها أن القومية وهم برجوازي وسلاح رجعي بيد الطبقات البرجوازية والرأسمالية لا بد من أن تسقط بسقوط هذه الطبقات، وأن أساس انقسام البشر إلى طبقات أعمق وأصلب من انقسامهم إلى أمم متنوعة، وأن الإيمان بالاشتراكية وبسنّة الصراع الطبقي يتناقض أو يتعارض مع الإيمان بالقومية وسنّة النزوع القومي؛ كل ذلك لتضع الاشتراكية في نقطة التصادم مع القومية، ولتجعل من الطبقة الأمية سلاحاً تشهره في وجه قوى الشعب العاملة وحركاتها التي تناضل من أجل الاشتراكية نضالاً طبقياً ـ قومياً برفع راية القومية، ويرفض أن يرفع راية البروليتارية الأممية التي تنادي بـ: «يا عمال العالم اتحدوا، فليس للعامل وطن».

٢ ـ يؤكد الاشتراكية وسنّة النزاع الطبقي في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما أو تتنكر لهما أو تحاول رفضهما ورفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما، سواء أكان ذلك تحت شعارات متآمرة أم طوبائية أم انتهازية، ويضع هدف الاشتراكية وسنّة الصراع الطبقي في مكانهما من هدف الإنسان الكبير، ومن منطق تاريخه الحياتي الإنساني.

٣ ـ يؤكد الديمقراطية وسنّة الكفاح الديمقراطي في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما أو تتنكر لهما أو تحاول رفضهما ورفض النتائج الحركية والتطبيقية النابعة منهما، سواء أكان ذلك وراء أقنعة كاذبة من الديمقراطية الطبقية الاستغلالية الزائفة، أم كان ذلك استناداً إلى حجج وتبريرات تساق لتدعيم الدكتاتورية الطبقية البروليتارية.

٤ ـ يؤكد العقلانية العلمية وسنّة النضال العقلاني العلمي في وجه النظريات والمواقف والمناهج التي تنكرهما أو تتنكر لهما، فيدرك أن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الأرض وتسخير طاقات الإنسان لصالحها وحدها، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وبالقيم الروحية، وراحت بمحاولتها هذه وما ترتكز إليه من تفسيرات

زائفة للدين وللقيم الروحية، تقيم تصادماً بين الدين والقيم الروحية من جهة، والإنسان والحياة والتقدم من جهة أخرى.

كما أن الماركسية التي أرادت أن تضرب العقائدية الاستغلالية اللارجعية، خلطت بين جوهر الدين وتلك التفسيرات الرجعية الزائفة المخالفة لجوهرة، فرفضت في خطأ وخطيئة اعتبار الدين والقيم الروحية في جوهرها سلاحاً رجعياً متصادماً مع حركة التقدم، واعتبرت الإلحاد مقياساً للتقدمية الفكرية، وأعلنت أنه أساس وسلاح لازمان لبناء الاشتراكية العلمية، فيرفض في حسم العقائدية الروحية التي تدّعي خلافاً للحقبة بأن الإيمان الديني والقيم الروحية تتعارض مع الاشتراكية بدعاماتها ومناهجها العلمية، فتسعى كي تحوّل الدين إلى سلاح عقائدي رجعي تدافع به عن الاستغلال والاستعمار والإمبريالية والرجعية، وذلك بتفسير طبقي استغلالي لجوهر الدين وقيمه الروحية، يدّعي كذباً، بل إلحاداً، بأن بناء الاشتراكية بأهدافها الإنسانية ودعاماتها العلمية ومناهجها الثورية هو عملية إلحادية.

كما يرفض في حسم أيضاً العقائدية الماركسية التي تدّعي خلافاً للحقيقة بأن الإيمان الديني والقيم الروحية هي أفيون للشعوب، يخدرها عن النضال التقدمي الثوري، فتدّعي أن الإلحاد هو السلاح العلمي الذي لا بد من أن تخوض به قوى التقدم بالثورة معركة بناء الاشتراكية.

ثالثاً: على المستوى الحركي

هي موقف لا يؤكد أن الثورة هي الطريق الوحيد المفتوح أمام أهم بلاد العالم الثالث وشعوبه كلها من أجل حل التناقضات التي تعانيها فحسب، ولا يؤكد أن الحل الاشتراكي هو الحل الحتمي الوحيد الذي تتمكن به هذه البلاد من مغالبة التخلف المريع الذي تعيش فيه فقط.

فلا يؤكد هذا الموقف صورة الثورة وحتمية الحل الاشتراكي فحسب، وإنما يؤكد، إضافة إلى ذلك، نقاطاً مبدئية أساسية تجاه مسألة التناقضات وقضية الثورة بجميع مقوماتها وأبعادها، تنبع من ثلاث حقائق رئيسية كبرى هي:

١ ـ أوضاع التخلف التي تعيش فيها هذه البلاد جميعها، مهما تباينت مستويات التخلف بينها، حيث لا تزال حالة الإنتاج فيها بصورة عامة هي حالة

الإنتاج الزراعي، إذ لا تزال الأكثرية الساحقة من قواها العاملة المستغلة هي الفلاحين.

٢ ـ طبيعة التركيب الطبقي المتميز الناشئة عن التدخل الاستعماري في حركة التطور ومسيرة التاريخ في هذه البلاد تدخلاً متواصلاً، خلق من أجل الأغراض الاستغلالية الرأسمالية الاستعمارية المتجددة طبقات مصطنعة هجينة هي الطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية المستغلة والحاكمة والتابعة للإمبريالية العالمية.

فهي طبقات تختلف بالنشأة والتكوين والارتباط الأجنبي اختلافاً نوعياً عن الطبقات المماثلة التي تنشأ في أوروبا نتيجة التطور الطبيعي في أسلوب الإنتاج وعلاقاته، ونتيجة الصراع الطبقي الداخلي الذي دار بين ظهراني أمم أوروبا، وهي طبقات لا تقدر بالنتيجة على أن تؤدي أي دور إيجابي في حياة أممها وشعوبها كالذي أدته مثيلاتها الأوروبية.

٣ ـ تغيير خريطة المتناقضات والصراعات والضغوط الدولية في هذا العصر تغييراً جذرياً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبعيدها. أما أهم تلك النقاط المبدئية الأساسية، فهي النقاط التالية:

أ ـ إن القوى الوطنية المستغلة في هذه البلاد الإقطاعية القديمة أو البرجوازية والرأسمالية المصطنعة الجديدة هي قوى واقعة فعلاً في إطار التحالف الإمبريالي الرجعي، فهي تكوّن عنصراً أساسياً من عناصر هذا التحالف يشارك عناصره الأخرى من دول رأسمالية وإمبريالية، ومن احتكارات عالمية، مصالحها ومصيرها، ويسهم إسهاماً كبيراً في رسم وتنفيذ خططها الرامية إلى ضرب حركة التحرر والتقدم والاشتراكية في كل بلد من بلاد العالم الثالث، وعلى الصعيد العالمي أيضاً.

وهي توفّر في الوقت ذاته القناع الذي يحاول التحول الإمبريالي الرجعي في بعض بلاد العالم الثالث أن يختفي وراءه في صورة استعمارية جديدة يقوم فيها مع أعلام الاستقلال الزائف وشكلياته. فهي بالنتيجة، وبصورة قاطعة، قوى وطنية لا تقع، بمنطق العلم والتجربة، في صف القوى المعادية للثورة الاشتراكية، وإنما تقع في صف القوى المعادية للثورة التحررية السياسية أيضاً.

ب - إن الثورة المتواصلة التحررية السياسية الاشتراكية، أصبحت لذلك الصيغة العلمية الوحيدة لطريق حل التناقضات الأساسية العدائية القائمة في بلاد العالم الثالث كلها.

ويضع هذا القول المسؤولية على هذه البلاد، مهما تباينت صورة الوجود الاستعماري الرجعي فيها بين القديم والجديد، وسواء أكانت بلاداً مجزأة أم لم تكن كذلك.

ج - إن مسيرة قوى الشعب العاملة وطلائعها على طريق الثورة المتواصلة في هذه البلاد، أصبحت مسيرة واضحة المعالم والأبعاد، كما أن معركة حل التناقضات بهذه المسيرة أصبحت واضحة الخطى والساحات، وذلك على الشكل التالي:

(١) أن تتوجه قوى الشعب العاملة بنضالها ضد التحالف الإمبريالي الرجعي القائم في بلادها، قديماً كان أو جديداً، وأن توجه الضربة الثورية المباشرة إلى السلطة السياسية لهذا التحالف، بغية إسقاطها من أجل إقامة سلطة الشعب العامل على أنقاضها.

وذلك بغير أن تعبر قوى التقدم بالثورة في هذه الأمم والشعوب مرحلة سلطة القوى الوطنية الإقطاعية أو البرجوازية أو الرأسمالية المصطنعة، ومن دون أن تفرق هذه القوى التقدمية الثورية تفريقاً نوعياً بين هذه السلطة الوطنية التي تختفي وراءها دكتاتورية تحالف استعماري رجعي جديد تحت أعلام الاستقلال الزائف، وسلطة الاستعمار الصريح المباشر.

(٢) أن تخوض هذه القوى معركة حماية الثورة التحررية السياسية بعد انفجارها ضد احتمالات الثورة المضادة، وأن تباشر بناء التقدم في بلادها بالتغيير الحاسم إلى مرحلة التحول الاشتراكي بغير تردد أو تباطؤ، وأن تواجه مشاكل الحماية والتحول في هذه المرحلة، معتمدة اعتماداً أساسياً على حركة القوى الشعبية العاملة التي تقودها طليعة ثورية واعية منظمة مدركة إدراكاً علمياً لحركة التناقضات والصراعات والضغوط الدولية الهائلة التي تواجهها الثورة أثناء هذه المرحلة.

(٣) أن تتمسك قوى الشعب العاملة وطلائعها وحركتها المنظمة في صلابة بموقفها ومكانها التاريخيين خلال المسيرة الثورية كلها نحو المجتمع الجديد المنشود، وهو الموقف الذي ينبع من سمتيها الأساسيتين الأولين:

(أ) أنها قوى ثورية تحررية اشتراكية تقع في نطاق الجبهة العالمية التحررية الاشتراكية التي تناضل من أجل تصفية الاستعمار والاستغلال على الصعيد العالمي، وأنها تتحمل في نطاق هذه الجبهة العالمية مسؤولية كبرى في تقوية نضال عناصر هذه الجبهة، وتدعيم تعارضها المتكافئ، وتنسيق خططها العامة الرامية إلى هزيمة الاستغلال والاستعمار القديم والجديد على هذا الصعيد.

(ب) أنها في الوقت نفسه قوى قومية متميزة في العقيدة والهدف النهائي من غيرها من القوى اللاقوية الواقعة في هذه الجبهة، وتجسّم حلاً ومنطقاً إنسانيين حضاريين جديدين، فهي بالنتيجة قوى ثورة طليعية قيادية متميزة في هذه الجبهة لا يجوز أن تعاني مركبات النقص أو معاني التبعية العقائدية أو المنهجية أو الحركية تجاه غيرها من عناصر الجبهة التحررية الاشتراكية العالمية، مهما كانت هذه العناصر قوية أو متقدمة.

خلاصة

يكفي بعد ما تقدم أن نقول في وصف عقائدية عالمنا في عصرنا ما يلي:

إنه إذا كانت المثالية التاريخية كموقف فلسفي، وكنظرية تاريخية مشتقة منه، قد جاءت تفسر وتقيّم الإنسان والحياة والتاريخ تفسيراً وتقييماً مثاليين، فأنكرت التاريخ بتأكيد الأزلية والجمودية، أو رأت التاريخ في مسيرته الاجتماعية الحضارية مقلوب القامة، يسير على رأسه الواعي؛

وأنه إذا كانت المادية التاريخية كموقف فلسفي، وكنظرية تاريخية مشتقة منه، قد صيغت لتكون سلاحاً بيد البروليتاريا تغيّر به العالم، لأنه ليس المهم أن يفسر، بل المهم أن يغير، وكانت رد فعل شاملاً للمثالية التاريخية، وحققت انقلاباً جذرياً عليها، فأكدت أن التاريخ حركة جدلية؛

وأنه إذا قصرت عن أن تدرك بقية التاريخ، وأن تعدل قامته، فرأته في مسيرته الاجتماعية الحضارية مقلوب القامة أيضاً يسير على يديه المنتجتين بدلاً من أن يسير على رأسه الواعي... إذا كان الأمر كذلك، فإن عالمنا في عصرنا يتمخض عن نظرية ثورية علمية حركية حياتية إنسانية تفسر وتقيّم الإنسان والحياة والتاريخ، وتكون سلاحاً بيد إرادة التغيير أيضاً، وترتفع ارتفاعاً جدلياً تقدمياً عن المثالية التاريخية، وعن المادية التاريخية، فتسقط الأولى، وتتخطى الثانية، وتنقذ التاريخ من أخطائهما.

فتؤكد هذه النظرية أن التاريخ حركة جدلية حياتية إنسانية، وتعيد لهذا التاريخ في مسيرته الاجتماعية الحتمية اعتدال قامته وتكامل بنيته، فترى هذا التاريخ في هذه المسيرة معتدل القامة، يسير بتفاعل الرأس واليدين والإرادة والقلب تفاعلاً إنسانياً حياتياً فذّاً موحداً في حياة الإنسان الذي يصنع التاريخ، وترى هذا التاريخ في هذه المسيرة متكامل البنية تتفاعل مع تكوين مسيرته فعاليات إنسانية حياتية فذّة تكوّن مضمون الحياة وقيمها.

وتؤكد هذه النظرية، بإدراك التفاعل المتبادل بين هذه الفعاليات الحياتية الإنسانية، أن منطق التاريخ ليس منطق الغيبي أو النوعي، وليس منطق المستعمر أو الرأسمالي، وليس منطق الكوميسار أو البروليتاريا، لأنه منطق الإنسان.

الفصل السادس
الأمة العربية والقومية العربية

أولاً

إن العرب في ربوع وطنهم الكبير أمة واحدة..... تتوافر لها جميع مقومات الأمة الروحية منها والمادية. وتملك هذه المقومات عبر أجيال وحقب طويلة في التاريخ، فعمرها كأمة أطول من عمر أكثرية الأمم القائمة اليوم في العالم.

وحافظت على وجودها ومقوماتها كأمة واحدة في وجه جميع المحاولات المتواصلة التي استهدفها بها أعداؤها طيلة قرون عديدة ليمزقوا ذلك الوجود أو لمحْوِ هذه المقومات كلها أو بعضها في بعض أرجاء الوطن.

إن الأمة العربية جماعة من البشر:

١ ـ تكونت تاريخياً من تفاعل القبائل والشعوب التي كانت تسكن بلاد الوطن العربي منذ العصور القديمة تفاعلاً واسعاً متواصلاً عبر الطريق لانصهارها بحركة الفتح العربي الإسلامي وبالحياة الحضارية المشتركة التي قامت به انصهاراً تاماً في المركب البشري القائم اليوم الذي تتكون منه هذه الأمة.

إن هذا المركّب البشري العربي الواحد في أرجاء الوطن كله أكثر انصهاراً ووحدة بجميع المقاييس من أكثرية المركبات البشرية التي تتكون منها الأمم الأخرى وهو أقدم في تكونه واستقراره من أكثريتها الساحقة.

٢ ـ إنها أمة مستقرة في وطنها الكبير الذي يقع من العالم القديم في قلبه ويصل قاراته الثلاث بعضها مع البعض الآخر، ويمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي فيشمل ساحة تبلغ حوالى ١٢ مليون كيلومتر مربع تقريباً يقع ثلاثة أرباعها في قارة أفريقيا ويقع الربع الآخر في قارة آسيا.

وإذا كانت تقوم في الوطن العربي بعض الحواجز الطبيعية وبصفة خاصة بعض البوادي والصحارى فإنها لا تقسمه إلى أوطان.

إن الحواجز الطبيعية، وبصفة خاصة البوادي والصحارى القائمة في الوطن العربي حواجز تخططها الموجات البشرية الحضارية العربية وهي فوق هذا مناطق كان بعضها عامراً بالحياة والحضارة كما أن أكثرها مليء بالثورات وقابل للتعمير والحياة والتحضير،

فهي (أي هذه الحواجز) لا تقسم الوطن العربي إلى أوطان ولا تقطع حبل الاتصال البشري الحياتي الحضاري الذي تتحول به البيئة الطبيعية إلى وطن ويقوم لهذا الوطن حدوده.

٣ ـ تملك وحدة اللغة، فاللغة العربية لغة واحدة في جميع أجزاء الوطن وهي تقف في طليعة اللغات القومية الحية القادرة على حمل معاني الإنسان وعلى التعبير عن نبضات قلبه وخلجات وجدانه في صورة ثرية ومتطورة.

ولقد حلت اللغة العربية محل جميع اللغات التي وجدت في الوطن العربي، وبالرغم من كل محاولات العبث بها، فهي لم تندثر في أي جزء من أجزاء الوطن، ولم تنقسم إلى لغات وصمدت في مواجهة التجزئة السياسية والجهود الاستعمارية.

أما اللهجات العامية التي نجدها دارجة في الوطن العربي فهي ليست لغاتٍ متعددة وليست لهجات بالمعنى العلمي كما هي الحال في اللهجات الموجودة في أكثر لغات الأمم الأخرى.

إن هذه اللهجات العامية لهجات لفظية وما يقوم بين بعضها القليل من تباينات ثانوية غير لفظية هي في الغالب عربية الأصول والجذور والتركيب وهي لا تقيم حواجز

لغوية أو حضارية أو نفسية بين الذين يتكلمون بها، ولا تنطبق على تقسيمات بشرية أو جغرافية أو حضارية أو سياسية قائمة في الوطن العربي بل هي توجد بين منطقة وأخرى أو بين مدينة وأخرى، بل بين حيٍّ وآخر في المدينة الواحدة من الوطن العربي.

إن اللغة العربية من أرسخ مقومات الأمة العربية ومن أكثرها صموداً في وجه الأحداث ومسايرة للتطور وحفاظاً على وحدة هذه الأمة.

٤ ـ تملك (أي الأمة العربية) وحدة التكوين النفسي النابعة من وحدة اللغة والحياة والحضارة المتبلورة في التراث الواحد والقائمة في وحدة الضمير والوجدان وفي الحياة العقلية الروحية المشتركة.

إن التكوين النفسي والطابع الحضاري القوميين العربيين هما تكوين وطابع يبدوان في اتجاه الأمة العربية العام نحو الحياة وفي تعبيرها الحضاري عن هذا الاتجاه الحياتي تعبيراً قومياً عربياً نلمسه واضحاً في المجالات المادية والعقلية والروحية من مجالات الحضارة الإنسانية.

لقد تحقق لشعوب الوطن العربي بالفتح العربي الإسلامي والحياة المشتركة التي قامت في الوطن العربي على أثره تكوين نفسي واحد وطابع حضاري مشترك نلمسهما حيثما انتقلنا عبر الوطن العربي منذ أربعة عشر قرناً تقريباً.

ولقد تعمق هذا التكوين النفسي الواحد وهذا الطابع الحضاري المشترك بعد ذلك بالتفاعل الواسع الخصب الذي حققته الحضارة العربية الإسلامية مع الحضارات القديمة التي تفتحت عليها ونقلت كنوزها للأجيال التالية ثم بالمعارك التي خاضتها الأمة العربية دفاعاً عن مقومات وجودها وعن الحضارة الإنسانية في وجه موجات البرابرة المغول ثم في وجه الغزو الأوروبي الذي انطلق نحو الوطن العربي تحت رايات الصليب والصليب منها براء.

وإذا كانت عصور الظلام التي خيمت على الوطن العربي بالغزو العثماني قد أصابت الحيوية العربية بالركود فإنها لم تتمكن من سحق تراثها العريق ولم تتمكن كذلك من تفتيت وحدة التكوين النفسي والطابع الحضاري القوميين العربيين فلقد كانت هذه الوحدة أعمق وأقوى من أن تعبث بها عوامل السيطرة العثمانية.

ولقد بدت هذه الحقيقة قوية ناصعة وناشطة عندما باشرت الأمة العربية مراحل نهضتها الحديثة فأقبلت في تفتح على موجة الفكر والعلم الحديث التي انطلقت في أوروبا بعد عصر النهضة وصمدت في أصالة للمحاولات الرأسمالية الاستعمارية التي كانت تسعى جاهدة كي تحطم الشخصية العربية الحضارية وتمزق وحدة التكوين النفسي والطابع الحضاري في الأمة العربية بأخبث الأساليب المادية واللامادية وفي مقدمتها فرض التجزئة وخلق الإقليمية ومحاولة سحق اللغة وتشويه التراث واصطناع ثقافة ومثقفين من أجل ضرب هذه الوحدة.

ولقد بدت الشخصية القومية العربية الحضارية في أعمق صورة وظهرت وحدة التكوين النفسي القومي للأمة العربية في أقوى مظهر عندما تمكنت في أعقد المراحل التاريخية مرحلة الثورات الاشتراكية، في عصر الذرة والفضاء، من أن تقدم نموذجاً جديداً للثورة إنسانياً وحياتياً في مبادئه وقيمه قومياً وعربياً، في جذوره وطابعه يجسم التكوين النفسي والطابع الحضاري للأمة العربية ويؤكدهما.

٥ ـ وتملك (الأمة) الحياة الاقتصادية المشتركة:

إن مقوِّم الحياة الاقتصادية المشتركة متوفر للأمة العربية على الرغم من انقسامها السياسي وعلى الرغم من محاولات الاستعمار والفئات الحاكمة والطبقات المستغلة في أكثر أجزاء الوطن أن تجعل من اقتصاد كل جزء منها اقتصاداً إقليمياً مرتبطاً بالمصالح الاستعمارية والاحتكارية الكبرى في واقعه وفي تطوره.

إن الحياة الاقتصادية المشتركة للأمة العربية لا تقاس وجوداً أو غياباً باقتصاد احتكارات البترول والغاز والتمور والأقطان والكروم وهي الاحتكارات التي أقامها في أجزاء الوطن العربي رأس المال المستعمر وشريكه الصغير رأس المال العربي والتي تتقاسم دخولها الهائلة الدول المستعمرة وشركاتها من جهة، والفئات العربية الحاكمة والطبقات المستغلة من جهة أخرى.

إن الحياة الاقتصادية المشتركة للأمة العربية تقاس بالعوامل الأربعة التالية:

١ ـ يكوّن الوطن العربي في ثرواته الوفيرة والمتنوعة وحدة اقتصادية متكاملة من الممكن بتحريرها من نهب الاستعمار والرجعية وباستثمارها موحدة لصالح الجماهير العربية العاملة على أسس علمية مخططة واشتراكية ـ من الممكن ـ أن تحقق أرفع مستوى من مستويات الحياة والتقدم للإنسان العربي والأمة العربية، بل وأن تتمكن

الدولة العربية الواحدة المنتظرة من الإسهام في التنمية الاقتصادية والحضارية لأصدقائها من الأمم والشعوب الأخرى.

إن الثروات الطبيعية الموجودة في الوطن العربي من أرض زراعية سهلية وجبلية في المناخات المختلفة اللازمة لأنواع المحاصيل الزراعية، ومن ثروات معدنية متنوعة وضخمة، ومن طاقات الوقود البترولي والغازي والكهربائي، هي ثروات هائلة لا تقل عن ثروات أكبر الدول في العالم.

وما ينهبه رأس المال المستعمر والمستغل وما يبدده السفهاء والعملاء من فئات حاكمة ورجعية من ثروات الوطن العربي حتى ضمن مستوى الاستثمار المتخلف القائم اليوم لا تقل عن آلاف الملايين من الجنيهات سنوياً.

٢ ـ بعجز الاستعمار والاستغلال والتجزئة عن قطع جميع وشائج الحياة الاقتصادية المشتركة في الوطن العربي على الرغم من المحاولات المستمرة لتقطيع هذه الوشائج باصطناع حياة اقتصادية إقليمية في كل جزء من أجزاء الوطن منفصلة بعضها عن البعض الآخر مستوعبة في الحياة الاقتصادية للدول المستعمرة واحتكاراتها وأسواقها المشتركة ومرتبطة بها.

ومردُّ ذلك: أن تلك الوشائج تنبع من عوامل موضوعية وتاريخية وحياتية تمكنت من أن تفرض نفسها على دول الاستعمار واحتكاراتها، فترغمها على مراعاتها والاعتراف بها في كثير من الحالات.

ثانياً

إن الأمة العربية الواحدة التي تتوفر لها جميع مقومات الأمة هي بالنتيجة والضرورة والواقع ذات قومية عربية واحدة أيضاً مهما كان النهج الذي يؤخذ به في تعريف القومية وتحديد عناصرها ما دام هذا النهج:

نهجاً قادراً على أن يدرك الصلة الطبيعية بين الأمة والقومية من حيث إنه لا توجد «الأمة» إلا وتوجد أيضاً قوميتها وإنه لا توجد القومية إلا لأمة.

ونهجاً قادراً على أن يدرك أيضاً الفروق بين الأمة والدولة وبالتالي بين القومية والجنسية.

إن القومية العربية الواحدة والوحيدة للأمة العربية ولكل جزء من هذه الأمة حقيقة موضوعية قامت بنشوء الأمة العربية وبقيت قائمة منذ نشأتها.

إن القومية العربية ليست في طريق النشوء أو التكوين لأن الأمة العربية ذاتها ليست في طريق النشوء والتكوين أيضاً.

إن ما هو في طريق النشوء والتعاظم بعد أن نشأ وتكون هو الحركة القومية العربية التحررية الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية.

ولكن هذه الحركة في نشوئها وتعاظمها وفي نضالها وهدفها:

إنما تنبع من الحقيقة الموضوعية الاجتماعية التاريخية وهي: إن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة.

وإنما تصدر في نضالها وهدفها عن الإيمان الواعي بهذه الحقيقة.

وهي بهذا كله لا تصنع - اليوم - الأمة العربية وقوميتها بمقدار ما هي تؤكد أنهما حقيقة حية قائمة فتعمل لكي تعيد صنع الحياة العربية وفقاً لهذه الحقيقة ولمنطقها.

ثالثاً

إن الذين ينكرون الحقيقة الكبرى في أن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة فيتنكرون بصيغة أو بأخرى للنتائج القومية التي تنبع من هذه الحقيقة وتترتب على الإيمان العلمي الواعي بها.. إنما يغالطون التاريخ والواقع والعلم جهلاً وسطحية أو تجاهلاً وتآمراً.. فيتنكرون للمفاهيم العلمية للأمة والقومية ويتحدون سنن التاريخ ومنطقه:

«سواء أكانوا يزعمون أن هذه الأمة أو قوميتها هما في طريق النشوء والتكون»، «أو كانوا يزعمون أن العرب ينقسمون إلى أمم متعددة لكل أمة منها قوميتها الخاصة»، «أو كانوا يعترفون بأن العرب أمة واحدة قائمة متكونة ولكنهم يقولون بأنها تنقسم إلى عدة شعوب أو دول لكل منها أو لبعضها شخصيتها المميزة أو قوميتها الخاصة»، «أو كانوا يعترفون بأن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة قائمة متكونة لا تنقسم إلى شعوب أو أمم ذات قوميات خاصة ولكنهم يتنكرون للنتائج الحركية القومية الشاملة التي تترتب على ذلك».

إن الأسس التي تحاول جميع التيارات والدعوات اللاقومية في الوطن العربي أن تبني عليها مواقفها من هذه المسألة وتقيم عليها مسالكها التي تجسم هذه المواقف هي أسس باطلة: تطرح في حجج مضللة واهية يمكن تصنيفها ومناقشتها فيما يلي:

١ ـ الحجة التاريخية.

٢ ـ حجة التجزئة السياسية.

٣ ـ حجة التفاوت والفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ حجة الانقسامات الطائفية والأقليات.

أولاً: لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة:

أن تكون أمم وشعوب أخرى قديمة ذات حضارات مجيدة قد قامت في بلاد الوطن العربي في جزيرة العرب ووادي النيل وما بين النهرين وفي شواطئ المتوسط وجبال فلسطين وسهولها وفي مروج المغرب أو جبال أطلس، فكان الوطن العربي بذلك مهد أقدم الحضارات الإنسانية وأعرقها وأصبحت أرضه مرصعةً بآثار رائعة وخالدة تصف حياة تلك الشعوب والدول وتروي للأجيال العربية والإنسانية حضاراتها القديمة والمجيدة.

ليست وحدة العرق أو الجنس مقوماً من مقومات الأمة وليس بين أمم الأرض فاعلية أمة لا تتكون من أصول بشرية وحضارية متشابكة متفاعلة ما دامت هذه الأصول قد توحدت في مركَّب بشري حضاري جديد.

ولقد سقطت النظرية العرقية في نشوء الأمم وقياسها وتقييمها سقوطاً نهائياً.

وليس انصهار تلك الشعوب والحضارات التي تكونت منها الأمة العربية القائمة بأقل عمقاً وشمولاً وعمراً لدى هذه الأمة منه لدى أية أمة أخرى.

إن الأمة العربية بتكوينها وقوميتها ليست عنصرية وهي تدرك أنها مركب بشري يتكون من انصهار شعوب وحضارات قديمة ومجيدة، بل إنها تعتبر هذا مدعاة لفخرها وتأكيداً لعمق الجذور الحضارية لأصولها الضاربة في أعماق التاريخ وفي أعماق أرضها.

ولكن التذرع بهذه الحقائق لتدعيم أى تيار ينكر أن الأمة العربية أمة واحدة بقومية واحدة ويزعم أنها تنقسم إلى أمم أو شعوب ذات قوميات خاصة إنما هو نهج مضلل.

فهو نهج يحاول بالحجة التاريخية أن ينسف واقعاً حياً متواصلاً طيلة أربعة عشر قرناً من التاريخ فيؤكد بصورة تاريخية مشوهة وغير علمية أصولاً قديمة انصهرت نهائياً في هذا الواقع التاريخي الحي المتواصل وينكر في وجه الواقع والتاريخ انصهارها ليدعم أهدافاً مفضوحة يرفضها الواقع وتناقض كذلك منطق التاريخ.

إن الشعوب والدول والحضارات القديمة التي قامت في الوطن العربي كالفرعونية في مصر والفينيقية في سواحل الشام وقرطاجنة مثلاً، هي حقائق تاريخية ولكن تيار الفرعونية أو السورية القومية مثلاً شأن كل تيار غير قومي أو غير قومي عربي يرتكز على الحجة التاريخية في إنكار وحدة الأمة العربية وقوميتها أو يتنكر للمنطق القومي الوحدوي النابع منها.. إنما هي تيارات تزوِّر حقائق التاريخ أو تسيء تفسير الحقائق والتاريخ فتسقط معها كتيارات حركية حجتها التاريخية.

إن إدراك هذه الحقائق والوقائع العلمية والتاريخية تنقض الحجة التاريخية كأساس لإنكار كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة وتفضح منطق أصحابها وأهدافهم المشوهة.

ثانياً: لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة

أن تكون هذه الأمة ووطنها مجزأين خلافاً لمنطق الطبيعة والحياة والتاريخ وخلافاً للمصلحة والإرادة القوميتين إلى كيانات سياسية متعددة من ممالك ودول ودويلات وإمارات ومشيخات.

إن فرض التجزئة السياسية على أمة ـ أي أمة ـ لا ينفي وجودها أو يلغيه كأمة واحدة ذات قومية واحدة ولا يقيم منها أمماً وقوميات متعددة، ذلك أن الأمة والقومية غير الدولة فليست الدولة من مقومات الأمة ولا يعني افتقار الأمة الواحدة إلى دولتها القومية الواحدة فقدانها لوجودها كأمة واحدة ذات قومية، كما لا يعني وجود دول أو أشباه دول متعددة في أجزاء من أمة واحدة انقسامها إلى أمم وقوميات تبعاً لتعدد هذه الكيانات السياسية.

إن القوى والمصالح الأجنبية التي تفرض التجزئة على الأمة وتقيم فيها كيانات سياسية متعددة تقيم وتخلق كذلك قوى ومصالح إقليمية انفصالية ترتبط بها وتتعاون معها في محاولة تفتيت وحدة الأمة وتفكيك قوميتها بأساليب متنوعة، حتى لقد تؤدي

التجزئة مع طول الزمن وفي ظروف مؤاتية إلى نجاح تلك القوى في إضعاف الوجود القومي للأمة ومن ثم إلى اندثاره.

ولكن التقييم العلمي لأثر التجزئة والإقليمية في الأمة العربية كأمة واحدة ذات قومية واحدة يجب أن يكون تقييماً ينبع من إدراك الحقائق التالية:

١ ـ إن التجزئة السياسية واقع طارئ فرض على الأمة العربية بعد أن كانت قد بلغت مرتبة الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة بل بعد أن عاشت دولتها الواحدة قروناً عديدة.

٢ ـ إن التجزئة السياسية ـ بصورتها القائمة اليوم في الوطن العربي وجميع الصور المتغيرة التي مرت فيها ـ لا تستند إلى أي أساس موضوعي للانقسام في البشر أو الوطن أو الحضارة أو المصلحة.

فلقد كانت تجزئة الأمة العربية دوماً تمزيقاً للكل الواحد إلى أشلاء وفقاً لعوامل ومصالح وأهواء غريبة عن هذا الكل، وهي أشلاء لا يملك أي منها مقومات الكيان الخاص بالمعنى السياسي للكيان كدولة، دع عنك أن تتوفر لأي منها مقومات الكيان الخاص بمعناه الاجتماعي التاريخي كأمة.

٣ ـ إن الحدود التي كانت ترسم بالتجزئة السياسية على خريطة الوطن العربي فوق كونها مفروضة وطارئة تجسم عوامل ومصالح وأهواء غريبة فلا تستند إلى أي أساس موضوعي، وهي حدود تغيرت بصورة متواصلة سريعة خلال فترة التجزئة فلم يتسع لها ـ واقعاً ـ أن تتحول بالتعمق التاريخي إلى حواجز وسدود تقطع أوصال الأمة العربية لتقيم من الكيانات الإقليمية أمماً جديدة ذات قوميات جديدة في أوطان جديدة.

٤ ـ إن التجزئة السياسية ـ بالنتيجة وعلى الرغم من الجهود الاستعمارية والرجعية والانفصالية الهائلة المتواصلة ـ قد عجزت حتماً وحسماً عن محو مقومات الوجود القومي للأمة العربية أو بعضها في أي جزءٍ من الوطن، وأن الإقليمية ـ بالتالي ـ عجزت حتماً وحسماً عن تفتيت القومية العربية كقومية واحدة لهذه الأمة الواحدة.

٥ ـ فوق هذا كله ـ وهو كافٍ لرد الحجة السياسية وفضح أصحابها ـ فإن الإرادة القومية العربية الجماهيرية كانت ولا تزال ترفض التجزئة والإقليمية وتتحداهما بصورة صاعدة متعاظمة، فلا تمنح الكيانات الإقليمية ولاءها بل وتقاوم الكيانات

والمصالح والقوى والدعوات الانفصالية الإقليمية القديمة منها والجديدة الصريحة منها والمقنعة، الرجعية منها والتي تزعم الثورية وتكشف في أصالة وصراحة عن مدى رسوخ مقومات وحدة الأمة العربية وقوميتها وعن مقدار استعداد القوى العربية العاملة للنضال والاستشهاد تأكيداً لهذه الحقيقة وحماية لها وطلباً للوحدة السياسية التي تنبع منها وتجسمها بقيام الدولة العربية الواحدة.

إن الحجة السياسية أوهى من أن تبرر موقف الذين ينكرون أن الأمة العربية أمة واحدة ذات قومية واحدة وأضعف من أن تحمي أصحاب هذا الموقف بالحدود التي يحتمون وراءها وبالعهود التي يمثلونها وبالسياسات والمناورات التي يجيدونها.

وليس أكثر دلاة على سقوط الحجة السياسية من تساقط بعض تلك الحدود والعهود ومن اضطرار من تبقى منها - في انتظار المصير المحتوم - أن تعلن الإيمان بالأمة العربية كأمة واحدة ذات قومية واحدة إعلاناً مخادعاً تسقط به الحجة السياسية وتسقط معها آمال هذه العهود الإقليمية الانفصالية وأوهامها في أن تتجنب هي نفسها السقوط مع تلك الحجة.

ثالثاً: لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة

أن يكون بين قطاعات أو فئات فيها أو بين مناطق في وطنها تفاوت أو تباين في مستويات الحياة الاقتصادية الاجتماعية يترتب عليها بالطبع تفاوت أو - تباين في مستويات الوعي كذلك.

إن التيارات التي تحاول الارتكاز إلى وجود ذلك التفاوت أو التباين بين قطاعات وفئات في الأمة العربية أو بين مناطق من الوطن العربي.. لكي تبرر إنكارها لكون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة أو لكي تبرر تنكرها للنتائج الحركية الشاملة التي تترتب على هذه الحقيقة إنما هي تيارات ترتكز على مغالطات مكشوفة.

إن التفاوت أو التباين في هذه المستويات بين قطاعات في الأمة الواحدة أو فئات منها ينبع أساساً من أسلوب الإنتاج السائد فيها ومن المرحلة الإنتاجية التي تعيشها ومن مدى تأثير القوى الخارجية المستغلة المستعمرة في هذين الأساسين وجميع هذه العوامل ليست من مقومات الأمة.

إن التفاوت أو التباين في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية كان ولا يزال قائماً بين ظهراني جميع الأمم على اختلاف أساليب الإنتاج أو تباين حالات الإنتاج فيها، فلا نعدم وجوده بين ظهراني جميع الأمم الاشتراكية أو الرأسمالية المستعمرة وغير المستعمرة المتخلفة والمتقدمة دون أن ينفي ذلك وجود هذه الأمم وقومياتها بأية حال.

ولذا كان كفاح قوى الشعب العاملة في الأمة طلباً للكفاية بالعدل وصنعاً للتقدم بالاشتراكية هو الطريق العلمي لإزالة التفاوت أو التباين في مستوى الحياة بين قطاعات الإنتاج وفئات الأمة العاملة فيها.

إن هذا الكفاح لا ينطلق من وجود التفاوت والتباين في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية بين طبقات الأمة وقطاعاتها، ولا ينفي وجودها كأمة واحدة ذات قومية واحدة ولا يستهدف إلغاء هذا الوجود لأنه على العكس من ذلك يحقق للأمة الاشتراكية الديمقراطية المتقدمة المزيد من صلابة الوجود القومي وتماسكه واستقراره.

أما حيث يكون التباين والتفاوت قائماً بين ظهراني أمة جزأها الاستعمار وتحكم في مستوى الحياة ومحتواها فيها فاصطنع فئات وطبقات وأقام مستويات من الحياة متباينة متفاوته.. فإن الأمر يصبح أكثر حسماً في أن وجود التباين أو التفاوت المصطنع في مستويات الحياة فيها بين قطاعات أو مناطق من الوطن لا ينفي وجود الأمة وقوميتها بمقدار ما يحفزها على التمسك بهذا الوجود وعلى النضال من أجل المحافظة عليه.

وفوق هذا فإنه مهما قيل اصطناعاً ومبالغة حول التفاوت والتباين بين مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ومحتواها في الأمة العربية، فإنه ما من سبيل علمي أو موضوعي للزعم بأن هذا التفاوت أو التباين يطابق الكيانات السياسية القائمة في الوطن العربي أو يطابق مناطق غير هذه الكيانات يمكن أن يقسم الوطن العربي إليها.

ومعنى هذا بالنتيجة أن حجة التباين والتفاوت في مستوى الحياة الاقتصادية الاجتماعية التي يسوقها أصحابها في تدعيم إنكارهم لوجود الأمة العربية وقوميتها الواحدة أو في تبرير تنكرهم للنتائج القومية التي تنبع من هذه الحقيقة.. هي حجة زائفة وهي لا تقصر عن تدعيم ذلك الإنكار أو تبرير هذا التنكر فحسب، وإنما هي حجة تسقط مع سقوط اللاقومية وسقوط القومية الإقليمية أمام حقائق الوجود القومي العربي الراسخة.

رابعاً: لا ينفي كون العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة

١ ـ أن يدين أكثر العرب بالإسلام وبعضهم بالمسيحية وأن تتعدد المذاهب والطوائف في كل من الدينين.

٢ ـ أو أن توجد في الوطن العربي جماعات من الناس لا يشاركون الأمة العربية جميع مقوماتها كالأرمن في لبنان أو أن توجد أية أقلية قومية واحدة هى الأقلية الكردية في العراق.

لا يعني تعدد الديانات أو تعدد المذاهب والطوائف الدينية في جماعة من البشر تملك مقومات الأمة انتفاء وجودها كأمة واحدة ذات قومية واحدة وانقسامها إلى أمم وقوميات دينية.

وأكثر من هذا، فإن هذا التعدد الديني والمذهبي لا يقيم أقليات داخل الأمة ومن الخطأ الفاحش وصف الطوائف الدينية من أبناء الأمة الواحدة بأنها أقليات.

كذلك فإن تلك الجماعات ـ غير العربية ـ الموجودة بين ظهراني الأمة العربية في وطنها كله هي جماعات قليلة العدد لا تكوّن إلا نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر من الأمة. أما وجود الأقلية القومية الكردية في العراق ـ وهي الأقلية القومية الوحيدة في الوطن العربي ـ فإنه يقيم مشكلة تتطلب حلاً ولكنه لا ينفي وجود الأمة العربية وقوميتها الواحدة.

وإذا كان صحيحاً ـ وإنه لصحيح ـ أن الأمة العربية ليست بحاجة إلى إثبات أنها أمة واحدة ذات قومية واحدة حتى لقد أصبح المنكرون لهذه الحقيقة والمتنكرون لمنطق الحركة القومية النابع منها، على تعدد أغراضهم ودوافعهم ومصالحهم وحججهم، غير قادرين على التصريح بحقيقة موقفهم منها، بل أصبحوا مجبرين على إعلان إيمانهم اللفظي بها.. فإننا لا نسوق ما تقدم في دحض حجج المنكرين لها والمتنكرين لمنطقها من أجل التدليل العلمي على تلك الحقيقة فحسب، وإنما نحن نسوقه قبل ذلك لنفضح الأغراض والمصالح والتيارات والدعوات والخطط والمشاريع اللاقومية واللاحدودية التي تستند إلى تلك الحجج في مقاومة وحدة الهدف العربي أو هدف الوحدة العربية بصورة خاصة، وفي رفض مبدأ الثورة الواحدة بالحركة العربية الواحدة لهذه الأمة مهما تباينت صيغ هذه المقاومة أو صورها أو أساليبها.

إن كون العرب أمة واحدة ذات قومية ليس مجرد حقيقة تؤكد انتساب العرب لأمتهم أو مجرد شعار يحفظ عن ظهر قلب ويردد بطرف اللسان ويودع في بطون الكتب أوالدساتير.. لأنها حقيقة حركية حية لا بد وأن تترتب على الاقتناع العلمي والإيمان الصادق بها نتائج نظرية وتطبيقية كبرى تصيب الحياة العربية في جميع أبعادها وتصيب بشكل خاص:

الهدف العربي: في أساسه ومضمونه وقواه.

والثورة العربية: في نظريتها وأداتها ونهجها.

والعمل الثوري العربي: في تخطيطه وتنفيذه وتقييمه.

فتصيب المصير العربي كله: تصوراً وأملاً وعملاً ورسالة.

إن هذه الحقيقة الحركية الحية.. لا بد وأن تفوض منطقها القومي على كل فكر وعمل وعلى كل أداة ونضال وعلى كل تخطيط وتطبيق تتصدى لإعادة صنع الحياة في أي جزء من أجزاء الوطن وفي أي مجال من مجالات الحياة صنعاً علمياً ثورياً ينشد التحرر والحرية ويطلب الوحدة العربية ويبني فيها الاشتراكية الديمقراطية العربية.

وهذه الحقيقة الحركية الحية بهذا المنطق القومي وبالإرادة الشعبية الثورية المجسمة لهما كفيلة بأن تسقط المفاهيم والتيارات والمناهج والعهود التي تتنكر لها أو تحاول الاحتيال عليها مهما كانت حججها أو شعاراتها.. ذلك أن هذا هو منطق الإنسان والحياة والتاريخ في الأمة العربية ووطنها وهو منطق أقوى من كل العوائق المصطنعة والأوضاع الطارئة والإرادات المتخاذلة.

الفصل السابع
الواقع العربي: تحليل التناقضات وقوانين الثورة

أولاً

إن تحليل الواقع العربي القائم بالفعل تحليلاً علمياً يدرك منطق التاريخ الخاص بحركة الحياة بين ظهراني الأمة العربية في هذا العصر، هو اليوم مهمة ثورية ملحّة، ذلك أن هذا المنطق القومي الخاص هو المنطق الواقعي الحي العلمي والعملي الذي لا بد من إدراكه واستلهامه في سبيل تحقيق التغيير الجذري الشامل في ذلك الواقع القائم

بالفعل على طريق إقامة الواقع المنشود بالأمل في سبيل حماية ما يتحقق من منجزات ومكاسب على هذا الطريق.

إن الواقع القائم بالفعل بوجهيه المادي واللامادي هو نقطة البداية التي تتحرك انطلاقاً منها وارتفاعاً عنها إرادة التغيير طلباً لواقع جديد منشود.

إن الالتصاق بالواقع القائم بالفعل التصاقاً يدركه إدراكاً علمياً في جميع أبعاده، وإن الانفصال عن هذا الواقع انفصالاً يقيمه تقييماً عقائدياً تقدمياً في جميع تلك الأبعاد، هما مضمون الواقعية الثورية القادرة بالالتصاق المدرك والانفصال المقيم أن تغير الواقع القائم بالفعل دافعةً به تاريخياً إلى الأمام والأعلى على طريق الواقع المنشود بالأمل.

لذلك فإن تحليل الواقع القائم بالفعل تحليلاً علمياً في كل مرحلة من مراحل العمل الثوري هو مهمة أساسية: مطلوبة من الطلائع الثورية للجماهير الزاحفة على طريق تغيير ما هو قائم بالفعل إلى ما هو مطلوب بالأمل.

ثانياً

إن التحليل العلمي للواقع ـ كل واقع ـ ليس تصويراً وصفياً يرسم ما هو قائمٌ وسائد في المجتمع أو ما هو طافٍ على السطح فيه، يقصر عن رؤية ما هو أعمق وأصدق منهما أي ما هو مجتمع في الأعماق ونابع منها يتكون تحت السطح ويتجه نحوه استعداداً ثورياً للانقضاض على الزبد الطافي فوقه، فيكون بقصوره وسطحيته هذين مجرد سرد للواقع والظواهر والمصالح والقيم والقوى القديمة السائدة الطافية عاجزاً عن إدراك الإرادة والمصالح والقيم والقوى الجديدة التي تتكون وتتجمع تحت السطح وتتجه في حركة صاعدة نحوه متناقضة متصارعة مع ضغط ما هو عائم طاف عليه.. تتهدد بالطوفان.

ويكون ـ بالتالي ـ تحليلاً سقيماً عاجزاً عن وعي حركة ذلك التناقض وهذا الصراع وعن تقدير منطقها واتجاهها وسرعتها وهي تتجمع لتصبح بالثورة طوفاناً يذهب به الزبد الطافي جفاء فيحل محله ما ينفع الناس.

وليس تصويراً لما هو قائم ـ في المجتمع ـ بالفعل وتصوراً لما يجب أن يقوم فيه بالأمل:

يدوران في عزلة وتجريد حول نفسيهما: بعيدين عن سياق تيار التاريخ والحياة والحضارة الدافق الدافع على بعديه في الزمان والمكان.

فيكون في عزلته وتجريده وصفاً جامداً للوقائع والظواهر والمصالح والقوى والنظم والقيم وكأنها تقوم وتتفاعل وتتصارع وتتحرك بمعزل عن المرحلة التاريخية وروح العصر سواء في النطاق القومي أم في النطاق العالمي.

ويكون ـ بالتالي ـ تحليلاً سقيماً غريباً عن واقعه وتائهاً في أحلامه سواء في إدراكه لما هو قائم أم في تصوره لما يجب أن يقوم: فلا يعرف بالمنطق العلمي حقيقة ما هو قائم ولماذا يقوم، ولا يدرك بالأمل الثوري ما يجب أن يقوم وكيف يقوم، ولا يعي بالجمع الجدلي بين المعرفة والأمل ما أصبح ضرورة تاريخية ومهمة ثورية واجبة الأداء وممكنة التحقيق انتقالاً مما هو قائم إلى ما يجب أن يقوم.

إن التحليل العلمي للواقع ـ كل الواقع ـ لا بد وأن يكون: وعياً للوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم والنظم ـ المادية منها واللامادية:

يدركها على امتداد رأسي في المجتمع على السطح وفي الأعماق.

ويدركها على امتداد تاريخي عبر الزمان وفي التراث.

ويدركها على امتداد أفقي في المكان على نطاق عالمي في سياق مرحلتها التاريخية.

ولا بد أن يكون أيضاً واعياً للصلة الحية صلة التفاعل المتبادل التي تقوم بين تلك الوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم في وجهيها المادي واللامادي وعلى جميع تلك الأبعاد.

ولا بد أن يكون كذلك استيعاباً لحركة التطور والتغير في تلك الوقائع والظواهر والمصالح والقوى والقيم والنظم: يرى ويكتشف محتوى هذه الحركة واتجاهها وسرعاتها في مجتمع معين في عصر معين فيدرك منطق التاريخ الخاص بذلك المجتمع في هذا العصر.

الدعامة الأولى.. أساس عقائدي يحدد الموقف من الإنسان والمجتمع ومنطق التاريخ العام.

الدعامة الثانية.. نسيج تحليلي: يحدد أسلوب النظر للأحداث والوقائع وطريقة تقييم مكانها وأثرها من حياة المجتمع وفي حركته.

يتجه نحو التحديات والتناقضات ـ المادية منها واللامادية ـ القائمة في مجتمع معين في عصر معين فيدرسها ويعيها في أبعادها المختلفة ليتمكن بذلك وفي ضوء إدراك منطق التاريخ العام أن يحدد منطق التاريخ الخاص بهذا المجتمع في عصره تحديداً حياً.

ثالثاً

إن المرحلة التاريخية المعاصرة تطرح مسألة التناقضات القائمة في بلاد العالم الثالث بصورة جديدة وهي صورة لا ينفع معها الاكتفاء بتحليلٍ لهذه التناقضات يقوم على العقائد والمناهج التقليدية التي صيغت في عصور سابقة ونبعت من ظروف اقتصادية اجتماعية تراثية مختلفة.

إن هذه المرحلة التاريخية المعاصرة

- لا تؤكد أن الثورة هي الطريق الوحيد المفتوح أمام أمم بلاد العالم الثالث وشعوبه كلها من أجل حل التناقضات التي تعانيها فحسب.
- ولا تؤكد أن الحل الاشتراكي هو الحل الحتمي الوحيد الذي تتمكن به هذه البلاد من مغالبة التخلف المريع الذي تعيش فيه فقط.
- ولا تؤكد ضرورة الثورة وحتمية الحل الاشتراكي فحسب أو فقط.
- وإنما تؤكد بالإضافة إلى ذلك نقاطاً مبدئية أساسية تجاه مسألة التناقضات في هذه البلاد وبالتالي تجاه قضية الثورة فيها بجميع مقوماتها وأبعادها.

إن تأكيد هذه النقاط ينشأ عن أربع حقائق رئيسية كبرى هي:

الأولى: أوضاع التخلف التي تعيش فيها هذه البلاد جميعها مهما تباينت مستويات التخلف بينها: حيث لا تزال حالة الإنتاج فيها بصورة عامة هي حالة الإنتاج الزراعي ولا تزال الأكثرية الساحقة من قواها العاملة المستغلة هي الفلاحون.

الثانية: طبيعة التركيب الطبقي المتميز الناشئة عن التدخل الاستعماري في حركة التطور ومسيرة التاريخ في هذه البلاد تدخلاً متواصلاً خلق ـ من أجل الأغراض الاستغلالية الرأسمالية الاستعمارية المتجددة ـ طبقات مصطنعة هجينة هي الطبقات البرجوازية والرأسمالية والحاكمة الوطنية المستغلة.

إنها طبقات تختلف بالنشأة والتكوين والارتباط الأجنبي اختلافاً نوعياً عن الطبقات المماثلة التي نشأت في أوروبا نتيجة التطور الطبيعي في أسلوب الإنتاج وعلاقاته ونتيجة الصراع الطبقي الداخلي الذي دار بين ظهراني أمم أوروبا وهي طبعاً لا تقدر - بالنتيجة - أن تؤدي أي دور إيجابي في حياة أممها وشعوبها كالذي أدّته مثيلاتها الأوروبية.

الثالثة: تغير خريطة المتناقضات والصراعات والضغوط الدولية في هذا العصر تغيراً جذرياً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وبُعَيْدَها.

الرابعة: انعكاس هذه التناقضات والصراعات والضغوط الدولية على بلاد العالم الثالث كلها انعكاساً مؤثراً على خريطة التناقضات والصراعات داخل كل بلد منها ومؤثراً بالنتيجة على التحليل العلمي لها.

أما أهم تلك النقاط المبدئية الأساسية فهي النقاط الآتية:

١ - إن القوى الوطنية المستغلة في هذه البلاد - الإقطاعية القديمة أو البرجوازية والرأسمالية المصطنعة الجديدة - هي قوى واقعة فعلاً في إطار التحالف الإمبريالي الرجعي:

- فهي تكون عنصراً أساسياً من عناصر هذا التحالف يشارك عناصره الأخرى - من دول رأسمالية وإمبريالية ومن احتكارات عالمية - مصالحها ومصيرها - ويسهم إسهاماً كبيراً في رسم وتنفيذ خططها الرامية إلى ضرب حركة التحرر والتقدم والاشتراكية في كل بلد من بلاد العالم الثالث وعلى الصعيد العالمي أيضاً.

- وهي توفر - في الوقت ذاته - القناع الذي يحاول التحالف الإمبريالي الرجعي في بعض بلاد العالم الثالث أن يختفي وراءه في صورة استعمارية جديدة يقوم فيها مع الاستقلال الزائف وشكلياته.

- فهي بالنتيجة وبصورة قاطعة قوى وطنية لا تقع بمنطق العلم والتجربة في صف القوى المعادية للثورة الاشتراكية فحسب وإنما تقع في صف القوى المعادية للثورة التحررية السياسية أيضاً.

٢ - إن الثورة المتواصلة التحررية - السياسية - الاشتراكية: أصبحت لذلك الصيغة العلمية الوحيدة لطريق حل التناقضات الأساسية العدائية القائمة في بلاد العالم الثالث كلها.

ويصح هذا القول على هذه البلاد: مهما تباينت صور الوجود الاستعماري الرجعي فيها بين القديم والجديد وسواء أكانت بلاداً مجزأة أم لم تكن كذلك.

٣ - إن مسيرة قوى الشعب العاملة وطلائعها على طريق الثورة المتواصلة في هذه البلاد أصبحت مسيرة واضحة المعالم والأبعاد كما أن معركة حل التناقضات بهذه المسيرة أصبحت واضحة الخطى والساحات وذلك على الشكل الآتي:

أولاً: أن تتوجه قوى الشعب العاملة بنضالها ضد التحالف الإمبريالي الرجعي القائم في بلادها - قديماً كان أم جديداً - وأن توجه الضربة الثورية المباشرة للسلطة السياسية لهذا التحالف بغاية إسقاطها من أجل إقامة سلطة الشعب العامل على أنقاضها:

وذلك بغير أن تعبر قوى التقدم بالثورية في هذه الأمم والشعوب مرحلة سلطة القوى الوطنية - الإقطاعية أو البرجوازية أو الرأسمالية المصطنعة - ودون أن تفرق هذه القوى التقدمية الثورية تفريقاً نوعياً بين هذه السلطة الوطنية التي تختفي وراءها ديكتاتورية تحالف - استعماري - رجعي جديد تحت أعلام الاستقلال الزائف وبين سلطة الاستعمار الصريح المباشر.

ثانياً: أن تخوض هذه القوى معركة حماية الثورة التحررية السياسية - بعد انفجارها - ضد احتمالات الثورة المضادة وأن تباشر بناء التقدم في بلادها بالدخول الحاسم إلى مرحلة التحول الاشتراكي بغير تردد أو تباطؤ.

وأن تواجه مشاكل الحماية والتحول في هذه المرحلة معتمدة اعتماداً أساسياً على حركة القوى الشعبية العاملة التي تقودها طليعة ثورية واعية منظمة مدركة إدراكاً علمياً لحركة التناقضات والصراعات والضغوط الدولية الهائلة التي تواجهها الثورة أثناء هذه المرحلة.

ثالثاً: أن تتمسك قوى الشعب العاملة وطلائعها وحركتها المنظمة بموقفها وبمكانها التاريخيين خلال المسيرة الثورية كلها نحو بناء المجتمع الجديد المنشود.

وهو الموقف الذي ينبع من سمتيْها الأساسيتين الأوليتين:

الأولى: إنها قوى ثورية تحررية اشتراكية تقع في نطاق الجبهة العالمية التحررية الاشتراكية التي تناضل من أجل تصفية الاستعمار والاستغلال على الصعيد العالمي، وإنها تتحمل في نطاق هذه الجبهة العالمية مسؤولية كبرى في تقوية نضال عناصر هذه الجبهة وتدعيم تعاونها المتكافئ وتنسيق خططها العامة الرامية إلى هزيمة الاستعمار القديم والجديد على هذا الصعيد.

والثانية: إنها في الوقت نفسه قوى قومية متميزة في العقيدة والهدف النهائي من غيرها من القوى اللاقومية الواقعة في هذه الجبهة وتجسم حلاً ومنطقاً إنسانيين حضاريين جديدين. فهي - بالنتيجة - قوى ثورية طليعية قيادية متميزة في هذه الجبهة لا يجوز أن تعاني مركبات النقص أو أن ترضى بأن تعاني من التبعية - العقائدية أو المنهجية أو الحركية - تجاه غيرها من عناصر الجبهة التحررية الاشتراكية العالمية مهما كانت هذه العناصر قوية أو متقدمة.

ولكن هذه المرحلة التاريخية المعاصرة التي تحدد دعامات النهج العلمي اللازم لمواجهة مسألة التناقضات القائمة في أمم العالم الثالث وشعوبه واللازم لوعي قضية الثورة فيها على الصورة العامة المذكورة آنفاً.

هذه المرحلة المعاصرة بالذات.. تطرح مسألة التناقضات وقضية الثورة في بعض أمم العالم الثالث وشعوبه في صورة خاصة أكثر تعقيداً وتركيباً من الصورة العامة.. كما هو الحال في الأمة العربية فتتطلب مواجهتهما - في هذه الحال - نهجاً خاصاً أيضاً أكثر تعقيداً وتركيباً.

رابعاً

إن الأمة العربية نموذج صارخ لأمم العالم الثالث التي تتميز «مسألة التناقضات» و«قضية الثورة» فيها بتعقيد خاص يجعلها مسألة وقضية فريدتين لا يكفي في مواجهتهما مواجهة علمية واقعية: الاقتصار على النهج الذي استعملناه في تحليل التناقضات القائمة في بلاد العالم الثالث بصورة عامة أو الاكتفاء بالنتائج التي تترتب على ذلك النهج تجاه قضية الثورة في جميع أبعادها.

إن الأمة العربية

لا تعاني تناقضات الاستغلال والاستعمار والتخلف المشتركة بينها وبين غيرها من أمم العالم الثالث وشعوبه فحسب. وإنما تعاني فوق ذلك من التجزئة كواقع مادي ومن الإقليمية كواقع عقلي - نفسي قائم عليها. وتعانى كذلك من اقتطاع بعض أجزاء من وطنها - سلباً واغتصاباً - لإلحاق بعضها بدول أخرى كما هو الحال في الإسكندرون وعربستان مثلاً ولإقامة دولة غازية في بعضها الآخر كما هو الحال في فلسطين.

إن هذين التناقضين يجعلان مسألة التناقضات وقضية الثورة في الأمة العربية مسألة وقضية فريدتين معقدتين تتميزان عنهما في دول العالم الثالث وشعوبه الأخرى التي لا تعاني من التجزئة والاغتصاب فتتميز مواجهتهما مواجهة علمية بتعقيد خاص وبأهمية خاصة لقوى التقدم والثورة في هذه الأمة.

وليس مصدر ذلك التعقيد وهذه الأهمية أن التجزئة تقيم تناقضاً أساسياً إضافياً يتطلب الوحدة كحل له فحسب أو أن الاغتصاب يقيم تناقضاً أساسياً إضافياً آخر ينطلب استرداد الوطن السليب كحل له فقط.

وليس مصدرهما أن هذين التناقضين الإضافيين يزيدان عناصر هدف الثورة في الأمة العربية زيادة عددية عما هي عليه بالنسبة للثورة في غيرها من أمم العالم الثالث وشعوبه الأخرى فتضيفان إلى أهداف الحرية والاشتراكية والتقدم هدف الوحدة واسترداد الوطن السليب. وإنما مصدرهما: أن التناقضين القائمين بالتجزئة وبالاغتصاب يتفاعلان تفاعلاً عضوياً متبادلاً مع التناقضات الأخرى القائمة بالاستغلال والاستعمار والتخلف وأن هدفي الوحدة واسترداد الوطن السليب كحلين لهما يتفاعلان مع أهداف الحرية والاشتراكية والتقدم تفاعلاً عضوياً متبادلاً بصورة لا يمكن معها إدراك أي تناقض منهما في جميع أبعاده - من قواه إلى حله إلى معركته - بمعزل عن مكانه في التناقض المركب القائم بها كلها أو إدراك أي هدف منهما بمعزل عن مكانه من وحدة الهدف الشاملة لها كلها.

إن هذا التفاعل المتبادل:

يجعل التناقض القائم في الواقع العربي تناقضاً مركباً متميزاً نوعياً عنه في أمم العالم الثالث وشعوبه الأخرى.

ويجعل حل هذا التناقض المركب أيضاً حلاً مركباً متميزاً نوعياً عنه في تلك الأمم والشعوب، وبالتالي يجعل الثورة ـ بهدفها وقواها وأداتها ومناهجها الأساسية ـ ذات طابع متميز نوعياً عنها في تلك البلاد.

ويجعل بالنتيجة النهج العلمي اللازم لمواجهة مسألة التناقضات في الأمة العربية وقضية الثورة بين ظهرانيها نهجاً مركباً متميزاً بدعاماته ونتائجه عنه بالنسبة لأمم العالم الثالث وشعوبه الأخرى التي لا تعاني من هذه التناقضات.

خامساً

إن الدعامات الأساسية اللازمة للنهج في مواجهة مسألة التناقضات في الواقع العربي وقضية الثورة بين ظهراني الأمة العربية هي دعامات ثلاث:

١ ـ قومية النهج.. كنقيض للاقوميته.

٢ ـ طبقية النهج.. كنقيض لطوباويته.

٣ ـ جدلية النهج.. كنقيض لميكانيكيته.

إن هذه الدعامات الثلاث مجتمعة:

هي الدعامات التي لا بد من توافرها لطلائع المد القومي الثوري العربي وقياداته لتملك المفتاح والسلاح:

• اللازمين لإدراك التناقضات القائمة في الواقع العربي ولوعي حركة الصراع النابعة عنها في جميع أبعادها.

• واللازمين لوضع ذلك الإدراك وهذا الوعي في خدمة قضية الثورة وهدفها وقواها لكي تنطلق هذه القوى ـ من الواقع القائم نحو الواقع المنشود ـ انطلاقاً حركياً علمياً مطمئناً: لا يتعرض للنكسات والمزالق والأخطار ولا يعاني أنواع الارتباك والاضطراب التي سقنا بعض الأمثلة عليها آنفاً.

إنها الدعامات التي لا بد من أن تتوافر للنهج الذي يتصدى لمسألة التناقضات ولقضية الثورة في الأمة العربية ليكون نهجاً علمياً ثورياً.

إن افتقار النهج الذي يحلل التناقضات القائمة في الواقع العربي إلى أية دعامة من هذه الدعامات الثلاث ـ نؤكد كلمة أية ـ يجعله نهجاً غير علمي يستقر في النتيجة

وبمقاييس الثورة القومية الاشتراكية الديمقراطية نهجاً غير ثوري فيكون رجعياً مهما لبس من أقنعة الثورة أو رفع من شعاراتها، ويؤدي بأصحابه حتماً إلى فقد الدعامتين الأخريين فيُودي بهم إلى نتائجَ خاطئة كبيرة ويضعهم في مواقف خطيرة فينتهون - من حيث يعون ويريدون أو من حيث لا يعون ولا يريدون - إلى مواقع الرجعية تجاه حركة التقدم العربي وإلى موقع الثورة المضادة تجاه الثورة العربية.

إن قومية النهج - تجاه مسألة التناقضات وقضية الثورة - تعني قطعاً القول بالتغاضي عن طبقية النهج أثناء النضال لحل أي تناقض من تلك التناقضات الرئيسية في أي مرحلة من مراحل هذا النضال.

ولا تعني بالنتيجة القول بأن للطبقات الوطنية - الرجعية المستغلة الإقطاعية القديمة والبرجوازية والرأسمالية الهجينة المصطنعة الجديدة - دوراً إيجابياً تؤديه تجاه حل أي تناقض من تلك التناقضات في أية مرحلة من مراحل الزحف الجماهيري الثوري على طريق حلها. وإنما تعنى قطعاً أن طبقية النهج - في تحليل التناقضات وتصنيف القوى وتحديد الحلول - لا بد وأن تعي التناقضات وتحللها وتضع لها الحلول على نطاق الأمة والوطن ككل واحد وأن تدرك أن مصير القوى الشعبية العاملة وهدفها ومكاسبها في كل جزء من هذه الأجزاء مصير واحد يتكرر بمعركة متواصلة واحدة في مواجهة عدو مشترك واحد مهما تعددت الساحات والمجالات بتعدد أجزاء الوطن وكياناتها وحدودها.

وأن طبقية النهج:

لا تعني قطعاً القول بتحليل التناقضات والصراعات تحليلاً مادياً صرفاً يعيدها إلى أسس مادية - إنتاجية فحسب، ولا تعني أيضاً تفسير التناقضات والصراعات المادية الإنتاجية ذاتها بمنطق تقليدي نشأ في عصر مضى وطبِّق على مجتمعات مختلفة في تركيبها الطبقي والتراثي؛وإنما تعني حتماً إدراك هذه التناقضات الطبقية بمفهوم أساس حركي - حياتي - إنساني وفي نطاق أوضاع العالم الثالث في هذا العصر بالذات.

أما جدلية النهج:

فلا تعني قطعاً مجرد وعي التفاعل المتبادل بين التناقضات والصراعات المادية الإنتاجية وبين التناقضات والصراعات العقلية الروحية في نطاق جزء واحد من أجزاء الوطن فحسب.

ولا تعني أيضاً مجرد وعي التفاعل المتبادل بين تلك التناقضات والصراعات المادية ـ الإنتاجية والعقلية ـ الروحية القائمة في هذا الجزء من جهة والقائمة على الصعيد العالمي من جهة أخرى فحسب.

وإنما تعني أيضاً وعي الصلة المتبادلة بين التناقضات والصراعات القائمة في أجزاء الوطن كلها على تلك الأبعاد جميعها في نطاق إدراك الصلة المتبادلة بينها من جهة وبين التناقضات والصراعات القائمة بوجود التجزئة وقيام الاغتصاب في الوطن العربي من جهة أخرى.

سادساً

إن واقع الأمة العربية القائم اليوم ـ وهي الأمة الواحدة ذات القومية الواحدة ـ هو واقع يمكن وصف معالمه الكبرى على الشكل الآتي:

١ ـ التجزئة

فالأمة العربية الواحدة في وطنها الواحد مجزأة إلى عدة كيانات من دول ودويلات وأشباه دول ومن إمارات وسلطنات ومشيخات.

وهي كيانات مفروضة على الواقع العربي خلافاً لمنطق الطبيعة والحياة والتاريخ.

ولا يتوفر للأكثرية الساحقة منها المقومات العلمية التي لا بد من توافرها للدولة وكيانها.

ولا يتوفر لأي منها بدون استثناء ـ ضمن إطارها القطري وبإمكانياتها الإقليمية الطاقات المادية والبشرية اللازمة في هذا العصر للتحرر من الاستعمار والنفوذ الأجنبي ولإقامة وحماية مجتمع اشتراكي ـ نظام ديمقراطي حر متطور.

وجود كل كيان منها هو في ـ ذاته ـ تحد للوحدة القومية للأمة العربية ولنزوعها القومي، فهو يكون أساساً لتناقض رئيسي عدائي شامل قائم في الحياة العربية بوجود التجزئة بقطع النظر عن توفير المقومات اللازمة ليكون أي كيان من تلك الكيانات كياناً سياسياً أو عدم توافرها وبقطع النظر عن محتواها الاقتصادي الاجتماعي.

٢ ـ الاستغلال والاستعمار ودكتاتورية تحالف قواهما

إن الاستغلال والاستعمار يشكلان في بعض أجزاء الوطن العربي ـ حتى اليوم احتلالاً مباشراً، وحكماً أجنبياً صريحاً.

والاستغلال والاستعمار يقومان أيضاً في أكثرية أجزاء الوطن العربي مع الاستقلال الإقليمي وتحت أعلامه في صورة أو في أخرى من صورهما وأشكالهما المتجددة، ويتجسمان في عهود ونظم قائمة في هذه الأجزاء تمثل دكتاتورية التحالف الاستعماري الرجعي وتخدم مصالحها وخططها.

وهي بين عهود ونظم، وجودها وبقاؤها يستند إلى المصالح والقواعد العسكرية الاستعمارية والصهيونية، واقتصادها يقوم على المعونات الأجنبية المشروطة، وبين عهود ونظم أخرى: يملك تحالف الاستعمار والاستغلال فيها من أسباب النفوذ الاقتصادي والسياسي والفكري ما يقدر بها على ممارسة ألوان شتى من السيطرة والتوجيه على الفئات الحاكمة فيها، بحيث تقع بالنتيجة في موقع المعادي لوحدة الهدف والثورة العربية.

والاستغلال والاستعمار ـ فوق هذا ـ يقومان في الوطن العربي في صورة فريدة خاصة، حيث يمثلان اغتصاباً أجنبياً معتدياً يقتطع بالغزو والعدوان والتآمر جزءاً من قلب الوطن ليقيم فيه، ويحمي دولة عصابات غازية متوسعة تكون خطراً مادياً وبشرياً وحضارياً يتجسم في إسرائيل.

ويقتطع بالغزو والعدوان والتآمر كذلك أجزاءً أخرى من الوطن يلحقها بدول مجاورة، كالإسكندرون وعربستان.

٣ ـ التخلف

إن الأمة العربية تملك من الطاقات البشرية، ومن الثروات الطبيعية، ما هو كافٍ:

ـ بوسائل العلم الحديث وبأساليبه في دولة قومية ـ اشتراكية ـ ديمقراطية حديثة.

ـ لكي يتحقق لها مستوى من التقدم الحضاري ـ المادي واللامادي ـ لا يقل عن المستوى الذي يتحقق لأغنى الأمم، ولأكثر الدول تقدماً في هذا العصر، بل ما هو كاف

من دون ريب لكي تسهم هذه الدولة في خطط التنمية والتقدم لدى كثير من الأمم الحرة الصديقة.

ومع ذلك..

فإن حالة الإنتاج ومستوى الحياة في هذه الأمة لا يزالان في مرحلة تخلف مربع.

كما أن القوى العاملة في الوطن العربي لا تزال تعيش في مستوى حياتي محزن من التدني والبؤس.

هذا..

بينما تقع تلك الطاقات البشرية وهـذه الثروات الطبيعية فريسة ونهباً لدول الاستعمار واحتكاراته وشريكته الصغيرة - الرجعية الوطنية:

فتحصي دول الاستعمار واحتكاراتها وشركاتها أرباحها المتحققة من ذلك النهب والسلب بآلاف الملايين.

وتعيش الفئات الحاكمة والطبقات الرجعية العربية في سفه مخجل تتيحه لها حصتها الباهظة من ذلك النهب والسلب، على الرغم من أنها حصة تافهة بالنسبة إلى حصة الدول الإمبريالية واحتكاراتها.

بل إن الأمر بلغ حداً أصبحت به ثروات الوطن العربي الهائلة، كالبترول مثلاً، سلاحاً بيد الاستعمار واحتكاراته وعملائه.

يشهرونه في وجه التقدم الاقتصادي الإنتاجي حتى في الأقطار البترولية ذاتها.

ويشهرونه في وجه التحرر من الاستعمار وقواه حتى على النطاق القومي وفي غير بلاد البترول ذاتها.

ثم يستعملونه بأسلوب خبيث جديد:

لخلق نوع جديد من الإقليمية هى الإقليمية البترولية التي يحاولون بها إقامة حواجز جديدة ضد الوحدة العربية.

ولاصطناع نوع زائف من الرخاء هو الرخاء البترولي الذي يحاولون به إقامة عقبات جديدة ضد الاشتراكية العربية.

٤ ـ الواقع العربي الثوري

وفي قلب هذه الصورة العامة للواقع العربي القائم يقوم الواقع العربي الثوري الجديد الصاعد الذي يجسم ـ في نطاق تحفظات أساسية ـ الإرادة العربية الثورية، ويعبر عن حركتها التاريخية في رفض ذلك الواقع القائم وتحديه وتغييره تغييراً جذرياً، على الرغم مما في هذا الواقع الثوري نفسه من رواسب وثغرات وما أصاب بعض منجزاته من نكسات.

ويتجسم هذا الواقع الثوري مع مراعاة تلك التحفظات:

- في ثورة ٢٣ يوليو كثورة أم في الثورة العربية الواحدة المتواصلة.

- وفي المد القومي الثوري العربي كواقع جماهيري ثوري شامل قائم على نطاق الوطن كله.

- وفي المنجزات التي تحققت لهذا المد القومي الثوري خلال هذه المرحلة على طريق حل تلك التناقضات الأساسية الثلاثة في بعض أجزاء الوطن.

فقامت هذه المنجزات كواقع تطبيقي ثوري في الجمهورية العربية المتحدة بصورة خاصة ومتميزة، ولا سيما في ما تحقق لها على طريق التحرر الفعلي من الاستعمار، وعلى طريق التقدم بالحل الاشتراكي ـ الديمقراطي من خطوات كبرى: استقرت بها الثورة التحررية ـ السياسية، وتدعمت، ودخلت إلى طور الثورة الاشتراكية ـ الديمقراطية، فغيرت أسلوب الإنتاج وحالته تغييراً ملموساً منطلقة نحو آفاق الثورة الاشتراكية الفسيحة.

وقامت هذه المنجزات كواقع تطبيقي ثوري نسبي في الجزائر والعراق واليمن على الرغم من الأخطار الكبيرة ومظاهر التعثر الواضحة التي تتعرض لها إرادة التغيير الثوري المتواصل وحركتها في هذه الأقطار.

إن وصف معالم الواقع العربي القائم على الصورة المذكورة من حيث إنه يشير إلى التناقضات الرئيسية القائمة في هذا الواقع، ومن حيث يشير كذلك إلى معالم الطريق الحتمية لمسيرة حركة الصراعات والتفاعلات الدائرة حولها فيه، فإنه وصف يحدد ـ بالنهج العلمي ـ معالم خريطة هذه التناقضات وأسلوب طرحها كخطوة على طريق تحليلها، وذلك على الصورة الآتية:

أولاً: التناقضات القائمة: «بوجود» أجزاء الوطن العربي ككيانات متعددة.

ثانياً: التناقضات القائمة: «في» كل جزء من أجزاء الوطن العربي.

ثالثاً: التناقضات القائمة: «بين» أجزاء الوطن العربي.

رابعاً: التناقض القائم: «بوجود» إسرائيل كتناقض «فريد» في الحياة العربية.

إن تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي - بعد أن وصفنا معالم هذا الواقع ورسمنا خريطة التناقضات فيه - ليس مطلوباً منا في هذا البيان تحليلاً تفصيلياً يصلح لأن يكون أساساً لبرنامج عمل قومي ثوري محدود بمرحلة معينة من مراحل النضال العربي أو لخطة عمل قومية أو قطرية محدودة الهدف أو المجال أو الساحة أو التوقيت على طريق هذا النضال وفي مسيرته نحو الهدف الكبير.

فهذه مهمة حركية - تخطيطية استراتيجية وتنفيذية تكتيكية - تتحمل الحركة العربية الثورية بهيئاتها وقياداتها المسؤولة عن أدائها بصورة متواصلة، وتبعاً للتطور أو التغير الذي يصيب التناقضات والصراعات والقوى ومواقع القوى خلال المسيرة على طريق تحقيق ذلك الهدف، فلا يقع أداء هذه المهمة في نطاق ميثاق الحركة العربية الواحدة.

ولكن تحليل التناقضات القائمة في الواقع العربي - بعد أن وصفنا معالم هذا الواقع، ورسمنا خريطة التناقضات فيه - مطلوب منا في هذا البيان تحليلاً أساسياً عاماً يصلح أن يكون أساساً لاستخلاص النقاط المبدئية التي تكوّن - مع النقاط المبدئية التي توصلنا إليها أنفا بصدد دعامات النهج العلمي في مواجهة مسألة التناقضات، وقضية الثورة في الواقع العربي - أهم عناصر مضمون نظرية الأسلوب في الثورة العربية.

فهذه مهمة نظرية تقع النتائج المترتبة على أدائها في نطاق النظرية الثورية العربية، وترقى إلى مستوى المبادئ فيها، فيقع أداؤها في نطاق ميثاق الحركة العربية الواحدة.

أولاً: تجاه التناقضات القائمة بالتجزئة، أي القائمة بوجود الكيانات الأجزاء التي تقسم لها الأمة العربية في وطنها الكبير.

إن وجود هذه الكيانات الأجزاء جميعها هو - في ذاته - وجود يتحدى منطق الحياة وإرادة الأحياء في الوطن العربي ويعيق حركة الحياة ومسيرة التاريخ على الأرض العربية.

فهو - في ذاته - يقيم تناقضاً أساسياً في الحياة العربية يتجسم في التجزئة كواقع موضوعي، وفي الإقليمية كراسب عقلي نفسي قائم عليها، وذلك يقطع النظر - تماماً - عن نوعية أو طبيعة النظم السائدة في تلك الكيانات الأجزاء، ويقطع النظر أيضاً عن أية صورة من صور التجزئة التي عرفها الوطن العربي في الماضي أو التي يعانيها في الحاضر أو التي تدعو إلى قيامها في المستقبل بعض التيارات والحركات كتقسيم الوطن مثلاً إلى هلال وجزيرة ووادي نيل ومغرب كبير.

إن هذا التناقض هو تناقض أساسي وأوّلي ورئيسي يـؤدي سنّة النزوع القومي وقواها في الأمة العربية - كأمة واحدة ذات قومية واحدة - من حيث التحدي بصورة خاصة لنزوعها إلى تحقيق دولتها القومية الواحدة، ويتهدد أيضاً مقومات وجودها وأمنها وتقدمها القوميين.

وهو تناقض يبقى قائماً في الحياة العربية: كتناقض أساسي وأوّلي ورئيسي يتطلب الحل بالوحدة، وكتناقض عدائي يتطلب الحل بالثورة تحقيقاً للوحدة.

ما بقي أي كيان من تلك الكيانات الأجزاء موجوداً منفصلاً عن الوحدة يقطع النظر عن محتوى الحياة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية في هذا الكيان.

وما بقي أي جزء من الوطن منفصلاً مغتصباً - مهما كان أساس الاغتصاب أو شكله فيه.

ولا يغير شيئاً من بقاء هذا التناقض قائماً في الحياة العربية، كتناقض أساسي وأوّلي، كما لا يغير شيئاً من بقاء سمته العدائية أن نفترض - خطأً وجدلاً - أن التناقضات القائمة في تلك الكيانات - الأجزاء قد حلت كلها أو بعضها في كل تلك الأجزاء أو في بعضها.

لذلك..

فإن الوحدة - وهي الوضع الجذري الوحيد الذي يحل هذا التناقض بإلغاء وجود تلك الكيانات - الأجزاء - فهذه الوحدة:

- إنما هي بهذه الصفة هدف في ذاتها مطلوبة وواجبة وحتمية لذاتها أيضاً.
- فهي ليست مجرد تجسيم لالتقاء المصالح الجماهيرية القطرية - بعضها أو كلها - في تلك الكيانات الأجزاء بعضها أو كلها أيضاً.

• وهي ليست مجرد وسيلة ـ حتى لو قيل إنها أساسية حتمية أو مجرد شرط وظرف ـ أو قيل إنهما لازمان ضروريان ـ لإمكان حل التناقضات الأخرى القائمة في كل كيان من تلك الكيانات ـ الأجزاء، أي لإمكان تحقيق التحرر لهذا الجزء وبناء التقدم بالاشتراكية ـ الديمقراطية فيه.

ولكن التناقض القائم على التجزئة كواقع مادي محسوس بوجود تلك الكيانات الأجزاء والإقليمية أو بالانفعال الإقليمي كواقع عقلي روحي يعكس التجزئة، فيبرزها ويحميها ويحاول أن يخضع الحياة العربية لمنطقها، بل يحاول أن يخلع الثورة العربية ذاتها لهذا المنطق بصورة أو أخرى من صوره هذا التناقض هو في الوقت نفسه أساس صلب ودعامة كبرى من أسس ودعامات وجود واستمرار التناقضات الأخرى القائمة كواقع عقلي روحي قائم عليها بمرورها ويحميها، ويحاول أن يخضع الحياة العربية لمنطقها كي يضرب الثورة العربية ويهزمها.

فهو بالتالي أساس صلب ودعامة كبرى من أسس ودعامات التناقض المركب الواحد الحي القائم في الحياة العربية الذي يستوعب جميع هذه التناقضات.

لذلك أيضاً..

فإن الوحدة، إضافة إلى ما تقدم من تأكيد لها كهدف في ذاتها مطلوبة وواجبة وحتمية لذاتها أيضاً:

• هي شرط وظرف حتميان لازمان لإمكان حل التناقضات الأخرى القائمة في كل كيان ـ جزء ـ من الكيانات ـ الأجزاء ـ القائمة في الوطن العربي، ولحل التناقض القائم باغتصاب بعض أجزاء الوطن حلاً جذرياً، يتحقق به قيام الحرية وبناء الاشتراكية الديمقراطية كمحتوى للوحدة، ويتحقق بالسير على طريقة استرداد أجزاء الوطن السلمية.

• وهي تحقيق للمصلحة الجماهيرية القومية بكل معنى من معاني المصلحة، وفي كل مجال من مجالاتها، من حيث يتحقق بها وفيها حل التناقض المركب الواحد القائم في الحياة العربية الذي لا تتحقق المصلحة الجماهيرية القومية بغير حله.

أما الصراع القائم حول الوحدة، كهدف في ذاتها ولذاتها وكوسيلة وشرط وظرف، فهي ضرورية وحتمية لإمكان بلوغ الأهداف التي تتحقق بحل التناقضات الأخرى، فإنه

صراع عدائي كان قائماً باستمرار بين القوى الوحدوية والقوى اللاوحدوية طيلة أجيال طويلة مضت من تاريخ الأمة العربية، وهو يشكل اليوم في هذه المرحلة العربية والعالمية بين هذه القوى صراعاً عدائياً حتى الموت.

وذلك بسبب ما هو واضح وضوحاً علمياً لا سبيل إلى التساؤل فيه من أن تحقيق دولة الوحدة بالمفهوم والمضمون المذكورين، إنما هو في الحقيقة والنتيجة ثورة كبرى ذات نتائج تاريخية كبرى على الصعيدين العربي والعالمي.

فهي الثورة التي تسقط بصورة حتمية مع إسقاط التجزئة والإقليمية والكيانات المجسمة لها جميع المصالح والقوى الاستغلالية الاستعمارية، الأجنبية منها والعربية التي تقوم بالتجزئة والإقليمية أو تتدعم بوجودهما.

وهي الثورة التي تسقط بصورة حتمية مع قيام دولة الوحدة الاشتراكية والديمقراطية العربية جميع خطط وآمال القوى الدولية التي تدرك النتائج الكبرى التي تترتب على قيام هذه الدول، فتحاربها، وذلك على اختلاف تلك الخطط والآمال في المنشأ والأهداف والعقائد.

ثانياً: تجاه التناقضات القائمة في الكيانات الأجزاء من الوطن العربي، لعل هذه التناقضات في بعض أبعادها، وبصفة خاصة البعد الإنتاجي الاقتصادي هي التناقضات التي تحظى بانتباه الفكر الثوري العربي المعاصرة الذي أصبح يتجه في علمية نحو مواجهة مسألة التناقضات في المجتمع كشرط أساسي لتوفير طابع العلمية للعمل الثوري تخطيطاً وتنفيذاً.

ولا مراء في أن هذا الاتجاه هو الاتجاه السليم والصحيح الذي لا بد من تأكيده وتعميقه وتعميمه بين صفوف المد القومي الثوري العربي بجماهيره وطلائعه وقياداته - الشعبية منها والرسمية - لترتفع بالعمل الثوري العربي في جميع المجالات على مستوى الطوبائية أو المراهقة أو الانتهازية أو المزاودة التي تتسرب إلى كل عمل ثوري لا يستند إلى مثل ذلك الاتجاه، فتسلبه سمة الثورية الحقيقية، وتتهدده رغم كل إخلاص ذاتي أو تضحيات فعلية بكل احتمالات التدمير: جموداً أو تخبطاً أو انحرافاً.

ولا مراء أيضاً في أن التصدي (لوصف) للمضامين والمظاهر المادية واللامادية للتناقضات القائمة (في) أي كيان - جزء من الكيانات القائمة في الوطن العربي - وصفاً علمياً وإحصائياً وتفصيلياً هو مقدمة ضرورية لإمكان تحليل هذه التناقضات تحليلاً

منتجاً من حيث كون هذا الوصف يوفر المادة اللازمة لممارسة عملية التحليل نفسها، ممارسة تتوصل إلى نتائج تصلح أساساً لوضع البرامج والخطط اللازمة لحل هذه التناقضات.

ولا مراء كذلك في أن أداء هذه المهمة هو واجب مطلوب من هيئات فئوية مختصة بصورة متجددة تواكب التطورات والتغييرات التي تصيب هذه التناقضات، وتؤثر في القوى المتصارعة حولها، سواء في مواقعها أم خططها أم أساليبها.

ولكن التصدي لتحليل هذه التناقضات هو مهمة أكثر وأكبر من وجود وصف مظاهرها على الصورة المذكورة، على الرغم من أن التحليل لا بد من أن يرتكز إلى ذلك الوصف بإحصاءاته وتفصيلاته:

إن تحليل التناقضات القائمة في أي كيان من الكيانات القائمة في الوطن العربي قادر على تأكيد الحقائق الآتية:

أولاً: إن الأساس المادي لكل تناقض من هذه التناقضات القائمة في أي كيان من الكيانات الأجزاء التي تقسم إليها الأمة العربية في وطنها الكبير، هو أساس مركب عنصراه هما: التجزئة والاستغلال. إن التجزئة كواقع مادي، والاستغلال كواقع إنتاجي اقتصادي، هما العنصران الماديان الموضوعيان الأساسيان والأوّليان اللذان يقوم عليهما في تفاعلهما المتبادل كل تناقض من تلك التناقضات القائمة في أجزاء الوطن بغير استثناء، فيكون كل تناقض منها مظهراً من مظاهر وجود التجزئة والاستغلال أو صورة من صور هذا الوجود مادياً، سواء كان هذا التناقض عقلياً أم روحياً.

ثانياً: إن الإقليمية كواقع عقلي ـ روحي يقوم على التجزئة، وإن الرجعية الفكرية كواقع عقلي ـ روحي يقوم على الاستغلال، هما الدعامتان العقليتان ـ الروحيتان المتفاعلتان اللتان تكوّنان ـ بصورة متطورة متجددة ـ أمضى الأسلحة التي تشهرها القوى المعادية لحل تلك التناقضات المستفيدة من بقائها في وجه القوى المناضلة من أجل حلها والمستفيدة من هذا الحل.

ثالثاً: إن كل تناقض أساسي في أي كيان من تلك الكيانات الأجزاء، هو قائم أيضاً في كل كيان آخر منها، مهما تباينت صور وجوده أو شكله من كيان إلى آخر.

رابعاً: إن كل تناقض منهما هو في المنشأ وبالمضمون، في الواقع وبالمصير، في القوى وبالحل، هو جزء من التناقض نفسه، كما هو قائم على نطاق الوطن كله كوحدة واحدة.

إن كل نقطة من هذه النقاط اللازمة لوعي، ولحل كل تناقض قائم في كل جزء من أجزاء الوطن، هي نقطة تكشف عنها دراسة تاريخ نشوء التناقضات القائمة في أي كيان جزء في الوطن العربي، وتؤكدها الصراعات القائمة في كل كيان منها خلال هذه المرحلة من تاريخ النضال العربي، بصورة خاصة، فلا بد من أن تعيها القوى العربية العاملة التي تناضل من أجل حل كل تناقض من تلك التناقضات وعياً علمياً ملزماً.

إن وعي هذه النقاط في مجموعها هو الوعي التقدمي الثوري الذي يفضح ويسقط كل تحليل نظري أو تخطيط عملي يواجه أي تناقض من التناقضات القائمة في أي كيان جزء من الوطن العربي، على أنه تحليل أو تخطيط رجعي غير ثوري:

إذا كان تحليلاً أو تخطيطاً يقصر عن إدراك ارتباط كل تناقض منها بأساسه المادي واللامادي المركب المذكور، أي بالتجزئة والعقلية الإقليمية، وبالاستغلال والعقلية الرجعية، فيجهل أو يتجاهل أن حل كل تناقض منها حل يقع بجميع أبعاده – من المضمون إلى القوى إلى الطريق – في نطاق الحل الجذري لذلك الأساس الذي يلغي التجزئة والإقليمية لقيم الوحدة والقومية، ويصفي الاستغلال والاستعمار ليبني الاشتراكية الديمقراطية.

أو إذا كان تحليلاً أو تخطيطاً يدرك ذلك الارتباط، ولكنه يدركه إدراكاً سقيماً يفصل بين التجزئة والإقليمية في جهة، وبين الاستغلال والاستعمار والتخلف والرجعية في جهة أخرى، أو يعتبر أن أياً منهما أساسي أو أوّلي بينما الآخر ثانوي أو مشتق:

فيجهل أو يتجاهل أن الوحدة كحل جذري وحتمي للتجزئة، وأن الاشتراكية والتخلف هما في الحقيقة الحية حل جذري حتمي واحد، ألا وهو الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي الديمقراطي لتناقض مركب واحد، هو التجزئة مع الاستغلال والاستعمار والتخلف.

ويمضي بهذا الجهل أو التجاهل في أمل أو عمل لحل أي تناقض من تلك التناقضات القائمة في أي كيان جزء من الوطن العربي، بمنطق أن في الإمكان حله حلاً جذرياً بالوحدة وحدها أو بالاشتراكية الديمقراطية وحدها.

إن تحليل معارك التحرر من الاستعمار في صوره المتعددة والمتجددة من الاحتلال مع الاستيطان إلى الاحتلال بغير استيطان، إلى الأحلاف، إلى القواعد، إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية بالاستعمار الجديد، كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة في كل جهة، كيان جزء، من أجزاء الوطن.

إن تحليل معارك ميلاد الثورة السياسية التي تسقط دكتاتورية التحالف الاستعماري الرجعي، ومعارك حماية هذه الثورة بعد أن تولد، كما خاضتها أو تخوضها القوى العربية العاملة في كل جزء كيان من أجزاء الوطن بلغ نضالها فيه هذا المستوى.

وإن تحليل معارك تحقيق الوحدة وحماية أي خطوة فعلية على طريق تحقيقها، كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة على نطاق الوطن كله..

وإن تحليل معارك الدخول بالثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية بمباشرة عملية التحول الاشتراكي، وبمحاولة بناء الاشتراكية الديمقراطية العربية، وحل معادلتها الصعبة، كما خاضتها وتخوضها القوى العربية العاملة في أي كيان جزء من أجزاء الوطن، دخل إلى تلك المرحلة الحاسمة، وباشر هذه المحاولة الكبرى..

إن تحليل هذه المعارك كلها تحليلاً علمياً يعي التجزئة بانتصاراتها ونكساتها ودروسها، هو تحليل قادر أن يتوصل في غير تردد أو التواء أو قلق إلى جميع النتائج المبدئية التي توصلنا إليها في ما تقدم من بحث للتناقضات القائمة في الكيانات الأجزاء في الوطن العربي.

إن التحليل النظري العلمي والتحليل العملي الحركي يلتقيان بصورة واضحة وحاسمة على تأكيد تلك النتائج المبدئية.

وإذا كانت مشكلة فلسطين، على سبيل المثال، مشكلة تبرز تلك النتائج وتؤكدها بشكل صارخ في جميع مراحل هذه المشكلة السابقة لها واللاحقة، فإن الأمر لا يختلف في الجوهر تجاه مشاكل أخرى قد توصف أو تبدو بأنها مشاكل قطرية، كمشكلة الأكراد في العراق أو كمشكلة الجنوب في السودان، أو كمشكلة التعريب في الجزائر، أو كمشكلة زيادة السكان في الجمهورية العربية المتحدة، أو غيرهما من المشاكل الكبيرة.

والخلاصة..

إن جميع التناقضات القائمة في كل كيان جزء من أجزاء الوطن إنما هي بالأساس والمضمون وبالفرقاء والصراع الدائر بين الفرقاء، وبالحل وبالطريق، إنما هي عناصر ومظاهر لتناقض مركب واحد قائم على نطاق الوطن كله، مهما بدا أي تناقض منها أو صوِّر أو طرح على أنه تناقض قطري.

فكل تناقض منها يمتد في الحقيقة والواقع امتداداً حياً يتخطى به الحدود الإقليمية، ليكون عنصراً ومظهراً من تناقض قائم على الصعيد القومي العربي الشامل، وفي المعركة القومية الشاملة الدائرة حوله.

ثالثاً: تجاه التناقضات القائمة بين الكيانات الأجزاء التي يقسم لها الوطن العربي، لعل هذا النوع من التناقضات هو النوع الذي تستفيض في الحديث عنه والمبالغة فيه القوى والحركات والتيارات اللاقومية الاستغلالية الاستعمارية أو الشيوعية الدولية التي تنكر على العرب أنهم أمة واحدة ذات قومية واحدة، فتقف من القضية العربية في جميع أبعادها موقفاً مبدئياً يجسم في الأساس، وفي الجوهر، هذا الإنكار مهما تباينت بعد ذلك الصور الاستراتيجية أو التكتيكية في التعبير عنه كموقف مبدئي.

وهو في الوقت نفسه ذلك النوع من التناقضات الذي تستفيض في الحديث عنه والمبالغة فيه قوى وحركات وتيارات، تعلن إيمانها الصادق أو المخادع بأن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة، وتلح إلحاحاً لفظيا شديداً على أن شعوب هذه الكيانات هي أجزاء من الأمة العربية.

ولكنها تؤكد في الوقت ذاته:

أن هذه الأمة مقسمة واقعياً إلى عدة كيانات أجزاء، وأن بين هذه الكيانات، على الرغم من كونها أجزاء أمة واحدة، تناقضات أساسية لا بد من إدراكها وصراعاتها في تصور القضية العربية والعمل من أجلها على جميع أبعاد ذلك التصور وهذا العمل، وبصفة خاصة تجاه هدفي الوحدة والاشتراكية، وتجاه الثورة العربية في جميع مقوماتها.

وتكون المحصّلة الواقعية الفعلية لانطلاق تلك القوى والحركات والتيارات من هذا المنطق الواقعي، هي التوصل تحت ستار القومية اللفظية إلى نتائج لاقومية، ولا وحدوية، وبالتالي رجعية غير ثورية تجاه القضية العربية في مضمونها وطريقها، وفي كل بعد آخر من أبعادها.

فإذا حاولنا في ضوء المفهوم العلمي للتناقض أن نناقض القول بوجود تناقضات قائمة بين الكيانات الأجزاء في الوطن العربي، بأن نحاول تحديد أسسها ومضامينها والأطراف فيها، وبأن نحاول وضعها في نطاق واحد أو آخر من أصناف التناقضات المحتملة علمياً، فستبدو أمامنا النتائج الآتية صارخة حاسمة:

أولاً: إنه لا يوجد لأي تناقض يقال إنه بين تلك الكيانات الأجزاء وبين بعضها أي أساس علمي أو أي مضمون واقعي، مادياً كان أم عقائدياً، طبقياً كان أم قومياً. فليس بينهما كيان جزء يستغل الآخر أو يستعمره أو يتسلط عليه.

ثانياً: إنه لا يوجد لأي تناقض يقال إنه قائم بين تلك الكيانات الأجزاء أو بين بعضها البعض أطراف تتكوّن من قوى بشرية موحدة المصلحة أو الهدف أو الإرادة أو العقيدة، واقفة بهذه الوحدة في مواجهة بعضها البعض، كما هو الحال في كل تناقض.

فليس جميع الناس في أي كيان جزء منها فريقاً بشرياً موحد المصلحة أو الهدف أو الإرادة أو العقيدة، واقفاً بهذه الوحدة في موقف التناقض مع جميع الناس في أي كيان جزء آخر كفريق بشري موحد المصلحة أو الهدف أو الإرادة أو العقيدة. ويترتب على ذلك:

أنه لا يمكن أن يوضع أي تناقض من تلك التناقضات المزعومة في نطاق أي صنف من أصناف التناقضات التي تقوم بين القوى البشرية، كالتناقضات الطبقية أو القومية أو العقائدية، وأنه لا يمكن أن يقال إن ثمة تناقضات واحدة من تلك التناقضات المزعومة يقوم بين جميع الناس في كيان جزء من هذه الأجزاء، وبين جميع الناس في كيان جزء آخر.

ومعنى هذا بكل بساطة علمية:

أن القول بوجود تناقضات قائمة بين هذه الكيانات الأجزاء، هو بهذه الصيغة قول هراء وباطل ومضلل.

وأن النتائج التي تبنى على هذا القول هي نتائج زائفة باطلة ومضللة، وإن هذا القول شأن النتائج التي تترتب عليه هو قول هراء وباطل ومضلل، لأنه في النهاية غير قادر على أن يجيب بصورة علمية محددة عن أي من الأسئلة المتشابكة الآتية:

حول أية مصلحة أو هدف أو عقيدة، وبين أية قوى بشرية، تقوم هذه التناقضات المزعومة بين الكيانات الأجزاء في الوطن العربي.

إن مجرد توجيه الذهن إلى ضرورة الإجابة عن هذه الأسئلة، لدى البحث في مسألة التناقضات، ومجرد محاولة الجواب عنها جواباً علمياً، هما توجيه ومحاولة:

لا يؤديان إلى التأكيد أن القول بوجود التناقضات بين الكيانات الأجزاء في الوطن العربي شأن المترتبة عليه، هو بهذه الصيغة قول هراء وباطل ومضلل فحسب، وإنما يؤديان فوق ذلك إلى تحديد معالم الموقف العلمي تجاه هذه المسألة، تحديداً واضحاً على الصورة الآتية:

أولاً: إن مجرد وجود جماعة من البشر في كيان سياسي واحد، دولة كان أو شبه دولة، يكون في ذاته وبالضرورة أساساً لقيام تناقضات بين هذه الجماعة في دولتها وبين غيرها من جماعات بشرية أخرى في دولها، إلا حيث تقوم بينهما علاقات الاستغلال أو التسلط أو كليهما.

وعندما تكون هذه الكيانات السياسية مطابقة في حدودها للأمم وقومياتها قائمة في محتواها على دعامات الاشتراكية الديمقراطية، فإن قيام هذا التناقض ينتفي من أساسه، إلا إذا قام على أساس تناقضات عقائدية ترفض بها بعض هذه الدول سنّة النزوع القومي، وتحاول تحت شعار العالمية على تعدد صوره أن تتحدى هذه السنّة الأولية، فتعتدي على حق أية أمة، وإرادتها في تكوين دولتها القومية.

وعندما تكون هذه الكيانات السياسية دويلات وأشباه دول مفروضة على أمة واحدة ذات قومية واحدة، فإن وجود كل كيان منها يقيم تناقضاً في حياة الأمة، وتحدياً لنزوعها القومي، ولكن القول بقيام تناقضات بينها أو بين الجماهير فيها يصبح قولاً ممعناً في الجهل والتضليل، ولا سيما في حالة كحالة الأمة العربية، تتميز في هذا الصدد، بالميزات الآتية:

إنه على الرغم من الجهود المادية والعقلية والروحية التي بذلتها وتبذلها قوى الاستغلال والاستعمار والإقليمية التي فرضت تلك الكيانات السياسية، والتي تسعى إلى حمايتها، وعلى الرغم من الجهود العقائدية اللاقومية التي تبذلها الحركات الشيوعية والشعوبية في الوطن العربي؛ على الرغم من ذلك كله، فإن التجزئة والإقليمية لم تتمكنا إطلاقاً من تحقيق أي من أهدافها التالية في أي من هذه الكيانات:

ـ أن تقتلعا أي مقوم من مقومات الوحدة القومية فيها.

ـ أن تقتلا سنّة النزوع القومي بين ظهرانيها.

ـ أن تشلا إرادة الوحدة السياسية، وتسربا النضال الوحدوي بين صفوف قواها العاملة.

ـ أن تجعلا من أي كيان منها وحدة اقتصادية أو حضارية تتضارب أو تتناقض المصالح الشعبية الحقيقية فيها مع المصالح الشعبية الحقيقية لأي كيان آخر.

ثانياً: إن التناقضات القائمة بوجود تلك الكيانات الأجزاء في الوطن العربي، والقائمة في هذه الكيانات الأجزاء إنما تقوم في الواقع بين قوى بشرية متصارعة:

كل قوة منها هي قوة قائمة في كل كيان جزء منها.

وكل قوة منها هي قوة موحدة على الصعيد القومي في قوة واحدة تجمعها المصلحة أو الهدف أو العقيدة، كفريق أو طرف في مواجهة غيره من الفرقاء أو الأطراف الموجودة في كل قطر عربي أيضاً، والموحدة على الصعيد القومي في قوة واحدة أخرى تجمعها وتوحدها مصلحة أو هدف أو عقيدة مناقضة.

إن هذه التناقضات والصراعات القائمة بين القوى البشرية في كل كيان جزء من تلك الكيانات، لا تنحصر تاريخياً في نطاق هذا الجزء نفسه، ولا تقوم بين تلك الكيانات الأجزاء كوحدات متناقضة متصادمة، وإنما هي تمتد عبر التاريخ امتداداً قومياً يكسر الحدود المصطنعة القائمة بين هذه الأجزاء، بحيث نجدها تناقضات وصراعات قائمة على النطاق القومي العربي الشامل بين قوى بشرية موجوده في كل قطر عربي، ولكنها موحدة على هذا النطاق القومي الشامل.

ثالثاً: إن كل ما تقدم لا يصح في نقض القول بوجود تناقضات أساسية بين الكيانات الأجزاء القائمة في الوطن العربي فحسب، بل إنه ليصح أيضاً في نقض القول بوجود تناقضات ثانوية بين هذه الكيانات أو بوجود تباينات نوعية بينها متطابقة معها، كوحدات متميزة، سواء أكان ذلك في حالة الإنتاج أم مستويات التقدم أم في حالة الوعي ودرجة التطور الاجتماعي.

خاتمة

إن جميع التيارات والحركات والدعوات والمشاريع والخطط والمسالك التي تعبر عن القول إن بين الكيانات الأجزاء القائمة تمزيقاً وتفتيتاً للأمة العربية، ومنها تناقضات أو تباينات، على اعتبار أن كل كيان - جزء منها وحدة تكون طرفاً في تناقض أو تتميز بسمات خاصة، إنما هي تيارات وحركات ودعوات جاهلة أو مضللة تنتهي - في النتيجة - إلى الموقف نفسه الذي ينكر وحدة الأمة العربية وقوميتها، حتى لو كانت تيارات وحركات ودعوات تعلن غير ذلك.

وإن الموقف العلمي تجاه هذه المسألة يرفض تلك الأقوال على أنها لغو ليس له أساس أو مضمون، ليركز الانتباه تركيزاً علمياً وحركياً على التناقضات والتباينات العلمية القائمة بوجود هذه الكيانات، وفيها الممتدة على الصعيد القومي كله، والقائمة بين قوى موحدة على الصعيد القومي كله أيضاً، متناقضة متباينة على أساس موقفها وموقعها المصلحي والعقائدي من حل التناقضات القائمة بالتجزئة والاستغلال والاستعمار والاغتصاب، أي بموقفها من وحدة الهدف العربي الثوري.

ثالثاً: تجاه التناقض القائم بوجود إسرائيل:

إن التناقض القائم بوجود إسرائيل، والمتزايد حدة واتساعاً ما بقيت موجودة، هو تناقض عدائي فريد من نوع خاص، وذو تأثير فريد، ومن نوع خاص أيضاً في مسألة التناقضات في الوطن العربي، ويلقي أضواء ساطعة على هذه المسألة في كل أبعادها، فهو تناقض عدائي فريد من نوع خاص، لأنه بالأساس والمضمون وبالفرقاء والحل: ليس تناقضاً طبقياً قائماً في دولة واحدة بين طبقات مستغلة تصارع أخرى تستغلها كالتناقضات القائمة في كل دولة طبقية، متقدمة كانت أو متخلفة.

وليس تناقضاً طبقياً قائماً بين دولتين تجر شعوبهما إلى الصراع: تناقضات مادية قائمة بين طبقات مستغلة حاكمة فيهما، كالتناقضات القائمة بين دولتين استعماريتين، أو تناقضات أيديولوجية قائمة بينهما أو بين الفئات الحاكمة فيهما، كالتناقضات القائمة بين دولتين اشتراكيتين، وليس مجرد تناقض طبقي قومي قائم بين دولة مستعمرة وشعب تستعمره، مهما كانت صورة هذا الاستعمار، كالتناقضات القائمة بين كل دولة مستعمرة، وكل شعب تستعمره وتقهره.

وإنما هو تناقض طبقي - قومي - حضاري تقف به إسرائيل مع الرجعية العربية، ومع الإمبريالية العالمية في حلف استعماري - رجعي - صهيوني واحد، يواجه القوى العربية العاملة في الوطن العربي ككل واحد، ويتهددها ويتحداها في وجودها ونزوعها القوميين، وفي تطلعها وصراعها الطبقيين الاشتراكيين، وفي عقيدتها ورسالتها الحضاريتين.

وهو ذو تأثير فريد من نوع خاص في مسألة التناقضات في الوطن العربي، لأنه تناقض قائم بوجود بشري غازٍ، مغتصبٍ، متجسمٍ في دولة قاعدة يستعمله ويستعملها التحالف الإمبريالي الرجعي الصهيوني في تنفيذ مخططاته بصورة متميزة غير متاحة لهذا التحالف بأسلحته وقواعده الأخرى، وذلك من حيث كونه قد أضفى على هذه القاعدة صفة الدولة ومنحها على الصعيد الدولي حقوق الدولة أيضاً.

ولأنه في الوقت ذاته تناقض ينطوي بطبيعته وصورته المذكورتين على ضغط هائل متميز، قد يضلل القوى العربية الثورية بالسطحية الطوبائية، أو بالخطط المرحلية عن حقيقة التحالف الثلاثي الرهيب، المتربص بها، القائم بين الإمبريالية ممثلة في دولها واحتكاراتها، والصهيونية ممثلة بإسرائيلها، وبنفوذ اليهودية العالمية، من جهة، والرجعية العربية، من جهة أخرى، ممثلة بطبقاتها المستغلة ونظمها الحاكمة العميلة.

إن وقوع القوة العربية الثورية فريسة لذلك التضليل لا يشلّ قدرتها على خوض معركة حل هذا التناقض أو إحراز النصر فيها فحسب، وإنما قد يشلّها أيضاً عن خوض معركة حل التناقضات الأخرى، وعن إحراز النصر فيها، فتسقط بهذا الشلل ضحية سطحيتها الطوبائية وخططها المرحلية.

وهو يلقي أضواء ساطعة على مسألة التناقضات القائمة في الواقع العربي بكل أبعادها، لأنه يقدم نموذجاً واضحاً وصارخاً للنتائج الفعلية التي تترتب على تفاعل التجزئة والإقليمية مع الاستغلال والرجعية في الحياة العربية، فيؤكد الوحدة التركيبية للتناقضات القائمة في أجزاء الوطن، ويوضح صلة التفاعل الجدلي القائمة بينهما في جميع أبعادها بمقدار ما يفضح سقم الحديث عن تناقضات بين القوى العربية العاملة في الوطن ككل واحد أو أخرى قائمة بين القوى الرجعية بعضها مع البعض الآخر أو بينها وبين الاستعمار والصهيونية.

فهو يقدم نموذجاً متكامل الدلالات على أن القوى الاستعمارية والرجعية والصهيونية تكون في الوطن العربي قوة واحدة الهدف والتخطيط والمصير، تقف في موقف التناقض العدائي الشامل والحاسم مع القوة العربية الثورية، كقوة واحدة في جميع أجزاء الوطن العربي أيضاً.

في ضوء ما تقدم من تحليل موجز للتناقضات في الواقع العربي، وعلى أساس الانطلاق من أن العرب أمة واحدة ذات قومية واحدة، على الرغم من وجود هذه التناقضات؛

فإننا مطالبون بأن نباشر بالمنهاج القومي الطبقي الجدلي عملية التركيب بعد التحليل كي نتوصل إلى الصيغة الحية للموقف العلمي من مسألة التناقضات القائمة في الواقع العربي.

ذلك أنه..

إذا كان وعي كل ظاهرة اجتماعية مركبة هو أمر يتطلب تحليلها، وإذا كان كل تحليل لها يقتضي أولاً تجزئتها بالتجريد إلى عناصرها الأولية، ويتطلب ثانياً دراسة هذه العناصر الأولية المجردة بالتجزئة من أجل اكتشاف أساس كل عنصر منها ومنشئه ومضمونه وقوانين حركته؛

إذا كان الأمر كذلك...

فإن سلامة تحليل هذه الظاهرة المركبة والعلمية، تقتضي استمرار الوعي على أن كل عنصر من العناصر الجزئية المجردة، لا يأخذ وجوده الحيّ إلا بتفاعله المتبادل مع غيره من العناصر، وفي نطاق الوحدة المركبة لتلك الظاهرة.

كما أن تحقق الوعي الشامل للظاهرة المركبة الحية نفسها، وإدراك حركتها الواقعية، يقتضيان بعد التحليل الذي جزأها بالتجريد إلى عناصر أولية، العودة إلى التركيب الجدلي الذي يتحقق به اكتشاف أسس هذه الظاهرة المركبة ومضمونها ومنشئها وقوانين حركتها الواقعة ككل مركب واحد.

إن التناقض الحيّ - غير المجرد وغير المجزأ - القائم في الحياة العربية، إنما هو التناقض القائم بين الواقع العربي الذي تعيشه هذه الأمة - بصورته ومحتواه - والواقع المنشود الذي تطلبه القوى الجماهيرية العاملة فيها، وتناضل من أجل قيامه - بصورته

ومحتواه وقواه أيضاً ـ وهو دولة عربية واحدة يتحرر بها وفيها المواطن والأمة والوطن من الاستغلال والاستعمار، تعود إليها أجزاء الوطن السليب، والشعب العامل فيه ثرواته وطاقاته، وتضع التقدم بين ظهرانيها بالاشتراكية الديمقراطية، كفاية وعدلاً، فيتحقق بقيامها للإنسان العربي ـ في أمته وبدولته ـ أداء رسالة حضارية إنسانية جديدة هي أن هذا التناقض الحيّ، غير مجرد أو مجزأ:

هو التناقض الذي يستوعب ـ في وحدته المركبة ـ جميع التناقضات الأخرى القائمة في الحياة العربية، استيعاباً جدلياً يكون به كل تناقض عنها عنصراً من عناصر هذا التناقض المركب الحر أو مظهراً من مظاهره.

فهو التناقض الذي يحدد بوحدته المركبة ووجوده الحيّ الأساس والمحتوى والصراعات والقوى والطريق والحل لكل تناقض من التناقضات الأخرى القائمة في الحياة العربية، فيكون كل منها ـ في جميع أبعاده تلك ـ عنصراً من عناصره أو مظهراً من مظاهره.

وهو التناقض الذي يفجر، بوحدته المركبة ووجوده الحيّ، الثورة العربية، ويرسم طريقها، كسبيل لا سبيل سواه من أجل حله، فتقوم بوحدته المركبة وبوحدة حله المركب السمات الأساسية لهذه الثورة في جميع أبعادها، من الهوية إلى الهدف إلى الأداة إلى المنهاج.

إنه التناقض الذي نبع منه في وحدته المركبة القانون الأساسي للثورة العربية، كقانون مركب يستوعب جميع قوانين العمل الثوري التي تصح في أي مجال من مجالات الحياة العربية، وفي أي ساحة من ساحات الوطن كقوانين مشتقة وفرعية وثانوية بالنسبة إليه.

وهو التناقض الذي يحدد بمنطق ـ حله المركب ـ منطق حل كل تناقض من تلك التناقضات العناصر أو المظاهر، فيقرر بقانونه الأساسي مضمون قوانين العمل الثوري الذي يتصدى لحل كل تناقض منها، فلا يستقيم بأية حال، وهي الأساس والمحتوى، أو الصراعات والقوى، أو الطريق والحلول، أو المناهج والقوانين الخاصة، بأي تناقض من تلك التناقضات العناصر والمظاهر، إلا في نطاق وعي كل تناقض منها، في جميع أبعاده تلك، على أنه عضو جزئي لبثّ أكثر من عناصر ذلك التناقض المركب الحيّ الواحد، وفي نطاق وعي بأن جميع النتائج التي نتوصل إليها من تحليل أي تناقض منها ـ كعنصر

جزئي ـ تبقى نتائج مجردة وجزئية، ما لم يوضع ذلك التناقض نفسه، وتوضع تلك النتائج ذاتها، في نطاق التناقض المركب، وفي إطار النتائج التي يتوصل إليها، وهي حركته كتناقض واحد حيّ.

إن وعي الوحدة الجدلية للتناقض المركب القائم في الواقع العربي تناقضاً حياً، غير مجرد أو مجزأ، وإن إدراك السمات المميزة لهذا التناقض في نطاق عصره، وإن استيعاب النتائج الحركية التي تترتب بالضرورة العلمية على تلك الوحدة، وتنبع بالضرورة نفسها من هذه السمات، هي الوعي والإدراك والاستيعاب، القادرة على التوصل إلى تحديد المعالم الرئيسية لمضمون الموقف العلمي في قضية الثورة التي تتمكن من حل ذلك التناقض المركب الحيّ حلاً حتمياً وعلمياً يتحقق به انتقال الأمة العربية مما هي فيه بالفعل إلى ما تريده جماهيرياً بالأمل، انتقالاً مطمئن المسيرة، ثابت الخطوات، مضمون النتائج. فهي الوعي والإدراك والاستيعاب التي تحدده ـ في ضوء عقيدة الثورة ـ معالم الموقف تجاه المقومات الأساسية للثورة في الواقع العربي، ألا وهي هدفها وقواها وأداتها ومناهجها.

وهي الوعي والإدراك والاستيعاب التي تحدد ـ في ضوء عقيدة الثورة ـ معالم الموقف تجاه المقومات الأساسية للثورة في الواقع العربي، ألا وهي هدفها وقواها وأداتها ومناهجها.

وهي الوعي والإدراك والاستيعاب التي تحدد ـ في ضوء هذه العقيدة ـ القانون الأساسي للثورة في الواقع العربي، وتحدد كذلك القوانين الفرعية النابعة من هذا القانون الأساسي، والتي ينصرف كقانون منها لمقوم من تلك المقومات.

ومرد ذلك:

أن هدف الثورة في الواقع العربي هو حل ذلك التناقض المركب الواحد، فهو هدف مركب واحد.

وأن قوى الثورة في الواقع العربي هي القوى صاحبة المصلحة والإرادة في تحقيق هذا الحل وبلوغ ذلك الهدف. فهي القوى التي تكون بالواقع أو بالإمكان طرفاً في ذلك التناقض المركب متصارعاً مع جميع القوى التي تقاومه أو تعارضه ـ في أي عنصر من عناصره ـ كأطراف أخرى.

وأن أداة الثورة في الواقع العربي هي الأداة التي لا بد من أن تجسم الهدف المنشود وقواه، وذلك بوعيها وتكوينها قبل أن يتحقق الهدف، ومن أجل تحقيقه، فيتكون بالوعي والتكوين: تحدياً حازماً للأوضاع المادية ورفضاً حاسماً للرواسب العقلية والنفسية والعقائدية التي تتجسم في هذا التناقض المركب الذي تتحصل الأعباء الطليعية في حله.

وتكون بذلك الوعي والتكوين أيضاً منفصلة عن الواقع القائم انفصال الثائر عليه بمقدار ما تكون بخططها ومناهجها ملتحمة به التحام القيادة الإيجابية مع قوى الثورة فيه، والتحام الصراع المخطط مع القوى المعادية للثورة.

وأن مناهج الثورة الأساسية في الواقع العربي هي المناهج التي تتقرر بطبيعة ذلك التناقض المركب وسماته المميزة، في نطاق معطيات العصر، ومنطق حركة التاريخ التقدمية العامة فيه.

وغير عسير أن نقرر بالاستناد إلى ذلك الوعي والإدراك والاستيعاب أن قانون الثورة الأساسي العام في الواقع العربي الذي تتفرّع منه جميع القوانين الفرعية الأخرى، ولا يجوز علمياً وحركياً لأي قانون فرعي منها أن يتناقض معه القانون التالي:

إن الثورة في الواقع العربي لا يمكن ألا أن تكون ثورة متواصلة واحدة:

فتكون ثورة متواصلة، بمعنى أنها تحررية اشتراكية ديمقراطية وحدوية تتلاحم فيها الثورة السياسية والاجتماعية والوحدوية تلاحماً عضوياً.

وتكون ثورة واحدة، بمعنى أنها واحدة العقيدة والهدف والأداة والمناهج على النطاق القومي العربي الشامل، مهما تعددت الساحات (تباينت المجالات بتعدد الأقطار وبتطور المعركة، فلا يمكن للثورة في الأمة العربية أن تكون متواصلة إلا بأن تكون واحدة، وأن تكون واحدة إلا بأن تكون متواصلة، ولا يمكن أن تستحق الثورة في الأمة العربية شرف اسمها كثورة أو أن تمتلك المقومات العلمية اللازمة للثورة إلا بأن تكون متواصلة واحدة بجميع المعاني المذكورة آنفاً.

فهذا هو القانون الأساسي لحركة الحرية ومسيرة التاريخ الثورية في الأمة العربية في هذا العصر، وهو الذي يحدد تحديداً علمياً مقومات الثورة العربية وسماتها، ويؤكد تأكيداً حتمياً ضرورة ظهورها. إن الثورة العربية بهذا القانون الأساسي تشترك مع ثورات

العالم الثالث في كونها ثورة متواصلة بالضرورة الناشئة عن طبيعة الترتيب الطبقي والاستغلال الاستعماري الوطني القائم بصورة متماثلة تماثلاً أساسياً في جميع أمم هذا العالم وشعوبه.

وهي تتميز من تلك الثورات في كونها ثورة واحدة بالضرورة الناشئة عن التجزئة في ذاتها، وعن آثارها المتبادلة مع التناقضات الطبقية الأخرى. إن مخالفة هذا القانون الأساسي في أي عنصر من عناصره الأساسية المذكورة لا تؤدي، في الواقع، إلى نتيجة أقل من التردّي إلى موقع الثورة المضادة، ولا تنال عقوبة أقل من العقوبة التي ينالها، بحتمية التاريخ ومنطق الثورة، جميع الذين ينتهون إلى مواقع الثورة المضادة، ولا سيما إذا كانوا يرفضون أعلام الثورة وشعاراتها.

إن خضوع الثورات في بلاد العالم الثالث جميعاً، ومنها الأمة العربية، للضغوط الطبقية، الاستغلالية المادية منها والأيديولوجية، التي تستهدف أن تفقدها الثورات المتواصلة، بأن تثلم حدّة الوعي الطبقي الاشتراكي بين صفوف قواها العاملة، ليبدو ذلك الخضوع في عقائدها، أو في أهدافها، أو في أداتها، أو في مناهجها، هو الخطر الأساسي الذي يتهدد هذه الثورات ومنجزاتها بالهزيمة والنكسة، أو بالتوقف والانحراف.

ولكن تعرّض الثورة في الأمة العربية بالذات لضغوط التجزئة والإقليمية، المادية منها والأيديولوجية، التي تستهدف أن تفقدها سمة الثورة الواحدة، وتحويلها إلى ثورات متعددة بأن تثلم حدة الوعي القومي بين صفوف قواها العاملة، ليبدو ذلك في عقيدتها أو في أداتها أو في مناهجها، هو خطر أساسي يتهدد الثورة العربية ومنجزاتها أيضاً بالهزيمة أو بالتوقف والانحراف.

وإذا نجحت ضغوط التجزئة كواقع مادي، ورواسب الإقليمية أو الانفعال الإقليمي كحالة عقلية روحية، في أن تفرض نفسها على الثورة، وأن تخضعها لمنطق التجزئة والإقليمية في أي مقوم من مقوماتها لتصبح ثورات متعددة، فإن هذا الخضوع، مهما كانت مبرراته، سيؤثر تأثيراً نوعياً في مقوماتها الأخرى، وسيؤدي حتماً إلى فقدان جميع هذه الثورات المتعددة سمة الثورة المتواصلة، لتصبح ثورات غير متواصلة، وغير واحدة، فتنقلب بالتالي إلى ثورات مضادة.

أما القوانين الفرعية التي تتفرع من هذا القانون الأساسي، وينصرف كل منها إلى مقوم من مقومات الثورة الأساسية في الواقع العربي، فهي القوانين التالية:

١ ـ قانون وحدة العقيدة.

٢ ـ قانون وحدة الهدف.

٣ ـ قانون وحدة القوى.

٤ ـ قانون وحدة الأداة.

٥ ـ قانون وحدة العمل.

٦ ـ قانون الأولويات الحركية.

١ ـ قانون وحدة العقيدة: ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن العقيدة مقوم أساسي من مقومات الثورة، من حيث كونها ثورة، وهي في الثورة العربية عقيدة واحدة، رغم تعدد عناصر الهدف، ورغم تعدد ساحات المعركة.

فهي العقيدة (الواحدة):

التي تكون بوحدتها أساس أهداف التحرر والاشتراكية والديمقراطية والوحدة واسترداد الوطن السليب كعناصر تكوّن (وحدة) الهدف العربي الثوري.

والتي تكون أيضاً منبع المناهج الثورية العربية في جميع مراحلها ومجالاتها وساحاتها على طريق تحقيق الهدف، ذلك أنه من السخف أن يظن أحد أو يقول إن كل هدف من هذه الأهداف أو لبعضها عقيدة خاصة يقوم عليها أو ينبع منها، سواء كان ذلك في مضمونه أو في مناهج لتحقيقه: كأن يظن أحد ويقول، مثلاً، إن للوحدة عقيدة هي العقيدة القومية، وللاشتراكية عقيدة أخرى هي العقيدة الاشتراكية، وللديمقراطية عقيدة ثالثة هي العقيدة الديمقراطية، وهكذا.

وهي العقيدة الواحدة التي تكوّن بوحدتها الأساس والمقياس لتحديد الثورة والثوار والعمل الثوري على نطاق الوطن كله بلا حدود:

ولتوفير وحدة الفكر الثوري بين صفوف القوى العاملة فيه، وتوفرها لطلائعها الشعبية والرسمية:

ذلك أنه من السخف أن يذهب أحد أو يدعو إلى تعدد العقائد الثورية، وإلى تعدد الأسس والمقاييس التي تتحدد بها معاني الثورية، وهوية الثوار وسمات العمل الثوري في الواقع العربي، تعدداً ينبع من التجزئة ويجسمها.

ولعله أمعن في السخف أو أقرب إلى التأثر أن يذهب أحد أو يدعو إلى عمل يستهدف وحدة الهدف الثوري، وينطلق في الوقت ذاته من التسليم بتعدد العقائد تبعاً لتعدد ما يسمونه بـ «الثورات الوطنية» العقائدية.

وهي العقيدة الواحدة التي لا بد من أن يلتزم بها الثوار وعملهم الثوري في جميع مجالات العمل، وفي جميع أنحاء الوطن كافة التزاماً معلناً:

إنه يتجسم في وحدة القيم والمبادئ والأساليب التي هي مضمون وحدة الفكر العقائدي، ويتجسم في وحدة الموقف خلال معركة الصراع العقائدي المتواصلة في مواجهة العقائد المناقضة والمتباينة على أساس الإدراك العقائدي الثوري بأن معركة الصراع العقائدي لا تقبل - بطبيعتها - المهادنة أو التجميد.

- فهي في مقدمة مقومات الثورة التي لا تقبل التعدد مهما قبلت التجدد.

- وهي المقوم الأساسي الذي لا يقبل - بأية حال - المرحلية أو التكتيك في إعلان «الالتزام» به، ولا يقبل في أي طرف المهادنة أو التوقف أو التراجع في «الدعوة» إليه.

٢ - قانون وحدة الهدف: يمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن أهداف التحرر والوحدة والاشتراكية والديمقراطية، واسترداد الوطن السليب، عناصر متفاعلة مع بعضها البعض تفاعلاً مصيرياً متبادلاً يتبلور في «وحدة الهدف».

إن وحدة الهدف تنبع علمياً وحتمياً.

من طبيعة التناقض الواحد المركب القائم في الحياة العربية.

ومن طبيعة الحل الواحد المركب لهذا التناقض الذي تنشأ الثورة العربية من ضرورات حله، وتعمل هذه الثورة في سبيل تحقيق هذا الحل:

فهي وحدة جدلية تأبى كل تصور أو مفهوم أو عمل، ميكانيكياً كان أو إقليمياً، يتصدى لوحدة الهدف وعناصرها حتى لو تستر وراء الزعم بأنه تصور أو عمل «واقعي» أو «ثوري وطني». إن وحدة الهدف تعني علمياً وحتمياً:

١ - أن كل عنصر من عناصر الهدف المذكورة يتفاعل مع العناصر الأخرى تفاعلاً متبادلاً، ويرتبط بها ارتباطاً مصيرياً، سواء أكان ذلك في المضمون أو القوى أو المعركة أو الطريق.

٢ - إن كل عنصر من عناصر الهدف المذكورة هو في تحقيقه، وفي حماية ما يتحقق من مكاسب على طريق تحقيقه في أي جزء من الوطن، مرتبط ارتباطاً مصيرياً بتحقيقه، وبحماية ما يتحقق من مكاسب على طريق تحقيقه على نطاق الوطن كله.

٣ - إن كل عنصر منها هو غاية في ذاته، وهو وسيلة أو شرط أو ظرف لغيره أيضاً، وهو واجب وممكن بمقدار وجوب الآخر وإمكانه.

٤ - إن كل خطوة ثورية على طريق أي هدف عنصر منها في أي جزء من أجزاء الوطن، لا بد من أن تكون في جميع أبعادها خطوة على طريق تحقيقها كلها كهدف واحد لأمة واحدة، على نطاق الوطن العربي كله كوطن واحد.

لذلك:

فإنه، أولاً، لا يمكن، ولا يجوز الفصل بين عناصر وحدة الهدف في الزمان، فصلاً يبدو في تصور وحدة الهدف، أو تصويرها أو طلبها بصورة ميكانيكية تفتقد إدراك الصلة الجدلية بين تلك العناصر، أو تبدو في التساؤل السطحي أي من هذه الأهداف يتحقق أولاً وثانياً وثالثاً... وهكذا.

كما أنه، ثانياً، لا يمكن، ولا يجوز، الفصل بين عناصر وحدة الهدف في المكان، فصلاً يبدو في تصور وحدة الهدف أو تصويرها أو طلبها بمنطق إقليمي يدّعي المنطق الوطني، يفقد إدراك الصلة الجدلية بين تحقيق تلك العناصر وحمايتها، كهدف واحد في جميع أجزاء الوطن، ككل واحد بمنطق قومي.

فليست الصيغة العلمية والعملية لمسيرة الثورة العربية على طريق تحقيق «وحدة الهدف» هي أنها مسيرة يتحقق بها: أولاً تحرير أجزاء الوطن كلها من الاستعمار، وثانياً بناء الاشتراكية في كل جزء من هذه الأجزاء، وثالثاً إقامة الديمقراطية في هذه الأجزاء بعد بناء الاشتراكية فيها، ورابعاً تحقيق الوحدة بتوحيد هذه الأجزاء الحرة الاشتراكية والديمقراطية. وخامساً استرداد أجزاء الوطن العربي المغتصبة:

وإنما الصيغة العلمية والعملية لهذه المسيرة في معطيات الواقع العربي القائم أنها إطلاق ثوري شامل يجري على جبهة عريضة تشمل مجالات الحياة العربية جميعها، في ساحات الوطن كله، بمنطق الثورة المتواصلة الواحدة.

يكون النصر الذي يتحقق له بقيام الثورة السياسية وحمايتها في أي جزء من أجزاء الوطن العربي خطوة أكيدة على طريق امتداد دولة الوحدة النواة، ونحو بناء «الاشتراكية ـ الديمقراطية» العربية فيها؛ فتكون به دولة الوحدة النواة ـ منذ ميلادها، وأثناء امتدادها الثوري على طريق دولة الوحدة الشاملة المنشودة، خطوة في ذاتها على طريق تحقيق وحدة الهدف، وقاعدة للثورة العربية الواحدة في زحفها بالحركة العربية الواحدة على طريق تحقيقه، وعاملاً ثورياً حياً، يزيد إمكانات استكمال التحرر، وامتداد الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي الديمقراطي، وإمكانات استرداد أجزاء الوطن السليب زيادة هندسية مضاعفة، ويحول هذه الإمكانات إلى واقع قائم تحويلاً جدلياً متواصلاً يسير نحو تحقيق الهدف في وحدته.

٣ ـ قانون وحدة القوى: ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن التصنيف الثوري الاستراتيجي للقوى المصارعة في الواقع الغربي:

يجب أن يقوم على أساس موقفها المتكامل من التناقض المركب القائم في الحياة العربية، وموقعها من الصراع الدائر حوله كتناقض مركب واحد.

فيجب أن يقوم بلغة أخرى على أساس موقفها المتكامل من وحدة الهدف بعقيدته ومضمونه ومنطقه، وليس على أساس موقفها من عنصر واحد من عناصر الهدف أياً كان هذا العنصر.

ويجب في الوقت نفسه أن يقوم على أساس تكوين أداة الثورة العربية، وأساس خططها الثورية الاستراتيجية أيضاً.

أما التصنيف التكتيكي للقوى، فإنه قد يتباين من مرحلة إلى أخرى، ومن معركة إلى أخرى، ومن ساحة إلى أخرى، فهو عملية تقع في نطاق خطة عمل محددة الهدف والزمان والمكان، ولا تقع في ما نحن بصدده من بيان قوانين الثورة العربية.

إن التصنيف الثوري الاستراتيجي للقوى المتصارعة في الوطن العربي، تصنيفاً مسؤولاً، يقوم على ذلك الأساس العلمي، ويعي المردود الموضوعي لنتائج مواقف هذه القوى وفعاليتها خلال مرحلة تبلغ نصف قرن تقريباً من تاريخ النضال القومي؛

سيجد أولاً: أن هذه القوى تصنف إلى صنفين رئيسيين، هما:

١ ـ قوة وحدة الهدف.

٢ ـ القوة المعادية لوحدة الهدف.

وسيجد ثانياً: أن قوة وحدة الهدف، أي القوى القومية للثورية، تضم بالإمكان جميع القوى العاملة في الوطن العربي ككل واحد، وتضم في الواقع طلائعها الثورية التقدمية والرسمية التي تجسم بنضالها على جميع أبعاده وحدة الهدف، عقيدة ومضموناً وتنظيماً وعملاً.

وإن القوة المعادية لوحدة الهدف تضم جميع القوى الأخرى على اختلاف عقائدها ودوافعها ومناهجها.

وسيجد ثالثاً: أن كل قوة القومية الثورية، وكل قوة أخرى من القوى المعادية لها هي قوة واحدة على نطاق الوطن العربي كله.

فليس بين هذه القوى في منطق الواقع والصراع قوة تنحصر بالوجود والخطط والفعاليات في نطاق جزء من أجزاء الوطن العربي على حدة، أو تتقيد في ذلك كله بالحدود القائمة بين هذه الأجزاء.

وسيجد رابعاً: أن قوة وحدة الهدف هي القوة الثورية والتقدمية في الواقع العربي، بينما القوة المعادية هي: قوة غير ثورية ورجعية، مهما كان موقفها، أو بدا ثورياً وتقدمياً تجاه أي عنصر من عناصر وحدة الهدف، ذلك أن الثورية والتقدمية في الواقع العربي تتقرران علمياً وموضوعياً باستيعاب مسألة التناقضات، وهي قضية الثورة القادرة على حلها في هذا الواقع على الصورة التي بسطناها آنفا.

حيث دللنا بوضوح على أن تحقيق أي عنصر من عناصر الهدف العربي في أي جزء من أجزاء الوطن هو أمر مرتبط ارتباطاً مصيرياً علمياً بتحقيق وحدة الهدف.

ومعنى هذا: أن تصنيف القوى في الوطن العربي إلى قوى ثورية وتقدمية ـ هي قوى وحدة الهدف أو القوى الثورية ـ وإلى قوى غير ثورية رجعية ـ هي القوى الأخرى ـ هو

التصنيف العلمي الذي يجب أن يحل نهائياً محل التصنيفات التقليدية المضللة، كتصنيفها إلى يسار ويمين، بمنطق شيوعي يستهدف إغفال البعد القومي، وضرب هدف الوحدة، أو إلى قوى قومية، وأخرى لاقومية، بمنطق رجعي يستهدف إغفال البعد الطبقي وضرب هدف الاشتراكية.

(١١)

٤ ـ قانون وحدة الأداة: ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن قانون وحدة الأداة هو القانون الحركي الذي تبلور فيه جميع قوانين الثورة السابقة على صعيد الفكر والعمل.

إن وحدة العقيدة: لا بد من أن تتجسم في وحدة أداة تعبيراً عن الوعي الحركي لهذه العقيدة، فتقود النضال على هديها وبمنطقها، وإلا كانت العقيدة مجرد فلسفة تفتقد جوهرها الأساسي كعقيدة، ذلك أن الفرق النوعي بين العقيدة (الأيديولوجيا) والفلسفة هو أن العقيدة في جوهرها فلسفة حركية، تشمل عناصر التفسير والتقييم والتغيير، فلا تقتصر على واحد منها، وتلتزم بها قوى مؤمنة تنتظم في حركة تستهدف إعادة صنع الحياة على أساسها.

ووحدة الهدف لا بد من أن تتجسم في وحدة أداة تعبيراً عن وحدة إرادة القوى الزاحفة نحو تحقيق الهدف، وتعبئ هذه الإرادة في مسيرة علمية على طريق تحقيقه، وإلا بقيت وحدة الهدف أملاً حالماً أو شعاراً إنشائياً لا يرقى إلى مستوى الهدف، ذلك أن الفرق النوعي بين الهدف والأمل أو الشعار هو أن الهدف أمي أو شعار تحول بالأداة التي تقود قواه في الشروط العلمية المطلوبة إلى هدف تحدد مضمونه وطريقه، فأصبح مهمة ممكنة التحقيق وواجبة التحقيق كذلك.

ووحدة القوى: لا بد من أن تتجسم في وحدة أداة تتوفر لها ـ أي لهذه القوى الطليعة القائدة القادرة على معالجة العوامل والرواسب التي تفتّت وحدة تلك القوى ـ حماية لهذه الوحدة وتدعيماً لها، والقادرة على تحويل إمكانات الثورة بين صفوف هذه القوى إلى واقع ثوري، وعلى رفع احتمالات الانتفاض بالثورة بين صفوفها إلى تحرك علمي ثوري، وإلا فإن هذه القوى تبقى إمكانات قد تهدر، كما أن وحدتها تبقى إمكاناً غير متحقق، ذلك أن الفرق النوعي بين قوى ثورية تمتلك أداة طليعية، وقوى

ثورية لا تملك هذه الأداة، هو بالضبط الفرق بين قوى تنتفض وتثور ارتجالياً، وقوى تتحرك وتثور علمياً.

لذلك، فإن قانون وحدة الإدارة بالنسبة إلى الثورة العربية يؤكد ما يلي:

١ ـ أنه لا بد لهذه الثورة من إدارة: هي حركة عقائدية ثورية طليعية، فبغير هذه الأداة تفقد هذه الثورة مقوماً أولياً من مقوماتها، فتفقد بالتالي سمعة الثورة مهما حققت من مكاسب.

٢ ـ أنه لا بد لهذه الحركة من أن تكون حركة واحدة: تجسم في جميع مقوماتها، كحركة ثورية، وحدة العقيدة والهدف والقوى الثورية العربية. فتجسم بالتكوين منذ ميلادها، وخلال نموها، الوحدة القومية الطبقية لتلك القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية تجسيماً علمياً، يأبى في هذا التكوين كل ميلاد قطري حتى أعلن أنه يستهدف أن يتطور ليصبح بالنمو قومياً، ويرفض في هذا التكوين كل نهج جبهوي، حتى لو أدى ذلك إلى استهداف التطور ليصبح بالانصهار حركياً... وتجسم بالمناهج منذ ميلادها وخلال نضالها العمل العقائدي الثوري الذي يتخطّى تخطياً نوعياً وحاسماً في كل أبعاده الحزبية التقليدية والبيروقراطية المكتبية.

(١٢)

٥ ـ قانون وحدة العمل: ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن وحدة العمل الثوري هي التعبير الحي عن وحدة العقيدة والهدف والقوى، وهي المقياس النهائي لوحدة الأداة وفعاليتها.

إن وحدة العمل الثوري لا بد من أن تتجسم في الثورة العربية بتخطيط قومي واحد، يشمل ساحات الوطن الكبير، على الرغم من تعددها بالتجزئة، ويشمل مجالات الحياة المادية واللامادية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العقلية والنفسية والروحية، على الرغم من تعددها كمجالات.

إن وحدة التخطيط القومي الثوري التي تجسم جوهر وحدة العمل الثوري، تعني أن تتحكم المصلحة القومية الثورية في العمل الثوري القطري على جميع أبعاده، هدفاً وأسلوباً وعملاً، فيكون العمل الثوري القطري في جميع هذه الأبعاد، وتنفيذاً للخطة

القومية الثورية الشاملة والواحدة، ويكون خاضعاً دوماً للتقييم والتعديل والتغيير، تبعاً لهدف هذه الخطة ولمقتضيات تحقيق هدفها.

وتعني أيضاً أن تضع القيادة القومية للحركة العربية الثورية الواحدة خطط النضال والبناء الاستراتيجية القومية في وعي متواصل لوحدة الهدف، ومنطقه في إدراك علمي لمتطلبات المعركة في أبعادها القطرية والقومية والدولية.

إن قانون وحدة العمل، وما يتجسم فيه من قومية التخطيط الاستراتيجي الثوري، هو المقياس الحيّ للإيمان بالبعد القومي في القضية العربية، والاستلهام منطقه الأساسي.

(١٣)

٦ ـ **قانون الأولويات الحركية**: ويمكن أن يصاغ على الشكل التالي:

إن قانون الأولويات الحركية هو القانون الذي ينبع من تعدد مجالات المعركة وساحاتها ومراحلها، وصولاً إلى الهدف الكبير، وينشأ عن التغيير الذي يصيب هذه المجالات والمساحات والمراحل بالتقدم على طريق بلوغ الهدف، ويعبر عن تقدير الموقف تقديراً قومياً ثورياً متجدداً بصورة مرحلية يشمل الصورة القومية والدولية.

إن هذا القانون: يؤكد تصنيف التناقضات تصنيفاً مرحلياً يحدد التناقض أو التناقضات المباشرة الجديرة بالأولوية النضالية، وهو مهمة أساسية لا بد من أن تؤديها القومية الثورية بصورة متجددة.

ويؤكد أنه لا بد من أداء هذه المهمة بمنطق قومي، أي بمنطق يعي، **أولاً**، أبعاد المعركة ومراحلها في ساحاتها المختلفة، فيحدد أشكال النضال وشعاراته ومسيرته في كل المجالات، وفي كل ساحة من ساحات الوطن العربي، بحسب الأولويات التي تقتضيها المعركة القومية الشاملة، من دون أية رواسب قطرية قد تبدو في العجز عن إخضاع تلك الصيغة والشعارات والمسيرة لمقتضيات المعركة القومية.

ويعي، **ثانياً**، التناقضات التي لا بد من حلها في أي قطر عربي، ليدخل هذا القطر إلى محراب الوحدة، كما يعي أيضاً أن ثمة تناقضات أخرى لا يمكن حلها، إلا في إطار الوحدة وبها، بحيث لا يضيع هدف الوحدة أو يتميع، بسبب العجز عن إدراك هذين النوعين من التناقضات، أو العجز عن تقدير الأولويات الحركية في ضوئه.

إن قانون الأولويات الحركية هو القانون الذي يجيز التكتيك، بل يفرضه، في العمل الثوري، ولكنه يجيزه ويفرضه محكوماً بمنطق وحدة الهدف، وبمنطق الاستراتيجيا النابعة من هذه الوحدة المجسمة للقوانين الأخرى.

بما تقدم من تحليل علمي قومي - طبقي - جدلي للتناقضات في الواقع العربي على جميع أبعادها؛

وبما ترتب على هذا التحليل من توضيح لأسس هذه التناقضات ومضامينها، ومن بيان لحلولها الحتمية، ومن تحديد للقوى المتصارعة حول هذه الحلول؛

وبما انعكس فيه ذلك التحليل، وتبلورت فيه هذه النتائج، من موقف محدد المعالم تجاه قضية الثورة في الواقع العربي؛ أكد القانون الأساسي لهذه الثورة، وأوضح كذلك قوانينها الفرعية.

بكل ذلك، وعلى أساسه:

يمكننا أن ننتقل نحو البحث المفصل في مضمون القضية العربية:

تناول البحث عناصر وحدة الهدف العربي، وهي: الوحدة العربية، ثم الاشتراكية الديمقراطية العربية، ثم استرداد الوطن السليب.

لننتهي في هذا الميثاق إلى تحديد معالم الرسالة الحضارية العربية الجديدة.

الرسالة الحضارية العربية

(١)

إن أمتنا العربية التي تتحرك قواها العاملة في ربوع الوطن كله - من محيطه إلى خليجه - وعلى مجالات الحياة جميعها - المادية منها واللامادية - في مسيرة ثورية شاملة:

إنما تعيد بالثورة صنع الحياة على أرضها، وتسهم بذلك، وكذلك، في إعادة صنع الحياة على الأرض كلها، كفاية وعدلاً، حرية وكرامة، تقدماً وسلاماً.

وإنما يحفزها في هذه المسيرة الثورية تطلع قومي حضاري إنساني جديد.

بعين الأمل الإنساني تراه... بعين الإرادة القومية الثورية ترعاه... بنور العلم وطاقات العمل تصنعه، بمنطق الحياة، وبإرادة الأحياء، أي بما يحتويه التاريخ، تؤمن بتحققه.

فيتبلور هذا التطلع بالأمل وبالعزم وبالعلم وبالعمل، بالطريق وبالتحقيق في رسالة قومية حضارية إنسانية جديدة تؤديها هذه الأمة حقاً لها تجاه أنفسها، وواجباً عليها تجاه الإنسانية جمعاء.

(٢)

إن أمتنا العربية التي تتحرك قواها العاملة في مسيرة ثورية شاملة معاصرة، على طريق تحقيق ذلك التطلع وأداء هذه الرسالة:

تتكون من طاقات بشرية كبيرة ونشيطة، وتملك ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة... تتمتع بموقع حضاري متميز وممتاز... تستند إلى تراث حضاري تليد ومجيد... تصدر عن تجربة معاناة قاسية وطويلة... تنطلق من واقع قومي، مركب التناقضات والقوى والصراعات... متميز التراث والسمات... تتفتح بإيجابية وأصالة على منجزات العصر وتجاربه، وعلى منطق حركة التاريخ فيه... تنشد دولة عربية قومية اشتراكية ديمقراطية واحدة في أسرة دولية إنسانية القيم قومية العلاقات.

تنتهج مسلكاً دولياً واضح الأخلاقية والسياسات... فتصوغ من ذلك كله مضمون رسالة قومية حضارية إنسانية جديدة تحملها اليوم إلى الإنسانية جمعاء: إنسانية ومبادئ علمية وعلاقات حياتية... وتتجسم وتتوحد في الحل الإنساني الجديد: الحل القومي – الاشتراكي الديمقراطي.

(٣)

إن أمتنا العربية... تتكون من مركب بشري ضخم يضم مئة مليون نسمة... يكوّنون بالكم طاقة إنتاج واستهلاك بشري ضخمة، ولا يتطلب إدراك ضخامتها أي إثبات أو دليل... ويكوّنون بالكيف طاقة حضارة وتقدم مادية وعقلية روحية هائلة، أثبتت التجربة التاريخية الطويلة قدراتها على الخلق الحضاري، إيجاباً وإبداعاً، وعلى التفاعل الإنساني، أخذاً وعطاءً، وعلى الصمود القومي، أصالةً ودفاعاً.

وتمتلك وطناً زاخراً بالثروات الطبيعية المتنوعة، فيه المروح والسفوح والربى والجبال والصحاري والرمال الصالحة بالمناخات المتنوعة، أيضاً، لإنتاج جميع أنواع المنتجات الزراعية والحيوانية بكميات وفيرة، وبأصناف متميزة... وفيه المواد الخام الأساسية، والطاقات البترولية والغازية والكهربائية اللازمة والكافية، لإقامة أضخم الصناعات الأساسية والاستهلاكية... حتى ليقدر ما هو مكتشف معلن عنه من احتياطي تلك المواد الخام والطاقات في أرض الوطن العربي وبحاره بنسبة مئوية عالية من الاحتياطي العالمي كله.

فهي بالتكوين ليست أمة عرقية أو عنصرية، وإنما هي مركب بشري انصهرت فيه نهائياً جميع عناصره وأصوله... وهي بالطاقات البشرية والثروات الطبيعية وحدة اقتصادية هائلة ومتكاملة... قادرة بالوحدة والاشتراكية الديمقراطية، وبالتخطيط والتكتيك أن تحقق مع الاكتفاء الذاتي مستويات من التقدم أرفع مما يبلغه أي تصور متفائل لمستويات التقدم الممكنة في أي بلد عربي وحده، ولا تقل عما يمكن تحقيقه لأغنى الأمم وأكثرها تقدماً... وقادرة بها أيضاً على أن تسهم في تقدم أمم صديقة بأكثر وأكرم مما تسهم به أية دولة عتية متقدمة.

يكفي الأمة العربية أن تكون حارساً يمنع احتمالات نشوء التزامات العنصرية فيها، ويمنع ظهور التطلعات والنوازع الاستغلالية أو الاستعمارية بين ظهرانيها تجاه غيرها من الشعوب والأمم.

يكفي الأمة العربية أن تكوين مركباً بشرياً يفخر بجميع العناصر التي تفاعلت وانصهرت لتكون أمة واحدة منذ مئات السنين، وأن تملك تلك الطاقات البشرية والطبيعية التي تكفي لصنع التقدم والرخاء بين ظهرانيها على أعلى مستوياتها.

(٤)

إن أمتنا العربية... تتمتع بموقع حضاري متميز وممتاز... فهي بهذا الموقع قسم من آسيا، وقطعة من أفريقيا، تعمل بين القارتين الكبيرتين وتنتمي إليهما... وهي بهذا الموقع واقفة على أهم المداخل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، مالكة لأهم الممرات بينها جيئة وذهاباً، براً وبحراً وجواً، وهي بهذا الموقع واقعة من العالم القديم في قلبه، حيث نشأت، وانطلقت، أو مرت وتفاعلت منذ أقدم العصور حتى اليوم، فهي شريان الحياة

العالمية، وتؤمن تفاعلاً حضارياً، وتبادلاً تجارياً، وصراعاً حياتياً... فكان نبض هذه الحياة بين ظهراني الأمة العربية، وفي وطنها، على أعلاه، وعلى أدناه.

وهي بهذا الموقع واقعة بالنسبة إلى العالم القديم في مركز الحساسية الاستراتيجية، حيث تكون القوة المتحكمة في وطنها، متحكمة إلى حدّ كبير في أكثر المواقع والمداخل والممرات الاستراتيجية تأثيراً وأثراً في نتائج الصراعات العالمية الكبرى.

ولقد كانت من هذا الموقع، ولا تزال، منشأ أو ملتقى لمدارس الفكر ومراكب الحضارة، ومصدراً وممراً لأساطيل التبادل وقوافل التجارة، وهدفاً مغرياً لموجات الغزو وتطلعات الغزاة... فنمت وتفاعلت وازدهرت مدارس الفكر ومراكب الحضارة بين ظهرانيها... وبقيت أساطيل التبادل وقوافل التجارة تمر في أرضها وبحرها وسمائها تحت حمايتها، وفي رعايتها... وتكسرت وانحصرت موجات الغزو وتطلعات الغزاة القديمة والحديثة على صخور نضالها وصمودها، ولا يزال بعضها ينتظر أن يتكسر وينحصر.

يكفي الأمة العربية حارساً من العزلة أو الانغلاق القوميين، أن تكون بهذا الموقع الحضاري المتميز والممتاز، أكثر الأمم عدداً بجوارها من أمم وشعوب أخرى، ومن أكثر الأمم اتصالاً وتفاعلاً مع غيرها من الأمم والشعوب المجاورة أيضاً.

(٥)

إن أمتنا العربية... تستند إلى تراث حضاري إنساني وتاريخ تليد ومجيد: في أرضها ـ مهد الحضارات القديمة ومهبط الرسالات ـ بنته صرحاً شامخ البنيان عميق الجذور؛ وإلى أرض غيرها من أمم وشعوب أقدم منها وأحدث، نقلته قيماً إنسانية، ومعارف علمية، ومنجزات حضارية... استوعبت في بنائه يتفتح حضاري فتي خير ما بلغته حضارات قديمة سبقتها... أودعت في صراحة بعبقرية قومية خلاقة، إضافات إبداعها وطابع شخصيتها... أسلمت ثمراته وكنوزه في تواضع إنساني مهيب إلى أمم صاعدة وحضارات جديدة... فكان هذا التراث، ويبقى، صفحات مشرقات في سفر التراث الحضاري الإنساني الشامل المتواصل... تصل الصفحات القديمة من هذا السفر بأخرى حديثة... وتسجل ومضات عبقرية ومنجزات حضارية، أرسلت أشعة النور لتبدد الظلام في عصور سادتها ظلمة الجهل، مع ظلم موجات البرابرة

الغزاة في بعض أنحاء العالم المتقدم اليوم، فلا يحطّ من قدرها، كصفحات مشرقات في ذلك السفر العظيم، تقييمات متحيزة، ومزاعم مغرضة أرادت - بالحروب والتحيز - أن تنتزع هذه الصفحات من ذلك السفر الخالد، أو أن تطمس كل ما فيها مما هو أصيل أو مضاف... ولا يحطّ من قدر الأمة التي صنعته - في مرحلة انطلاق حضاري فذّ - أن أصابها الخمول والجمود والتخلف عصوراً طويلة عجزت - على طولها وثقلها وقسوتها - أن تنسي هذه الأمة هويتها وتراثها، أو أن تقتل فيها إمكانات الانطلاق الحضاري الجديد... يكفي الأمة العربية شرفاً تراثياً حضارياً روحياً... وأن تكون الأمة التي أنجبت نبي التوحيد ورسول كرامة الإنسان، وأن تكون كذلك الأمة التي حملت هذه الرسالة إلى الإنسانية جميعاً، لتعلن للإنسانية وتؤكد بحملها إياها... أن لا إله إلا الله، وأن لا سلطان على الإنسان لغير الله، وأن لا فرق بغير العمل الصالح بين إنسان وإنسان أمام الناس وأمام الله.

ويكفي الأمة العربية فخراً تراثياً حضارياً علمياً... وأن تكون الأمة التي أنجبت عدداً من أفذاذ رواد العلوم والفنون والفلسفة في جميع مجالاتها، فأنجبت الخوارزمي، وإبن الهيثم، وإبن سينا، وجابر بن حيان، والرازي، كما أنجبت ابن خلدون، وإبن رشد، والغزالي، والكندي، وابن عباد، وابن العربي، وأنجبت كذلك أبو ذر الغفاري... وأن تكون الأمة التي أسهمت إسهاماً مبدعاً في جميع تلك المجالات التي شملت جميع فروع الرياضيات (الحساب، والجبر، والهندسة) والفيزياء والكيمياء والفلك، وشملت الفلاحة والصناعة، كما شملت الأدب والاجتماع، وشملت التصوف والفلسفة. فيكفي الأمة العربية حارساً من مزالق الانحدار إلى مهاوي الانطلاق أو التعصب، أو إلى مواقع مركبات التعالي وعقد النقص، أن تكوّن بالتراث الحضاري العربي الإسلامي في منابعه وإرثه عدة حضارات قديمة ومجيدة، قامت في أرض وطنها الكبير، وباعثة حضارة أخرى قديمة ومجيدة قامت خارج نطاق هذا الوطن، وأن تكون بالتراث الحضاري العربي الإسلامي في مضمونه أشمل ثورة إنسانية على معاني الانغلاق والتعصب، وعلى مركبات التعالي، وعقد وأعمق تحمد لها... وأن تكون بهذا التراث، في صنعه، واحدة من شعوب وأمم عديدة أسهمت معها في صنع هذا التراث، وفي بناء صرحه، وفي الدفاع عن مضمونه.

(٦)

إن أمتنا العربية... تصدر عن تجربة معاناة وممارسة قاسية غنية وطويلة وعميقة... عاشتها الأمة العربية أجيالاً طويلة كفاحاً مجيداً في الدفاع عن ذاتها ووطنها وتراثها، بل عن الحضارة الإنسانية.

أو كان ذلك بالعدوان المسلح الصريح الاستعماري الصهيوني الرجعي على الثورية العربية الأم في مصر... أو كان ذلك بالتآمر الاستعماري الصهيوني الرجعي على دولة الوحدة، النواة الأولى، وأكبر منجزات الثورة العربية في العصور الحديثة من التاريخ... أو كان ذلك بالحرب الاقتصادية والنفسية الاستعمارية الصهيونية الرجعية المفتوحة على الاشتراكية العربية التي تكوّن المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للهدف الثوري العربي المعاصر، وتكوّن الحل الحتمي لمواجهة أوضاع الاستغلال والتخلّف المفروضة على جماهير هذه الأمة وحياتها... أو كان ذلك بحملات التضليل العقائدي والإرهاب المادي المتواصلة التي تتعرض لها قوى الثورة العربية التحررية الاشتراكية الوحدوية في أجزاء الوطن التي تعيش في ظل دكتاتورية التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي المفضوحة أو المقنّعة، وعاشتها جماهير الأمة العربية في جميع أجزاء الوطن... معاناة إنسانية شاملة للسخرة والاستغلال، وللتمزيق والتفتيت، وللقهر والاستعمار، وللركود والتخلف، وتمرداً فردياً يرفض تلك الأوضاع والمعاني السائدة فيها.

ويبلغ حدّ الاستشهاد في رفضها... ونضالاً طبقياً قومياً متواصلاً متجدد يقاوم تلك الأوضاع، ويصارح القوى الأجنبية أو الوطنية أو المتحالفة الصانعة لها، والمحافظة عليها، ويتحدّى المصالح والرواسب المادية والعقائدية الروحية القائمة بتلك الأوضاع والمدعمة لها... وممارسة عميقة من خلال النضال المتواصل لتشوّه النصر وحلاوة الاستشهاد في مواجهة عدو صريح مكشوف، ولمذلة الهزيمة ومرارة الطعن في الظهر من عدو متستر متسلل إلى الصفوف... واستقراءً علمياً لعوامل النصر وقواه، ولأسباب النكسة وقواها تبلور بعد العذاب الطويل ـ في تأكيد التحرر والاشتراكية والوحدة كعناصر لهدف واحد كبير منشود، وفي تأكيد أن الثورة المتواصلة الواحدة بالحركة الثورية الواحدة هي السبيل الوحيد لبلوغ هذا الهدف، ولتحقيق كل عنصر من عناصره... ومباشرة جريئة مبدعة لصنع ثورة عربية معاصرة تأتي بتفاعل تلك المعاني جميعها مع واقع الأمة العربية، ومع معطيات هذا العصر العالمي نموذجاً لثورة طليعية

جديدة، يكفي الأمة العربية حامياً من أية تطلعات استعمارية أو استغلالية تجاه غيرها من الشعوب، ومن أية اتجاهات شوفينية تنكر حقوق الأمم الأخرى، ومن أية دعوات أممية تتنكر لنزوعها القومي... أن تكون قد عاشت تجربة معاناة هذه المعاني اللاإنسانية على الصورة الشاملة الطويلة المذكورة. وأن تكون قد دخلت إلى مرحلة التحول الثوري الجديد في حياتها من خلال ممارسة النضال المرير ضد تلك المعاني، وفي مواجهة القوى والرواسب التي ستصنعها وتحافظ عليها... ويكفي الأمة العربية حارساً من محاولات تضليلها عن سبيلها التاريخي في مكافحة الاستعمار حتى ينهار... أن تكون الأمة التي كشفت الاستعمار العثماني وقاومته وحاربته، برغم تحايله عليها بأستار الخلافة الإسلامية... فمنعته من أن يمتد إلى بعض أجزاء وطنها، ولم تلبث أن حطمت قبضته العقلية عن بعضها الآخر، ثم كسرت غيره عما تبقى تحت هذا النير من أجزاء مجاورة لمركز الخلافة... وأن تكون الأمة التي واجهت الاستعمار الرأسمالي والإمبريالي في صوره المتعددة والمتجددة، وحاربته في جميع هذه الصور، وهزمته بصورته القديمة في أكثر الساحات والمعارك، ولا تزال ماضية في محاربته بصورته الجديدة بكل عناد، حتى تتطهر الأرض العربية، بل كل أرض، من وجوده الصريح أو المقنع القديم أو الحديث... ويكفي الأمة العربية حارساً من التضليل عن سبيلها الثوري النموذجي، وحامياً من محاولات الانحراف بها عن حلها القومي الاشتراكي الديمقراطي... أن تكون الأمة التي كشفت في سياق نضالها المتواصل حقيقة الطبقات المستغلة الإقطاعية والبرجوازية والرأسمالية المصطنعة الجديدة، وأخفت حقيقتها كطبقات معادية لقوى الشعب العاملة، متحالفة مع الاستعمار واحتكاراته، متواطئة مع الصهيونية ومؤامراتها، فكشفت هذا التحالف الاستعماري الرجعي الصهيوني وحاربته حتى حيث تخفّى في قصور العملاء، متستراً وراء أقنعة الاستغلال الزائف، أو تقنّع بدعوات التقدم بقيادة الطبقات البرجوازية أو الرأسمالية الوطنية... أو تستر وراء مزاعم مقاومة الشيوعية الدولية أو خلف دعوات الأحلاف الدينية.

وأن تكون الأمة التي انطلقت بممارسة النضال ضد جميع القوى، وفي جميع تلك المعارك، لتفجر في هذا العصر ثورة نموذجية تحارب الاستعمار حتى يندثر، والاستغلال حتى يزول، وترفض بنجاح في الوقت نفسه الانضواء في مناطق النفوذ، وما يحمله من معاني التبعية الحركية... وبتبنّي الاشتراكية فيه، وانطلاقها، فعادة صنعه، وفي عصر جديد وضع الماركسية موقع تساؤل يصيب أهم أسسها ومضامينها، وترفض بنجاح في الوقت نفسه كل معاني التبعية العقائدية.

(٧)

إن أمتنا العربية... تنطلق من واقع قومي متميز التناقضات والسمات... فهي في واقعها أمة واحدة ذات قومية واحدة، ولكنها في الوقت نفسه أمة مقسّمة إلى عدة دول ودويلات وأشباه دول. وتعاني آثار التجزئة ورواسب الإقليمية... فهي تناضل بالثورة كي تقيم الوحدة... وهي في واقعها أمة تملك وطناً عاشت فيه بغير انقطاع مئات السنين، ولكنها في الوقت نفسه أمة تجد أجزاء من وطنها مغتصبة مسلوبة... فهي تناضل بالثورة كي تستعيد الوطن السليب... وهي في واقعها أمة كبيرة وعريقة ناضلت ضد الاستعمار نضالاً بطولياً متواصلاً، ولكن الاستعمار لا يزال قائماً حتى اليوم في كثير من أجزاء وطنها بصورة أو بأخرى من صوره القديمة والجديدة، فهي تكافح جاهدة كي تستكمل بالثورة تحررها من الاستعمار أو قواعده أو نفوذه أو استغلاله أينما كان في أرضها... وهي في واقعها أمة غنية بطاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية وتراثها الحضاري، ولكنها في الوقت نفسه أمة تعاني حالة من التخلف المادي والعلمي والثقافي الشامل، لا تتناسب بأية حال مع تلك الطاقات والثروات، وهذا التراث، فهي تناضل بالثورة كي تغالب التخلف، وتلحق بركب الأمم المتقدمة... وهي في واقعها أمة تعيش بصورة عامة مرحلة الزراعة المتخلفة، فالأكثرية الساحقة من قواها العاملة تتكون من الفلاحين، ولا تكاد توجد فيها طبقة البروليتاريا التي تنشأ بالصناعة المتقدمة والطبقات البرجوازية والرأسمالية الوطنية. فيها طبقات مصطنعة واقعة بالنشأة والمصالح والمصير في إطار القوة الرأسمالية الإمبريالية العالمية، مرتبطة بدولها واحتكاراتها، ولكنها في الوقت ذاته أمة تنطلق قواها العاملة لتبني بالثورة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، مجتمعاً جديداً يضع التقدم فيه تحت أعلام الاشتراكية الديمقراطية، وعلى أسسها علماً وصناعة، كفاية وعدلاً... فهي تضع نموذجاً جديداً للثورة تقدم به حلاً جديداً تضعه أمام الإنسان... فهي في واقعها نموذج حيّ لأمم العالم الثالث وشعوبه في ما تعانيه من تناقضات ورواسب قائمة بالاستعمار والاستغلال... والتخلف، وفي ما تتطلع إليه بالأمل من أهداف تقدمية، وما تحاول صنعه بالثورة المتواصلة من حلول اشتراكية.

ولكنها تتميز من هذه الأمم والشعوب بما تعانيه من تناقضات خاصة قائمة بالتجزئة ووجود إسرائيل، واغتصاب بعض أجزاء وطنها الأخرى، وبما تتعرض له بحكم تراثها وموقعها وثرواتها وإمكاناتها من حقد استعماري تقليدي متواصل، ومن ضغوط دولية كبرى... فهي تناضل بالثورة المتواصلة ـ الواحدة كي تحل التناقضات المركبة، وكي

تواجه تحديات قاسية متميزة... يكفي الأمة العربية حارساً من الوقوع في شباك التطورية والإصلاحية ما تعانيه من تناقضات أساسية وعدائية لا يتأتى حلها في هذا العصر بغير الثورة المتواصلة الواحدة... ويكفي الأمة العربية حارساً من الوقوع في مراهقة التبسيط أو تبعية النقل ما يتميز به واقعها من تناقضات وسمات مميزة تتطلب مقداراً من الإبداع والأصالة يرفضان المراهقة والتبعية بمقدار رفضها للتبسيط والنقل.

(٨)

إن أمتنا العربية... تتفتح في إيجابية على منجزات العصر العلمية، وفي أصالة على تجارب الاشتراكية، وفي وعي على تناقضاته ومشاكله الأساسية الجديدة... فهي تعي الفجوة المذهلة القائمة بين ما هي فيه، وما تجد فيه غيرها من الأمم المتقدمة في ميادين العلم والتكتيك والصناعة... وهي تعي البون الشامع القائم بين ما هي عليه، وما تجد عليه غيرها من الأمم التقدمية في مجالات البناء الاشتراكي... وهي تدرك أن العلم، كمعارف وأسلوب وعقلية، وكمنجزات وآلات وتكتيك، وأن الاشتراكية الديمقراطية، كعلاقات إنتاجية وسياسية، هما جناحاً انطلاقها على طريق التقدم، انطلاقاً ثورياً تتمكن به من أن تطوي مسافات التخلف الحضاري المادي والعلمي والاجتماعي التي تفصل بينها وبين غيرها من الأمم التقدمية والمتقدمة، والتي تفصل بينها وبين ما تريده جماهيرها، وتناضل بعناد من أجله، فتقبل على العلم إقبالاً شديداً عازماً على سد تلك الفجوة بكل السرعة الممكنة، إنسانياً وثورياً، وتنهل العلم من معاهده ومراكزه أينما كان من أرجاء العالم... لا يصدّها عن إقبالها الشديد على العلم حدود أصوات جاهلة أو مضللة تحاول أن تضع هذا الإقبال في موقع التصادم مع القيم الروحية الدينية، أو في موقع الخطر على القيم الإنسانية البديعية.

وتقبل على التجارب الاشتراكية إقبالاً إيجابياً عازماً على ذلك البون بكل السرعة الممكنة، إنسانياً وثورياً، وتستفيد من هذه التجارب المتعددة أينما كانت في ربوع العالم الاشتراكي... لا يصدها عن هذا الإقبال الإيجابي دعوات جاهلة أو مضللة تحاول أن تصف هذا الإقبال بأنه خطر على الأصالة واستيراد للمبادئ... ولكنها في الوقت نفسه تعي الاحتمالات الفعلية في أن يصبح الإنسان عبداً للآلة وأسيراً للتكتيك... وتعي الأمثلة الرقمية على ما عاناه الإنسان... العامل ذاته من أساليب تطبيق الاشتراكية بمنطق القوانين الطبيعية، وبمنطق الدكتاتورية الطبقية.

كما تعي العبر العملية والدلالات العقائدية لتلك الاحتمالات وهذه الأمثلة... فتكون في إقبالها الشديد على العلم كآلة وتكتيك، وعلى التجارب الاشتراكية كعقائد ومناهج، في موقف الراعي المقيم، وليس في موقف الناقل المقلّد... يكفي الأمة العربية حارساً عن مخاطر الانغلاق على منجزات عصرها وتجاربه، ومن مخاطر النقل غير المقيم... أن ترى ما وصل إليه المتقدمون التقدميون بالعلم.

والاشتراكية من مستويات التقدم وسرعته، وما أطلوا عليه من آفاقه الرحبة... وأن ترى في الوقت نفسه ما دفعه الإنسان من ثمن ليس من الحتمي أن يدفعه من أجل تحقيق ذلك التقدم وتلك التقدمية... فترى أن مشعل الحضارة انتقل من بلد إلى بلد، لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوّي به ضوءه على امتداد الزمان، وأن التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة عن بعضها البعض، وإنما هي كجزء من الحضارة الإنسانية تعيش بالانتقال الخصب، وبالتفاعل الخلاق، فهي قابلة للانتقال، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار.

(٩)

إن أمتنا العربية... تنشد قولة عربية قومية اشتراكية ديمقراطية في أسرة إنسانية صريحة القيم والعلاقات: إنها دولة عربية تطلبها القوى العربية العاملة، وتناضل الثورة كي تقيمها دولة حديثة قومية تضم أشتات أمة مزقت، وأجزاء وطن قطعت أوصاله واغتصبت بعض أجزائه، فتمتد في غير انقطاع من المحيط إلى الخليج... اشتراكية ديمقراطية تبنى الحياة فيها بأبعادها المادية واللامادية بمنطق رفض استغلال الإنسان للإنسان وما يتطلبه هذا الرفض بصورة علمية من تصفية للطبقية بأسسها الإنتاجية ورواسبها العقلية والنفسية، على أساس تقييم للإنسان يعي مقوماته ومتطلباته وتطلعاته وفعالياته، المادية منها والعقلية ـ الروحية، ويحترمها، فيعي أن الإنسان في الحياة هو غايتها وأداتها ومقيمها، وأن الإنسان في التاريخ هو صانعه المسؤول عن حركة التقدم فيه، وأنه بعد ذلك كله يحيا حياته بينما هو يتطلع إلى ما بعد حياته طلباً للخلود... وأنها أسرة إنسانية تطلبها القوى العربية العاملة، وتناضل بالدعوة كي تقيمها أسرة إنسانية... تتكون من دول قومية اشتراكية ديمقراطية... تجسم كل دولة فيها التطابق بين الدول في أقاليمها ورعاياها، وبين الأمم في أوطانها وأبنائها، كما تجسم التساوي في الحقوق بين هذه الأمم ودولها، فيقوم التعاون بينها تعاوناً قومياً إيجابياً متكافئاً حراً من كل أشكال

الاستعمار أو التسلط... كل ذلك في سبيل حرية الإنسان وكرامته وسعادته، ومن أجل دفع عجلة الحضارة والتقدم الإنسانيين إلى آفاق غير محدودة، وفي سبيل تثبيت دعائم السلم العالمي القائم على العدل... الإنساني والتكافؤ القومي.

فهما دولة عربية وأسرة إنسانية تطلبهما القوى العربية العاملة، وتناضل من أجل قيامهما كتجسيم حيّ في جميع الأبعاد للحل القومي الاشتراكي الديمقراطي بأمة العقائدية ومضامينها القيمية وعلاقاتها الحياتية... يكفي الأمة العربية مناعة ضد جميع الدعوات والضغوط والمحاولات التي تستهدف أن تنحرف بها عن هذا الحل في أي عنصر من عناصره... أنها تشهد في هذا العصر ما تؤكده عصور سابقة من أن الوجود القومي وسنّة النزوع القومي يفرضان نفسيهما على جميع الدول والنظم والدعوات والحركات حتى التي نشأت وتمت وهي ترفع علم الأمة اللاقومية... وأنها تشهد في هذا العصر ما يؤكد منطق التاريخ كله من أن الاشتراكية سائرة حتماً على طريق النصر، لترفع أعلامها فوق أنقاض النظم الاستغلالية على نطاق العالم كله، مهما بدا من قدرة هذه النظم الاستغلالية وقواها الرجعية على وضع العقبات أمام تلك المسيرة، أو من إلحاق النكسات المؤقتة في بعض ساحات معركتها.

كما تشهد في هذا العصر ما أكدته الاشتراكية ذاتها عندما أصبحت حقيقة منتصرة واضحة الدعامات والنهج... يمزق قناع الديمقراطية الزائفة الذي تخفي وراءه دكتاتورية الطبقات المستغلة في دولها وإمبراطورياتها... فيرفض كذلك دعوى دكتاتورية البروليتاريا التي تزعم أنها السبيل إلى الاشتراكية وأن انتصارها لا يكون إلا في ظل الدكتاتورية، ويؤكد نهائياً أن الاشتراكية والديمقراطية وجهان لحقيقة اجتماعية حية واحدة، فكل منهما دعامة للأخرى وشرط لقيامها... ويكفي الأمة العربية حافزاً للنضال الثوري المتواصل والعنيد طلباً لهدف الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي الديمقراطي... أنها تدرك بأن حقائق هذا العصر صارخة ومنطق حركته واضح في أن تمتعها الفعلي بالحرية الفردية والقومية لا يتحقق بغير اللحاق الحضاري الشامل بالأمم المتقدمة التقدمية الكبرى. فتدرك أن ما يتطلبه اللحاق بهذه الأمم من قوى بشرية، ومن طاقات وثروات طبيعية لا يتغيّر بها إطلاقاً بغير الوحدة... وتدرك أن ما يتطلبه اللحاق بهذه الأمم من قفزات كبرى تختصر الزمن والمسافات، لا يتأتّى بغير الثورة التي تبني التقدم والتقدمية بالاشتراكية الديمقراطية... فتصمد بالنتيجة لكل ضغط، وترفض كل منطلق يحاولان الانحراف بمسيرتها الثورية عن دولة الوحدة ذات المحتوى الاشتراكي الديمقراطي.

(١٠)

إن أمتنا العربية... تسلك بقوتها المعاصرة مسلكاً دولياً واضح الأخلاقية والسياسات، فهي بهذا المسلك في أهدافه ورسائله... تؤكد مبادئ أساسية، وقيماً حياتية، ومثلاً إنسانية صريحة تجد أن في تأكيدها، وفي التمسك بها، خير السبل العلمية والعملية لخدمة قضية التحرر والتقدم والحضارة، ولدفع حركة نضال الشعوب والأمم المكافحة من أجل التحرر والتقدم والمحبة للسلام على طريق تحقيق أهدافها، وذلك في أوضاع عالمنا المعاصر الذي يتحرك بالسرعة الكبيرة التي تشهدها، ويعاني التناقضات والصراعات والضغوط الهائلة التي نلمسها، ويملك وسائل التقدم السريع وأدوات الدمار الشامل التي تعرفها .. وتدعو جميع هذه الشعوب والأمم إلى أن تأخذ بتلك السبل على الصعيد الدولي كي تتحقق أمانيها وآمالها بأقل ما يمكن من المخاطر التي قد تتعرض لها أو من المآسي التي قد تصيبها، بل التي تتعرض لها الإنسانية جميعها، فتصيبها كلها.

وهي عندما تؤكد أن اقتناعاً علمياً عميقاً بأن هذه المصلحة لا تتصادم أو تتعارض مع القضايا القومية والأهداف الثورية والمصالح التقدمية في غيرها من الأمم والشعوب، قبل أن تؤكد أن القضايا القومية لجميع الأمم والشعوب عندما تعني مصالح الجماهير فيها والأماني التقدمية لهذه الجماهير، فإنها لا تتناقض أو تتصادم، بل إنها تلتقي وتتوحد في قضية إنسانية عالمية كبرى تتحقق بانتصار الحل القومي الاشتراكي الديمقراطي كحل شامل، كما إنها تلتقي وتتوحد في هذه المرحلة التاريخية على الأهداف الكبرى التالية:

١ ـ تصفية الاستعمار بجميع صوره وأشكاله، القديمة منها والجديدة، في جميع أنحاء العالم، باعتبار أنه جريمة بشعة يفوز فيها المستعمرون واحتكاراتهم ونظمهم ضد الإنسانية، وأن استمراره في أي مكان من العالم تحت أي ستار، إنما هو إهانة للإنسان في جميع أجزاء العالم.

٢ ـ الحفاظ على السلام العالمي، والعمل على تثبيت دعائمه، كهدف إنساني في ذاته يكاد يتوقف مصير الإنسانية، بل بقاؤها في هذا العصر، على حمايته وتثبيت دعائمه، وإشاعة جو مناسب، بل لازم، تتمكن الأمم والشعوب المستعمرة أو المتخلفة، وتحقق في ظلاله أهدافها في التحرر والتقدم: هزيمة للاستعمار، ومغالبة للتخلف، وصموداً للضغوط.

٣ ـ تنمية التعاون الدولي المتكافئ الذي يستهدف الحرية والرخاء للأمم في إدراك علمي لأهمية هذا التعاون، ولضرورة توسيع آفاقه ومجالاته من أجل تحقيق هذه الحرية، وتوفير هذا الرخاء... كهدفين إنسانيين قوميين تتطلع إليهما أمم العالم وشعوبه كلها.

٤ ـ رفض السيطرة أو التسلط القوميين ومقاومتهما بجميع صورهما وأشكالهما، ومهما كانت المبررات... العقائدية أو الحركية التي تساق في تبريرهما، وهي بهذا المسلك في أهدافه ورسائله تعلن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز كسياسة دولية عامة تقوم على تلك العناصر الأربعة، وتعبّر عن التفاعل المتبادل بينهما... فتؤكد بذلك الإعلان، وبالمسالك الدولية المعبرة عنه، أن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ليس مجرد سياسة قومية نابعة من الظروف الخاصة بالأمة العربية ومقتضيات هدفها... وأن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ليس سياسة انتهازية تضع أصحابها بغير أساس عقائدي ومبدئي وإنساني شامل في نقطة الالتقاء مع هذه القوة الدولية أو استرضائها حيناً، وفي نقطة الالتقاء مع القوة الدولية الأخرى واسترضائها حيناً آخر.

إن الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ليس سياسة وسط يبحث بها أصحابها عن موقف وحلول وسط بين القوى الدولية الكبرى المتصارعة، بمعزل عن أهداف وقيم ومبادئ تنبع منها المواقف والحلول، سوى أن تكون وسطاً بين هذين الطرفين... وإنما الحياد الإيجابي وعدم الانحياز كصيغة عامة لسياسة دولية ثورية تلك، هي مضامينها الأساسية الأربعة، إنما هي سياسة تنبع من موقف عقائدي حركي محدد المبادئ والقيم، وتستهدف وضعاً دولياً محدد التكوين والعلاقات، وتجسم بصورة خاصة إرادة الجماهير في أمم العالم الثالث وشعوبه، والسياسة الدولية للحكومات الثورية التقدمية فيه.

وهي تتجاوب بعناصرها الأربعة مع مصلحة الجماهير في جميع أنحاء العالم، وتعبّر بصورة عامة عن الضمير التقدمي لهذه الجماهير، وتتبلور في مسالك ومواقف وحلول دولية تجسم ذلك الموقف وهذا الهدف، فترفض الإحراج الثنائي العقائدي والحركي الذي تحاول القوى العالمية الكبرى أن تضع الإنسان والإنسانية أمامه... بمنطق معنا أو ضدنا، وتتحداه... وتكون بالنتيجة السياسة الدولية للقوى الصادرة عن الإيمان بالحل القومي الاشتراكي الديمقراطي كحل إنساني جديد يقوم على ذلك الموقف العقائدي الحركي، ويعبر عن هذا الهدف الدولي.

ولقد جسمت الثورة العربية باسم القوى العربية العاملة في ربوع الوطن كله، ذلك المسلك الدولي الواضح الأخلاقية والسياسات الذي يتبلور في سياسة الحياد وعدم الانحياز في كل دعامة من دعاماتها الأربع المذكورة، تجسيماً واعياً عنيداً ومشرفاً، وهي ماضية في تأكيد هذه السياسة بدعاماتها كلها، وفي الدفاع عنها في مواجهة جميع القوى والضغوط التي تحاول أن تنسفها، وأن تنسق معها كل ما يعنيه العالم الثالث من معان وقيم عقائدية حركية، وما يؤديه من دور تقدمي ثوري قائم على رفض منطق الإحراج الثنائي، وعلى إسقاطه:

أولاً: الثورة العربية في مجال مكافحة الاستعمار القديم والجديد، تمكنت من:

١ - أن تفضح أخطر خطط الاستعمار الإمبريالي الجديد، وأن تدمرها، عندما أسقطت حلف بغداد ومشروع إيزنهاور وغيرهما من خطط ومشاريع، تجسمت فيها بأبخس الصور محاولات أعداء الشعوب والحرية والتقدم والسلام أن يوقفوا حركة التاريخ التقدمية بزعم مقاومة الشيوعية، وتحت شعار الدفاع عن عالم يسمونه حراً، وهو بقيمه ونظمه ومسالكه وأخلاقياته أخطر تحد للحرية، وأبشع عدوان عليها.

٢ - أن تنهي المغامرات الاستعمارية المسلحة، وأن تفتح عهداً جديداً في تاريخ كفاح الشعوب المناضلة من أجل التحرر والتقدم، عندما تحطمت على صخرة الصمود الثوري العربي حملة العدوان الثلاثي، فجاء النصر في بور سعيد نقطة فاصلة في تاريخ حركات التحرر، يؤكد أن تلك الشعوب قادرة على الصمود للإمبريالية، وعلى هزيمتها، وعلى إحراز النصر ساحقاً ضد قواها... ولم تعد الشعوب الصغيرة وحيدة في مواجهة الطغاة الكبار، بل إن الموقف انقلب رأساً على عقب، حيث وجد الذين تجمعوا ضد الثورة العربية، ومن أجل العدوان عليها، أنهم في عزلة عن الضمير العالمي التقدمي كله، وفي موقع التصادم مع قواه الجماهيرية جميعها.

٣ - أن تسهم في تدعيم حركات التحرر ونضال الشعوب، أينما كانت، من أنحاء العالم، إسهاماً مشرفاً يدرك أن الحرية في جميع أنحاء العالم لا تتجزأ، وأن جبهة مكافحة الاستعمار والإمبريالية يجب أن تتدعم.

ثانياً: الثورة العربية في مجال الحفاظ على السلام العالمي تمكنت من:

١ ـ أن تؤكد أن السلام لا يعني الاستسلام، وأن النضال الثوري والحروب التحررية، إنما هي تأكيد للعدل كأساس للسلام، فتمكنت أن تسحب من بين يدي أعداء حقوق الشعوب وحريتها شعار السلام الذي يريدونه، تأكيداً لأمر واقع قائم على العدوان على تلك الحقوق، وعلى هدر حريتها، لتؤكد أن الإيمان بالسلام إنما يصدر عن إيمان عميق بالحياة، وعن تمسك عنيد بقيمها، وعن وعي عميق لكون السلام هو الضمان الأكيد لقدرة الإنسان والشعوب على تحقيق النصر في معركة الحياة بالحرية والتقدم.

٢ ـ أن تسهم في جميع المعارك التي خاضتها الشعوب والدول المحبة للسلام، تدعيماً له، وتثبيتاً لأركانه، فشاركت في الجهود الإنسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية، والمتجهة إلى نزع السلاح، وأسهمت في الجهود الثورية المكرسة لهزيمة أعداء السلام وأنصار الحروب.

ثالثاً: الثورة العربية في مجال التعاون الدولي تمكنت من أن تحدد:

١ ـ أن الثورة والتعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم، هو امتداد طبيعي ضد الاستعمار... وضد الاستغلال، وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام، توفيراً للجو الأمثل اللازم لتحرر الشعوب وتقدمها وتطورها.

٢ ـ أن توضح أن الرخاء لا يتجزأ، وأن التعاون الدولي من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمي... وأن السلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً، وأن السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوية السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف... وأن السلام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي بعد الخطر الأول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مدمرة مفاجئة.

كما أن التعاون الدولي من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد في تطور سلمي يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلاً من سموم الكراهية... وأن التعاون الدولي من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الإنساني الذي يشترك فيه المسؤولون وغير المسؤولين عن العصر الاستعماري... وأن التعاون الدولي يمتد على

جبهة عريضة تحاول الثورة العربية أن تتحرك عليها... وأنه يشمل فتح الأسرار العلمية للجميع، فإن احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية... وأن يشمل الدعوة إلى توجيه الذرة إلى السلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطور، وتضيء جوانب التخلف المظلم... وأنه يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التي توجه إلى صنع الأسلحة الذرية لتخدم الحياة بدلاً من أن ترصد لها وتتربص بها... وأنه يشمل الدعوة إلى مواجهة التكتلات الانتصارية الدولية، بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم.

رابعاً: الثورة العربية في مجال رفض السيطرة أو التسلط القوميين، بجميع صورهما وأشكالهما، ومهما كانت المبررات العقائدية أو الحركية التي تساق في تبريرهما، تمكنت من:

١ ـ أن تقدم حلاً جذرياً جديداً في عقائديته، وفي مضمونه، وفي منهاجه: يسقط الحل الاستغلالي الإقطاعي أو الرأسمالي بعقائديته ومضامينه ومناهجه، وتخطّي الحل الشيوعي في هذه الأبعاد كلها.

٢ ـ أن تسقط بذلك الحل الإحراج الثنائي العقائدي أو الحركي الذي كان يساق في معرض تفسير أو تبرير السيطرة أو التسلط القوميين، سواء أكان ذلك تحت شعار الاستعمار في تحضير الأمم أو تحت شعارات الأممية البروليتاريا، وما نتج عنهما من دعوات تنكر القومية وتتنكر لسنة النزاع القومي.

٣ ـ أن تحقق من هذا الموقع الإيجابي الجوابي إحدى معاني التعاون الفعال في مكافحة الاستعمار والإمبريالية والرجعية، وفي دفع حركة انتصار الاشتراكية الديمقراطية على الصعيد العالمي.

٤ ـ أن تسهم إسهاماً زائداً في مؤتمر باندونغ وما تلاه من مؤتمرات آسيوية وأفريقية، أرست معالم سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. فلقد تكلمت فيها الثورة العربية مع غيرها من دول آسيا وأفريقيا اللغة نفسها التي تتكلم بها أمام الكبار الأقوياء في الأمم المتحدة، وفي غيرها من المحافل والندوات الدولية.

يكفي الثورة العربية وقواها المناضلة، على صعيد الوطن كله، دافعاً للتمسك العنيد بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وحافزاً على الدفاع المتواصل عن العالم الثالث الذي نبعت منه، هذه السياسة، وتجسمت في مسالك ثوراته... أن تجد

أن هذه السياسة، وما تجسمه من مبادئ وقيم، وما يتجسم فيها من مواقف ومسالك، قد فرضت نفسها وأكدت جدواها على نطاق عالمي، فارتفعت رايتها اليوم، راية رسمية، على كثير من دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل في أوروبا ذاتها، وراية جماهيرية تعبر بصورة نامية عن الضمير الإنساني التقدمي للجماهير في كافة أنحاء العالم... وأن تكون بهذه السياسة أيضاً قد شقت طريقاً ثالثاً في الأمم المتحدة وخارجها، دفاعاً عن المبادئ الإنسانية السامية الواردة في ميثاق هذه الهيئة التي أسهمت أمتنا العربية مع غيرها من الأمم في كتابة كثير من فقراته بدمائها.

(١١)

إن أمتنا العربية... ممثلة في وحدة قواها العاملة على نطاق الوطن الكبير كله... تملك من إيمانها بالله وبالإنسان، ومن ثقتها بنفسها، ما يمكّنها من فرض إرادتها على الحياة... وتدرك أن شعور الأمة - والفرد في أمته - أن لهما رسالة في الحياة يؤديانها، هو وازع إنساني وقومي خلاق يعطي الحياة أسمى مضامينها، ويزوّد الأمم الأفراد في أممهم بأكبر القدرات الروحية اللازمة لفرض إرادتهم على الحياة. وهي تعي أن العلم كعقلية وأسلوب ومنجزات وتكتيك هو سبيل الإنسان الوحيد إلى المعرفة التي تمكّنه من التحكم في ثروات الطبيعة وطاقاتها، ليضعها في خدمة حياته، والتي تزوّده فوق ذلك بأمضى الأسلحة اللازمة لفرض إرادته على مصيره في هذه الحياة.

إن أمتنا العربية، ممثلة في وحدة قواها العاملة على نطاق الوطن الكبير كله، وهي مسلحة عقلياً ونفسياً بذلك الإيمان، وتلك الثقة، وبذلك الإدراك، وهذا الوعي، قد عبّأت منها الإرادة، وقد عقدت فيها العزم، على أن تعيد بالثورة العربية المتواصلة الواحدة صنع الحياة على الأرض كلها، لتصوغها من جديد تحقيقاً لأمانيها القومية وأداء لرسالتها الحضارية؛ وعلى أن تسهم بالنموذج والدعوة والتعاون المتبادل الشامل، مع جميع الأمم والشعوب، ممثلة في قواها العاملة، في إعادة صنع الحياة على الأرض كلها: لصياغتها من جديد تحقيقاً للأماني القومية لجميع هذه الأمم والشعوب، وتمكيناً لها من أداء رسالتها الحضارية؛ وعلى أن تواصل المسيرة الثورية الحضارية، جيلاً بعد جيل، حتى يتحقق على الأرض العربية الوحدة، بل على الأرض كلها ارتفاع أعلام الحرية والمساواة والكفاية والعدل، واستقرار قيم المحبة والخير والجمال، على قاعدة صلبة من الإخاء الإنساني - الفردي والقومي - وفي ظلال السلام العالمي.

الملحق الرقم (٣)

تقرير مفوض القيادة
للمؤتمر القومي الأول

إخوة النضال

في ديسمبر من عام ١٩٦٥ تشرفت بأن فوَّضني قائدنا المناضل الرئيس جمال عبد الناصر وحمّلني مسؤولية إعداد وبناء تنظيم الطليعة العربية لتكون أداة ثورية تُحرِّك نضالنا لتحقيق أهداف الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ولقد كان هذا التشريف المتوَّج بالإيمان العميق بحتمية التنظيم القومي الواحد هو الدافع والمحرِّك لنضالنا لتحمل هذه المسؤولية الضخمة وللتفاني وبذل العرق والدم حتى يقوم هذا التنظيم أو أموت دونه.

وبتوفيق من عند الله سبحانه استطعنا بتوجيه قائدنا المناضل وبمعاونة وجهد رفاق على طريق النضال أن نبني نواة هذا التنظيم من القيادات الطليعية الشعبية ولم تكن عملية اكتشاف القواعد التنظيمية عملية سهلة بل لعلها كانت أشق وأصعب خطوة في أول مراحل الطريق.

إخوة النضال

واليوم وفي هذا الاجتماع التاريخي الذي كنا جميعاً نتوق إليه كعلامة ودليل على انقضاء مرحلة من مراحل بناء التنظيم وكتعبير عملي عن قومية العمل تخطيطاً وتنفيذاً

وتحملاً للمسؤولية ومع بداية عمل هذه اللجنة أتشرف بأن أعرض لكم التقرير العام لمفوض القيادة لدور الانعقاد الأول للجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية.

ويتضمن هذا التقرير خمسة فصول:

الفصل الأول: المقدمة

الفصل الثاني: المجال التنظيمي

الفصل الثالث: المجال الفكري

الفصل الرابع: المجال السياسي

الفصل الخامس: تقييمات الفروع

الفصل الأول: المقدمة

وتستعرض بشكل عام ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى ـ من ديسمبر ١٩٦٥ حتى يونيو ١٩٦٧

المرحلة الثانية ـ من يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية ١٩٦٨

المرحلة الثالثة ـ من بداية ١٩٦٩ وحتى هذا التاريخ

المرحلة الأولى: من ديسمبر ١٩٦٥ حتى يونيو ١٩٦٧

كان بديهياً أن يسبق قرار التفويض في ديسمبر ١٩٦٥ دراسة عميقة تشمل الواقع العربي كله سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقد عزز هذه الدراسة بل كان من ركائزها الخبرة التي اكتسبتها ثورة ٢٣ يوليو العربية والتي أتاحت للشعب العربي أن يعرف نفسه بنفسه ويختبر قدراته النضالية من خلال العمل الثوري في مواجهة تحديات الاستعمار والرجعية وقوى الانتهازية السياسية.

وكان بديهياً أيضاً أن يبدأ العمل في البناء من قاعدة التنظيم في ج.ع. م بأسلوب سرّي ولكن من خلال إطار سياسي كبير وعلني وعلى هذين الأساسين وضعت خطة العمل في مرحلته الأولى وتحددت أمانة الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي كواجهة سياسية ثانية تغطي الحركة السرية وتغذيها، واتخذ تحرك أمانة الشؤون العربية مساراً تكتيكياً بتفادي الاصطدام المباشر مع القوى المناوئة ولا سيَّما الحركيين

والشيوعيين والبعثيين وفي نفس الوقت وجه النشاط التنظيمي بتركيز كثيف لاستقطاب العناصر ذات النقاء والطهر الثوري ممن لم ينخرطوا في تلك الأحزاب من قبل أو ممن سبق لهم المشاركة فيها بينما حافظوا على نقائهم وطهرهم فأحجموا عن المضي في الطريق بعد أن كشفوا قصور هذه الأحزاب عن إدراك آمال الأمة هدفاً وأسلوباً.

وقد تركز هذا النشاط التنظيمي المخطط في المجالات التالية:

١ ـ التجمعات والعناصر الثورية المبعثرة في الوطن العربي والتي لم تكن لها قدرة على الخروج من أرضها للتلاحم على الصعيد القومي بسبب إحاطة السلطات الرجعية بها ومنعها من الحركة.

٢ ـ التشكيلات والتجمعات العربية العمالية والمهنية.

٣ ـ الطلاب العرب الذين يفدون للدراسة في ج.ع. م...

ولقد كان للجهد الشاق الذي بذله أخوة النضال في جهاز مفوضية القيادة أثرٌ كبيرٌ في اكتشاف الأنوية التنظيمية الأولى، كما كان لصلابة وقدرة هذه الأنوية وما بذلته من جهود تنظيمية الفضل الأكبر في تحقيق الانتشار التنظيمي وإنجاز الخطوات الأولى من مرحلة النشأة والتكوين في بناء تنظيمنا الطليعي.

وبحكم أن انطلاقتنا التنظيمية الأولى كانت في إطار غطاء علني فإن الجهد الذي بذل في النشاط العلني في أمانة الشؤون العربية استنفد منا طاقة كبيرة غير أن هذا لم يكن يتناقض مع الحركة السرية لبناء التنظيم بل العكس فقد كانت محصلته في النهاية لصالح التنظيم على صورتين:

الأولى: أننا استطعنا تطويع إمكانيات الاتحاد الاشتراكي العربي لصالح حركة بناء الطليعة العربية.

الثانية: أن نشاطنا العلني كان له الأثر الكبير في دفع التيار القومي وتطوير القواعد الشعبية المصرية والتأثير فيها قومياً من داخل تنظيمها السياسي المحلي وفي وحداته المختلفة.

وقد تمكنا في إطار أمانة الشؤون العربية من اللقاء وإيجاد الصلة بيننا وبين النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الوطن العربي، الأمر الذي مكّن إلى حد كبير من تحقيق بعض الأهداف التنظيمية؛ ولعل من المهم جداً أننا حققنا نجاحاً في توجيه

الحركة العامة لهذه النقابات والاتحادات في الاتجاه القومي السليم رغم أنها تضم في قياداتها قوى تقليدية ورجعية وقوى سياسية متنافرة ومشبوهة، وما زالت هذه الاتحادات العربية في تواصل معنا تتلقى منا التوجيه والمشورة.

كما تمكنا في أمانة الشؤون العربية بالنسبة لقطاع الطلاب الدارسين في ج. ع. م من خلق تيار سياسي قومي قوي حكم هذا المجال من خلال إقامة المعسكرات الصيفية والشتوية التي كانت تضم أعداداً كبيرة من الوافدين في مختلف أجزاء الوطن العربي، ومن خلال تنظيم المحاضرات والندوات بنادي الطلاب العرب فكانت هذه التجمعات مجالاً خصباً لتحرك مناضلينا من الطلاب في استقطاب العناصر الصالحة وفي فتح الحوار معها وفي التدرب على الحركة المنظمة المرسومة، خاصة وأن هذه التجمعات كانت تضم قوى سياسية مضادة لها مخططاتها وتنظيماتها وحركتها، كما استفادت أيضاً طلائعنا المناضلة في قطاع الطلاب من إمكانيات وزارة التعليم العالي في المنح الدراسية واستثناءات التنسيق وذلك بتوجيه من أمانة الشؤون العربية.

ولقد أولينا قطاع الطلاب من مناضلينا الوافدين للدراسة اهتماماً تنظيمياً خاصاً مستفيدين من ظروف تواجدهم بضع سنين قريبين من مفوضية القيادة فوضعت لهم خطة ضمن هذه المرحلة ليتلقوا فيها المزيد من التدريب والإعداد التنظيمي حتى يصبحوا قدرات تنظيمية نامية عند عودتهم إلى قواعد التنظيم في فروعهم التابعين إليها.

والواقع أن تجربة الحركة التنظيمية في قطاع الطلاب كانت تجربة كبيرة أغنت التنظيم بتجارب مستفادة ذات صلة كبرى، ومهما يكن من أمر بعض المشاكل التي ظهرت في قطاع الطلاب والتي ارتبطت بنزعات ذاتية فردية في بعض المناضلين فإن معطيات الحركة والتدريب معهم أثبتت أن غالبية هذا الشباب طاقة طليعية نامية، وسوف تغذي بصفة مستمرة القواعد التنظيمية في الفروع المختلفة بالوعي والجهد اللذين يحتاجهما التنظيم.

المرحلة الثانية: من النكسة حتى آخر ١٩٦٨

إن تلك المرحلة بما شابها من ألم وما صاحبها من إصرار عنيد على الصمود اقتضت التعجيل والإسراع في تنفيذ بعض جوانب الخطة العامة لبناء التنظيم وكانت هذه ضرورة فرضتها حتمية التفاعل مع ظروف النكسة واحتياجات النضال في تلك المرحلة الخطرة من مراحل الثورة العربية.

فقد اقتضى الأمر انطلاقة جديدة بكوادرنا الملتزمة على النحو التالي:

أولاً: البدء فوراً بإعداد وتدريب المناضلين من خلال معهد الإعداد التنظيمي على أساس:

١ - التربية التنظيمية للفرد.

٢ - التربية النضالية وتشمل التدريب العسكري.

٣ - الإعداد الفكري.

ثانياً: سرعة خلق أداة تثقيف وتواصل فكري تربط المناضلين في الساحة العربية كلها مع القيادة من خلال:

١ - برنامج معهد على الهواء.

٢ - برنامج حوار مع مستمع.

ثالثاً: سرعة الانتهاء من إعداد مشروع الميثاق.

وفي مجال تطبيقات هذه الخطة صادفتنا ظروف كثيرة صعبة غير أنه بفضل إيمان الطلائع واعتمادهم على قوى التنظيم الذاتية التي هي ولا شك الأساس الأول الصلب في بناء التنظيم النضالي وذلك حسب توجيه وتأكيد قائدنا المناضل عبد الناصر بأن التنظيم الثوري الذي يمكن أن يقدم التضحية هو الذي يعتمد على طاقة مناضليه وإمكانياتهم الذاتية، ولكن التنظيم الإداري أو الوظيفي وهو الذي يعتمد على إمكانيات السلطة وتسهيلاتها فلا يتحرك العاملون فيه إلا بالرواتب وبالحوافز ومن هنا لن يستطيعوا أن يقدموا أية تضحية.

لقد قدمت السلطة في ج. ع. م قدراً لا بأس به من المعونة منذ أن بدأ التنظيم، وكانت مفوضية القيادة تطمع وتطالب بالمزيد غير أن ظروف النكسة وتوجيه القائد قد حدَّ من هذا الطلب، فاقتصرت المعونة على القدر الذي كنا نتقاضاه قبل النكسة ونحن نمارس حالياً النشاط التنظيمي بهذه الإمكانيات المحدودة.

والحق يا أخوة النضال أن هذه التجربة - أي تجربة الاعتماد على إمكانياتنا الذاتية - قد أثبتت لنا أن كثيراً من المسائل التي كنا نتصور أنها لا يمكن أن تكون إلا بمزيد من الإنفاق قد تم إنجازها بالقدر اليسير المتوفر، والأمر غالباً ما يحتاج إلى مزيد من التفكير والتصرف فضلاً عن التضحية والتصميم وهذه خبرة كبيرة هي في مضمونها

خبرات وقدرات نضالية نكتسبها وهي سند للطليعة العربية في مسيرتها الطويلة على طريق أهدافها.

وفي تطبيقات هذه الخطة تمَّت إقامة دورة تدريب على العمل النضالي ذي الطابع العسكري كما أقيمت دورتان تدريبيتان لمعهد الإعداد التنظيمي:

الأولى في ١/ ٢/ ١٩٦٨م.

والثانية في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٨م.

واستوعبت الدورتان عدداً (٥٣) من مختلف فروع التنظيم.

وأود أن أشير إلى صعوبة خاصة بالنسبة للدورات تحدُّ، لا من استمرارها ولكن، من الإكثار منها، وهذه الصعوبة تكمن في الظروف السياسية المحيطة بالمناضلين في الفروع أو في ظروف المناضلين أنفسهم وإمكانية حضورهم في فترات محددة وهي فترات إقامة الدورات، فضلاً عن أن السفر إلى القاهرة بالذات يلقى منه بعض المناضلين كثيراً من الصعوبات نظراً للظروف السياسية الحالية بصفة عامة.

وبالنسبة لخلق أداة التواصل الفكري المستمر فقد بدأ البث في معهد على الهواء من خلال الإذاعة، كما بدأ حوار مع مستمع ، وأغلب ما تشير إليه تقارير الفروع يعكس فائدة تنظيمية مباشرة من الاستماع.

وبالنسبة لمشروع الميثاق فقد تم تنفيذ الجانب الذي اختص به من الخطة وبدأت الدراسات توزع على القواعد مع بداية عام ١٩٦٩.

المرحلة الثالثة: من بداية ١٩٦٩ حتى تاريخ انعقاد اللجنة القومية

بدأت هذه المرحلة في واقع الأمر من أواخر عام ١٩٦٨ بإعادة تنظيم جهاز مفوضية القيادة وإعادة توزيع العمل في ضوء التجربة الماضية كلها منذ أن بدأ التنظيم، وأود أن أشير هنا إلى أن انتقال موقع عملنا إلى مكتب القائد للشؤون العربية برئاسة الجمهورية قد خفف عنا عبئاً كثيراً كنا نعانيه خلال العمل بأمانة الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي حيث كانت الحاجة دائماً إلى مزيد من المناضلين المتفرغين حتى يمكن أن ننهض بالعمل على المستويين العلني والسري ولكن الآن أصبحنا كلنا متفرغين تماماً لهذا العمل التنظيمي السري، ذلك كما أراده قائدنا المناضل عبد الناصر، الأمر الذي جعلنا غير ميالين إلى مزيد من العاملين في مفوضية القيادة في صورة التفرغ الكامل من

فرع الطليعة العربية في ج.ع. م ونحن نرى من موقعنا هذا ضرورة أن تستعين مفوضية القيادة بالكفاءات القادرة من مناضلي الطليعة العربية في كافة الفروع والذين تمكنهم ظروفهم الشخصية وتحقيقاً لمبدأ قومية التفرغ في مفوضية القيادة وقد بدأنا فعلاً أول خطوة في ذلك.

وبعد إعادة تشكيل جهاز مفوضية القيادة شرعنا في تقييم العمل التنظيمي كله في مجالات نشاطاته الثلاثة منذ أن قام التنظيم وأستطيع أن أوجز هنا في هذه المقدمة بعض الملامح التي عكسها التقييم، مما سوف نتناوله بالدراسة مفصلاً في الأجزاء الأخرى لهذا التقرير:

أولاً: أمكن تحقيق معظم أهداف المرحلة الأولى من مراحل النمو التنظيمي في بعض الفروع، وقصَّرت إمكانياتنا عن تحقيقها في بعض الفروع الأخرى:

١ ـ فقد تحقق نمو متوازن إلى حد ما في فروع العراق ـ اليمن شمالاً وجنوباً ـ الخليج ـ لبنان.

٢ ـ كما تحقق نمو تدريجي غير متكامل التوازن في فروع فلسطين ـ الأردن ـ السودان ـ ليبيا.

٣ ـ كما أمكن تأسيس أنوية في يوغوسلافيا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ إنجلترا.

٤ ـ عجزنا عن الانتشار في المغرب ـ تونس ـ الجزائر بصورة مُرضية.

ثانياً: أمكن إعداد ونقل كثير من القيادات التنظيمية ولكن اعترضت نشاطَها بعضُ الصعوبات التي عكست آثارها على نفسية مناضلي التنظيم؛ وتتمثل هذه الصعوبات في:

١ ـ الآثار النفسية لنكسة يونيو (حزيران) العسكرية.

٢ ـ الأثر الذي خلفته المحاكمات التي أجريت في ج.ع. م وكشفت عن قصور وانحراف بعض القيادات والأجهزة.

٣ ـ النشاط الدعائي للقوى المضادة والرجعية والحزبية في إبراز السلبيات في ج.ع. م مستهدفة كل ما يسيء إلى القيادة الثورية في القاهرة.

وقد عمق من آثار هذه الصعوبات في نفسية وحركة مناضلي التنظيم ما يلي:

١ ـ ركود حركة الاتصال بين مفوضية القيادة وبين الفروع لعدم سهولة تحرك مندوبي القيادة (من المصريين) في الأقطار الأخرى.

٢ ـ عدم استجابة بعض مؤسسات ج.ع. م الموجودة في الأقطار العربية لتحركات أعضاء التنظيم محلياً لقصور الوعي السياسي للعاملين في هذه المؤسسات.

٣ ـ استقطاب العمل الفدائي لجماهير عريضة من شباب الأمة العربية بعد النكسة حيث رأى هذا الشباب أن العمل الفدائي (مهما كانت فرقه وتنظيماته السياسية) هو السبيل الوحيد إلى استعادة نموذج البطل العربي الذي تحطم في نكسة حزيران ١٩٦٧.

وبعد هذه المقدمة ـ أيها المناضلون ـ أشرع في عرض تقييم عام متكامل لنشاط طليعتنا في مجالاتها الثلاثة... ولعل هذا التقييم يعطي لنا صورة علمية واضحة عن السلبيات والإيجابيات وعن أسباب ودرجات القصور أو الضعف في الحركة التنظيمية ككل، ولعله أيضاً يبرز خطوطاً رئيسية يتحتم الأخذ بها في وضع خطة المرحلة القادمة والتي هي المسؤولية الأولى لهذه اللجنة القومية.

الفصل الثاني: المجال التنظيمي
(تقييم عام)

من الواضح أن هذا التقييم العام لم يكن دراسة مفصلة بصدد كل الموضوعات التي ترد في تقارير مفوضية القيادة عن الفروع كل على حدة، ولم يقدم التحليلات المفصلة لأسبابها وعواملها جميعاً كما أنه لم يرسم الحلول لكل هذه القضايا مجتمعة، ولكن هذا التقييم هو رسم إجمالي للصورة العامة لواقع التنظيم في المرحلة الماضية من خلال عملية التقييم الشاملة هذه التي وضعت التنظيم وجهاً لوجه أمام صورته العامة.

وفي هذا التقرير العام نحدد أبرز القضايا الرئيسية التي تشكل في هذه المرحلة أهم نواحي النقص التي تجابه العمل التنظيمي وأكثرها إلحاحاً وذلك على ضوء نتائج ودلالات الدراسة الخاصة بالفروع وتحليلها لأوضاع الوطن العربي وتطوراته من جهة وعلى ضوء مرحلة النمو التي يمر بها التنظيم وإمكانياته من جهة ثانية.

شمل التقييم العام:

ـ التنظيم في بنائه الداخلي.

- التنظيم في حركته الجماهيرية.

ففي نطاق البناء الداخلي للتنظيم تناول التقييم العام:

- تقييم الفكر التنظيمي من خلال النظرية التي يجب أن يمتلكها التنظيم في بناء التنظيم الثوري وحركته (الميثاق - النظام الداخلي - أساليب النضال الثوري نظرياً وعملياً - نظرية الطليعة في التنظيم - التطبيق العملي لنظرية الطليعة في التنظيم).
- قضية التثقيف التنظيمي الداخلي للمناضلين.
- شكل تركيب وبناء الهيكل التنظيمي وتمدده ودلالاته التنظيمية.
- تقييم مناضلي التنظيم من حيث خبرتهم وعطاؤهم التنظيمي.
- قضية قلة الكوادر القيادية في التنظيم.
- إعداد الكوادر.
- الأمراض التي تنتاب التنظيم وبرنامج منهج مقترح لعلاجها.

أضواء على ظواهر خاطئة

نؤكد أمام الدراسة التحليلية للتطورات النضالية والفكرية لمسار حركة الثورة العربية وللمهمات التي تطرحها من جهة وأمام وضع حركة النضال القومي العربي من جهة ثانية حقيقة هامة: هي أن تنظيمنا رغم نواحي النقص العديدة القائمة في واقع عمله هو الأداة المؤهلة علمياً وتاريخياً لممارسة الدور الرئيسي في معركة النضال القومي وأنه مطلوب من التنظيم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يبادر إلى التصدي لهذه المهمة التاريخية...

ولكي يستطيع التنظيم أن يرتفع بسرعة وثبات إلى مستوى أداة التصحيح النضالية لا بد وأن نقف لنحدد ما هي أبرز نواحي النقص القائمة في واقع عملنا التنظيمي؟ وماهي أبرز نقاط الضعف التي يجب أن نتخطاها لكي تتقدم تقدماً مستمراً متجهاً نحو الصورة المطلوبة؛ وبمعنى آخر لا بد من أن يقوم التنظيم بعمليتين أساسيتين متكاملتين: عملية تقييم وعملية تخطيط.

عملية تقييم: يقف فيها التنظيم أمام الصورة الراهنة لواقع عملنا وقفة تقييم شامل تكون على المنطق الواقعي.

عملية تحديد وتخطيط: يحدد فيها موقف التنظيم على ضوء عملية التقييم من جهة وممكناتها التنظيمية من جهة ثانية وأوضاع المعركة من جهة ثالثة، ثم ما هي نقاط التحول الأساسية المطلوبة التي تشكل المهمات الرئيسية والتي يجب أن يتوجه إليها التنظيم بكل قواه في هذه المرحلة.

منهج التقييم: إن عملية تقييم واقع التنظيم ثم تحديد أبرز نواحي النقص فيه يجب أن تستند إلى جملة من القواعد الهامة لتشكل قاعدة التفكير النقدي المسؤول، وهذه القاعدة في التفكير لا يمكن أن تتحول إلى مجابهة بناءة مسؤولة لمشاكل العمل التنظيمي ونواحي النقص فيه إلا إذا أرسيت على منهج علمي في التفكير والتقييم لا يسلب التفكير النقدي حرارته من جهة كما لا يحوله إلى تفكير نظري خيالي أو إلى تذمر لا مسؤول من جهة ثانية.

إن العمل التنظيمي يخضع لعملية تقييم يومية متواصلة يمارسها المناضلون من خلال عملهم المباشر ، لذلك نعتقد أن الكيفية التي تتم بها عملية التقييم والتفكير ثم اقتراح حلول المعالجة هي مسألة ذات أهمية قصوى وأنه قد آن الوقت لأن نضع أسلوب التفكير العلمي المنظم لهذه المسألة ولأن توجد العقلية السليمة في مجابهتها.

ولهذا يصبح من الضروري - قبل أن ننطلق إلى تحديد أبرز نواحي النقص التي تجابه عملنا وأبرز المهمات التنظيمية التي يجب أن نتوجه نحوها - أن نقف وقفة مطولة عند عدد من الظواهر الخاطئة التي ترافق أسلوب بعض المناضلين في تقييم عمل التنظيم وتحديد المشاكل واقتراح الحلول لكي نصل من خلال ذلك إلى تحديد عدد من القواعد الهامة في التفكير والتقييم.

فمن الظواهر الخاطئة التي ترافق أسلوب بعض المناضلين في التفكير والتقييم يهمنا أن نشير هنا إلى هدفين أساسيين:

١ - أسلوب في التقييم يعتمد على المقارنة بالصورة النظرية المثلى لما يجب أن يكون فعلاً واقع حركة التنظيم وإمكانياته:

والمقصود هنا هو ظاهرة الفهم الخاطئ لمسألة (الصورة النموذجية النظرية للعمل التنظيمي الثوري وهي التي كان التنظيم وما زال يؤكدها باستمرار وهي أن وجود صورة نموذجية واضحة في أذهاننا للعمل التنظيمي الثوري بشكله المتكامل مسألة أساسية يجب ألا تصيبها الفوضى وأن تبعث في يوميات العمل وتفاصيله.

لقد انطلق التنظيم في العمل من إدانة للتجارب الحزبية العربية في المشرق والمغرب العربي ومن الحكم عليها بالفشل وبعدم ارتفاعها إلى المستوى العقائدي الثوري الذي تتطلبه معركة المصير العربي ومن هذا المنطلق حاول التنظيم أن يرسم صورة للعمل التنظيمي الثوري التي يجب أن تقوم بالمقابل، لذلك فإن التزام هذه الصورة التي رسمها وعدم التنازل عنها هو في الواقع التزام لأحد الدوافع الرئيسية لقيام التنظيم.

كذلك فإن حضور الصورة النظرية السليمة للعمل التنظيمي الثوري في ذهنية التنظيم عامة وفي ذهنية كل مناضل مسألة أساسية هامة وذلك لكي تكون هذه الصورة هي المقياس الذي يقيس كل مرحلة مدى تقدم حركة التنظيم والذي يستطيع التنظيم من خلاله أن يحدد مدى بعد أو قرب الحركة التنظيمية من الصورة الثورية الصحيحة التي يجب أن تمثلها.

كذلك يجب أن تكون هذه الصورة النظرية السليمة حاضرة وواضحة في أذهاننا لكي تكون بمثابة الحافز الذي يدفع التنظيم ومجموع مناضليه باستمرار نحو مزيد من العمل الثوري للاقتراب من الصورة المتكاملة. وإن انتفاء وجود هذه الصورة النظرية الثورية أو غيابها في تفاصيل العمل اليومي سيؤديان إلى افتقاد هذا المقياس الثوري الأساسي وهذا الحافز الثوري الهام.

لكل هذا فإن مسألة وجود الصورة النظرية الثورية للعمل التنظيمي ثم الحضور الدائم لهذه الصورة في أذهاننا هي مسألة أساسية لا يجوز أن نقلل من قيمتها أو أن نتجاهلها مهما كانت الأسباب، ولكن بعد هذا التوضيح وجنباً إلى جنب مع تأكيد أهمية وجود وحضور هذه الصورة النظرية، يجب أن نؤكد أهمية وجود وحضور الفهم المدرك العلمي الواقعي لمسألة (الصورة النظرية الثورية للعمل التنظيمي)؟

إن القاعدة العامة الأساسية التي تحدد نظرية الصورة المثالية للعمل التنظيمي هي أن العمل التنظيمي الثوري هو عملية نمو وهو عملية تكامل وعملية تقدم مستمر ومتواصل والصورة النظرية النموذجية للعمل التنظيمي مسألة لا تخلق فجأة ولا تتوفر بين يوم وليلة. ومن الواضح أنه في كل مرحلة تنظيمية تكون هناك مسافة بين واقع العمل التنظيمي وبين الصورة النظرية المثلى. والاقتراب من وضع التطابق بين الصورة القائمة والصورة النظرية النموذجية ليس إلا التقدم في اجتياز المسافة الكائنة بينها في

كافة ميادين ومجالات العمل واجتياز هذه المسافة لا يمكن أن يتخذ شكل قفزة خيالية وإنما هو عملية نمو وتكامل من خلال التقدم المستمر نحو الصورة النظرية القائمة في أذهاننا لواقع العمل التنظيمي ومن خلال التقدم في تلافي الثغرات وحذف الأخطاء وسدّ نواحي النقص ومن خلال الممارسة وما تخلق من ممكنات جديدة ومن خلال العمل الجدي للارتقاء باستمرار بواقع التنظيم وتقليص المسافة الكائنة بين الصورة القائمة وبين النموذج وعلى هذا الأساس فإن الفكرة التي أكدها التنظيم دوماً بأنه قد جاء ليمثل نموذجاً جديداً في العمل التنظيمي لا تنفي هذه القاعدة ولا تعني أن التنظيم منذ قيامه يجب أن يكون قد وصل إلى مرحلة التطابق مع الصورة النموذجية الثورية للعمل التنظيمي، وعلى هذا فنحن في كل فترة مطالبون بأن نسأل:

هل يمثل التنظيم في عقليته ووعيه وتربيته التنظيمية وأساليبه روحاً جديدة تمكنه من الارتفاع باستمرار نحو مستوى الصورة التي رسمها؟

وهل نجح التنظيم في غرس تلك العقلية التي لا ترضى بالجمود وتطالب بالتقدم المستمر نحو الصورة المتكاملة؟

ثم هل تجسدت تلك الروح وهذه العقلية بخطوات تقدم ملموسة؟

هذه هي القاعدة العامة التي تحدد نظرية وفهم التنظيم لمسألة الصورة النموذجية للعمل التنظيمي، وهذا هو الفهم العلمي المدرك الذي يجب أن يرافق تفكيرنا بهذه المسألة أو تقييمنا لواقع الحركة التنظيمية ويجنبنا الوقوع في الفهم المثالي التجريدي للعمل التنظيمي إلا أن القاعدة العامة لا تستطيع أن تزودنا بالمقاييس العملية التي تخرج هذه النظرية من حيِّز العموميات وتمنع تحولها إلى عملية تسرير يبرر بها كل منا أي وضع يكون عليه التنظيم.

وللخروج من هذا المحظور التنظيمي نحن مطالبون بأن نحدد المعاني والخطوط العملية التالية:

١ ـ تحديد الخطوط المرحلية التي يجب أن ترافق تفكيرنا في واقع العمل التنظيمي ونواحي النقص فيه سواء على صعيد التقييم أو على صعيد المعالجة والحلول.

فهناك صورة نظرية للعمل التنظيمي الثوري وأي تقييم لواقع التنظيم لا بد أن نجريه من خلال المقارنة بهذه الصورة النظرية إلا أنه لا بد أن نعي أن هذا التقييم يفيد فقط في تحديد المكان الذي يقف فيه التنظيم بالنسبة لهذه الصورة ومدى بعده أو قربه منها.

ولكن ما دمنا نفهم أن قضية الوصول إلى الصورة النظرية النموذجية، هي عملية نمو متكامل لا عملية خلق عشوائي، فيكفي أن نضع أمامنا الصورة النظرية النموذجية ونحاكم التنظيم من خلالها من بعيد ونطالبه بامتلاك هذه الصورة دفعة واحدة.

لذلك فبعد أي عملية تقييم نحدد فيها كافة نواحي النقص القائمة في واقع الحركة التنظيمية قياساً إلى الصورة المتكاملة لا بد أن نقوم بعملية أخرى، عملية انتخاب نقف لنحدد فيها من بين المشاكل العديدة التي تواجه عملنا، ما هي أبرز نواحي النقص التي تشكل أهم القضايا الرئيسية التي تواجه التحرك التنظيمي في هذه المرحلة، ففي كل مرحلة من مراحل نمو التنظيم يكون هناك عدد من نواحي النقص الرئيسية التي تفوق في أهميتها غيرها وذلك تأسيساً على واقع الحركة التنظيمية من جهة ومتطلباتها من جهة أخرى. وعملية الانتخاب هذه تضع أمامنا في كل مرحلة عدداً من القضايا البارزة تكون بمثابة المهمات الأساسية التي يجب أن يتوجه نحوها التنظيم بشكل رئيسي. وإذا كان تقييم عمل التنظيم من خلال المقارنة بالصورة النظرية النموذجية يحدد بشكل ساكن المسافة الكائنة بين الصورة الراهنة والصورة النموذجية فإن النظرة المرحلية في التقييم والمعالجة تحدد مجموعة الخطوات التي يجب أن نخطوها في كل مرحلة لاجتياز جزء من هذه المسافة وتمكننا هذه النظرة العملية من إرساء قواعد التفكير والتقييم بصدد واقع تحركنا التنظيمي ومشاكله على أسس موضوعية واقعية تساعد فعلاً في رسم الطريق بوضوح ودفع العمل باستمرار.

٢ ـ أن يقوم التنظيم في كل مرحلة على ضوء التقييم الموضوعي لأهم نواحي النقص الرئيسية وتحديد شعار المرحلة ومهماتها برسم خطوط الحل والمعالجة على أساس مخططات مدروسة ترتبط بإمكانيات الحركة التنظيمية. ولا يكفي أن نحدد أبرز نواحي النقص بل يجب أن يرتبط هذا التحديد بمخطط للعمل على تجاوزها ولا يكفي أن يوضع المخطط إذ لا بد أن يرتبط في حجمه ومتطلباته بالأداة القادرة على التنفيذ.

٣ ـ أن يشعر جميع مناضلي التنظيم أن التنظيم يخطو خطوات فعلية ملموسة في مجابهة المهمات الأساسية للمرحلة كما حددها التقييم المرحلي وكما رسمتها

المخططات. هذه النظرة ثم الخطوط والمعاني العملية لقضية الصورة المثالية لحركة التنظيم هي التي تشكل قاعدة الفهم المدرك لأبعادها ومن خلال هذه النظرة نستطيع أن ننتشل هذه المسألة من نطاق التفكير النظري الخيالي التجريدي من جهة ومن نطاق العموميات من جهة أخرى.

ونؤكد أن هذه النظرة بهذه المعاني والخطوط هي النظرة التي كانت في ذهن قيادة التنظيم عندما ما أكدت في خطها التربوي العام الصورة النظرية الثورية، ولكن هل هذه النظرة هي الفهم السائد لهذه القضية في ذهن كل مناضل من أعضاء التنظيم؟

إن بعض المناضلين توصل إلى فهم خاطئ تماماً لمعنى تشديد التنظيم على الصورة النموذجية للعمل التنظيمي وأهم ما تمثل فيه هذا الفهم الخاطئ هو في الفهم النظري التجريدي الذي جعل تفكير بعض المناضلين يتركز حول صورة مجردة مقطوعة الصلة بالواقع فوضعوا حاجزاً بينهم وبين الفهم الحي المدرك الذي يعتبر قضية الصورة النموذجية هي عملية نمو وتكامل كما وضعوا حاجزاً بينهم وبين النظرة المرحلية التي تعتبر قضية الوصول للصورة النظرية النموذجية تقدماً مرحلياً متتابعاً ووضعوا حاجزاً بين المرحلة التي يمر بها التنظيم وانعكاسات نكسة الخامس من حزيران النفسية وإمكانيات ومراحل نمو الأحزاب التي تتحرك على الساحة العربية المقارن بها.

وقد أدى هذا الفهم الخاطئ إلى عدة ظواهر خاطئة سواء في أسلوب تقييم عمل التنظيم أو أسلوب مجابهة نواحي النقص أو أسلوب الحلول لمعالجتها. وهكذا نشأ في بعض صفوف المناضلين أسلوب في التقييم يعتمد على المقارنة بالصورة النظرية النموذجية المثلى للعمل التنظيمي، دون أي أخذ بعين الاعتبار لمرحلة النمو العامة التي يمر بها التنظيم وانعكاسات نكسة الخامس من حزيران والإمكانيات الذاتية لحركة التنظيم بعيداً عن أي دعم مادي خارجي ودون فهم لحقيقة العمل التنظيمي أنه تقدم وتكامل وليس خلقاً فجائياً.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الأسلوب بدوره إلى نفسية انتظار تحقيق القفزات الخيالية ونفسية المحاسبة من بعيد ونفسية المطالبة بنظريات ومواقف متكاملة في كل مجال من مجالات العمل التنظيمي.

وأسلوب التفكير والتقييم والمحاسبة الذي يتبعه بعض المناضلين في التنظيم يقدم نموذجاً حياً على هذه الظاهرة الخاطئة: يتساءل بعض المناضلين: أين النظرية الفكرية

المتكاملة؟ أين النظرية المتكاملة في استراتيجية التنظيم وتكتيكاته؟ أين نظرية التنظيم في الأخلاق؟ لماذا لم توضع حلول عملية لقلة العناصر القيادية؟ أين إمكانيات التنظيم في الحركة على طول ساحة الوطن العربي؟

إن بعض هؤلاء المناضلين يريدون أن يكون لدى التنظيم نظريات وقواعد ونتائج كاملة جاهزة تجيب على كل ما يخطر بذهنهم أو يعرض لهم من مشاكل في كل مجالات الحركة التنظيمية.

هذه العقلية النظرية المجردة عقلية تتناقض على طول الخط مع القاعدة التي تحدد نظرة التنظيم وفهمه لقضية «الصورة النموذجية للعمل التنظيمي» وهي عملية لا تفيد العمل بل تعقده. إن كثيراً من القواعد في الميادين الفكرية والتنظيمية والأخلاقية لا تستكمل إلا من خلال عملية نمو وتكامل لا تتبلور إلا من خلال التجربة ومن خلال المجابهة العملية بحيث تنمو وتتطور وتتكامل وتتحدد جوانب العمل من خلال سلسلة هذه العمليات. وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يُطلبَ الآن ونحن في بداية تحركنا التنظيمي وجودُ كل النظريات جاهزة متكاملة تجيب على كافة تساؤلاتنا... ومعظم ما يطرح الآن في الوطن العربي من نظريات وتأويلات مستورد من مواقع غريبة في تطورها ومكوناتها عن وطننا العربي بل عدلت هذه النظريات كثيراً من مواقعها النظرية وتكتيكاتها والتي أثبت الواقع جمودها.

وقد يرجع قسط من المسؤولية في وجود هذه الظاهرة الخاطئة إلى قيادة التنظيم نفسه حين طرحت قضية الصورة النظرية النموذجية للحركة وشدَّدت عليها دون أن تؤكد بنفس المستوى من الوضوح والإلحاح القواعد والمعاني التي يجب أن ترافق تفكيرنا بهذه القضية.

هذه هي الظاهرة الأولى التي يجب أن نقف أمامها في معرض تحديد المنهج العلمي لقواعد التفكير والتقييم وهي أهم الظواهر التي يجب أن نعمل على تجاوزها بسرعة.

٢ ـ الظاهرة الثانية: التي يجب أن نتوقف عندها هي الموقف الخاطىء الذي اتخذه بعض المناضلين إزاء خط مصارحتهم بنواحي النقص ونقاط الضعف القائمة في واقع حركة التنظيم. لقد التزم التنظيم منذ مدة ليست قصيرة، خط مصارحة المناضلين

بالمشاكل التي يجابهها وبنواحي النقص الفكرية، وإمكانيات التنظيم المادية والتي ما زالت تحيط بالعمل والتي يجب أن نعمل على تجاوزها.

وكانت مفوضية التنظيم تستهدف من وراء اتباع هذا الخط الذي تؤمن به إيماناً عميقاً تحقيق عدة غايات أساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية البناء العقلي والنفسي والتنظيمي الذي تتوخى تعميق جذوره في صفوف المناضلين.

وترى مفوضية التنظيم أن إطلاع المناضلين على جوانب العمل التنظيمي في الحدود التي لا تتعارض مع القدر اللازم من السرية هو حق من حقوق المناضلين كما هو واجب من واجباتهم، ذلك أنه من حق المناضل الذي نذر نفسه للعمل في صفوف التنظيم أن يكون على معرفة بالأوضاع التي يمر بها والمشاكل التي تواجهه، وترى مفوضية التنظيم أن أسلوب العمل الذي يجب أن يسود هو الأسلوب الواقعي الذي يبتعد عن رسم صورة مضخمة زاهية أو يستند إلى إمكانيات سلطة أية دولة. ذلك أنه من أخطر ما يمكن أن ينزلق إليه أي عمل تنظيمي ثوري هو أن يحاول اكتساب ثقة المناضلين واحترامهم أو تقوية ارتباطهم عن طريق استثارة حماسهم بأسلوب مصطنع من خلال رسم صورة مضخمة زاهية غير واقعية للتنظيم في أذهانهم أو يستند في بداية تحركه إلى إمكانيات مادية ضخمة، فإن مثل هذا الأسلوب فضلاً عن خطئه يحمل مضاعفات تنظيمية خطيرة تؤدي إلى خلق أعضاء نظريين مجردين بعيدين عن امتلاك الفهم الواعي المدرك لمعنى العمل التنظيمي وإلى تأسيس ارتباط المناضلين بالتنظيم على أساس مصطنع غير واقعي سرعان ما ينهار عند أول بادرة يشعر فيها المناضل أن التنظيم في واقعهِ غير الصورة الخيالية التي رسمت في ذهنه عنه.

وترى المفوضية أن خط إطلاع المناضلين ومصارحتهم بأوضاع العمل السلبية والإيجابية وإمكانيات التنظيم الذي أخذ على نفسه منذ بداية تحركه أن يعمل بإمكانياته الذاتية، ولا يملك إلا الإخلاص لقضية الأمة العربية ويضع أمامه تجارب الآخرين في هذا الميدان هو السبيل الصحيح والمدخل الطبيعي لإشراكهم في تحمل مسؤولياتهم التاريخية في تحسين عمل التنظيم والتغلب على صعوباته والارتقاء به، وذلك من خلال الاقتراحات والتوجيهات والانتقادات من جهة، ومن خلال العمل والجهد الفعليين من جهة ثانية، ولا يستطيع المناضل أن يقوم بهذه المسؤولية إذا كان يعيش في جهل تام بأوضاع التنظيم ونواحي النقص والمشاكل التي تتطلب المعالجة.

وترى المفوضية أن تثبت في ذهن المناضلين القاعدة التنظيمية الصحيحة التي تؤكد أن لا عمل بلا مشاكل وأن المشاكل والصعوبات هي جزء من العمل نفسه.

أضواء على واقع الحركة التنظيمية في المرحلة الماضية ودلالاته

التمدد التنظيمي ودلالاته

أولاً: قضية التمدد التنظيمي ودلالاته تتضمن جانبين أساسيين متداخلين:

الجانب الأول: (داخل التنظيم) وهو مدى تمثيل الدعامة البشرية للهيكل التنظيمي لقوى الشعب العاملة؟ ومدى التوازن في هذا التمثيل؟ وتحت هذا السؤال يتدرج عدد من الأسئلة الفرعية تلقى الضوء على أبعاد هذه القضية وانعكاساتها على مسار الحركة التنظيمية سلباً أو إيجاباً.

الجانب الثاني: (خارج التنظيم) وهو القاعدة الشعبية التي يتحرك عليها أو وسطها التنظيم ويمارس عملياته من ترشيح وتجنيد وتثقيف وتحريك سياسي.

ومن الواضح أن نقطة البداية الصحيحة في العمل الثوري هي أن تتوجه الأنوية الأولى المثقفة والواعية والتي أقسمت أن تتحمل آلام وآمال هذه الأمة، ـ أن تتوجه ـ تنظيمياً منذ البدء نحو الطبقات والفئات الشعبية التي تحس وتعاني مرارة الواقع الذي تعيش فيه ويرتبط واقعها ومصلحتها وآمالها ارتباطاً مصيرياً وحياتياً بتحقيق أهداف هذه الأمة من حرية واشتراكية ووحدة. إن هذه الجماهير الشعبية وقواها التي تعاني مرارة الواقع وظلمه هي هدف الثورة ومادتها وهي فضلاً عن أنها تشكل الغالبية العظمى من مجموع الشعب تشكل القوة النضالية الصلبة القادرة على حل أهداف هذه الأمة ومتابعتها إلى نهايتها، وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الرئيسي المشار إليه اليوم في هذا الصدد هو:

هل يمثل التنظيم في واقعه الراهن وتركيب هيكله التنظيمي وتوجهه التنظيمي الخارجي وتحريكه السياسي والفكري ـ تلك الجماهير الشعبية العريضة وقواها وفئاتها؟

إن أية عملية تقييم سريعة نجريها في هذا الصدد تظهر عدداً من الملاحظات الأساسية:

١ - إن التنظيم ما زال في طابعه الغالب، حركة طلاب ومثقفين سواء في مادته البشرية التي تكون منها أي النسبة الغالبة من مجموع مناضليه وكادراته الرئيسية أو سواء في القاعدة الشعبية التي يستند إليها والوسط المحيط الذي يعمل فيه.

٢ - قد يختلف بناء الهيكل التنظيمي من فرع لآخر حيث نلاحظ أن بعض الفروع أكثر تمثيلاً لقوى الشعب العاملة إلا أن هذا الاختلاف لا ينفي أن الطابع العام للتنظيم ما زال حتى الآن بعيداً عن التمثيل الحقيقي لقوى الشعب العاملة أو في تحريكه السياسي أو توجهه التنظيمي، ومن الواضح أن هذا النقص الكبير الذي يطبع واقع التنظيم إجمالاً في هذا النطاق يحمل انعكاسات كبيرة وهامة على عمل التنظيم في مختلف مجالاته التنظيمية، كما يعكس انعكاسات ومعوقات سلبية على شخصية التنظيم وقوته وفعاليته النضالية والسياسية واهتماماته الفكرية والتنظيمية من بعض الجوانب، ومن الواضح كذلك أن هذا النقص الكبير سيبقى سواء في المدى البعيد أو في هذه المرحلة حاجزاً يقف أمام التنظيم في نموه وحركته.

ولذلك يجب أن يكون واضحاً في إدراكنا ومخططاتنا أن ما نقصده بدلالات التمدد التنظيمي كإحدى القضايا الرئيسية التي تجابه عملنا التنظيمي اليوم، ليس هو أن يستمر التمدد التنظيمي بين الجماهير فئاتها وطبقاتها بشكل عادي متدرج بل هو أن تحدث في واقع التنظيم، وفي وعيهِ وبرامجه قفزة ملموسة لمدى أهمية وإلحاح هذه المسألة.

ورغم أن التنظيم قد أعطى هذه القضية أهمية خاصة في برامجه التثقيفية والتنظيمية في معهد الإعداد التنظيمي المركزي (مراحل النمو - الاتصال) فلماذا لم تتحرك الفروع في هذا الخط التنظيمي في المستوى المطلوب؟ يمكننا في معرض تقييم حركة الفروع في عملياتها التنظيمية من ترشيح وتجنيد أن نشير إلى عدد من العوامل الرئيسية:

١ - عامل عمر التنظيم والمرحلة العامة من النمو التي يمر بها، وقد كان هذا العامل يثبت الفكرة القائلة بأن المرحلة التي يمر بها التنظيم لا تمكّنه من التوجه نحو قوى الشعب العاملة، بل تحتم الضرورة التنظيمية الانصراف بشكل رئيسي إلى خلق قواعد واسعة في صفوف الطلاب والمثقفين وذلك لاستقطاب وتكليف أنوية طلابية تتوجه تنظيمياً إلى القواعد الشعبية.

٢ ـ عامل الصعوبة العملية الناجمة من كل مرتكزات العمل التنظيمي الأساسية من حيث نوعية مادة التثقيف الفكري والسياسي والتنظيمي وأسلوب الحركة بشكل عام. لقد وضعت كلها بما يتلاءم وينسجم مع الأوساط الطلابية والمثقفة، فضلاً عن أن معظم الأنوية الأولى والمكثفة تكاد أن تتركز في هذا القطاع تقريباً، كما أنها عكست دون أن تدري من خلال منظار جزئي بُعداً عن النظرة الشمولية لقوى التنظيم التي يجب أن يتشكل منها أساساً: قضاياه الفكرية والتنظيمية .وقد كان هذا العامل يغذي الشعور بأن العمل التنظيمي في كافة القطاعات الشعبية يتطلب دراسات وأبحاثاً مسبقة تتناول كافة جوانبه فضلاً عن متطلبات تنظيمية أخرى عديدة ليس من السهل على التنظيم أن يقدمها حالياً.

هذه العوامل تفسر إلى حد بعيد تقوقع التمدد التنظيمي بشكل عام في قطاع المثقفين إلا أنه ونحن بصدد تقييم أثر هذه العوامل على الحركة التنظيمية لا بد وأن نشير إلى بعض الملاحظات الأساسية:

أ. القول مثلاً بأنه لا بدَّ من وجود التنظيم أولاً في أوساط المثقفين والطلاب وتزوده بعناصر طلائعية قادرة على شق طريق العمل التنظيمي، هو قول صحيح كقاعدة عامة، ولكن هذا الخط التنظيمي يُفهم أحياناً على أنه يعني أن العمل سيسير في مرحلتين منفصلتين: الأولى في وسط الطلاب والمثقفين ـ والثانية: في الوسط الشعبي الجماهيري، وأنه لا يمكن بدء العمل في الأوساط الشعبية العمالية والفلاحية والجنود والكسبة إلا بعد قطع شوط كبير في طريق المرحلة الأولى، ومن الواضح أن وضع المسألة بشكل تقسيم جامد لمرحلتين شبه منفصلتين هو فهم خاطئ.

ذلك أن اتّباع هذا التقسيم الجامد سيضع التنظيم بفعل قوة الاستمرار في القطاعات التي يعمل فيها وبفعل متطلبات العمل المتزايدة بتزايد انتشار التنظيم فيها ـ سيضعه ـ دوماً أمام مهمات جديدة ومطالب جديدة ومشاكل وقضايا تنظيمية هي من إفراز فئة المثقفين ويجعله حالياً ومستقبلاً غير قادر على التوجه إلى القواعد الشعبية الأخرى وإنْ توجَّه إليها فإنه يكون بحكم مساره قد تشكل من فئة المثقفين ولهم القيادة بحكم الأسبقية وبحكم وعيهم السياسي والفكري، ومن فئة غير المثقفين ويكونون القواعد والمستويات الدنيا التي تتلقى.

وفي الواقع ليس هناك مرحلتان إحداهما بين المثقفين والثانية في القطاعات الشعبية الأخرى، وهذا الفهم أو المسار الفعلي الواقعي لحركة التنظيم وتمدده وواقع ما يعانيه من قضايا تنظيمية قد يؤدي بنا إلى عدم الوصول إلى ما يسمى بالمرحلة الثانية.

وإذا كان لا بد من فترة نشأة وتكوين وانتخاب طلائع مثقفين واعية إلا أنه لا بد وأن ينتشل التنظيم نفسه بسرعة ليتوجه إرادياً نحو القطاعات الشعبية الأخرى.

ولو سئل كل فرع عمّا إذا كان قد توصل إلى مرحلة تمكنه من التحرك تنظيمياً في قواعد قوى الشعب العاملة وغطى المساحات المكانية داخل الفرع بشكل متوازن، لأجاب بأنه ما زال أمامه شوط طويل لتوسيع تمثيله لقوى الشعب العاملة وتغطية كافة المساحات المكانية داخل الفرع.

ب. كذلك قد نكون غالينا بعض الشيء في مسألة ضرورة توفر الدراسات والأبحاث حول قواعد وأساليب العمل في القطاعات الشعبية من عمال وفلاحين وحرفيين... إن للدراسات والأبحاث وبرامج العمل المدروسة المخططة التي تنبثق عنها أهميةً لا يجوز إنكارها بالطبع، ولكن هنا أيضاً يمكن القول إنه قد نشأ في أذهان بعضنا نوع من التقسيم المرحلي غير الواقعي لعلاقة الأبحاث والدراسات بالعمل التنظيمي الشعبي، كما أنه يحيط حركتنا التنظيمية في الميدان الشعبي بنوع من التفكير النظري غير الواقعي ويجب أن نؤكد بوضوح أن العمل التنظيمي في قطاعات العمال والفلاحيين والجنود والكسبة لا يبدأ من الكتب وأنه ليس أبداً مجرد تطبيق لقرارات وأبحاث موضوعة على وسط إنساني.

إلا أن ذلك لا يعنى بالطبع أن نبدأ العمل في هذه القطاعات دون أية قواعد متفق عليها، وهذا ما عُنِي التنظيم بتوفيره وطرحه في معاهد الإعداد التنظيمي المركزي.

ومما لا شك فيه أن هذه القطاعات الجماهيرية لها بعض الأوضاع التي تختلف عن قطاع المثقفين، ولكن ما نريد أن نؤكده هنا أن هناك فرقاً كبيراً بين الانطلاق في العمل من بعض القواعد التنظيمية وبين الدراسات والأبحاث التي تتوخى أن يكون هناك برنامج متكامل شامل للتثقيف في مادته وأسلوبه وفي الدراسات والأبحاث حول أية أسس يتمُّ العمل؟ وأية شعارات ترفع؟ هل نعمل على أساس تنظيمي بحت أم على أساس مهني؟ في أي وسط شعبي نركز؟ كيف نستوعب هذا الوسط تنظيمياً؟

من الواضح أن كثيراً من هذه التساؤلات لا يستخرج من الكتب كما أن المطالبة بامتلاك هذه الأسس، فضلاً عن عدم صحتها كأسلوب في العمل التنظيمي، ستؤدي إلى تحويل مناضلي التنظيم إلى أدوات منفذة صنمية تتحرك داخل إطار كل ما هو نظري. إن أهمية العمل الإرادي المصمم تفوق بكثير أهمية الدراسات والأبحاث المعدة مسبقاً، والقاعدة العامة التي يجب أن تتأكد في فهمنا وأسلوب عملنا في هذا الميدان هي أن العمل والتجربة الواسعة التي تتوفر من خلال الممارسة هما الأساس، ثم تأتي الدراسات والأبحاث المعدة مسبقاً لترافق العمل وتوسع أفق التجربة وتفتح أمامها سبلاً جديدة خلاقة تقفز بها قفزات سريعة إلى الأمام.

وعلى ضوء هذا العرض السريع نقف اليوم مجدداً أمام المهمة الكبرى التي تطرحها هذه المرحلة أمامنا وهي أن التنظيم مطالب بأن يتحول سواء في تركيب هيكله، أو في تمدده التنظيمي أو في توجهه الدعائي والتنظيمي أو محيط عمله وتحركه السياسي أن يتقدم باستمرار نحو تمثيل كافة قوى الشعب العاملة بشكل متوازن وتغطية كافة المساحات المكانية داخل كل فرع تنظيمياً وغزو كافة المواقع الجماهيرية تنظيمياً أو فكرياً أو سياسياً.

ولا شك أنه توجد صعوبات عديدة سوف تواجه عملنا التنظيمي في نطاق هذه المهمات التنظيمية، وهذه الصعوبات تحدد بدورها عدداً من المتطلبات .وعلى سبيل المثال:

١ - أسس العمل في القطاعات الجماهيرية - كيف نعمل نقابياً وفق أية شعارات نعمل في هذه الأوساط؟ كيف نوجد الترابط بين الشعارات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية لهذه القوى وبين الشعارات السياسية المحلية والقومية؟

٢ - قضية التثقيف الفكري والسياسي في القطاعات الشعبية مادته وأسلوبه؟ ما هي مادة التثقيف التي يجب أن تعطى لهذه القطاعات؟ هل تختلف عن مادة التثقيف في التنظيم عامة؟ ما هي القضايا التي يجب التركيز عليها في هذه القطاعات؟ كيف يمكن وضع برامج للتثقيف التنظيمي المتدرج لهذه القطاعات تمكن في نهايتها الزمنية من إيجاد ثقافة فكرية وسياسية ناضجة لديها وتحقق حداً أدنى من الوحدة الفكرية في المراحل الأولى ثم تتدرج في النمو لتحقيق أقصى قدر للوحدة الفكرية.

٣ ـ قضية إعداد الكوادر القيادية لهذه القطاعات؛ فما هي الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في الأعضاء المناضلين العاملين في هذا الميدان؟

٤ ـ قضية الأساليب والأسلحة النضالية للعمل في هذه القطاعات ما هي أشكالها ومستوياتها؟ في الوسط النقابي، مثلاً، الإضراب العصيان، المظاهرات، المنشورات ـ هل هناك قواعد محددة لاستخدامها؟

٥ ـ قضية التخطيط للتحرك في هذه القطاعات ـ في أي قطاع نبدأ؟ ما هو القطاع؟ أين نركز في كل قطاع من قطاعات العمال والفلاحين والجنود والكسبة؟ في أية فروع وأية مجالات وأية صناعات؟

٦ ـ قضية التربية التنظيمية والتثقيف التنظيمي بشكل عام وأثرهما وتأثيرهما بالتحول المطلوب من نوعية ومسار التمدد التنظيمي.

إن هذه الأسئلة، وغيرها كثير، هي نموذج من عدد من القضايا والمتطلبات التي تجابه التنظيم حالياً، ولكن كافة هذه الأسئلة والمتطلبات لا تنفي السؤال المطروح بإلحاح أمامنا اليوم: نحن مطالبون بأن نبدأ غزو كافة القطاعات والمواقع الشعبية، فما هي القاعدة التي يجب أن نفهم على أساسها هذه القضية؟

إن القاعدة التنظيمية الأساسية التي يجب أن نؤكدها بوضوح في هذا البحث هي القاعدة التي تؤكد أن الانطلاق المباشر للتحرك التنظيمي من جهة وإعداد هذه المتطلبات من جهة ثانية، عمليتان يجب أن تترافقا جنباً إلى جنب، كما يجب أن نبدأ التحرك التنظيمي نحو هذه القطاعات الشعبية وأن نوفر هذه المتطلبات بالتدرج ومن خلال الممارسة.

هذه النظرة التي لا تجمِّد العمل التنظيمي باسم الإعداد من جهة لا تنفي أهمية الإعداد من جهة ثانية.

أ. إن الصورة التي ترتسم في ذهن التنظيم لكيفية تنظيم وتوجيه العمل التنظيمي في المستقبل هي صورة أكثر تقدماً بكثير من هذا المستوى الذي نتحدث عنه.

إنها صورة جهاز متكامل للعمل في هذا الميدان، صورة الجهاز التنظيمي المركزي الذي يشرف على تجارب الفروع في كافة مجالات العمل التنظيمي والأجهزة التنظيمية

الفرعية التي تشرف على إعداد الكوادر المتخصصة في كل مجال من مجالات العمل التنظيمي وصورة دراسات للتخصص في كل مجال من مجالات الحركة التنظيمية.

ومن الواضح أن مهمة علاج تقوقع التمدد التنظيمي في قطاع المثقفين والقصور في تغطية كافة المساحات المكانية داخل كل فرع تنظيمياً والقصور في ترجمة تجارب المناضلين في حركتهم التنظيمية داخل كل فرع وتقنينها في شكل قواعد وبرامج،هى مهمة قيادة الفرع في الدرجة الأولى وهذه المسؤولية المحددة يجب أن تكون واضحة وضوحاً تاماً.

ثانياً: قضية الأداة القيادية سواء في الخبرة أو الوعي أو التكوين الشخصي

أن نخطو بواقع التنظيم خطوة محددة نحو حل أزمة قلة العناصر القيادية ذلك هو التحدي الكبير المطروح أمام التنظيم اليوم والمهمة الرئيسية التي يجب أن يتوجه إليها بكل قواه وإمكانياته التنظيمية الحالية،فأي تقدم نرنو إليه أو نأمل فيه لواقع حركتنا التنظيمية يبقى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً في النهاية بالأداة القيادية القادرة على تحقيق هذا التقدم وتوفير المتطلبات التي يفرضها.

كذلك فإن أيَّ تقييم نضعه لواقع عمل التنظيم لا يستطيع أن يشكل، مهما بلغ من الشمول والعمق ، مجابهة عملية تقفز بواقع التنظيم من صورة إلى صورة أخرى إلا إذا ارتبط بوجود الأداة القيادية القادرة على وضع بنوده موضع التنفيذ.

وحركة التنظيم في النهاية هي برنامج عمل ،وبرامج العمل مهما بلغت من الدقة تصبح واقعية وممكنة التحقيق بقدر ما تتوفر لها الإمكانيات التنظيمية التي تستطيع أن تحولها من برنامج على الورق إلى عمل يتقدم بخطوات فعلية ملموسة، وهذا جزء لا يتجزأ من التخطيط نفسه.

وإذا أردنا أن نلخص مشكلة قلة الكوادر القيادية في التنظيم سواء على مستوى الفروع أو على مستوى مفوضية التنظيم يمكننا أن نقول:

إنها مشكلة عدم التوازن بين إمكانيات العمل التنظيمي ومجالاته ومتطلباته من جهة، وبين حجم الجهاز القيادي المنظم القادر على استيعاب هذه الإمكانيات والمجالات وتوفير هذه المتطلبات التنظيمية المتعددة المتزايدة من جهة أخرى.

ولنا هنا في معرض تسجيل وشرح نتائج مشكلة قلة العناصر القيادية في التنظيم نسبة إلى احتياجات العمل التنظيمي ومتطلباته في البناء التنظيمي وفعاليته والبناء التثقيفي في مجالاته السياسية والتنظيمية والعقائدية.

ولا شك في أن هذه الجوانب تعكس نفسها مجتمعة على الصورة العامة لحركة التنظيم في النهاية.

وقد رافق مشكلة قلة الكوادر القيادية، كما بالنسبة لسائر القضايا الرئيسية التي كان التنظيم يؤكدها ويعطيها أهمية خاصة نوعٌ من الفهم النظري غير الواقعي أو التفكير الحالم الرومانسي الأمر الذي يؤكد ضرورة تثبيت النظرة الصحيحة الموضوعية لهذه المشكلة والقواعد التي يجب أن ترافقها بفكرنا، والقضية الرئيسية التي يجب أن تكون واضحة في أذهاننا في هذا الصدد هي أننا حين نتحدث عن الأزمة الحادة لقلة الكوادر القيادية ونعتبرها من أبرز نواحي النقص في واقع عملنا التنظيمي، لا يعني أبداً أننا نطالب أنفسنا بإيجاد الحل النهائي والكامل لمشكلة قلة العناصر القيادية وإنما يعني أنه يجب أن نخطو خطوة ملموسة في طريق مجابهة هذه المشكلة وأن نتقدم مسافة في طريق التخفيف من حدتها.

الفرق بين هذين المستويين في فهم معنى مجابهة مشكلة قلة العناصر القيادية يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا تمام الوضوح، ذلك أن بعض المناضلين لكثرة ما أكد التنظيم هذه المشكلة وضرورة الالتزام بأساليب التربية التنظيمية أصبح يعتقد أن التنظيم مطالب بإيجاد حل نهائي كامل لها من خلال عصا سحرية تجعل العضو المناضل كادراً قيادياً أو من خلال دراسات نظرية تلقن في معهد الإعداد التنظيمي المركزي فيخرج المناضل بعملية طلسمية كادراً متمرساً على أعلى المستويات التنظيمية. ومن الواضح أن مثل هذا الاتجاه غير واقعي في التفكير ولذلك يصبح من الضروري أن نسجل بعض الملاحظات الرئيسية الهامة التي يجب أن تكون بمثابة قواعد التفكير والنظر لهذه المشكلة.

أولاً: مشكلة قلة العناصر القيادية هي جزء من أي عمل ثوري، فأي عمل ثوري فضلاً عن عنايته الخاصة بالتوعية يخلق حوله بحكم طبيعته الثورية وحركته المستمرة تياراً عاماً. (مرشحون + قاعدة جماهيرية متأثرة بفكر وأهداف التنظيم + أغطية تنظيمية للتحرك والترشيح) ويفتح للعمل التنظيمي مجالات تكون عادةً أكبر بكثير من حجم

هيكلية المنظم ومن حجم جهازه القيادي القادر على تنظيم وتحريك هذا التيار وقيادة هذه المجالات وبنائها، وهذه هي مشكلة عدم التوازن التي تنشأ وتحيط العمل الثوري بالشعور الملح الدائم بحاجته القصوى إلى عناصر قيادية جديدة تسد هذه الفجوة وتخفف من حدة عدم التوازن القائم، وطالما بقي العمل التنظيمي مستمراً على أسس غير علمية أو يحكم تحركه طابع التمني والحسابات النظرية غير الواقعية بقيت مشكلة عدم التوازن هذه قائمة، ذلك أن السهولة والسرعة التي تتسع بها مجالات العمل التنظيمية يقابلها صعوبة وبطء في إيجاد الكوادر القيادية نظراً لما تتطلب هذه المهمة من بناء فكري وتنظيمي ونفسي ومن ممارسة ومن تجربة، إضافةً إلى أنَّ الوعي المسبق ضرورةٌ لإيجاد هذا التوازن، ولأهمية عدم الانحراف غير المخطط في المجالات التنظيمية المتعددة المفتوحة أمام العمل التنظيمي (الأغطية السياسية النقابات الطلابية + الحركة الجماهيرية اليومية).

كل هذه العوامل تساعد، لا شك، على التخفيف من مشكلة اختلال هذا التوازن وتقلل بالتالي من حدة ما يعاني منه التنظيم من عديد من الظواهر والأمراض التنظيمية ولكن لا يبعده تماماً، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تدعونا إلى التأكيد أنه لن يأتي يوم نشعر فيه أن مشكلة قلة الكوادر القيادية قد انتهت وأن حجم الجهاز القيادي في التنظيم أصبح يفوق أو يعادل متطلبات العمل المتزايدة، فالقضية إذاً هي قضية التخفيف من حدة هذه المشكلة وليس التخلص نهائياً منها.

ثانياً: إن مشكلة قلة العناصر القيادية ليست مشكلة مستقلة بذاتها، بل هي ترتبط بعوامل متعددة تتأثر بها كما تؤثر فيها بدورها ،كالوضع الفكري والتنظيمي والمالي والظروف النضالية، لذلك فإن التقدم في حل مشكلة قلة العناصر القيادية ليست قضية منفصلة عن مرحلة النمو العامة للتنظيم وأن الحل بالتالي سيتخذ شكل تقدم متدرج وليس أبداً شكل حل فجائي أو كامل.

ثالثاً: أنه في الوقت الذي نسجل فيه أهمية المخططات والبرامج في حل مشكلة قلة الكوادر القيادية يجب أن يكون واضحاً لدينا أن نسبة معينة من مسببات هذه المشكلة لا تخضع لسيطرة العمليات التنظيمية كلية، أي أنه تبقى هناك بعض المسببات التي لا تستطيع التحكم فيها لأنها لا تتعلق كلها بالبرامج والمخططات.

فمن الواضح مثلاً أن قضية إيجاد الكوادر قضية لا ترجع فقط لعملية البناء الفكري والإعداد والتشكيل التنظيمي إذ توجد عوامل أخرى هامة مثل الكفاءة الذاتية والاستعدادات الفعلية والمواهب الشخصية وهي كلها من نوع العوامل الذاتية التي لا يمكن خلقها في العضو المناضل من خلال برامج البناء والإعداد.

ويصح هنا أن نناقش قضية معاهد الإعداد التنظيمي المركزي بشكل مسطح فقد ثبت من خلال تقييم مناضلي الدورات الثلاث في المسارات التالية:

١ ـ مسار حركة المناضل قبل الدورة.

٢ ـ مسار حركة المناضل قبل بدء الدورة وفي نهايتها.

٣ ـ مسار حركة المناضل في الفرع.

أولاً: إن بعض المناضلين الذين حضروا دورات معاهد الإعداد التنظيمي كانوا دون المستوى المطلوب ولا تتوفر فيهم العوامل الذاتية التي يجب توافرها في الكادر وقد يرجع ذلك إلى عدم انتظام دورات المعهد وسرعة الفروع في تغطية قوة الدورة من المناضلين.

ثانياً: أجمعت قيادات القوى على أهمية المعهد المركزي للإعداد التنظيمي في تزويد وصقل خبرات المناضلين وأوصت بالإكثار من دوراته على المسار العام.

ثالثاً: استمر جميع الخريجين في تحرك تنظيمي خلاق لمدة زمنية أقصاها أربعة شهور ثم بدأت عوامل الجمود تظهر على سلوكياتهم وحركتهم التنظيمية وكان ذلك بنسب متفاوته ويمكن أن نفسر هذه الظاهرة، ظاهرة التكوين وفق المعادلة التنظيمية التالية:

اختيار جيد + معاهد إعداد تنظيمي علمية + متابعة وتقييم مستمر + تفاعل وتواصل مع أعضاء هيئة التدريب + قوة دفع حركة التنظيم العامة = كادر.

ومعطيات هذه المعادلة التنظيمية تعني إذا سقطت إحدى حلقات هذه المعادلة فشلنا في تحقيق الطرف الآخر منها، ومعنى ذلك أيضاً أن الفروع تتحمل نسبة أكبر في قضية إعداد وخلق الكادر.

من كل ما سبق يمكن أن نحدد النظرة السليمة لمشكلة قلة العناصر القيادية وبأن نضع هذه المشكلة في سياقها الصحيح، فليس المطلوب حلاً فجائياً أو نهائياً للمشكلة،

وليس مقياس النجاح في مجابهتها هو أن تختفي كلية من واقع حركة التنظيم بل إن المقياس هو أن نشعر دوماً أننا نتقدم خطوات فعلية ملموسة في طريق التخفيف باستمرار من حدتها.

ولكن لا يعني ذلك أن هذه المشكلة ستحل من خلال تطور العمل التنظيمي وبشكل عفوي تلقائي وليس معنى قولنا أن هذه المشكلة هي جزء من أي عمل ثوري أو أنها مرتبطة بمرحلة النمو العامة للتنظيم أو أن قسماً من مسبباتها لا يخضع للعملياتِ التنظيمية ليس معنى كل ذلك أن التطور العفوي التلقائي سيكون كفيلاً بحلها بل أن ترك المشكلة لمثل هذا التطور سيزيد من تعقيدها ويؤدي بنا إلى الدوران في حلقة مفرغة.

إن مجابهة هذه المشكلة والتقدم في طريق تخفيف حدتها يتطلبان عملية تخطيط واعية ومواقف وبرامج موجهة مدروسة تتحمل الفروع الجانب الأكبر في تحقيق نجاحها بالتعاون مع مفوضية القيادة وإذا أردنا أن نلقي بعض الأضواء على جوانب هذه المشكلة ومحاولة اكتشاف عَواملها وأسبابها إضافة إلى ما سبقت مناقشته ضمن إطار هذه المشكلة يمكن أن نطرح الأفكار والتساؤلات التالية:

١ ـ مدى علاقة هذه المشكلة بمسألة التثقيف الداخلي في التنظيم وأثر التثقيف الفكري والتنظيمي الواضح والمحدد وفق برامج دراسية محددة بإطار زمني واضح في بناء الكوادر وتوسيع آفاقه وتعميق ارتباطها الحياتي بالتنظيم.

٢ ـ مدى علاقة هذه المشكلة بمسألة الحذر الزائد في تسليم المسؤوليات ومركزية العمل وأثر زيادة إشراك المناضلين في تحمل مسؤولياتهم على استثارة حوافزهم للعمل واستثارة مواهبهم واستعداداتهم الذاتية.

٣ ـ مدى علاقة هذه المشكلة بمسألة أسلوب حركة التنظيم ـ فهل يقوم أسلوب عملنا على إفساح المجال أمام شخصية المناضل للانطلاق؟ هل يقوم على إفساح المجال أمامه للمشاركة في التخطيط للعمل؟ هل يقوم على التعوُّد على التفكير الذاتي والخلق ومجابهة المشاكل؟

٤ ـ هل يتيح أسلوب عملنا مثلاً المجال أمام المناضلين وقياديّي التنظيم للقراءة والاطلاع والاتصال والاحتكاك؟ هل يتيح المجال الكافي أمام القياديين لإعطائهم الوقت اللازم لبناء المناضلين؟ أم أن الانهماك في العمل المتواصل لا يتيح هذا المجال؟ ومن زاوية أخرى هل نستهدف في أسلوب عملنا محاولة حصر وتسجيل

المواهب والإمكانيات والاستعدادات المختلفة والمتنوعة للمناضلين لنكون قادرين على الحصول على أكبر مردود ممكن عن طريق وضع كل مناضل في المكان المنسجم مع استعداداته من جهة تنمية هذه الاستعدادات وصقلها من جهة ثانية.

٥ ـ مدى علاقة هذه المشكلة ببعد الصفوة القيادية في التنظيم بحكم انشغالها بمهام أخرى بعيدة عن الاحتكاك بمناضلي التنظيم.

٦ ـ مدى علاقة هذه المشكلة منذ البداية بأسلوب عملنا في ميدان تكثيف الأنوية أو التوسع ـ هل يقوم عملنا التوسعي على أساس الاختيار والانتقاء؟ وهل نؤكد في هذا الميدان المقاييس العقلية المتفتحة والشخصية القوية إلى جانب الارتباط والانضباط؟

٧ ـ إن مشكلة قلة الكوادر ترتبط ولا شك بنسب متفاوته في الأهمية بكافة هذه العوامل مجتمعةً، وعلى ذلك يجب أن يُعنى التنظيم بشكل خاص خلال هذه المرحلة بما يلي:

أ. إعداد وتوفير برنامج فكري وسياسي وتنظيمي مكثف تعد مواده بحيث تلائم مستوى التنظيم في أداء عمله بأسلوب علمي صحيح وما قد يعترضه من مشاكل أو قضايا تنظيمية (المناضل الجديد + أمين سر الحلقة وهكذا) كيف تقود ـ سؤال وجواب في القضايا التنظيمية وهكذا.

هذا الإعداد الفكري والتنظيمي للأعضاء يساهم في دفع عملية البناء الداخلي للمناضلين خطوة جديدة إلى الأمام.

ب. البدء إلى جانب دورات معاهد الإعداد التنظيمي المركزي بتنظيم عملية احتكاك طويلة المدى ومستمرة نسبياً وفي حدود الإمكانيات بين الصفوف القيادية العليا وبين مجموعة المناضلين في كل فرع.

ت. الاستمرار في خط التخلي عن الحذر الزائد في تسليم المسؤوليات وإشراك الأعضاء في المسؤوليات ودراسة إمكانية وكيفية دفع هذا الخط خطوة جديدة إلى الأمام.

ث. وبعد حين نقف لنحدِّد أبرز نواحي النقص التي يجب أن نتخطاها ليساهم التنظيم مساهمة رئيسية قيادية تاريخية في عملية التقييم والتقدم وفي كل ميدان من جوانب القضايا التي ناقشناها. يجب أن نخطو خلال هذه المرحلة خطوة فعلية ملموسة

على أساس مخطط مدروس. ويأمل التنظيم أن يكون قد نجح في تثبيت القواعد الأساسية في التفكير والتقييم والمحاكمة التي يجب أن ترافق تفكيرنا بقضايا العمل في نطاق مهامنا الكبرى وأن يكون قد نجح في تحديد المكان الذي نقف فيه اليوم على ضوء الصورة التي يجب أن نتحرك نحوها مستقبلاً.

واستناداً إلى الحقائق الموضوعية التي تعرض لها التقرير العام والتقارير الخاصة بالفروع، نرى أنَّ على التنظيم التوجُّه في المرحلة القادمة إلى:

١ - نقل مركز الثقل في العمل التنظيمي إلى الفروع، ومعنى ذلك أننا لا بد وأن نتعدى فهمنا القديم لطبيعة عمل المفوضية والتي كانت تقوم على إمداد الفروع بكافة مجالات العمل التنظيمي.

٢ - إن طبيعة المرحلة التي نحن مقدمون عليها تفرض علينا أن نتصورها على الشكل التالي:

أ. إننا أمام سلسلة من التجارب النظرية المختلفة تحيط بها شبكة من العلاقات الخارجية المعقدة وتجابهها ظروف سياسية متحركة ولن نستطيع توظيف وجودنا التنظيمي من خلال ممارستها عملياً إلا عبر اندماجنا اليومي الحي بالعمل السياسي في كل فرع وما يفرضه من جزئيات دقيقة قد تعدل أو تطور في بعض خطوط هذه التجارب النظرية.

ونرى أن الاندماج ما بين النظرية والواقع وأسلوب الممارسة التنظيمية تفرض تجاوز علاقاتنا التنظيمية الراهنة لتتحول إلى كيان ثوري متفاعل خلاق.

ب. وتصور قضية العمل التنظيمي على هذا الشكل لا تحلها المركزية البعيدة عن ميادين العمل والطبيعة المتجددة في الفروع.

ت. إن هذا الوضع أثبت قصوره في تلبية مهمات الحركة التنظيمية في الفروع والتي لا يمكن إنجازها إلا عبر الاندماج اليومي الحي بالعمل السياسي والتعليمي في كل فرع.

ث. هذا الوضع وإن فرضته طبيعة التحرك التنظيمي في مرحلة النشأة إلا أن الاستمرار في ممارسته في مرحلة الانتشار سوف يدفع التنظيم إلى الجمود وفقدان

القدرة على التحرك السليم حتى الدراسات والأبحاث الفكرية والتنظيمية والسياسية والتي يمكن أن تعدها القيادة المركزية لا بد وأن توضع أو تطبع في الفروع ذاتها.

ج. إن نقل ثقل العمل التنظيمي إلى الفروع وفق التصور السابق يحتم أن يكون لوجودنا التنظيمي في كل فرع لجانه المختلفة القادرة على تغطية كافة المجالات التنظيمية.

ح. إن تأكيدنا هذا التصورَ للعمل التنظيمي في المرحلة القادمة لا يعني تكريس إقليمية الفروع، بل أن تكون اللجنة القومية المؤقتة من قيادات الفروع معناه تخطي العقبات وتجاوز القصور الذي برز خلال العمل في المرحلة الماضية بأسلوبها المركزي، وهذا معناه أن يتم في كل فرع دراسة كافة المجالات الفكرية والتنظيمية والسياسية وكل القضايا المتولدة عن التجارب القطرية المختلفة والتي أفرزتها طبيعة الحركة اليومية.

وفيما يلي تصور عريض لأهم القضايا التنظيمية التي تجابه عملنا التنظيمي اليوم والتي عكست آثاراً سلبية، أبرزت العديد من المشاكل التنظيمية. هذه القضايا التنظيمية تحتاج من الأخوة المناضلين أعضاء اللجنة القومية المؤقتة دراسة مفصلة تنتهي ببرامج تنفيذية لضبط حركة معالجتها وهي:

١ ـ صلاحيات اللجنة القومية المؤقتة.

٢ ـ الاتصال:

أ. إعداد برنامج زمني للاتصال بالفروع لتحقيق:

١ ـ أشكال من اللقاءات الفكرية والتنظيمية.

٢ ـ التعاون في حل ما قد ينشأ من مشاكل تنظيمية.

٣ ـ متابعة تنفيذ ما اتفقت عليه اللجنة القومية.

ب. تأكيد قومية لجنة الاتصال وأهمية تنوع قدراتها وتمثيلها للوحدات التنظيمية العاملة.

ت. تحديد وسائل تراسل منتظمة بين القيادة والفروع.

ث. محطات تنظيمية: لبنان ـ ليبيا ـ باريس ـ لندن ـ الكويت (مثلاً).

٣ ـ مالية التنظيم:

أ. الاشتراكات.

ب. المساعدات.

ت. مشروعات تمويل (في إطار ملتزم يعطى للتنظيم القدرة على الحركة دون التورط في المتاهات التي تفرق الفروع في المجال تؤثر على حركة التنظيم الرئيسية).

٤ ـ الوضع التنظيمي للقطاع الطلابي في الجمهورية العربية المتحدة وتحديد علاقته بالفروع والقيادة:

أ. قومية الوحدات التنظيمية داخل الفروع.

ب. قومية الوحدات التنظيمية داخل الهيكل الطلابي في ج.ع. م...

ت. تسكين المناضلين الدارسين في ج.ع. م في وحدات تنظيمية.

٥ ـ التثقيف الفكري والعقائدي والسياسي.

٦ ـ إعداد خطة تنظيمية تترجم إلى برامج تنفيذية لدفع العمل التنظيمي بالفروع التالية لأنها ستكون محور الأحداث السياسية في الأعوام القادمة: ليبيا (المغرب العربي) ـ فلسطين (العمل الفدائي) ـ الخليج العربي ـ السودان ـ لبنان.

٧ ـ خطة لإعداد مناضلي التنظيم للثورة وفي برامج تنفيذية تتدرج مع المناضل ابتداء بلحظة القسم وانتهاء بإعلان الثورة داخل الفرع على أن تتناغم مع:

أ. المراحل العامة لنمو التنظيم.

ب. قدرات المناضلين المتعددة والمتخصصة والتي توظف لخدمة الخطة العامة للثورة.

ت. برنامج التثقيف السياسي والفكري والعقائدي.

ث. العمل الفدائي.

٨ ـ تقييم الأغطية التنظيمية بالفروع:

أ. سلبيات.

ب. إيجابيات.

ت. مرحلة الانتشار ـ نشر وتثقيف وترسيخ فكر التنظيم جماهيرياً.

٩ ـ قلة الكوادر القيادية:

أ. المستويات القيادية بالفروع (ابتداء من أمين سر خلية).

ب. مفوضية القيادة.

ت. معاهد الإعداد التنظيمي المركزي.

ث. معاهد تنظيمية محلية.

١٠ ـ العمل الفدائي وأهميته في التحرك التنظيمي:

أ. منظمة فلسطين العربية.

ب ـ خطة قومية لدعمها كماً ونوعاً.

١١ ـ جهاز العمليات الخاصة.

١٢ ـ خطة مرحلية لتصليب مناضلي التنظيم (عقب فترة الجمود التنظيمي في المرحلة الماضية).

١٣ ـ قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية.

الفصل الثالث: المجال الفكري

(أولاً)

لقد كان التنظيم حريصاً... ـ في نطاق المرحلة التاريخية القصيرة نسبياً والتي صاحبت عملية نشوئه ونموه ـ على أن يحدد موقفاً فكرياً له إزاء النظريات الاجتماعية والتطورات الفكرية التي كانت وما تزال تطرح نفسها على صعيد الوطن العربي والعالم بشكل عام، وبحيث ينعكس هذا الموقف في تحديد شخصية فكرية للمناضل الطليعي يمكن التنظيم من خلالها أن يطرح نفسه على الجماهير بديلاً للأحزاب السياسية التي سقطت تاريخياً. ونحن وإن كنا سنمارس في سياق هذا التقييم نقداً ذاتياً للسلبيات التي صاحبت العملية الفكرية في إطار التنظيم إلا أنه علينا ـ صدقاً مع النفس أن نعرض بداية لأهم ما استطاع التنظيم أن يحققه من إنجازات تتلخص في: ـ

أولاً: في دائرة الفكر العقائدي للتنظيم

١ ـ تعدد المنافذ التي حاول التنظيم أن يسلكها كي يصل ما بين مستوياته التنظيمية المختلفة وفروعه في الوطن العربي والتي تمثلت في نشرات تباينت موضوعاتها على النحو التالي:

أ. مفاهيم فكرية.. شرحُها وبيان الموقف الطليعي منها.

ت. دراسات في الواقع العربي: الطائفية.. الأحزاب.. إلخ.

ث. عرض لكتيبات صدرت وقدم المناضلون تحليلات لها.

كذلك كان من بين هذه المنافذ استخدام إذاعة صوت العرب في بث البرامج العقائدية التي كان الهدف منها توفير الحد الأدنى للمناضل الذي كان يتعذر عليه استلام النشرات الفكرية المكتوبة بانتظام وكي تظل صلته الفكرية بالتنظيم واردة ومستمرة... فضلاً عما كان يمكن أن تتيحه مثل هذه البرامج من حوار خلاق بين المناضلين على امتداد رقعة الوطن العربي، الأمر الذي لم يحدث كما سيأتي في النقد والتقييم، كذلك كان من بين هذه المنافذ... المكتبة النواة التي أنشأها التنظيم بالقاهرة والتي أمدت بعض الفرق بكتب كانت بحاجة إليها.. وكان من بين أهدافها ضمّ الكتابات الجديدة التي تصدر وإلقاء الأضواء بالتقييم على كل منها، هذا إلى جانب بعض المحاضرات والندوات التي عقدت في نادي الطلبة العرب وفي إطار المعسكرات الطلابية بالقاهرة والإسكندرية.

٢ ـ الدور الذي قام به معهد الإعداد التنظيمي عبر دوراته التي عقدت في الربط بين التثقيف (الصقل) التنظيمي وبين التثقيف الفكري (العقائدي) ولقد كان المعهد في اللقاءات والدراسات الفكرية التي عقدها وزود الأعضاء بها حريصاً على الاتفاق على مضامين معينة للمفاهيم التي تستعمل في المجالات الفكرية والسياسية اليومية كمفاهيم اليمين واليسار والإصلاح وتعريف الثورية... إلخ.

٣ ـ الجهد المبذول في تدارس وإعداد المنهج الفكري للطليعة العربية (الميثاق) ومن خلال لجنة قومية اضطلعت بهذه المهمة وتدارست الأبواب المختلفة لهذا المنهج أو الميثاق وبدأت في طرحه على أعضاء التنظيم بهدف تجميع حصيلة الملاحظات عليه ووضعها في الحسبان لدى عمليات الصياغة النهائية. ويُعدُّ هذا العمل إذا تمَّ على وجهه الصحيح ـ أحد المعالم البارزة في سبيل بلورة الشخصية العقائدية للتنظيم ككل وإرساء

مواقفه العقائدية والتنظيمية إزاء قضايا: حركة التاريخ الإنساني والتاريخ العربي وقضايا الحرية والاشتراكية والقومية والوحدة والتجارب الإنسانية التي تتعايش مع التجربة الثورية العربية... إلخ.

ثانياً: دائرة الواقع الفكري لأعضاء التنظيم

وتعد هذه الدائرة انعكاساً صادقاً لما حققه التنظيم في الدائرة الأولى من إيجابيات وما شاب حركته من سلبيات... ويمكن أن تتبلور الإيجابية التي تحققت في هذا المجال في حقيقة أن معالم النهج الطليعي في التفكير قد بدأت تتضح تدريجياً وتحاول إرساء نفسها في أذهان المناضلين.. بمعنى أنه أصبح هناك بين كل أعضاء التنظيم حد أدنى من الوحدة الفكرية تتمثل في الموقف الواحد من التجارب الحزبية في الوطن العربي ومن الفكر الماركسي، ومن قضية المضمون التقدمي الاشتراكي للوحدة العربية وحتمية هذه الوحدة والطائفية.. إلخ وقد تعكس هذه الظاهرة الصحية نفسها أحياناً بل غالباً ما تفعل في ظواهر مرضية سلبية وذلك إذا لم يتعهدها المناضل بنفسه والتنظيم بمسؤولية ـ بالصقل والتعميق الفكري وحتى لا يضحى المناضلون نسخاً سطحية تردد الشعارات فحسب.. لكن المهم هو أن سمات بعينها قد أصبحت تميز المناضلين الطليعيين في طريقة تفكيرهم ومواقفهم المبدئية ـ نقول المبدئية من القضايا الاجتماعية والفكرية المعاصرة.. وفي ضوء هذا يمكن أن نفسر بعض المشكلات التي تعرضت لها أحياناً المفوضية حين كان المناضل يرشح مناضلاً آخر للتنظيم من غير مستواه أو غير فرعه، وهو لا يعرف بالطبع أنه عضو بالتنظيم وذلك لأنهما التقيا على الخطوط الفكرية العريضة.. أو حين كان يمكن لمناضل أن يتعرف على مناضلين آخرين وفي المجالات العامة حين يطرحون مفاهيم وحين يتبعون نهجاً فكرياً معيناً ترتبط كلها بالشخصية النضالية الطليعية.

ثالثاً: بلورة شخصية التنظيم في أذهان الجماهير

لا يستطيع التنظيم أن يدعي إيجابية بعينها حققها بجهده في هذا المجال.. فلم تستطع الدراسات الإذاعية التي تم بثها في برامج معهد على الهواء ولا المقالات التي كتبها وما يزال يكتبها بعض المناضلين في صحف ج.ع. م ولا المحاضرات التي يكلف بإلقائها بعضهم.. لم تستطع أن تلفت سوى أنظار فئات من المثقفين الذين كانوا يشيدون

بالفرد باعتباره مثقفاً قومياً مجتهداً وليس باعتبار أنه يمثل خطاً فكرياً متبلوراً في أذهان الجماهير.

كذلك فإن السرية التي فرضتها ظروف النضال على التنظيم حالت دون أن تظهر الدراسات الفكرية للتنظيم أو يظهر أعضاؤه المناضلون بشكل مفتوح في المجالات الجماهيرية العامة، هذا فضلاً عن تركز التثقيف بشكل أساسي من ج.ع. م والتي لم تكن مجالاتها الفكرية الجماهيرية العلنية من إذاعة وصحف وكتب لتتيح الفرصة كي يطرح التنظيم فكرَهُ بصراحة، إزاء الأحزاب أو القوى الرجعية خاصة بعد ظروف حزيران ١٩٦٧ وما أعقبها.

ومع ذلك فلا نملك في هذا المجال سوى القول بأن أفكار التنظيم ـ وليست شخصيته الفكرية المميزة ولا عقيدته المبلورة ـ تعيش دوماً بين الجماهير، ولعل فضل التنظيم يرجع إلى أنه قبس من الجماهير أفكاراً.. أو أنه بنى أساس عقيدته على هذه الأفكار، ولقد وفد التنظيم على حياة شعبنا والجماهير ترفض الحزبية مثلاً بحسها الصادق وتجربتها المرة مع الأحزاب.. فكان أن حاول التنظيم أن يعقل هذا الرفض من خلال دراسات في الفكر والتنظيم الحزبي، وإذا كانت هذه ميزة إيجابية حققها التنظيم إلا أن الخطوة الأهم هو أن ننتقل من مستوى ما نرفضه ونحاول هدمه.. إلى مستوى ما لدينا نحن كبديل لما رفضناه وماذا في مقدورنا من إمكانيات البناء الجديد.

(ثانياً)

وحديث السلبيات هذا يطول وتتشابك فيه الدوائر الثلاث التي اصطلحنا عليها، وغنيٌّ عن البيان أننا كمناضلين حين نمارس نقد الذات ومحاسبة النفس على الخطأ فنحن لا نحاول توزيع التبعات هنا أو هناك على مفوضية التنظيم أو على مستوياته القيادية العليا أو مستوياته التالية، وإنما يهمنا أن نحدد في صدق مع الذات أين الخطأ؟ وما هي عوامله؟ حتى يمكننا أن نبحث كيفية تلافيه.

وعليه فإننا نلخص السلبيات التي نلحظها بالمجال الفكري في التالي:

١ ـ لم تتحقق قومية التنفيذ بالنسبة للعمليات الفكرية.. بمعنى أن جهد العطاء الفكري المنظم الذي صدر عن مفوضية التنظيم ظل مركزاً في فرع أو فرعين أو ثلاثة فروع وذلك باستثناء بعض الدراسات التي قدمت من فروع متعددة، كذلك فإن مشاركة

المناضلين في تقييم هذا العطاء الفكري لم تكن على المستوى المطلوب بل ظل يغلب عليها أسلوب التعميم كأن يقال في المحضر مثلاً: إن النشرة كانت جيدة ألمّت بأطراف الموضوع ـ أو إن النشرة لم يكن فيها جديد وهكذا.. وذلك دون نقد وتمحيص موضوعي يقلِّب القضية على أطرافها المتعددة ويغنيها بمزيد من الأفكار، ولقد طرحت الأسس الفكرية للميثاق مثلاً على مستويات التنظيم المختلفة مشفوعة بطلب آراء المناضلين عليها.. وكانت النتيجة بعض ملاحظات على الصياغة وأخرى حول اقتراح إضافات في المعطيات التاريخية (من فرع العراق بالذات) وذلك دون أغلبية الفروع الأخرى.

٢ ـ هذا المقياس ينطبق أيضاً على البرامج الإذاعية المنتظمة (معهد على الهواء من إذاعة صوت العرب) ولقد أنشئ هذا البرنامج يحدوه الأمل في إمداد المناضل بحصيلة فكرية موجزة وسهلة التلقي ـ ومع ذلك فلم يحدث إلا تجاوبٌ هو غاية في الضآلة بين المناضلين والبرنامج، وقد يكون لهذه السلبية أسبابها منها ما يرتبط بإحجام المثقفين عموماً عن اعتبار المذياع مصدراً لثقافتهم.. ومنها عدم ملاءمة وقت إذاعة البرنامج لكل التوقيتات في مشرق وطننا أو مغربه وقد تكون السلبية واقعة في مضمون ما يطرح في البرنامج من أفكار ودراسات أعقد مما يجب أو أسهل مما ينبغي.. قد يكون هذا أو ذاك، لكن الأخطر أن تظل سلبية الإعراض عن هذه الخدمة الإذاعية ـ الفكرية ـ التنظيمية والإحجام حتى عن تقييمها ونقدها ـ ماثلة في الأذهان.. ولقد كان في نية مفوضية التنظيم أن تجمع الدراسات الإذاعية في (معهد على الهواء) في كتيبات صغيرة مطبوعة ولم يتحقق هذا الهدف. وهذه أيضاً سلبية، ومع ذلك إذا كان قد تحقق فقد فقدت الوسيلة الإذاعية قيمتها وفلسفة وجودها التي ترتكز على فكرة أن يمارس المناضلون التلقي الفكري في وقت واحد بحيث يخلق ذلك في كيانهم وحدة فكرية ووحدة سلوكية يتوجهون خلالها إلى وسيلة وأفكار واحدة.

٣ ـ لم يستطع التنظيم حتى الآن أن يطّلع على كتابات معلنة بعينها ليقول إنها تمثل فكرهُ وإن كاتبيها من أعضائه المناضلين ـ ربما باستثناء مثل أو مثلين.. كذلك ظل التنظيم فترة ليست قصيرة من عمره في موقف المفسر لاحقاً لخطابات القائد في المناسبات المختلفة وليس المبشِّر مسبقاً بالأفكار التي تحتويها... هذه الاعتمادية شبه الكاملة على خطابات القائد جعلت المناضلين لا يشعرون بخصوصية الجهد الفكري المبذول لهم ومنهم، وأوصلتْهم إلى موقف المردد لفقرات من هذه الخطابات وإن كان

بشكل أعمق وأكثر فهماً. وكانت النتيجة أن بعض النشرات التي صدرت بعد خطابات القائد في مناسبات بعينها كادت تفقد قيمتها تماماً، وذلك بانتهاء تلك المناسبات اللهم إلا بعض الأفكار النظرية التي يمكن اقتناصها هنا أو هناك.

وليس معنى هذه السلبية أن كل تنظيم سياسي يُصدر كتباً بأقلام أعضائه هو تنظيم ناجح ومزدهر، فما أكثر كتابات البعثيين وما أسهل ما جمعوا مقالات كتبت على مدى مناسبات متعددة وفي فترة الأربعينيات والخمسينيات ليقرؤوها في عصر ارتياد القمر.. لكنا نقدر تماماً الرضى النفسي الذي يحسه عضو التنظيم حين يتواصل فكرياً مع مناضل آخر عبر كتاب أو أكثر طُرِحَ للأخير في السوق، ونقدِّر كذلك أن العلاقات الفكرية التي يحرص المناضل على تنميتها مع المرشحين إنما يحوم حولها سؤال يقول:

هذا الفكر الذي تدعونني إليه وتحدثونني عنه.. أين هو؟ أين مصادره الفكرية؟ وهل هناك كتابٌ أو أكثر في هذا الموضوع؟

وغنيٌّ عن البيان أن النشرات بشكلها الحالي حتى ولو لم تحمل شعار التنظيم فهي لا تصلح للتواصل الفكري، وقد تكشف الطرفين على حد سواء.

٤ ـ وترتبط بهذه السلبية الفكرية سلبية أخرى تنظيمية.. فلا يزال التدريب التنظيمي قاصراً عن إمداد العضو بقدرات ما تزال التجمعات الجماهيرية في وطننا العربي بحاجة إليها وهي قدرات الخطابة وفن إدارة الحديث وفن اكتساب التأييد وقلب المنضدة على الخصوم.. وقواعد تنظيم الاجتماعات السياسية والنقابية بشكل عام.

كذلك لسنا نطالب بتدريب كل عضو على كل هذه القدرات ولكن المهم أن يتحقق تجميع هذه القدرات على مستوى الوحدة التنظيمية التي تعمل بشكل منسجم ومنسَّق ويكمل عناصرها بعضهم بعضاً.. المهم أن لا يظل الزاد الفكري محصوراً في قراءة النشرات أو داخل الندوات التنظيمية أو في التواصل بين المستويات العليا والدنيا، بل لا بد أن يخرج هذا الزاد بالأساليب المختلفة التي عرضناها ليتفاعل مع جماهير المجتمع الخارجي العريض.

٥ ـ أدى تكريس التثقيف الفكري والتضخيم في أهميته سواء بإبراز الإنجازات وتقصي السلبيات ـ أدى ـ إلى جنوح كثير من المناضلين وفي مستويات متعددة إلى (استسهال) تقييم المرشحين ومتابعة نمو المناضلين من خلال مقاييس فكرية خالصة.. صحيح أن الإنسان يعبر عن شخصيته وأفكاره بالكلمات ومن خلال تبادل الحديث،

لكن التعبير يكون أحياناً أدق وأبلغ وأصدق من خلال السلوك اليومي وعلى محك التجربة ذاتها ـ ولا ريب في أن تقصي هذا التقييم يتطلب جهداً أكبر ومتابعة أشمل من مجرد اتخاذ اللقاءات الفكرية محكاً سليماً للتقييم.

ولذلك فإن علينا أن نضع الجانب الفكري في حجمه الموضوعي والطبيعي.

٦ ـ يحصِّل الدارسون بمعهد الإعداد التنظيمي جرعات مركزة من التثقيف الفكري، ويتزودون بالعديد من المفاهيم المستقرة التي تشكل فكر الطليعة العربية.. لكن لوحظ أنه لا تحدث متابعة لا من جانب المناضلين أنفسهم ولا متابعة بالحساب من جانب المستويات القيادية.. وذلك حتى يتطور هذا الزاد إلى طاقات فكرية تعطي المزيد للتنظيم، ولذلك فإن جذوة المعهد الفكرية تخبو تدريجياً طالما لم يتعهدها الدارسون بعد تخرجهم بالرعاية والمزيد من التحصيل الذاتي.. كذلك فإن المعهد قصَّر حتى الآن عن إيجاد علاقات متبلورة ومستمرة بين هيئته وبين خريجيه، الأمر الذي كان كفيلاً بأن يدفعهم إلى استمرار التثقيف.

٧ ـ كذلك أدى عجز بعض وسائل الاتصال عن توصيل النشرات والدراسات الفكرية إلى أن وجد بعض المناضلين في بعض الفروع أنفسهم في حالة وحشة فكرية معزولين عن تتبع ما تطور إليه التنظيم من أفكار.. وأدت هذه العزلة إلى انكماش ونكوص حتى عن تتبع التطورات الفكرية في المجتمع ككل ولذلك فإن تحسين وسائل الاتصال التنظيمي بين القيادة والقواعد في الفروع المختلفة كفيل بأن يوصل هذا الحد الأدنى من التثقيف إلى كل المناضلين.

٨ ـ كان هناك خلطٌ، ولعله مازال موجوداً بين المواقف الفكرية الأيديولوجية أو الإستراتيجية العقائدية الثابتة وبين التكتيكات السياسية التي تتغير يومياً بتغير معطيات الواقع. هذا الخلط كان يوقع المناضلين في تناقضٍ بين ما يؤمنون به من أفكار وبين ما يستوجبه الواقع من تكتيكات مناورة والتفاف ومدٍّ وتراجع في التوقيت الصحيح، ولذلك فإن على عاتق قيادة التنظيم أن تمد الأعضاء على سبيل التدريب بقدرات التحليل السياسي وكيفيته وذلك حتى يتزودوا بالقدرة على الرؤية الصحيحة والتفرقة الواضحة بين التكتيك والاستراتيجية..

وبعد..

فبماذا نحن مطالبون؟

١ - نحن مطالبون أولاً بتتبع تطورات الفكر العالمي في الشرق والغرب وذلك حتى نطعم بها فكرنا وحتى نتقي سلبياتها.

٢ - ونحن مطالبون ثانياً بأن نبلور معالم نظريتنا الثورية وذلك في ميثاق يصلح دليلاً لنا ويمدنا بقدرات الوضوح في تحركنا بين الجماهير وفي تقييمنا للأمور.

٣ - ونحن مطالبون ثالثاً بأن نتزود من مناهل الثقافة العامة الفنية والأدبية والاجتماعية ثورياً داخل المجتمع العربي الذي له أفكاره وفنه وأدبه... إلخ.

٤ - ونحن مطالبون رابعاً بأن نربط ونوازن بين تطورنا الفكري وتطورنا التنظيمي وبحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

٥ - ونحن مطالبون خامساً بأن نرسم أسس العلاقة العضوية القيادية بين المستويات العليا والدنيا للتنظيم.. مابين الذين يستفسرون ويترددون... والذين يجيبون ويزودون.

ولذلك فإن من المهم في هذا المجال أن نرسم واجبات نطرحها كدليل للنقاش في نطاق تجمعنا القومي هذا:

أ. وضع منهج للتثقيف الفكري والعقائدي على نحو ما سيوضح في سياق دراسة العمل التنظيمي.. وبحيث تتبلور رؤى التنظيم في عقيدة ومجموعة أفكار المناضلين في خاصيّة فكرية واضحة وصلبة.

ب. بحث مشاركة القطاعات الجماهيرية الأخرى في العمل الفكري من عمال وفلاحين وغيرهم مهما بلغ تواضع هذه المشاركة.

ت. تحقيق قومية التثقيف وذلك بمشاركة أفراد من الطلائع العربية من مختلف الفروع.. وعلى سبيل التفرغ أو نصف التفرغ أو على سبيل التكليف في إطار الفروع.. وذلك ضمن خطة تثقيفية متكاملة الأبعاد.

ث. الاتفاق على أسلوب الملازم والكتيبات التي يطرح فيها فكر التنظيم علناً مع الحفاظ على أمن التنظيم بالطبع.. مع التركيز على دراسات الواقع العربي بجوانبه المختلفة مع بحث الوسيلة التي تمكن من طرح الأفكار صراحة بعيداً عن الحساسيات السياسية الرسمية.

وإذا كنا قد لجأنا في هذا العرض للمجال الفكري إلى شيء من التفصيل فإنما لكي نوفر لأنفسنا رؤية أدق وحتى يمكن أن نصارح أنفسنا بمشاكلنا وسلبياتنا بكل وضوح.

الفصل الرابع: المجال السياسي

شمل التقييم العام

- نظرة في الواقع العربي قبل وبعد نكسة الخامس من حزيران.

- يقوم ممثلو الفروع أثناء عرض النشاط السياسي للفرع بالاهتمام بالقضايا التالية:

١ ـ مدى فعالية التنظيم في نضاله السياسي بشكل عام على مستوى الفرع.

٢ ـ مدى بروز شخصية التنظيم فكرياً وسياسياً ودعاوياً في الساحة العربية. مادته ووسائله.

٣ ـ رصد مفصل لحركة القوى المضادة وارتباطاتها وعلاقاتها بالساحة العربية ومراكز النفوذ الاستعماري، وقد برزت في المجال السياسي حاجة التنظيم الآنية لمنهج في التحليل السياسي يتفق وخط التنظيم الفكري.

الملحق الرقم (٤)

توصيات اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية في دور انعقادها الأول الذي بدأ في ١٣/ ١١/ ١٩٦٩ وانتهى في ١٥/ ١١/ ١٩٦٩

• نقف اليوم على مشارف مرحلة جديدة في نضالنا العربي بعد اللقاء القومي الذي جاء تتويجاً لعمل سنوات أربع في بناء الطليعة العربية. والذي جسد منطلقنا القومي بكل ما فيه من قوة وروعة، لنتطلع إلى متابعة النضال بجهد أكبر من أجل استكمال بناء تنظيمنا الثوري حتى تصل مرحلة الانطلاق لتحقيق أهداف نضالنا العربي أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة.

• وترتبط هذه المرحلة الجديدة من عمر الطليعة العربية بالمرحلة الحاسمة التي تعيشها الأمة العربية والثورة العربية منذ عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والتي تحددت أبعادها بصورة قاطعة في خطاب القائد يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر في مجلس الأمة.

• ولا بد لنا في هذه المرحلة كي نقوم بواجبنا الطليعي على الوجه المطلوب من أن نعي:

• أبعاد الواقع المحيط بنا على مختلف المستويات الوطنية القومية والدولية ونحدد بوضوح قوانا ونعرف الطريق والعدو.

إن قوانا هي قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة العربية... وهي تمتد على مدى ساحة الوطن العربي لتشمل الأمة العربية وهي التي ارتبطت بالنضال العربي من أجل تحقيق أهدافه.

وإن أعداءها هم قوى الرجعية والتخلف والإقليمية والانتهازية كعدو داخلي والتحالف الاستعماري الصهيوني كعدو خارجي.. وإن التفاعل بين أطراف هذا العدو الثالوث واضحة بينهم، ولا بد لنا أن نعي حركته مع ضرورة ملاحظة ما بين هذه الأطراف من تناقضات جزئية وسمات متميزة لكل منها، لأن وعي هذه التناقضات يمكننا من الاستفادة منها إلى آخر مدى من أجل صالح معركتنا وإن أصدقاءنا هم الذين يتفهمون حقنا ويقفون معنا في نضالنا لاسترداده.

ولقد وضح في هذه المرحلة الحاسمة أن العدو الداخلي دائب منذ العدوان على محاولة ضرب الثورة العربية وإسقاط قلعتها في الجمهورية العربية المتحدة مستغلاً الهزيمة العسكرية التي حدثت.

وقد اتخذت هذه المحاولات أشكالاً عدة تختلف في صورتها وتلتقي في هدفها. ونشير في هذا المجال على الخصوص إلى محاولات اليمين الرجعي لاستغلال ثوب الدين الذي هو منه براء ومرض الإقليمية، وإلى محاولات الانتهازية المؤيدة لاستغلال اليسار المزيف والإقليمية لضرب الثورة العربية. وما يلفت النظر حقاً بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٣ التقاء اليمين الرجعي الإقليمي واليسار الطبقي الإقليمي على ضرب الثورة العربية وعلى محاولة طرح رموز غريبة عن المنطقة لصرف نظر أبنائنا عن رمز الثورة العربية.

ووضح في هذه المرحلة أن العدو الخارجي دائب منذ العدوان على تحقيق الهدف نفسه وهو ضرب الثورة العربية لما يعيه من خطر منطلقها القومي وتوجهها الاشتراكي. لأن هدف العدو الخارجي كان يتجه دوماً منذ قرون إلى ضرب الوجود القومي لأمتنا العربية حتى يتحكم فيه فضلاً عن مصالحه في الوطن العربي وحقده التاريخي على هذه الأمة. ونشير على الخصوص في الآونة الأخيرة إلى ما تحقق من تلاحم بين طرفي التحالف الاستعماري الصهيوني، ومن أبرز أمثلته علاقة أمريكا بإسرائيل.

إنّ أصدقاءنا هم جميع دول المعسكر الاشتراكي والعالم الثالث التي اتخذت مواقف تؤيد حقنا وفي هذا المجال نشير إلى موقف الاتحاد السوفياتي لنميزه تمييزاً واضحاً عن موقف العدو الإمبريالي ولننبه إلى المحاولات التي تجرى لوضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في موضع واحد من قضيتنا. نقول هذا ونحن نحس أن

موقف الاتحاد السوفياتي، وإن لم يكن منطبقاً تماماً على آمال الأمة العربية، فإنه يتميز بالدعم الكامل المخلص والصداقة لها.

إن طبيعة المرحلة الحاضرة في عملنا السياسي على الساحة الدولية وعلى الساحة العربية، وعياً منا لجميع الظروف المحيطة، تستوجب تجنب إثارة الخلاف حول التفاصيل مع التمسك الكامل بمبادئنا الواضحة المحددة. وفي هذا المجال كطليعيين نساند النضال السياسي الذي تقوم به الجمهورية العربية المتحدة في المجالين العربي لحشد طاقات الأمة العربية في نطاق مؤتمر القمة وفي المجال الدولي لكسب التأييد وتهيئة الرأي العام العالمي. وذلك ليكون هذا النضال السياسي في خدمة المعركة ومكملاً لنضالنا العسكري. إننا نقف اليوم على أرض صلبة بعد ثلاثين شهراً من العدوان ونحن نرد على الحملات المسعورة التي استهدفت تشكيك شعبنا بقيادته الثورية من خلال تشويه صورة النضال السياسي... نقف على أرض صلبة حيث أصبح ملموساً في اليد آثار هذا النضال لصالح النضال العسكري.

ومن هذه الزاوية ننظر إلى الدعوة للوحدة الوطنية في مختلف ساحاتنا العربية لنوفر على أنفسنا خوض المعارك الجانبية لصالح خوض المعركة الأساسية مع التنافس الرئيسي بيننا وبين العدو الاستعماري الصهيوني.

وعياً منا بطبيعة مرحلتنا الطليعية ومرحلة نضالنا العربي يمكننا أن نتحرك للتأثير في سير الأحداث العربية ونناضل نضالنا اليومي الدائب المخطط. ونصب أعيننا هدف استكمال البناء الطليعي وهدف حشد كل الطاقات من أجل المعركة.

إن ترابط الهدفين واضح تماماً انطلاقاً من الإيمان بأن العمل الطليعي لا يكون إلا من خلال النضال من أجل الجماهير العربية وفي ساحاتها الواسعة.

ولكن من المهم جداً أن نلاحظ ضرورة انسجام حجم الأهداف التي نحددها في العمل العام مع حجم الطليعة كي لا تقع في خيالات ينتج عنها تطرف نفسي لا مبرر له، وما يفرضه ذلك من ضرورة الاهتمام بالنمو التنظيمي في اتجاه يحافظ على سلامة التركيب الاجتماعي وقوى الشعب العاملة ويهتم بنوعية الكوادر المنتقاة وأهمية مواقعهم.

إن بإمكاننا في ساحاتنا الجماهيرية أن ننشط فكرياً وسياسياً وعسكرياً لنقوم بنضالنا الفكري والسياسي والعسكري:

• فأما النضال الفكري فيكون في دراسة مختلف القضايا التي تهم الجماهير وتحديد موقف واضح منها وطرحه ليصل فكرنا الثوري إلى الجماهير، وفي هذا المجال يجب الاستفادة من جميع وسائل الإعلام المختلفة.

• ويمكن أن نمارس نضالنا السياسي في الساحات الجماهيرية لتحقيق أهداف محددة في كل ساحة تتفق مع مصلحة الثورة العربية... وفي هذا المجال ترد إمكانية تعاون عناصر الطليعة مع قوى وطنية أخرى في جبهات وطنية ضمن إطار الوحدة الوطنية.

• ويبقى النضال العسكري والفدائي أملاً يراود كل طليعي وشرفاً يسعى إليه الطليعي وينظر إليه كحق وواجب ويتطلع للاستشهاد على أرض الوطن في سبيل الحق باعتباره أعلى درجات النضال، والمجال اليوم مفتوح ليؤدي الطليعي واجبه على أرض المعركة.

على أن ممارسة النضال السياسي في الساحات الجماهيرية من أجل قوى الشعب العاملة وبها، وكذلك الكفاح المسلح، يتطلب بقوة وبإلحاح التحرك فكرياً وكخطوة هامة أن ننتقل من مستوى ما نرفضه ونحاول هدمه إلى مستوى ماذا لدينا نحن كبديل، وماذا في مقدورنا من إمكانيات البناء الجديد.

وتلافياً لسلبيات المرحلة الماضية وانطلاقاً إلى قومية التنفيذ في المجال الفكري بات من المطلوب أن توضع الأسس الفكرية لدليل عمل ثوري عربي.. يكون إعلاناً للثورة العربية ذات المضمون الاشتراكي الديمقراطي ويحلل نضالنا العربي ويقيم تجربتنا الثورية وينطلق عبر تفتح على عالمنا في عصرنا لمعالجة الواقع العربي وتناقضاته متخذاً من المنهج الجدلي القومي والطبقي وحقيقة أن الأمة العربية الواحدة ذات القومية الواحدة مستخلصاً وجهته نحو دولة عربية واحدة ذات مضمون اشتراكي ديمقراطي تزيل تناقضات الواقع العربي من تخلف واستعمار ورجعية وتجزئة واغتصاب وتمكن أمة العرب من أن تقوم بدورها وتحمل رسالتها إلى المضطهدين والمستغلين والمشتتين في كل أنحاء العالم رسالة حرية واشتراكية ووحدة وتآخٍ وسلام.

ولقد صار من الأكيد أن يعتمد الفكر الطليعي مركزية التخطيط في المجال الفكري كما يعتمد لامركزية التنفيذ، وأن هذا ليلقي على لجنة الفكر الطليعي المركزية، أن تزود الطلائع وقواعدها من قوى الشعب العاملة بزاد فكري يبلور فكرية التنظيم ويعطي

المناضلين شخصية فكرية واضحة وصلبة ويزودهم بالمهارات الفكرية والسياسية الواجبة إلا أنه يلقي أعباء على الفروع التي يجب أن تسهم بها مساهمة فكرية قومية مستفيدة من كافة القطاعات الجماهيرية العاملة جميعاً.

والتزاماً بالتفتح الفكري يكون من التصور الاصطلاح على كتابات معلنة باعتبارها زاداً فكرياً للطلائع وقواعدها واتباع الأسلوب الإذاعي وأسلوب الملازم والكتيبات التي يطرح فيها فكر التنظيم علناً مع الحفاظ على أمن التنظيم... مع التركيز على دراسات الواقع العربي وتتبع تطورات الفكر العالمي وبلورة معالم نظريتنا العربية الثورية وإبراز أبعاد عناصر الهدف (الحرية - الاشتراكية - الوحدة).

وتوصي اللجنة استناداً إلى ذلك بما يلي:

أولاً: في الجانب السياسي

١ - العمل على تبني منظمة فلسطين العربية باعتبارها أقرب التنظيمات الفدائية لقبول الفكر الطليعي وإمدادها بالدعم البشري والفني والمادي اللازم.

٢ - على الأعضاء الطليعيين مضاعفة نشاطهم من أجل تعبئة الجماهير العربية لصالح المعركة في المواقع التي لا تزال خاضعة للنظم الرجعية وذلك لغرضين:

أ. حشد كل طاقات الجماهير العربية من أجل المعركة.

ب. استخدام ذلك كوسيلة ضغط على النظم الرجعية وتوريطها في الإسهام في المعركة وتجميد نشاطها ضد القوى الثورية.

٣ - انطلاقاً من أن الخطر الأساسي الذي يواجه منطقة الخليج العربي هو محاولة طمس عروبتها تمهيداً لاجتزائها من الوطن العربي ووضعها تحت السيطرة الاستعمارية عن طريق إيران فإننا نوصي بما يلي:

أ. تركيز النضال العربي المتصل بكل السبل ضد حركة الهجرة الإيرانية وعدم خلق معارك جانبية أخرى تؤثر في هذا النضال.

ب. العمل على تشكيل منظمة فدائية طليعية لمواجهة الوجود الاستعماري في المنطقة ومباشرة نشاط مباشر ضد الهجرة الإيرانية.

ثانياً: في الجانب الفكري

١ ـ العمل على استكمال وطرح عمل ثوري عربي يبلور معالم نظريتنا العربية الثورية المعاصرة، وعلى أن يكون ذلك خلال ثلاثة أشهر وتتولى هذه المهمة لجنة الصياغة بعد استكمال تشكيلها.

٢ ـ تحقيق مركزية الفكر الطليعي وقوميته ومساهمة كافة القطاعات الجماهيرية وتتولى لجنة الفكر الطليعي المركزية اتخاذ الخطوات العملية الملائمة لتقديم هذا الفكر الذي يطور شخصية فكرية واضحة للتنظيم بواسطة وسائل الإعلام المتاحة.

٣ ـ إعداد برنامج تثقيفي لتزويد أعضاء التنظيم بمهارات وخبرات تنظيمية ويستعان في هذا بإمكانات الفروع.

ثالثاً: الجانب التنظيمي

إدراكاً لحقيقة أن اجتماع اللجنة القومية المؤقتة تبشر بمرحلة جديدة في حياة تنظيمنا الطليعي الأمر الذي يفرض تطوراً تنظيمياً يتلاءم مع متطلبات هذه المرحلة فإننا نوصي بما يلي:

١ ـ أن يعقد المؤتمر القادم للجنة المؤقتة بعد ثلاثة شهور للنظر في ما تم تنفيذه من توصيات هذا المؤتمر بعد عرضها على القيادة ووضع خطة عمل المرحلة التالية.

٢ ـ تشكيل لجنة تكون مهمتها مساعدة المفوض ومتابعة توصيات مؤتمر اللجنة القومية، وتتكون من اثنين من المساعدين للسيد المفوض ممن لهم صلاحية إدارة العمل اليومي ـ إلى جانبهم عدد يختار من اللجنة القومية المؤقتة الذين تمكنهم ظروفهم من التواجد بالقاهرة للقيام بهذه المهمة. وعلى لجنة المتابعة دراسة ما يلي:

أ. وضع لائحة يتحدد فيها الهيكل العام للتنظيم والقواعد التنظيمية التي تنظم العمل وتحدد العلاقة بين مستويات التنظيم بما يتلاءم مع حجم التنظيم في هذه المرحلة وبما يحقق الوحدة والتجانس بين فروع التنظيم.

ب. وضع مشروع خطة لنشر التنظيم الطليعي وامتداده.

٣ ـ تتخذ الإجراءات الكفيلة بالربط بين فرع الجمهورية العربية المتحدة ولجنة إدارة الحركة التنظيمية الطلابية في الجمهورية العربية المتحدة.

٤ ـ يبدأ الإعداد لتشكيل تنظيم طلابي علني يحمل الفكر الطليعي على أن ينفذ قبل نهاية العام الدراسي الحالي.

٥ ـ الاهتمام بتجنيد الطلاب العرب في خارج الوطن العربي على أن تكون المفوضية هي المسؤولة عن متابعتهم.

٦ ـ تسكين المناضل الموجود خارج فرعه تسكيناً قومياً أينما وجد.

وتوصي اللجنة بأن يكون مركزاً على فئات الشعب التالية:

(العمال، الفلاحين، المثقفين الثوريين، الجنود، الكسبة) على أن يقدم في المؤتمر القادم دراسة مفصلة عن تعاريف هذه الفئات.

رابعاً: توصي بأن تستخدم طاقات وإمكانيات وموارد الفروع المتاحة للحركة والنشاط الاستخدام والتوجيه الذي يسمح بخدمة وتنمية موارد التنظيم ومقدرته الذاتية.

خامساً: نوصي بدمج فرع فلسطين والأردن بفرع واحد.

سادساً: نوصي بالاستعانة بقدرات بعض الفروع من حيث توفر بعض الكوادر لتؤدي مهام تنظيمية وتثقيفية في فروع أخرى بحاجة إليهم.

سابعاً: نقر من حيث المبدأ وجود أغطية لتحرك الطليعة العربية علنية أو سرية وعلى الفروع أن تقدم دراسات حول هذا الموضوع وبالنسبة لفرع العراق فإننا نوصي بمناقشة الموضوع في لجنة المتابعة واتخاذ رأي حاسم بها بعد انعقاد هذا المؤتمر مباشرة.

ثامناً: مالية التنظيم:

تتكون مصادر تمويل التنظيم مما يلي:

١ ـ الاشتراكات والتبرعات من الأعضاء وأصدقائهم.

٢ ـ التزامات الفروع القادرة وذات التأثير في مواقعها وخاصة فرع الجمهورية العربية المتحدة.

وقد لوحظ أن هناك حاجات مادية لبعض الفروع وبشكل ملحٍّ، وتوصي اللجنة بدراسة احتياجات هذه الفروع وتغطيتها:

١ ـ فرع اليمن: يحتاج الفرع بشكل عاجل لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه.

٢ ـ فرع العراق: يحتاج الفرع وبشكل عاجل لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه.

٣ ـ فرع الخليج: يحتاج الفرع وبشكل عاجل لمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

لما كان هناك إلحاح شديد من قبل أمناء اللجنة القومية لتواجد القائد.

ولما كان السيد/ المفوض قد وعد بحضور السيد/ القائد فإننا نقترح تأكيد هذا الوعد. وذلك لمصلحة بناء التنظيم القومي.

الملحق الرقم (٥)

بيان المؤتمر القومي الثاني للطليعة العربية
في انعقاده من ٢٢/ ٩ ـ ٢٥/ ٩/ ١٩٧٢م

جاء انعقاد المؤتمر الثاني للطليعة العربية في الذكرى الثانية لرحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر وعلى أرض ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر العربية بعد ثلاث سنوات من المؤتمر الأول للجنة القومية المؤقتة وسبع سنوات من عمر الطليعة... في فترة حرجة من تاريخ أمتنا العربية.

جاء هذا الانعقاد بعد أن حالت دونه خلال السنوات الثلاثة الماضية صعوبات عدة، ليعبر عن إيمان الطلائع العربية بالثورة العربية الواحدة الشاملة، وليؤكد تصميم الطلائع العربية على متابعة النضال الدائب من أجل تحقيق أهداف الثورة بالحرية والاشتراكية والوحدة للوطن العربي الكبير، وليعبر عن قناعة الطلائع العربية بفكرة التنظيم العربي الواحد الذي تجسده «الطليعة العربية» ليكون أداة الثورة التنظيمية. ذلك أن فكرة الطليعة التي طرحها عبد الناصر العظيم إنما جاءت بلورة لدروس وعبر النضال العربي في المجال التنظيمي على مستوى الساحات العربية ككل. وهي تنطلق من الإيمان بتحالف قوى الشعب العامل أساساً لتفجير الثورة وانتصارها. ونؤمن بأن صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي كإطار واسع لهذا التحالف لا بد لها من تنظيم طليعي في داخلها.

وجاء هذا الانعقاد ليحدد بدقة معالم تجربة الأعوام السابقة ويقوّمها. ويضع خطة التحرك القادمة فينتقل بالطليعة إلى بداية مرحلة الانطلاق لتنهض بمسؤولياتها في هذه الفترة الحرجة.

إن المؤتمر القومي وهو يخلّف وراءه مرحلة التهيئة ليسجل اعتزازه باقتران فكرة الطليعة العربية بالقائد الخالد جمال عبد الناصر، ويسجل شكره للأخ محمد فتحي الديب الذي خدم بإخلاص هذه الفكرة وبذل جهوداً كبيرة لإخراجها إلى أرض الواقع من خلال تكليف القائد له ووضع في خدمتها خبرته النضالية في ساحة الوطن العربي، كما يشكر المؤتمر القومي جميع الإخوة المناضلين الذين عملوا بإخلاص مع مفوض القيادة في المرحلة السابقة.

لقد حرص المؤتمر أن يدرس بعمق وعناية الواقع الذي نعيشه في وطننا الكبير وفي عالمنا، وأن يسبر أغوار أبعاده على المستويين القومي والدولي لتتمكن الطلائع من القيام بواجبها في ساحاتها على الوجه المطلوب.

إن أمتنا العربية على المستوى القومي تعاني في هذه الفترة من التفكك والعجز... في وقت يشتد فيه هجوم أعدائها الشرس عليها.

إن من أسباب هذه المعاناة غياب الزعامة العربية الواحدة التي جسدها على مدى سنوات القائد الراحل الأمر الذي خلّف فراغاً لا بد أن يُملأ.

كما أن من أسباب هذه المعاناة غياب الديمقراطية والشورى في معظم الأقطار العربية وسلب الإنسان العربي حقه في الحرية والكرامة، الأمر الذي أورثنا مآسيَ لا بد أن تنتهي.

وإن من أسباب هذه المعاناة عجز غالبية الحكام العرب ضمن واقع التجزئة والإقليمية القائم عن التعبير عن الإرادة العربية والتصدي لمتطلبات خوض المعركة المصيرية لتحرير أراضينا العربية المحتلة جميعها، وقد تجلى هذا العجز، في ما تجلى، في الوضع الساكن الراكد ضمن حالة اللاحرب واللاسلم الجاثمة على صدر أمتنا، الأمر الذي هدد المصير العربي لأجيال قادمة تهديداً لا بد أن يزول.

وأخيراً، فإن من أسباب هذه المعاناة اختلال موازين العدل الاجتماعي على الساحات العربية ووقوع الإنسان العربي تحت وطأة الاستغلال بصور مختلفة الأمر الذي عرقل التقدم الذي لا بد أن نحققه.

ولقد زاد من تفاقم الوضع القائم في المنطقة العربية اشتداد شراسة الغزوة الصهيونية الاستعمارية التي استغلت هذه المعاناة إلى آخر مدى لتسقي أمتنا كأس

المذلة والهوان حتى الثمالة ولتصفي الثورة العربية بمختلف صورها وتكرّس التجزئة وتضاعفها.

كذلك فقد طرأت في عالم اليوم تطورات وتغيرات عدلت في صورة موازين القوى ولم تستطع القيادات العاجزة الرسمية أن تعيَها الأمر الذي أخل بمكاننا في عالم اليوم لغير صالح أمتنا، ولا بد أن نجابهه بتحديد علمي لاستراتيجيتنا العربية.

إن المؤتمر القومي وهو يجابه صورة هذا الواقع العربي الأليم ليثق أن أمتنا العربية قادرة على تجاوز هذه الفترة الحرجة من تاريخها، وأن هذا التجاوز إنما يتحقق بنضال الطلائع العربية التي تستمد من إيمانها بالله والتحامها بالجماهير ووعيها طاقة متجددة لا تنتهي وإرادة هائلة لا تقهر تستطيع بهما مجابهة قوى الشر والعدوان.

إن الطلائع العربية مسؤولة اليوم أن تملأ الفراغ الذي خلفه رحيل القائد الخالد. وأن «الطليعة العربية» تتطلع وتسعى إلى أن تتعاون مع كل الطلائع العربية للوصول إلى التنظيم العربي الواحد وإقامة المؤسسات التي بدأ عبد الناصر بإقامتها ومن ثم لبلورة الزعامة العربية الشاملة.

كذلك فإن الطلائع العربية مسؤولة اليوم أن تتابع النضال من أجل سيادة الشورى والديمقراطية في جميع أقطار الوطن العربي لتتوافر للإنسان العربي الحرية والكرامة اللتين كفلهما الله له حين استخلفه وكرّمه، كما أنها مسؤولة أن تتابع النضال من أجل سيادة الاشتراكية قضاء على كل صور الاستغلال وستعمل «الطليعة العربية» جاهدة بالتعاون مع كل الطلائع من أجل هذه الأهداف.

والطلائع العربية مسؤولة اليوم أن تغذَّ السير في طريق الوحدة لتقضي على التجزئة والتفكك، ولقد أكدت مسيرة النضال العربي مدى ترابط هدف الوحدة بهدفي الحرية والاشتراكية، وأن الطليعة العربية وهي تتحمل نصيبها من مسؤولية النضال الوحدوي لتعبر عن تقديرها العظيم للعطاء الوحدوي لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر، وتستشعر إمكانية التعاون معها من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية وبناء التنظيم العربي الواحد.

إن مسؤولية الطلائع العربية كبيرة في أن تعيد دراسة استراتيجية الثورة العربية على ضوء ما أرسته تجربتها الثورية الناصرية وما جد من تطورات وتغيرات وإن «الطليعة العربية» لتؤكد الشعار الناصري «نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا»، كما أنها

تدين الدور الآثم الذي تقوم به الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة في منطقتنا بالتعاون مع الصهيونية العالمية وفي مناطق أخرى في العالم. وتشعر «الطليعة العربية» بالقلق نتيجة اختلال موازين القوة في المنطقة لصالح العدو بعد الأزمة القائمة مع الاتحاد السوفياتي، وترى الطليعة العربية أن على الثورة العربية وهي تنطلق ذاتياً معبرة عن نفسها أن تحرص في التعاون بقوة مع العالم الثالث وهي تؤيد بقوة حركة التحرر العالمية.

كما تشعر الطليعة العربية أهمية إنهاء الأزمة الراهنة مع الاتحاد السوفياتي وإعادة روابط الصداقة ضمن الحدود التي ترسمها إرادتنا الذاتية ولقاؤنا المشترك ضد الإمبريالية ورفضنا للاحتواء العقائدي.

إن تحركنا للقيام بمسؤولياتنا هذه يحكمه أسلوبنا الذي حدده اللقاء الأول حين أورد أننا ننظر إلى الدعوة للوحدة الوطنية في مختلف ساحاتنا العربية من زاوية ضرورة حشد الطاقات من أجل المعركة فنتمسك بهذه الدعوة لنوفر على أنفسنا خوض المعارك الجانبية لصالح خوض المعركة الأساسية مع التناقض الرئيسي بيننا وبين العدو الاستعماري الصهيوني.

ويمكننا أن نتحرك للتأثير في سير الأحداث العربية ونناضل نضالنا اليومي الدائب المخطط ونصب أعيننا هدف استكمال البناء التنظيمي وهدف حشد كل الطاقات من أجل المعركة.

إن ترابط الهدفين واضح تماماً انطلاقاً من الإيمان بأن العمل الطليعي لا يكون إلا من خلال النضال من أجل الجماهير العربية وفي ساحاتها الواسعة.

وإن من المهم جداً أن نلاحظ ضرورة انسجام حجم الأهداف التي نحددها في العمل العام مع حجم الطليعة كي لا نقع في تمزق بين الآمال والممكن وما يفرضه ذلك.

ضرورة الاهتمام بالنمو التنظيمي في اتجاه يحافظ على سلامة التركيب الاجتماعي وقوى الشعب العاملة ويهتم بنوعية الكوادر المنتقاة وأهمية مواقعهم.

إن بإمكاننا في ساحاتنا الجماهيرية أن ننشط فكرياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيمياً لنقوم بنضالنا.

القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر

أولاً: في المجال التنظيمي

١ - تبقى الطليعة العربية في المرحلة القادمة سرية الوجود وسرية الحركة.

٢ - يكون تركيز النشاط من أجل بناء النويات في الساحات الخالية واستكمالها في الساحات الأخرى.

٣ - تعتبر القيادة القومية مؤقتة وغير مكتملة حتى يتم استكمال بناء الفروع وتعتبر هذه المرحلة خاصة باستكمال البناء التنظيمي.

٤ - يكون مقر الطليعة العربية القيادي غير ثابت وتحدده القيادة القومية المؤقتة وتتخذ طرابلس حالياً مقراً أول، كما يتخذ من القاهرة وبيروت مقرين فرعيين يكون في كل منهما مندوب قيادي.

٥ - يستحسن أن يتفرغ عضو القيادة القومية المؤقتة للعمل تفرغاً تاماً في المرحلة القادمة.

٦ - تشكل القيادة مجلساً استشارياً يضم القيادات الممارسة التي لا تسمح لها ظروفها بالتفرغ.

٧ - تقوم القيادة القومية بتعيين قيادة ظل لها كما تقوم قيادات الفروع بتعيين قيادات ظل أيضاً.

٨ - إصدار نشرات مفسرة للنظام الأساسي.

٩ - تسكين المناضلين الموجودين في غير ساحاتهم قومياً.

١٠ - على القيادة القومية إيجاد أسلوب ملائم في مصر.

١١ - على القيادة القومية إقامة الأجهزة المتخصصة.

١٢ - على قيادات الفروع تسليم الهياكل التنظيمية إلى القيادة القومية في الوقت الذي تراه القيادة القومية مناسباً.

١٣ - اعتبار رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين الغطاء التنظيمي في المجال الطلابي ولكل فرع أن يحدد الغطاء الذي يمكّنه من الحركة.

١٤ - يجب ألّا تكون السرية المطلقة والخوف من أجهزة الأمن سبباً في جمود وشل حركة التنظيم.

١٥ ـ يجب أن تكون قيادات الفروع متواجدة باستمرار في ساحاتها.

١٦ ـ يحيل المؤتمر على القيادة القومية قضية أمين جدعان لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنه.

١٧ ـ يوصي المؤتمر بسحب الملفات والوثائق التنظيمية من مكتب الشؤون العربية في القاهرة.

١٨ ـ يوصي المؤتمر بتكثيف النشاط التنظيمي وتأمين الاتصال الدائم وتوفير النشرات باستمرار في المرحلة القادمة.

١٩ ـ يوصي المؤتمر القيادة القومية بدعوة المؤتمر القومي للانعقاد في العام القادم بصفة استثنائية.

ثانياً: في المجال الفكري

إدراكاً من المؤتمر لما تواجهه الطليعة العربية من خلال التحديات الهائلة وللضغوط القاسية العقائدية والمادية التي تواجهها أمتنا العربية من قبل القوى الاستعمارية ورواسب الماضي ومن القوى المضادة على الصعيدين العربي والدولي التي تحاول ضرب قوى الثورة في هذه الأمة.

والتزاماً من هذا المؤتمر ببحث ما من شأنه أن يقدم الردود الصحيحة على هذه التحديات والضغوط في المجال العقائدي خاصة واهتماماً بأن يكون الرد واقعياً وعملياً وعلمياً.

يرى المؤتمر: أولاً أن ينشأ بالقيادة القومية أمانة للفكر يكون من مهماتها ما يلي:

أ. العمل على استكمال وصياغة الميثاق القومي بما يحقق للطليعة:

١ ـ أن تتأمل في موضوعية تاريخها راسخة الأقدام في أرضها ضاربة الجذور في تراثها.

٢ ـ أن تستقرئ في شجاعة تجربتها مقدرة الانتصارات والإنجازات معترفة بالهزائم والنكسات.

٣ ـ أن تنظر في تفتح إلى عالمها قادرة أن تستوعب حقائق واقعها واتجاه حركته في غير تعصب أو انغلاق وبغير عقد التعالي أو النقص.

٤ ـ وبأن تنطلق على أساس ذلك مؤمنة بالله واثقة من نفسها على طريق تحقيق هدف وأداء رسالة يعطيان للحياة مضمونها وللإنسان قيمته.

ب. العمل على جمع فكر القائد الخالد وتصنيفه وتبويبه واستخلاص ما يكمُن فيه من مفاهيم قومية واشتراكية وإنسانية.

ج. اعتماد وتوثيق المصادر الفكرية للطليعة بما تشمله من وثائق أساسية (فلسفة الثورة ـ الميثاق ـ بيان ٣٠ مارس خطب القائد الخالد عامة) والدراسات المقدمة من الفروع والكتب القومية المعتمدة من التنظيم

ثالثاً: العمل على إعادة بث البرامج العقائدية من إذاعات القاهرة والعمل على بثها من إذاعة طرابلس.

رابعاً: إنشاء مكتبة قومية يكون مركزها بمقر القيادة القومية على أن يكون لهذه المكتبة فروع في مختلف الساحات.

خامساً: إقامة معهد ودورات تثقيفية يتم تنظيمها بالتعاون بين أمانة الفكر وأمانة التنظيم بالقيادة القومية.

الملحق الرقم (٦)

بيان المؤتمر القومي الثالث للطليعة العربية
في انعقاده من ٢٦/ ٨ ـ ٢٨/ ٨/ ١٩٧٣

جاء انعقاد المؤتمر القومي الثالث للطليعة العربية بعد مضي قرابة العام على انعقاد المؤتمر القومي الثاني تنفيذاً من القيادة القومية المؤقتة لقرار المؤتمر المذكور بهذا الشأن، واستكمالاً لإرساء القواعد الثابتة لحركتنا التنظيمية في كافة مجالاتها، وتقويماً لما أنجزنا من المهام التي رسمها لنا مؤتمرنا القومي الثاني لنتبيّن مواقع القوة فندعها ونحرص عليها ولننتبه إلى مواضع الخلل فندرسها ونكتشف جذورها فنعالجها معالجة حاسمة، وتأكيداً لتصميم الطلائع العربية على متابعة النضال الدائب من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية على متابعة النضال الدائب من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة.

إن المؤتمر القومي الثالث وهو ينعقد على أرض ثورة الفاتح من سبتمبر (أيلول) ليعبِّر عن شكره وتقديره لما قدمته ليبيا العربية من ضيافة كريمة، وتحيته لعطائها الوحدوي العظيم، ويستشعر إمكانية التعاون معها من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية.

لقد درس المؤتمر بعناية حصيلة النشاط الذي قامت به القيادة القومية المؤقتة وفروع التنظيم وكذلك نشاط رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، ولاحظ المؤتمر باعتزاز أن منجزات كبيرة قد تحققت في هذه الفترة القصيرة فكان مما أنجزه.

١ ـ انتشار جيد حققته بعض الفروع استحق من المؤتمر التحية، والمؤتمر يأمل أن تحذو الفروع الأخرى حذوها بعد أن تزول المعوقات التي وقفت في طريق النشاط فيها.

٢ ـ مشاركة الطليعة الفعالة في مؤتمرات عدة كمؤتمر المفكرين العرب من أجل المعركة ومؤتمر القوى الناصرية، حيث استطاعت الطليعة أن تطرح فكرها بكل قوة ووضوح، وأن تصوغ المواثيق التي صدرت عن هذه المؤتمرات من خلال هذا الفكر كل ذلك من أجل جمع كافة الوحدويين ورأب الصدع بينهم تمهيداً للإطار الواسع الذي تسعى الطليعة لتحقيقه؛ والمؤتمر إذ يقوم هذه المشاركة ويباركها، يطلب من القيادة القومية والإخوة المشاركين في لجنة العمل المنبثقة عن مؤتمر القوى الناصرية متابعة السعي في هذا المجال الهام ضمن ظروف الواقع ورؤية التنظيم الشاملة لهذا الموضوع.

٣ ـ النشاط الكبير الذي قامت به الرابطة من حيث التوسع وإصدار مجلة الشباب الناصري ومساهمتها في الحوار مع الإخوة قادة الثورة العربية في ليبيا والمعسكرات التي أقامتها كمعسكر الثورة العربية ومعسكر ناصر التطوعي الثاني. والمؤتمر إذ يحيي هذا الجهد المبارك الذي قام به الإخوة الطليعيون في المكتب التنفيذي للرابطة ليأمل أن يستمر هذا العطاء ويوصي بفتح فروع أخرى ولا سيّما في السودان واليمن والخليج العربي وبريطانيا ولتكن هذه الفروع سرية إن اقتضت ضرورة النضال ذلك.

٤ ـ المعهد التنظيمي القومي الذي كان من أهم المنجزات التي تحققت في هذه الفترة، ولقد درس المؤتمر هذه التجربة باهتمام فرآها إحياءً مباركاً للمعاهد التي أقيمت عامي ٦٨، ٦٩، ويوصي المؤتمر بأن يطور هذا المعهد ويصبح تقليداً سنوياً ليتم فيه التلاحم القومي بين المناضلين وليكون مدرسة لتخريج كوادر التنظيم القيادية.

٥ ـ إن عقد المؤتمر القومي الثالث في موعده المحدد بحد ذاته إنجاز ضخم يضاف إلى حصيلة ما أنجزته القيادة القومية المؤقتة؛ والمؤتمر بهذه المناسبة ولكل هذه الإنجازات يحيي الجهد الطيب الذي قامت القيادة القومية المؤقتة به في ظل الظروف الصعبة التي أحاطت بعملها ويأمل المؤتمر أن تستمر هذه الروح النضالية الدؤوبة في المراحل القادمة.

لقد كان تقرير القيادة القومية المؤقتة وتقارير الفروع واقتراحاتها أرضية ناقش المؤتمر من خلالها واقع المرحلة التي نمر بها والخطوط العامة لتحركنا في الفترة القادمة على الأصعدة التنظيمية والفكرية والسياسية وكانت حصيلة النقاش ما يلي:

أولاً: على الصعيد التنظيمي

إن المؤتمر وهو يؤكد على معنى التواصل في مسيرتنا يرى ضرورة الحرص على المعاني التي أكد عليها بيان المؤتمر القومي الثاني كاملة وتجسيدها باستمرار.

كما يرى ضرورة إحكام مسيرتنا وعلاقتنا التنظيمية على أساس ما أرساه نظامنا الأساسي من قواعد تنظيمية وقيم نضالية.

ولقد أقر المؤتمر التوصيات والقرارات التنظيمية التالية:

١ ـ ضرورة وضع الضوابط الصارمة في مجال الإلزام ضمن القطاع الطلابي والتركيز على الاستقطاب من قوى الشعب العاملة الأخرى.

٢ ـ تشكيل مكتب طلابي طليعي يرأسه أمين سر معيّن من قبل القيادة القومية يشرف على حركة الرابطة وينسق العمل الطلابي الطليعي في إطارها.

٣ ـ تشكيل لجان قومية ترتبط بالقيادة القومية للساحات التي يوجد فيها حضور قومي (كالقاهرة وأوروبا والخليج العربي والأمريكتين) تشرف على تحقيق التسكين القومي وقيادة العمل التنظيمي فيها، وعلى قيادات الفروع تسليم أسماء المناضلين المتواجدين هناك من ساحاتها إلى القيادة القومية لتحقيق هذا الأمر.

٤ ـ دراسة موضوع النشاط ضمن المغتربين العرب وتشكيل لجنة لهذا الغرض قبل نهاية ١٩٧٣ على أن يكون من ضمن مهامها السعي لعقد مؤتمر للمغتربين العرب من خلال طرح ذلك على الإخوة قادة الثورة العربية في ليبيا.

٥ ـ على قيادة كل فرع تقديم تقرير عن نشاطات الفرع التنظيمية والسياسية والفكرية والمالية كل ٣ أشهر كحد أقصى.

٦ ـ يوصي المؤتمر القومي القيادة القومية بضرورة استمرار التوجه لإيجاد نويات تنظيمية في الساحات الخالية من الحضور التنظيمي وتشكيل قيادات فروع للساحات التي لم يتم فيها ذلك حتى الآن.

٧ - يوصي المؤتمر القيادة القومية بضرورة استكمال بناء أجهزتها التنظيمية بأقصى سرعة ممكنة.

٨ - يوصي المؤتمر القيادة القومية بأن يكون لها حضور في طرابلس والقاهرة وبيروت.

٩ - يوصي المؤتمر بضرورة تغيير الأرقام الكودية للمناضلين في الفروع على أن يتم الاتفاق حول الإجراءات التنفيذية لهذا الأمر بين القيادة القومية وقيادات الفروع خلال ٣ أشهر.

١٠ - على قيادات الفروع تسليم الهياكل التنظيمية لفروعها مع الأسماء الكودية للمناضلين وأرقامهم خلال ٣ أشهر.

١١ - على كافة مستويات التنظيم بدءاً من الخلية وصعوداً إلى القيادة القومية والمؤتمر القومي مراعاة قضايا السرية والانضباط التنظيمي واستعمال الأسماء الكودية في المعسكرات والمؤتمرات والمعاهد التنظيمية.

١٢ - إن المؤتمر القومي وهو يؤكد مبدأ التكافل والتعاضد على مدى الساحات العربية ليوصي من خلال قيادة الفرع في اليمن بالتعاون مع القيادة القومية برعاية أُسَر المناضلين المعتقلين في الجنوب اليمني المكبل بالإرهاب الحزبي الفاشي.

١٣ - لقد أخذ المؤتمر علماً من القيادة القومية المؤقتة بالمخالفات التنظيمية التي ارتكبها عضوان من المؤتمر القومي الثاني وباعتبار أن عضويتهما ليست قائمة.

ثانياً: على الصعيد الفكري

إن المؤتمر القومي الثالث يؤكد على ضرورة إنجاز ما لم يتم إنجازه من قرارات المؤتمر القومي الثاني في هذا المجال ويوصي إضافة إلى ذلك بما يلي:

١ - حصر وجمع وتنسيق كافة النشرات الفكرية والتنظيمية التي صدرت حتى الآن عن التنظيم بغرض طباعتها حسب تسلسلها ومن ثم توزيعها.

٢ - ضرورة دعم وتوفير الإمكانات المادية والفكرية لإنجاز دار الوحدة للطباعة والنشر.

٣ - الاستفادة من المشاريع الفكرية والإعلامية المطروحة في الساحة اللبنانية.

٤ - تحديد المصطلحات الفكرية والسياسية.

٥ ـ يوصي المؤتمر بضرورة دعم الفروع بالمادة الفكرية لمجلتي الشباب الناصري التي تصدرها الرابطة والفجر العربي التي يصدرها فرع لبنان والعمل على توزيعها قومياً.

٦ ـ يوصي المؤتمر بدعم صحيفة مأرب مادياً حتى يتسنى لها الاستمرار.

ثالثاً: على الصعيد السياسي

لقد حرص المؤتمر أن يدرس بعمق وعناية الواقع الذي نعيشه في وطننا العربي الكبير وفي عالمنا وأن يسير وفق أبعاده على المستويين القومي والدولي لتتمكن الطلائع من القيام بواجبها في ساحاتها على الوجه المطلوب.

إن المؤتمر يرى أن التحليل الذي قدمه المؤتمر القومي الثاني لهذا الواقع في بيانه أضواء كاشفة تحدد لنا الخطوط الاستراتيجية لحركتنا السياسية في المجالين العربي والدولي، ويشير المؤتمر إلى أن استمرار حالة اللاحرب واللاسلم على المستوى العربي وظهور سياسة الوفاق الدولي يدلان ويؤكدان صحة المبدأين الاستراتيجيين اللذين أنتهجتهما الثورة العربية وهما:

الأول: ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

الثاني: إن على الثورة العربية أن تنطلق معتمدة على الذات أولاً ومتعاونة مع حركات التحرير والثورة في العالم الثالث ثانياً.

إضافة إلى ذلك حرص المؤتمر على تأكيد النقاط الرئيسية لتحركنا السياسي في المرحلة المقبلة وهي:

١ ـ العمل على كشف المخططات الاستعمارية التي تحاك ضد الوطن العربي لإبقاء حالة اللاسلم واللاحرب وتمرير الحلول الاستسلامية ومن هنا تأتي ضرورة التصدي لهذه المخططات وتوعية الجماهير العربية بها.

٢ ـ إن الطليعة العربية وهي تنطلق من مبدأ استراتيجي هو أن كل الثروات العربية يجب أن تكون ملكاً للأمة العربية، ترى في هذه المرحلة وجوب التركيز على تأميم كافة المصالح الأمريكية في المنطقة، وحشد كل ما يمكن حشده من الجماهير العربية للضغط على الأنظمة العربية لاستخدام النفط العربي كسلاح فعال في معركتنا المصيرية.

٣ ـ العمل على تجميع طاقة الفصائل العربية الوحدوية والتفاعل معها وصولاً إلى تحقيق فرز للطلائع فيها واستقطابها من جهة وتوجيهها نحو رؤيتنا السياسية من جهة أخرى.

٤ ـ التركيز على ضرورة وحدة أداة المقاومة العربية الفلسطينية ودعم المقاتلين العرب داخل وخارج الأرض المحتلة.

٥ ـ العمل على إقامة المزيد من العلاقات الواسعة مع الشخصيات السياسية الوحدوية البارزة لتحقيق مزيد من التفاعل وتبادل الرأي حول القضايا المطروحة.

٦ ـ التركيز على دراسة التحركات المشبوهة المهجِّرة الإيرانية المكثفة في الخليج العربي ومحاولة طمس عروبته وكذلك الهجرة الكردية إلى شمال سورية والعراق ومحاولات النيل من عروبة هذه الأجزاء ووضع الخطط الإعلامية والتصدي العملي لهذه الأقطار.

٧ ـ تعميق التفاعل مع كل المنظمات الشعبية في الوطن العربي ولا سيَّما في ليبيا ومصر مع مراعاة المرونة الهادفة والملتزمة في الحوار والاتصال مع هذه المنظمات.

٨ ـ تابع المؤتمر باهتمام تقرير الرابطة حول الاتصالات التي تمت مع ثوار إريتريا ويوصي بمزيد من هذه الاتصالات وتعميق هذا التعاون.

٩ ـ لقد تابع المؤتمر باهتمام بالغ تقرير فرع اليمن عن أوضاع أخوتنا في اليمن الجنوبي ويوصي القيادة القومية وقيادات الفروع بفضح هذا النظام الفاشي وما يقوم به من مجازر، كما يطلب من قيادة فرع اليمن بأن تتابع مد القيادة القومية بالحقائق أولاً بأول حول هذا الموضوع.

وفي الختام، انتخب المؤتمر أمين سر القيادة القومية وباقي أعضائها واختتم المؤتمر بالشعار التنظيمي:

عاش نضال الطليعة العربية على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

الملحق الرقم (٧)

تعميم حول معطيات المرحلة الجديدة للنضال العربي

إخوة النضال

يجيء هذا التعميم بعد الاجتماع الرابع للقيادة القومية التي انبثقت عن مؤتمرنا القومي الثالث، وتود القيادة أن تعتذر عن تأخر صدور هذا التعميم بسبب ظروف صعبة أحاطت بعملية الاتصال خلال الفترة الماضية وهي تتطلع وتعتزم أن ينتظم هذا التعميم، كما انتظمت اجتماعاتها فيصدر كل شهرين لنحقق تقدماً في عملية الاتصال التي نراها من أهم جوانب عملنا التنظيمي، كما تتطلع إلى أن تتقيد قيادات الفروع بالقرار التنظيمي رقم (٥) من قرارات مؤتمرنا القومي الثالث والذي ينص على تقديم تقرير عن نشاطات الفرع كل ٣ شهور كحد أقصى.

يأتي هذا التعميم بعد أن خاضت أمتنا العربية حرب رمضان التي دخل بها نضالنا العربي مرحلة جديدة من أجل تحقيق أهدافه في الحرية والاشتراكية والوحدة؛ فمن الطبيعي إذاً أن نتعمق فهم أبعاد هذه المرحلة، وأن نخصص هذا التعميم لهذا الغرض، ونخرج منه برؤية واضحة للواقع القائم في وطننا العربي وللمستقبل القادم، ونحدد من ثم مواقعنا بوضوح.

إن هذه المرحلة تتصل اتصالاً وثيقاً بما سبقها من مراحل نضالية قادتها ثورتنا العربية، وإن حرب رمضان تعتبر بحق نقطة تحول في الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وفي صراعنا ضد التحالف الاستعماري الصهيوني الذي أوجده، وإننا ونحن

نحيي ما قدمته أمتنا على مختلف المستويات في هذه الحرب لنقف عند عبرها ودروسها لنتزود من أجل متابعة النضال العربي في مرحلته الجديدة.

لقد كشفت هذه الحرب عن عظم ما حققته الثورة العربية بقيادة القائد الخالد جمال عبد الناصر في مجال بناء القوة العربية الذاتية على مدى سنوات وعلى الخصوص منذ نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وكانت هذه الحرب امتداداً لحرب الاستنزاف التي خاضتها أمتنا بعد النكسة تعبيراً عن إرادة الثورة العربية.

كما أثبتت هذه الحرب ما طرحته الثورة العربية دوماً من حقيقة قومية قضية فلسطين، وجسدت ما يمكن لقومية المعركة تحقيقه من خلال الانسجام الذي قام خلالها بين جبهات مصر وسورية والمقاومة الفلسطينية وتكامل عنصرَي المقاومة الفدائية والقوات النظامية وصنع الموقف العربي الواحد المعبِّر عن العمل العربي الموحد المكمل للعمل العربي الثوري.

ولقد أبرزت الحرب إمكانيات الإنسان العربي في مختلف المجالات وخصوصاً في المجال العسكري القتالي فقضت على محاولات التشويه التي دأب الأعداء على القيام بها ضمن الحرب النفسية التي شنوها على الثورة العربية وإنسانها، وكشفت الحرب في الوقت نفسه عما في عدونا من تناقضات ومن وجود مصطنع.

ولكن من جهة أخرى برزت من خلال القتال، وبعد توقفه، محاولات جديدة لقوى الثورة المضادة للانقضاض على الثورة العربية ولاستغلال الإنجاز العسكري المحدود الذي تم للعودة بالواقع العربي خطوات إلى الوراء؛ فلقد حاولت الرجعية العربية، ولا تزال تحاول، أن تظهر أمام الجماهير في مظهر صانعة النصر. وحاولت قوى الإقليمية، ولا تزال تحاول، أن تقنع الجماهير بأن الحل الإقليمي هو الأسلوب المناسب للمرحلة الجديدة، ورافق ذلك كله تعاظم الدور الأمريكي في منطقتنا العربية كما تردد ولأول مرة الحديث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي قبل أن يتحقق التحرير الكامل وذلك من خلال مؤتمر السلام المزمع عقده في جنيف.

لقد طرحت حرب رمضان معطيات جديدة في المنطقة تستحق منا المتابعة والدراسة؛ ولعل من أهم هذه المعطيات أنها زحزحت العدو الإسرائيلي عن بعض مواقعه وأثمرت على المستوى الدولي جواً أكثر مناسبة لتحقيق انسحاب العدو من الأراضي العربية التي احتلها بعدوان حزيران ١٩٦٧.

إن الطليعة من موقع وعيها لِعِبر ودروس الحرب، ومن موقع إدراكها للمعطيات الجديدة وأبعاد الموقف الراهن على كافة مستوياته، لتطرح رؤيتها لمستقبل النضال العربي من خلال تحليلها للواقع القائم، وتحدد موقفها من القضايا المطروحة اليوم؛ وهي تفعل ذلك من موقع وعيها وإدراكها للطور الجديد الذي دخلته العلاقات الدولية، سواء على مستوى ما اصطلح على تسميته بالقوى الأعظم، أم على مستوى الصراع المحتدم بين الدول الغنية والدول الفقيرة وما يجيش في داخل هذه التقسيمات السياسية والحضارية من تيارات وتفجيرات.

إن مستقبل الأمة العربية لا زال مرهوناً بمستقبل الثورة العربية وتحقيق أهداف النضال العربي - حرية للإنسان وحرية للوطن واشتراكية فيها الكفاية والعدل ووحدة الوطن فرضت عليه التجزئة يتطلع لأخذ مكانه في عالم الكتل الضخمة ولأمة تتطلع لأداء رسالتها الحضارية وهذه حقيقة ترد على جميع مزاعم قوى الإقليمية والرجعية في الوطن العربي.

وانطلاقاً من هدف الحرية وتكامله مع هدفَي الاشتراكية والوحدة تؤكد الطليعة على هدف تحرير فلسطين كهدف أصلي لأمتنا باعتبار فلسطين أرضاً عربية وجزءاً من الوطن العربي الكبير اغتصبه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبالتالي فإن تحريرها مسؤولية عربية شاملة لا فلسطينية فحسب، وإن القبول بما يقبل به الفلسطينيون يجب أن ينطلق من هذه المسؤولية القومية؛ وهكذا فإننا نرى أن الصراع العربي - الإسرائيلي مستمر بعد حرب رمضان وسيستمر حتى يتم تحرير فلسطين، وأن كل محاولات إنهاء الصراع دون بلوغ هدف التحرير هي محاولات مرفوضة منا ومكتوب عليها بالفشل، وأن متابعة النضال العربي من أجل هذا الهدف تنطلق من إيماننا بتكامل النضال السياسي مع النضال العسكري، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وأن من أهم شروط النضال السياسي رفض الاعتراف بالكيان الاستعماري الصهيوني في وطننا.

إن الطليعة وهي تتمسك بهذا الهدف الأصلي للثورة العربية لتعلن عن استعداد الثورة العربية في المشاركة لحل المشكلة اليهودية التي لم يكن لأمتنا علاقة بنشأتها ووجودها وتطرح الحل القومي كبديل للحل الصهيوني العدواني الذي اصطنع قومية ليهود العالم. إن الثورة العربية تدافع عن حق كل يهودي في العيش ضمن قوميته وفي وطنه، بما في ذلك يهود الوطن العربي، باعتبار أن اليهودية دين وليست قومية؛ وتدعو إلى فتح المجال لليهود النازحين إلى فلسطين المحتلة للعودة إلى أوطانهم الأصلية،

وترفع صوتها ضد أي اضطهاد لليهود في العالم، وخصوصاً حملات الاضطهاد التي تختفي وراءها الصهيونية العالمية وتقاوم بشدة تهجير يهود العالم إلى فلسطين العربية وتعتبره عدواناً على الوطن العربي وتدعو القوى والدول الصديقة للتجاوب معها في هذا المجال (يراجع كتيِّب الثورة العربية وتحرير فلسطين).

إن الثورة العربية وهي تعلن استمرار النضال على كافة المستويات لتؤكد أهمية انسحاب العدو من الأراضي التي احتلها بالعدوان ١٩٦٧ وهو الهدف المرحلي الذي أعلنه قائد الثورة في خطاب ٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وضرورة استمرار المقاومة والنضال المسلح لتحقيق ذلك ولبلوغ الهدف الأصلي. وإن الطليعة وهي تنشغل بمستقبل الشعب العربي في الأراضي العربية التي سينسحب منها العدو لتؤكد على رفض أية صيغة تنطلق من الإقليمية كمشروع الدويلة الفلسطينية، وتدعو إلى صيغة تحقق ارتباط الضفتين وقطاع غزة، وتخلص شعبنا في الضفتين من تسلط النظام الهاشمي، وتحقق الانفتاح على مصر وسورية تمكيناً من متابعة النضال ووصولاً إلى تحقيق الوحدة.

إن الطليعة وهي تناضل مع الجماهير العربية لتحرير فلسطين لتدعو للنضال إلى تحرير أي شبر عربي محتل في لواء إسكندرون أو في الساقية الحمراء أو في البحر الأحمر أو في الخليج العربي. كما ترى الطليعة العربية أن النضال من أجل التحرير لا زال مرتبطاً بالنضال من أجل الوحدة العربية؛ وفي هذا المجال تدعو الطليعة لإيجاد الحقائق الوحدوية بين الأجزاء العربية، وإلى تجاوز تعقيدات الكيانات الإقليمية كأحد مسالك العمل الوحدوي؛ كما تدعو إلى تحقيق الوحدة السياسية كمسلك رئيسي للعمل الوحدوي، وإن الإنسان العربي مدعو لبذل جهود أكبر في هذا المجال من خلال وحدة العمل العربي الثوري في مصر.

كذلك ترى الطليعة أن هدف الاشتراكية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهدفَي التحرير والوحدة، وأن مفهوم الكفاية والعدل متصل اتصالاً وثيقاً بالتقدم والمعاصرة، وأن أهداف النضال العربي تستوجب مناخاً ديمقراطياً ينبغي على الطلائع العربية أن تتابع النضال لتوفيره.

إن الطليعة العربية وهي تناضل مع كل الطلائع العربية من أجل تحقيق أهداف النضال العربي هذه لتستشعر دوراً خاصاً لمصر العربية في هذا المجال نابع من موقع

مصر الجغرافي والحضاري في الوطن العربي، ومن تراث الثورة العربية التي قادها القائد الخالد جمال عبد الناصر على مدى ثمانية عشر عاماً، ومن دور شعب مصر العربي في أية معركة ضد التحالف الاستعماري الصهيوني؛ وتتابع الطليعة باهتمام ما يجري في مصر العربية من موقع الحرص على استمرارها في الخط العربي الثوري، مؤكدة العزم على بذل جهودها لإعلاء كلمة الثورة العربية في مصر ومجابهة جميع المحاولات الإقليمية والرجعية التي تعمل على عزلها عن الوطن العربي وضرب منجزات الثورة العربية فيها وتشويه تراثها.

إن الطليعة وهي تستشعر لمصر هذا الدور الخاص لَتعي أدوار بقية أجزاء العربية في بلوغ أهداف النضال العربي.

إن الطليعة وهي تقرر أن مستقبل النضال العربي مرتبط بمستقبل الثورة العربية تؤكد أن مستقبل الثورة العربية مرتبط ببناء أداتها التنظيمية، وفي هذا المجال تتابع باهتمام وفكر مفتوح محاولات إقامة الحركة العربية الواحدة وتجارب إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الأقاليم العربية وتستشعر دورها الخاص في وحدة العمل العربي الثوري.

وتعبِّر الطليعة عن انفتاحها للتعاون مع كل القوى القومية والتقدمية في الوطن العربي، وخصوصاً تلك التي استطاعت تجاوز التعصب والتقوقع وتدعو إلى الوحدة الوطنية في مواجهة الاستعمار والصهيونية.

والطليعة ترى أن للشباب العربي دوراً خاصاً في شق طريق المستقبل أمام الثورة العربية، ولا بد له من أجل ذلك أن يحقق بناء فكرياً وروحياً وجسدياً، كما لا بد له أن يتمثل روح العصر ليحمل رسالة العرب الحضارية إلى العالم.

إن للثورة العربية كقيادة في ثورات العالم الثالث دوراً خاصاً في عالمنا المعاصر وعلى الطلائع العربية أن تعي التطورات والمتغيرات التي طرأت في عالم اليوم لتنهض بهذا الدور.

إن الطليعة العربية لتنظر إلى المستقبل نظرة تفاؤل، وتعبر عن عزمها على النضال من أجل انتصار الثورة العربية وتحقيق أهدافها. وهي تنطلق من إيمانها بالله وتعبر عن استعدادها للعطاء إلى آخر مدى من أجل صنع هذا المستقبل.

وبعد...

إخوة النضال

إن القيادة القومية وهي تبعث بهذه الرؤية لتدعو الإخوة المناضلين لتدبرها وإغنائها بالمناقشة وإبداء الملاحظات، وهي عاكفة على دراسة إضافية لطبيعة المرحلة الجديدة من النضال العربي من خلال فهمنا لعالم الغد، ومكان الأمة العربية والوطن العربي فيه ومكان الطليعة العربية في وطنها.

عاش نضال الطليعة العربية على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

منتصف أيار/ مايو ١٩٧٤

القيادة القومية

الملحق الرقم (٨)

بيان سياسي حول بعض الأوضاع العربية
(للأعضاء فقط)

إدراكاً لما للوضوح الفكري من أهمية في دفع انطلاقة مسيرتنا النضالية وتمكيناً لكل عضو من القيام بدوره الفاعل في موقعه؛ تتابع القيادة القومية طرح ما بدأته في البيان السياسي حول طبيعة المرحلة الراهنة ومواقفنا مما يدور فيها، مبلورةً حصيلة ما تجمّع لديها من آراء تنظيمية وصِلتها من مختلف الساحات ومجيبة على ما ورد من تساؤلات.

تحديد القضايا

إن نظرة تستهدف التحديد للقضايا المطروحة وما يتصل بها من آراء وتساؤلات تبين أنها جميعاً ترتبط بسلسلة الأحداث المتلاحقة في وطننا العربي منذ حرب رمضان، وأنها تدور حول مواقف سياسية ومسائل فكرية، وأنها تتناول أحياناً قضايا كلية وتقتصر أحياناً أخرى على جزئيات وتختص أحياناً بالوطن ككل وتنصرف أحياناً أخرى إلى قطر معين وكأمثلة عليها.

- ما هي طبيعة المرحلة الراهنة من النضال العربي؟ ما هي أشكال الصراع الذي يحتدم فيها؟

- ما هي أهدافنا المرحلية في هذه المرحلة على ضوء أهدافنا الأصلية «الحرية والاشتراكية والوحدة»؟

- ما موقفنا من الأنظمة العربية ومن العمل العربي الموحد؟

- ما موقفنا من الأحداث الجارية في مختلف الساحات وعلى الخصوص في ساحة مصر العربية وساحة فلسطين وساحة ليبيا؟

- ما موقفنا من الاشتراك في مؤتمر جنيف والدولة الفلسطينية وانسحاب العدو من الأراضي المحتلة والسلطة الوطنية العربية؟

- ما رأينا في شعار الحريات وشعار الانفتاح الاقتصادي وشعار المتغيرات السياسية التي طرحت في ساحة مصر العربية؟ وما موقفنا من صيغة تحالف قوى الشعب العامل؟

- ما رأينا في النظرية العالمية الثالثة التي طرحها العقيد القذافي؟

- ما رأينا في العلاقات العربية الدولية؟ وكيف يجب أن تكون؟

- ما موقفنا من فكرة تعدد الأحزاب في الأقطار التي لا تحكمها الثورة العربية؟

- ما موقفنا من فكرة الجبهة الوطنية؟ وما علاقتنا بالقوى الوطنية المختلفة؟

- ما هو تصورنا لأساليب العمل النضالي في المرحلة الراهنة؟

- ما موقفنا من فكرة الرفض والقبول؟ ... وأسئلة أخرى...

منهجنا في معالجتها

إننا حين نتناول هذه القضايا ندرك جيداً أن طرحها أمر طبيعي ينبع من المعطيات الجديدة التي طرحتها حرب رمضان وتتضمنها المرحلة الجديدة من النضال العربي التي آذنت الحرب ببداياتها، وإن واجبنا كمجموع وكأفراد أن نتبنى رأياً واضحاً محدداً منها منطلقاً من منهجنا في التحليل العلمي للأحداث وهذا يعني أن نعالجها وفق منهج الثورة العربية «الناصرية» الذي اعتمده القائد في مسيرته فنظر إليها بالنظرة الشاملة التي تحيط بجميع الأبعاد والتي هي أحد أسس هذا المنهج ونؤصلها فكرياً واعِين أن المواقف السياسية يجب أن تقوم على رؤية فكرية ونرتبها بحيث يتحقق التوافق بين الجزء والكل ويأخذ الموقف من قضية جزئية مكانه من الموقف من القضية الكلية وننطلق في ذلك كله من إدراك دور قوى الثورة في فرض إرادتها من خلال قدرتها على الفعل ومن وعي مسار الحركة التاريخية وطبيعة جدلية الصراع بين القوى المحتدمة فيها، فلا نصادر على المستقبل، ونثق بإمكانات أمتنا في صنع حياتها على وطنها والمشاركة في بناء عالم أفضل.

طبيعة المرحلة الراهنة

وفقاً لهذا المنهج نبدأ بالتعرف على طبيعة المرحلة الراهنة والصراع المحتدم فيها والأهداف التي تسعى لتحقيقها ضمن أهدافها الأصلية ومكاننا كطليعة وسط جماهير أمتنا وأساليبنا في النضال.

واضح أننا نعيش في مرحلة ما بعد حرب رمضان وقد حددنا أنها مرحلة جديدة من النضال العربي بدأت بالحرب الرابعة وهي تتصل اتصالاً وثيقاً بما سبقها من مراحل وعلى الخصوص بالمرحلة التي تلت حرب حزيران (يونيو) الثالثة، وإن أبرز ما في هذه المرحلة الجديدة أمران: أولهما أننا ندخلها وقد حققت أمتنا العربية نصراً معنوياً كبيراً ونصراً عسكرياً محدوداً على العدو الإسرائيلي في حرب رمضان، وقد فصلنا في بيانات سابقة جوانب ذلك، وحقق هذا النصر إيجابيات هامة يجب أن يستفيد منها إلى آخر مدى سواء في مجال صراعنا مع العدو، أو في مجال بناء الوطن العربي، أو في مجال مكانه في عالمنا المعاصر وعالم الغد؛ وعلينا من ثم أن نعتز بهذه الإيجابيات وليس أن نعترف بها فحسب لأنها في حقيقتها ثمرة نضال ثورتنا العربية على مدى عقدين من السنين... الثورة التي أسست قاعدة النضال في مصر، وقادت ثورة التحرير في الوطن العربي، وبنت جيشاً قوياً حديثاً وخاضت حرب الاستنزاف؛ ودلائلنا على ذلك كثيرة على الصعيدين الفكري والعملي، ومطلوب من كل طليعي أن يوعي جماهيرنا بهذه الحقيقة، ويغني شرح هذه الدلائل، ويضع حرب رمضان بحجمها الطبيعي بلا تهوين من نتائجها ولا تهويل، كما أن علينا أن نعارض بشدة أي محاولة لمسح وإنكار إيجابيات الحرب لما تعبر عنه من مجافاة للحقيقة، ولما ينتج عنها من آثار سيئة على نضالنا ونفسية جماهيرنا، خصوصاً وأن الحرب النفسية التي يشنها العدو الصهيوني تستغل هذه المحاولة إلى آخر مدى؛ وتحذر القيادة الأعضاء من الانسياق وراء هذه الدعاوى في معرض نقدنا ومعارضتنا لبعض ما يجري في الساحات لأن هذا الانسياق خروج عن خطنا الفكري الجماهيري.

الأمر الآخر أن هذه المرحلة بما طرحته من معطيات جديدة وبما حققته الحرب من إيجابيات تفاعلت مع جوانب سلبية في الواقع العربي فأنذرت بمواقف عربية تتعلق بصراعنا مع العدو وبمسيرتنا الثورية وبعلاقاتنا الدولية تبعث على القلق وتستوجب التصدي لما تعبر عنه من أفكار معادية للثورة العربية. وهكذا فإن اعتزازنا بما حققته حرب رمضان من إيجابيات مقترن بشرحنا لكل الأخطاء التي تحيط بالمعطيات الجديدة

وبعملنا للتغلب عليها، وشعارنا أن الرائد لا يكذب أهله وأن وعي الجماهير قادر على تجاوز الأخطار؛ ومن أمثلة هذه الأفكار المعادية تصوير حرب رمضان وكأنها أنهت الصراع مع العدو الصهيوني واستغلال ما حققته للغمز من الثورة العربية والدعوة للتحول من أهدافها والتبشير بأفكار غربية تخدم الاستعمار الأمريكي.

استمرارية الصراع

إن حديثنا عن حرب رمضان باعتبارها مرحلة جديدة من النضال العربي يعنى بوضوح أن صراعنا ضد العدو الصهيوني الاستعماري ما زال مستمراً، بل وسيزداد حدة واحتداماً، ويعني بوضوح أن صراعنا ضد قوى الرجعية والتخاذل ما يزال مستمراً وسيزداد حدة واحتداماً، كما أنه يعني بوضوح كامل أن نضالنا واضع نصب أعينه أهدافنا الأصلية بالحرية والاشتراكية والوحدة. وحرب رمضان بما حققته من إيجابيات لم تصل بنا إلا لإنجاز محدود، ولا زال أمامنا في مواجهة الاحتلال والاستغلال والتجزئة نضال دائب لا يفتر لبناء وطن عربي واحد تحكمه الاشتراكية والديمقراطية ويتطهر كل شبر محتل فيه من دنس الاحتلال.

صراع مزدوج

وهكذا يتضح لنا أن الصراع في هذه المرحلة ضمن أهداف نضالنا هو كما كان سابقاً صراع مزدوج...

١ - صراع بيننا كأمة عربية، والثورة العربية جزء منها وعليها مسؤولية قيادتها، وبين التحالف الاستعماري الصهيوني الذي يغتصب ويحتل أجزاء من وطننا ويستغل جوانب من ثرواتنا.

٢ - صراع داخل أمتنا العربية بين قوى الثورة العربية وبين القوى المعادية لها التي تجابه نضالنا لبلوغ أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة وتمارس الإقليمية والاستغلال والتبعية.

أساليب نضالنا

إننا نعتمد في خوض هذا الصراع المزدوج على جماهير أمتنا العربية صاحبة المصلحة الحقيقية في الحياة الحرة الكريمة. ومن هنا فإن العمل العربي الثوري القائم

على حشد وتنظيم طاقات هذه الجماهير هو أسلوبنا الأول في خوض الصراع على مستوييه وبنوعيه. وعلينا أن نركز جهودنا لشق الطريق أمام هذا العمل العربي الثوري ونطرح فكره ونعد العدة اللازمة له.

إن صراعنا ضد التحالف الصهيوني الاستعماري الذي يتجسد في الخصوص في الصراع العربي - الإسرائيلي يستلزم وفق منهجنا تعزيز الأسلوب الأول بأسلوب العمل العربي الموحد، الذي يخضع تناقضاتنا العربية في معاركنا مع العدو الخارجي لصالح التناقص الرئيسي بيننا وبين هذا العدو لحسم الصراع لصالحنا والانتصار في معركة التحرير. واقترح عبد الناصر معادلة الجمع المتوازن بين العمل العربي الثوري والعمل العربي الموحد في مسيرة نضال الثورة العربية، ونجح إلى حد كبير في تحقيق التوازن فيها. وكان الأساس في هذا الطرح إدراك حقيقة أن إرادة الأمة العربية الواحدة في مواجهة العدو الخارجي لا بد لها من موقف عربي واحد يقفه من يجلسون في موقع السلطة في مختلف الكيانات العربية. ومن هنا فإن على الثورة العربية مسؤولية تجسيد هذه الإرادة في عمل عربي موحد، وقد برزت هذه الصورة من خلال واقع أمتنا المجزأة تماماً، كما تبرز في مراحل التحرير الوطني على المستوى القطري ضرورة جمع جميع القوى في جبهة واحدة تجابه المحتل وتحقق هدف التحرير، ويؤكد هذه الحاجة للعمل العربي الموحد كمسلك يعزز مسلك العمل العربي الثوري أن عدونا الخارجي يحاول في مواجهته لنا أن يحول الصراع بيننا وبينه إلى صراع بيننا كعرب يصرفنا عن معركتنا الرئيسية معه مدركاً خطورة الموقف العربي الواحد عليه بما يجسده من معنى قومية المعركة، وخصوصاً بعد أن برزت فاعلية سلاح النفط العربي الذي لم يستخدم بعد بالصورة المثلى، ومن المتوقع أن تبرز فعالية سلاح الثروات العربية كما يؤكد الحاجة له أن نضع القوى المعادية للثورة أمام المسؤوليات القومية بحيث لا يكون لها خيار بالنهوض بها، وواضح أن سيرنا في مسلك العمل العربي الموحد لا يجب بحال أن يصرفنا عن المسلك الرئيسي... مسلك العمل العربي الثوري الذي سيجد المجال أمامه رحباً بفعل التحولات الاجتماعية التي يشهدها وطننا.

تصنيفنا للأنظمة

إن حديثنا عن العمل العربي الثوري والعمل العربي الموحد يصل بنا إلى ضرورة تحديد مواقفنا من الأنظمة القائمة في وطننا العربي بعد تصنيفها. ونحن في هذا المجال نفرق بين نظام ثوري ونظام رجعي؛ والنظام الثوري هو الذي يتبنى نظرياً وعملياً أهداف

النضال العربي (الحرية والاشتراكية والوحدة) ومثله البارز نظام الثورة العربية بقيادة عبد الناصر؛ والنظام الوطني هو الذي يتبنى العمل لهدف تحرري ضد الاستعمار من موقع انتمائه الإقليمي، وقد يتبنى مشروعات إصلاحية دون أن يصل إلى الاشتراكية بمعناها الكامل ويعتمد بشكل كلي أو جزئي على مؤسسات فيه وتغلب على مواقفه صفة التقدمية، أما النظام الرجعي فهو الذي يقوم على صيغ بالية ويحاول إبقاء الأحوال والمفاهيم القديمة على ما هي عليه ويخاف التقدم ويستسلم لقوى الاستعمار الخارجي ويغلب عليه عموماً الجمود؛ ومثاله البارز النظام السعودي. ولا يعني هذا التصنيف عدم احتمال وقوف نظام ما، مواقف تخالف صفته، وإنما يعني إبراز ما يغلب عليه. واضح أننا نتبنى النظام الثوري ونلتحم مع مسيرته من خلال عملنا في تنظيمه الشعبي، ونلتقي مع النظام الوطني في محاربة العدو الخارجي وفي تحقيق التقدم وأننا نختلف معه في عزلته الإقليمية ونعادي النظام الرجعي ونحارب صيغه البالية ومفاهيمه الجامدة، وهدفنا في جميع الأحوال هو إيجاد النظام الثوري الواحد في الوطن العربي.

... وتصنيفنا للقوى والتنظيمات

ويمكننا وفقاً لهذا التصنيف أيضاً أن نقسم القوى والتنظيمات في مجتمعاتنا إلى قوى وتنظيمات ثورية، وأخرى وطنية، وثالثة رجعية. ويكون تحديد علاقاتنا بها وفقاً لمسلكَي العمل العربي الثوري والعمل العربي الموحد. والصيغة التي نطرحها لجمع الثوريين العرب هي الحركة العربية الواحدة التي تقوم على التنظيم، والصيغة التي نطرحها للقاء القوى والتنظيمات الوطنية هي الجبهة الوطنية ذات البرامج الوطنية المحددة، والصيغة التي نطرحها للقاء جميع القوى في الأمة على معاداة العدو الخارجي هي الموقف الوطني القومي الواحد ضد هذا العدو.

أهدافنا المرحلية

ما دمنا قد حددنا أهدافنا الأصلية في هذه المرحلة وحددنا طبيعة الصراع المحتدم فيها فعلينا إذاً أن نحدد أهدافنا المرحلية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية:

تحديد هذه الأهداف المرحلية إنما يكون من خلال وعي القوى المؤثرة على الصراع المحتدم بأحجامها واتجاهاتها حتى نعرف ما يمكن تحقيقه عن طريق الهدف

الأصيل، وهذا التحديد ضرورة ثورية وهو يوظف لصالح الهدف الاستراتيجي ولا يعني بحال التخلي عنه.

وواضح أن حرب رمضان بالمعطيات الجديدة التي طرحتها على كافة مستويات الصراع قد هيأت المناخ لبلوغ هدف مرحلي لنا هو فرض انسحاب العدو من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ وهو الهدف المرحلي الذي طرحه قائد الثورة العربية في خطابه يوم ٩ يونيو (حزيران) والذي ناضل لتحقيقه من خلال حرب الاستنزاف والإعداد للحرب الرابعة.

وهكذا يجب علينا أن نناضل وسط أمتنا لبلوغ هذا الهدف المرحلي وإجبار العدو على الانسحاب مستفيدين من النتائج الإيجابية التي حققتها الحرب؛ وليكن همنا أن نبلغ هذا الهدف بأقصى سرعة ممكنة لتحرير أهالينا في الأراضي المحتلة، ولاحتلال مواقع متقدمة في الصراع ضد العدو، ولضرب نظرياته التوسعية وتفجير التناقضات داخله.

أساليبنا في النضال

إن أساليبنا في النضال متعددة؛ في مقدمتها الكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة الذي يجب أن يستمر ويتصاعد ولا يقف إلا عند التحرير الشامل، وإذا كانت الظروف التي تلت حرب رمضان تفرض توقف العنصر النظامي فترة فإن حرية المقاومة في العمل والقيام بعمليات فدائية لا زالت قائمة، ولا بد أن نؤكد الدعوة على استمرار هذه العمليات والقيام بواجبنا فيها وتعميق دورنا واستمرار الإعداد العسكري النظامي لحرب خامسة قادمة.

ومن أساليبنا في هذا النضال العمل السياسي الذي يستهدف تحسين المناخ الدولي لصالح استعادة حقوقنا ويستهدف قبل ذلك حصد ثمار الحرب الرابعة لصالحنا بحشد الضغوط على العدو كي ينسحب. ولقد أكد منهجنا الثوري على ضرورة تكامل هذين الأسلوبين العسكري والسياسي مع العمل الإعلامي والعمل الاقتصادي، ومن هنا فإننا نؤيد العمل السياسي الذي يتخذ شكل النضال السياسي والذي يحدد بدقة أهدافه ويعرف بدقة حدود تحركه.

محاذير وضوابط للعمل السياسي

ولقد أوجدت حرب رمضان جواً صالحاً لتحركنا السياسي بسبب ما تحقق فيه من نصر جزئي لنا، ولكنها في الوقت نفسه ولأن النصر لم يكن حاسماً تركت مجالاً

أمام إسرائيل والولايات المتحدة لممارسة أساليب المساومة والابتزاز؛ وعلينا أن نرسم خطة لتحركنا السياسي يتجاوز هذه الأساليب ويحاصر العدو ويعزله. ولا يجوز بحال أن نتخوف من مجابهة أساليب العدو هذه فنترك فرصة محاصرته وعزله وإجباره على الانسحاب، كما لا يجوز أن ننظر إلى الموقف الراهن بالمقلوب فنرى أننا نحن الموضوعون في مأزق يحاول العدو فيه أن يفرض علينا الاعتراف به والصلح معه فنتخلى عن جهودنا لفرض انسحابه من أراضينا المحتلة عام ١٩٦٧ ونكون قد مكنا العدو من تحقيق أعظم هدف له وهو البقاء في هذه الأراضي واستكمال تهويدها؛ ولنتذكر جيداً أن العدو يريد الحرب والتوسع ويدرك أن انسحابه هو تقويض لنظرية إقامة إسرائيل وبداية النهاية في وجودها أن تحركنا السياسي في هذه المرحلة تحقيق الانسحاب مع عدم الاعتراف بإسرائيل والصلح معها ورفض التفاوض المباشر لبلوغ ذلك، وطرح قضيتنا كقضية شعب ووطن والتمسك بحقوقنا الكاملة في وطننا وتحرير كل شبر فيه. وعلينا حين نقبل التحرك السياسي ضمن هذه الحدود أن نتحرك لمنع أي تجاوز لها ولمتابعة النضال العملي لتحقيق مزيد من التقدم على طريق التحرير.

مواقف سياسية

على ضوء ما سبق، فإننا نؤيد طرح قضية فلسطين في الأمم المتحدة كقضية شعب ووطن، كما إننا نؤيد التحرك العربي على المستوى الدولي لعزل إسرائيل، وندرك مبررات الحكومات العربية في قبول المشاركة في مؤتمر جنيف الذي يحاول عدونا بكل السبل الفكاك منه وتحاول الولايات المتحدة تجاوزه بالاتصالات الثنائية ويحاول الاتحاد السوفياتي الصديق اعتماده كسبيل لتحقيق هدف الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ولكننا مع إدراكنا لهذه المبررات فإننا نحذر بقوة من خطر انسياق الحكومات المشاركة في المؤتمر وراء أساليب المساومة والابتزاز الإسرائيلية والأمريكية، وننبه إلى حدود التحرك السياسي ونعمل مع كل القوى من خلال الاتصال بموسكو وسورية ومنظمة التحرير لمنع التفريط بأي حق. كما ندعو إلى تدعيم الموقف العربي في مؤتمر جنيف بموقف عربي واحد يستخدم سلاح النفط وسلاح الأموال العربية وكافة الأسلحة الاستراتيجية التي بأيدينا، ونرفض فكرة تقسيم العرب إلى رافضين وقابلين لتفجير الصراع بين عرب وعرب بدلاً من محاربة العدو لأن الموقف العربي الواحد ضمان لعدم التفريط بالحق. ومع وعينا الكامل أن أمام مؤتمر جنيف عقد كثيرة لا يتم فكها حتى يكون الصراع قد تفجر من جديد وتثار أيضاً قضية

مستقبل الأراضي التي سينسحب منها العدو وبالذات الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد طرح البعض عودة الضفة الغربية إلى الأردن الذي يتحكم فيه النظام الهاشمي، وعودة قطاع غزة إلى الإدارة المصرية أو إلحاقها بالأردن، كما طرح البعض الآخر إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع أو إقامة سلطة وطنية.

إن رأينا في مستقبل هذه الأراضي يحكمه مبدآن أولهما إيماننا بالوحدة العربية، وثانيهما إيماننا بضرورة الكيان الفلسطيني لمواجهة العدو الإسرائيلي، وهما مبدآن شرحتهما قيادة الثورة العربية بالتفصيل، كما يأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار الواقع القائم ولا يحاول تجاهله والقفز عنه ويتمسك بحق الجماهير بأن تحكم نفسها. وعلى هذا فإن بروز كيان فلسطيني أمر ضروري، كما إن وحدة الضفتين أمر ضروري أيضاً مع انفتاحهما على مصر وسورية والعراق.

ومن حق شعبنا أن يحكم نفسه بنفسه ولا يجوز بحال أن نتصور إمكانية عودة الأمور إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٧ في الأردن وكأن شيئاً لم يكن، خصوصاً أن جماهير شعبنا لا تنسى ما اقترفه النظام الهاشمي قبل هذا التاريخ وبعده من جرائم مكنت للاحتلال. وعلى هذا فإننا ندعو إلى أن يحكم شعبنا نفسه بنفسه في الأرض التي ستحرر ضمن صيغة التحام الضفتين والتعاون مع القوى الوطنية في الأردن لإيجاد حكم وطني فيه.

في الساحة الفلسطينية

العمل الجبهوي الوحدة الوطنية

إن طبيعة المرحلة الراهنة من نضالنا العربي تقتضي في الساحة الفلسطينية تكاتف جميع القوى الوطنية في وحدة وطنية نحاول بها تقوية منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها وبناء جيش التحرير الفلسطيني وتحقيق وحدة العمل الفلسطيني، وهذا يعني البحث عن نقاط اللقاء مع هذه القوى الوطنية والتعاون من أجل استمرار المقاومة وتصعيدها وقيامنا بدور فعّال فيها.

مصر العربية

يقودنا تصنيفنا للأنظمة في الوطن العربي إلى مزيد من الأحاديث الجارية في مصر العربية الذي بدأناه في بياننا السابق، خصوصاً وأن أحداثاً هامة جرت خلال الشهر الماضي تتعلق بصيغة التحالف وبالموقف من عبد الناصر.

ونحن حين نتحدث عن الموقف من مصر العربية لا نغفل كما ذكرنا مراراً عن موقع مصر الحضاري وتأثيره، وعن تأثير الثورة العربية وما زرعته في مصر إبان عهد عبد الناصر، وعن ثقل دور مصر في أي حرب ضد العدو الإسرائيلي. كما إننا في حديثنا هذا ننظر بدقة إلى ما يجيش من تفاعل القوى الاجتماعية فيها على السطح وفي الأعماق.

لقد أقامت الثورة العربية نظاماً ثورياً في مصر العربية يقوم على مؤسسات محددة وعلى تنظيم شعبي وبعد وفاة قائد الثورة جرت أحداث في مصر العربية جعلتها تعيش في فترة انتقال واحتدام صراع القوى الاجتماعية فيها؛ ولكن المؤسسات بقيت قائمة على شكلها السابق وإن طرأ على مضمونها تغيير. ولقد رفع الحكم في مصر بعد أحداث ١٥ مايو (أيار) التي أطلق عليها اسم حركة التصحيح شعارات الحريات والانفتاح الاقتصادي والمتغيرات السياسية، كما نشطت قوى اليمين بالهجوم على عبد الناصر العظيم والنيل من تجربة وإنجازات الثورة العربية وحاولت أن تستغل إلى آخر مدى هذه الشعارات للانحراف عن أهداف ثورة ٢٣ يوليو (تموز). وبعد أن عاش حكم الرئيس السادات فترة اللاحرب واللاسلم وما حدث فيها من توتر العلاقات مع الاتحاد السوفياتي بسبب السلاح وسحب الخبراء اتخذ قراره بخوض حرب رمضان مع حكم الرئيس الأسد في سورية وطرح بعد انتهاء الحرب في مايو (أيار) الماضي ورقة أكتوبر (تشرين الثاني) ثم طرح في أغسطس (آب) الماضي ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي.

لقد تابعنا أحداث مصر منذ وفاة القائد الراحل وأبدينا رأينا في كل ما جرى فيها من أحداث، وعبّرنا قبل حرب رمضان عن قلقنا من حالة اللاحرب واللاسلم ودعونا إلى القتال، كما نبهنا إلى تحرك اليمين وبقينا على صلة الارتباط بقوى الثورة في مصر، ومثلما نقدنا حالة اللاحرب واللاسلم فإننا أيدنا بقوة قرار حرب رمضان ووقفنا مع جماهير شعبنا نخوض المعركة ولقد أكدت هذه الحرب صفة «وطنية» النظام.

كذلك فإننا عبّرنا عن قلقنا من تحرك قوى اليمين بعد أحداث مايو (أيار) ١٩٧١، وقاومنا بشدة مع جماهير شعبنا في مصر محاولات النيل من ثورة ٢٣ يوليو (تموز) وقائدها، وعبّرنا عن قلقنا من محاولات استغلال اليمين للشعارات التي طرحها الرئيس السادات.

وإذا كنا نستنكر استغلال قوى اليمين لشعار الحريات فإن هذا لا يعني عداءنا لمبدأ الشعار، بل إننا في الحقيقة، ومن موقع الانتماء للثورة العربية، نؤيده بقوة لوعينا أن

ثورتنا هي التي طرحت حرية الوطن وحرية المواطن وربطت الحرية السياسية بالحرية الاجتماعية. وإذا كان النظام الناصري الثوري قد لجأ إلى إجراءات استثنائية مؤقتة حين أعلن الاشتراكية، فإن ذلك أمر مفهوم في وقته وضروري لتحقيق التغيير الثوري وتحطيم أصنام الاستغلال. ولكن النظام الثوري نفسه طرح في بيان ٣٠ مارس (آذار) شعار دولة المؤسسات التي تصون الحريات، وعلى هذا فإننا لن نسمح لمحاولات اليمين أن تدفعنا لإنكار المبدأ ولكننا أيضاً ننتقد الإجراءات التي مكنت عناصر يمينية رجعية من التحكم ببعض وسائل الإعلام ونقف مع قوى الثورة لوضع هذه العناصر في مكانها الطبيعي ويحجمها الحقيقي. وبقدر ما تحملنا من ضيق تفاهات تلك الحملة الشرسة، بقدر ما أننا لم نشك لحظة في أنها ستمكن قوى الثورة من تحقيق الاستجابة الصحيحة لتحدي تلك الحملة وهو ما حدث في الذكرى الرابعة لوفاة القائد حيث خرجت الجماهير لتحية القائد العظيم مؤكدة استمرار مسيرته كذلك فإننا ندعو إلى تطبيق صادق للشعار وإلى تعميق ممارسات الحرية. وقد انتقدنا وننتقد أية إجراءات تُحوِّله إلى مجرد شكل. إن فهمنا للأحوال الراهنة في عالمنا المعاصر يجعلنا قادرين وفق منهج الثورة العربية على إدراك ما يطرأ على هذه الأحوال من تطورات وتغيرات. وبكلمة أخرى ما اصطلح على تسميته بـ «المتغيرات السياسية». ولكن هذه المتغيرات لا يمكن أن تخرج بنا عن الموقع الذي احتلته ثورتنا في العالم ولا عن المفاهيم الأساسية لنظراتنا الدولية.

فنحن كثورة عربية نتبنى فكرة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، ونعتبر أنفسنا جزءاً من العالم الثالث، ونؤمن ضمن فهمنا لتقسيمات عالمنا بضرورة تعاون العالم الثالث مع المعسكر الاشتراكي من أجل التقدم والسلام القائم على العدل، ولمجابهة الاحتكارات الاستعمارية وعدوانها. وإذا كانت المتغيرات قد أوصلت إلى ما يعرف بالانفراج الدولي والتفاهم الدولي، وقد تكون في طريقها إلى الوفاق، فإن ذلك يفسح آفاقاً رحبة أمامنا لتعزيز ذلك التعاون وتدعيمه.

ومفهوم ضمن ما جدَّ من تغيرات دولية وضمن ما جدَّ خلال مسيرة الثورة أن تبرز الحاجة لإجراءات اقتصادية جديدة، ومع تحفظنا على مصطلح الانفتاح الاقتصادي فإننا نفسر هذه الإجراءات بضرورة الاستعانة بأموال عامة وخاصة للتنمية شريطة استمرار قيادة القطاع العام للتنمية وتوجيهه لها. ولكننا لا نرى بحال أن نتجه إلى الغرب الرأسمالي للحصول على هذه الأموال لمعرفتنا بالشروط التي يتقدم بها من جهة ولأننا كعرب في غنى الآن عن هذه الأموال بعد أن تضاعفت ثروات النفط العربية،

وفي الوقت نفسه فإننا من وجهة نظر اشتراكية وحدوية نؤيد التعاون العربي الاقتصادي ونؤيد الاستثمار الحكومي العربي في مصر بما يمثله من قطاع عام عربي وبما يثمره من وحدة اقتصادية عربية؛ ولعل أخطر ما ينبغي علينا مجابهته في استغلال اليمين للانفتاح الاقتصادي هو ما يطرحه من مُثل برجوازية منحطة تدعو إلى الاستهلاك والترف لفئة محدودة بينما غالبية جماهيرنا تعاني من الجوع.

إننا نتمسك بمؤسسات الثورة ونعمل على إغنائها وتدعيمها ونؤمن بصيغة تحالف قوى الشعب العامل في مرحلة إقامة النظام الثوري مع إيماننا بالديمقراطية أساساً للحوار داخل هذه الصيغة؛ ولذا فإننا نرحب بحسم الحوار الذي دار حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي لصالح صيغة التحالف، ولكننا في الوقت نفسه ندعو إلى ضرورة وجود تنظيم طليعي داخل الاتحاد الاشتراكي.

ليبيا العربية

كما يقودنا تصنيفنا للأنظمة إلى الحديث عن نظرتنا لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر في ليبيا العربية ولما تطرحه من أفكار وما تقوم به من أعمال.

لقد رفعت ثورة الفاتح شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة حين قامت عام ١٩٦٩، وقامت الثورة العربية، ونحن كجزء منها، بدعمها إلى آخر مدى لِما عبرت عنه من توجه ثوري وحدوي. وقامت ثورة الفاتح بأعمال ثورية ووطنية هامة على صعيد تصفية القواعد وإلغاء المعاهدات وطرد الفاشست ثم على صعيد السياسة النفطية. كما تبنت سياسة عربية نشطة على المستويين الشعبي والرسمي ثم طرح قائد ثورة الفاتح العقيد القذافي النظرية الثالثة، وقرن دعوته للثورة العربية بطرح مضمون ديني لها، وأعلن قيام ثورة شعبية وثورة ثقافية مباشراً تجربة خاصة داخل قطره كما توجه للقيام بنشاط على المستوى العربي الشعبي.

قلنا إننا دعمنا كجزء من الثورة العربية ثورة الفاتح عند قيامها وحددنا علاقتنا بها على أنها علاقة لأخوة وحدويين يؤمنون بأهداف الثورة العربية وصلوا إلى موقع السلطة، وتستهدف هذه العلاقة التفاعل من أجل استمرار مسيرة الثورة العربية وبناء التنظيم العربي الواحد. ولقد قمنا من خلال هذا التفاعل بطرح أفكارنا وتقديم حصيلة تجاربنا في العمل التنظيمي كما صارحنا قيادة الثورة برأينا في ما طرحته حول النظرية الثالثة ومضمونها.

ولقد كان رأينا أن هناك ثورة عربية واحدة لها تجربتها الغنية ونحن الآن لا نبدأ من فراغ ولكن علينا أن نتابع ما تبنته هذه الثورة لنغنيها في مرحلتها الراهنة وتابعنا باهتمام تجربة الثورة الشعبية والثورة الثقافية وكانت لنا ملاحظات جذرية عليها تنصب على الارتجال وعدم الوضوع والبون الذي يحدث بسبب ذلك بين الشعار والتطبيق عند الممارسة.

إن محصلة نظرتنا لنظام الحكم في ليبيا العربية أنه نظام وطني على رأسه قيادة تتطلع للقيام بدور ثوري ونحن حريصون على استمرار التفاعل مع قياداته الوحدوية ضمن لقاءاتنا كوحدويين... ونتابع جهودنا بحثاً عن مزيد من اللقاء والتنبيه على ضرورة سد الفجوة القائمة بين الممارسة والنيات الصادقة ومصارحته برأينا في المواقف السياسية التي يتخذها ودعوته لتعزيز العلاقة القائمة بين ليبيا ومصر إيماناً منا بما تحققه من نتائج إيجابية للعمل الوحدوي.

وبعد...

فإن القيادة القومية إذ تطرح هذا البيان على الإخوة المناضلين وتقف عند هذا الحد فيه لتعد أن تتابع مناقشة بعض القضايا التي تضمنتها التساؤلات ولا تزال تنتظر الرأي وتنبه إلى أنها اعتمدت في تحديد المواقف منهجنا السلمي في التحليل... منهج الثورة العربية الناصرية، ولجأت في صياغة البيان إلى الإيجاز المحكم غير المملّ ـ كما قال أجدادنا ـ حتى تستطيع معالجة أكبر قدر من القضايا لإيجاز، وهي تدعو الإخوة الأعضاء إلى حوار فكري مع ما طرح في البيان وإلى استيعاب المنهج وإلى قيام المستويات التنظيمية بتقديم الشروحات التفصيلية اللازمة وتنصح بالرجوع إلى وثائقنا الأساسية وللكتب والموضوعات التي وردت في البرنامج الفكري التربوي لتأصيل المواقف المتبناة، وخصوصاً تلك التي تشرح تجربة الثورة العربية.

وبالطبع فإنها ترحب بكل التساؤلات والتعليقات العلمية عليه وتنتظر ورودها.

وتتوقع القيادة أن يحقق وضوح الرؤيا أمام الإخوة الأعضاء دفع انطلاقة مسيرتنا النضالية ومزيداً من الجهد للبناء التنظيمي.

وعاش نضالنا على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

آخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤

الملحق الرقم (٩)

رسالة إلى الأعضاء في أوروبا

الإخوة قيادة موقع أوروبا

تبعث لكم القيادة القومية المؤقتة بأطيب تحية وكذلك إلى جميع الإخوة المناضلين في مختلف ساحاتكم.

عطفاً على ما جاء في الرسالة التنظيمية الثانية للقيادة القومية المؤقتة المؤرخة ٢٢/ ٢/ ١٩٧٣م، وتلبية لنداء الواجب القومي بضرورة التواجد على ساحة العمل الفلسطيني، ونهوضاً بالمهام المصيرية المفروضة على كل مخلص من أمتنا أمام ما نشهده جميعاً من تحديات تصل حد التصفية الجسدية والإذلال.

أمام هذا كله، مضافاً إليه حالة الواقع العربي المعاصر وما يتصف به من ترهل وتراجع، فإننا نأمل أن يكون شعارنا في خطة عملنا للفترة القادمة العمل الدؤوب والسرية المطلقة والصبر الثوري.

على ضوء ما تقدم فإن القيادة القومية المؤقتة ترى أن يؤخذ في الاعتبار في خطط عملكم للمرحلة القادمة النقاط التالية:

- ضرورة كسب عناصر جدد مع الاهتمام بالكيف لا بِالكَمّ.

- تكثيف العمل التنظيمي وذلك لاكتساب عناصر جدد مؤهلة طبيعياً ونفسياً للعمل العسكري.

- الكشف وتسليط الأضواء على العناصر ذات الاستعداد الطبيعي للقتال مع تجهيز هذه العناصر لتلقي دورةٍ تدريبية قتالية تمهيداً لتكليفهم بالمهام.

وفي نفس الوقت نرجو موافاتنا بالتالي:

- خريطة لمناطق الوحدات في ساحاتكم أو بتعبير آخر الهيكل التنظيمي جغرافياً.

- موافاتنا بأسماء الإخوة الذين يعتزمون قضاء إجازاتهم الصيفية في الأرض المحتلة وتكليفهم بأن يركزوا أثناء فترة تواجدهم هناك على النواحي التالية:

أ. أماكن تواجد قوات العدو الثابتة والمؤقتة.

ب. وصف دقيق للطرق المستعملة باستمرار من قبل العدو والطرق الغير مطروقة.

ت. وصف دقيق للنظام اليومي لقوات العدو بأنواعها في المنطقة وكذلك وصف دقيق لنظام خدماته وأسلوب عمله.

ث. الأهداف التي ترشحونها لبدء العمل عليها مع وصف تشريحي لكل هدف.

ج. التركيز على عناصر مقيمة في الأرض المحتلة لترشيحها على أن توافي القيادة القومية المؤقتة بكل ما يتم إنجازه أولاً بأول من خلال تقارير خطية.

أيها الإخوة

إن عملنا وتحركنا يجب أن يتناسب مع ثقل المهام الموكلة لنا، أعاننا الله وإياكم في أداء الرسالة، قال تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

وعاش نضالنا على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

أمانة السر

١٩٧٣/٥/١

الملحق الرقم (١٠)

مشروع منظمة الطلبة العرب الوحدويين

منظمة الطلبة العرب الوحدويين

كتنظيم سياسي علني للطلبة العرب داخل الوطن العربي وخارجه يحمل الفكر الوحدوي. وذلك:

١ ـ كبديل لاتحاد الطلاب العرب.

٢ ـ لدعم روابط الطلبة العرب الوحدويين القائمة فعلاً في أوروبا والتي تخوض معركة قاسية وحاسمة فرضها عليها الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تسيطر عليه القوى الإقليمية من يمين ويسار.

٣ ـ لمواجهة التحركات الحزبية التي تقف ضد الخط الوحدوي الاشتراكي الناصري خارج الوطن العربي.

مبررات قيام الرابطة

١ ـ محاولة ملء بعض الفراغ الناتج عن غياب تنظيم سياسي قوي يعمل الطلاب الوحدويون من خلاله.

٢ ـ غياب التنظيم الطلابي القومي وخطر نمو الشعور الإقليمي في إطار المنظمات الطلابية النقابية الإقليمية.

٣ ـ دعم الروابط الوحدوية القائمة فعلاً في أوروبا في مواجهة التحركات الحزبية، لا سيّما تحركات البعث السوري والبعث العراقي ومحاولتها السيطرة على الحركة الطلابية العربية؛ يضاف إلى ذلك تحركات القوى السياسية المناوئة لخط الثورة العربية.

٤ ـ محاولات كافة الاتجاهات السياسية لنقل الحركة الطلابية العربية من القاهرة إلى عواصم أخرى تسيطر عليها اتجاهات سياسية مناوئة لخط الثورة العربية.

٥ ـ ربط الحركة الطلابية العربية في الوطن العربي وخارجه بالقاهرة والاستفادة من ذلك في سير هذه الحركة وفقاً لخط الثورة العربية.

٦ ـ تنفيذ قرار اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية في اجتماعها المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ وفي إنشاء تنظيم طلابي علني يحمل الفكر الطليعي.

إيجابيات قيام المنظّمة

١ ـ لم تشمل منظمة الطلبة العرب الوحدويين في الوطن العربي وخارجه في إطار سياسي علني يطرح فكر الطليعة الطلابية وينسى الشعور بالانتماء القومي والالتزام بالنضال من أجل الحرية والاشتراكية والوحدة.

٢ ـ المساهمة الإيجابية والفعالة في المعركة من خلال حشد طاقات الطلاب العرب وتوجيهها لخدمة المعركة إعلامياً وسياسياً ونضالياً.

٣ ـ بناء كوادر سياسية ونقابية طليعية من خلال الإسهام بمحاولات النشاط المختلفة للمنظمة.

٤ ـ كشف التحركات المشبوهة وفضح الأحزاب والمنظمات المعادية لخط الثورة العربية والحيلولة دون امتدادها على حساب الخط القومي الاشتراكي.

٥ ـ دعم وتغذية الخط الوحدوي بين منظمات المقاومة المتمثل في منظمة فلسطين العربية.

٦ ـ منظمة الطلبة العرب الوحدويين غطاء سليم تتحرك من خلاله عناصر الطليعة العربية.

العضوية

عضوية المنظمة حق لكل طالب عربي وحدوي (تنطبق عليه المقاييس الدقيقة لمفهوم الوحدوي ـ فكراً وسلوكاً)

المركز الرئيسي والفروع

- يكون المركز الرئيسي مدينة القاهرة.
- يكون للمنظمة فروع علنية داخل الوطن العربي وخارجه حيثما تواجد تجمع للطلاب.
- تكون الفروع سرية إذا لم تسمح الظروف السياسية بالتحرك العلني في بعض مناطق التجمع.

مجالات عمل الرابطة

ممارسة كل أنواع النشاط الهادف الذي يمكن أن يقوم به تنظيم سياسي قومي ونقابي في نفس الوقت داخل الوطن العربي وخارجه مثال ذلك:

١ - إصدار مجلة مركزية دورية تطرح الفكر العربي الثوري وتدافع عن مفاهيم وأهداف الثورة العربية.

٢ - عقد ندوات وتنظيم حلقات للدراسة والمناقشة في المناسبات.

٣ - إقامة معسكرات تثقيفية وسياسية.

٤ - تنظيم زيارات لأعضاء فروع المنظمة من خارج الوطن العربي إلى الوطن وتعريفهم بإنجازات الثورة العربية وتعبئتهم سياسياً وفكرياً.

٥ - إقامة علاقات ودية مع الاتحادات والمنظمات الطلابية ومنظمات الشباب الأجنبية والتنظيمات السياسية الأجنبية بهدف:

أ. الإعلام عن القضية العربية.

ب. الاستفادة من التعاون معها في دعم فروع المنظمة في الخارج.

٦ - القيام بكل ما يخدم خطط الطليعة العربية ويلبي احتياجاتها.

كيفية الانطلاق لتكوين المنظمة

١ - يتم تشكيل لجنة تحضيرية من الطلبة العرب الوحدويين يمكن اختيارها من أنشط العناصر الطليعية في القطاع الطلابي في ج.ع.م.

٢ - إعداد دستور للمنظمة.

٣ - إعداد خطة كاملة لتحرك اللجنة التحضيرية للمنظمة بتبادل:

أ. إصدار بيان يعلن قيام اللجنة التحضيرية للمنظمة.

ب. الدعوة لعدة ندوات توضح الفكرة.

ت. اتخاذ مقر إحدى الروابط الموجودة بالقاهرة مقراً مؤقتاً للجنة التحضيرية للمنظمة.

ث. الاتصال بالروابط الطلابية الوحدوية في أوروبا لإعلامها بقيام اللجنة التحضيرية ودعوتها للانضمام للمنظمة.

ج. إنشاء روابط طلابية وحدوية في مناطق تجمعات الطلاب العرب.

ح. الإعلان عن فكرة المنظمة وشرح فكرتها بكافة وسائل الإعلام المتاحة.

مقومات النجاح

١ ـ طاقات الشباب الطليعي وتوجيهها بشكل محدد وواضح من أجل تدعيم المنظمة.

٢ ـ توفير الإمكانيات اللازمة للتحرك الواسع في المرحلة الأولى ووضعها تحت تصرف المنظمة وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من:

أ. وزارة الشباب.

ب. وزارة التعليم العالي (الإدارة العامة للوافدين).

ت. منظمة الشباب الاشتراكي.

ث. الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ إتاحة الفرصة أمام المنظمة للتحرك والاتصال بالتجمعات الوحدوية التي تلتقي معنا في الأهداف والشعارات.

الإمكانيات الضرورية

١ ـ إعداد مقر مناسب.

٢ ـ تزويد المقر بإمكانيات الطباعة وغيرها من إمكانيات التحرك.

٣ ـ إمكانيات التحرك للاتصال بالتجمعات الطلابية العربية لخلق أنوية للمنظمة تكون فروعاً لها.

٤ ـ تخصيص عدد من المنح الدراسية للمنظمة كل عام.

٥ ـ اعتماد المنظمة لدى الهيئات والجهات ذات الصلة بالشؤون الطلابية.

مصادر التمويل

١ ـ الاستفادة من إمكانيات بعض الجهات داخل الجمهورية العربية المتحدة مثال ذلك وزارة الشباب ووزارة التعليم العالي ومنظمة الشباب الاشتراكي والاتحاد العام لطلاب الجمهورية.

٢ ـ الحصول على تبرعات من الأفراد والمؤسسات داخل الوطن العربي.

٣ ـ الحصول على مساعدات من الدول العربية الثورية مثال ذلك الجمهورية العربية الليبية.

٤ ـ بعض وسائل التمويل من الجمهورية العربية المتحدة.

يا جماهير شعبنا العربي المناضل

إن المقاومة العربية الفلسطينية تواجه في هذه الآونة حملة تصفية شرسة يخطط لها أعداء الثورة العربية من الإمبرياليين الأمريكيين والعنصريين الصهاينة في الخارج ويقوم بتنفيذ مخططاتهم أنظمة الحكم الرجعية العميلة داخل الوطن العربي بتنسيق كامل ودعم غير محدود من المؤسسات الاستعمارية المتواطئة مع العدو الصهيوني.

ولقد بدأت أولى حملات التصفية الدموية الموسعة للمقاومة العربية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ على يد الملك العميل حسين وفوق أرض الأردن العربي... أحد أهم المواقع العسكرية لانطلاقة العمل الفدائي بالقرب من ثكنات العدو ومرافقه الحساسة، ومن ثم جسدت معارك المقاومة في الأردن أصالة وصلابة الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وبلورت كذلك فعالية الدور المنوط بالمقاومة العربية على طريق التحرير والنصر وعلى مدى أعوام القتال المتواصل على جبهة القناة شارك العمل الفدائي في استنزاف وإجهاض طاقات العدو داخل الأرض المحتلة حيث أبرز خلالها وجود الكيان العربي الفلسطيني في ساحة القتال، فكان الرد الطبيعي على ذلك أن يخطط العدو مع عميل الخيانة في الأردن لضرب مواقع وحشود الفدائيين في أبشع مذبحة شهدها تاريخ الثورة العربية المعاصرة.

يا جماهير شعبنا العربي

إن حملة الإبـادة التي تقوم بها الآن السلطة الخائنة والعميلة في لبنان، ضد المقاومة العربية، هي محاولة أخرى من العدو الصهيوني بالتواطؤ مع النظام الرجعي في لبنان لتصفية الوجود العربي الفلسطيني بعد ركود العمل العسكري وسكون جبهات القتال ما يزيد عن عامين ظل فيها العمل الفدائي رمزاً وأملاً في تجاوز مرحلة الصمت الرهيبة والتي أصبحت تهدد مصير النضال العربي ذاته، فكان تخطيط العدو لتصفية أنبل الظواهر التي أفرزتها نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م لتموت قضية احتلال العدو للأرض العربية.

إن جماهير الأمة العربية لَتدين الهجمة البربرية الشرسة التي تقوم بها السلطة الخائنة في لبنان... تلك السلطة التي عجزت عن حماية شوارع بيروت العربية من صلافة وغطرسة العدو عندما اقتحم الشقق الآمنة لأسر ثلاثة من قادة المقاومة وقتلهم في منازلهم، بينما سمحت السلطة الخائنة لنفسها بقصف معاقل وقواعد الفدائيين ومطاردتهم بالمقاتلات الجوية والمدرعات المصفحة بلا حياء أو خجل، وكأن دور السلطة الرجعية في لبنان مكمل لدور العدو الصهيوني في الإجهاض على المقاومة العربية الفلسطينية.

إن توقيت هذه الهجمة الشرسة في الوقت الذي تحتفل فيه إسرائيل بأعيادها المزعومة فوق أرضنا العربية لهو أكبر دليل على أنها كانت مؤامرة مدبرة من قبل السلطة العميلة في بيروت والدوائر الاستعمارية الصهيونية.

إن الجماهير العربية من حقها أن تسأل السلطة اللبنانية أين كانت الطائرات المقاتلة عندما نزلت القوات الإسرائيلية لتدمر مطار بيروت عام ١٩٦٨؟ وأين كانت المصفحات والمدرعات عندما توالت غارات العدو على مخيمات العرب الفلسطينيين للرد على كل عملية تقوم بها قوات المقاومة؟

إن صيحة الباطل التي خرجت من حكام لبنان لتعلن بأن المقاومة العربية تهدد أمن وسلامة الوطن عليهم أن يعوا حقيقة تحمل المقاومة مسؤولية مضاعفة للرد على عمليات العدو بعدما فرض على جيشنا العربي في لبنان أن يكون بعيداً من ساحة القتال.

يا جماهير شعبنا العربي

إن الانعطافات والانحسارات التي تمر بها الثورة العربية هي معطيات طبيعية لاستمرار حالة وقف إطلاق النار على الجبهات العربية، ولولا مرحلة التمييع السياسي والجمود العسكري التي تعيشها أمتنا العربية الآن لما جرؤ العدو المحتل في تكرار عملياته العدوانية استهانة بالمقدرة العربية ولما جرؤت الأنظمة العميلة على ضرب العمل الفدائي... ومن هذا المنطق فإننا نطالب دول المواجهة باستئناف القتال والخروج من حالة اللاحرب واللاسلم والعمل الجاد لاستعادة الأرض العربية المحتلة.

يا أبناء أمتنا العربية

إن عزاءنا لما يحدث الآن في لبنان هو أن شعب لبنان كان وسيظل سنداً صلباً لتيار الثورة العربية وروافدها، إذ إن ما يجرى هناك يعد تحدياً صارخاً لإرادته وهتكاً لمشاعره القومية، ولا يمكن له أن يغفر للسلطة الرجعية جريمتها البشعة، بل سيبقى دائماً وأبداً دعماً قوياً للمقاومة الفلسطينية. عاش نضال الشعب العربي على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة، وعاشت المقاومة العربية الفلسطينية على طريق الثورة العربية.

طرابلس في ٩/ ٥/ ١٩٧٣م.

رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين
(المكتب التنفيذي)

الملحق الرقم (١١)

مذكرة بشأن وضع فرع الطليعة العربية بالعراق بعد الانقلاب الأخير

وصلتنا البرقية التالية من السيد/ خير الدين حسيب أمين السر المساعد لقيادة فرع العراق:

١ ـ أود تطمينكم إلى أن التنظيم بكامل أجهزته ومعلوماته مؤمَّن حتى الآن.

٢ ـ لم يعتقل من المناضلين سوى أديب الجادر وليس لديه أي أشياء مكتوبة ولم يعثروا عنده على شيء.

٣ ـ حاولوا اعتقالي ولكني استطعت الهرب وأتولى عملي التنظيمي.

٤ ـ النكسة الحالية لن تزيدنا إلا نضالاً.

٥ ـ المعلومات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن الدور الرئيسي لعبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن وأن البعث يحاول استغلال العملية لتثبيت نفسه ثم تصفية الآخرين.

٦ ـ عبد الكريم فرحان وصديق شنشل وعبد الستار علي الحسين معتقلون.

٧ ـ الاعتقالات شملت بشكل أساسي المسؤولين عن السياسة النفطية الوطنية.

٨ ـ أحيل الضباط التاليون للتقاعد:

العميد جمال رزو ـ العميد صديق عبد العزيز ـ العقيد عبد الجليل أحمد ـ العقيد صبحي العطان ـ العقيد عبد الهادي صالح ـ العميد عبد الأمير صالح ـ اللواء نافع أحمد ـ العميد حسن عريم ـ العميد صعب الحردان ـ العقيد داوود عبد الجبار.

٩ ـ تم تعيين: سعدون عبد الرازق مديراً للاستخبارات.

عمر الهزاع آمر الانضباط العسكري.

حماد شهاب التكريتي قائد لموقع بغداد.

خالد مكي الهاشمي معاون رئيس أركان الجيش.

١٠ ـ لا داعي للاستعجال في عودة المناضلين والأفضل إكمال عملهم وأن يتم تطمينهم (المقصود هم الدارسون أعضاء الدورة الحالية للإعداد التنظيمي).

١١ ـ صبحي وعارف غير معتقلين.

١٢ ـ أرجو إرسال تعليماتكم ـ الاضطهاد لن يزيدنا إلا نضالاً.

برجاء التكرم بالعرض (محمد فتحي إبراهيم الديب).

السيد عبد الرؤوف سامي شرف سكرتير السيد الرئيس للمعلومات.

الملحق الرقم (١٢)

رد جمال عبد الناصر
على رسالة القيادة القومية المؤقتة

نيسان/ أبريل ١٩٦٩

الإخوة المناضلون أعضاء تنظيم الطليعة العربية:

تلقيت بالاعتزاز رسالتكم المصوغة بالدم الطليعي المفعمة بمعاني الإيمان المنبثقة عن إرادة التصميم.

ولقد كنت أتطلع إلى أن ألتقي بإخوة النضال على ساحة معهدكم الطليعي... ولقد كان اللقاء ولا شك... لقاء سيكون مدعاة للمزيد من اعتزازي بالطلائع المناضلة من جماهير أمتنا.

ولكن حالت وتحول بين تحقيق هذا اللقاء شواغل ومسؤوليات تقدرونها ولا شك، وهي مسؤوليات أقف فيها بعون الله وبنضالكم أمام التاريخ، ومع ذلك فإني أعتبر أننا ملتقون دوماً على درب نضال واحد وعقيدة واحدة ومصير مشترك.

وإذا كان الطليعيون قد توقفوا متأملين المرحلة التي يجتازها نضال أمتنا في الوقت الحاضر فإن هذه المرحلة تحفل بالكثير من طاقات الأمل بقدر ما حملت العديد من مرارات النكسة.

ولقد قلت في حديثي إلى جماهير أمتنا في ذكرى الخامس من يونيو أن الآلام العظيمة تبني الأمم العظيمة إذا وعت وتعلمت فإن نار المحنة لا تحرقها وإنما تساعد على نضجها والصدمة لا تحطمها ولكن تكسر أغلالها وتحررها ومن وسط الظلام الكثيف ينبثق شعاع الأمل.

ولقد عاشت أمتنا عذابات عظيمة طيلة مراحل نضالها المعاصر كما عاشت أيضاً انتصارات رائعة حققتها بأصالة ثوريتها وروعة التصميم النابعة من إيمانها بالله وبالحق وبالعدل.

إن هذه المرحلة التي نعيشها من نضالنا حيث تواجهنا تحديات شرسة وضارية،.... تفرض على الطلائع المناضلة المزيد من الالتحام بالجماهير والمزيد من التفهم لقضاياها والمزيد من التوضيح لفكرها والمزيد من التضحيات من أجل حريتها وكرامتها على أرضها.

إن هذه الأمة الأصيلة قد صاغت من عبقريتها عبر الزمان حضارة خصبة ومتجددة وهذه الأمة العظيمة استخلصت من حقيقة وجودها إرادة وحدتها فكان أن عاشت حقبة طويلة من الزمن كما شاء الله لها أن تكون موحدة الوجود، مكتملة الإرادة، مرهوبة المنعة، خلّاقة الحضارة، تأخذ من عالمها وتعطيه، وتسهم بالإبداع والبناء في تدعيم حضارة الإنسان.

إن اللحظات الرهيبة والحاسمة التي نقف عندها والعدو ما يزال يحتل أرضنا لَتستوجب منا أن نعمق في نفوسنا العديد من قيم النضال الثوري الطليعي.

أن نؤمن بالله سبحانه ونستمد من هذا الإيمان طاقات العمل وقدرات الصمود، وأن نؤمن بانتمائنا العربي القوي حقيقة فرضت نفسها من قبل عبر الزمان وعبر المكان.

وأن نؤمن بعظم التبعات التي نتحملها تجاه الجماهير التي أعطتنا ثقتها وتأييدها مما يفرض علينا أن نجزل لها العطاء من روحنا سخياً ومتجدداً.

وأن نؤمن بالعلم الملتزم بقضايا الجماهير ومشاكل المجتمع منهاجاً في التخطيط وأسلوباً في التنفيذ بحيث يسهم ثورياً في تغيير شكل الحياة على الأرض العربية بما يحقق العدل والكفاية.

وأن نؤمن بالإنسان العربي وبأن كرامة هذا الإنسان ورفاهيته هي غاية كل نضال ومناط كل التضحيات. كذلك فإن مرحلة نضالنا الراهنة تستوجب منا أن نتدرع بالصبر الثوري.. نفعل ولا ننفعل.. نقود ولا ننقاد.. نرقب بالعزم وبالعمل إشراق الأمل بين ظلال القنوط وبزوغ الفجر وسط أطياف الظلام.

إن النكسة التي تعانيها أمتنا في هذه المرحلة إنما هي حدث عارض ومؤقت في تاريخ هذه الأمة... وإن نضال الجماهير الشعبية على ساحة الوطن العربي الكبير وبقيادة طلائعها الثورية كفيل بأن يعي الدرس العميق والمرير للنكسة، وأن يفجر طاقات المقاومة والتحدي من أعماق الأرض العربية تحريراً لها وإعلاءً للواء العدل فوقها وتحقيقاً لنصر عزيز على القوى المتربصة بها وإفساحاً للطريق أمام انطلاقة الشعب العربي في تحقيق وحدته القومية بالإنسان العربي ومن أجل الإنسان العربي.

جمال عبد الناصر

الملحق الرقم (١٣)

قائمة أسماء شهود التجربة الذين حصل المؤلف على شهاداتهم مسجلة عن التجربة

١ ـ الأستاذ محمد فائق وزير الإعلام الأسبق بجمهورية مصر العربية، والأمين العام الأسبق للطليعة العربية.

٢ ـ الأستاذ سامي شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر.

٣ ـ الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي بالعراق، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، الأمين العام الأسبق للطليعة العربية.

٤ ـ صبحي عبد الحميد وزير سابق بالعراق ـ أمين فرع العراق للطليعة العربية.

٥ ـ محمد الخولي عضو أمانة الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي، عضو مفوضية القيادة للطليعة العربية، عضو لجنة ميثاق القومية العربية.

٦ ـ حسن عامر عضو أمانة الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي.

٧ ـ عبد الرحيم مراد وزير الدفاع السابق بلبنان، الأمين العام الأسبق للطليعة العربية.

٨ ـ الدكتور يوسف الصميلي أستاذ جامعي بلبنان، عضو قيادي بفرع لبنان للطليعة العربية.

٩ ـ رجاء الناصر أمين سر فرع سورية للطليعة العربية ـ قاضٍ سابق.

١٠ ـ فؤاد زيدان قيادي في فرع سورية للطليعة العربية ـ صحافي.

١١ ـ علي كليدار قيادي بالطليعة العربية ـ العراق، لاجئ في جمهورية مصر العربية.

١٢ ـ عبد الملك المخلافي الأمين العام للطليعة العربية فرع اليمن والأمين العام للمؤتمر القومي العربي.

١٣ ـ علي عبد الله سعيد الضالعي عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والطليعة العربية باليمن.

١٤ ـ الدكتور/ قائد سعيد محمد الشريب قيادي بالطليعة العربية فرع اليمن أستاذ جامعي.

١٥ ـ عبد العزيز سلطان عضو الأمانة العامة للتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري والطليعة فرع اليمن رئيس تحرير صحيفة الوحدويين.

١٦ ـ المهندس حمد حجاوي عضو المؤتمر القومي للطليعة العربية، قيادي بفرع الطليعة فلسطين والأردن.

١٧ ـ غازي فخري عضو القيادة القومية للطليعة العربية ـ عضو قيادة الطليعة العربية ـ فرع فلسطين والأردن ـ قيادي برابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين ـ عضو مفوضية القيادة للطليعة العربية القاهرة.

١٨ ـ هاني خليل السيد أحمد أمين سر فرع فلسطين والأردن بالطليعة العربية ـ قيادي بمنظمة فلسطين العربية.

١٩ ـ فايز شخاترة قيادي بالطليعة العربية فرع فلسطين والأردن، عضو مجلس إدارة المنتدى العربي ـ عمان.

٢٠ ـ الدكتور محمد حموري وزير سابق بالأردن ـ عضو الطليعة العربية فرع فلسطين والأردن.

٢١ ـ سليم الزعبي وزير سابق بالأردن ـ عضو الطليعة العربية فرع فلسطين والأردن.

٢٢ ـ أحمد الجمال عضو المؤتمر القومي للطليعة العربية ـ عضو أمانة فرع مصر في الطليعة العربية، مدير مكتب جريدة الخليج، نائب رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري مصر.

٢٣ ـ الدكتور/ محمد أبو العلا عضو المؤتمر القومي للطليعة العربية وعضو أمانة فرع مصر في الطليعة العربية ـ رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري.

٢٤ ـ الدكتور صلاح دسوقي الأمين العام الأسبق للطليعة العربية قيادي برابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين ـ رئيس حزب المؤتمر الشعبي الناصري مصر.

٢٥ ـ عبد القادر غوقة سفير سابق للجماهيرية الليبية، عضو الطليعة العربية، ليبيا.

٢٦ ـ إبراهيم الغويل مفكر قومي، ليبيا، عضو لجنة ميثاق القومية العربية.

المراجع

١ - العربية

كتب

الديب، فتحي. عبد الناصر وتحرير المشرق العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

الريماوي، عبد الله. البيان القومي الثوري: أساس مقترح لميثاق الحركة العربية الواحدة. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٦.

ــــــــ. الحركة العربية الواحدة. عمّان: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٤.

سيف الدولة، عصمت. بيان طارق. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٥.

عبد الله، نبيه بيومي. قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦. (تاريخ المصريين؛ ٩٣)

عبد الناصر، جمال. ميثاق العمل الوطني: ٢١ مايو ١٩٦٢. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٦٢.

عبد الناصر يتحدث حول مفهوم العمل السياسي. تقديم عبد الغفار شكر. القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

مالكي، أمحمد [وآخرون]. الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي. إشراف محمد جمال باروت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٦٢.

هيكل، محمد حسنين. حرب الثلاثين سنة: الإنفجار ١٩٦٧. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

وثيقة محاضرات الفكر والتنظيم الطليعي: مراحل نمو التنظيم ومتطلباتها. القاهرة: مطبوعات الطليعة العربية، [د. ت.].

تقارير

«تقرير عن تطوّر العمل في إقامة الطليعة العربية.» أمانة الشئون العربية: ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦.
«تقرير عن تطور العمل في إقامة تنظيم الطليعة العربية.» أمانة الشئون العربية: ١٩٦٨.
«توصيات اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية: دور الإنعقاد الأول.» مطبوعات الطليعة العربية: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩.
«توصيات المؤتمر القومي الثاني للطليعة العربية.» مطبوعات الطليعة العربية (ليبيا): أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢.
«مذكرة: أزمة ثقة تواجه تنظيم الطليعة العربية وتهدّد كيانه.» ١٩٦٩.
«معطيات المرحلة الجديدة للنضال العربي بقمم القيادة القومية.» مطبوعات الطليعة العربية: أيار/ مايو ١٩٧٤.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -